جـامعة عمار ثليـجي بالأغـواط



دراســــــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 54
ماي 2017

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة دراسات العدد: 54 - ماي 2017

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث (نموذج معتمد لدى المجلة).

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك (نموذج معتمد لدى المجلة).

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- **البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط لا تؤخذ بعين الاعتبار.**

8- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

9- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

10- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

- **قواعد التوثيق:** 1-عندما يشار إلى المراجع في المتن، يذكر الاسم الأخير للمؤلّف وسنة النشر بين قوسين، مثل (القوصي،1985)، وعند الاقتباس يوضع النص المقتبس بين قوسين صغيرين " " وتذكر أرقام الصفحات المقتبس منها مثل: (القوصي، 1985: 43)

2- عندما يشار إلى المراجع في الهامش، يشار إليها بأرقام متسلسلة، -استعمال التهميش الآلي- وتكون في أسفل الصفحة نفسها، وتذكر المعلومات حسب المتعارف عليه منهجيًا.

3- في كلتا الطريقتين، تجمع المراجع في نهاية البحث وترتّب ترتيبًا ألفبائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف، وتكون كالآتي:

- اسم المؤلّف (سنة النشر) عنوان المؤلَّف، (رقم الطبعة)، اسم البلد، اسم الناشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

مجلّة دراسات العدد :54- ماي 2017

فهرس المحتويات

مجلة دراسات العدد :54 - ماي 2017

مجلة دراسات العدد :54 - ماي 2017

مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر- مجلة دولية محكّمة- ISSN 1112-4652
العدد 54
ماي 2017

القريــــة في المــثل القرآنــــي

بحث في دور الكلمة، آيتي سورة النحل نموذجًا

د. مصطفى أحمد قنبر
وزارة التعليم والتعليم العالي
قطر

الملخص:

للأمثال مكانتها في القرآن الكريم، ففضلا عن كثرتها وتنوعها، فإنها تزخر بعالم فريد من الحكمة والموعظة، تتخطى بالقارئ والمتدبر لها حدود الزمان والمكان.وموضوع هذا البحث يعرض لدور الكلمة في المثل القرآني التي كانت القرية موضوعه، وذلك من خلال ما عرض له السادة المفسرون من علة انتقاء الألفاظ وموقعيتها داخل تراكيب الآيات، وما كان له من أثر في صياغة المعنى العام، فضلا عن الاجتهاد في استجلاء بعض الدلالات التي سكت عنها المفسرون.

Abstract ;

Proverbs have their status in the Holy Quran. As well as their diversity and frequency, It is filled with a unique world of Admonition and Wisdom. It is surpassed with the reader and the reflecter The limits of time and place.

The subject of this research Show of Role of the word in the Proverbs in the Holy Quran which the village was centered on. Through what the Interpreters Show in the Reason for selection of the words and its place in the expressions, and its Effect In The formation of general meaning.

As well as exert my utmost in explore the meanings which were silent by the Interpreters.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، من نُزِّل القرآن على قلبه ليكون للعالمين نذيرًا، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين. وبعد،

فلا يزال القرآن الكريم كتاب الله المعجز المَعين الذي لا ينضب، والمادة الخصبة الثرية للبحث والدرس، يقبل عليه الباحثون؛ سبرًا لمكنونات أسراره، وكشفًا لمقاصده الشريفة، وطرقه العجيبة في التعبير والبيان؛ وذلك من تطبيقات قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ ص: ٢٩

وللأمثال مكانتها في كتاب الله عز وجل ففضلا عن كثرتها وتنوعها، فإنها تزخر بعالم فريد من الحكمة والموعظة، والدليل الحسي والبرهان العقلي، كما أنها تتخطى بالقارئ لها و المتدبر لها حدود الزمان والمكان؛[1] ليعيش في عالم هذا المثل بكل مكوناته وآفاقه وتجلياته؛ ولذا وجَّه العليم الخبير. منزل هذا الكتاب ـ إلى تأمل الأمثال والتفكر فيها، فقال: ﴿وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ إبراهيم:25، وقال أيضا :﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ الحشر: 21، وأثنى تعالت حكمته على من يعقلها فقال: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ العنكبوت: 43.

وكان للقرية حضورها المكاني والزماني في المثل القرآني، الأمر الذي استرعى انتباه الباحث، خاصة ما لوحظ من تركيز في العرض، وتعدد في المعاني، واتساع في دوائر الدلالات. وقد لعبت الكلمة أو المفردة دورًا أساسيًا في هذا المثل من جهتين: الأولى: دقة الانتقاء، والثانية: موقعية الكلمة داخل التركيب. كان ذلك في سورة النحل الآيات (112ـ 113).

(1) سميح عاطف الزين: الأمثال في القرآن الكريم، دار الكتاب اللبناني/دار الكتاب المصري، بيروت/ القاهرة، ط 2(1421. 2000)، ص 33،34.

من أجل هذا جاء موضوع البحث الذي وسمته بعنوان: (القرية في المثل القرآني بحث في دور الكلمة، آيتي سورة النحل نموذجًا)؛ آملا أن يضيف شيئًا إلى مكتبة الدراسات اللغوية القرآنية.

أهداف البحث وأهميته: تأتي أهمية هذا البحث من خلال بيان الأهداف التي قصدها الباحث، والتي تتمثل في:

1ـ عرض النَّظَرَات اللغوية للمفسرين القدماء والمحدثين في آيات المثل، خاصة دور الكلمة انتقاءً وموقعيةً.

2ـ الكشف عن دور الكلمة القرآنية الدلالي في المثل فيما سكت عنه المفسرون.

3ـ استجلاء المعاني الكامنة في آيات المثل من خلال النظر اللغوي.

منهج البحث: التزم الباحث لإنجاز أهدافه بالمنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بوصف وتحليل المفردة القرآنية داخل تراكيب المثل، كما حاول استنباط الدلالات اللغوية للمفردات ومن ثم للتراكيب، وذلك بعد أن أفرغ جهده في الوقوف عند مجهودات السادة المفسرين والتعليق على بعضها.

خطة البحث: اشتمل هذا البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة جاءت بالعناوين الآتية:

المقدمــة: تعريف بموضوع البحث، وأهدافه، والمنهج العلمي الذي سار عليه، وخطته.

المبحث الأول: بين يدي المثل.

المبحث الثاني: دور المفردة في إبراز جماليات القرية الطائعة.

المبحث الثالث: التوظيف القرآني للمفردة في تجسيد مشاهد العقاب الإلهي.

المبحث الرابع: مظاهر التحول والتمرد في القرية كما عبرت عنها المفردة.

الخاتــمة: عرض أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: بين يديَّ المثل: يعالج هذا المبحث دور الكلمة أو المفردة في آيتي سورة النحل التي جاء فيها الحديث عن القرية موضوع المثل، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١١٢ وَلَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡهُمۡ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ النحل: ١١٢ ـ 113

بدأت الآية الكريمة بالفعل (ضَرَبَ)، وهو فعل ملازم للمثل عند ذكره، أو التمثيل به، أو إنزاله على الواقع المشابه للاعتبار.[1] وقد ورد في القرآن الكريم ـ إلى جانب صيغة الماضي ـ بصيغتي المضارع، والأمر.[2]

وقد تباينت التفاسير في تناولها لهذه المفردة: فمنهم من عرض لمعناها، ومنهم من ذكرها دون الوقوف على معناها؛ ربما لوضوح المقصود بها. فعند مقاتل و السمرقندي ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا يعني وصف الله شبها.[3] وعند الطبري بمعنى مثَّل،[4] وقد

([1]) انظر: ابن منظور(محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، ت711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3 (1414 هـ) مادة ض ر ب.

(2) انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة العامة لمطابع الشؤون الأميرية، القاهرة (1409/1989)، ج1، ص962وما بعدها. و محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية / دار الحديث ، القاهرة(1945) ص418،419.

(3) مقاتل بن سليمان (أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، ت 150هـ): تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط 1، (1423 هـ) ج2،ص490. والسمرقندي (أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ت. 373هـ): بحر العلوم، تحقيق: على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وزكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1413هـ/1993م)، ج2، ص294.

(4) الطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت 310هـ): جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1،(1420 هـ ـ2000 م) ج 17، ص309.

وقف الرازي عند عدة معان للكلمة، فقال: "مَا مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ ضَرَبَ مَثَلًا؟ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَاضْرِبْ، مَعَ أَنَّ الضَّرْبَ فِي اللُّغَةِ، إِمَّا إِمْسَاسُ جِسْمٍ جِسْمًا بِعُنْفٍ، وَإِمَّا السَّيْرُ إِذَا قُرِنَ بِهِ حَرْفُ في كقوله تعالى: (إذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) [النِّسَاءِ]101. نَقُولُ: قَوْلُهُ ضَرَبَ مَثَلًا مَعْنَاهُ مَثَّلَ مَثَلًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّرْبَ اسْمٌ لِلنَّوْعِ، يُقَالُ: هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِنْ ضَرْبٍ وَاحِدٍ أَيِ اجْعَلْ هَذَا وَذَاكَ مِنْ ضَرْبٍ وَاحِدٍ."[(1)]

وعند البيضاوي أنَّ ضرب بمعنى جعل،[(2)] وهناك من أشار إلى أن هذا الفعل ضمن معنى جعل[(3)]، وهو ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور عندما قال: ضَرَبَ: بِمَعْنَى جَعَلَ، أَيْ جَعَلَ الْمُرَكَّبَ الدَّالَّ عَلَيْهِ وكوّن نَظْمِهِ، وَأَوْحَى بِهِ إِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا يُقَالُ: أَرْسَلَ فُلَانٌ مَثَلًا قَوْلُهُ: كَيْتٌ وَكَيْتٌ.[(4)] وقال الشيخ أبو زهرة: (وَضَرَب)، أي بيَّن.[(5)] وفي معجم ألفاظ القرآن الكريم: ضرب الله مثلا: أورده.[(6)] ولا خلاف يستحق التعليق بين هذه المعاني, وإن كان المعنى المستفاد من الكلمة لا يحتاج إلى كل هذا الجهد.

ولم يقف العلامة ابن عاشور عند معني الفعل فقط، وإنما تناول بالتحليل البعد الزمني للفعل (ضَرَبَ) كونه ماضيًا يحمل دلالة الحاضر حال تنزل الآيات على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "وَالتَّعْبِيرُ عَنْ ضَرْبِ الْمَثَلِ الْوَاقِعِ فِي حَالِ نُزُولِ الْآيَةِ بِصِيغَةِ الْمَاضِي لِلتَّشْوِيقِ إِلَى الْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مِنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاضِي فِي الْحَالِ لِتَحْقِيقِ وُقُوعِهِ، مَثْلُ أَتى أَمْرُ اللَّهِ [سُورَة النَّحْل: 1] أَوْ لِتَقْرِيبِ زَمَنِ الْمَاضِي مِنْ زَمَنِ الْحَالِ، مِثْلَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرَبَ مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ وَالْأَمْرِ، أَيِ اضْرِبْ يَا مُحَمَّدُ لِقَوْمِكَ مَثَلًا قَرْيَةً إِلَى آخِرِهِ."[(7)]

وقد ربط الشيخ بين إسناد الفعل إلى الله جلَّ وعلا وبين علة مجيئة في صيغة الخبر نافيًا الجواز الذي أشار إليه في السطور السابقة قائلا: " وَإِنَّمَا صِيغَ فِي صِيغَةِ الْخَبَرِ تَوَسُّلًا إِلَى إِسْنَادِهِ إِلَى اللَّهِ تَشْرِيفًا لَهُ وَتَنْوِيهًا بِهِ. وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا صِيغَ بِصِيغَةِ الطَّلَبِ نَحْوُ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحابَ الْقَرْيَةِ [سُورَة يس: 13] بِمَا سَيُذْكَرُ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ."[(8)]

وقد جاء مفعول الضرب نكرة لإفادة التشويق وجذبًا للمتلقي للتعرف على كنه هذا المثل وتعيينه، ومما يقوي هذه الدلالة ما سبق الإشارة إليه من علة إسناد ضرب المثل إلى الذات العلية. والتركيب كله بمفرداته الثلاث يؤشر إلى أهمية وضرورة ما سيأتي للمتلقين في كل زمان ومكان.

وما إن قرعت الأسماع هذه الجملة المحْكَمة حتى تلقتها الأفهام بكل يقظة ووعي وتنبهت لما سيُلقى عليها بعد هذه الجملة؛ امتثالا لقوله تعالى:﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ العنكبوت: ٤٣. ذلك أن لسرد الأمثال في العقل الجمعي البشري مكانته من حيث إنه يطرح تجربة واقعية تزخر بمظان كثيرة للموعظة والاعتبار،

(1) الفخر الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، ت 606هـ)، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3(1420 هـ)، ج26،ص259.

(2) البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ت 685هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي /بيروت، ط1 (1418 هـ) ، ج3، ص243.

(3) صديق القِنَّوجي (أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، ت 1307هـ): فتحُ البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا / بَيروت (1412 هـ - 1992 م) ،ج 7، ص324. و القاسمي(محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، ت1332هـ): محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، (1418هـ)، ج6،ص 415.

(4) الطاهر بن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت. 1393هـ): التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس (1984 هـ)، ج14، ص304

(5) محمد أبو زهرة : زهرة التفاسير، دار الفكر العربي،ج8، ص4284.

(6) مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة العامة لمطابع الشؤون الأميرية، القاهرة (1989/1409) ،ج 1، ص962.

(7) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص304

(8) المرجع السابق، نفس الصفحة.

هذا مع كون الضارب لهذه الأمثال بشر يخطئ ويصيب فما بالنا إن كان ضارب المثل هو الله الحكيم الخبير؟﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ النور:35. فما عساه أن يكون المثل هنا؟ وما الدلالات التي تحملها مفرداته للمتلقين؟

إن هذا المثل لقرية جُلِّيت للمتلقي في خطاب العليم الخبير جلَّ وعلا بصفات ثلاث: (ءَامِنَةً)، (مُّطْمَئِنَّةً)، (يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ). وقد وقف صاحب (فتح القدير) عند تنكير كلمة ﴿ قَرْيَةً﴾ وعلاقة هذا التنكير بالقرية المعنية في هذا المثل، فقال: "وَقَدِ اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ هَلِ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْقَرْيَةِ قَرْيَةٌ مُعَيَّنَةٌ، أَوِ الْمُرَادُ قَرْيَةٌ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ، بَلْ كُلُّ قَوْمٍ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَأَبْطَرَتْهُمُ النِّعْمَةُ؟ فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى الْأَوَّلِ وَصَرَّحُوا بِأَنَّهَا مَكَّةُ، وَذَلِكَ لَمَّا دَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِيِّ يُوسُفَ» ، فَابْتُلُوا بِالْقَحْطِ حَتَّى أَكَلُوا الْعِظَامَ. وَالثَّانِي أَرْجَحُ لِأَنَّ تَنْكِيرَ قَرْيَةٍ يُفِيدُ ذَلِكَ." (1)

وأرى إضافة إلى ما ذكره الشوكاني، أن تحديد اسم القرية ليس من الأهمية بمكان هنا إذا ما قُورن بما سيأتي من محددات لمعالم هذه القرية، وهي التي يلزم أن تنصرف لها الأنظار مدارسة وتفكرًا. وعلى الرغم من ذلك فقد شُغل المفسرون بتحديد هذا الاسم، فمنهم من قال إن القرية المقصودة في المثل هي مكة،(2) ومنهم مَن يرى أنها بلدة غير محددة: من قرى الأولين، أو من قرى الماضين، أو غير مكة، أو قرية غير معينة، بَلْ كُلُّ قَوْمٍ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَأَبْطَرَتْهُمُ النِّعْمَةُ.(3) ومن المفسرين من عرض للرأيين السابقين، ونقل رأيًا ثالثًا مفاده أن القرية المقصودة هي المدينة.(4)

المبحث الثاني: دور المفردة في إبراز جماليات القرية الطائعة: أغنى الوصفُ الذي تلا قريةَ المثلِ المخاطبين عن البحث في ماهية القرية المقصودة في المثل، ذلك أن الصفات الثلاث قدمت وصفًا كاملا لتلك القرية في جميع مظاهر الحياة نستطيع أن نرى فيها الجوانب: العسكرية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. وتلك لعمرى مظاهر المثالية في أي مجتمع.

---

(1)الشوكاني (محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت 1250هـ): فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ، دمشق/بيروت، ط 1، (1414 هـ) ، ج3، ص238.

(2) انظر: مقاتل بن سليمان: تفسير مقاتل بن سليمان، ج2، ص 490. و الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن، ج 17، ص309. والسمرقندي: بحر العلوم، ج2، ص294. و الثعلبي (أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحاق، ت. 427هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1(1422هـ/2002 م)، ج6، ص48. و البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت 510هـ): معالم التنزيل في تفسير القرآن، تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط1 (1420هـ). ج3، ص100.

(3) ينظر في ذلك: الشوكاني: فتح القدير، ج3، ص238. والزمخشري جار الله (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت. 538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3 (1407 هـ).ج2، ص638. و النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي(ت710هـ): تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1(1419 هـ - 1998م)، ج2، ص237. و البقاعي: البقاعي (إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، ت. 885هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج11،ص 264.

(4) انظر: ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت 542هـ): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد،

دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 (1422 هـ)، ج 3، ص426. والقرطبي : تفسير القرطبي، ج 10، ص194. و الثعلبي(أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء= =التراث العربي، بيروت ط1، (1422، هـ - 2002 م) ج 6، ص48. و أبو حيان(أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ،ت 745هـ): البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ج6،ص603.

وقد تقدَّم الصفات الثلاث لهذه القرية الفعل الناسخ (كَانَتْ) وتلك مفردة " الأصل فيها أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الأكثر كما قال أبو حيان، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين."[1]

ويفهم من قول السيوطي أن المظاهر التي اتسمت بها هذه القرية استمرت فترة في الماضي ليست بالقصيرة، ويعضد هذا الفهم الأخبار الثلاثة التي جاء ثنتان منها على صيغة الوصف المشتق، وجاء الثالث في جملة فعلية فعلها مضارع: ءَامِنَةً ، مُّطۡمَئِنَّةً، يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ.

ووصف القرية بأنها (ءَامِنَةً)يدل على شيوع نعمة الأمن بين ربوعها حتى إنها صارت صفة للمكان إذ يشعر بهذه النعمة كل من يدخلها ويقيم فيها ولو كان من غير أهلها.

قال العلامة الرازي:" كَوْنُهَا آمِنَةً أَيْ ذَاتَ أَمْنٍ لَا يُغَارُ عَلَيْهِمْ كَمَا قَالَ: أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا حَرَماً آمِناً وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ [الْعَنْكَبُوتِ: 67] وَالْأَمْرُ فِي مَكَّةَ كَانَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَ يُغِيرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، أَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ حَرَمِ اللَّهِ، وَالْعَرَبُ كَانُوا يَحْتَرِمُونَهُمْ وَيَخُصُّونَهُمْ بِالتَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ."[2] ويفهم من الصيغة الصرفية التي جاءت عليها هذه المفردة الشريفة وهي اسم الفاعل، إفادة الكثرة والتكرار: "قال الشاطبي في شرح الألفية: اسم الفاعل دال على الفعل، كثيرًا كان أو قليلًا: فيقال "فاعل" لمن تكرر منه الفعل وكثر، ولمن وقع منه فعل ما ... فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالًّا عليها؛ مثل: فَعُول" [3]

وعن وصف القرية بالأمن مع كون المقصود به أهلها يقول الرازي: "اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ وَصْفُ الْقَرْيَةِ بِالْأَمْنِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا لِأَجْلِ أَنَّهَا مَكَانُ الْأَمْنِ وَظَرْفٌ لَهُ، وَالظُّرُوفُ مِنَ الْأَزْمِنَةِ وَالْأَمْكِنَةِ تُوصَفُ بِمَا حَلَّهَا، كَمَا يُقَالُ: طَيِّبٌ وَحَارٌّ وَبَارِدٌ."[4]
وقد تقدمت هذه السمة ما جاء بعدها من صفات لدورها المحوري في تحديد معالم القرية وتأثيرها في الصفات الأخرى؛ لأنه بانعدام الأمن لا وجود للطمأنينة، ولا دوران لعجلة الحياة الاقتصادية، بل ولتعقدت كل سبل الإعاشة في المجتمع.

وتأتي السمة الثانية لهذه القرية (مُّطۡمَئِنَّةً)، وهي صفة مترتبة على الصفة الأولى، فلا يكون اطمئنان في انعدام أمن،[5] وهي اسم فاعل من الفعل اطمأنَّ تحمل دلالة الكثرة والتكرار في الحدوث. فلم يكن هذا الاطمئنان أمرًا عارضًا أو وقتيًا، وقد التفت إلى ذلك العلامة البغوي فقال: "مُطْمَئِنَّةً، قَارَّةً بِأَهْلِهَا لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الِانْتِقَالِ لِلِانْتِجَاعِ كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ سَائِرُ الْعَرَبِ"[6]

ويربط الفخر الرازي بين الصفات الثلاث للقرية قائلا: "قَوْلُهُ: مُطْمَئِنَّةً قَالَ الْوَاحِدِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّهَا قَارَّةٌ سَاكِنَةٌ فَأَهْلُهَا لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الِانْتِقَالِ عَنْهَا لِخَوْفٍ أَوْ ضِيقٍ. أَقُولُ: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ كَوْنِهَا مُطْمَئِنَّةً أَنَّهُمْ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الِانْتِقَالِ عَنْهَا بِسَبَبِ الْخَوْفِ، فَهَذَا هُوَ مَعْنَى كَوْنِهَا آمِنَةً، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الِانْتِقَالِ عَنْهَا بِسَبَبِ الضِّيقِ، فَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: يَأْتِيها رِزْقُها رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكانٍ وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ التَّكْرَارُ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْعُقَلَاءَ قَالُوا: ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا نِهَايَةٌ: الْأَمْنُ

---

(1) السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت. 911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ، مصر(د.ت) ج1، ص 437 .438 .

(2) الفخر الرازي ، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، ج20،ص280.

(3) يس بن زين الدين الحمصي: حاشيه يس بن زين الدين الحمصي علي حاشيه الفاكهي محيب الندا علي قطر الندي و بل الصدي، المطبعة الوهبية، مصر (1292هـ) ج2، ص217.

(4) الفخر الرازي :مفاتيح الغيب، ج20،ص280.

(5) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص305.

(6) البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج3، ص100.

وَالصِّحَّةُ والْكِفَايَةُ. قَوْلُهُ: آمِنَةً إِشَارَةٌ إِلَى الْأَمْنِ، وَقَوْلُهُ: مُطْمَئِنَّةً إِشَارَةٌ إِلَى الصِّحَّةِ، لِأَنَّ هَوَاءَ ذَلِكَ الْبَلَدِ لَمَّا كَانَ مُلَائِمًا لِأَمْزِجَتِهِمُ اطْمَأَنُّوا إِلَيْهِ وَاسْتَقَرُّوا فِيهِ." (1)

أما عن السمة الثالثة للقرية مضرب المثل وهي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾، فيُلاحَظ فيها عدة أمور:

ـ أنها متعلقة بما سبقها من صفتي الأمن والطمأنينة.

ـ أنها جملة فعلية فعلها مضارع.

ـ أنها من الجمل الفعلية الممتدة، حيث تضمنت ما يتعلق بالفاعل، ومكان الفعل.(2)

وقد تصدرت الجملة الفعلية الفعل المضارع (يَأْتِيهَا) بما تحمله صيغته من دلالة التجدد والاستمرارية، فالأرزاق متجددة تبعا لتعاقب الأيام والفصول، وفي تخير هذا الفعل إبراز لمدى ما خصت به تلكم القرية من الترف والنعيم فالرزق يسعى لها ويأتيها، ولا تسعى هي إليه. ثم تأتي المفردة (رَغَدًا) لتقدم صورة حية لهذا الرزق كما وكيفا، فهو رزق وافر هنيء، كما بين صاحب التحرير والتنوير.(3)ولم تكتفِ الصورة بهذا البيان بل جاء شبه الجملة وبلا واسطة ليؤكد على التنوع فيما يصل للقرية من أرزاق، وهذا ما أفاده المجرور (كل) وما أضيف إليه (مَكَانٍ) الذي يدل على الشمول والاستغراق.(4) يقول البغوي: "يُحْمَلُ إِلَيْهَا مِنَ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ."(5) ويقول الماوردي مبيننا مصادر الرزق في القرية، و معللا التنوع والتعدد في موارده: "يعني منها بالزراعة, ومن غيرها بالتجارة, ليكون اجتماع الأمرين لهم أوفر لسكنهم وأعم في النعمة عليها."(6)

إنَّ هذه الوفرة الاقتصادية ما كان لها أن تحدث في انعدام الأمن والطمأنينة، كما أن وجود هذه الوفرة ينعكس على حالة الأمن والطمأنينة وعلى هذا فإن العناصر الثلاثة كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر.

وهكذا جاءت المفردة القرآنية في هذا النسيج الحكيم، فقدمت لنا من خلال الصفات الثلاث التي تميزت بها هذه القرية صورة واضحة لمعالمها لنا أن نتصورها كلا متكاملا من النواحي: الأمنية، السياسية والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية. كما أنها تبرز عظم النعم التي حظيت بها هذه القرية من المنعم الكريم جلَّ وعلا دون غيرها ممن يفتقد بعضها أو جلها.

المبحث الثالث: التوظيف القرآني للمفردة في تجسيد مشاهد العقاب الإلهي

انتقلت الآيات الكريمة إلى عرض مظاهر التحول الذي أصاب هذه القرية، ولكنْ قبل أن تشرع في بيان ذلك أشارت إلى علة ظهور هذا التحول في سمات تلكم القرية، وهي قوله (فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ)، وهو في حد ذاته مظهر من مظاهر التحول الخطيرة الذي ألمَّ بالقرية، بعدما كانت عليه من طاعة وإيمان واستقرار... وإن كانت الآية لم تُشر صراحة إلى إيمان هذه القرية وإخباتها للمنعم الوهَّاب سبحانه.

فهل يكون الكفر هو المقابل للنعم التي تغمر تلكم القرية؟ أليس ذلكم منطقًا معكوسًا؟ أي إنسان أوتي شيئا من العقل يقول بهذا، أو يفعل هذا؟ أليس هذا هو السفه بعينه؟!

---

(1) الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج20،ص280. وانظر: النيسابوري (نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، ت 850ه): غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت (1416ه)، ج 4، ص 312.

(2) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة الفعلية: مكوناتها ـ أنواعها ـ تحليلها، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط2، (2002) ص 136.

(3) انظر: الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص305.

(4) انظر مادة (ك ل ل) في: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم ألفاظ القرآن الكريم.

(5) البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج3، ص100.

(6) الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، ت. 450ه): تفسير الماوردي ـ النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية ، بيروت (د. ت.)، ج 3، ص 218

نَعمْ كان الكفر هو المقابل دون تروٍ أو انتظار إزاء ما تَنْعَم به القرية من أمن، واطمئنان، ووفرة وتنوع وهناء في الأرزاق، يفهم هذا من حرف العطف (الفاء) في بداية الجملة، يقول العلامة بن عاشور: "وَاقْتِرَانُ فِعْلِ «كَفَرَتْ» بِفَاءِ التَّعْقِيبِ بَعْدَ كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً بِاعْتِبَارِ حُصُولِ الْكُفْرِ عَقِبَ النِّعَمِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا حِينَ طَرَأَ عَلَيْهِمُ الْكُفْرُ، وَذَلِكَ عِنْدَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ إِلَيْهِمْ."(1) ويعلل لذلك البقاعي بقوله: " أن السعة تجر إلى البطر غالباً، ولذا نَبَّهَ تعالى لهم ذلك بالفاء فقال تعالى: {فكفرت}"(2)

وفي معنى الكفر هنا أشار الماوردي إلى وجهين يحتملهما النص الشريف: أحدهما: بترك شكره وطاعته. الثاني: بأن لا يؤدوا حقها من مواساة الفقراء وإسعاف ذوي الحاجات.(3) ويرى ابن عاشور أن: "مَعْنَى الْكُفْرِ بِأَنْعُمِ اللَّهِ: الْكُفْرُ بِالْمُنْعِمِ، لِأَنَّهُمْ أَشْرَكُوا غَيْرَهُ فِي عِبَادَتِهِ فَلَمْ يَشْكُرُوا الْمُنْعِمَ الْحَقَّ."(4)

و أرى أن المعاني السابقة كلها صالحة في هذا السياق ولا تعارض بينها، حيث لا يوجد في النص ما ينفي واحدًا منها.

وقد وقع فعل الكفر على أنعم الله، و توقف كثير من المفسرين عند جمع القلة (أَنْعُم) وكان تساؤلهم: أليس من الأنسب للسياق هنا أن يحلّ جمع الكثرة مكان جمع القلة؟، وكان الفخر الرازي قد التفت إلى هذه النكتة فعرض لها قائلا :" قَالَ: فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ الْأَنْعُمُ جمع نعمة مثل أشد وشدة أقول هاهنا سُؤَالٌ: وَهُوَ أَنَّ الْأَنْعُمَ جَمْعُ قِلَّةٍ، فَكَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ أَهْلَ تِلْكَ الْقَرْيَةِ كَفَرَتْ بِأَنْوَاعٍ قَلِيلَةٍ مِنَ النِّعَمِ فَعَذَّبَهَا اللَّهُ، وَكَانَ اللَّائِقُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِنِعَمٍ عَظِيمَةٍ لِلَّهِ فَاسْتَوْجَبُوا الْعَذَابَ، فَمَا السَّبَبُ فِي ذِكْرِ جَمْعِ الْقِلَّةِ؟ وَالْجَوَابُ: الْمَقْصُودُ التَّنْبِيهُ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى يَعْنِي أَنَّ كُفْرَانَ النِّعَمِ الْقَلِيلَةِ لَمَّا أَوْجَبَ الْعَذَابَ فَكُفْرَانُ النِّعَمِ الْكَثِيرَةِ أَوْلَى بِإِيجَابِ الْعَذَابِ، وَهَذَا مِثْلُ أَهْلِ مَكَّةَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْأَمْنِ وَالطُّمَأْنِينَةِ وَالْخِصْبِ، ثُمَّ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالنِّعْمَةِ الْعَظِيمَةِ، وَهُوَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَفَرُوا بِهِ وَبَالَغُوا فِي إِيذَائِهِ فَلَا جَرَمَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءَ."(5)

وقد وافقه في هذا التعليل العلامة النيسابوري في تفسيره غرائب القرآن ورغائب الفرقان.(6) غير أن للعلامة البقاعي رأيًا يختلف عن الرأيين السابقين، حيث يقول: "نبَّه سبحانه على سعة فضله بجمع القلة الدال على أن كثرة فضله عليهم تافهة بالنسبة إلى ما عنده سبحانه وتعالى فقال: {بأنعم الله} أي الذي له الكمال كله."(7)

أعقب ذلك تناول الآية الكريمة لمشاهد العقاب الإلهي لهذه القرية، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾،

وقد تقدمت فاء الترتيب والتعقيب الفعل الماضي (أَذَاقَ)، فالعقوبة تلك مرتبة على ما اقترفوه من جرم عظيم وهو كفرهم بأنعم الله.

والفعل (أَذَاقَ) فعل متعدٍ لمفعولين بالهمزة، وهو فعل من أفعال الحواس، لكنه وظف هنا توظيفًا مجازيًا إذ وقعت الإذاقة هنا على ما لا يذاق حقيقة، فـ (﴿لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾) يُلمس أو يُحس، ولا يذاق إذ هو خارج المطعومات والمشروبات.

وقد أفرد المفسرون لهذا التصوير مساحة في مصنفاتهم، نعرض لأبرزها فيما يلي:

---

(1) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص306.

(2) البقاعي (إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، ت. 885هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج 11، ص 264.

(3) الماوردي: تفسير الماوردي - النكت والعيون، ج 3، ص 218 .

(4) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص306.

(5) الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج20،ص280.

(6) انظر: النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج 4،ص 312.

(7) البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ج 11، ص 264.

ـ العلامة الطبري عرض للمقصود بهذا التعبير، قائلا:" فأذاق الله أهل هذه القرية لباس الجوع، وذلك جوع خالط أذاه أجسامهم، فجعل الله تعالى ذكره ذلك لمخالطته أجسامهم بمنزلة اللباس لها. وذلك أنهم سلط عليهم الجوع سنين متوالية بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى أكلوا العلهز والجِيَف. قال أبو جعفر: والعلهز: الوبر يعجن بالدم والقُراد يأكلونه؛ وأما الخوف فإن ذلك كان خوفهم من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كانت تطيف بهم."(1)

ـ أما السمرقندي، فقال: " فَأَذاقَهَا اللَّهُ لِباسَ الْجُوعِ أي: عاقبهم الله تعالى بالجوع سبع سنين. ومعنى اللباس هنا: سوء الحال، واصفرار الوجوه. وَالْخَوْفِ يعني: خوف العدو، وخوف سرايا النبي صلّى الله عليه وسلّم، بِما كانُوا يَصْنَعُونَ وذلك أن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم دعا عليهم فقال: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ» فاستجاب الله دعاءه، فوقع القحط والجدوبة حتى اضطروا إلى أكل الميتة والكلاب. "(2)

ـ وممن حلل التعبير تحليلا لغويًا بيانيا العلامة النيسابوري في سفره الرائع (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) إذ قال: "عذبهم بالجوع سبع سنين حتى أكلوا الجيف والعظام والعلهز والفرو، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث إلهم السرايا فيغيرون عليهم. نقل أن ابن الراوندي قال لابن الأعرابي الأديب: هل يذاق اللباس؟ قال ابن الأعرابي: لا بأس أيها النسناس هب أن محمدا صلى الله عليه وسلم ما كان نبيا أما كان عربيا؟! كأنه طعن في الآية أن المناسب هو أن لو قيل: «فكساها الله لباس الجوع» أو «فأذاقها الله طعم الجوع» فردّ عليه ابن الأعرابي. والذي أجاب به علماء البيان أن هذا من تجريد الاستعارة، وذلك أنه استعار اللباس لما غشي الإنسان من بعض الحوادث كالجوع والخوف لاشتماله عليه اشتمال اللباس على اللابس، ثم ذكر الوصف ملائما للمستعار له وهو الجوع والخوف، لأن إطلاق الذوق على إدراك الجوع والخوف جرى عندهم مجرى الحقيقة فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر وأذاقه غيره. فكانت الاستعارة مجردة. ولو قال: «فكساها» كانت مرشحة، وترشيح الاستعارة وإن كان مستحسنا من جهة المبالغة إلا أن للتجريد ترجيحا من حيث إنه روعي جانب المستعار له فازداد الكلام وضوحا. وقيل: إن أصل الذوق بالفم ثم قد يستعار فيوضع موضع التعرّف والاختبار فتقول: أناظر فلانا فأذوق ما عنده:

ومن يذق الدنيا فإني طعمتها ... وسيق إلينا عذبها وعذابها

فمعنى ذقت لباس الجوع والخوف على فلان تعرفت ما ظهر عليه من الضمور وشحوبة اللون وتغير الحال وكسوف البال. ففحوى الآية عرفها الله أثر لباس الجوع. وقيل: حمل اللباس على المماسة والتقدير فأذاقها الله مساس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون. قال ابن عباس: يريد بفعلهم بالنبي صلى الله عليه وسلم من التكذيب والهم بقتله والإخراج من مكة.(3)

لقد كان للمفردات القرآنية: (أذاق، ولباس، والجوع) في مواقعها دورٌ محوري في إبراز جماليات هذا التعبير، كما كانت العلامة الإعرابية في كلمة (الجوع) لاعبا رئيسيًا في إبراز جماليات الشق الثاني من هذا التعبير. وهو ما أثار هذه القضايا عند جمهور المفسرين، فلو جاء الفعل (كسا) لكان التعبير حقيقا، ولو استبدلت (لباس) بكلمة (طَعْم)، ولو نصبت كلمة الجوع بدلا من جرها ... لكان التعبير جاريًا على سبيل الحقيقة، ولفقد الكثير من رونقه وجمالياته.

وقد تنبه لذلك صاحب تفسير مفاتيح الغيب، فقال جوابا على من يقول أَنَّ اللِّبَاسَ لَا يُذَاقُ بَلْ يُلْبَسُ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: كَسَاهُمُ اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ، أَوْ يُقَالَ: فَأَذَاقَهُمُ اللَّهُ طَعْمَ الْجُوعِ. وَأَقُولُ جَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

الوجه الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَحْوَالَ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُمْ عِنْدَ الْجُوعِ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَذُوقَ هُوَ الطعم فلما فَقَدُوا الطَّعَامَ صَارُوا كَأَنَّهُمْ يَذُوقُونَ الْجُوعَ. وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ الْجُوعَ كَانَ شَدِيدًا كَامِلًا فَصَارَ كَأَنَّهُ أَحَاطَ بِهِمْ مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ، فَأَشْبَهَ اللِّبَاسَ.

---

(1) الطبري: تفسير الطبري، جامع البيان، ج 17، ص 311.

(2) السمرقندي: بحر العلوم، ج2، ص 295.

(3) السمرقندي: بحر العلوم، ج4، ص312، 313.

فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَصَلَ فِي ذَلِكَ الْجُوعِ حَالَةٌ تُشْبِهُ الْمَذُوقَ، وَحَالَةٌ تُشْبِهُ الْمَلْبُوسَ، فَاعْتَبَرَ اللَّهُ تَعَالَى كِلَا الِاعْتِبَارَيْنِ، فَقَالَ: فَأَذاقَهَا اللَّهُ لِباسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ.

وَالوجه الثَّانِي: أَنَّ التَّقْدِيرَ أَنَّ اللَّهَ عَرَّفَهَا لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى عَبَّرَ عَنِ التَّعْرِيفِ بِلَفْظِ الْإِذَاقَةِ وَأَصْلُ الذَّوْقِ بِالْفَمِ، ثُمَّ قَدْ يُسْتَعَارُ فَيُوضَعُ مَوْضِعَ التَّعَرُّفِ وَهُوَ الِاخْتِبَارُ، تَقُولُ: نَاظِرْ فُلَانًا وَذُقْ مَا عِنْدَهُ.

وَلِبَاسُ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ هُوَ مَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ مِنَ الضُّمُورِ وَشُحُوبِ اللَّوْنِ وَنَهْكَةِ الْبَدَنِ وَتَغَيُّرِ الْحَالِ وَكُسُوفِ الْبَالِ فَكَمَا تَقُولُ: تَعَرَّفْتُ سُوءَ أَثَرِ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ عَلَى فُلَانٍ، كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ذُقْتُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ عَلَى فُلَانٍ.

وَالوجه الثَّالِثُ: أَنْ يُحْمَلَ لَفْظُ اللُّبْسِ عَلَى الْمُمَاسَّةِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: فَأَذَاقَهَا اللَّهُ مَسَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ.[1]

ويعلق صاحب الظلال ـ يرحمه الله ـ على هذا التعبير، مبرزا الدور المحوري للمفردات: أذاق، لباس... , و آثراها النفسية فيقول: " يجسم التعبير الجوع والخوف فيجعله لباسا ويجعلهم يذوقون هذا اللباس ذوقًا، لأن الذوق أعمق أثرا في الحس من مساس اللباس للجلد. وتتداخل في التعبير استجابات الحواس فتضاعف مس الجوع والخوف لهم ولذعه وتأثيره وتغلغله في النفوس. لعلهم يشفقون من تلك العاقبة التي تنتظرهم لتأخذهم وهم ظالمون."[2]

ونختم التحليل اللغوي البلاغي لمفردات هذا التعبير بما خطه يراع ابن عاشور، عراضًا للمواءمة بين مكوناته إذ يقول: " وَلَمَّا كَانَ اللِّبَاسُ مُسْتَعَارًا لِإِحَاطَةِ مَا غَشِيَهُمْ مِنَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ وَمُلَازَمَتِهِ أُرِيدَ إِفَادَةُ أَنَّ ذَلِكَ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُمْ وَمُسْتَقِرٌّ فِي إِدْرَاكِهِمِ اسْتِقْرَارَ الطَّعَامِ فِي الْبَطْنِ إِذْ يُذَاقُ فِي اللِّسَانِ وَالْحَلْقِ وَيُحَسُّ فِي الْجَوْفِ وَالْأَمْعَاءِ. فَاسْتُعِيرَ لَهُ فِعْلُ الْإِذَاقَةِ تَمْلِيحًا وَجَمْعًا بَيْنَ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، لِأَنَّ غَايَةَ الْقِرَى وَالْإِكْرَامِ أَنْ يُؤْدَبَ لِلضَّيْفِ وَيُخْلَعَ عَلَيْهِ خِلْعَةً مِنْ إِزَارٍ وَبُرْدٍ، فَكَانَتِ اسْتِعَارَتَانِ تَهَكُّمِيَّتَانِ. فَحَصَلَ فِي الْآيَةِ اسْتِعَارَتَانِ: الْأُولَى: اسْتِعَارَةُ الْإِذَاقَةِ وَهِيَ تَبَعِيَّةٌ مُصَرِّحَةٌ. وَالثَّانِيَةُ: اللِّبَاسِ وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ مُصَرِّحَةٌ.وَمِنْ بَدِيعِ النَّظْمِ أَنْ جُعِلَتِ الثَّانِيَةُ مُتَفَرِّعَةً عَلَى الْأُولَى وَمُرَكَّبَةً عَلَيْهَا بِجَعْلِ لَفْظِهَا مَفْعُولًا لِلَفْظِ الْأُولَى. وَحَصَلَ بِذَلِكَ أَنَّ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ مُحِيطَانِ بِأَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِمْ وَمُلَازِمَانِ لَهُمْ وَأَنَّهُمْ بَالِغَانِ مِنْهُمْ مَبْلَغًا أَلِيمًا."[3]

وهكذا حل عنصري الضنك: الجوع، والخوف بهذه القرية، عقابًا لها لينسف كل معالم الحياة الطيبة من: الأمن، والاطمئنان، والرزق الرغيد المتنوع. ليفتقد هؤلاء القوم هذه العناصر جميعا وتصبح أثرًا بعد عين.

ثم كان ختام الآية الكريمة بقوله تعالى ﴿بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ تبيانًا لسبب ما حل بهؤلاء القوم من عقوبات، وهذا ما أفاده حرف الجر الذي تصدر جملة الصلة[4]؛ ليربط بين بِنَى الآية الكريمة. وقد فصل الخازن ـ يرحمه الله ـ ما عبَّر عنه الفعل المضارع يصنعون، والذي جعل القرية مضربًا للأمثال فقال: "وهذا مثل أهل مكة لأنهم كانوا في الأمن والطمأنينة والخصب ثم أنعم الله عز وجل عليهم بالنعمة العظيمة وهي إرسال محمد صلّى الله عليه وسلّم وهو منهم فكفروا به وكذبوه وبالغوا في إيذائه، وأرادوا قتله فأخرجه الله من بينهم وأمره بالهجرة إلى المدينة وسلط على أهل مكة البلاء والشدائد والجوع والخوف كل ذلك بسبب تكذيبهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وخروجه من بين أظهرهم."[5]

ويمكننا أن نقرأ في جملة هذا التذييل الدلالاتِ الآتية:

([1]) الفخر الرازي: مفاتيح الغيب، ج20،ص280.

([2]) سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت/ القاهرة، ط17(1412هـ)، ج4، ص2199.

(3) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص307.

(1) المالقي (أحمد بن عبد النور المالقي، ت. 702هـ): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص144.

(5) الخازن(علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي،ت 741هـ): لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ط1(1415هـ)، ج3، ص103.

ـ التعبير بالفعل (يَصۡنَعُونَ) يحمل معاني التعمد والقصد، فلم تكن أعمالهم حدثا عارضًا، أو طارئًا أو دون وعي.. وإنما كان عن قصد منهم ووعي بالفعل ومراحله المتعددة من التفكير إلي التنفيذ، ثم الإدراك والفهم لأبعاده ونتائجه.

ـ تخير الزمن المضارع قالبًا للفعل (يصنعون) جاء لاستحضار صور المشهد كاملة في ذهن المتلقي، كما يسهم في تجسد تلك المشاهد ـ إلى جانب المضارع ـ تقدم فعل الكينونة الماضي (ئى)، وإن كانت المفردات التي شكلت عناصر هذا المشهد لم يفصلها شيء عن خاتمة الآية.

ـ توظيف الاسم الموصول (ما) كعنصر إحالي يحيل القارئ إلى عنصر إشاري مما يحدث تماسكا دلاليا في بنية هذا النص الكريم،[1]وهي قوله تعالى: ﴿فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ﴾.

ـ الإيجاز في التعبير عن معاني العدل الإلهي، فلا عقوبة إلا بارتكاب جرم.

المبحث الرابع: مظاهر التحول والتمرد في القرية: انتقل الحديث في الآية الثانية للحديث عن مظاهر التحول أو التمرد الذي طال تلك القرية؛ فاستحقت من أجله العذاب، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡهُمۡ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ وكانت الآية الأولي قد أشارت في منتصفها إلى كفر القرية بأنعم الله، ثم عادت الآية الثانية فذكرت أنهم كذبوا رسول الله، فهل هذا تفصيل بعد إجمال؟ أم أن التكذيب بالرسول جُرم ثان يضاف إلى الجرم الأول؟

يرى صاحب التحرير والتنوير أن القرآن " لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ أُذِيقُوا لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ، وَكَانَ إِنَّمَا ذَكَرَ مِنْ صُنْعِهِمْ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِأَنْعُمِ اللَّهِ، زِيدَ هُنَا أَنَّ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ عَامٌّ لِكُلِّ عَمَلٍ لَا يُرْضِي اللَّهَ غَيْرَ مَخْصُوصٍ بِكُفْرِهِمْ نِعْمَةَ اللَّهِ، وَإِنَّ مِنْ أَشْنَعِ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ تَكْذِيبَهُمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَنَّهُ مِنْهُمْ. وَذَلِكَ أَظْهَرُ فِي مَعْنَى الْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ وَالرِّفْقِ بِهِمْ."[2] ولا يختلف هذا الرأي عما ذهب إليه (أبوحيان) في تفسيره، حيث يرى أن من كُفْرَانِ نِعَمِ اللَّهِ في الآية الكريمة، تَكْذِيبُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[3]

وقد تصدرت واو الاستئناف الآية الكريمة ربطةً لها بما سبقها، فلا يزال الحديث عن قصة هذه القرية المعنية في المثل، وعن علة استحقاقهم العذاب. ثم جاءت الجملة مؤكدة " بِلَامِ الْقَسَمِ وَحَرْفِ التَّحْقِيقِ لِلِاهْتِمَامِ بِهَذَا الْخَبَرِ تَنْبِيهًا لِلسَّامِعِينَ الْمُعَرَّضِ بِهِمْ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْإِنْذَارِ."[4] وقد جاءت كلمة (رَسُولُ) نكرة "للتعظيم، وإلى مكانته عند اللّه، وعندهم لأمانته وعفته ولصدقه."[5]

وجاء بالجار والمجرور (مِنۡهُمۡ) ليقيم الحجة عليهم إذ إن هذا الرسول عَلَمٌ بينهم "عرفوا صدقه، وأمانته، إذا نشأ بينهم وليدا عفا لم يُزَنَّ بريبة، ولم يسجد لصنم حتى بُعث فيهم رسولا.. فليس غريبا عنهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ التوبة: ١٢٨ [6]

---

(1) انظر تفاصيل ذلك في: د. سعيد بحيري: دراسات لغوية تطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط1(1426هـ ـ2005م) ص105. و عبد الحميد بوترعة: الإحالة النصية وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني، في: مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح ـ الجزائر، ع16، 2012م، ص96.

(2) الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص308.

(3) أبو حيان: البحر المحيط في التفسير، ج6، ص605.

(4) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص 308.

(5) محمد أبوزهرة: زهرة التفاسير، ج8، ص4287.

(6) المرجع السابق ، ج8، ص4286، 4287 . وانظر: أبو حيان: البحر المحيط في التفسير، ج6، ص605. و الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل، ج3، ص103.

ويضيف الماتريدي: " (رَسُولٌ مِنْهُمْ)، أي: من أنفسهم، من نسبهم وحسبهم، يعرفونه، كقوله: (يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ)..... أخبر أنه بعث الرسول من جنسهم ومن حسبهم؛ لأنه إذا كان من غير جوهرهم لم يظهر لهم الآية من غير الآية، ولا الحجة من الشبهة؛ لأنه إذا خرج على غير المعتاد والطوق عرفوا أنه آية، وأنه حجة؛ إذ لا يعرفون من غير جوهرهم الخارج عن المعتاد والطوق، ويعرف ذلك من جوهرهم، وكذلك يعرف صدق من نشأ بين أظهرهم من كذبه، ولا يعرف إذا كان من غيرهم."[(1)]

فماذا عساه أن يكون ردة فعلهم إزاء ما يتقلبون فيه من نعم الكريم جلَّ وعزَّ ليلَ نهار؟ عبرت الجملة التالية (ﮚ) عن هذا، فـ" بدل أن يعاجلوا بالإيمان عاجلوا بتكذيبه، فـ (الفاء) للترتيب والتعقيب، أي أن النتيجة جاءت على نقيض المقدمات؛ إذ أنه كان معروفا بالصدق والأمانة، فكان الواجب أن يبادروا بتصديقه، ولكنهم بادروا بتكذيبه، وعقب التكذيب أخذهم العذاب، إذ أخذوا في أسبابه، وهو التكذيب والصد عن سبيل اللَّه"[(2)]

وكان عاقبة هذا التكذيب ما عبرت عنه الجملة التالية (فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ)، وقد تصدرت الجملة أيضًا بالفاء بما يفيد أنه "عقب التكذيب أخذهم العذاب، إذ أخذوا في أسبابه، وهو التكذيب والصد عن سبيل اللَّه وإيذاء المؤمنين."[(3)]

ويمكننا أن نقرأ في هذه المفردة المنتقاة (فَأَخَذَهُمُ) عددًا من الدلالات الكمية والكيفية منها:

ـ أن هذا العذاب شاملا لكل أهل القرية، لم يستثنِ أحدًا ممن حَقَّ عليهم.

ـ أن في هذا الأخذ نوع من القسوة فلا لين ولا هوادة، خاصة أنهم ظالمون.

ـ في هذا الأخذ شيء من السرعة في التنفيذ، يعزز من هذه الدلالة وجود فاء الترتيب والتعقيب قبل الفعل.

ـ في هذا الأخذ نوع من القضاء التام على هؤلاء، فالأخذ هنا يعني: "الْإِهْلَاكُ" [(4)]

"وَتَعْرِيفُ الْعَذَابُ لِلْجِنْسِ، أَيْ فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ كَقَوْلِهِ: [وَما أَرْسَلْنا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نبيء إِلَّا أَخَذْنا أَهْلَها بِالْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ثُمَّ بَدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقالُوا قَدْ مَسَّ آباءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْناهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ] سُورَة الْأَعْرَاف: 95"[(5)]

وأرى أن تخير فاعلا للأخذ، هو إمعانٌ في تخويف أمثال أصحاب هذه القرية، وبيان للعاقبة السيئة التي تنتظرهم.

ويفصِّل الشيخ أبو زهرة هذا المآل قائلا: " والعذاب هو عذاب الدنيا بالتقتيل فيهم وهزيمتهم، وذهاب سيطرتهم، وقيام الحق رغم أنوفهم، هذا في الدنيا، أما في الآخرة فبالعذاب الأليم، وإلقائهم في الجحيم." [(6)] "وَقِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْعَذَابِ هُنَا هُوَ الْجُوعُ الَّذِي أَصَابَهُمْ، وَقِيلَ: الْقَتْلُ يَوْمَ بَدْرٍ."[(7)]

وختمت الآية الكريمة بالجملة الحالية:(وَهُمْ ظَٰلِمُونَ)، وفي هذه الجملة تأكيد على عدل الله عز وجل إذ وقع العذاب بهؤلاء الناس حال تلبسهم بالظلم، وفي الثبات والتأكيد الذي تحمله الجملة الاسمية من الدلالة ما يوجب إيقاع هذه العقوبة بهم، فهم ما ظلموا وانتهى الأمر، أو أن وَسمَهم بالظلم كان أمر عارضًا، لا..، إنهم بلغوا في هذه الجريمة مبلغًا أضحى منهم هذا الفعل ديدنهم وحالهم الثابتون عليه، ولا يبغون عنه تحويلا. "والْحَالُ أَنَّهُمْ فِي حَالِ أَخْذِ الْعَذَابِ لَهُمْ

(1) الماتريدي (محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي،ت. 333هـ): تأويلات أهل السنة: تفسير الماتريدي، تحقيق: د.مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1426هـ- 2005 م) ج6، ص585.

(2) محمد أبوزهرة: زهرة التفاسير، ج8، ص4287.

(3) المرج السابق ، نفس الصفحة.

(4) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج14، ص 308.

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) محمد أبوزهرة: زهرة التفاسير، ج8، ص4287.

(7) الشوكاني: فتح القدير، ج 3،ص 239.

ظَالِمُونَ لِأَنْفُسِهِمْ بِإِيقَاعِهَا فِي الْعَذَابِ الْأَبَدِيِّ وَلِغَيْرِهِمْ بِالْإِضْرَارِ بِهِمْ وَصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَهَذَا الْكَلَامُ مِنْ تَمَامِ الْمَثَلِ الْمَضْرُوبِ." (1)

يقول صاحب زهرة التفاسير: "(وَهُمْ ظَالِمُونَ)، الواو للحال، أي والحال أنهم ظالمون، فالعذاب نزل بهم، وهم أحق به، فهو بما كسبوه من تكذيب الحق، وتجاوزوا حد التكذيب إلى الظلم إذ صدوا عن سبيل اللَّه وفتنوا المؤمنين في إيمانهم وعذبوهم، وحاولوا أن يردوهم عن دينهم فارتدوا خاسئين."(2)

وما أروع ما سجله العلامة البقاعي في سفره القيم (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) حول التناسب بين مفردات هذه الآية الكريمة وتراكيبها! حيث يقول: " ما كان تعالى لا يعذب حتى يبعث رسولاً، حقق ذلك بقوله تعالى: {ولقد جاءهم} أي أهل هذه القرية {رسول منهم} كما وقع لكم {فكذبوه} كما فعلتم {فأخذهم العذاب} كما سمعتم، وإن كان المراد بها مكة فالمراد به الجوع الذي دعا عليهم به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لما قال «اللهم أعني بسبع كسبع يوسف»، وأما الخوف فما كان من جهاد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لهم {وهم ظالمون*}، أي عريقون في وضع الأشياء في غير مواضعها، لأنهم استمروا على كفرهم مع الجوع، وسألوا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الإغاثة فدعا لهم." (3)

بهذا عبرت المفردة القرآنية في سياقها عن مظاهر التحول والتمرد في هذه القرية من حياة طيبة إلى حياة ضنك، ثم كان الإهلاك الذي قطع دابرهم، وشددت الآية في ختامها على العدل في ايقاع هذه العقوبة التي ختمت به حياة هؤلاء القوم، كما بيَّن العدل سبحانه إذ يقول: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الزخرف: 76. وهكذا لعبت المفردة في آيتي المثل دورها بما حملته من معانٍ وما شعَّ منها من دلالات في بيان المظاهر الذي غَشِيت القرية من النعمة إلى النقمة، والطريق الذي سلكته لتحل بها صنوف العذاب المختلفة بما صنعوا وما اقترفوا من ظلم لأنفسهم ولغيرهم.

ونختم هنا بما يستفاد من قصة هذه القرية في هذا المثل وهو ما عبر عنه صاحب كتاب (الأمثال في القرآن) حيث يقول: "ينبثق من هذا المثل إنذار يشير إلى سوء المنقلب وتعاسة المرجع والعاقبة لا لقرية بعينها، ولا لفرد بذاته، بل لجميع الأفراد والجماعات والدول والمجتمعات، وإن كفرت وتولت وأعرضت وحاربت داعي الله ذهبت ريحها ونكصت على عقبها وحلت بها النقمة محل النعمة."(4)

النتائج

يمكن إجمال النتائج التي يسر الله تعالى لي الوصول إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

1 ـ لعبت المفردة القرآنية دورًا كبيرا في إبراز معالم القرية في سورة النحل من خلال مفردات رسمت معالم القرية الطائعة.

2 ـ جُسِّدت مشاهد العقاب الإلهي الذي حل بالقرية من خلال توظيف مفردات داخل تركيب مفعمة بالحيوية.

3 ـ عبرت المفردة القرآنية عن مظاهر التحول والتمرد في القرية؛ مما أعطي صورة واقعية عن استحقاقهم لإيقاع العقوبة بهم.

4 ـ كان للثراء اللغوي الذي تسلح به السادة المفسرون عند تفسيرهم لكتاب الله أثرٌ واضحٌ في تعدد المعاني واتساع دوائر الدلالات للألفاظ والتراكيب.

5 ـ سبق بعض علماء التفسير علماء تحليل الخطاب المحدثين عندما تحدثوا عن مراعاة أحوال المتكلمين، وأحوال السامعين عند وقوفهم عند بعض الآيات في المثل.

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) محمد أبوزهرة: زهرة التفاسير، ج8، ص4287.

(3) البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ج 11، ص 266.

(4) محمود بن الشريف: الأمثال في القرآن، دار عكاظ، جدة (1399هـ ـ1979م)، ص 115.114.

6 ـ ترك لنا السادة المفسرون، تراثا علميا ثريا، يشير إلى دقة النظر وسعة الفكر، وحصافة الرأي، وكانت للنظرات اللغوية الثاقبة لدور الكلمة داخل التراكيب القرآنية عميق الأثر في إنجاز هذا التراث العلمي الضخم.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1 ـ أحمد مصطفى المراغي: تفسير المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، ط1(1365 هـ - 1946 م).

2 ـ البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت 510هـ): معالم التنزيل في تفسير القرآن، تفسير البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط1 (1420هـ).

3 ـ البقاعي (إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، ت. 885هـ): نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

4 ـ البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ت 685هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي /بيروت، ط1 (1418 هـ) .

5 ـ الثعلبي(أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط1 (1422 هـ - 2002 م).

6 ـ أبو حيان(أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، ت 745هـ): البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.

7 ـ الخازن (علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، ت. 741هـ): لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ط1(1415 هـ).

8 ـ الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، ت 606هـ)، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3(1420 هـ).

9 ـ الزمخشري جار الله (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت. 538هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3(1407 هـ).

10 ـ د. سعيد بحيري: دراسات لغوية تطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط1(1426هـ ـ2005م).

11 ـ السمرقندي (أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، ت. 373هـ): بحر العلوم، تحقيق: على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وزكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1413هـ/1993م).

12 ـ سميح عاطف الزين: الأمثال في القرآن الكريم، دار الكتاب اللبناني/دار الكتاب المصري، بيروت/ القاهرة، ط 2(1421. 2000).

13 ـ سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت/ القاهرة، ط 17(1412هـ).

14 ـ السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت. 911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت) .

15 ـ الشوكاني (محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت 1250هـ): فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق/بيروت، ط 1، (1414 هـ) .

16 ـ صديق القِنَّوجي (أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، ت 1307هـ): فتحُ البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا/ بَيروت (1412 هـ - 1992 م).

17 ـ الطاهر بن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت. 1393هـ): التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس (1984 هـ).

18 ـ الطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت 310هـ): جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1(1420هـ ـ2000 م).

19 ـ ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت 542هـ): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط1(1422 هـ).

20 ـ القاسمي(محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، ت1332هـ): محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، (1418هـ).

21 ـ الماتريدي (محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، ت. 333هـ): تأويلات أهل السنة: تفسير الماتريدي، تحقيق: د.مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1426هـ ـ 2005 م).

22 ـ المالقي (أحمد بن عبد النور المالقي، ت. 702هـ): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص154،153.

23 ـ الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، ت 450هـ): تفسير الماوردي ـ النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت.).

24 ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة: معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة العامة لمطابع الشؤون الأميرية، القاهرة (1989/1409).

25 ـ د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة الفعلية: مكوناتها ـ أنواعها ـ تحليلها، مكتبة الآداب ، القاهرة، ط2.

26 ـ محمد أبو زهرة : زهرة التفاسير، دار الفكر العربي،(د.ت).

27 ـ محمد فؤاد عبدالباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتب المصرية/ دار الحديث، القاهرة (1945).

28 ـ محمود بن الشريف: الأمثال في القرآن، دار عكاظ، جدة (1399هـ ـ1979م).

29 ـ مقاتل بن سليمان (أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، ت 150هـ): تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط 1، (1423 هـ) .

30 ـ ابن منظور(محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، ت711هـ): لسان العرب، دار صادر ، بيروت، ط 3 (1414 هـ) .

31 ـ النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي(ت710هـ): تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1(1419 هـ - 1998م).

32 ـ النيسابوري (نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، ت 850هـ): غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت (1416هـ).

33 ـ يس بن زين الدين الحمصي: حاشيه يس بن زين الدين الحمصي علي حاشيه الفاكهي محيب الندا علي قطر الندى و بل الصدي، المطبعة الوهبية، مصر (1292هـ) .

ثانيًا: الدوريات:

34 ـ عبد الحميد بوترعة: الإحالة النصية وأثرها في تحقيق تماسك النص القرآني، في: مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح ـ الجزائر، ع16، (2012م).

مفهوم الجودة في التعليم العالي : دراسة تحليلية

د.واكد رابح -أ.ياليشاني وهيبة
جامعة يحي فارس – المدية

الملخص: تهدف الدراسة إلى تقصي مفهوم الجودة في التعليم العالي، وتتبع تاريخيته في السياق الثقافي الغربي وبداية الاهتمام به والنظر في فلسفته ومعايير تحقيقه في الوطن العربي عموماً، وبشكل أخص في مؤسسات التعليم الجامعي بالجزائر، علاوة على إيراد بعض النماذج العالمية الرائدة المصنفة في مجال التعليم العالي المحققة لشروط الجودة، وفحص أسباب تخلف الجامعات العربية عن إنجاز الجودة المطلوبة بالمقياس العالمي، وشروط تحقيقها مع التركيز على المنظومة الجامعية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الجودة، جودة التعليم العالي.

Abstract:

The study aims to explore the concept of quality in higher education, and to cite some leading global models in the field of higher education achieved to quality requirements, and examine the reasons for the failure of Arab Universities for the required quality completion of the global scale and the terms achieved with a focus on the university system in Algeria.

الإشكالية: تسعى النظم التربوية العالمية على اختلاف تصنيفاتها من التقدم أو التخلف - بعد انتصار الرأسمالية وغلبة نسق السوق وتصاعد سيادة العولمة[1] - لتجويد التعليم وتطويره بما يستجيب لحاجيات التطور وينسجم مع متطلبات التنمية، ويحقق درجة مقبولة من التنافسية العالمية التي ترفع من قيمة المنتوج التربوي وتسوقه للعالم إذ أصبحت الجودة لغة عمل دولية وسلاحاً استراتيجياً لا يستهان به[2] في الحكم على مخرجات العملية التعليمية ومردوديتها وإثبات نجاعتها، سيما وأن العولمة تقابل في البلدان العربية أمركة متخلفة ومشوهة تفتقر إلى الكثير من مزايا التنظيم الاجتماعي السائد في الاقتصاديات الرأسمالية الناضجة [3]،والمؤسسة التعليمية الجامعية كمرحلة تعليمية متميزة في التكوين الأكاديمي تسعى إلى تجويد المضمون المعرفي المقدم للمتعلمين وترقية البحث العلمي بها وصناعة رأس المال الإنساني [4] الذي يطوّر المعرفة العلمية ويضيف إليها ويسند عملية التنمية[5] في المجتمع ويمكّن من توظيف العلم في حل المشكلات المختلفة التي تتطلع إلى نماء التعلم وحصول الجودة في الجامعة.

ويتحقق سلوك الجودة بتشكيل ثقافتها أولًا. فالأستاذ يجوِّد أداءه التدريسي بعد تمثّل ثقافة الجودة وقناعته بها، ولا يكفي هذا بل تنتقل " الثقافة " إلى المحيط التعليمي وتصبح ممارسة وملمحاً من ملامح العمل الأكاديمي لدى المدرسين والمتمدرسين وكافة الشركاء في تنفيذه، ولا تتحقق بحال إذا اقتصر وجودها عند جماعة محدودة من الأساتذة، أو ظلَّت فكرة مطروحة في وعي الأساتذة ولم تتحول إلى واقع فعلي، أو لا تكاد تفهم من قبل المجتمع أصلاً، ولذلك يجب استنبات ثقافة الجودة لدى الطاقات العاملة بجدية ثم تحويلها إلى المؤسسة للممارسة تطرح الدراسة الإشكاليات الآتية ما هو مفهوم الجودة في المؤسسة الجامعية ؟ وكيف تطورت تاريخياً ؟ وماهي معاييرها ؟ وما هي معيقات تحقيقها في البلاد العربية وخاصة في الجزائر ؟

---

[1]- نادر فرجاني، **التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية**، المستقبل العربي،، ع 237، 11 – 1998.

[2]- إيناس سعيد عبد الحميد المشتحي، **أبعاد ثقافة الجودة برياض الأطفال من منظور المعلمات** بمحافظة المنية، مجلة الطفولة العربية، ع 65، ص 56.

[3]- نادر فرجاني، المرجع نفسه، 38. والتي تنم عن عملية ديمقراطية نشطة توازن بين قطاعات المجتمع (الحكومة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني) ص 83.

[4]- نادر فرجاني، المرجع نفسه، 98.

[5]- "إما أنها مفقودة بحكم العديد من العراقيل التاريخية الذاتية والموضوعية، أو أنها عصية تستلزم جهوداً أكبر لتحقيقها أوأنها كذلك محرمة علينا، بمعنى أن الآخر (النموذج الرأسمالي، المركز، الدول المتقدمة، الإمبريالية..) يرفض أن نتحصل عليها " أنظر طارق عبد الله، **التنمية مطلب حضاري أم استمرارية وهم ؟ رؤية نقدية**، المستقبل العربي، ع 246، سنة 32، 8 – 1999، ص 7.

-أهداف الدراسة : يهدف إلى تحقيق ما يلي :

1-التعرف على مصطلح الجودة وفحص تاريخيته في السياق الثقافي الغربي وبداية انتقاله إلى السياق الثقافي العربي وتشكله واعتماده في المؤسسة الجامعية العربية.

2- تناول بعض النماذج العالمية التعليمية المصنفة على مقياس الجودة، قصد التعرف على كيفيات تشكيل ثقافة الجودة وتوظيفها في تطوير المنظومة التعليمية الجامعية.

3-تحديد معايير جودة التعليم العالي، ومعرفة مدى الاستجابة لها في المنظومة الجامعية العربية وتطبيقها في مراحل ومجالات التعلم الجامعي، وكذا المعيقات لتطبيق الجودة في المؤسسة العربية الجامعية وشروط تمثلها في المستقبل.

أهمية الدراسة :تكتسي الجودة أهمية بالغة في تجويد التعليم الجامعي ورفع تنافسيته العالمية والاستجابة لمقاييس التصنيف العالمي، ولذلك تنبع أهمية دراسة الجودة فيما يلي :

-1- فحص المصطلح لغويًا واصطلاحيًا، واستنطاق السياق الأكاديمي الذي تطور فيه وتتبع تطوره في الخبرة الثقافية الغربية، وفحص آليات انتقاله إلى الجامعة وكيفيات تمثله واعتماده في التعليم الجامعي، ومن ثم النجاح في ترسيخه كقيمة مهنية واجتماعية وعالمية.

- 2- موضوع الجودة يعلي من قيمة المؤسسة الجامعية، ويكسب لها سمعة دولية تمكنها من تبادل الخبرة مع الجامعات العالمية المصنفة، ويمنحها المشاركة في الفعاليات الدولية ذات العلاقة بالجودة وتبرز خبراءها في حقول البحث والاكتشاف، إلى جانب إقبال الطلاب عليها من كل أنحاء العالم.

-3- المساهمة في إغناء المكتبة العربية بدراسات علمية تبحث في سبل إنتاج الجودة التعليمية وإثبات القدرة على النجاعة في تجويد التكوين الجامعي.

مفهوم الجودة ودلالتها :

في اللغة العربية : أصل كلمة " الجودة " جود والجيد نقيض الرديء وجاد الشيء جوّده، وجوده أي صار جيداً وأحدث الشيء فجاد والتجويد مثله، وقد جاد وأجاد،أي أتى بالجيد من القول والفعل [1] فالتجويد يتقصّد الأحسن ويمعن في إدراك الأفضل، ويجتهد لبلوغ المقبول عالمياً.

في **الاصطلاح العام** : كلمة الجودة Quality مشتقة من الأصل اللاتيني Qualis وتعني حرفياً " **ما نوع** " وتعني أيضاً صفة أو مستوى أو درجة تفوق يمتلكها شيء ما، كما تعني درجة الامتياز لنوعية معينة من المنتج أو الخدمة المقدمة [2] وتعني ثقافة الجودة Quality Culture على أنها مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تحكم عمل الأفراد داخل المؤسسة وتشتمل هذه الأفكار على مجموعة من القيم والمعتقدات التي تشكل إطاراً لسلوكيات الأفراد وتصرفاتهم في أثناء تأديتهم لأعمالهم، وذلك في إطار مناخ عمل مفتوح يشعر فيه الأفراد بحرية المشاركة في اتخاذ القرار وحل المشكلات بطريقة تضمن التحسين المستمر في أداء الأفراد لعملهم [3]، ويعرفها Goetsch and Stanley على أنها نظام القيم التنموية والتي تشمل القيم والتقاليد والإجراءات والتوقعات الناتجة من محيط المشاركة والتي تؤدي إلى التحسين المستمر والارتقاء بمستوى الجودة [4] ويؤكد Terziovski and Other على أن التغيير الثقافي نحو الجودة الشاملة يتطلب تطبيق أسلوب فرق التحسين عبر الإدارات

---

[1]- محمد حسن آل فران، **معايير الجودة في الأداء التدريسي لأساتذة مقررات الدبلوم العام في التربية بجامعة الملك خالد ومدى توافرها لديهم من وجهة نظرهم ونظر طلابهم**، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، العدد 21، ربيع الاول 1435، يناير 2014، ص 99.

[2]- **ثقافة الجودة الشاملة في التعليم**، مشروع عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، ص 7.

[3]- محمد حسن آل فران المرجع ذاته، ص 64.

[4]- ممدوح عبد العزيز محمد رفاعي، **أثر تطبيق ثقافة الجودة على الفعالية التنظيمية – دراسة تطبيقية على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لمدينة العاشر من رمضان**، جامعة عين شمس، 2003، ص 4.

الوظيفية، بالإضافة إلى أن تخفيض حجم المنظمة لا يكون جزءاً من عملية التغيير الثقافي المزمع تنفيذه حالة تطبيق الجودة الشاملة [1].

في الاصطلاح الخاص بالتعليم العالي :الجودة في التعليم العالي Quality in Higher Education عبارة عن تطابق عناصر أو مكونات المنظومة التعليمية مع المعايير الأكاديمية (القياسية) المتفق عليها محلياً وعالمياً والتي تتوافق مع حاجات المجتمع ومتطلباته [2]. تتحقق جودة التعليم العالي في الجزائر أو في أي دولة أخرى بمقايسة التكوين العلمي الذي توفّره المؤسسة الجامعية بالمعايير الأكاديمية Academic Standards التي تقررها المؤسسات العلمية الدولية، وبموجبها تتأكد التنافسية وتصنف دولياً وتنال القبول، سيما مع ارتفاع ناتج البحث العلمي [3]، إذ بعد حوالي 170 عاماً على الوطن العربي من بدء محمد علي بإرسال بعثات طلابية مصرية للدراسة في الخارج لا يملك ولو جامعة أو مدرسة تخريج واحدة على مستوى عالمي [4]. ورغم دخول القطاع الخاص في التعليم الجامعي "كتعويض عن إخفاق الحكومات في تلبية الطلب العام، إلا أنه " القطاع الخاص " لم يكن تحفّزه رغبة لحماية الثقافة القومية أو لتوفير تعليم أعلى، بل الرغبة في استثمار فرص راهنة للعمل [5] وانعكس ذلك سلبًا على تجذير ثقافة الجودة في الجامعة العربية وتأخر ترتيبها العالمي بين الجامعات المتقدمة "فلا تمتلك الأقطار العربية بنية تحتية معرفية ولا توجد مكتبات جيدة والحصول على المعرفة الدولية (التي قد تكون مجانية في الخارج) غير متوافرة، وفضلا عن ذلك لا يوجد ثمة وصول إلى معرفة محلية منتجة ضمن الوطن العربي"[6].

وهذا يفسر عجز الوطن العربي الغني بالمواد الخام والأموال عن توليد النمو الاقتصادي، إذ أن الحكومات فيه غير معنية على نحو كاف بالبحث والتطوير والابتكار والتعليم، وبالمقارنة فإن سنغافورة وكوريا لا تمتلكان سوى موارد طبيعية قليلة غير أنهما تتقدمان على نحو متواصل بسبب اهتمامهما الشديد بالابتكار والتطوير وتحسين المهارات، وهو يفسر أيضا سبب الهبوط المستمر في قيمة الذهب وسبب تخلص المصارف المركزية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من احتياطات الذهب إذ الإبداع البشري أثمن من سبائك الذهب" [7]

البدايات التاريخية للجودة : ورد مفهوم الجودة أساساً إلى التعليم من الصناعة [8]واشتد الاهتمام بها بصورة أكثر جدية في منتصف السبعينات[9] من القرن العشرين وازداد في الثمانينات [10]أما في مجال التعليم العالي فإن الأخذ بهذا المفهوم لا يزال حديثاً ولم يعط الاهتمام الكافي، إذ أنه نتيجة للنجاح الذي حققه هذا المفهوم في التنظيمات الاقتصادية الصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدمة وظهور تنافس بين هذه التنظيمات الصناعية للحصول على المنتج الأفضل وإرضاء الزبائن.

[1]- ممدوح عبد العزيز محمد رفاعي، المرجع ذاته، ص 11.

[2]-- عوض بن علي القرني، **مفاهيم ومصطلحات في الجودة**، جامعة الملك سعود، ذو القعدة 1431، ص 15.

[3]- " فقد وصل ناتج مجموع البلدان العربية عام 2010 إلى 29725 بحثاً علمياً منشوراً في حين كان ناتج إسرائيل في ذلك العام 13199 بحثاً منشوراً، مع ملاحظة ضآلة عدد سكان إسرائيل (4 ملايين) مقارنة بمجموع سكان البلدان العربية "، انظر انطوان زحلان، **حال العلم والتقانة في البلدان العربية**، مجلة المستقبل العربي، ص 56.

[4]- انطوان زحلان، **مضامين الفجوة التقانية المتوسعة**، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز درست الوحدة العربية ع 242، 10، 1999) ص 25.

[5]- أنطوان زحلان، المرجع ذاته، ص 25.

[6]- انطوان زحلان، **الطبيعة الشاملة للتحدي التقاني**، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 263، س 23، 1- 2001) ص 59.

[7] انطوان زحلان، المرجع ذاته، ص 63.

[8]- محمد حسن آل فران، مرجع سابق، ص 99.

[9]- وفي منتصف الستينات أسست وكالات الجودة الخارجية في كل من إيرلندا وبريطانيا وكان هناك تغير طفيف حتى نهاية الثمانينات، أنظر وود هاوس، **مختصر تاريخ الجودة**، ترجمة حمود علوتيبي، جامعة شقرا، ماي، 2014، ص 4.

[10]- أحمد محمد سيد أحمد الشناوي، هالة فوزي محمد عيد، **تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي**، دراسات تربوية ونفسية، مجلية كلية، جامعة الزقازيق، ع 67، أبريل 2010، ص 208.ء

ظهر اهتمام المؤسسات التربوية بتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العام والعالي للحصول على نوعية أفضل من التعليم ويخرج طلبة قادرين على ممارسة دورهم بصورة أفضل في خدمة المجتمع، فحتى عام 1993 لم يزد عدد المؤسسات التعليمية الآخذة به على 220 كلية وجامعة في أمريكا [1]،" وفي العقود القليلة اللاحقة كان هناك انفجار لوكالات الجودة وغالباً ما طرحت بعض الأسباب الشائعة لهذا الانفجار والتي كان من أبرزها الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب، مما ترتب عليه زيادة في التكاليف (بغض النظر عمن يدفع) وأيضاً رغبة الحكومة في مساهمة الخريجين بناء على هذا النظام في الرقي الوطني " [2]. و " في عام 1999وضح فان دي وندي Van der Wende الفرق بين ما سبق " وتداول ضمان الجودة " وهذا يوسِّع مفهوم التدويل ليتجاوز المفهوم الضيق له، وهو تدويل التعليم إلى ما وراء ذلك أي تدويل ضمان الجودة في التعليم العالي، ولمعالجة هذا يمكن تبني تعريف نايت Knight لتدويل التعليم الذي ينص أن تداول ضمان الجودة في التعليم العالي يعرف بأنه عملية دمج للبعد العالمي أو الدولي أو بين الحضارات في الغاية والوظائف أو تنفيذ نظم ضمان الجودة وعملياتها "[3] حين تندمج المؤسسة الجامعية في معايير الجودة العالمي تحقق التنافسية وتحظى شهاداتها العلمية بالتقدير، ويقبل الطلاب عليها من كل أنحاء العالم.

فمثلا جامعات بريطانيا التي أنشئت لتواكب حركة التوسع في التعليم العالي في العهد الفكتوري أو الجامعات الفيدرالية والمدنية بلغ عددها 11 جامعة سرعان ما اكتسبت سمعة عالمية طوفت الآفاق وأقبل عليها طلاب العلم من مختلف العالم منها (درم ونيوكاسل (1832)، لندن وبرستول (1876) – هنري فرليدز (1881)، بيرمنجهام 1898)، بلفاست 1845) ، ويلز (1893)، مانشستر(1880)، ليفربول(1881)، وشيفلد (1897)[4] وفي نهاية 1967 وصل عدد الجامعات البريطانية إلى 42 جامعة وقفز العدد إلى 56 في عام 1991 علاوة على 33 كلية متعددة التقنية و49 كلية جامعية ويشكل التاريخ نفسه بداية الكليات التقنية التي تطورت إلى جامعات في عام 1992 [5] وهذا النماء التعليمي المؤسساتي في المملكة المتحدة رفده التقدم الاقتصادي، إذ تميز التعليم فيها بزيادة عدد الطلبة المسجلين في التعليم الفني عنه في التعليم النظري وارتفاع نوعية التعليم فيه، واهتمامه بالبحث العلمي وزيادة نسبة نجاح طلبته في الجامعات والاهتمام بأسلوب حل المشكلة والتفكير الحر الناقد عند الطلبة، فقد بدأ المعلمون ينوعون في طرقهم التدريسية فيستخدمون الوسائل التعليمية المتنوعة والأجهزة المختلفة والشرائح المصورة، وأشرطة الفيديو ويركّزون على المستويات العقلية العليا في أسئلتهم [6].

لذا تعد بريطانيا من البلاد المتقدمةThe Advanced Countries في المجال التعليمي وتحتل مركزاً قيادياً مع أمريكا وروسيا وفرنسا وانجلترا والدنمرك في التعليم الإلزامي بالمجان وبارتفاع نسبة المقيدين في مراحله التعليمية جميعها، وكذا المقيدين في الكليات العملية والفنية، ونسبتهم أعلى من نسبة المقيدين بالكليات النظرية، كما أن نسبة القيد في التعليم الثانوي كبير جداً ونوعية التعليم مرتفعة، والتعليم الجامعي متقدم تقدماً كبيراً [7]، وكشف موقع الدليل الشامل للجامعات The Complate University Guideعن تصدر أفضل 10 جامعات بريطانية لعام 2016 (جامعة أكزتر، لا نكستر، ساري، واروبك، سانت اندروز، درهام، كلية لندن لامبرطورية، كلية لندن للإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أكسفود،

---

[1]- خالد احمد الصرايرة، ليلى العساف، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ع 1، 2008، ص 4.

[2]- دافيد وودهاوس، **مختصر تاريخ الجودة**، ترجمة حمود علوتيبي، جامعة شقرا، ماي 2014، ص 4.

[3]- دافيد وودهاوس، المرجع ذاته، ص 14.

[4] - التعليم في بريطانيا، انظر WWWPDFFactory.com

[5]- محمد بن محمد الحربي، **تمويل التعليم العالي في المملكة السعودية والمملكة المتحدة**، دراسة مقارنة، (جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية) ص 8.

[6]- قاسم سليمان القضاة، **أساسيات في التربية المقارنة** (القاهرة، ط 1، 1994) ص 19.

[7]- قاسم سليمان القضاة، المرجع نفسه، ص 108.

وكامبريدج)[1] وقد استعادت كلية لندن الإمبراطورية في 2016 ترتيبها الرابع وحصلت على درجات أعلى قليلا في بعض المقاييس كان من أبرزها رضا الطلاب ومعايير القبول وفرص الخريجين وهي متخصصة في مجالات العلوم والهندسة والطب والأعمال [2]، وبلغ من حرص بريطانيا على تكريس الجودة التعليمية أن أنشأت مجلساً لتمويل التعليم العالي يخول له القانون " عندما يثبت أن الجودة غير مرضية في مؤسسة ما يتم إمهالها 12شهراً لعلاج أوضاعها، وفي حال عدم تحقق ذلك يتم سحب التمويل المركزي والمقاعد المخصصة للطلاب [3]مباشرة وبدون تردد، لأن الجودة وتحسين الأداء مبدءً لا يمكن التنازل عنه في نظر البريطانيين، لأن ذلك يمس سمعتها التعليمية ويؤثر سلباً على مواردها الاقتصادية العالمية الصادرة من الاستثمار في التعليم العالي.

ورغم تشبث بريطانيا بمبدأ الجودة إلا أن دراسة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جاء سجل المملكة المتحدة دون المتوسط العالمي، إذ يكشف أن 37 % ممن أكملوا تعليمهم العام بالجامعات وحصلوا على شهادت جامعية عام 2000 ومنذ ذلك الحين ارتفعت النسبة إلى 38.7 % وقد حصل ثلثا سكان إيسلندا تقريباً على درجات جامعية، وتخطت كل من بولندا وإيسلندا وإيرلندا (الجنوبية) وهولندا والسويد والبرتغال في الترتيب المملكة المتحدة [4] وتراجعت الأخيرة في ترتيب الدول من حيث إقبال الطلاب على التعليم الجامعي خلف دول مثل جمهورية السلوفاك [5]. وحسب التصنيف العالمي للجامعات من 2003 إلى 2013 حصلت جامعات أميريال كولدج لندن على الرتبة 23 وجامعة برمنجهام على 93، جامعة بريستول على 55، وجامعة كامبريج، وجامعة ادنبرة (43) وجامعة نوتنغهام (80) وجامعة أكسفورد (9) وجامعة شيفيلد [6] وغيرها من الجامعات التي تبوّأت المكانة المرموقة في المجال الأكاديمي ورتبت ترتيبًا عالمياً مرموقاً ينافس الجامعات الأمريكية المشهورة.

معايير الجودة في التعليم الجامعي : ثمة معايير عالمية تستند إليها مؤسسات التقويم الدولية للمنتج الأكاديمي، والمعيار " أعلى مستويات الأداء التي يسعى الفرد للحصول عليها ويتم على ضوئها تقويم مستويات الأداء المختلفة والحكم عليها، وفي ذات الوقت هو النص المعبر عن المستوى النوعي الذي يجب أن يكون ماثلاً بوضوح في جميع الجوانب الأساسية لذا تعد عملية تحديد المعايير أمراً في غاية الأهمية لضمان تحقيق الجودة " [7] مبنية على أساس الإطار العام للمؤهلات الوطنية وتحوي الحد الأدنى من المعارف والمهارات التي يراد اكتسابها والمتوافقة مع رسالة المؤسسة [8] والتي تعبر عن ارتقاء حقيقي في مؤشرات الجودة . وتعتمد المعايير لقياس كفاءة الجامعات وجودتها على أربعة : 1- **جودة التعليم** : وهو مؤشر لخريجي المؤسسة الذين حصلو على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز، ويأخذ نسبة 10% من المجموع النهائي مثلا " صنفت جامعة كولومبيا Columbia Unversityعام 2015 ضمن أفضل الجامعات في أمريكا، واشتهرت بحصول 104 من خريجها على جائزة نوبل وكذا بتنظيمها جائزة بوليترز السنوية في مجالات الصحافة والخدمة العامة والآداب والموسيقى [9]، 2- **جودة**

---

[1]- سلمى فتحي، انظر موقع الدليل الشامل للجامعات The Complete University Guide

[2]- سلمى فتحي، موقع الدليل الشامل للجامعات.

[3]- محمد بن محمد الحربي، **تمويل التعليم العالي في المملكة السعودية والمملكة المتحدة - دراسة مقارنة -** ص 12.

[4]- **تراجع بريطانيا في التعليم الجامعي**، قناة الجزيرة بدون تاريخ

[5]- **تراجع بريطانيا في التعليم الجامعي**، قناة الجزيرة.

[6]- الحسابات الاجتاعية الرسمية لويكيبديا العربية.

[7]- **ثقافة الجودة الشاملة في التعليم**، مشروع عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام مرجع سابق، ص 24.

[8]- عوض بن علي القرني، **مفاهيم ومصطلحات في الجودة**، ص 15.

[9]- جامعة كولومبيا، موسوعة الجزيرة Aljazeera Encyclopedia، يوم الخميس 16 – 6- 1437هـ – الموافق ل 24 – 03 – 2016 م.

هيئة التدريس : وهو مؤشر لأعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز ويأخذ نسبة 20%، وأيضاً في هذ المعيار مؤشر للباحثين الأكثر استشهاداً بهم في 21 تخصصاً علمياً ويأخذ نسبة 20% [1].

يقول البروفسور ديفيد هواجن في تقييمه للمعلم السنغافوري " يتمتع المعلم السنغافوري بشخصيته القوية في الفصل، فهو من يدير النقاش ويحرص على أن كل محاور النقاش تدور حول موضوع الدرس وتنبع قوة شخصيته من تمكنه من تخصصه وإتقانه له، وهذا ما يساعده على إعطاء الكثير من التجارب العملية والأسئلة الواقعية لموضوع الدراسة [2] وفي بعض البلدان العربية لا تتمثل المشكلة في نقص نسب المؤهلين بشهادات عليا بين أعضاء هيئة التدريس ولكن في ضعف قدراتهم وبخاصة البحثية، وبشكل مطرد بانتهاء مراحل الترقي، ومع طول الخدمة في السلك الجامعي وعادة ما يعتبر البحث نشاطاً غير مجزي إلا من أجل الترقية في السلك الأكاديمي [3].

3- **مخرجات البحث العلمي** : وهو مؤشر للمقالات المنشورة في مجلتي Nature و Science وأيضاً المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية وتأخذ نسبة 20%، وكان ناتج البحث في البلدان العربية مجتمعة عام 1967 مقاساً بما نشر في المجلات العلمية المرجعية تبعاً لمعيار 465ISI بحثاً منشوراً.. وبلغ ناتج إسرائيل في ذات العام 1125 بحثاً منشوراً، وفي عام 1985 فاق إنتاج الوطن العربي من المطبوعات العلمية إنتاج كوريا على أساس النسبة للفرد الواحد، وبحلول عام 1995 أصبحت كوريا تفوق في هذا الإنتاج الوطن العربي بستة أضعاف[4]، ووصل ناتج مجموع البلدان العربية عام 2010 إلى 29725 بحثًا علمياً منشوراً، في حين كان ناتج إسرائيل في ذلك العام 13199 بحثاً منشوراً مع ملاحظة ضآلة عدد سكان إسرائيل (4 ملايين) مقارنة بمجموع سكان البلدان العربية [5] .

4- **حجم المؤسسة** : وهو مؤشر للإنجاز نسبة إلى المعايير أعلاه، ويأخذ نسبة 10%، والنسبة حسب كل معيار جودة 10%، جودة هيئة التدريس 40% مخرجات البحث 40% حجم المؤسسة 10%، المجموع 100% [6].بالنسبة للمعاهد العليا في المنطقة العربية فيبدو الأمر أسوأ " حيث بعض المباني غير لائقة بالعملية التعليمية، وعدد أعضاء هيئة التدريس قليل وبعضهم ليسوا من أساتذة الجامعة ومصروفات الطلبة فيها مرتفعة "[7] باستثناء بعض دول الخليج " قطر، الإمارات " التي أعطت أهمية كبيرة للتعليم وذلك من خلال ما يتم إنفاقه من موارد مالية للتطوير ولم يعد التركيز على الأمن هو الهاجس، بل الاهتمام بجودة التعليم والارتقاء بنوعية الحياة هو الأساس بنظر السياسة الخليجية [8]، والتصنيفات الأكاديمية المعترف بها دولياً تستبعد أي جامعة عربية من المراكز الأولى المرموقة، في الوقت الذي تحتل فيه خمس جامعات إسرائيلية من أصل ثماني جامعات مراكز متقدمة في هذه التصنيفات [9] مما يعني تحليل معيقات تحقيق ثقافة الجودة في البلاد العربية ومنها الجزائر.

---

[1]- الحسابات الاجتماعية الرسمية لويكيبديا العربية.

[2]- نورالدين عبد الكريم، **تجربة التعليم في سنغافورة**، الجزيرة مباشر، الأربعاء يوليه 2015.

[3]- نادر فرجاني، **التعليم العالي والتنمية في البلدن العربية**، المستقبل العربي، ع 237، 11- 1998، ص 104.

[4]- انطوان زحلان، **تحديات الصناعات الناضجة**، المستقبل العربي، ع 246، 8 – 1999، ص 37.

[5]- أنطوان زحلان، **حال العلم والتقانة في البلدان العربية**، مجلة المستقبل العربي، ص 56.

[6]- **الحسابات الاجتماعية الرسمية لويكيبديا العربية**، آخر تحديث للصفحة 26 يونيو 216 على الساعة 4.26.

[7]- نادر فرجاني، **التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية**، المستقبل العربي، ص 95.

[8]- **لماذا تراجع ترتيب العرب بمؤشر جودة التعليم** ؟ برنامج الواقع العربي، قناة الجزيرة، قطر، الثلاثاء 15 – 01 – 1437 هـ – الموافق ل 27 – 10 – 2015.

[9]- **الجامعات العربية في ذيل التصنيف العالمي**، برنامج الواقع العربي، قناة الجزيرة، قطر، الأحد 9- 10- 1436 هـ – الموافق ل 26 – 07 – 2015.

معوقات تحقيق الجودة في الجامعة الجزائرية : تعاني الجامعة الجزائرية جملة من المشاكل التنظيمية والإدارية والبنيوية تمنعها أو على الأقل تؤخرها في تحقيق ثقافة الجودة المطلوبة في المؤسسة الجامعية، فمنذ انعقاد المؤتمر الدولي حول الجودة في التعليم العالي في جوان 2008 والذي كان موسومًا ب " **ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات** " وقد شارك فيه إلى جانب أساتذة جامعيين خبراء من البنك الدولي واليونسكو، والاتحاد الأوربي والبلدان المغاربية، وقد أوصى المؤتمرون بحتمية تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي.

ونتيجة لذلك انبثقت فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة الوصية بالتفكير في المشروع مدعمة في البداية ببعض الخبراء الدوليين، وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بصدور القرار الوزاري رقم 167 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي CIAQES وذلك بهدف دعم وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تطبيق أحسن الممارسات على المستوى المؤسسي أو البرامجي[1].. وللأسف لم تر النور في الجامعة الجزائرية مما يعني بعد المؤسسة عن ثقافة الجودة عملياً رغم الاهتمام النظري والفلسفي. ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ل م د TQM تتجلى في 1-ضعف بنية نظام المعلومات وقلة البيانات المطلوبة 2- وقلة الكوادر المؤهلة في مجال الجودة 3- والمركزية في صنع السياسات واتخاذ القرارات 4- وضعف النظام المالي 5- اهتمام المؤسسة الجامعية بالأرقام الكمية في تحقيق أهدافها دون الاهتمام بنوعية المنهج والمنتج 6- قصور التخطيط في المؤسسة الجامعية 7- نقص وعي العاملين بسياسة الجودة 9- وضعف تواصل الإدارة العاملين أعضاء هيئة التدريس، الطلبة 8- استبعاد متطلبات المجتمع من مفهوم الجودة الشاملة قبل إعداد البيئة الملائمة لتقبلها10- التركيز على تقييم الأداء وليس على القيادة الواعية التي تساعد الأفراد على تحقيق الجودة وبالتالي تتحول الإدارة إلى إدارة بالتخويف [2]، تتناول الدراسة هذه المعيقات بالشرح والتفصيل.

1-**ضعف بنية نظام المعلومات وقلة البيانات المطلوبة:** تعاني الجامعة الجزئية من ضعف شديد في هذه الحيثية حيث تشير الأرقام إلى كون سوق المعلوماتية مقدرة بحوالي 10 إلى 12 مليار، بحيث تشكل التجهيزات 99% من السوق و1 % يبقى للجانب البحثي، وإن دخول الأنترنت لا يزال جد ضعيفاً بحيث أن 1% إلى 2% لهم اتصال بهذه الوسيلة العصرية[3]، في حين أن الأنترنت موجود في 95 % من المدارس الأمريكية، وبالمقارنة توجد اتصالات الأنترنت في 45 % من المدارس الابتدائية و 80% من المدارس الثانوية في أوربا، وتترجم هذه الفروق في المدارس بعدئذ إلى فروق في إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية [4]. وترعى الحكومة البريطانية تجربة تخصص لها 10 ملايين دولار لمنح 12 ألف أسرة في مجموعات الدخل الأدنى المدى الكامل للخدمات الرقمية : اتصال الأنترنت والتلفزيون الرقمي والاتّصالات الفضائية، كما تدفع الحكومة البريطانية 175 جنيهاً إلى أي شخص فوق سن الثامنة عشر للانخراط في واحد من عدة برامج تدريب مرنة لكي يجيد استعمال بعض البرمجيات هذا بالإضافة إلى دعم الانخراط في المدارس المسائية وبرامج للتعليم المستمر وتطبق برامج مشابهة في دول الاتحاد الأوربي كافة " [5].

2- **قلة الكوادر المؤهلة في مجال الجودة** : في مؤتمر اليونسكو عن " التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الذي عقد في باريس من 5 إلى 9 تشرين الأول – أكتوبر 1998 [6] أوصى بتطوير أساتذة التعليم العالي تطويراً علمياً وتربوياً

---

[1]- صليحة رقاد، **تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، آفاقه ومعوقاته**، دراسة ميدانية لمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2013 – 2014، من المقدمة ص " ب ".

[2]- لرقط علي، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسا التعليم العالي بالجزائر، المبررات والمتطلبات الأساسية**، دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية، تخصص : الإدارة والتسيير والتربوي، 2008 – 2009، ص 57,

[3]- لرقط علي، المرجع ذاته، ص 73.

[4]- انطوان زحلان، **تقانة المعلومات**، المستقبل العربي، ع 269، 7- 2001.

[5]- انطوان زحلان، **ثقانة المعلومات**، ص 24.

[6] - عبدالله عبدالدائم، **التعليم العالي وتحديات اليوم والغد**، المستقبل العربي، ع 237، 11 – 1998، ص 122.

مستمراً، وحسب تقرير التنمية العربي وبعض الدراسات فإن النتائج الإحصائية لبعض مؤشرات الإنتاج المعرفي لعدد من بلدان العالم أو فيما يتعلق بعدد العلماء في مجال البحث العلمي، وعدد براءات الاختراع فضلا عن عدد الكتب المنشورة، إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بالجزائر خصوصًا وبالعالم العربي عموماً، وأن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتب في البلدان العربية مقارنة بعدد السكان [1].

وحسب مؤسسة " ويبومتريكس " التي تجري تصنيفاتها كل ستة أشهر فقد احتلت جامعة منتوري بقسنطينة المرتبة 26 عربياً و2664 دولياً، وذلك بعد كل من الجامعات التي احتلت المراتب الأولى قبل الجزئر منها السعودية وفلسطين ولبنان، ولم تتعد نسبة البحث في التخصصات الطبية عتبة الصفر وفقاً للمنحنيات البيانية المنشورة في التقرير[2]،يدلل هذا على ضعف الاهتمام بالبحث العلمي الإبداعي الذي يرفع من نوعية الكادر العلمي الجزائري ويؤهله للإنتاج البحثي،بسبب ظروفه الاقتصادية الصعبة. عكس الأكاديميين في الغرب الذين " يتمتعون بمستوى اقتصادي وظروف عمل متميزة وبمكانة اجتماعية مرموقة ويحمي الأساتذة عادة نظام تعيين دائم (Tenure) يضمن لهم حرية التعبير والموقف وتعتز الجامعات العريقة بالتقاليد الأكاديمية وتذود عنها بقوة، ويجعل كل ذلك من التغير في التعليم العالي بطيئاً وصعباً[3]، يقول علي الكنز" اعتمادًا على إحصائيات البنك الدولي بأن هناك أكثر من 70 ألف باحث إفريقي يهجرون بلدانهم الأصلية سنوياً إلى بلدان الشمال المتقدم، وأكد في دراسته هذه بأن دولا مثل تونس ومصر استطاعت تطوير البحث في جامعاتها، أما الجزائر فلم تقم لحد الساعة بوثبة علمية للبحث والتطوير وفق الآمال المنشودة منها [4].

3-**المركزية في صنع السياسات واتخاذ القرارات :** إلى جانب نقص تأهيل الكادر الجامعي الجزائري تعاني الجامعة الجزائرية من تأثيرات المركزية في صياغة سياساتها التعليمية " فتركيز السلطة في أيدي كبار المسؤولين من أهم المشكلات التنظيمية التي تواجهها مؤسسات البلدان النامية بصفة عامة والمؤسسة الجزائرية بصفة خاصة حيث يقود ذلك إلى الإدارة البطيئة والاهتمام بالأعمال الروتينية والانشغال بها عن الإعمال الإدارية المهمة، مثل التخطيط والتطوير ومتابعة تقدم المؤسسة ورسم السياسات [5]، وتبعاً لهذه المركزية المميتة في إدارة المؤسسة الجامعية يطرح مسؤولوها اهتمامات بعيدة عن ثقافة الجودة مثل شعار السنة الجامعية الجديدة " **أخلاقيات العمل الجامعي والأمانة العلمية** [6]"، وصدور قانون "منع التدخين في الجامعة"[7]، وحسب محفوظ جودة فإن إتباع الأسلوب الديكتاتوري والأوتوقراطي في الإدارة وتشدد المديرين في تفويض صلاحياتهم تعرقل نماء ثقافة الجودة [8].

---

[1]- حسن خليفة، **الجامعة الجزائرية بين توفير المعرفة وإنتاجها**، منتدى ضفاف الإبداع، 20 فبراير 2009.

[2]- سارة بوناب، **حسب تقرير مديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي جامعة الجزائر في ذيل الترتيب الإفريقي والكارثة في العلوم الطبية** الجزائر نيوز، 16 – 02 – 2011.

[3]- نادر فرجاني، **التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية**، المستقبل العربي، ع 237، 11- 1998، ص 84.

[4]- كبار عبد الله، **الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16 سبتمبر 2014، ص 308.

[5]- علي بشاغة، **اللامركزية وفعالية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكهرباء الغاز سكيكدة – نموذجاً** -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص : تنظيم وعمل، 2014 – 2015م، ص 6.

[6]- عبد الله فرحي، **أخلاقيات العمل الجامعي والأمانة العلمية**، المحاضرة الافتتاحية للسنة الجامعية 2016 – 2017 ن انظر الموقع الإلكتروني لجامعة بسكرة.

[7]- م. هدنة، **جامعات الجزائر تقرر منع التدخين**، جريدة الشروق، 15 – 08 – 2016، صدر قانون جديد في العدد الأخير من الجريدة الرسمية وقعه الوزير " **الطاهر حجار** "، يمنع التدخين في المكاتب الإدارية وقاعات الاجتماعات والمقهى والمطعم والمدرجات وقاعات التدرس وقاعات الأعمال الموجهة ومخابر الأعمال التطبيقية والمكتبة وقاعة الأساتذة، والمكاتب الإدارية وقاعة الأنترنت، والنادي ووحدة الطب الوقائي وفي غرف الطلبة وقاعة القراءة وفي أجنحة الحي الجامعي وقاعة الرياضة.

[8]- مشنان بركة، **دور الثقافة التنظيمية في تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي – دراسة حالة جامعة الحاج لخضر – باتنة** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل. م.د علوم التسيير – 2015 – 2016، ص 56.

وتوصل العلوي من خلال دراسته على العوائق التي أدت إلى تعثر برنامج الجودة الشاملة في التعليم العالي "الاعتماد على المركزية وضعف دور مجموعات العمل والمجالس" [1]، ويذهب علي فخرو بعيدًا في حرية قرار الجامعة فيرى ضرورة " إخراج مؤسسة التعليم العالي من قبضة يد الدولة وحدها أو يد مؤسسة واحدة في الدولة إلى دفء أحضان المجتمع كله، ذلك أن الحديث عن استقلاليتها البحثية وحريتها الأكاديمية وتنظيمها الديمقراطي وتمردها العقلي والفني والروحي ضد كل ماهو فاسد ومتخلف وبليد وجامد لا يتحقق في الواقع إلا إذا أصبحت قوى الإشراف على الجامعة ممثّلة وبصورة متوازنة ديمقراطية حقيقية للدولة وللقطاع الخاص والمؤسسات المدنية المعنية والهيئة التعليمية والتلاميذ وأولياء الأمور[2].

4- ضعف النظام المالي : في عام 1980 من بين عشرة بلدان عربية توفرت عنها بيانات لم يقل الإنفاق في واحدة عن بلدي المقارنة (تساوت موريتانيا أقل الدول العربية إنفاقاً وقتها مع كوريا) وكانت الكويت تنفق أكثر من أربعة أمثال هونغ كونغ، وبحلول عام 1990 من بين تسعة دول توفرت عنها بيانات قلَّ إنفاق البلدين (المغرب وموريتانيا) عن كلا بلدي المقارنة، وتساوت عمان مع كوريا، وقل إنفاق خمس دول عن مستوى هونغ كونغ، وانخفض إنفاق الكويت ليقارب هونغ كونغ وإن ظل أعلى قليلا(رغم أن رقم الكويت في ذلك العام يتضمن الإنفاق الرأسمالي) وبحلول عام 1993 لم تتوفر بيانات إلا عن ست دول عربية كان إنفاق أربع منها أقل من كلا بلدي المقارنة، ولم تتخط إنفاق كوريا إلا تونس، وحتى السعودية كان إنفاقها أقل من هونغ كونغ [3]. وفي الجزائر خلال سنوات 2000 و 2012 حظي المبلغ ب % 18.9 مليار دولار والبحث العلمي ب % 12.38مليار دولار، وهو مبلغ ضعيف مقارنة مع القطاعات الأخرى التي ركز عليها برنامج الإنعاش الاقتصادي التي كانت موجهة بالأساس لإعادة بناء الهياكل القاعدية وبعث التنمية المحلية، فنصيب القطاع العالي من الناتج الداخلي الخام الذي تراوح ما بين 1.03% و 1.20% من الناتج الداخلي الخام [4] مبلغ زهيد لا يسعف في إنشاء الجودة التعليمية المطلوبة ولا يتمكن من مغالبة المشكلات التنموية والإدارية، رغم تسجيل تطور ملحوظ في بناء الهياكل القاعدية، حيث كانت تقدر عدد الجامعات في الوسم الجامعي لسنة 1999- 2000 ب 17 جامعة لتتطور في نهاية مخطط الإنعاش الاقتصادي إلى 26 جامعة وهذا مع بداية الموسم الدراسي 2004 – 2005، فضلا عن اطراد عدد الأساتذة الذي وصل إلى 29871[5]، لكن لا يترجم العناية بالجودة والنوعية المعتمدة في التقويم الدولي

5-**اهتمام المؤسسة الجامعية بالأرقام الكمية في تحقيق أهدافها دون الاهتمام بنوعية المنهج والمنتج :** وهذا ما وضح جلياً في مقولات المسؤولين في افتتاحيات السنوات الجامعية، يرددون إحصاءات المناصب البيداغوجية والهياكل وعدد الطلبة في مختلف الأطوار الأكاديمية وعدد الأساتذة الملتحقين والجدد بالمؤسسات الجامعية وغير ذلك مما يتصل بالجانب الكمي، دون إبراز نواتج الجودة أو تحصيل أرقام تعكس التصنيف الدولي ودرجة التنافسية الدولية في التكوين الجامعي.

وفي دراسة" التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب الجامعي" أكدت نسبة 81.06 % أن التكوين يخضع لمقاييس عددية رقمية أكثر منها نوعية كيفية ونسبة 65.15 % أكدت عدم تمكنهم من اكتساب مهارات أو قدرات [6] جهد الوزارة الوصية

1- مشنان بركة، المرجع ذاته، ص 56.

2- علي فخرو، **متطلبات تطوير التعليم العالي**، المستقبل العربي، ع 237، 11 – 1998، ص 81.

3- نادر فرجاني، **التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية**، المستقبل العربي، 237، 11، 1998، ص 94

4- محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر** (1967 – 2012)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : سياسة عامة، ص 142.

5- محمد السعيد بن غنيمة، المرجع ذاته، ص 143.

6- أسماء هارون، **دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقدي لسياسة لتعليم العالي في الجزائر نظام LMD** ص 26. نقلا عن دراسة أمنة سعدون، **التعليم العالي وتنمية قدرات الطالب لجامعي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، الجزائر، 2005 – 2006.

يتجه إلى تحقيق أرقام كمية وتراكمية تخص الهياكل وغير الهياكل، ولكن لا تعير اهتماماً خاصاً باقتصاديات المعرفة وتحقيق الجودة في مخرجات التكوين الجامعي.

6-**قصور التخطيط في المؤسسة الجامعية** : التخطيط " أسلوب علمي وعملي للربط بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها ورسم معالم الطريق الذي يحدد القرارات والسياسات وكيفية تنفيذها، في محاولة التحكم في الأحداث باتباع سياسات مدروسة محددة الأهداف والنتائج [1]، توضع الخطة وفق تفكير علمي لا يدع العبثية والعشوائية تسيطر عليها، وينظم إجراءاتها وفق خطوات مدروسة قابلة للقياس، حتى تثمر وتنجز المطلوب ومع ما يتناسب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما يرى ذلك " دوركايم وبارسونز "[2].

وفي دراسة الدهدار (2006) أظهرت أن نسبة 61 % من مجتمع الدراسة يؤكد على ضرورة خلق بيئة مناسبة لتطبيق الجودة الشاملة للوصول للتميز [3]، وفي تجربة الجزائر الإصلاحية في التعليم العالي " لم يستطع النظام الجديد LMD – حسب دراسة أسماء هارون " أن يحقق أهدافه أمام غياب التنسيق بين متطلبات المحيط الخارجي والجامعة والذي كان من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيقها لتكوين فعلي على الصعيدين المهني والعلمي [4].

7- **نقص وعي العاملين بسياسة الجودة** :كشفت دراسة عن أن 70 % من أعضاء هيئة التدريس الذي تم استقصاؤهم على وعي بمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة على فرع الجامعة بالخرمة، إلا أن هناك معوقات تحول دون تطبيقها في الوقت الراهن ويعزون ذلك لحداثة الفرع [5] حضور الوعي يغالبه المناخ غير المتكيف مع ثقافة الجودة وغير المنسجم مع معطياتها. وفي دراسة أخرى عن أساتذة جامعة جيجل وجدت أن 76.1 % منهم على وعي بمصطلح إدارة الجودة الشاملة وأهميتها كأسلوب إداري قادر على تحقيق النجاح والتميز في خدمة المؤسسة وذلك لأن الأساتذة على اتصال بتطور التعليم في المؤسسات الجامعية الدولية ويدركوا مدلولات الجودة، فالنقص المسجل عادة قد يطال مؤسسات أخرى في المستويات التعليمية الأخرى، ولكن الواقع التعليمي الجامعي يتداول كثيرا فكرة " الجودة " من خلال الملتقيات والندوات والأيام الدراسة المنظمة داخل الوطن وخارجه، والنقص يسجل على مستوى الإمكانات والتدابير الجادة في تطبيق معايير الجودة

9- **ضعف تواصل الإدارة بالعاملين أعضاء هيئة التدريس، والطلبة : الاتصال comminication حسب** ريتشاردز " يحدث حين يؤثر عقل في عقل آخر الأمر الذي يؤدي إلى حدوث في عقل المتلقي خبرة مشابهة لتلك التي حدثت في عقل المرسل ونتجت عنها بشكل جزئي " [6] فالتواصل عملية عقلية متبادلة يراد منها الرقي بالفريق العامل في المؤسسة الجامعية (الأساتذة، الطلبة، الإدارة..) وتبادل الخبرات في تسيير مختلف الوظائف والأدوار ذات العلاقة بتجويد العملية التعليمية، وبقدر كثافة الاتصال يتطور الأداء الإداري، فقد بينت دراسة أكاديمية في إحدى الجامعات الجزائرية " أنه لا يوجد اتصال

---

[1]- عصام حمد عبيد، **التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات المعلومات، دراسة تخطيطية في الأسس والمعايير للرؤية والرسالة في مجتمع المعرفة**، ص 7

[2]- أسماء هارون، **دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية، تحليل نقدي لسياسة التعليم في الجزائر نظام LMD**، (الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص : تنمية الموارد البشرية، 2009 – 2010) ص 208.

[3]- إياد علي يحي الدجني، **واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة**، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية " إدارة تروية " (فلسطين، غزة، 1427 – 2006،) ص 10.

[4]- أسماء هارون، مرجع سابق، ص 208.

[5]- جعفر عبدالله موسى إدريس وآخرون، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية، دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخربة**، مجلة أماراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثلث، العدد 7، ص 59.

[6]- عمر عبد الرحيم نصر الله، **مبادئ الاتصال التربوي والإنساني** (عمان، دار وائل، ط1، 2001) ص 30.

بالمعنى الصحيح بين الأساتذة والطلبة بمعدل 75% من عينة الدراسة " [1]، مما يعني حاجة الجامعة إلى مزيد اهتمام بعملية الاتصال التي تخدم الجودة التعليمية.

وحين يضعف الاتصال يؤثر على معرفة احتياجات الأساتذة والطلبة من مدخلات مختلفة في تجويد التعليم العالي وتطوير المقررات والمناهج والبرامج التكوينية الكيلة بذلك، وقد أشارت دراسة أخرى إلى " ضعف الاتصال بمؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم " الأساتذة " بمتوسط حسابي قدر ب 4.25% تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم 1 والتي تنص على " عدم وجود دراسات لاستطلاع رأي الخريجين القدامى في تأهيلهم الأكاديمي وتأثيره على تقدمهم في مساراتهم الوظيفية بمتوسط حسابي قدر ب 4.14 % [2]، فقلة التبصر باحتياجات الأساتذة وإهمال الخريجين في التطوير الأكاديمي لا يؤسس لجودة تعليمية في المؤسسة الجامعية، ويربك أي حراك نحو تنفيذ خطوات التجويد التعليمي.

[1]- الوناس مزياني، **من معوقات الاتصال التربوي في الجامعة الجزائرية**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة قاصدي مرباح (دراسة نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، ع 7 ديسمبر 2011) ص 96.

[2]- آمال عبادو، **معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريس**، دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بسكرة (الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 15 جوان، 2015) ص 152.

وسائل الاتصال الحديثة (الهواتف الذكية) ودورها في تغيير شدة قيم العلاقات الأسرية

-دراسة على عينة من الأزواج ببلدية غرداية-

أ.تامتلت إبراهيم
جامعة غرداية

الملخص: تعد القيم أساس الوجود بالنسبة لكل فرد أو مجتمع باعتبار الأخير مجموعة أفراد، كما أنها أساس الحفاظ على الموروث الحضاري للمجتمع، وتعد الأسرة النواة الأمثل في عملية النقل بين الأجيال في صورها المتعددة، حسب ما تتسم به العلاقة الأسرية بصورة عامة والزوجية بصورة أدق، وهذا ما نسعى لدراسته من خلال الوقوف على شدة قيم العلاقات الأسرية بمستوياتها الثلاثة "إلزامية، تفضيلية، مثالية". غير أن هناك عوامل أخرى قد تكون بسيطة ويومية الاستعمال، إلا أن لها أثرا واضحا في تحديد مستوى تلك العلاقة.

إذن فالدراسة تتناول متغيرين هما: وسائل الاتصال (الهواتف الذكية) وشدة قيم العلاقات الأسرية على عينة من الأزواج ذكور وإناث يتراوح عمرها بين 20 إلى 40 سنة، باستعمال اختبار تمّ بناؤه لقياس ثلاثة فرضيات تقيس الفروق بين فئة الهاتف العادي وفئة الهاتف الذكي في شدة قيم العلاقات الأسرية إضافة إلى الفروق بين الجنسين والفئات العمرية بالنسبة لفئة مستعملي وسيلة الاتصال الهواتف الذكية.

Abstract:

Values are the basis of existence for each individual or society as a group last, as it's basis for maintaining the cultural heritage of society, the family is the nucleus of intergenerational transfer process optimization in multiple forms, depending on their family relationship in General and even more closely, and that's what we're trying to study it by standing on hard values family relations three levels "mandatory, preferential ,ideal." However, other factors may be simple and everyday use, but that have a clear impact on determining the level of that relationship.

So the study deals with two variables: communications (smart phones) and intensity values of family relations on a sample of male and female couples aged 20 to 40 years, using test was built to measure the three hypotheses measure differences between regular telephone class and highly intelligent phone category values of family relations in addition to gender and age categories for the category contact users of smartphones.

مقدمة: في مقدمة هذا البحث أبدأ بدراسة استوقفتني في الشبكة العنكبوتية وهي دراسة صادرة عن كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز للقيم الأخلاقية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، موضوعها الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي على السُلم القيمي للشباب. توصلت الدراسة إلى أن الاهتزاز القيمي بدأ بالظهور بعد طفرة الجيل الثاني من الويب، مع مسايرتها لشبكات التواصل الاجتماعي كـ فايسبوك وتويتر وغيرها، والتي تتسم بعناصر مثيرة وجاذبة، "الفورية، التفاعلية، تعدد الوسائط والتحديث، ما أدى لزيادة ساعات الاستخدام والتعرض، والاعتماد عليها كمصدر أساسي للأخبار والمعلومات، ونظراً للتنوع الواسع لفئات المستخدمين، وتعدد مستوياتهم الثقافية والأخلاقية وتبعاً لقانون التأثير والتأثر برزت ظواهر سلبية في سلوك الشباب غريبة عن قيمنا وتقاليدنا، كما ظهرت جماعات تدافع عن تلك القيم وتدعو لتبنيها..(عيد العتيبي, 2015, ص3). من خلال ملاحظة عابرة سطحية فما من جلسة أو لقاء مهما كان نوعه ومجاله وهدفه نلاحظ أعضاءها منكبين على الهواتف النقالة الذكية صعودا ونزولا فنجد الاتصال ولا نجد التواصل بين أفراد المجموعة، إلا إذا تمّ الحزم والضبط الصارم في هذا الموضوع...من جهة أخرى تناولت العديد من الدراسات أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تقريب المسافات وتبادل المعلومات والخبرات كعامل إيجابي، كما تناولت وركزت على مخاطرها بالنسبة للفرد والمجتمع "روحيا

وماديا" من جهة أخرى. وفي هذا البحث نحاول تركيز الضوء على أداة الاتصال بغض النظر عن البرامج الموجودة فيها سواء كانت هذه البرامج إيجابية أم سلبية.

استوقف هذا الموضوع الباحث؛ تنامي ظاهرة الانشغال بالأداة –يكفي ملاحظة الفرد في تصفحها ولو من دون برامج انترنيت إذ غدت بذلك وسيلة ترفيه وانشغال عن الآخرين - حاضرة مشتتة للانتباه ولو في جلسات علمية أو وظيفة مصيرية وهامة. فحركة الصعود والنزول والفتح والغلق والفضول أصبحت عادة لاشعورية عند الفرد، وهذا ما قد نلاحظه حتى في قاعات الاختبار في الجامعة رغم القوانين الضابطة والصارمة في منع استعمال الهواتف النقالة.

من هنا فقد تحولت هذه الوسائل في الكثير من الحالات بسبب عدم التكوين الرصين في استعمالها مع عدم الضبط تجاهها إلى وسائل إدمان في بيئة العمل وبيئة الأسرة، وبالتالي تراجع أداء المهام والواجبات المنوطة بالفرد سواء في ميدان العمل أو الوسط الأسري، وبالتالي تراجع في مجالات متعددة أبرزها المجال الاجتماعي الوجداني –قيم، اتجاهات، ميولات- الذي يعيش فيه ذلك الفرد. إذ منذ وجد الإنسان على الأرض فهو يتحرك بمحركات تحركه منها محرك القيم بصورة دقيقة؛ حيث يحدد علاقاته مع غيره من بني جنسه وفقا لما يمليه الجانب القيمي.

يختلف اكتساب الفرد لقيمه واتجاهاته وعاداته وميولاته بين الماضي والحاضر فقد كان يكتسب الطفل قيمه من الأسرة ثم المدرسة ثم المجتمع بتدرج، غير أن الحاضر أثبت تراجع هذه المؤسسات من مجتمع إلى آخر بنسب متفاوتة ليحل محلها بدائل أخرى تمثلت في أجهزة التكنولوجيا وما توفرها من برامج. فهذا اعتراف من أحد الأبناء قائلاً: لا أريد أن ألقي اللوم على أحد ولكني للأسف لم أتلق تربية سليمة منذ صغري، فتربيتي وثقافتي تلقيتها من مختلف وسائل الإعلام واليوم يلومني أهلي على تصرفاتي المؤذية لمشاعرهم ومشاعر الآخرين ولم يسألوا أنفسهم أولاً عن أسباب تصرفاتي السيئة.

أمام هذا الوضع أصبحت وسائل التكنولوجيا مدعاة للهروب من التعامل المباشر وإقامة العلاقات الاجتماعية بادعاء الانشغال بها، كما أن ضعف هذه العلاقات وندرة القيام بالزيارات الاجتماعية يضعف التحاور وتبادل الخبرات والمشاعر وتستبدل بها رسائل قصيرة تقول: (كل عام وأنتم بخير.. رمضان كريم.. عظَّم الله أجركم.. وغيرها).

الملفت للنظر عدم فهم النسب العالية في قضاء الفرد (صغيراً، كبيراً) أمام هذه الوسائل لساعات طويلة، غير أن الإنسان اجتماعي بطبعه فإذا ضعفت علاقته بأفراد أسرته يجد البديل فيها، وعرف أن هذه الأجهزة حلت محل الأبوين للأبناء لكثرة مكوث الأبناء أمامها والتفاعل معها، لكن التعامل مع هذه الأجهزة تضعف علاقة الأبناء بوالديهم وتنشر أمراض نفسية بينهم مثل الاكتئاب وحب العزلة والانطوائية، وتقل قابليتهم لقبول قيم المجتمع.

بينت الدراسات النفسية أن أكثر الأفراد تعرضا لخطر الإصابة بمرض إدمان الأنترنت، هم الأفراد الذين يعانون من العزلة الاجتماعية، والفشل في إقامة علاقات إنسانية طبيعية مع الآخرين، والذين يعانون من مخاوف غامضة أو تراجع تقدير الذات، الذين يخافون من أن يكونوا عرضة للاستهزاء أو السخرية من قبل الآخرين، هؤلاء هم أكثر الناس تعرضا للإصابة بهذا المرض، وذلك لأن العالم الإلكتروني قدم لهم مجالا واسعا لتفريغ مخاوفهم وقلقهم وإقامة علاقات غامضة مع الآخرين تخلق لهم نوعا من الألفة –قد تكون صحيحة أو لا- فيصبح هذا العالم الجديد الملاذ الآمن لهم من خشونة وقسوة العالم الحقيقي.

كمثال لهذا فقد وصلني طلب الإعجاب بصفحة. -هذا نص الطلب- صفحة تعارف من أجل الزواج والصداقة "نشكر ثقتكم فقد حصلنا في خلال شهر فقط على أكثر من 14 ألف لايك (إعجاب) للصفحة وأكثر من 700 مشترك على الموقع الرئيسي، ولإظهار الجدية فقد تقرر أن يكون التواصل مع المهتمين بالتعارف من خلال الموقع الرئيسي فقط". ولكم التعليق على العدد الهائل من الإعجاب بالصفحة وعدد المشاركين وهذا في ظرف زمني قياسي.

لكل مجتمع مجموعة من الاتجاهات والقيم والأعراف والتقاليد التي يسهر في الحفاظ عليها كموروث ثقافي اجتماعي حضاري يضمن له التربية الصحيحة المتوازنة لأبنائه، -وفقا لمنطلقات فلسفية معينة- خلال مراحل التنشئة الاجتماعية

الممتدة عبر الحياة وفي المطالب الأربعة "جسميا، عقليا، نفسيا، اجتماعيا" وحتى نضمن هذا النقل بطريقة سليمة لا بد من التركيز أولا على مصدر العلاقة، وهي علاقة الأزواج ببعضهم البعض ومدى التعلق بينهما سواء كان مودة أو رحمة، وهذا ما تحاول الدراسة الوقوف عليه من خلال إبراز شدة القيم الأسرية أو الزوجية متوقعين أن القيمة الأسرية كلما كانت درجة شدتها عالية كان هناك توافق أعمق والعكس كلما كانت شدة القيمة ضعيفة كلما كان هناك توافق سطحي، مستندين في ذلك على دور متغير رئيسي وهو استعمال وسائل الاتصال وبصورة أعمق نوع وسيلة الاتصال، لذا نركز على إبراز الفروق بين صنفي أداة غدت اليوم عنصرا أساسيا في حياة الفرد –الهاتف العادي، الهاتف الذكي- لقضاء حاجاته وشؤونه.

اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تخدم الموضوع منها:

- دراسة رشا أديب محمد عوض. "آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي للأبناء في محافظة طولكرم من وجهة نظر ربات البيوت"، جامعة القدس المفتوحة. (13-2014)
- دراسة فهد بن علي الطيار "شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على القيم لدى طلاب الجامعة –تويتر نموذجا- دراسة تطبيقية على طلاب جامعة الملك سعود". تمّ نشرها في المجلة العربية الأمنية والتدريب-المجلد 31 العدد 61 الرياض. 2014.
- دراسة سامي أحمد شناوي ومحمد خليل عباس "استخدام شبكة التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين". تمّ نشرها في مجلة فلسطينية، المجلد 18 العدد 2، 2014 صفحة 81.
- دراسة عبد الكريم سعودي، "إدمان الفيسبوك وعلاقته بالتوافق الأسري للطالب الجامعي دراسة على عينة من طلبة جامعة بشار"، تمّ نشرها في مجلة دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، عدد 13 ديسمبر 2014.
- دراسة عيد العتيبي، "شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر على قيم وأخلاق الشباب" دراسة صادرة عن كرسي الأمير نايف بجامعة الملك عبد العزيز. صحيفة اليوم الثلاثاء 12 مايو 2015 العدد 15306.

بعد اطلاع الباحث على الدراسات المذكورة ودراسات أخرى مشابهة في حدود البيئة العربية والإسلامية توصلنا إلى أنها تركز على:

- ❖ شبكات التوصل الاجتماعي "فايسبوك، تويتر...".
- ❖ القيم حسب تصنيف المحتوى.
- ❖ عينة الأطفال والمراهقين إما من وجهة نظرهم أو من وجهة نظر الأمهات والآباء والمعلمين.

تختلف الدراسة الحالية عن غيرها بتركيزها على عينة الراشدين المتزوجين -نظرتهم الشخصية إلى ذواتهم-، كما تمّ توظيف اختبار يقيس شدة القيمة لا المحتوى، إضافة إلى قياس الأداة –الهواتف الذكية- لا البرامج.

وبعد التحديد الدقيق لمتغيرات البحث وإشكاليته، تمّ صياغة التساؤلات الآتية:

01. تساؤلات الدراسة:

1. هل هناك فروق بين مستعملي وسيلة الاتصال (هاتف عادي، هاتف ذكي) في مستوى شدة قيم العلاقات الأسرية؟
2. هل هناك فروق بين الجنسين (ذكور، إناث) وفقا لمتغير وسائل الاتصال الحديثة في مستوى شدة العلاقات الأسرية؟
3. هل هناك فروق بين الفئات العمرية وفقا لمتغير وسائل الاتصال الحديثة في مستوى شدة العلاقات الأسرية؟

02. الفرضيات:

1) هناك فروق دالة إحصائيا بين مستعملي وسيلة الاتصال (هاتف عادي، هاتف ذكي) ومستوى شدة قيم العلاقات الأسرية لدى عينة من الأزواج ببلدية غرداية.

2) هناك فروق دالة إحصائيا بين الجنسين (ذكور، إناث) وفقا لمتغير وسيلة الاتصال الحديثة (الهواتف الذكية) في مستوى شدة العلاقات الأسرية لدى عينة من الأزواج ببلدية غرداية.

3) هناك فروق دالة إحصائيا بين الفئات العمرية وفقا لمتغير وسيلة الاتصال الحديثة (الهواتف الذكية) في مستوى شدة العلاقات الأسرية لدى عينة من الأزواج ببلدية غرداية.

03. **أهمية الدراسة:**تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعا يمس مجموعة جوانب أساسية بالنسبة للفرد والمجتمع:

- من ناحية القيم الأسرية فزعزعة قيم الأسرة يؤدي إلى انحلالها وسواد جو التسيب والإهمال أو القسوة والتسلط الذي هو نتيجة غياب الحوار التفهم بسبب السعي إلى الحلول السريعة والجاهزة. إضافة إلى تراجع شدة قيم العلاقة الزوجية وقد يؤدي ذلك إلى الطلاق سواء العاطفي أو الفعلي بينهما.
- العمل على توجيه الأسرة إلى التعقل في استعمال هذه الأدوات بمنهجية حكيمة ومدروسة وتجنب توفيرها للأبناء دون مراعاة للمراحل العمرية تفاديا للإدمان عليها.
- الإشارة إلى ارتفاع درجة القلق والتوتر النفسي داخل البيئة الأسرية نتيجة عدم التحكم في الاستعمال الجيد لهذه الوسائل.
- التعرف على قيم الأسرة -تصنيف الشدة- فأغلب البحوث تتناول القيم من تصنيف المحتوى، غير أن هذه الدراسة تتميز بتصنيف الشدة فلا يهم توافر القيمة بقدر ما يهم مستوى القيمة.
- التعرف على أثر هذه الوسيلة في بيئة محافظة ملتزمة تتميز بالشدة والغلظة والقوة والهدوء والطيبة والرجولة والشهامة وهي سمات البيئة الصحراوية مقارنة بالبيئة الساحلية التي تتميز بالانفتاح والمرونة والتفهم والمعاصرة.
- أغلب الدراسات تركز على مرحلتي الطفولة والمراهقة كونهما مرحلتين حساستين في مراحل النمو، غير أن هذه الدراسة تركز على مرحلة الرشد والنضج فبالرغم من تسميتها الإيجابية إلا أن البيئة قد تخلق أحيانا ما يعكر صفو هذه المرحلة فيتسم سلوك الفرد بالسلبيات والإشكالات التي يمكن تفاديها بمواصلة التكوين المستمر مدى الحياة.

04. أهداف الدراسة:

- إبراز الفروق في شدة العلاقات الأسرية في بين كل من مستعملي أداة الاتصال الهاتف العادي والهاتف الذكي.
- التعرف على الفروق بين الجنسين في شدة العلاقات الأسرية بالنسبة لمستعملي أداة الاتصال -الهاتف الذكي-.
- الوقوف على الفروق بين الفئات العمرية في شدة العلاقات الأسرية بالنسبة لمستعملي أداة الاتصال –الهاتف الذكي-.

05. مفاهيم الدراسة:

1) مواقع التواصل الاجتماعي: منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء مواقع خاصة بهم ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها، أو مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية. (راضي، زاهر 2003: 23).

2) وسائل الاتصال الحديثة: هي الطرق، والوسائل التي تُمكّن الإنسان من التواصل مع العالم الخارجيّ بأكمله، فهي أصبحت من الضروريات التي لا يمكن لأيّ شخصٍ الاستغناء عنها، والعيش بدونها، حيث أنّها سهّلت الحياة على الإنسان؛ بسبب قدرتها على ربط الأشخاص ببعضهم البعض بالرغم من بعد المسافات.(هنا المعطي، 2016)

3) الهاتف الذكي: على الرّغم من عدم وجود اتّفاق عالمي موحد على معنى "هاتف ذكي"، و كذلك عدم تحديد مواصفات الهاتف الذكي بدقة، و ذلك بسبب تدرج التطور للهاتف المحمول بشكل طفيف في النسخ المتتابعة منه، إلا أن الهاتف الذكي معروف بأنه المحتوي على نظام تشغيل يشابه نظام تشغيل الحواسيب، و يحوي كثير من تطبيقات الحاسب و منها الاتّصال بالشبكة العنكبوتيّة.

بدأ إطلاق لفظ الهاتف الذكي -بشكل غير رسمي- على الهاتف المحمول منذ أن بدأ يضاف للهاتف المحمول تطبيقات أخرى تجعل منه أكثر من مجرد وسيلة للاتصال، فقد أضيف للهاتف المحمول خاصية إرسال الرسائل النصية ثم خاصية إرسال الصور، و تحولت شاشات الأجهزة المحمولة من اللّون الأبيض و الأسود إلى الشاشات الملونة. إلا أنّ مصطلح "هاتف ذكي" أصبح مقبولاً قبولاً عامّاً عند استخدام التطبيقات التي كانت حكرا على أجهزة الحاسب الآلي؛ فأصبح الهاتف المحمول يحتوي على نظام تشغيل كما هو الحال في الحاسب و على تطبيقات مختلفة بدأ من تطبيقات معالجة النصوص مروراً بتطبيقات الألعاب و غيرها الكثير وانتهاء بتطبيقات الرّبط مع الأقمار الاصطناعي (أسامة خميس، 2014).

4) **القيم: لغة:** القيم في اللغة مشتقة من قوّم: أي قدر الشيء وثمنه، وكتاب ذو قيمة، وتقييم الشيء إعطاؤه قيمة، والتقويم إزالة العوج. (الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، 2003: 1062).

اصطلاحا: تعرف القيم بأنها اتجاهات الأفراد وميولهم لأوضاع معينة تحركهم في البيئة المحيطة، أو هو اعتقاد وعمل الفرد من منطلق معين ويمكن من خلالها التعرف على اتجاهاته بشكل أفضل، حيث يتوقف تفاعله في المستقبل على قيم الشخص. (عبوي، زيد منير، 2007: 173)

بعد التعريف السابق الاصطلاحي للقيم واطلاع الباحث على تعاريف أخرى نجد أنه يصعب الوقوف على الدلالات الاصطلاحية للقيم وما تتضمنه من معان عند من يستعملونها كافة، فالقضية القيمية شائكة المسائل، كثيرة التفريعات، تضرب أصولها التاريخية إلى ما يزيد عن ألف وخمسمائة سنة، ذكرت في مداولات الفلاسفة وكانت إحدى قضاياهم المهمة التي درسوها وخاضوا فيها تنظيرا وتأطيرا، وبغض النظر عن مذاهب الفلاسفة ورؤاهم، تبقى القيم قضية الإنسان الأولى، ومنطلق تفكيره، ومحط تأملاته، فجوهر الوجود الإنساني يقوم عليها، ويؤسس حولها، إذ لا معنى لحياة الإنسان بلا قيم تحكم تفاعله مع عوالم الأفكار والأشياء من حوله، وعندما يتجرد الإنسان من قيمه الفاضلة فإنه يتجرد في واقع الأمر من حقيقة إنسانيته ومعناها وجوهرها. ونظرا لأهمية القضية القيمية سواء في بعدها التنظيري الفلسفي أم في حقيقة واقعها ووجودها العلمي، فقد تناولها العلماء والدارسون بالتحليل والتفسير والبيان، الأمر الذي تمخض عنه وجهات نظر متعددة، شارك فيها الفلاسفة والتربويون وعلماء الاجتماع والسياسة، وكان خلاصة ذلك كما هائلا من المعرفة والفلسفة والنظريات، واختلاف حول القيم وطبيعتها، ما بين مضيق لدلالتها أو موسع لها، ففي الوقت الذي رأى بعضهم أن القيم لا تعدو "مجرد اهتمامات أو رغبات غير ملزمة" رآها آخرون أنها تتسع لتكون "معايير مرادفة للثقافة ككل" (زاهر ضياء، 1984: 10) ، وأنها تلك الأشياء (نشاطات، خبرات...) التي بتوازنها يتحقق الوجود الإنساني.

وفي هذا الصدد يشير ديوي (Dewey) إلى سعة التنوع والاختلاف الذي صاحب موضوع القيم بقوله: "إن الآراء حول موضوع القيم تتفاوت بين الاعتقاد من ناحية بأن ما يسمى قيما ليس في الواقع سوى إشارات انفعالية، ومجرد تعبيرات صوتية، وبين الاعتقاد في الطرف المقابل بأنها المعايير العقلية الضرورية التي يقوم على أساسها كل من الفن والعلم والأخلاق" (دياب فوزية، 1980: 16).

واختلاف العلماء والمنظرين في تحديد معنى (القيم) يعود إلى ما تتسم به القضية القيمية من عمق معرفي وثقافي وأيديولوجي، فنحن عندما نتحدث عن القيم فإننا ننطلق من ثقافة معينة تنتظم القيم في سلكها وتدور في دوائرها، فالتعاليم الدينية والرؤى الفلسفية والتربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية تعد كلها أصولا فكرية تحكم تفاعلنا مع القضية القيمية.

كما نستطيع أن نميز ونلحظ أن ما يذهب إليه مفكر أو فيلسوف أو تربوي من توجه معين نحو القيم إنما يصدر في حقيقته عن ثقافته ومعتقداته وتصوراته التي يحملها، ونظرا لتعدد الموارد الثقافية وتنوعها، كانت دلالات القيم وخصائصها ومضامينها متعددة ومتنوعة كذلك.

مما سبق يمكن النظر إلى موضوع القيم من ثلاث زوايا حسب ما توجهت إليه الاتجاهات الثلاثة الآتية:

– النظر إلى القيم باعتبارها مجموعة من المعايير التي يحكم بها على الأشياء بالحسن أو القبح. ومن التعاريف التي أخذت هذه النظرة: "القيم هي المقاييس والمبادئ التي نستعملها للحكم على قيمة الشيء، وهي المعايير التي تحكم من خلالها على الأشياء (الناس، الأغراض، الأفكار، الأفعال، المواقف) بأنها جيدة وقيمة ومرغوبة أو على عكس ذلك بأنها سيئة ومن غير قيمة أو قبيحة." (Shaver, j and Strong, 1967, P15)" القيم هي مجموعة من المعايير والأحكام تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، يراها جديرة بتوظيف إمكاناته، وتتجسد خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة" (أبو العينين، علي خليل، 1988: 34).

– النظر إلى القيم باعتبارها تفضيلات يختارها الفرد: يرى (باير وتوفلر Bayer and Tofler) أن "في القيم التي يتبناها الأشخاص عوامل مهمة ومحددة لسلوكهم، فعندما يؤدي المرء سلوكا معينا، أو يختار مسارا مفضلا له على سلوك أو مسار آخر، فإنه يفعل هذا وفي ذهنه أن السلوك أو المسار الأول يساعده على تحقيق بعض من قيمه أفضل من السلوك الآخر" (حسين محي الدين، 1981: 37).كما أيد هذا الاتجاه (هالستد Halstead) الذي عرف القيم بأنها "المبادئ والمعتقدات الأساسية والمثل والمقاييس أو أنماط الحياة التي تعمل مرشدا عاما للسلوك، أو نقاط تفضيل في صنع القرار، أو لتقويم المعتقدات والأفعال والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمو الخلقي والذاتي للأشخاص"(Halstead J ,1996, P5)

– النظر إلى القيم باعتبارها حاجات ودوافع واهتمامات واتجاهات ومعتقدات ترتبط بالفرد: يمثل هذا الاتجاه نظرة علماء النفس الاجتماعي الذين يحددون نظرتهم للقيم في سمات الفرد واستعداداته واستجاباته فيما يتصل بالآخرين، وعليه فهم يختلفون عن علماء الاجتماع الذين يتعاملون مع القيم الجماعية (Group Values) إذ يركزون على القيم الفردية (Individual Values) ومحدداتها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم جسمية...، وهذا ما جعل نظرتهم للقيم نظرة مرتبطة بالفرد، فنراهم يربطون بين القيم والحاجات والدوافع والاهتمامات والمعتقدات والسلوك والسمات والاتجاهات." (ماجد زكي الجلاد، 2005: 24).

فقد يكون هذا الاتجاه اعم اتجاهات تعريف القيم وأكثرها تفريعا وتداخلا مع المفاهيم النفسية المختلفة التي ترتبط بعلاقة ما مع القيم ولكنها لا تمثلها تمثيلا تاما..." (خليفة عبد اللطيف، 1992) ومن هذه المفاهيم (القيم والحاجة، القيمة والدافع، القيمة والاهتمام، القيمة والاتجاه) فكلها مفاهيم تتداخل مع موضوع القيم تحتاج إلى توضيحها وإبرازها في بحوث أخرى متخصصة في موضوع القيم.

بعد عرضنا للتوجهات الثلاث السابقة يمكن استخلاص أن هناك قدرا من الاتفاق بين الباحثين على النقاط التالية:

- ✓ تمثل القيم أحكاما معيارية يتم بمقتضاها تقويم سلوك الأفراد والجماعات وتحديد ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه.
- ✓ القيم موجهات لسلوك الأفراد وإطارا مرجعيا يحكم تصرفاتهم ويحدد أهدافهم وطموحاتهم وينظم علاقاتهم بأنفسهم وبمجتمعهم.
- ✓ أن وزن القيمة وأهميتها يختلفان من فرد لآخر، وفي ضوء ذلك تحتل القيم المهمة وزنا أكبر في نسق القيم، وتمثل القيم الأقل أهمية وزنا أقل في هذا النسق.
- ✓ أن الاتساق القيمي الناتج عن إعطاء نفس الأهمية لقيم معينة ليس ستاتيكيا جامدا بل إنه يتسم بالديناميكية.
- ✓ تحتوي القيم على أبعاد وجوانب متعددة منها ما هو معرفي ومنها ما هو وجداني ومنها ما هو سلوكي.

06.القيم ووسائل الاتصال: (الجانب النظري للدراسة)

1. **خصائص القيم:** للقيم مجموعة من الخصائص الذاتية التي ترتبط بمفهومها، وتميزها عن غيرها من أنماط السلوك الإنساني، نعرض فيما يأتي أهمها:

- القيم ذاتية وشخصية: ترتبط القيم بشخصية الفرد وذاته ارتباطا وثيقا وتظهر لديه على صور مختلفة من التفضيلات والاهتمامات والاختيارات والحاجات والاتجاهات والأحكام مما يجعلها قضية ذاتية شخصية يختلف الناس حول مدى أهميتها وتمثلها باختلاف ذواتهم وشخصياتهم. وهي بذلك تؤثر وتتأثر بذاتية الفرد واهتماماته وميوله ورغباته وتأملاته وطبيعته وذوقة." (ماجد زكي الجلاد، 2005: 35).

- القيم نسبية: تعني نسبية القيم أنها تختلف باختلاف الزمان والمكان والإنسان، فتقديرها وبيان أهميتها وجدواها تختلف من إنسان إلى آخر، ومن إلى مكان ومن زمان إلى زمان، وذلك لتصورات الأفراد للقيمة وارتباطاتها الزمانية والمكاني." (ماجد زكي الجلاد، 2005: 37).

- القيم تجريدية: هي معان مجردة تتسم بالموضوعية والاستقلالية، تتضح معانيها الحقيقية في السلوك الذي تمثله والواقع الذي تعيشه، فالعدل من حيث هو قيمة يحمل معنى ذهنيا مجردا غير محسوس، لكنه يتخذ قيمة من الواقع الحي الملموس." (ماجد زكي الجلاد، 2005: 37).

- القيم متدرجة: معنى ذلك أنها تنتظم في "سلم قيمي" متغير ومتفاعل، حيث تترتب القيم عند الفرد ترتيبا هرميا تهيمن فيه بعض القيم على بعضها الآخر، فللفرد قيم أساسية مسيطرة لها درجة كبرى من الأهمية وتكون في قمة الهرم، كما أن لديه قيما أقل أهمية، مما يشكل عنه نسقا قيميا داخليا متدرجا للقيم." (ماجد زكي الجلاد، 2005: 38).

تظهر أهمية هذه الخاصية عند تعليم القيم في إدراك القضايا الآتية:

- وجود مساحة عريضة من القيم تتناسب وأنواع المواقف التي يمكن للفرد المفاضلة والاختيار من بينها، ومن ثمّ تأتي أهمية تعليم المتعلم كيفية الاختيار والمفاضلة بين القيم بمنهج تفكيري سليم.
- إمكانية التغير في بناء القيم، إذ أنها لا تتخذ مرتبة ثابتة لا تتغير في نفس الفرد بل ترتفع وتنخفض وتتقدم وتتراجع فيما بينها تبعا لتصورات الفرد وبنائه الشخصي وتربيته وطبيعته، ولما يتعرض له من مؤثرات خارجية.
- أهمية العوامل البيئية والتربوية في توضيح "السلم القيمي" وثباته، فالخبرة والنضج والوعي والنمو والتعلم جميعها تؤثر في مدى وعي الفرد وإدراكه للقيم وكلما ازداد الوعي والإدراك والنضج كان ذلك أدعى لحسن ترتيب القيم وتنظيمها، ومن ثم ثباتها.

2. **تصنيف القيم:** تعددت التصنيفات المقترحة للقيم وجاءت معبرة عن فلسفة أصحابها ونظرتهم للقيم كمفهوم ونظرية منظمة، فنلاحظ تصنيفات خاصة بالفلاسفة وأخرى لعلماء النفس والتربية، وكل تصنيف منها يعتمد معيارا محددا محاولا أن يضم تحته منظومة القيم الخاصة بالعلم الذي يعالجه، مما يجعل هذه التصنيفات وجهات نظر لكل منها إيجابياته وسلبياته، ونعرض فيما يأتي لتصنيفي المحتوى لتحديد القيم حسب المضمون ثمّ إلى تصنيف الشدة بهدف قياس مستواها في الجانب الميداني" (ماجد زكي الجلاد، 2005، ص46-51).:

1/ تصنيف المحتوى (Dimension of Content): هو تصنيف مضمون القيم وفقا لمعيار محتوى القيمة، حيث تمّ تحديد مجموعة من القيم الأسرية متمثلة في:" (ريتشارد آير وزوجته، 2013: 26..)

- الأمانة: تكون الأمانة مع الناس والمؤسسات الاجتماعية وتكون أيضا مع الإنسان ذاته (بينه وبين نفسه)، وهي قوة داخلية، ثقة تتولد عن الصدق والميل إلى الثقة بالآخرين، كما تتولد عن الاستقامة والنزاهة.
- المسالمة: التعامل مع الآخرين بالهدوء والتأني –دون انفعال- والتفاهم والتحكم بالذات. إنها الميل إلى احترام الذات والآخرين والتعامل معهم بغير مشاكسة أو نزاع. وهي تقوم على مبدأين (النزاعات لا تحل المشاكل// الانفعالات تولد الانفعالات)

➢ الاعتماد على النفس: تعد الشخصية الفردية وما تكسبه من العلم والخبرة وتحقق فيه المزيد من تفتح الموهبة وحمل مسؤولية الأعمال ومقاومة الميل إلى توجيه اللوم إلى الآخرين أو الحط من شأنهم، كل هذا يفضي بالإنسان إلى نمو الذات.

➢ الاعتدال والانضباط: نعني بالانضباط الجسمي والعقلي والمالي... الاعتدال في أمور كثيرة مثل "الطعام والشراب والكلام والرياضة والمصاريف...، التحكم في الميول والعواطف، معرفة حدود الجسم والعقل، تجنب أخطار التطرف وفقدان التوازن، القدرة على ضبط النفس في إطار من التلقائية والعفوية والقصد معا".

➢ العفة والإخلاص: يعدّ الإخلاص ضمانا وتعهدا بصيانة الأسرة على تجنب الإغراءات التي تدمر العائلة من كل بد والمتمثلة في الصلات المنحرفة والتي لا تلتزم بالأخلاق والعفة، تلك الصلات المهددة بأمراض خطيرة معدية كما تهدد المواليد قبل ولادتهم.

➢ الوفاء بالعهد: يقصد بالوفاء ارتباط المرء بما عاهد عليه، ويتضمن تطابق القول والفعل تجاه الأسرة والزملاء والحي والمدرسة والوطن والمشروعات والمؤسسات على اختلافها، والتعهد بالولاء والدعم وتقديم الخدمة.

➢ الاحترام: احترام الآخرين ومراعاة حقوقهم مع حسن الأدب في المعاملة تقديرا لذواتهم.

➢ المودة: التفاهم المتبادل غَيْرِ المشروط النابع من دفء العواطف وانسجامها.

➢ الإيثار: شعور بحاجات الآخرين وتلبية لهذه الحاجات بأعطيات قد يكون المؤثر في حاجة إليها.

➢ الدماثة: اللطف والأدب وبساطة التعامل ورهافة الحس مراعاة لمشاعر الآخرين.

➢ العدل والإحسان: العدل يقوم على إطاعة القوانين النافذة –ويتطلب تمييز الجد عن الهزل- وفهم النتائج الطبيعية للسلوك وقانون النتائج. بينما الإحسان هو التمسك بالشفقة والتسامح والميل إلى الرحمة.

2/ معيار الشدة ودرجة الالتزام التي تفرضها (Dimension of Intensity): ترتبط شدة القيمة بأمرين (*درجة الإلزام التي تفرضها على الفرد. *الجزاء أو العقوبة التي تقررها وتوقعها على من يخالف القيمة)، وبمقدار درجة الإلزام والجزاء تكون شدة القيمة أو ضعفها وتنقسم إلى قيم ملزمة وقيم تفضيلية وقيم مثالية.

3. **أنواع القيم:** تنقسم إلى نوعين:

أ- قيم فردية: حسب هذا الرأي فإن القيم ما هي إلا اهتمامات حيال أشياء أو مواقف أو أشخاص، والفرد يعايش قيمة من القيم من خلال علاقته بشيء يثير اهتمامه أو رغبته أو أي خبرة وجدانية، والقيم التي يتبناها الفرد تملي عليه مجموعة من الأحكام القيمية يستند إليها من خلال منطق ما يجب أن يكون، فهي إذن تصورات تعبر عما يجب أن يكون حسب اعتقاد الفرد.

من جهة أخرى ترتبط القيم بالسلوك، فالمؤشر الرئيسي لها هو السلوك، وعندما يختار الفرد سلوكا معينا دون آخر، فإنه يفعل ذلك وفي ذهنه أن السلوك الأول إنما يساعده لتحقيق قيمة أفضل من الآخر، فعلى سبيل المثال من يتبنى قيمة "مساعدة الآخرين" فإنه يسلك سلوكا واضحا تجاه مساعدة المحتاجين وتقديم يد العون لهم، ولعل هذا ما جعل (كيرت لوين Kurt Lewin) يقول أن قيمة العدالة ليس لها وجود عياني يتجه صوبه الفرد لكي يحصل عليها ولكن العدالة كقيمة تقف لتوجه سلوك من يتمثلها." (حسين محي الدين، 1981: 38)

ونظرا لارتباط القيم بالسلوك العملي للفرد يفضل البعض تسميتها بقيم الاستعمال أو القيم الحقيقية.

● أهمية القيم الفردية: للقيم دور أساسي في حياة الأفراد والجماعات والسبب في ذلك أنها هي التي تحدد شخصية الفرد وتضبط سلوكه. وتكمن أهمية القيم الفردية فيما يلي" (مراد نعموني، 2006: 32):

-تساعد في بناء حياة الأفراد وتشكيل شخصيته وتحديد غاياته وأهدافه وكذا وسائل تحقيق هذه الغايات.

-تمثل أحكاما معيارية فهي معايير يعتمدها الفرد في تقييم سلوكه وسلوك الآخرين وفي الحكم على المشرفين والجماعات من حيث تبنيهم لنفس القيم التي يتبناها أو اهتمامهم بقيم لا يهتم بها الفرد.

– تعمل القيم كموجهات للأفراد في مجال التعاطف واتخاذ القرارات، فهي التي تجعل الفرد أكثر ميلا للوقوف بجانب جماعات العمل أو بجانب المشرف المباشر.

– إن معرفة الاختلافات في القيم الشخصية للأفراد، تساعد في تفسير طبيعة النزاعات بينهم داخل المنظمة، كما يساعد الاتساق القيمي على تفسير التفاهم القائم بينهم.

– تزداد فعالية الدور القيادي للمدير كلما اتسقت قيمه مع قيم مرؤوسيه وتقل كلما اختلفت.

– القيم الشخصية للمدير تؤثر في اختياره الأهداف الخاصة بالمنظمة، كما تؤثر على قراراته اليومية في نفس الوقت.

ب- قيم تنظيمية مجتمعية: تعكس القيم التنظيمية الخصائص الداخلية التي تعبر عن فلسفة المنظمة وتوفر الخطوط العريضة لتوجيه السلوك، وهي أساسية في تحديد الاختيارات وتحفيز السلوك. وتعمد العديد من المنظمات اليوم إلى وضع قائمة للقيم الرسمية أو ميثاق أخلاقي تجعله كمرجع أساسي للإعلان عن أهدافها كما تجعله بمثابة المعيار لتقييم سلوكها وسلوك أفرادها.

على العموم فإنه إذا كان اعتماد المسؤولين والمنظمات للقيم مهم، فإن الأهم منه هو نظرة العمال أو التلاميذ وحكمهم على هذه القيم المتبناة، لأن هذا الإدراك هو الذي يحدد السلوك تجاه الآخرين أو المنظمة." (مراد نعموني، 2006: 33).

- أهمية القيم التنظيمية المجتمعية: للقيم أهمية بالغة في حياة الأمم والشعوب، فالمجتمع الإنساني مجتمع محكوم بمنظومة معايير تحدد طبيعة علاقة أفراده بعضهم ببعض في مجالات الحياة المختلفة، كما تضع القيم مجموعة المعايير التي يتعامل بها المجتمع مع غيره من المجتمعات الإنسانية، وتشكل هذه المعايير بمجموعها قيما محددة تسعى المجتمعات إلى تعزيزها عند أفرادها وصبغ حياتهم بصبغتها، ثم نقلها إلى غيرها من المجتمعات، وتتضح أهمية القيم للمجتمع في النقاط الرئيسة الآتية:

– القيم تحفظ للمجتمع بقاءه واستمراريته: تشهد الحقيقة التاريخية أن قوة المجتمعات وضعفها لا تتحدد بالمعايير المادية وحدها، بل إن بقاءها ووجودها واستمراريتها مرهون بما تمتلكه من معايير قيمية وخلقية، فهي الأسس والموجهات السلوكية التي يبنى عليها تقدم المجتمعات ورقيها.

– القيم تحفظ للمجتمع هويته وتميزه: ذلك أن القيم تشكل محورا رئيسا من ثقافة المجتمع، وهي الشكل الظاهر البين من هذه الثقافة التي تعكس أنماط السلوك الإنساني الممارس فيه، ونظرا لتغلغل القيم في جوانب الحياة كافة فإن هوية المجتمع تتشكل وفقا للمنظومة القيمية السائدة في تفاعلات أفراده الاجتماعية. بهذا فالمجتمعات تتمايز وتختلف عن بعضها بما تتبناه من أصول ثقافية ومعايير قيمية تشمل نواحي الحياة المختلفة. وتظهر القيم كعلامات فارقة وشواهد واضحة لتمييز المجتمعات عن بعضها.

– القيم تحمي المجتمع من السلوكيات الاجتماعية والأخلاقية الفاسدة: تؤمّن القيم للمجتمع حصنا راسخا من السلوكيات والقيم والأخلاق التي تحفظ له سلامته من المظاهر السلوكية الفاسدة، مما يجعله مجتمعا قويا بقيمه ومثله، تسوده قيم الحق والفضيلة والإحسان، وتحارب فيه قيم الشر والفساد.

ت- **وسائل المحافظة على القيم الايجابية**: هناك العديد من الوسائل والأساليب التي يمكن بها أن تحافظ المؤسسة أو المنظمة على قيمها الإيجابية منها ما يلي:

– وضع ميثاق للسلوك الأخلاقي يحكم سلوك الآباء والأبناء في الأسرة أو في المؤسسات المساهمة في عمل الأسرة.

– الاهتمام بالتكوين والتثقيف الأخلاقي للآباء والأبناء بالأخذ بكل من مدخل المواد والأفكار النظرية المستوحاة من الدين والمفكرين والعلماء. ومدخل محاكاة القواعد السلوكية التي تتضمنها القوانين واللوائح.

4. أثر بعض برامج الإعلام الحديث على الأبناء:

– غرفة الدردشة: وسيلة من وسائل التكنولوجيا التي تساعد على ضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، من سلبيات غرفة الشات Chatt العزلة الاجتماعية وراء الإدمان في استخدام الانترنت وبالذات غرف المحادثة مما ينعزل الفرد عن محيطه الاجتماعي حتى أنه قد لا يعرف سوى الأصدقاء والصديقات الوهميين من خلال غرفة المحادثة، وهذه العزلة لها آثار سيئة على الشباب منها الانشغال عن الدراسة والرسوب أو الانقطاع عن الدراسة أو ضياع مستقبله الدراسي، وضعف الروابط الاجتماعية بينه وبين أفراد أسرته.

– الفيسبوك : حذر علماء وباحثين من إدمان الشباب والأطفال بأجهزة التكنولوجيا خاصة شبكة الأنترنت وبالخصوص صفحة " الفيسبوك " حيث أنها تعزلهم عن محيطهم الاجتماعي والتعامل مع أصدقاء افتراضيين، وقد كانت غرفة الدردشة في السابق المتنفس للشباب في التواصل مع الشباب الآخرين إلا أن " الفيسبوك " جعلهم أكثر عزلة عن أسرهم، ويدمنون على الفايسبوك، لأسباب : الفضول، ومحاولة إظهار المستخدم لشخصيته، وبأنه حاضر دائما في الأنترنيت، إذ يعرض صوره، ويطلع على صور الآخرين، كما أنه يكتب تعليقات ويطلع على أخرى. هذا يتطلب منه الكثير من الوقت إلى درجة أنه لا يجد الفرصة للحديث مع أي شخص

– موقع تويتر: Twitter كشفت دراسة حديثة أن الإقلاع عن التدخين والكحول أصعب من ترك موقع " تويتر " ، أجرى الدراسة فريق بحثي من جامعة شيكاغو الأميركية، تابعوا فيها إرادة 205 أشخاص تراوحت أعمارهم بين 18 و85 في مدينة ألمانية وتبين أنه مع مرور النهار، تضعف الإرادة الإنسانية تدريجيا، وأنه كانت إرادة الإنسان أقوى في مقاومة رغبة ممارسة التمارين الرياضية والحاجة الجنسية والرغبة الشرائية وأضاف هوفمان أن مقاومة التواصل الاجتماعي صارت في غاية الصعوبة، لسهولة الوصول إليها، وتوافر الأجهزة الذكية، ولأنها لا تكلف الكثير من المال. (جريدة الأنباء الدولية، 2012)

07.الجانب الميداني للدراسة:

01.المنهج: نظرا لطبيعة الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي الذي هو فرع من فروع المنهج الوصفي حيث يهتم "بجمع معلومات وبيانات عن ظاهرة للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها كما هي في ميدان الدراسة أي من دون تدخل الباحثة في متغيراتها، ويعتبر المسح أكثر طرق البحث التربوي والاجتماعي استعمالا، لأننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو حادثة مخصصة، أو جماعة من الجماعات، أو ناحية من النواحي (صحية، تربوية، اجتماعية)" (رجاء وحيد دويدري، 2000: 193-194) فإن طبيعة الدراسة ومتغيراتها تفرض علينا اتباع المنهج الوصفي كونه الأنسب لدراستنا؛ لأنه يعتمد على دارسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع.

02. الدراسة الاستطلاعية: تمّ القيام بتطبيق اختبار شدة قيم العلاقات الأسرية بعد الانتهاء من صياغته على عينة مكونة من 24 فرد من الجنسين كما سيتضح في عنصر الخصائص السيكومترية للاختبار، بيد أننا نريد أن نشير هنا إلى أهمية البساطة اللغوية وسلامتها ومراعاتها لمستوى الفئة الموجهة إليها في الفهم الدقيق والشامل لمفردات الاختبار من جهة. ومن جهة أخرى الوقوف على مدى التجاوب والاستعداد للمشاركة.

03. عينة الدراسة: تمّ اختيار 100 فرد (ذكور وإناث)، عينة عشوائية بسيطة من بلدية غرداية، ويعرف هذا النوع من العينات على أنه العينة التي يكون فيها لكلّ عنصر من عناصر المجتمع فرصة متكافئة مع بقية عناصر المجتمع للظهور في العينة. أي أن الوحدات المكونة لمجتمع الدراسة تعامل كلها باحتمال متساو ولا تعطي أي نوع من الترجيح" (محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، 2005: 102).

بعد عملية التوزيع وتخصيص أسبوع للإجابة تمّ استرجاع 76 اختبارا، وبعد عملية فرز الاختبارات حسب مؤشر التوافر على هاتف ذكي والفئة العمرية والجنس توصلنا إلى النتائج الآتية كما يوضحها الجدول:

نوع الهاتف	هواتف ذكية		هواتف عادية	
الفئة العمرية	من 21 إلى 30سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 21 إلى 30سنة	من 31 إلى 40 سنة

الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
العدد	18	12	14	08	05	01	08	10

تمّ إجراء الدراسة في الفترة الممتدة من تاريخ 24 أكتوبر 2016 إلى 07 جانفي 2017.

04.أدوات الدراسة: تمّ بناء اختبار لقياس المتغيرين حيث ينقسم إلى محورين:

- **المحور الأول:** يتكون من 09 أسئلة موجهة بصورة مباشرة تتناول جانب امتلاك الزوجين للهواتف الذكية وتوافرها على شبكة الأنترنت وطريقة التعامل معها.
- **المحور الثاني:** يتكون من 10 أبعاد تمثل قيما أساسية في العلاقات الزوجية وكل بعد يتفرع منه مجموعة بنود مجموعها 36 بندا، تتناول جانب قياس درجة شدة القيم الخاصة بالعلاقات الأسرية التي تمّ تحديدها لدى الزوجين وذلك في سلم ثلاثي ينقسم إلى ثلاثة مستويات:

✓ مستوى 01: درجة إلزامية (علاقات الواجب بين الزوجين).

✓ مستوى 02: درجة تفضيلية (علاقات متوسطة أحسن من الوجب).

✓ مستوى 03: درجة مثالية (علاقات جيدة عالية المستوى).

من خلال هذه المستويات فكلما اتجه المفحوص نحو المستوى الثالث كان هناك التزام عميق جدا بالقيمة وبالتالي علاقات زوجية عالية المستوى من حيث الانسجام والتناغم.

بدائل الاختبار ودرجاته: الجدول الآتي يوضح البدائل ودرجات كل بديل:

البديل		دائما	أحيانا	أبدا
الدرجة	بنود موجبة	3	2	1
	بنود سالبة	1	2	3

مستويات الاختبار: تتوزع نتائج الاختبار على ثلاثة مستويات بنسبة 33 بالمائة لكل مستوى باعتبار أعلى درجة في الاختبار هي "108" وأدناها "36" والفارق بين الأعلى والأدنى هو "72" إذن فالفارق بين مستويات الاختبار على أساس النسبة هو "24" وبالتالي توصلنا بعد الحساب إلى:

مستويات الاختبار	درجاته
– مستوى عال	108 – 84
– مستوى متوسط	83 – 60
– مستوى منخفض	59 – 36

05. الخصائص السيكومترية للاختبار:

- **صدق الاختبار:** يقصد بصدق الأداة صلاحيتها لقياس الجانب الذي تدعي قياسه، وكلما تعددت مؤشرات الصدق كلما كان ذلك مدعاة لزيادة الثقة في الأداة، ولذلك تمّ اتباع طريقتين للتحقق من الصدق وهما:

أ. **طريقة المقارنة الطرفية:** (الصدق التمييزي) وذلك باتّباع الخطوات الآتية:

1/ توزيع المقياس على أفراد العينة الاستطلاعية (عينة عشوائية مكونة من 24 فرد من الجنسين. في بلدية غرداية.

2/ تصحيح المقياس وترتيب الدرجات تنازليا.

3/ أخذ 33% من الدرجات العليا، و33% من الدرجات الدنيا على الاختبار أي "16 فردا"

4/ تطبيق اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، فتحصلنا على قيمة "ت" المحسوبة وهي " مقارنة بقيمة "ت" المجدولة إذن فهي دالة عند مستوى دلالة "" وهذا يشير إلى صدق الأداة.

ب. **طريقة الاتساق الداخلي:** تمّ حساب الاتساق الداخلي بين درجة كل من الأبعاد الرئيسية العشرة والدرجة الكلية للاختبار ككل، وقد جاءت جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى 0.01 أو 0.05 مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي

سواء بالنسبة للعبارات المتضمنة في الأبعاد أو بالنسبة للأبعاد المتضمنة في المقياس ككل، وهي معاملات مرتفعة تكفي للثقة في الاختبار.

– **ثبات الاختبار:** تمّ حساب ثبات الاختبار بتطبيق طريقة التجزئة النصفية، حيث تمّ توزيعه على العينة الاستطلاعية 24 فرد من الجنسين، بعدها وضع العبارات ذات الترقيم الفردي لوحدها، والعبارات ذات الترقيم الزوجي لوحدها.

تمّ حساب معامل الارتباط بين درجات العبارات الفردية ودرجات العبارات الزوجية (ن=24) وقد بلغ معامل الثبات "0.73" مقارنة بقيمة ر المجدولة من الجداول الإحصائية نجد عند 0.01 لدرجة حرية 23 = "0.505" (محمود السيد أبو النيل، 1987، ص201)، إذن فهو دال عند مستوى "0.01".

06.الأساليب الإحصائية: تمّ توظيف البرنامج الإحصائي spss بهدف الحصول على النتائج الكمية لفرضيات البحث موظفين كلا من:

– المتوسط الحسابي.

– الانحراف المعياري.

– قانون "ت" لقياس الفروق.

– توظيف الجداول الإحصائية الورقية بعد الحصول على نتائج الفروق إلكترونيا وذلك بهدف استخراج قيمة "ت" المجدولة للتأكد من مستوى الدلالة.

07.عرض النتائج وتفسيرها:

1- عرض نتائج الفرضية الأولى وتفسيرها:

الجدول الآتي يوضح نتائج الفرضية التي تنص على " هناك فروق دالة إحصائيا بين مستعملي وسيلة الاتصال (هاتف عادي، هاتف ذكي) ومستوى شدة قيم العلاقات الأسرية لدى عينة من الأزواج ببلدية غرداية ".

نوع الهاتف	العينة "ن"	درجة الحرية(ن-2)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ت" المجدولة	مستوى الدلالة	تحقق الفرضية
عادي	24	74	89.17	7.29	3.27	2.66	0.01	تحققت
ذكي	52		60.06	5.15				

من الجداول الإحصائية (محمود السيد أبو النيل، 1987: 235). نجد أن قيمة "ت" المجدولة عند 0.01 = 2.660 أما عند 0.05 = 2.00، بالنظر إلى الجدول نجد أن "ت" المحسوبة = 3.27 فهي قيمة أكبر من قيمة 2.660 وأكبر من 2.00 إذن فالفرضية بنسبة شك لا تتجاوز 1 بالمائة فهي دالة عند 0.01، كما نقرأ أن المتوسط الحسابي عند فئة الذين لديهم هواتف عادية 89.17 أكبر من فئة الذين لديهم هواتف ذكية 60.06، وفي نفس السياق نجد أن نفس الفئة –العادية- بانحراف معياري أكبر وقد قدر بـ 7.29 من الفئة ذات الهواتف الذكية 5.15 وهذا يشير إلى التشتت الواضح بين أفراد الفئة الأولى عن الفئة الثانية رغم أن الفئتين نسجل فيهما تشتتا واضحا باعتبار أن القيمتين متقاربتين، لذا فشدة القيم متباينة بينها، غير أن الفئة الأولى –العادية- نجد أنها تنتمي إلى المستوى العالي في مستويات شدة القيم الأسرية والذي يتحدد بين (84-108) وهذا بالنظر إلى متوسط المجموعة، بينما نجد أن الفئة الثانية -الذكية- نجد أنها تدخل ضمن المستوى المتوسط (60-83) غير أنها في الدرجة الأخيرة ويمكن اعتبارها بالتالي في المستوى المنخفض لذا سجلنا فروقا دالة إحصائيا بين الفئتين. ويتبين أن توظيف الفرد للوسائل التكنولوجية الحديثة دون ضبط وقانون توجيهي يؤدي به إلى تداخل استعمالها بين الحياة العامة الأسرية وحياته التكنولوجية فتتراجع بذلك شدة قيمه إلى المستوى المنخفض أي الالتزام فقط بالقيم الإلزامية، فتراجع مستوى قيمة الإخلاص والأمانة والدماثة... على سبيل المثال يفقد البيئة المنزلية جوها المرح والمرن بسبب ذلك الانشغال والطلب المستمر بتوفير الهدوء والسكينة السلبيين على تلك الحياة. في حين نجد أن الذين لديهم هواتف عادية فنجدها غالبا مرمية في أركان المنزل ويتم وضعها في وضع صامت بمجرد الدخول إلى المنزل فقد يكون لذلك

أثرا سلبيا يتمثل في إهمال بعض الشؤون الواجبة بالنسبة للآخرين خارج المنزل، غير أنها توفر شدة قيمية عالية تصل إلى المستوى المثالي في الوسط الأسري، فنجد جو المرح والمتعة الدائمة بين أفرادها، غير أننا سجلنا انحرافا معياريا كبيرا بين أفراد العينة فيمكن أن نفسر ذلك بانشغال بعض الأفراد ببعض الوسائل الإعلامية الحديثة عوضا عن الهاتف الذكي مثل الحاسوب أو القنوات الفضائية أو هناك نفور أساسي من الأول في العلاقة الزوجية.

2- عرض نتائج الفرضية الثانية وتفسيرها:

الجدول الآتي يوضح نتائج الفرضية التي تنص على " هناك فروق دالة إحصائيا بين الجنسين وفقا لمتغير وسيلة الاتصال الحديثة (الهواتف الذكية) في مستوى شدة العلاقات الأسرية لدى عينة من الأزواج ببلدية غرداية ".

الجنس	العينة "ن"	درجة الحرية (ن-2)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ت" المجدولة	الدلالة الإحصائي	تحقق الفرضية
ذكور	32	50	59.24	7.10	1.19	2.02	غير دال	لم تتحقق
إناث	20		60.89	3.21				

من الجداول الإحصائية (محمود السيد أبو النيل، 1987: 235) نجد أن قيمة "ت" المجدولة عند 0.01 = 2.704 أما عند 0.05 = 2.02، من الجدول نقرأ أن " ت" المحسوبة = 1.19 فهي قيمة أقل من قيمة 0.704 وأقل من قيمة 0.02 إذن فالفرضية بنسبة شك تتجاوز 5 بالمائة وبالتالي عدم وجود دلالة إحصائية، كما نقرأ أن المتوسط الحسابي عند الإناث 60.89 أكبر من الذكور 59.24 بفارق يقدر صغير يقدر بـ 1.00، وفي نفس السياق نجد أن الانحراف المعياري للذكور 7.10 أكبر من الإناث 3.21 وهذا يشير إلى التشتت الواضح بين الذكور لذا فشدة القيم عند الذكور متباينة، غير أن الإناث نقرأ انحرافا متوسطا 3.21 وهذا يشير إلى تجانس أفراد عينة الإناث وتقاربهم في الشدة رغم أن الفئتين تنتميان إلى مستوى منخفض في سلم درجات شدة القيم باعتبار أن المتوسط لدى الذكور 59.24 ولدى الإناث 60.89 باعتبار أن المستوى المنخفض يمتد من قيمة 36 إلى 59. ويمكن تفسير نتائج عدم وجود علاقة بين الجنسين في مستوى شدة قيم العلاقة الأسرية أن الطرفين لهما نفس الأسباب بالتالي توصلنا في بحثنا إلى نفس النتائج وهو ما نلاحظه لدى فئة الطلبة أن الفئتين تشتغلان بهذه الهواتف حتى وسط المحاضرات وقد يكون نظريا هناك استعمال أكبر في الإناث من الذكور. إذن فلا فرق بين الجنسين في استعمال هذه الهواتف خاصة مع استقلالية الجنس الأنثوي وتحرره من الزعامة التي كان يفرضها الجنس الذكور فنلاحظ للبنات صفحات في الشبكات الاجتماعية وعلاقات أقران وأصدقاء... غير أن غرق الذكور في هذه المواضيع يتعارض مع السمات العامة للذكر مثل الشخصية الصلبة الخشنة البعيدة عن اللهو في كثرة الحديث والقصص... لذا فالتربية الأنثوية من بيئة أسرية إلى الحضانة والابتدائية إلى المراحل الأخرى لربما لها دور في إكساب الطفل السمات الأنثوية، فنجده لساعات يتحدث دون انقطاع في أمور قد تكون أحيانا تافهة، وساعات مع الزملاء في الشبكة في مواضيع لا ترقى إلى مستوى همة الرجال وطموحاتهم وعزمهم.

3- عرض نتائج الفرضية الثالثة وتفسيرها:

الجدول الآتي يوضح نتائج الفرضية التي تنص على " هناك فروق دالة إحصائيا بين الفئات العمرية وفقا لمتغير وسيلة الاتصال الحديثة (الهواتف الذكية) في مستوى شدة العلاقات الأسرية لدى عينة من الأزواج ببلدية غرداية"

الفئة العمرية	العينة "ن"	درجة الحرية (ن-2)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة"	قيمة "ت" المجدولة	مستوى الدلالة	تحقق الفرضية
30-21	30	50	58.36	1.72	2.74	2.02	0.05	تحققت
40-31	22		62.12	12.48				

من الجداول الإحصائية (محمود السيد أبو النيل، 1987: 235) نجد أن قيمة "ت" المجدولة عند 0.01 = 2.704 أما عند 0.05 = 2.02، بالنظر إلى الجدول نجد أن "ت" المحسوبة = 2.74 فهي قيمة أقل من قيمة 2.704 وأكبر من 2.02 إذن فالفرضية بنسبة شك لا تتجاوز 5 بالمائة فهي دالة عند 0.05، كما نقرأ أن المتوسط الحسابي عند الفئة الثانية 31-40

أكبر من الفئة الأولى 21-30، وفي نفس السياق نجد أن نفس الفئة بانحراف معياري أكبر وقد قدر بـ 12.48 من الفئة الأولى وهذا يشير إلى التشتت الواضح بين أفراد الفئة الثانية لذا فشدة القيم عند هذه الفئة متباينة، غير أن الفئة الأولى نجد هناك انحراف ضعيف قدر بـ 1.72 وهذا يشير إلى تجانس أفراد العينة وتقاربهم في الشدة رغم أن الفئتين تنتميان إلى مستوى منخفض في سلم درجات شدة القيم باعتبار أن المتوسط 62.12 للفئة الثانية يفوق أعلى درجة عن المستوى المنخفض بدرجتين وهي قيمة 60. ونرى بصورة ضعيفة جدا أن درجة الشدة في صالح الفئة الثانية رغم القيمة البسيطة المقدرة بـ 3.76. يتضح أن هناك فرضا واضحا وإن كان دائما على مستوى منخفض بين الفئات فيمكن إرجاع ذلك إلى رشد الفرد في مستويات متأخرة من العمر نتيجة طبيعة العصر التي نلاحظ فيها تأخر واضحا في انتهاء المراحل العمرية فجيل اليوم ليس بجيل الغد فقد يرجع ذلك إلى ما يتلقاه المتعلم من تربية سواء الأسرية أو المدرسية أو الإعلامية. فهناك تدن واضح وملموس على مستوى الدافعية للعمل وبالتالي تدن على مستوى التفكير حيث أصبح التفكير ضحلا في مستوى الشباب فأحيانا تسمع ضحكا قويا "قهقهة" في أروقة الجامعة فتسأل عن الأمر فتجد شيئا تافها قد لا يحتاج إلى الضحك أصلا ويمكن القياس على مواضيع أخرى سواء لها صلة بالمثال أم لا، وقد نرى في طبيعة المرافقة المستمرة للمتعلم خاصة في سنوات الشهادة أثرا في ذلك إضافة إلى النظرة النفسية المرضية لجميع المتعلمين "كل الطلبة يحتاجون إلى رعاية نفسية خاصة" في حين أن هناك فئة فقط تحتاج إلى الرعاية لا الجميع. إذن فهناك فرق واضح قد يرجع إلى عامل ثقافة الأجيال بين الفئة الأولى والفئة الثانية، وأرى أنه لو تمّ تقسيم الفئات إلى أكثر من فئتين فيمكن ملاحظة فروق أكبر بين فئة 20 سنة وفئة 40 سنة. إلا أننا إذا أعدنا التركيز على الشدة نجد أن الفئتين في مستوى واحد بفارق ضعيف بينهما.

08.خلاصة الدراسة:

تتفق الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة على أن عدم التوظيف الأمثل والمحكم والموجه بطريقة صحيحة لهذه الوسائل يؤدي إلى آثار سلبية في المتغير الآخر سواء كان قيما أو تحصيلا دراسيا أو اجتماعيا أو وظيفيا مهنيا... وفي جميع الفئات "طفولة، مراهقة، رشد" أو الجنسين "ذكور، إناث". والتالي فللوسائل التكنولوجية وما تتضمنه من برامج إيجابية وسلبية الأثر الكبير في توجيه الحياة الأسرية سواء بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء، فتظهر السلبية في التوظيف غير الصحيح لهذه الوسائل وذلك باتباع القنوات الفضائية التي تبث أفكارا بعيدة عن قيم المجتمع وتعاليم الدين الحنيف، أو الغرق في برامج الأنترنيت والانبهار بما تنقله وما يتفاعل معه كمحتوى للعلاقات المشبوهة. أما بالنسبة لضرر البرامج النافعة فيكمن في إدمان الشخص على هذه الوسائل دون وضعها في إطار معين ضمن برامج الحياة اليومية وبالتالي إهمال حقوق وواجبات أخرى... فتتراجع درجة الشدة في قيم الأسرة من مستوى المثالية إلى التفضيلية إلى الإلزامية(النفقة، الصدقة، الإيثار) (الطاعة، الإحسان) (الصبر، العفو، الحلم) (أوامر ونواهي، كلام عادي، دماثة) وأحيان أخرى إلى فقدان القيمة نهائيا، ومن ناحية أخرى فالشخص المتحكم في هذه الوسائل ضمن برنامج واضح يمكن له الحفاظ على أعلى درجات الشدة للقيم الأسرية. وقد ركزنا على الهواتف الذكية كونها تمنح إمكانية توظيفها في كل وقت دون جهد في تحضيرها فقد نلاحظ شخصا في مزاج غير جيد بسبب نفاذ شحن البطارية وعدم توفر الكهرباء للشحن.

09.توصيات ومقترحات:

- ترسيخ الوعي بمفهوم وسائل الاتصال ووظائفها خاصة مع التطور السريع والعابر لحدود الدوائر الدولية والإقليمية والمحلية والمجتمعية والأسرية من دون تأشيرة، لذا أصبح العمل على توجيه الأسرة إلى الاستغلال الأمثل لها ضرورة ملحة يجب استيعابها وتمثلها بطرق إيجابية.
- توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة فيما يقوي روابط الأسرة وينمي الجانب الروحي والثقافي والفكري بين أفرادها.
- ضرورة بلوغ درجة الشدة العالية في اكتساب القيم وعدم الاكتفاء بالدرجات الدنيا الإلزامية لإضفاء جو المتعة في العائلة، فالمتعة أساس التضحية والتفوق في جميع المجالات.

- التركيز على العلاقات الأسرية وإبعادها عن ما يعكر صفوها من إشكالات وتحديا قد تكون في ثوب العصرنة. بالنظر إلى - الأسرة- النواة الأساسية في الحفاظ على المجتمع.
- تحصين أفراد المجتمع بمنظومة قيم صحيحة نابعة من الموروث الحضاري للمجتمع الفلسفة الإسلامية الصحيحة يرتقي بها خلال مراحل التنشئة الاجتماعية.
- تقريب وسائل الإعلام الحديث وتقنياته وبرامجه إلى المتعلم لمحاكاتها واكتشافها عن قرب، مع وضعها بين أيدي كفاءات ملمة بها إيجابا وسلبا.

قائمة المراجع:

1) أبو العينين، علي خليل، (1988)، القيم الإسلامية والتربية، د.ط، مكتبة إبراهيم الحلبي، المدينة المنورة.
2) أسيبوف (1970)، قضايا علم النفس الاجتماعي، تر: سمير نعيم وأحمد فرج أحمد، د.ط، دار المعرفة، القاهرة.
3) حسين محي الدين، (1981)، القيم الخاصة لدى المبدعين، د.ط، دار المعارف، القاهرة.
4) دياب فوزية، (1980)، القيم والعادات الاجتماعية، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت.
5) رجاء وحيد دويدري، (2000)، البحث العلمي أساسيته النظرية وممارسته العملية، د.ط، دار الفكر المعاصر، بيروت.
6) ريتشارد آير وزوجته، (2013)، قراءة في علموا أولادكم القيم، ترجمة محمد عدنان السبيعي ومحمد بشار البيطار، د.ط، دار العصماء، دمشق.
7) زاهر ضياء، (1984)، القيم في العملية التربوية، د.ط، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة.
8) عبوي، زيد منير، (2007)، إدارة التغيير والتطوير، ط2، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.
9) ماجد زكي الجلاد، (2005)، تعلم القيم وتعليمها: تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم، د.ط، دار المسيرة، عمان، الأردن.
10) محمود السيد أبو النيل (1987)، الإحصاء النفسي والاجتماعي والتربوي، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
11) محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، (2005)،. البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، ط1، دار وائل، عمان، الأردن.
12) مساعد بن عبد الله المحيا. (1993). القيم في المسلسلات التلفازية، د.ط، دراسة تحليلية وصفية مقارنة لعينة من المسلسلات التلفازية العربية، دار العاصمة، الرياض.
13) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2003)، دار إحياء التراث العربي، قاموس المحيط، ط2، بيروت، لبنان.
14) مراد نعموني، (2006)، القيم واتساقها وعلاقتها بالالتزام التنظيمي في مرحلة التغيير التنظيمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة الجزائر.
15) راضي، زاهر (2003)، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد 15، جامعة عمان الأهلية، الأردن.
16) خليفة عبد اللطيف، (1992)، ارتقاء القيم: دراسة نفسية، سلسلة عالم المعرفة رقم 160، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

17) Halstead J. (1996). Values and Values Education in Schools. In Halstead ,j, and Taylor, M (eds), Values in Education and Values, London, the falmer press.
18) Shaver, j and Strong, w (1967) Facing Value Decision: Rational Builing for Teacher, Belmont C A, Wadsworth.
19) عبد الباسط عبد المعطي. (1970). عرض تحليلي لمفهوم القيمة، المجلة الاجتماعية، مج7، العدد1.
20) جريدة الأنباء الدولية، (2012/2/7)، نقلا عن جريدة غارديان البريطانية.
21) هنا المعطي، مفهوم وسائل الاتصال الحديثة، 25 أغسطس 2016.www.mawdoo3.com
22) عيد العتيبي- الطائف مايو 12, 2015. www.alyaum.com

23) أسامة خميس، مفهوم الهواتف الذكية، 18 أغسطس 2014. www.mawdoo3.com
24) أسامة خميس، مفهوم الهواتف الذكية، 18 أغسطس 2014. www.mawdoo3.com

الملاحق:

اختبار قياس شدة قيم العلاقات الأسرية

نضع بين يديك أخي / أختي مجموعة من الأسئلة نهدف من خلالها إعداد دراسة ميدانية حول دور الوسائل التكنولوجية في شدة قيم العلاقات الأسرية، فنرجو منك التكرم بالإجابة بكل صدق ودقة، علما بأنّ الإجابة التي تتفضل بها ستستخدم لأغراض علمية بحثة، كما أنّ مساهمتكم الجادّة دليل حرصكم على تقديم يد العون والمساعدة في الرقي بالقيم السامية للمجتمع نحو الأفضل.

ملاحظة:

تتكون الأداة من محورين، لذا نرجو منكم الإجابة على جميع الأسئلة وذلك بوضع علامة x أمام الإجابة الصحيحة.

المحور 1: معلومات عامة عن وسيلة الاتصال الهاتف النقال.

1- تاريخ الميلاد: .. / .. / ....

2- لديّ هاتف نقال: نعم () لا ()

3- ملك شخصي أم لشخص آخر: شخصي () لآخر ()

4- نوع الهاتف: عادي () ذكي ()

5- خاص بالعمل فقط دون غيره: نعم () لا ()

6- يتوفر فيه الأنترنيت: نعم () لا ()

7- يتوفر فيه على مواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك، تويتر... نعم () لا ()

8- أجد ضرورة ملحة لتصفح الفايسبوك أو تويتر ليلا: نعم () لا ()

9- أجد دافعا قويا للاشتغال بالهاتف قبل أو أثناء أو بعد الغداء أو العشاء وأنت بين أفراد العائلة: نعم () لا ().

المحور 2: اختبار شدة قيم العلاقات الأسرية.

القيمة	البنود	دائما	أحيانا	أبدا
الأمانة 4	1. أشعر أن علاقتنا مكسب لا يستمر إلا بالصدق والوضوح بيننا لا الحديث عنها للآخرين.			
	2. أرى أن حفظ أسرار الزوج /الزوجة عن الآخرين شيء أساسي.			
	3. لا أستطيع الخوض مع زملائي /زميلاتي في علاقاتي الخاصة بالبيت.			
	4. أجد إفشاء أسرار الأزواج سببا أساسيا في خراب البيوت.			
المسالمة 5	1. ليس من الضروري تعقب ثغرات الزوج /الزوجة وأموره.			
	2. لا أجد حرجا في الاستفسار عن أي سلوك أراه غير مناسب.			
	3. آخذ بالظن الحسن في تصرفات الزوج /الزوجة "أعط لأخيك سبعين عذرا ...قبل أن..."			
	4. ليس من الضروري أن أكون محيطا بكل شيء مهما كان دقيقا يقع في المنزل.			
	5. المسلم من سلم الناس من لسانه ويده.			
الاعتماد على النفس 4	1. أقضي بعض الحاجات في المنزل التي يرى المجتمع أنها ليست من واجباتي كزوج /زوجة.			
	2. لا أستطيع أن ألوم الآخرين بسبب التقصير في بعض الواجبات فما ثقل عليهم أقوم به "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان"			
	3. أرى أن القيام ببعض واجبات الآخر شيئا واجبا في الوسط الأسري.			
	4. أجد وقتا مقبولا في القيام بشؤون البيت.			
الاعتدال	1. أجد متعة مع الزملاء خارج المنزل ولا أشعر أن الوقت قد تأخر خاصة في الليل.			

والانضباط 3	2. أحرص حرصا شديدا في وضع الأغراض –الأدوات، العتاد، الملابس...- سواء الخاصة أو العامة في مكانها المخصص لها. 3. أختار اللباس المناسب لكل مناسبة كما أجد متعة في أخذ الزينة داخل المنزل أكثر من خارجه.			
العفة والإخلاص 4	1. أرى أن زوجي/زوجتي منبع كل شيء جميل وطيب. 2. أغض بصري وطرفي عن كل ما يعكر صفو الجمال داخلي –بصر، سمع...- 3. أعمل بكل جهد وإتقان وتفان في إرضاء زوجي /زوجتي 4. أشعر أن هناك شيء غير ظاهر ينقصني عندما أدخل البيت			
الوفاء بالعهد 3	1. أشعر أن رباطي لا يمكن أن ينقطع أو يتلوث مهما كانت الظروف. 2. أجد راحة في المنزل عند حضور الآخر أو غيابه. 3. لا أجد في نفسي ما أخفيه عن زوج /زوجة.			
الاحترام 3	1. أجد أن الكلمة الطيبة مفتاحا به تسمو الحياة 2. أنتقي الكلمات الطيبة والأفعال انتقاء دقيقا خاصة في حالات الضيق زوج /زوجة 3. أتجنب كل قول أو فعل فيه شعور سلبي للآخر.			
المودة 3	1. أجد راحة تامة ومتعة لا توصف وأنا مع أهلي. 2. أبادر بكلمات 3. لا نجد مشكلا في مناقشة أي موضوع وكل ما هو ثقيل علي خفيف على الزوج /الزوجة. 4. يضيق بي المنزل أحيانا حتى أرى نفسي قريب الانفجار أو الهلاك.			
الإيثار 3	1. أجد أن لدينا جسد واحد "إذا فرحت يفرح الآخر وإذا مرضت كذلك" 2. أتمنى المرض لنفسي عندما أرى زوجي /زوجتي على فراش المرض. 3. لا أستطيع أن أبدأ الأكل أو الشرب... قبل أن يبدأ زوجي /زوجتي.			
الدماثة 4	1. أجد زوجي /زوجتي بإيماءات جمال دائمة. (حركات شيقة وجميلة) 2. نلهو ونلعب باستمرار من دون حواجز –الغميضة، القفز، السرعة...-. 3. أجد في النكتة والضحك والكلمة الحلوة داخل المنزل أروع اللحظات. 4. أنادي الزوج / الزوجة بألطف الكلمات المحببة والرقيقة -الدلع-			

شكرا لكم على تعاونكم ونرجو لكم التوفيق

التربية المعاصرة من منظور علم النفس الإيجابي

مفاهيم وتطبيقات في المراحل التعليمية لتحقيق الرفاهية للأطفال

د.سايل حدة وحيدة- د. بن نوار يوسري

جامعة الجزائر2

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قراءة تحليلية للأدبيات وتطبيقاتها حول عملية التربية، بعيدا عن عملية التقويم، من خلال تسليط الضوء على المساهمة الفعالة لعلم النفس الإيجابي في تنمية المعارف والانفعالات والسلوكيات. هذا العلم الذي يهتم بالتلميذ وترقية صحته النفسية لأجل ضمان نموه الإيجابي، بالتالي تحقيق الرفاهية وتنمية المهارات لتحضير الأجيال القادمة لخوض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما ندرج قراءة لمبادئ التربية في الجزائر ثم نقترح تصورا حول تطبيقات التربية الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: التربية-علم النفس الإيجابي-الطفل-المدرسة-الرفاهية

Abstract:
This study aims to analyze literatures and its applications on education process, away from the evaluation process, through highlight effective positive psychology (PP) contribution in development knowledge, emotions and behaviors. PP cares about student's promotion mental health for ensures his positive growth, Thus achieving well-being and skill development, in order to prepare next generations for social, economic and political challenges. We also include education principles in Algeria. Then suggest a vision about positive education applications.
Keywords: Education. Learn. Positive psychology. Child. Well -being.

مقدمة:تعتبر صحة الأطفال والمراهقين موضوع الساعة بالنسبة لكل الفاعلين بمجال التربية والخبراء من الأخصائيين وكذا الأولياء باعتبارها مصدر رهانات مستقبلية، وتعتبر المدرسة مجالا لاكتساب المعارف والتعلم وهي تستلزم من التلاميذ، من المستوى الابتدائي إلى المرحلة الثانوية، التكيف مع متطلبات التعليم لتحقيق تحصيل دراسي مناسب يحقق لهم النمو المعرفي والاستقلالية. كما تعتبر المدرسة مجالا للتفاعل وتكوين علاقات خاصة مع الأقران ومجال حياة وتحقيق الرفاهية والرضا في حياة التلاميذ.

شهدت التربية في الجزائر تغيرات وإصلاحات متعددة في كل المستويات التعليمية وهي متعلقة بالمناهج والمتعلمين وبيداغوجيا الكفاءات، إلا أن هذه المخرجات تشوبها نقائص كثيرة، يرجعها البعض إلى التكوين الذي يتطلب رفع مستوى التقويم. لكن نعتبر هذا جزءا من العملية التعليمية وليس التربية في شموليتها.

بغض النظر عن عملية التقويم، يحتاج الأطفال إلى المرافقة في ظل تواصل مستمر يحقق لهم شعور بالطمأنينة، يضمن لهم من المكتسبات ما يحقق لهم احتياجاتهم والثقة بأنفسهم، وفي الأخير يكسبهم الاستقلالية وينمي رغبتهم في التعلم والنمو في ظل علاقات تحقق لهم الشعور بالأمان، إذ لا يمكن للأطفال خوض الحياة المدرسية بمنعزل عن مرافقة الراشدين من الأخصائيين والمؤسسة التربوية والأولياء، ولا شك أن علم النفس قدم مساهمة فعالة في توجيه أصحاب القرار وكذا العاملين والمهتمين بحقل التربية باقتراح الطرق العملية لتوجيه هؤلاء في اتخاذ التدابير الضرورية لتقديم أنجع البرامج التربوية التي تعود بالفائدة على الأطفال والمؤسسة والدولة على حدّ سواء.

اهتم علم النفس منذ ظهوره بدراسة الاضطرابات النفسية وقياس كل الجوانب السلبية في سلوك الإنسان، كالقلق والاكتئاب والانحراف والعدوانية وغيرها من الاضطرابات النفسية والسلوكية، واجتهد المختصون وبرعوا في علاج الكثير من الاضطرابات، ورغم كل هذه الجهود، فهو أغفل الاهتمام بالحياة التي يستحقها الإنسان والذي يطالب بأكثر من هذا، فهو

بحاجة لعيش حياة جديرة بأن تعاش، وإذا كان علم النفس حدد الكثير من أسباب الاضطرابات فهو، إلى غاية سنوات1990، أهمل نوعا ما العوامل التي تنمي الفضائل الإنسانية.

في هذا الصدد أشار Seligman وCsikszentmihalyi (2000) بأن علم النفس ليس علما لدراسة المرض فحسب، لكنه علم يهتم بدراسة القوى وفضائل النفس الإنسانية وقيمها، لا ينبغي أن يهتم بإصلاح ما تم إفساده في النفس، بل ينبغي أن يسبق الإصلاح والعلاج النفسي، الوقاية والتنمية والتطور، هكذا يصبح متفوقا وكفأ في معظم مجالات الحياة كالعمل والدراسة والإبداع والاكتشاف.

هكذا برز علم النفس الإيجابي بين سنوات التسعينيات وألفين وعشرة، وأدرج مجال جديد للبحث يركز على الخصائص النفسية الإيجابية، وأصبح يهتم، على سبيل المثال في مجال التربية، بالتعليم والارتقاء والحب واللعب.

في مجال التربية، تشير Boniwell أن المؤرخين يعتبرون العشر سنوات الأولى من القرن 19 كعشرية حاسمة في التطور الواضح للرفاهية لدى الأطفال والتي أصبحت تشكّل جزءا من البرامج الحكومية للعديد من دول العالم، وهي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والرفاهية لديهم، وتربية أطفال "سعداء متمكنين وصامدين" " heureux, capables et résilients" "heureux, capables et résilients " (Boniwell, 2011: 540).

في السابق كان ينتظر من التلاميذ، الاجتهاد بشتى الطرق لإنجاز المهمات الدراسية على أتم وجه لضمان التحصيل الجيد. لهذا أصبح التركيز قائم على التربية الإيجابية في الدول الغربية بعد مواجهتها لانتشار الاكتئاب لدى الأطفال والمراهقين(Green et al, 2005)، والمرتبط في بعض الأحيان بتعاطي الكحول والمخدرات ومحاولة الانتحار(Covey et al., 1988)، لهذا ركزت L'UNICEF (2007) على الرفاهية الذاتية bien être subjectif لدى الأطفال وعلى رأيهم حول صحتهم والرفاهية الذاتية لديهم والرغبة في المدرسة(نقلا عن541 Boniwell, 2011:).

تهدف التربية الإيجابية حسب Dukwoth وSeligman(2005) إلى الوقاية من المشكلات الصحية ومن الاكتئاب والحصر وبعض الاضطرابات العقلية، كما تساعد التلاميذ على تحسين الأداء وتوكيد الذات، وهي كلها عوامل تنبأ بالنجاح المدرسي(نقلا عن 541: Boniwell, 2011).

تعمل التربية الإيجابية على تطوير مهارات الرفاهية bien-être والتنمية épanouissement بشكل أمثل لدى الأطفال والمراهقين والطلاب والآباء وكذا المؤسسات التربوية. وهي ترتكز على برامج محددة تطبق في المدارس، تهتم بتنمية مهارات إيجابية متنوعة لدى الأطفال تزودهم بقدرات على المواجهة وعلى المرونة في التحليل والتفكير واستعمال كل الاختيارات المتاحة في المواقف المختلفة، وتنمية الفضائل بمختلف أنواعها.

ما هي وجهة نظر علم النفس الإيجابي في التربية؟ ما هي خصائص التربية الإيجابية؟ وكيف يتم تطبيقها في المدارس؟ وما هي أسس التربية والتعليم في الجزائر؟ نحاول من خلال هذه الدراسة التحليلية عرض الأدبيات المتوفرة حول الموضوع وتحديد المهارات المعنية بهذا النوع من التربية ثم اقتراح تصور حول التربية في الجزائر.

1.أهمية الدراسة : تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال المفاهيم التي تتناولها، من وجهة نظر علم النفس الإيجابي، الذي يهتم بدراسة نقاط القوة والفضائل لفهم المشاعر الإيجابية باعتباره حركة جديدة لدراسة سلوك الأفراد، كما قدم خطوة أساسية في المجال التربوي لتسليط الضوء على مفهوم التربية الإيجابية من خلال التطبيقات التربوية الإيجابية للتلاميذ، كما تكمن أهمية الدراسة في تقديم مساهمة في إثراء البحث في هذا المجال قصد تطوير العملية التعليمية في الجزائر بالتالي، تشكيل وقاية لأطفالنا من الانفعالات السلبية وتحقيق الرفاهية والسعادة.

2.أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بعلم النفس الإيجابي ومجال البحث في التربية المعاصرة،
- تحديد مفهوم التربية الإيجابية والكشف عن التربية في الجزائر،

- تحديد المفاهيم الأساسية في مجال علم النفس الإيجابي المطبقة في المرحلة الدراسية،
- تقديم رؤية مستقبلية، عبارة عن تصور حول تطبيق مفاهيم علم النفس الإيجابي في مجال التربية بالجزائر.

3.علم النفس الإيجابي :هو الدراسة العلمية النظرية والتطبيقية للخبرات الإيجابية ولسمات الشخصية الإيجابية بما فيها الخصال والفضائل، كما يدرس المؤسسات التي تعمل على تنمية وتسيير هذه الخبرات والارتقاء بها، لمساعدة الإنسان على اكتساب شخصية فاعلة وفعالة ومؤثرة، تهتم بما ينبغي أن يكون بالإضافة إلى ما هو عليه(محمد الصبوة، 2008: 15).

ظهر علم النفس الإيجابي كاتجاه جديد لعلم النفس ساهم في تطويره الباحثين Martin Seligman وMihaly Csikszentmihalyi (نقلا عن Martin-Krumm, & Tarquinio, 2011: 22) وهو يهتم بـ:

- بالمستوى الذاتي، أي بتنمية التجارب الذاتية: الرفاهية، الرضا(في الماضي) والتسامح، السعادة(في الحاضر)، الأمل والتفاؤل(بالنسبة للمستقبل). كما يهتم بسمات الشخصية الإيجابية كالقدرة على الحب، وإيجاد الخبرة المثالية trouver la vocation، الشجاعة le courage، الاعتدال la modération، والحساسية الجماليةsensibilité esthetique، والقدرة على الغفرانcapacité de pardonner، الأصالة l'originalité، الوعي بالمستقبلla conscience du futur، الروحانية la spiritualité، الموهبة le talent، والحكمةla sagesse.
- بالمستوى الجماعي، بتنمية الفضائل المدنية والمؤسسات التي تحث الأفراد على المواطنة وذلك عن طريق تنمية مهارات: العلائقية، المسؤولية، القدرة على الاهتمام بالآخرين، الإيثار altruisme، المجاملة curtoisie، التسامح وأخلاقيات العمل.

يهتم علم النفس الإيجابي باكتشاف القوة الكامنة والفضائل الأخلاقية التي يمتلكها الفرد والمجتمع والمنظمات وتنمية وتعزيز هذه القوى لكي يتمكنوا من العيش بسعادة. وتهدف تطبيقاته في مجال التربية إلى تحسين أساليب معاملة، وتنشئة وتربية الأطفال من خلال التركيز على الدافعية الداخلية، والانفعال الإيجابي، والإبداع داخل المدرسة (الزويني، حميد، والتميمي، 2016: 145-146).

بالتالي يهتم علم النفس الإيجابي بالتربية إلى الأفضل، فعوض الاهتمام بالصحة والمرض فحسب، يهتم بالعمل والتعليم والارتقاء والحب وغيرها من المميزات الإيجابية.

4.التربية الإيجابية: عبارة عن طريقة تركز على الصفات والعلاقات الإيجابية، وهي تعتبر نتيجة لأفكار ومعطيات توصل إليها Seligman من خلال تجربة شخصية مع ابنته كانت في الخامسة من عمرها، والتي دفعته للتفكير في اقتراح جديد في مجال علم النفس وهو علم النفس الإيجابي. وهو يعتبر تربية الأطفال أكثر من مجرد إصلاح لأخطاء يرتكبونها، تكمن التربية في اكتشاف القوى والصفات الإيجابية عن طريق الرعاية وتنمية وتعزيز إمكانيات الأطفال ومكامن قوتهم، ومساعدتهم على اكتشاف السياقات التي يحيون وينعشون من خلال هذه الصفات.

لا يقتصر علم النفس الإيجابي في مجال التربية على التلميذ فحسب، بل أبعد من ذلك، فإنه يمتد إلى المعلم والمدير والمدرسة بأكملها، فتفاعل المعلم الإيجابي مع تلاميذه يساهم بشكل كبير على الدافعية نحو الإنجاز وبعث الإيجابية في نفوسهم، بذلك يجب العمل على بيئة تربوية إيجابية للتعرف على طرق الأداء الإيجابي للتلاميذ (Jenson, Olympia, Farley, Clark, 2004).

تعد التربية الإيجابية مدخلا تربويا يهدف للتعامل مع المميزات في الشخصية الإنسانية، ودوافع الفرد للوصول إلى المستوى الأفضل للتعلّم، كما أنها تسعى إلى توعية المعلم بالطريقة الأفضل للتدريس والتي تشجع التلاميذ والمدرسة والمجتمع للوصول إلى الازدهار، فيجب أن تراعى مسلمات التربية الإيجابية بتصميم البرامج المدرسية، وتتكون التربية الإيجابية من التدريب على الازدهار وذلك بتكوين البيئة المدرسية الإيجابية(Green, Oades & Robinson, 2011، نقلا عن سلامة يونس،2015: 49).

وأفضل علم النفس الأطفال يقوم على اعتبار الدوافع الإيجابية كالحب والعطف والكفاءة والاختيار واحترام الحياة. كما يهتم بدراسة المشاعر الإيجابية كالإشباع والسعادة والأمل، والبحث في مسألة كيفية اكتساب الطفل لجوانب القوة والخصال الحسنة التي تنتج من خلالها المشاعر الإيجابية. كما يهتم بالمؤسسات الإيجابية كالأسرة والمدرسة ذات جودة، وديمقراطية المؤسسات المدنية والحكومية والإطار القيم والأخلاق الجيدة. يحسن هذا الاهتمام الرفاهية الذاتية ويشجع التنعم بالحياة والإنتاجية والإنجاز وتنمية المواهب(الفرحاتي السيد محمود، 1012: 11).

يعد علم النفس الإيجابي(Seligman, 2000) إطارا مرجعيا للتطبيقات التربوية الإيجابية The Positive Educational Practices (PEP) في مجال التعليم، باعتباره أسلوباً مبتكراً في التخطيط للعمل مع التلاميذ في المدرسة من خلال تطبيق المبادئ الأساسية لحركة علم النفس الإيجابي، كونها تصب اِهتماماتها على كيفية تسهيل اِزدهار ورفاهية التلاميذ.

تشير Boniwell (2011) أنه في الوقت الحالي تمارس التربية الإيجابية في المدارس الابتدائية والثانويات وهي تنمي المهارات والرفاهية، تتطلب تطبيق برامج خاصة، كما يحدث في إنجلترا والولايات الأمريكية المتحدة وأستراليا، وهي تتميز بتلقين مهارات للتلاميذ تندرج ضمن المرونة النفسية la résilience والتربية الموجهة للرفاهية.

تهتم التربية الإيجابية بالمهارات المتخصصة لكي يكون التلاميذ مهتمين بتحسين علاقاتهم مع الآخرين، وبناء الانفعالات الإيجابية، والوصول لحالة مثلى للاستيعاب والتشجيع للممارسة الدائمة لأسلوب حياة صحي (Seligman, et al., 2009 نقلا عن سلامة يونس، 2015: 50).

من أهم عناصر العملية التربوية الإيجابية، تعلّم الرفاهية الذاتية عبر المراحل المدرسية من خلال تقليل الشعور بالأعراض الاكتئابية الناتجة عن ضغوط المراجعة والانتظام المدرسي والتفاعل بالآخرين وتحضير الأعمال، وكذلك زيادة الاقتناع بالتعلم وذلك من خلال الاستمتاع والوصول للسعادة من خلال ممارسة خبرة التعلم، ويتم تحقيق ذلك من خلال زيادة كفاءة المستوى التعليمي وبشكل أفضل(سلامة يونس، 2015: 49).

تعتبر البرامج، حسب Boniwell، مثل le Penn Resiliency في أمريكا كتدخل مصمم في الوسط المدرسي للرفع من المرونة النفسية la résilience وتطوير التفاؤل ومهارات التعامل المتكيفة وحل المشكلات الفعال وهو يركز على مهارات: كيفية تحديد المشاعر- التسامح تجاه الغموض- الأسلوب التفسيري المتفائل- طريقة تحليل أسباب المشكلات- التعاطف- الفعالية الذاتية- طرق المبادرة أو محاولة أشياء جديدة. بينما تركز التربية الموجهة للرفاهية على سبيل المثال البرنامج البريطاني The Well-Being Curriculum على تنمية الأمل والتدفق flow والذكاء الانفعالي لدى التلاميذ والسعادة وتحقيق علاقات إيجابية والمعنى الوجدان الإيجابي والرضا هذا ما يطبقه.

وأكيد أن مثل هذه البرامج تعتمدها سياسية التربية للدول، وهي تسير وفق نصوص قانونية ترتكز عليها المؤسسات التربوية لأجل مرافقة التلاميذ خلال المرحلة الدراسية لاكتساب هذه المهارات الإيجابية، وتنميتها وضمان لهم مستقبل يواجهون تحدياته بكامل قواهم.

5.تطبيقات مفاهيم علم النفس الإيجابي في المدارس: يرتكز علم النفس الإيجابي في مجال التربية على نقاط القوة للمدارس وللتلاميذ وللأسرة. فقد تبين أن (Akin-Little, Little & Delligatii, 2003) الأسلوب السائد في المدارس لا يزال قائم على رد فعل تجاه السلوكيات السلبية في المدرسة بدلا من تقديم خدمات إيجابية لمواجهة صعوبات التلاميذ المتعلقة بتعلمهم. إن تطبيق علم النفس الإيجابي يتناسب والبيئة التربوية، فالاهتمام بجوانب العجز عند التلميذ قد يكون غير فعال في كثير من الأحيان، بالتالي يزيد توسيع دوره من الجانب الإيجابي التركيز على الوقاية بدلا من التركيز على العجز، والتعاون بين المدرسين والتلاميذ، وتعزيز دور المدارس على تشجيع السعادة لما له من اِنعكاس في اتجاهات بناء الكفاءات والقدرات، وينسجم ذلك مع مبادئ حركة علم النفس الإيجابي (Morrison, Brown, D'incau, O'Farrell, Furiong, 2006).

يهتم علم النفس الإيجابي بالسمات المستحبة التي يهدف المجتمع إلى تنميتها في المؤسسات التربوية، وتمت محاولات لتطبيق مبادئه في المجال التربوي عن طريق اقتراح النماذج المعرفية والانفعالية والدافعية، يتم من خلالها تطبيق عدة مفاهيم تخص الأطفال التلاميذ، نذكر منها:

1.5. الانفعالات الإيجابية : أشار Fredrickson (1998) في نظرية التوسعة والبناء أن الانفعالات الإيجابية تعمل، على المدى القصير، على توسيع نطاق ذخيرة الأفراد المتكررة من التفكير والتصرف، ومع مرور الوقت ترسخ هذه الانفعالات، على المدى البعيد، مصادرهم المعرفية والاجتماعية والنفسية والبدنية(نقلا عن سلامة يونس، 2011: 24).

تنشأ هذه الانفعالات الإيجابية (Branigan & Fredrickson, 1998) من خلال مواقف، هي لا تشكل تهديد لحياة الفرد، بل هي عملية سيكولوجية تدعم ذخيرة الأفراد، وتقوم على ترتيب الأفكار والأفعال التي تطرأ بالذهن(نقلا عن سلامة يونس، 2011: 25).تلعب الانفعالات الإيجابية دورا في توسيع قدرة الأفراد على بناء التعلم، كونها تقوم على تنظيم القدرة على زيادة المشاعر الإيجابية والمرونة النفسية، وبناء القدرات الإيجابية التي تزيد من إمكانياتهم على التفكير التفاؤلي وحل المشكلات، للمشاعر الإيجابية قدرة على مواجهة التوتر الانفعالي والجسدي (Fredrickson & Tugade,2004).

وتظهر الانفعالات في المجال التربوي من خلال المفاهيم المتمثلة في الامتنان، الاهتمام، البهجة، معنى الحياة والعفو:

✓ **الاهتمام**: تشير نظرية التوسعة والبناء(Silvia, 2006) بأن الانفعالات الإيجابية تعمل على توسيع إدراك العمل وحالاته على المدى القصير، وتبني المصادر الشخصية على المدى الطويل، فهو يرفع من إدراك العقل بواسطة تحفيز الفرد للتعلم والاستكشاف فحسب، بالتالي فهو يساعد على تنمية مهارات ومعارف وخبرات مؤسسة حول التجديد والتعقيد والشمولية(نقلا عن سلامة يونس، 2011: 32).

انطلاقا من هذه المعطيات، يرتكز التعلم على الاهتمام بالتجديد المستمر للمادة التي يدرسها التلاميذ، وتقديمها بطريقة تساعدهم على إدراك أنهم قادرين على فهمها. وهو يمد التلاميذ بالطاقة الضرورية للاقتراب من بعضهم البعض ومعرفة المزيد عن الآخرين، وبناء مصادر اجتماعية للمستقبل وكذا صداقات وعمل جماعي هكذا تنمو الانفعالات الإيجابية نتيجة للعلاقات الاجتماعية الإيجابية.

✓ **الامتنان**: هو انفعال يبدأ حين يدرك الفرد أنه تصرف بمساعدة شخص خيّر(McCulluogh et al, 2001)، فهو أكثر من مجرد شعور برد جميل شخص آخر(Fredrickson, 2004)، يعزز هذا الانفعال كيفية الاستجابة ويخلق صلة جديدة تدعم القديمة الفعلية. يزيد الامتنان (Emmons et al., 2008) من الرضا بالحياة المدرسية عند نهاية الدراسة بين التلاميذ أنفسهم، وبينهم وبين المعلم، يجرب التلاميذ المزيد من الرضا بتجربة التعلم ويقلل لديهم من التأثير السلبي للمشاحنات.

✓ **البهجة:** عبارة عن انفعال (Vallerand et al., 2008) يحث الفرد على الاندماج مع الآخرين ومشاركتهم في اللعب الاجتماعي، وهو ينشأ من حدث ما أو على يد شخص معين، وهي عابرة وسريعة الزوال كسماع مدح غير متوقع من المعلم، تبادل الضحكات مع الزملاء وهو يرفع من مستوى الأداء والانجاز، وقد تكون تجربة البهجة انطلاقة نحو تجربة انفعالات إيجابية أخرى مثل الامتنان والاهتمام وتعود بالفائدة على البيئة التربوية(نقلا عن سلامة يونس، 2011: 33).

✓ **معنى الحياة:** يرتبط معنى الحياة بالسمات الشخصية الإيجابية، فيذكر Leangle وTnnsbruck وBuenos(2004) أن معنى الحياة يمثل أهم إنجازات الروح الإنسانية لمجابهة الحياة التي تواجه الفرد وكيفية أن يتخذ منطقة وسطى بين إمكانياته والمطالب غير المحددة في حياتنا المعاصرة. تعتبر أهمية معنى الحياة عنصراً جوهريا في العملية التربوية كونها تساعد على تحقيق مطالب العملية التعليمة.

✓ **العفو:** يرى Seligman (2002) أن العفو من الركائز الأساسية لعلم النفس الإيجابي، بحيث يسير حدوث الانفعالات الإيجابية كالأمل والتفاؤل والإيثار والحب، كما يساهم في تحقيق التوازن النفسي وتكامل الذات والشعور بالسعادة. ويشير

Berry وParrot وWade (2005) أن العفو هو اِنفعال معقد يتضمن اِستبدال المشاعر السلبية المتسمة بالعدائية والرغبة في الانتقام بمشاعر وأفكار إيجابية تتسم بالرحمة والشفقة.

هكذا من خلال تجربة مثل هذه الانفعالات، نضمن توفير مناخ ملائم للتعلم وهي تساهم في تحقيق النجاح على المستوى الفردي لكونها توسع إدراك الفرد للمشاركة في الأنشطة المختلفة واستعمال المصادر الشخصية بالتالي التكيف الآن وفي المستقبل.

2.5. فعالية الذات : تعتبر فعالية الذات معتقد معرفي صاغه Bandura (2003) في إطار نظرية التعلم الاجتماعي منذ سنوات 1970، وهي من بين آليات القوة الفردية، تتمثل في إيمان الفرد بقدرته على التحكم في الأحداث التي يعيشها وتؤثر عليه بشدة. ترتبط جهود الفرد للتوصل إلى الأهداف باعتقاده بأنه يمتلك القوة الضرورية للتأثير على الأحداث بأعماله، بصيغة أخرى تساهم فعالية الذات في أخذ القرار وفي الأفعال والخبرات والاستمرار في المثابرة لتحقيق المهام الصعبة.

بينت دراسات تناولت تأثير إيمان الأطفال وذويهم بالكفاءة الذاتية الفعالة والتطلعات الخاصة بالتحصيل الدراسي(Barbaranelli et al, 1996) وجود تأثير معقد، تعمل من خلاله تطلعات الأطفال في الدراسة، وإيمانهم بفعاليتهم في إدارة الأنشطة الدراسية بالتعاون مع تطلعات ذويهم، وفي إيمان هؤلاء في إدارتهم لأداء دورهم كآباء في التأثير على التحصيل الدراسي(نقلا عن سلامة يونس، 2011: 41).

بالتالي تلعب معتقدات فعالية الذات دورا في تنظيم الأهداف التربوية والدراسية والتحصيل الفعال، وهي عوامل تؤثر كلها على الأهداف الدراسية.

كما يزيد الاعتقاد في فعالية الذات(Capara et al., 2008) من التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية ويقلص من احتمال ترك المدرسة، كما لوحظ وجود ضعف عام في هذا المعتقد لدى فئة تلاميذ يرتبط بزيادة الأعباء والضغوط، ورغم هذا هو ضعف غير موجود لدى أطفال من هذه الفئة من ذوي الإيمان القوي بفعالية الذات (نقلا عن سلامة يونس، 2011: 43).

كما تؤثر فعالية الذات على التلميذ في اعتباره لنفسه كفرد كفء لأداء مهن مستقبلية في شتى المجالات: العلمية المهنية، إدارة الأعمال والعسكرية وغيرها.

لهذا يحتاج التلاميذ إلى مربين يزودونهم باستراتيجيات تعليمية مصممة لرفع الفعالية الذاتية عن طريق النمذجة وتحديد الهدف والتدريب ومنح المكافآت والتغذية الرجعية تخص التطور، بالتالي يتم تعزيز التطور في الأداء الدراسي. كما ينبغي على المربين تدعيم هذه الاستراتيجيات في المراحل الأولى من التعليم نظرا لدورها الفعال في تحقيق النجاح.

3.5. التدفق: ظهرت نظرية الطلاقة/ التدفق منذ أكثر من 30 عاما، والتدفق هو جزء من الدوافع التي تولد الإثابة الناتجة عن التفاعل المؤثر للشخص مع البيئة المحيطية. فبعد إشباع الحاجات الأساسية كالبقاء، يتم تحفيز الأصحاء على الاكتشاف والتعلم وتطوير المهارات الضرورية للتعامل مع البيئة، بحيث يستمتعون بما يقومون به، ويسعون لخوض تجارب وخبرات بدون انتظار فائدة منها، فالتطور هو الفائدة وهي مشاركة ممتعة تعرف بالتدفق(سلامة يونس، 2011: 49).

تمثل حالة التدفق الخبرة الإنسانية المثلى المجسدة لأعلى تجليات الصحة النفسية الإيجابية ونوعية الحياة العامة، كونها حالة تعني فناء الفرد في المهام والأعمال التي يقوم بها، فناءاً ينسى به ذاته والوسط والزمن كحالة غياب عن الوعي ما عدا المهام والأعمال، يثير فيه حالة من النشوة والابتهاج والصفاء الذهني الدافع له باتجاه المداومة والمثابرة ليصل في نهاية الأمر إلى إبداع إنساني متميز(الزويني، حميد، والتميمي، 2016: 163).

يري Csikszentmihalyi (1990) أن التدفق "حالة نفسية داخلية تدل على أن الفرد مشغول ومنهمك في عمل يحبه ويفضله، فكل فرد يؤدي بطريقة أفضل، عندما يكون لديه شيء يهتم به، ويشعر بأنه يدخل عليه السرور أثناء اِنشغاله به"(معمرية، د. ت: 141).

يتم تنشيط التدفق في المجال التربوي من خلال اقتراح أنشطة تهدف للتعلم المشترك التعاوني، بحيث يقوم المعلم بدعم التوجيه ومناقشة الفهم مع منح الاستقلالية وتشجيع الدافع الداخلي بدلا من تشديد التوجيه والتقييم باستخدام التحكم الخارجي، وهذا صحيح خاصة في المرحلة الابتدائية(سلامة يونس، 2011، ص.58).

تعتبر المدرسة أحسن مجال لتنشيط وتطبيق التدفق، يمكن خلق بيئة يتم فيها التعلم وتدعيم التلاميذ للحصول على الطلاقة، وتكوين اهتمامات وتطوير هذا الدافع واختباره، هكذا تتاح الفرصة أمام التلاميذ لاختيار أنشطة تهمهم، يشاركون ويستمتعون بها ويكتشفون من خلالها قدراتهم. فمن خلال تجارب تقترح للتلاميذ يمكنهم اكتساب مهارات قد يستعملونها مستقبلا للاستجابة في ظروف معينة، قد تخص المسؤولية والالتزام كذا الإبداع في التعامل مع الأخطار. فتعزيز الدفق ينمي روح المبادرة، ومنه التعلم أكثر وبشكل أفضل حول كل ما يحدث في المحيط هكذا يحقق للتلاميذ الرفاهية من خلال التربية.

4.5. الرفاهية: غالبا ما نتساءل حول الحياة المنسجمة والطرق المؤدية لها، وحول رغبة الإنسان في التمتع بالحياة والعيش لمدة طويلة باستمتاع وصحبة جيدة، وتحقيق السعادة والإبداع وتحقيق الأهداف ببراعة، هذه هي الرفاهية التي يبحث عنها الإنسان. أشار الباحثون في علم النفس الإيجابي والعلوم الاجتماعية(Deci et al., 2008) إلى أن مصدر الرفاهية هي السعادة، وهي العيش والتصرف في اتساق مع أفضل ما يملكه الفرد من قدرات وصفات- تحقيق الذات، وهذا لتحقيق الأهداف الداخلية السامية تقوم على الفضائل وتعكس الاستقلالية وتحقيق الذات، ويعمل دعم الاستقلالية الذي يتكفل به المعلمين والآباء على تحقيق الدافعية والصحة النفسية الجيدة ويعزز احترام الذات وتقوية المثابرة وهو يخفض من المشكلات السلوكية (نقلا عن سلامة يونس، 2011: 67-68).

إن إدراك نقاط القوة والفضائل في الشخصية وتوكيد الذات عند التلاميذ يكون له اِنعكاس على سلوكهم وفعاليتهم نحو الإنجاز الإيجابي، فتطويرها في المدرسة تعطي فرصة أكثر للتلاميذ لاكتشاف نقاط القوة لديهم. عندما ينخرط الأفراد (Seligman, 2002) في نقاط القوة، يكون لديهم شعور أكبر بالرفاهية. وعرف (Jimerson, 2004) نقاط القوة القائمة على التوجه في علم النفس التعليمي أنها "القدرة على التصرف الطبيعي، والتفكير والشعور بطريقة تعزز نجاح تحقيق الهدف".

أشاد علم النفس الإيجابي بضرورة تدريس السعادة في المدارس كونها تساعد على فهم المواد التي تدرّس بشكل إيجابي لما لها آثار على نفوس التلاميذ (Seligman, Ernst, Gillham, Reivich, & Linkins, 2009)، فالتعليم الإيجابي ركيزة تحقيق الرفاهية لدى الأطفال.

تجلب السعادة الاستمتاع والبهجة والرضا وإشباع الحاجات الإنسانية، وهي تتطلب الطموح والكفاح لأجل تحقيق الأهداف من اجل تحقيق الاستقلالية وتنمية الذات.

5.5. التفاؤل: اقترح Seligman في 1999 مفهوم التفاؤل والتشاؤم من خلال التعليل السببي للفرد للأحداث الإيجابية (النجاح) وكذا الأحداث السلبية(الفشل) التي يحياها (نقلا عن سلامة يونس، 2011: 83).

وفي مسألة عزو الأسباب، يقوم الشخص المتفائل بعزو سبب فشله إلى أسباب خارجية وهي خاصة بالموقف وهي غير ثابتة، بينما يعزو الحدث الإيجابي إلى أسباب داخلية ترتبط بشخصه وهي ثابتة وهو يعممها على كل المواقف، هذا هو التفسير التفاؤلي للأحداث وهو عكس التفسير التشاؤمي.

في مجال التربية يتأثر التلاميذ بالتعليقات التي يقدمها المعلم حول أدائهم أو سلوكياتهم، وهي تعليقات تساهم في تكوين أسلوب تفسيري لدى التلاميذ(Dweck et al, 1986 ; Miller & Dweck, 1998).

وقد يؤثر المعلم على كيفية عزو التلاميذ، مثلا فشلهم، ويتصرف هذا المعلم حسب تجاربه وخبراته الناجحة والفاشلة، قد يؤثر تقييم المعلم للتلاميذ بالطريقة التي يعزو بها نجاحهم أو فشلهم، فقد يرجع فشل التلميذ إلى نقص المجهود(سبب غير

ثابت)، وقد يعزو فشل التلميذة إلى نقص القدرة(سبب ثابت)، لهذا يشير Nicholls (1998) بأن البنات لديهن عزو تفسيري تشاؤمي مقارنة بالذكور الذين يتمتعون بالأسلوب التفاؤلي(نقلا عن سلامة يونس، 2011: 87).

لهذا نعتبر تقييم المدرس للتلاميذ يحمل مسؤولية كبيرة في توجيه معارف التلاميذ في تفسير ما يحدث لهم في العملية التربوية، النجاح والفشل الدراسي، يعمل تدخله كمعزز لاتجاهات واختيارات التلاميذ إذا تكررت واستمرت خلال المرحلة التعليمية.

6.تدريس مبادئ علم النفس الإيجابي في المدرسة(المؤسسة الإيجابية): إن درجة السعادة والرفاهية عند الأطفال مرتفعة نظراً لحبهم للعب والإثارة بأشياء خارجية، إلا أن ذلك يتراجع لأسباب قد تكون تعليمية بفعل المنظومة التربوية، فلابد من تطوير التدخلات الخاصة بتعزيز الرفاهية والسعادة والانفعالات الإيجابية باعتبارها استراتيجية تطوير الدافعية لديهم نحو التعلم. إن اهتمام السيكولوجية الإيجابية في التعليم له دور فعال في عملية التعليم، النمو والتطور (Chon,2004)، تعليم التلاميذ كيفية إصدار أحكام صائبة (Reznitsraya & Sternberg, 2004)، والتدريس الفاعل للسيكولوجية الإيجابية كموضوع مستقل (Baylis,2004 ;Fineburg, 2004)، كما أن الانتباه اليوم يتحول مدفوعاً بحركة السيكولوجية الإيجابية تجاه ما يمكننا فعله لجعل المدارس أماكن سعيدة (Noddings,2003; Martin, 2005; Layard, 2005، نقلا عن مرعي سلامة يونس، 2011: 213).

طرح Seligman في أبحاثه إشكالية تدريس السعادة في المدارس من خلال كيفية جعل الآباء أبنائهم سعداء وما تعلّمه المدارس، فتوصل إلى أن هناك سببين رئيسين لتدريس السعادة في المدارس، أولهما الزيادة المرتفعة للاكتئاب في المدارس بعدما كانت تخص الراشدين، والسبب الآخر يتعلق بقلة حالات الرفاهية والسعادة بين التلاميذ، وهناك سبب آخر زيادة الرفاهية التي تعزز التعلم ويزيد من التفكير الإبداعي، فتوصل إلى أن تدريس الرفاهية والسعادة في المدارس يمكن أن يعمل كواقي من الاكتئاب وهو وسيلة لزيادة الرضا عن الحياة والمساعدة على تحسين التعلم والتفكير الإبداعي (العاسمي، 2016: 438). يرتكز دور علم النفس الإيجابي في التعليم، في تشجيع ومكافأة تعدد المواهب ونقاط القوة التي يمتلكها الطفل عن طريق توفير فرص لإظهار هذه المواهب ونقاط القوة كل يوم بدلاً من تفريعهم بسبب أوجه العجز أو النفس لديهم(Tillman, Gilman, Huebner, 2003; McDougal, Chafouleas, Clonan, 2004 نقلا عن مرعي سلامة يونس ، 2011: 212).

يتم تدريس الرفاهية في المدارس من خلال برامج تهدف لتحسين التعليم والتفكير الإبداعي، فبرنامج Penn Resiliency Program المستند على تدخلات الأمل، يقوم على أسس العلاج السلوكي المعرفي موجه للأطفال، يسعى إلى مساعدة التلاميذ على تحديد مواطن القوة لديهم، وسماتهم، وتوقعاتهم المستقبلية، كما يمكّن التلاميذ من توظيف نقاط القوة الإيجابية لديهم في الحياة اليومية، وكذلك زيادة قدراتهم على التعامل مع المشكلات اليومية التي يتعرضون لها، ويعزز البرنامج أيضا التفاؤل لدى التلاميذ وعلى التفكير بصورة أكثر واقعية ومرونة، ويعلّم أيضا تأكيد الذّات والإبداعية في تبادل الأفكار، وصنع القرار، والاسترخاء، ومهارات التوافق، ويعدّ هذا البرنامج واقي من الاكتئاب (العاسمي، 2016: 439).

يمكن اعتبار تطوير الرفاهية والسعادة لدى الأطفال كعامل يساهم في تحقيق العلاقات الإيجابية وتوكيد الذات والتفكير الإيجابي وتوقعات إيجابية من التعلم والحياة، تساعد كل هذه الخبرات الأطفال على أن يصبحوا أكثر مرونة وإيجابيين ويتعاملون مع أحداث الحياة بعقلانية.

7.أسس ومبادئ التربية في الجزائر: تعتمد المؤسسات التربوية الجزائرية على التقييم والتقويم مركزة بالدرجة الأولى على التحصيل الدراسي، ورغم أنها تعتمد على بعض المبادئ الإيجابية تتعلق بتنمية الجوانب النفسية والجسمية للتلاميذ، إلا أنها بعيدة عن تطبيق المفاهيم الحديثة في مجال التربية خاصة تلك المرتبطة بالتربية الإيجابية، وتعتبر الجزائر سباقة في المصادقة على اتفاقيات دولية غاية في الإيجابية تتماشى والمتطلبات الحديثة، إلا أن تطبيقها في الوقع يجعلنا نطرح عدة تساؤلات.

في هذا الصدد ينص القانون التوجيهي للتربية الوطنية المؤرخ في يناير 2008 في المادة2، بأن التربية تسعى إلى تجذير الشعور بالانتماء للجزائر وتنشئة الأطفال على حب الوطن وروح الاعتزاز بالانتماء إليه، وتقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية وترسيخ قيم الثورة وإرساء ركائز مجتمع ديمقراطي وذلك عن طريق مساعدة التلاميذ على امتلاك قيم العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح وترقية القيم في ظل حقوق الإنسان. كما تشير المادة4 أن المدرسة تضمن تعليم ذي نوعية، يكفل التفتح الكامل والمنسجم والمتوازن لشخصية التلاميذ، بتمكينهم من اكتساب مستوى ثقافي عام ومعارف نظرية وتطبيقية كافية للاندماج في مجتمع المعرفة. كما تضمن تنمية قدرات التلاميذ الذهنية والنفسية والبدنية وقدرات التواصل واستعمال أشكال التعبير المختلفة، وتزويد التلاميذ بكفاءات ملائمة يمكن توظيفها في حل المشاكل(الأمانة العامة للحكومة، 2017).

عند قراءة المواد المدرجة في القانون التوجيهي، نجد أن التربية تركز على مبادئ بعيدة عن الاهتمام بقضية رفاهية التلاميذ، هذا رغم النصوص القانونية التي تنص على الجوانب الإيجابية للتربية. فتطبيقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 03-242 بتاريخ 8 يوليو 2003 المتضمن التصديق على الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته المعتمد في أديسا بيبا في يوليو 1990(Décret Présidentiel ,2003)، للطفل حق في التربية التي تستهدف إلى تعزيز وتنمية شخصية الطفل ومواهبه فضلا عن قدراته الذهنية والبدنية إلى حين نضوجها الكامل. وتشمل التربية تهيئة الطفل لكي يعيش حياة مسؤولة في مجتمع حرّ، بروح من التفاهم والتسامح والحوار والاحترام المتبادل والصداقة. هذا إلى جانب ضرورة اتخاذ كل التدابير لتشجيع الأطفال على الانتظام في الدراسة وخفض عدد المتخلفين منهم، ينبغي معاملة الطفل بإنسانية واحترام كرامته(Secrétariat Général du Gouvernement, 2017). تتطلب العملية التربوية توسع في مفهوم التقويم، الذي لا ينحصر في التحصيل الدراسي وإنما يمتد من التغيير في سلوك المتعلمين إلى تقويم المدرسين والمديرين والمشرفين وكل العاملين في الميدان التربوي(مديرية التعليم الأساسي، 2004). ويعرف التقويم على أنه تقدير الشيء وإعطاءه قيمته والحكم عليه وإصلاح اعوجاجه. ومن الناحية الإجرائية، يعتبر التقويم بالكفايات مسعى يرمي إلى إصدار حكم على مدى تحقيق العمل الإشرافي لأهدافه المتضمنة في الأدب التربوي، والمحددة بالقوانين والتشريعات بكفاءة واقتدار، تحقق معها أهداف التربية. والتقويم في الجزائر لا يزال تقليديا رغم الإصلاحات المنشودة، بحيث يتركز على التحصيل بالدرجة الأولى(نقلا عن بوعزة وباشيوة، 2016). لا مجال للحديث عن التقويم المدرسي الذي تبذل جهود كبيرة لتحسينه، بل نريد جلب الانتباه نحو مجال آخر ينبثق من تخصص آخر ينبغي الاستثمار فيه، لتقديم رعاية خاصة للتلاميذ للاستثمار في صحتهم النفسية، ينبغي أن يوجه هدف التربية، بالإضافة إلى التقويم، نحو الاستثمار في المتعلم، رأس المال البشري، انطلاقا من الابتدائي إلى المتوسط إلى الثانوي. إن الاهتمام بهذا الجانب بالإضافة إلى التقويم، سوف يساهم في تكوين أجيال ذات مستوى رفيع، يرتقي بجودة التعليم العالي. ولتدعيم وجهة النظر هذه، يمكن التركيز على بعض الأمثلة لإبراز بعض المشكلات في العملية التربوية، ومن تم اقتراح بعض الحلول التي تتناسب والتطور العالمي حول التربية الإيجابية. تتميز البرامج في الجزائر التعليمية خاصة في المرحلة الأساسية بكثافة البرامج، تتطلب من التلميذ دراسة المواد باستمرار إلى درجة اندماج الأولياء معهم لمساعدتهم على حل كل الواجبات، ومتابعة الأبناء في المدرسة وفي الدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورة ملّحة في مجتمعنا، علما أن التلاميذ يتلقون هذه الدروس من نفس أساتذة مدارسهم، والحديث يدور دائما حول الدروس بعيدا عن تحقيق الرفاهية.

في المدرسة الابتدائية يكلّف نفس المعلم في المرحلة الابتدائية بتدريس نفس القسم لمدة ست سنوات الأولى الجد مهمة في حياة التلميذ، فإذا كان تقييم المعلم إيجابيا مدعما محفزا، يجعل التلميذ مثابر للحصول على نتائج دراسية مقبولة، وإذا كان تقييمه سلبيا لتلميذ مجبر على الدراسة في قسم نفس المعلم ماذا سوف يحدث؟ خاصة إذا كان المدرس ليس على دراية بالعوامل المهمة الإيجابية في تربية الأطفال وتعليمهم، مع العلم أن المعلمين ليسوا جميعهم من خريجي المدارس العليا اللذين يتم تكونهم في البيداغوجيا.

ناهيك عن غياب المساعدة النفسية المنتظمة لحل مشكلات التلاميذ، في دراسة استكشافية (سايل ويعيش وبن نوار، 2016) أجريت حول المشكلات التي يتعرض لها المراهقين المتمدرسين وطرق التعامل معها لتحديد مصادر التكفل النفسي المتاحة، على عينة 362 مراهق من مؤسسات تربوية بالجزائر العاصمة وبالبليدة، يتراوح سنهم بين 15 و17. تشير نتائجها إلى انتشار مشكلات مختلفة لدى المراهقين: نفسية، اجتماعية، علائقية ومدرسية، كما أظهرت أن أغلبية المراهقين لم يطلبوا المساعدة للتعامل مع المشكلات التي يتعرضوا لها، ولا يستجيبون لها، وبعضهم يتقبلونها، وآخرون يصابون بالحزن، والبعض منهم يستعملون الهروب والصمت وتعاطي المخدرات كطرق للتعامل معها، ومنهم من يلجأ إلى العنف من خلال المخاصمة والعناد والغضب، ونسبة ضئيلة منهم من حاول الانتحار أو فكر فيه، ولا تتوفر مصادر المساعدة المختصة للتلاميذ للتوصل إلى حلول مناسبة لمشكلاتهم.

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، تبقى المدرسة الجزائرية في حاجة ماسة إلى السيكولوجية الإيجابية من خلال تطبيق مفهوم "المدرسة الإيجابية" الذي اِقترحه (Gilman, Huebner, & Furlong, 2009) والتي تمتلك خمسة سمات أساسية: لديها القدرة بالاهتمام للإحساس الذاتي بالرفاهية لتلاميذها، تعمل على أساس الفروق الفردية بين التلاميذ، سواء كانت فروق في الشخصية، في الاهتمام، في القدرات أو في التجربة والخبرات، تحاول في كل حالة مضاعفة الملائمة بين الخبرات وتجارب المدرسة واِحتياجات التلاميذ، وكما تساعد على بناء علاقات داعمة بين كل أفراد مجتمع المدرسة، وتقوم على برامج دعم السلوك الإيجابي في جميع أنحاء المدرسة، كما تؤكد المدارس الإيجابية المهام التعليمية المستخدمة لزيادة مشاركة التلاميذ ونشاطاتهم، وأخيراً عن طريق كل النقاط الأربع السابقة، تحاول المدرسة الإيجابية زيادة الرضا المدرسي وتعزيزه، وهو يوصف كمؤشر أساسي للأداء حول ما يعنيه أن تكون المدرسة إيجابية كما يحكم عليها التلاميذ.

من المؤكد أن التربية هي مشروع الدولة، لكنه يحتاج إلى التخطيط ومتابعة من قبل المختصين في مجال علم النفس والتربية تحت إشراف أصحاب القرار، كما يحتاج للمتابعة المستمرة لسيرها وتسييرها بغية إصلاح ما يمكن إصلاحه في الوقت الحاسم، كما تحتاج التربية للتقييم المستمر ودمج ما تقترحه العلوم المختصة من تطورات في هذا المجال، وتطبيق مقترحاتها حول الطرق الجديدة التي تهدف إلى تنمية وتحقيق رفاهية التلاميذ من الأطفال والمراهقين. كل هذا لأجل تكوين أفراد عاديين مستعدين لخوض تحديات المستقبل، مستقبل الأمة.

في الجزائر لا تتوفر برامج المركزة على تحقيق الرفاهية والسعادة والمرونة النفسية للتلاميذ، ولكن الدولة مضطرة على مواكبة التطورات العالمية، في انتظار هذه التطورات ينبغي على الخبراء المختصين التحضير لهذه المرحلة، عن طريق تحضير برامج تتماشى ومتطلبات التعليم المعاصرة.

8.الرؤية المستقبلية عن دمج علم النفس الإيجابي في التربية بالجزائر: تعتبر أهمية علم النفس الإيجابي في ميدان التربية من الأهداف التي تسعى إليها المنظمات للارتقاء بجودة التعليم وبناء جيل إيجابي، يتمتع بسلامة التفكير والتعامل مع مختلف المواقف بإيجابية، وتكوين شخصية إيجابية فعالة ومؤثرة ومنتجة للازدهار بالمجتمعات.

قد تكون لتطبيقات علم النفس الإيجابي دوراً مهماً في عملية تحقيق الرفاهية للأطفال، يؤدي الاهتمام بالسمات الشخصية الإيجابية والوقوف على تنميتها، بعلاج نقاط الضعف وتعزيز المكامن والقوى الإيجابية، إلى تحسين التعليم والارتقاء به. وتطبيقا لمبادئ علم النفس الإيجابي في العملية التربوية، واستنادا لجهود بعض الباحثين في هذا المجال مثل (أسبينوول وستودينجر، 2003) و(Terjesen, Jacofsky, Froh, & Digiuseppe, 2004)، نرى أن برامج التربية المقترحة في مراحل التدريس في مختلف الأطوار، تحتاج لتقليص الوحدات التعليمية وتدعيمها ببرامج أخرى جديدة، ترتكز على مبادئ تشمل تنمية دافعية التلاميذ وفعاليتهم الذاتية والجوانب الإيجابية والانفعالية والإبداعية لجعلهم أكثر تفاؤلا في المستقبل ولتحقيق هذه الأهداف التربوية، ينبغي:

- التأكيد على ضرورة تطبيق مبادئ أساسية في مجال التربية من خلال تدريب المتعلمين على رفع الدافعية وبث الحيوية والأمل والنشاط الشديد، وتأمل معنى السعادة وطبيعتها ومصدرها، وذلك لما له من اِنعكاس على الوجدان الإيجابي وخصال الشخصية الإيجابية والوعي بأشكال السعادة التي تتراكم داخل التلميذ. ولهذا يحتاج التلاميذ إلى نشاطات خاصة مصمّمة لهذا الغرض، قد تتطلب تقليص البرامج التكوينية، وفسح المجال لتطبيقات تخدم التنمية النفسية والانفعالية والفكرية للتلاميذ. بالإضافة إلى الاعتماد على تطبيقات ميدانية، زيارات خاصة تدعم معارف التلاميذ، وتساعدهم على تجسيد المادة العلمية، وهي فرصة للتعامل مع نماذج معروفة، يتخذها الأطفال كمرجعية لتعلم سلوكيات متطورة.
- تعزيز التمرينات الإيجابية لدى التلاميذ كتعلم التفاؤل والتسامح، وإستخدامها مع الأقران للتقليل من العنف الناتج عن سوء الاتصال بين أفراد الهيئة التعليمية بين الثلاثي: معلم-تلميذ-إدارة، وكذا التقليل من التنمر المدرسي الذي لا يمكن الاستهانة بسرعة انتشاره في مدارسنا(حسب نتائج أولية لدراسة للباحثين في قيد الانجاز) والذي قد يؤدي إلى حالات الوفاة.
- إبراز ضرورة توفر المرشدين التربويين في المدارس وتطبيقهم لنموذج علم النفس الإيجابي، نعتبر دورهم فعال لبناء القوى الواقعية في التعامل مع أحداث الحياة، وهي تعتبر فنية من فنيات الإرشاد النفسي الإيجابي، تبني لدى الفرد الشجاعة، والمهارات الاجتماعية والعقلانية والاستبصار. كما يلعب تطبيق الإرشاد النفسي الإيجابي دورا في مجال التربية عن طريق تنمية القوى البشرية لدى الأطفال والمراهقين، وكذا السمات الإيجابية الكامنة في داخلهم.
- الرقي بالتربية والتعليم بالجزائرية، ينبغي من خلالها التأكيد على ضرورة تنمية الكفاءة الذاتية لدى الأطفال بالاعتماد على قدراتهم في تحقيق وإنجاز الأعمال والمشاريع التعليمية، بالتالي تحسين الأداء والتعامل مع التحديات بحكمة، تجعل تنمية الكفاءة الذاتية المتعلمين أكثر رغبة في التحدي والسعي نحو بدل الجهد للتغلب على ما يواجهونه من صعوبات وتحديات تعليمية.
- ضرورة غرس الأمل والحب والتفاؤل لدى التلاميذ لما لها دور في تنمية الثقة بالنفس، فالعلاج بالأمل Hope Treatment مثلا، له دور في بذل جهد لتحقيق الأهداف المرجوة من طرف الفرد. يسعى التلميذ من مختلف الأطوار التعليمية لتحقيق النجاح بغرس الأمل لديه وهو يساعده على النجاح.
- تكريس البحوث الحالية في مجال التربية الإيجابية لتطوير هذا الحقل لإعداد برامج لتنمية المعنى الإيجابي للحياة والرغبة في التحكم لدى التلاميذ، بتوعيتهم أن مستقبلهم لن يترك للصدفة بل يبنى على أساس اِستراتيجي تعلمي إيجابي.

بالتالي كما يحتل علم النفس الإيجابي مكانة في مجال التربية والتعليم بالدول الأجنبية، يمكن أن يساهم في الجزائر في بناء جيل صاعد يتمتع بالقوى والفضائل من خلال تربية تغرس هذه المبادئ لدى التلاميذ وتسمو بحياتهم لتجعلهم أكثر جودة وسعادة وأمل وتفاؤل، يمكنهم تحقيق كل مبادئ التربية المنصوص عليها في القانون التوجيهي للتربية.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التحليلية عرض الأدبيات حول تطبيقات علم النفس الإيجابي في حقل التربية والتعليم وبشكل خاص، الأسس التي ترتكز عليها البرامج المتخصصة في هذا المجال في المدارس المتخصصة. ومن خلال فحص أسس التربية والتعليم بالجزائر المنصوص عليها في القانون، كانت والمقارنة بما هو معتمد دوليا، فكرنا في اقتراح إدماج الأسس العالمية في النظام التعليمي بالجزائر، ولما لا، كل خطوة تتطلب جرأة علمية لاقتراح هذه المفاهيم وتتطلب أيضا إصغاء ومناقشة من قبل أصحاب القرار.

ما يهم قبل كل شيء هو مستقبل أولادنا، تحدي ورهان المستقبل، كما أن الاعتناء بصحتهم العامة منذ الطفولة يضمن للأمة تربية وتعليم وتكوين أفراد يمكن الاعتماد عليهم في ظل تحديات العالم وتطوره السريع، أفراد أسوياء يتمتعون بأداء المهام المنتظر منهم إنجازها، أفراد يستمتعون بالرفاهية وتحقيق الذات وهم مستعدون لخوض تحديات المستقبل.

المراجع

أسبينوول ج.ليزا و ستودينجر م.أورسولا. (2003). *سيكولوجية القوى الإنسانية: تساؤلات أساسية وتوجّهات مستقبليّة لعلم النفس الإيجابي*. ترجمة صفاء الأعسر و آخرون، (2006)، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

الامانة العامة للحكومة. (2017). قانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية. المحمل من موقع www.joradp.dz بتاريخ 7 فيفري 2017.

الزويني، إبتسام صاحب موسى.، حميد، رائدة حسين.، والتميمي عبد الرضا عبد الجليل. (2016). *علم النفس الإيجابي: نشأته، أهدافه، تطبيقاته*. (ط.1) دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان.

الصبوة، محمد نجيب. (2008). علم النفس الإيجابي: تعريفه وتاريخه وموضوعاته والنموذج المقترح له. *مجلة علم النفس*. 76-79، 16-42.

العاسمي، رياض نايل. (2016). *علم النفس الإيجابي السريري*. (ط.1)، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

الفرحاتي، محمود. (2012). علم النفس الإيجابي للطفل. جمهورية مصر العربية: درا الجامعة الجديدة الإسكندرية.

بوعزة، الصالح و باشيوة حسين. (2016). تقويم المدرسة الجزائرية من خلال مدخل المقاربة بالكفاءات(قراءة تحليلية نقدية). *المجلة العربية للجودة والتميز*، 3، 1، 205-238.

معمرية، بشير. (دت). علم النفس الإيجابي: اِتجاه جديد لدراسة القوى والفضائل الإنسانية. *دراسات نفسية*. 2، 99-158.

سايل، حدة وحيدة، يعيش، مهدية.، وبن نوار، يوسري. (2016). مصادر التكفل النفسي لدى المراهقين المتمدرسين (تناول خاص بالمشكلات المنتشرة وطرق التكفل بها). *المجلة الجزائرية للطفولة والتربية*. العدد 10، 9-29. جامعة البليدة 2. الجزائر.

سلامة يونس، مرعي. (2011). *علم النفس الإيجابي للجميع. مقدمة، مفاهيم وتطبيقات في العمر المدرسي*. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية.

سلامة يونس، مرعي. (2015). علم النفس الإيجابي: مفهومه، تطوره، مجالاته التطبيقية ورؤية مستقبلية بالوطن العربي. مجلة الشرق الأوسط لعلم النفس الإيجابي، 1(1)، 45-59.

Akin-Little, K. A., Little, S. G. & Delligatti, N. (2003). A preventative model of school consultation: Incorporating perspectives from positive psychology Psychology in the Schools, *American Psychologist*, 55(10). 155–162

Bandura, A. (2003). *L'auto-efficacité. Le sentiment d'efficacité personnelle [Self efficacy]* (1er ed). bruxelles : de boeck.

Berry, J., Parrot, I., & Wade, N. (2005). Forgiveness vengeful rumination and affective traits. Journal of Personality. 73(1), 255-283.

Boniwell, I. (2011). L'éducation positive : apporter le bien-être aux enfants et aux jeunes. In C. Martin-Krumm, & C. Tarquinio(Eds.), *Traité de psychologie positive* (pp. 540-555). Bruxelles : de boeck.

Fredrickson, B. & Tugade, M. (2004). Resilient individuals use positive emotions to bounce backfrom negative emotional experiences. *Journal of Personality and Social Psychology*, 86(2), 320–333.

Gilman, R., Huebner, E. S., Furiong, M. J. (2009). *Handbook of positive psychology in schools*. London: Routledge.

Jenson, W., Olympia, D., Farley, M., & Clark, E. (2004). Positive psychology and externalizing students in a sea of negativity. *Psychology in the Schools*, 41(1), 67–79.

Leangle, E., Tnnsbruck, G., & Buenos, A. (2004). The search for meaning in life and the existential fundamental. *Journal of existential psychology & Psychotherapy*, 2(1), 28 –38.

Martin-Krumm, C., et Tarquinio, C. (2011). *Traité de psychologie positive*. Bruxelles : de boeck.

Morrison, G. M., Brown, M., D'Incau, B., O'Farrell, S. L. & Furlong M. J. (2006). Understanding resilience in educational trajectories: Implications for protective possibilities. *Psychology in the Schools*, 43, 19–31.

Salama-Younes, M. (2015). Positive psychologie : Applications, concepts and future perspectives in Arab countries. Middle East Journal of Positive Psychologie, 1(1), 45-59.

Secrétariat Général du Gouvernement. (2017). Décret Présidentiel n° 03-242 du 08 Juillet. *JO* N° 41 du 09 Juillet 2003, *Portant ratification de la Charte africaine des Droits et du Bien-être de l'enfant, adoptée à Addis Abéba en juillet 1990*.téléchargé du site : www.joradp.dz. Consulté le 6 février 2017.

Seligman, M. E. P. & Csikszentmihalyi, M. (2000). Positive psychology : An introduction. *American Psychologiste*, 55, 5-14.

Seligman, M. E. P., Ernst, R., Gillham, J., Reivich, K. & Linkins, M. (2009). Positive education: Positive psychology and classroom interventions. *Oxford Review of Education*, 35, 293-311.

Seligman, M. P. (2002). Positive psychology, Positive prevention, and Positive therapy. In C. R. Synder, M. S. J. Lopez, (Eds.), 2002. *The Handbook of Postive psychology* (pp.3-9). New York. Oxford University Press.

Terjesen, M., Jacofsky, M., Froh, J., & Digiuseppe, R. (2004). Integrating Positive Psychology into Schools: Implications for Practice, *Journal of Psychology in Schools*, 41(1), 163-172.

مشكلات السلوك التكيفي الخاصة بمهارة الاستقلالية لدى عيّنة من الأطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم

د. سي بشير كريمة - د. فوزية بداوي

قسم علم النفس. جامعة الجزائر 2- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية

الملخص:يهدف البحث إلى التعرف على المتخلفين عقليا القابلين للتعلم واقتراح برنامج تدريبي للتخفيف منها استنادا إلى مهارات الاستقلالية ضمن مقياس السلوك التكيفي في صورته المصرية المأخوذة عن النسخة الأصلية التي صمّمتها الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي A.A.M.D والتي قام بترجمتها فاروق وتكييفها محمد صادق. صمم البرنامج التدريبي بالرجوع الى النظرية السلوكية المعرفية باستخدام تقنيات تعديل السلوك القائمة على التعزيز le renforcement والنمذجة le modeling وأسلوب التدريب الفردي والجماعي. تكوّنت العيّنة من سبعة أطفال يعانون من تخلف عقلي بسيط تتراوح أعمارهم ما بين 8-12 سنة. وتمّ الاعتماد على المنهج شبه التجريبي ذو المجموعة الواحدة وتقييم البرنامج وفق القياس القبلي والبعدي لمهارات الاستقلالية. أظهرت النتائج فعالية البرنامج التدريبي في تحسين مستوى مهارات الاستقلالية لدى مجموعة البحث مما أدى إلى اكتساب وتعلم بعض المهارات الأساسية للتفاعل في مواقف الحياة اليومية.

الكلمات المفاتيح: التخلف العقلي، التعلم، برنامج تدريبي، مهارة الاستقلالية.

summary:

The objective of this research is to identify mentally retarded people capable of learning and to propose a training program on the basis of competences of autonomy within the framework of an adaptive behavior measurement in its original version conceived by the American Society of Delayed Mental (AAMD) translated and adapted by farouk sadek. The sample is composed of seven mentally retarded individuals, aged 8-12 years. We followed a pseudo-experimental approach in the analysis of independence skills. The results demonstrated the effectiveness of the training program in improving the level of independence skills and which allowed the acquisition of some principal competences to interact in the daily life.

Summary: mental retardation, learning, training program, autonomy.

مقدمة : تعتبر الإعاقة العقلية إحدى الإعاقات التأثير الكبير على حياة الفرد وعلى تكيّفه الاجتماعي. ويعرفها تريدجولد TREDGOLDبأنّها "حالة عدم اكتمال النمو العقلي بالدرجة التي تجعل الفرد غير قادر على التكيّف مع البيئة كأقرانه الآخرين بحيث يحافظ على بقائه مستقلا عن الإشراف والمراقبة والمساندة الخارجية." (قحطان أحمد الظاهر، 2008، ص.66). وتعرفه الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي على أنه انخفاض ملحوظ في مستوى الأداء العقلي العام يرافقه عجز في السلوك التكيفي ويظهر في مرحلة النمو." (جمال محمد الخطيب/منى صبحي الحديدي، 2009، ص.48). وقد أعادت الجمعية الأمريكية هذا التعريف سنة 1992 بأنّ: "الإعاقة العقلية هي انخفاض ملحوظ في القدرة العقلية العامة يصاحبه عجز في مجالين أو أكثر من مجالات السلوك التكيّفي التالية: التواصل، العناية بالذات، الحياة الأسرية، المهارات الاجتماعية، الحياة المجتمعية، التوجيه الذاتي، الصحة والسلامة، المهارات الأكاديمية الوظيفية، أو الترويح والعمل (Heward 2002) " (المرجع السابق، ص. 48-49).

وابتداء من القرن التاسع عشر بدأت المؤسسات المختصة بهذه الفئة من المتخلفين عقليا بالظهور. ففي السنوات الخمسينيات والستينيات أصبح الاهتمام بحقوقهم كبيرا من خلال التشخيص الدقيق للإعاقة العقلية وتطوير البرامج العلاجية الخاصة بها. يمرّ التشخيص في الإعاقة العقلية بعدة طرق نذكر منها التشخيص الطبي ويكون ذلك بدراسة الحالة المرضية للمفحوص من خلال تاريخ الحمل والولادة ومراحل النمو العادي والمرضي؛ أو عن طريق التشخيص النفسي من خلال استعمال اختبارات الذكاء، ودراسة السمات الشخصية، واختبارات النمو الانفعالي، واضطرابات اللغة والكلام...من

أجل التعرف على المشكلات التي يعاني منها الأطفال وإيجاد الحلول المناسبة لها. ويتم أيضا عن طريق التشخيص الاجتماعي باستعمال اختبارات لقياس النضج والتكيّف الاجتماعي بهدف التعرف على قدرة الطفل على تكوين علاقات مع الغير والاندماج في المجتمع، واتخاذ القرارات المتعلقة بحياته اليومية. أما التشخيص الإحصائي فيسمح بتحديد درجة الإعاقة باستعمال اختبارات الذكاء مثل اختبار وكسلر وبينيه التي تسمح بتحديد مختلف درجات النمو العقلي عند الطفل. فمن خلالها يتمّ تحديد فئات المتخلفين عقليا؛ مثل فئة المتخلفين عقليا ذوي التخلف العقلي البسيط التي تتميز بـ" انخفاض مستوى الأداء العقلي العام عن المتوسط بمقدار (2-3) انحرافات معيارية مع درجة ذكاء ما بين (55-65) على اختبار وكسلر" (محمد عامر الدهمشي، 2007، ص.42)؛ وفئة المتخلفين عقليا ذوي التخلف العقلي المتوسط التي يُقدّر فيها الانخفاض العقلي العام عن المتوسط بـ (3-4) انحرافات معيارية ودرجة ذكاء تقدر بـ (36-51) على اختبار ستانفورد بينيه. وفئة المتخلفين عقليا ذوي التخلف العقلي الشديد التي يقدر الانخفاض العقلي العام فيها عن المتوسط بـ (4-5) انحرافات معيارية، وتتراوح درجة الذكاء ما بين (20-35) على اختبار ستانفورد بينيه." (المرجع السابق، ص. 43). وأخيرا فئة المتخلفين عقليا ذوي التخلف العقلي الحاد أو العميق التي تكون فيها درجة الذكاء أقل من المتوسط ب (5-6) انحرافات معيارية أي بدرجة ذكاء تقل عن 20 على اختبار ستانفورد بينيه." (المرجع السابق، ص. 44).

وللتخلف العقلي أسباب متعددة نذكر منها العامل الوراثي عن طريق الجينات، أو أسباب بيئية مثل تعرض المرأة الحامل للأشعة، أو أمراض فيروسية مثل الحصبة الألمانية، تناول الأدوية... وغيرها، وقد يكون راجعا إلى الاختناق ونقص الأكسجين أثناء الولادة، أو لإصابة الجنين بالحمى.

وقد ارتأينا في دراستنا هذه أن نتناول بالدراسة السلوك التكيفي عند فئة المتخلفين عقليا ذوي التخلف العقلي البسيط القابلين للتعلم.

تتميز هذه الفئة من المتخلفين عقليا بخصائص وسمات تميّزهم عن الأطفال العاديين فيما يخص: نقص الانتباه، والتركيز والتخيل والتفكير والفهم والتواصل اللفظي. ويتراوح ذكاؤهم من 70 إلى 55 درجة. واعتمادا على التعريف الذي جاءت به الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي، يتطلب المتخلفون عقليا رعاية خاصة حتى يتمكنوا من التكيّف والاندماج في مختلف النشاطات الاجتماعية لتفادي النتائج السلبية التي يمكن أن تنتج في حالة ما إذا تمّ إهمالهم. ويعود السبب في ضرورة توفير الرعاية الخاصة للمتخلفين عقليا إلى قصور سلوكهم التكيّفي الذي "يشير إلى درجة كفاية الفرد في الاستجابة للتوقعات الاجتماعية لمن هم في مثل سنه وفئته الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالاستقلالية الشخصية أو المسؤولية الاجتماعية".(أحمد بن علي عبد الله الحميصي، 2003، ص.21). ويعرفه جمال الخطيب على أنه "مستوى فاعلية الفرد في تحقيق معايير الاستقلالية الشخصية والمسؤولية الاجتماعية المتوقعة ممن هم من عمره ومن مجموعته الثقافية" (جمال محمد الخطيب-منى صبحي الحديدي، 2009، ص.49). ويتم تمييز هذا الانخفاض عن غيره من الاضطرابات خلال السنوات الثمانية عشرة الأولى من حياة الفرد. فهو مقياس أساسي، إلى جانب مقياس الذكاء، في تحديد التخلف العقلي ودرجته.

تعتمد تربية الأطفال المعاقين عقليا على أسس تربوية ونفسية واجتماعية وجسمية بالرجوع إلى برامج تربوية مكيّفة مع قدراتهم يتم عن طريقها تدريبهم وإكسابهم مهارات السلوك التكيّفي بمساعدة أفراد الأسرة والأفراد المحيطين بهم في الوسط التعليمي سواء كان ذلك في المدرسة أو في المراكز الخاصة. فمثلا مهارة الاستقلالية تعتبر من المهارات الأساسية التي يجب أن يكتسبها الطفل مبكرا والتي يركّز عليها المربون عند تعليم الأطفال المتخلفين عقليا باعتبارها إحدى الأسس التي تمكّن الطفل من الاعتماد على نفسه والتواصل مع الغير والاندماج في الوسط الاجتماعي. يتم اكتساب هذه المهارات عن طريق برامج تدريبية تركّز على مهارات تناول الطعام واللباس واستعمال النقود والأكل والشرب وربط الحذاء وتكوين علاقات اجتماعية طيّبة مع الأصدقاء والزملاء والتنقل من البيت إلى المدرسة...وكل ما له علاقة بكيفية الاهتمام بالذات،

ومهارات التدابير المنزلية التي تمكّنه من الاستقرار في وسطه الأسري حتى يصبح الطفل قادرا على الاعتماد على نفسه والاندماج مع غيره من الأفراد المحيطين به.

يكتسب الطفل العادي هذه المهارات خلال مراحل نموه وعن طريق احتكاكه بالأسرة أولا ثم بأفراد المجتمع ثانيا. وتكون الأم أوّل من يمكّن الطفل من تعلم هذه المهارات سواء بالمحاكاة أو عن طريق التقليد. أما بالنسبة للطفل المتخلف عقليا، ونتيجة للقصور في الوظائف العقلية الذي يعاني منه، فهو لا يتمكن من اكتساب تلك المهارات مما يؤدي إلى ظهور سلوكات عدوانية أو انسحابية كالسرقة والتخريب: "ولقد أرجع كثير من الباحثين انحراف المتخلفين عقليا لضعف مهاراتهم الاجتماعية مما يعرضهم للاستغلال من قبل كثير من العصابات المنظمة وغير المنظمة في ظل غياب الرعاية الاجتماعية والأسرية المناسبة" (مرسي، 1996).

ومن أجل تنمية تلك المهارات، يتطلب ذلك التكفل المبكر بهذه الفئة من المعاقين عقليا ذوي التخلف العقلي البسيط القابلين للتعلم لتمكينهم من تعلم ما يمكن من مهارات وبالتالي تجاوز إعاقتهم. وللوصول إلى هذا الهدف يجب توفير برامج تدريبية مكيّفة مع قدرات هؤلاء الأطفال.

ولقد اهتم العديد من الباحثين بأهمية البرامج التدريبية في تعلم المهارات الحياتية عند المتخلفين عقليا نذكر منها دراسة هناء رمضان عبد العزيز (2015) الموسومة بـ"أثر برنامج تدريبي في تنمية بعض المهارات الحياتية لدى عيّنة من الطالبات ذوات الإعاقة العقلية البسيطة القابلين للتعلم في دولة قطر". اشتملت عيّنة الدراسة على عشر تلميذات من ذوي الإعاقة العقلية البسيطة القابلين للتعلم في الصف الثاني من المرحلة المتوسطة تراوحت أعمارهم ما بين (13-14) سنة، وتراوحت نسبة ذكائهم ما بين (55 –75)، لا يعانون من إعاقات أخرى. تمّ تطبيق مقياس المهارات الحياتية على المجموعة التجريبية المتكونة من5 فتيات من ذوات الإعاقة العقلية البسيطة القابلين للتعلم. وطُبّق على المشاركين مقياس المهارات الحياتية، وجلسات البرنامج التدريبي القائمة على الألعاب التعليمية. وعند النظر إلى متوسطي درجات المجموعتين التجريبية والضابطة ؛ نجد أن متوسط درجات المجموعة التجريبية أكبر من نظيره للمجموعة الضابطة، مما يدل على أنّ معدل مهارة التفكير لدى المجموعة التجريبية قد ارتفع ارتفاعا دالاً؛ نظراً لتحسن تفاعلاتهم الاجتماعية نتيجة لتعرضهم لإجراءات البرنامج التدريبي. وبناء على ذلك، يهدف بحثنا هذا إلى التعرف على مدى فاعلية برنامج تدريبي في تنمية السلوك التكيّفي الخاص بالمهارات الاستقلالية عند عيّنة من الأطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم. ويتمثل المشكل المطروح في هذا البحث فيما يلي:

-ما مدى فعالية البرنامج التدريبي المقترح للأطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم في إكسابهم السلوك التكيفي الخاص بالمهارات الاستقلالية؟ وانطلاقا من التساؤل العام هذا، نطرح الفرضية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القياس القبلي أي قبل تنفيذ البرنامج التدريبي والقياس البعدي أي بعد تنفيذ البرنامج التدريبي في السلوك التكيفي الخاص بالمهارات الاستقلالية .

إجراءات البحث:

1- **مجموعة البحث**: تتكون مجموعة البحث من 7 أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 8 و12 سنة من ذوي التخلف العقلي البسيط، القابلين للتعلم. وقد تمَ اختيار مجموعة البحث بطريقة قصدية، إذ لم يكن القصد أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي، بل أن تكون ممثلة لمتغيرات البحث الأساسية. وقد راعينا في اختيار مجموعة البحث أن يكون أفرادها من ذوي القصور في مهارات الاستقلال الذاتي، وأن لا يكون لديهم أي مرض أو إعاقة أخرى قد تؤثر على أهداف البرنامج التدريبي وعلى نتائج البحث بشكل عام.

2- منهج البحث: يعتمد البحث الحالي على المنهج شبه التجريبي ذو المجموعة الواحدة لقياس قبلي pre_test وقياس بعدي post_test ويعتبر هذا المنهج من أبسط التصميمات التجريبية ولا يحتاج إلا لمجموعة واحدة التي تتعرض لكل متغيرات البحث وليست مجموعات متماثلة (عثمان سيد أحمد.1969).

3-أدوات لبحث:

1-3 مقياس السلوك التكيفي: اعتمدنا على مقياس السلوك التكيفي في صورته المصرية الذي قام بترجمته وإعداده فاروق محمد صادق، والمأخوذ من الشبكة الأمريكية التي أعدتها الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي AAMD (فاروق محمد الصادق، 1985). يتكون هذا المقياس من جزئين، يتكون الجزء الأول من 10 مجالات تتمثل في المهارات الاستقلالية الذاتية والمسؤولية الشخصية في الحياة اليومية، أما الجزء الثاني، فيحوي على 12 مجالا يقيس فيها سوء التكيف الناتج عن اضطرابات الشخصية والسلوكية. وتجدر الإشارة إلى أنّ كل هذه المجالات قد تطبق بصفة مستقلة لذلك ركزنا اهتمامنا فقط على المجال الأوّل من الجزء الأوّل وهو مجال التصرفات الاستقلالية حتى نتمكن من تحقيق أهداف البحث والتأكد من فعالية البرنامج.

2-3 البرنامج التدريبي: يهدف البرنامج التدريبي في البحث الحالي إلى تخفيض من بعض المشكلات التي يعاني منها الطفل المتخلف عقليا البسيط القابل للتعليم والتدريب في بعض المهارات الخاصة بالسلوك التكيّفي، والتي تؤثر حسب بعض الباحثين من أمثال Hubert Guy وVeronique Houchard على أدائه للنشاطات والمهام اليومية، وعلى نمط حياته ونوعية الحياة لدى الأسرة بأكملها (Houchard et Hubert Guy 2006). وانطلاقا مما سبق سنحاول في البرنامج الحالي تنمية بعض مهارات السلوك التكيفي الخاصة فقط بالعناية والاعتماد على الذات أو ما يسمى بالتصرفات الاستقلالية أو مهارات الأداء الوظيفي المستقل.

والمقصود بمهارات الاستقلالية هي كل المهارات التي يوظفها الفرد للقيام بالنشاطات اليومية منها مهارات تناول الطعام واستخدام دورة المياه والنظافة الشخصية والاهتمام بالمظهر العام مثل ارتداء الملابس وخلعها وترتيبها.. بالإضافة إلى مهارات الاستقلالية العامة.

ولقد تمّ تحديد هذه المهارات تبعا للمعايير النمائية لمهارات الحياة اليومية والمهارات الصحية الخاصة بالنظافة الشخصية، ومهارات السلامة العامة (بن ناصر الرشيدي سميحان، بدون تاريخ).

4-أسس بناء البرنامج التدريبي:صمّم هذا البرنامج لمحاولة تنمية بعض مهارات الاستقلالية والعناية بالذات التي يؤكد العديد من الباحثين أنها من المهارات الأساسية التي يجب أن يكتسبها الأطفال المتخلفين عقليا خلال مرحلة الطفولة والتي توفر لهم نمط ونوعية حياة تماثل قدر الإمكان نمط ونوعية حياة الأطفال العاديين وتمكنهم من التكيف مع متطلبات الحياة اليومية. وقد أخذنا بعين الاعتبار ترتيب هذه المهارات من حيث صعوبتها وأهميتها وحاجة الطفل المتخلف عقليا إليها، مما يمكّنه لاحقا من استخدامها وتعميمها إلى مهارات أخرى أكثر تعقيدا مثل تنمية بعض مهارات التفاعل الاجتماعي اللازمة للتفاعل في مواقف الحياة اليومية لتحقيق الأداء المناسب. تتمثل المهارات الأساسية في هذا البرنامج التدريبي فيما يلي:

أ-تمكين الطفل من الاعتماد على الذات والعناية بالنظافة الشخصية مثل غسل اليدين والوجه والأسنان وتهذيب الشعر.

ب-تمكين الطفل من الاعتماد على الذات في الأكل، وارتداء وخلع الملابس بمفرده دون مساعدة من الأم أو شخص آخر.

ت-تمكين الطفل من التعرف على بعض الأجهزة المنزلية والعامة واستخدامها.

وقد اعتمدنا في تصميم هذا البرنامج على النظرية السلوكية-المعرفية من خلال استعمال تقنيات سلوكية ومعرفية لتعديل السلوك والمتمثلة في التعزيز والنمذجة وأسلوبي التدريب الفردي والجماعي.

5-بناء وحدات البرنامج: اعتمدنا في بناء وحدات البرنامج على الخطوات التالية:

أ-الإطلاع على بعض المراجع والدراسات العربية والأجنبية التي اهتمت بالتدخل في مجال الإعاقة العقلية وبالطرق والتقنيات الفعالة المستعملة لتدريب هذه الفئة.

ب-الاطلاع على بعض البرامج التدريبية التي صمّمت لتدريب هذه الفئة من الأطفال نذكر منها:

ت-دراسة عبد الرازق منى عبد الله حسن سنة 2003 تحت عنوان: مدى فاعلية نظام الدمج في تنمية مهارات السلوك التكيّفي لدى المعوقين عقليا القابلين للتعليم (عبد الرازق منى عبد الله حسن، 2003).

ث-دراسة عبد العزيز السيّد الشخص وآخرون سنة 2010 تحت عنوان: برنامج مقترح لتدريب الأطفال التوحديين على إدارة الذات لتحسين سلوكهم التكيّفي ومواجهة مشكلاتهم السلوكية (عيد العزيز الشخص، تهاني محمد عثمان منيب وفاطمة سعيد محمد، 2010).

ج-دراسة سامية عبد الرحيم سنة 2011 تحت عنوان: فاعلية برنامج سلوكي للأطفال المعوقين عقليا القابلين للتعلم. (سامية عبد الرحيم، 2011).

ح-Gumple. T 1994, Social competence and social skills training for personal with mental retardation.

6-استراتيجيات سير الجلسات: خضع جميع أفراد مجموعة البحث إلى التدريب الفردي والجماعي، حيث تمّ تدريب الطفل المتخلف عقليا في البداية بصفة فردية منتظمة ومستمرة، ومع الوقت ينظَم جميع أفراد مجموعة البحث إلى جلسة واحدة لتصبح حينئذ جماعية.

1-6 **جلسات التدريب الفردي:** يشكل هذا النوع من التدريب حوالي 70% من أهداف البرنامج في البحث الحالي حيث يتم التدريب فيه بصفة فردية على مهارات الاستقلال الذاتي وذلك وفقا لأسلوب التدريب على المحاولات المنفصلة الذي يعتبر من الأساليب السلوكية الأكثر استعمالا لتدريب وتعليم الأطفال المتخلفين عقليا، وذوي اضطراب التوحد (عبد العزيز الشخص وآخرون، المرجع السابق)، حيث يتم تدريب كل طفل بشكل فردي في مكان هادئ خال من المؤثرات الخارجية. وقد تقرّر استعمال هذا الأسلوب الذي اشتق من التحليل السلوكي التطبيقي (A B A) بهدف جعل أفراد مجموعة البحث يتعلمون المهارات الأساسية بتكرارها عدة مرات (بين 5-9 محاولات) حتى يتوصلوا إلى درجة **الإتقان**. وقد استلزم التدريب على المحاولات المنفصلة تجزئة مهارات الاستقلالية إلى مهارات جزئية لتصبح أسهل وأسرع للتعلم. تكوّنت هذه الجلسات التدريبية الفردية من أربعة خطوات محدّدة تمّ تطبيقها على جميع أفراد مجموعة البحث كالتالي:

أ-إعطاء التعليمة أو التلقين وهي خطوة هامة من خطوات التدريب على المحاولات المنفصلة حيث يتم تقديم المهارات المطلوب تعلمها بشكل واضح وصحيح وتلقينها للطفل وتوجيه الأمر له بالانتباه والتركيز على طريقة أدائها الصحيح والمناسب.

ب-استجابة الطفل: وهو أداء الطفل للمهارة المطلوبة، وقد تمّ تصنيفها على أنها استجابة أو أداء صحيح أو استجابة غير صحيحة أو فاشلة.

ت-النتيجة: تكون حسب طبيعة استجابة أو أداء الطفل المتخلف عقليا للمهارة المقترحة؛ فإن كانت الاستجابة صحيحة فالنتيجة تكون إيجابية متبوعة فورا بالتعزيز، أما في حالة فشل الطفل في أداء المهارة فالنتيجة تكون سلبية متبوعة فورا بتقديم تغذية رجعية لفظية بإعلام الطفل وإخباره بوجود فرصة ومحاولة أخرى لاحقا، وفي حالة استمرار الطفل في أداء المهارة بشكل غير مناسب نضطر حينئذ إلى زيادة بعض التعليمات، وإعادة النظر في فعالية بعض المعززات.

ث-فاصل زمني قصير: وهو إجراء نتخذه في حالة ظهور نتيجة سلبية أي فشل الطفل في أداء المهمة بنجاح وهنا نقوم بإجراء محاولة منفصلة أخرى نعطي فيها للطفل فرصة أخرى لتعلم المهارة. وقد تقرّر في البرنامج الحالي أن تكون الفترة الفاصلة بين محاولة وأخرى أكثر من 5 دقائق، حتى يتمكن الطفل من الفصل بين المحاولة السابقة المنتهية والشروع في تلقي التعليمات والتلقين لإجراء محاولة جديدة.

2-6 جلسات التدريب الجماعي: تعتبر هذه الجلسات مكمّلة لجلسات التدريب الفردي حيث تُمكّن أفراد مجموعة البحث من الإحساس بالألفة والمشاركة الوجدانية، كما تساعدهم على الانتباه وملاحظة بعضهم البعض أثناء الأداء وبالتالي ينتقل أثر التدريب إلى جميع أفراد المجموعة.

7- مراحل الجلسات التدريبية: دام تطبيق البرنامج مدة شهرين متتاليين، بمعدل 3 جلسات أسبوعيا، حيث بلغ عدد الجلسات النهائي 24 جلسة الهدف منها هو تعليم الأطفال مهارات الاستقلال الذاتي، بزيادة معدلات استجاباتهم الصحيحة. مع مراعاة أن يسود ويتخلل هذه الجلسات نوع من المرح واللعب الجماعي والضحك والفكاهة. وقد مرّت هذه الجلسات بعدّة مراحل هي كالآتي:

7-1 **جلسات البدء:** وهي مرحلة الجلسات الأولى التي يتم فيها التعرف على مكان التدريب، والقيام بالقياس القبلي، والتمهيد للجلسات الفردية، وتحضير الأدوات اللازّمة والمعززات المثيرة للانتباه مثل الألعاب والبطاقات والألوان والموسيقى والهدايا.

7-2 **جلسات العمل والبناء:** تهدف هذه الجلسات إلى العمل والتركيز على تعليم مجموعة البحث لمهارات الاستقلال الذاتي وإحداث تغيير فعلي في مستوى أدائهم، وتتمثل هذه الجلسات فيما يلي:

7-2-1 جلسات تعلم مهارات الأكل والتي تتكون من عدة مهارات جزئية سهلة وسريعة وهي:

- استعمال أدوات الأكل.
- آداب المائدة وطريقة الأكل.
- ترتيب المائدة.
- الشرب بدون مساعدة.

7-2-2 جلسات تعلم مهارات النظافة الشخصية وتتكون من عدّة مهارات جزئية وهي:

- طريقة غسل الوجه واليدين.
- طريقة تنظيف الأسنان والأظافر.
- تهذيب ومشط الشعر.

7-2-3 جلسات تعلم مهارات الاعتماد والعناية بالذات وتتكون من مهارات جزئية وهي:

- العناية بالملابس والحذاء.
- وارتداء وخلع الملابس دون مساعدة.

7-2-4 جلسات تعلم المهارات الاستقلالية العامة وقد تم اختيار بعض المهارات الجزئية وهي:

- التعرف واستخدام بعض أدوات المطبخ.
- استخدام الهاتف.
- مرحلة إنهاء واختتام الجلسات.

7-3 الجلسات النهائية: يكون فيها التدريب جماعيا أكثر، ويتم فيه القياس البعدي والتقييم النهائي للبرنامج.

8- التقنيات المستخدمة في البرنامج: أثناء تطبيق البرنامج التدريبي تمّ استعمال التقنيات السلوكية والمعرفية الآتية:

8-1 التعزيز: وهي عملية تدعيم السلوك المناسب وزيادة احتمال حدوثه في المستقبل، ويعتبر التعزيز هو التقنية الأساسية في البرنامج الحالي في جلسات التدريب الفردي والجماعي؛ وهو يُقدّم فور استجابة الطفل وظهور النتيجة الإيجابية التي تدل على نجاحه في أداء المهارة بشكل مناسب وصحيح، حيث يزيد التعزيز الفوري من احتمال حدوث السلوك وتكراره بصفة مستمرة لاحقا.

وقد تمّ استعمال عدة أنواع من المُعززات المُحبّبة لدى الطفل المتخلف وذلك لتثبيت وتقوية وتكرار المهارات الجديدة، وقد تمّ تقييم وإعادة تقييم فعالية المُعززات المُقدمة حسب عدد المحاولات التي يقوم بها الأطفال أثناء التدريب الفردي والجماعي، حيث يتم تغيير المُعززات في كل محاولة حتى يتمكن الأطفال من إتقان المهارة المطلوبة. وقد تمّ استعمال الأنواع التالية من المُعززات:

8-1-1 المُعززات الأوّلية أو الغذائية: وهي كل المُعززات المرتبطة بالأطعمة والمشروبات والحلويات...

وقد لاحظنا أنّ هذا النوع من المُعززات تفقد في الغالب تأثيرها بعد تناولها أو الحُصول عليها لذلك تمّ استعمالها بالتوازي مع مُعززات أخرى.

8-1-2 المُعززات المثيرة للانتباه أو المُعززات النشاطية: وتظُم الألعاب الجماعية والفردية، اللعب، العرائس، الرسم والموسيقى والصور حيث إنّها تٌقدّم للأطفال بعد أداء المهارات المطلوبة منهم.

8-1-3 المعززات الاجتماعية وتتمثل في:

- الانتباه والثناء والابتسام للطفل.
- التحدث بصفة إيجابية مع الطفل أثناء أداء المهارة.
- نظرة الإعجاب والتقدير والجلوس إلى جانب الطفل طول فترة التدريب.
- تقديم التعزيز اللفظي مثل ممتاز.. شاطر.. هايل..

8-2 النمذجة: هي عملية تعلم أو اكتساب أو تغيير السلوك نتيجة ملاحظة سلوك الآخرين، وقد تمّ استعمال هذه التقنية كنوع من أنواع المثيرات التلقينية أثناء التدريب الفردي والجماعي يتم فيه توضيح المهارة لاستثارة انتباه وتركيز مجموعة البحث. تُقدم التعليمات اللفظية وكيفية أدائها عن طريق التلقين الجسدي والحركي عند الحاجة، ثم يتم تقديم التعزيز عند تقليد المهارة المنمذجة بنجاح.

ويعتبر النموذج الحي أثر فعالية في برامج تعديل السلوك لذلك قمنا في البحث الحالي بدور النموذج الحي فيما يتعلق بكيفية أداء جميع المهارات الاستقلالية.

8-3 تقنية التغذية الرجعية: وهي تقنية تفاعلية تمّ الاستعانة بها أثناء التدريب على المحاولات المنفصلة وأثناء التدريب الجماعي لزيادة دافعية الأطفال عند معرفتهم بنتائج أدائهم من جهة، ومن جهة أخرى إخبارهم بإمكانية القيام بمحاولة أخرى للتعلم في حالة الفشل في أداء المهارة.

8-4 أسلوب التدريب على المحاولة المنفصلة: يعتبر هذا الأسلوب أقدم طريقة في تحليل السلوك التطبيقي A.B.A، وهو من الطرق الرئيسية في التدريب ذوي الإعاقة العقلية واضطراب التوحد؛ وتقوم المحاولات المنفصلة على ثلاثة عناصر للتحليل السلوكي التطبيقي وهي: المثير والسلوك (الاستجابة) والنتيجة. وقد تمّ اختيارنا لهذا النوع من التدريب للاعتبارات العلمية التالية:

- يسمح لنا هذا النوع من التدريب بإجراء عدد كبير من المحاولات التدريبية التي يحتاج إليها هؤلاء الأطفال لتعلم المهارات.
-يعتبر طريقة جيّدة للتدريب وتطبيق التقنيات السلوكية والمعرفية وتقييم فعاليتها(D. J. DELPRATO 2001)

9- **تقييم البرنامج التدريبي:**

لقد تمّ الاعتماد في تقييم البرنامج الحالي على التقييم المرحلي كما يلي:

أ- قياس قبل تطبيق البرنامج التدريبي (القياس القبلي).

ب- قياس بعد تطبيق البرنامج التدريبي (القياس البعدي).

10- عرض النتائج ومناقشتها: بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نتائج القياس القبلي والبعدي عند مستوى 005 حيث جاءت قيمة (ت) مساوية لـ 2,95- ، والجدول التالي يبيّن ذلك:

جدول يبيّن الفروق بين القياس القبلي والبعدي لمهارات الاستقلالية

مجال القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	قيمة ت المجدولة	مستوى الدلالة
القياس القبلي	12,12	4,61				
القياس البعدي	14,62	5,34	-2,95	07	2,36	0,05

من خلال النتائج تتبيّن لنا صحة فرضيات البحث القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مهارات الاستقلالية بين القياس القبلي والقياس البعدي لدى الأطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم.

وتؤكد هذه النتائج أنّ تطبيق البرنامج التدريبي كان له تأثيرا إيجابيا وفعالا في تعليم أفراد مجموعة البحث لمهارات الاستقلالية، ممّا ينعكس بصفة إيجابية على تفاعلهم مع أقرانهم ومع أعضاء الفرقة العلاجية والتربوية ومع الأسرة.

تتفق نتائج البحث الحالي مع ما أشارت إليه أسماء عبد الله عطية سنة 1990 عن فعالية هذه البرامج في تنمية جوانب السلوك التكيّفي المتعلقة بالتصرفات الاستقلالية والنمو اللغوي ومفهوم العدد والوقت والمهارات المنزلية والتوجيه الذاتي، كما توصّلت فيوليت فؤاد في دراستها عن مدى فاعلية برنامج لتعديل سلوك الأطفال المتخلفين ذهنيا والمصابين بعرض داون syndrome de down، والتي استخدمت فيه تقنية النمذجة لتحسين مهارات الاستقلالية. وقد بيّنت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج، لصالح المجموعة التجريبية (سهير محمد سلامة شاش، 2002).

وأشار عبد العزيز الشخص في دراسته سنة 1992، حول التعرف على أداء الأطفال المتخلفين عقليا في بعض مجالات السلوك التكيّفي المتمثلة في الأداء الوظيفي المستقل والأداء اللغوي، والمهارات المنزلية والأداء الاجتماعي، إلى أهمية وضرورة مساعدة هؤلاء الأطفال من خلال تصميم خطط تربوية وبرامج تدريبية لتنمية قدراتهم وسلوكهم التكيفي مما يمكنهم من الاندماج والتكيف في المجتمع (عادل عبد الله محمد، 2002).

أما العطية سنة 1995 فقد بيّنت من خلال دراستها عن تنمية بعض جوانب السلوك التكيّفي لدى عيّنة من المتخلفين عقليا ذوي التخلف العقلي البسيط أنّ هذه البرامج ذات فعالية كبيرة في تعلم الطفل المتخلف لمهارات عديدة تساعده في العناية والاعتماد على الذات والمسؤولية الشخصية والتكيّف، حيث توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين: التجريبية والضابطة لصالح المجموعة التجريبية في مهارات الاستقلالية والمهارات اللغوية والأعمال المنزلية والتوجيه الذاتي (حسين بن علي المالكي، 2008).

كما أظهرت دراسة سامية عبد الرحيم سنة 2011 في دراستها مدى فعالية البرامج التدريبية في تحسين مستوى مهارات السلوك التكيّفي لدى الأطفال المتخلفين عقليا والحفاظ على هذا التحسن بعد مرور مدة زمنية معيّنة (سامية عبد الرحيم، المرجع السابق).

وبناء على هذه النتائج تتضح أهمية تطبيق البرنامج التدريبي لمساعدة المتخلفين عقليا القابلين للتعلم في تكيفهم الفردي من خلال الحصول على استقلاليتهم في قضاء مختلف حاجياتهم اليومية من أكل وشرب ولباس.. وغيرها، بالإضافة إلى تكيفهم في الوسط الأسري والاجتماعي من خلال المشاركة في الأحاديث وفي قضاء بعض الحاجيات من التعرف على النقود عند الشراء، وفي المدرسة من خلال الجلوس أمام الأقران ومتابعة الدرس وبالتالي الاستفادة من قدرته على التعلم.

الخاتمة: تناولت هذه الدراسة مشكلات السلوك التكيّفي عند الأطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم. وقد خصّصنا بالدراسة مهارة الاستقلالية نظرا لكونها المهارة الأساسية في حياة الإنسان حيث من خلالها يتمكن الطفل من خلال احتكاكه بالوسط الأسري في المرحلة الأولى، والاجتماعي في المرحلة الثانية من تعلم مختلف المهارات الحياتية التي تمكنه من

التكيّف مع الأفراد المحيطين به. وباعتبار أنّ الطفل المتخلف تخلفا عقليا بسيطا يعاني من مشاكل في سلوكه التكيّفي مما يتطلب التكفل المبكّر لإكسابه مهارة الاستقلالية. ولا يتأتى ذلك إلاّ بتوفير برامج تدريبية مكيّفة مع طبيعة التخلف العقلي عند الطفل ومع قدراته في استيعاب ما يقدّم له في جلسات التدريب.

ولهذا الغرض قمنا بتطبيق برنامج تدريبي لتنمية بعض مهارات الاستقلالية والعناية بالذات على مراحل انطلاقا من أسهل المهارات إلى أصعبها في جلسات تدريبية فردية وجماعية.

بّنت النتائج التأثير الإيجابي للبرنامج التدريبي في تعليم أفراد مجموعة البحث لمهارة الاستقلالية وتفاعلهم الإيجابي مع أقرانهم ومع الفرقة العلاجية والتربوية.

ومنه تتضح أهمية التكفل المبكّر بالأطفال المتخلفين عقليا القابلين للتعلم في إكسابهم مختلف المهارات الحياتية التي تسمح لهم بالتكيّف مع وسطهم الاجتماعي والتربوي والحصول على الاستقلالية الذاتية.

المراجع:

1-حسن بن علي المالكي. (2008). مهارات السلوك التكيفي عند تلاميذ معاهد وبرامج التربية الفكرية في مدينة الرياض (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، قسم التربية الخاصة، كلية التربية، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

2-سامية عبد الرحيم. (2011). فاعلية برنامج سلوكي في تنمية بعض مهارات السلوك التكيّفي للأطفال المعوقين عقليا القابلين للتعلم، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، ملحق .2011

3-سعيد حسني. (2002). المدخل إلى التربية الخاصة، المفهوم، التشخيص، أساليب التدريس، (الطبعة الأولى)،الإصدار الأول، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

4-سميحان بن ناصر الرشيدي (بدون تاريخ)، مهارات السلوك التكيّفي، محاضرات مطبوعة ومنشورة.

5-سهير محمد سلامة شاش. (2002). التربية الخاصة للمعوقين عقليا بين العزل والدمج. مكتبة الزهراء. القاهرة. مصر.

6-عادل عبد الله محمد. (2002). جداول النشاط المصور للأطفال التوحديين وإمكانية استخدامها مع المعوقين عقليا. دار الرشاد القاهرة. مصر.

7-عبد الرزاق منى عبد الله حسن. (2003). مدى فاعلية نظام الدمج في تنمية مهارات السلوك التكيفي لدى المعاقين عقليا القابلين للتربية. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد الدراسات التربية. القاهرة.

8-عبد العزيز الشخض وآخرون. (2010). برنامج مقترح لتدريب الأطفال التوحديين على إدارة الذات لتحسين سلوكهم التكيفي ومواجهة مشكلاتهم السلوكية. مجلة كلية التربية، العدد 34، الجزء الأول- جامعة عين شمس.

9-عثمان سيد أحمد. (1969). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. مكتبة الإنجلو المصرية. القاهرة. مصر.

10-فاروق محمد صادق. (1985). دليل مقياس التكيّفي، (الطبعة الثانية)، القاهرة. مصر.

11-قحطان أحمد الظاهر.(2008). مدخل إلى التربية الخاصة، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر، عمان. الأردن.

12-محمد عامر الدهمشي.(2007). دليل الطلبة العاملين في التربية الخاصة، (الطبعة الأولى)، دار الفكر.

13-هناء رمضان عبد العزيز. (2015). أثر برنامج تدريبي مقترح في تنمية بعض المهارات الحياتية لدى عينة من الطالبات ذوات الإعاقة العقلية البسيطة القابلين للتعلم في دولة قطر. ماجستير في علم النفس التربوي. الجامعة العالمية بماليزيا.

14- Delprato Dennis (2001), comparisons of discrete-trail and normalized behavioral language. Intervention for young children with autism. Journal of autism and developmental disorders, vol 31. N 03.

15- Hubert Guy α Veronique Houchard (2006), Adaptation Belge de L'EQCA échelle québécoise de comportement adaptatif. Laboratoire de mesure du comportement adaptatif. Montréal. Canada.

16-Gumple. T (1994), Soual competence and social skills training for personal with mental retardation and development disabilities. Vol 29, S 3.

17-Gardner. W. I (1977), Learning and behavior characteristics of exceptional children and youth. A humanistic approach. New York: Allyn and Vacon.

الذكاء الوجداني والتوافق النفسي لدى المعلم

دراسة إحصائية لعينة من المعلمين في الأطوار الثلاثة(ابتدائي، متوسط، ثانوي)

دراسة ميدانية بولاية تيارت

أ.هبري منال

جامعة: أبو بكر بلقايد- تلمسان-

ملخص: هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي لدى المعلم على عينة شملت 120 معلم من مؤسسات وأطوار تعليمية مختلفة بمدينة تيارت، تم تطبيق مقياس الذكاء الوجداني للمعلم ومقياس التوافق النفسي ، أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي، وجود فروق في الجنس في الدرجات الكلية للذكاء الوجداني والتوافق النفسي لدى المعلمين، وكل الأبعاد الفرعية لصالح الذكور، وجود فروق في متغير الأقدمية، والمراحل التعليمية.

كلمات مفتاحية الذكاء الوجداني، التوافق النفسي، المعلم.

Abstract :

The study aimed to identifying the relationship between emotional intelligence and psychological compatibility among a sample consisted (120) teachers of (primary, intermediate, secondary of Tiaret. we used the emotional intelligence scale constructed by the researcher and psychological compatibility scale. the study results indicate the existence of a statistically significant correlation between the emotional intelligence ,and psychological compatibility, Additionally there were statistically significant differences in emotional intelligence and psychological compatibility due to the variable sex, seniority, and educational stages.

Keywords: intelligence emotional, psychological compatibility, teacher.

مقدمة:يشهد عالمنا حاليا سباقا عالميا في إطار الاهتمام بالطاقات البشرية وإعدادها، وتزامن ذلك مع تحولات هامة في مجال بحوث الذكاء والقدرات العقلية صاحبها ظهور نظريات مغايرة للنظرة الأحادية للذكاء البشري باعتباره عاملا يفسر القدرات البشرية المختلفة ومعظم ألوان السلوك في الحياة بشكل عام، فكانت نظرية الذكاءات المتعددة ومن ثم النظريات التي تلتها وصحبتها، كنظرية الذكاء الوجداني التي أعطاها دانيال جولمان وزملاؤه شكلها المتعارف عليه في الوقت الراهن، ويلي ذلك العديد من التصورات النظرية التي تبرهن على وجود علاقة إيجابية بين كل من الجانبين الانفعالي والجانب المعرفي يظهر تأثيرها على الشخصية الإنسانية بأكملها في تكاملها وتخيلاتها ونظرتها وتعاملها مع الآخرين ، لذا يجب الإشارة إلى أن الذكاء الوجداني عنصر مهم لضمان تطبيق آلية الإدارة المدرسية، والإدارة الصفية وصفة أساسية في شخصية المعلم يجب أن يتحلى بها باعتباره قائدا لصفه، ولا يكون ناجحا إلا إذا كان قادرا على التحكم في انفعالاته وإدارتها بشكل سوي. ويشير التراث النظري إلى أن الذكاء من أهم الخصائص المعرفية المؤثرة في نجاح المعلم بالتدريس، كدراسة كين (1998)و التي تناولت موضوع الذكاءات المتعددة وعلاقتها بالأداء المهني للمعلم ، ومن السمات التي قد تكون مؤثرة في أداء المعلم ذكاؤه الوجداني وكذا توافقه النفسي حيث أشارت وأكدت الدراسات بشكلٍ وبآخر علاقة الذكاء الوجداني بالتوافق النفسي وإن ركزت معظمها على المرضى النفسيين ، ومن هذه الدراسات دراسة Wilbrt(1986)و Alexander(1986) و(1980) Monsonوابوسريع (1987) و(1981) Schoeriو (1988) Longfordو (1985) Rubinتشير إلى أن سلوك الفرد ونظرته للحياة وإتقان مهامه يتأثر بما يتصف به من سمات ايجابية وقدرات ومهارات تساعده على معرفة إمكانياته وقدرته على تحقيق أهدافه ، لهذا فان الدراسة الحالية تأتي وليدة الواقع المعاش والظروف التي يعيشها المعلمون، لإدراج مهارات

الذكاء الوجداني ضمن المقومات الشخصية والمهنية للمعلم وكذا توافقه النفسي، باعتباره ناقل جيد لخبرات عديدة تعتمد في أساسها على قدر كبير من العاطفة والجدان.

انطلاقا مما سبق عرضه يحاول البحث الحالي دراسة العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي لدى المعلمين في ضوء بعض المتغيرات من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل توجد علاقة ارتباطية دالة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي للمعلمين؟

2-هل توجد فروق بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى اختلاف الجنس (ذكور-إناث)؟

3- هل توجد فروق بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى متغير الأقدمية (أكثر من 10سنوات- اقل من 10سنوات)؟

4- هل توجد فروق بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى اختلاف مرحلة التعليم (ابتدائي- متوسط-ثانوي)

1-الفرضيات : واستنادا إلى التراث النظري والدراسات السابقة ولمعرفة إذا كانت هناك علاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي للمعلمين قمنا بصياغة الفرضيات التالية كحلول للتساؤلات السابقة:

1- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي للمعلمين.

2-توجد فروق إحصائية بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى اختلاف الجنس (ذكور-إناث).

3- توجد فروق إحصائية بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى متغير الاقدمية(أكثر من 10سنوات- اقل من 10سنوات).

4-توجد فروق إحصائية بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى اختلاف مرحلة التعليم (ابتدائي- متوسط-ثانوي).

2-أهمية الموضوع: إن الدراسة الحالية تستمد أهميتها في دراستها للذكاء الوجداني وعلاقته بالتوافق النفسي للمعلم كما يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. دراسة كل من التوافق النفسي للمعلم والذكاء الوجداني الذي يظهر من خلال تحقيق المعلم لنتائج مرضية في حياته الشخصية والمهنية .
2. الكشف عن مدى تأثير كل من الذكاء الوجداني والتوافق النفسي للمعلم على العملية التربوية وسيرورتها.
3. توجيه الاهتمام إلى المعلمين باعتبارهم ملقني المعارف والمبادئ وممرريها.

3-أسباب ودواعي الدراسة: قامت الباحثة بدراسة الذكاء الوجداني كمفهوم سيكولوجي جديد حاز اهتمام بالغا من طرف مجموعة كبيرة من العلماء والباحثين لما له من أهمية، وقياسه لدى المعلمين، الذين لهم أدوارا مهمة والاهتمام بهم خاصة لنقص الدراسات بهذا الصدد-حسب اطلاع الطالبة- واستمدت دراستها من واقع المدارس الجزائرية والمنظومة التربوية ، والحاجة الملحة لمثل هذه المواضيع بالنظر إلى المتغيرات المعاشة في هذا المجال التي تفرض الاهتمام بالتعليم والمعلم وسبله وأساليبه التعليمية التي تضمن نجاح العملية التربوية، والتوافق النفسي كمفهوم أساسي يؤثر في شخصية المعلم.

4-أهداف الدراسة:

- معرفة العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي عند المعلمين.
- التعرف على الفروق بين الجنسين في العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي للمعلم.
- التعرف على الفروق بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي التي ترجع إلى الأقدمية .
- التعرف على الفروق بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي التي ترجع إلى اختلاف مرحلة التعليم.

5-التعاريف الإجرائية:

الذكاء الوجداني للمعلم: هو الدرجة التي يتحصل عليها المعلم على مقياس الذكاء الوجداني للمعلم الذي أعدتها الطالبة.

1-الوعي بالذات: قدرة الشخص على معرفة وفهم مشاعره الخاصة.

2-ضبط الذات: القدرة على التحكم والسيطرة على المشاعر عند حدوثها.

3-الدافعية الشخصية: القدرة على تحفيز النفس وتوجيه الانفعالات لخدمة ما.

4-التعاطف: القدرة على التعامل مع العلاقات الشخصية والتحكم بهاو الإحساس بمشاعر الآخرين وفهمها

5-المهارات الاجتماعية: القدرة على تكوين علاقات حميمة مع الآخرين والتواصل والاندماج معهم بسهولة.

التوافق النفسي: هو الدرجة التي يتحصل عليها المعلم في مقياس التوافق النفسي العام الذي أعدته الدكتورة إجلال محمد سرى (1986) الذي أعدته لقياس التوافق النفسي العام في دراستها " التوافق مع الاسم وعلاقته بالتوافق النفسي لدى الجنسين" ويتكون من أربعين (40)فقرة.

1-التوافق الشخصي: هو التنظيم النفسي الذاتي للعلاقات الداخلية ومدى قدرة الفرد على التوفيق بين دوافعه، لتحقيق الرضا والسعادة مع النفس.

2-التوافق الاجتماعي: هو الذي يتعلق بالعلاقات بين الذات والآخرين ومدى قدرة الفرد على الالتزام بأخلاقيات المجتمع.

3-التوافق الأسري: هو التالف مع أفراد الأسرة وتقاربهم، واجتماع كلمتهم، وارتباطهم بروابط المودة ، المحبة والرحمة.

4-التوافق الانفعالي: هو ما يتعلق بالانفعالات والتكيف معها وضبطها.

1-الإطار النظري:

1.1-تعريف الذكاء الوجداني: اهتم الباحثون في الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا بتعريف الذكاء الوجداني لما له من أهمية كبيرة في التنبؤ بكفاءة الأفراد في عملهم وحياتهم بصفة عامة ، ومن أهم الاتجاهات التي عرفت الذكاء الوجداني تعريفا شاملا، وكان لها الفضل في تأسيسه من خلال الاهتمام الذي حظي به والدراسات التي اهتمت به دراسة " جولمان " ودراسة " سالوفي وماير" .يعرفه "سالوفي وماير" كما يلي: "القدرة على معرفة الشخص مشاعره وانفعالاته الخاصة كما تحدث بالضبط، ومعرفته بمشاعر الآخرين ، وقدرته على ضبط مشاعره وتعاطفه مع الآخرين والإحساس بهم ، وتحفيز ذاته لصنع قرارات ذكية" (السمادوني، 2007 : 42)و من الملاحظ أن " سالوفي وماير" ركز في تعريفه على الانفعالات وقدرة الفرد على التعبير عنها من خلال معرفتها ومن ثمة التعبير عنها بما يستلزمه هذا التعبير، وأيضا فهم مشاعر الآخرين والقدرة على التعرف عليها وملاحظتها من خلال كلماتهم أو حتى تعبيرات وجوههم، وهذا ما يؤدي إلى التعاطف معهم والنجاح في بناء علاقات جيدة، مستمرة وناجحة معهم. ويزيد في تعريفه على أن الذكاء الوجداني هم تكييف الانفعال للموقف أو لما نشعر به، وكيف يمكننا التعبير عنه في الوقت وبالطريقة المناسبتين للذكر.

كما يعتبر جولمان هو من الأوائل الذين وضعوا تعريفا للذكاء الوجداني والذي اهتم به في دراسته، ويعرفه في كتابه " الذكاء العاطفي " على انه: " القدرة على التعاطف وهو قدرة الفرد على القراءة الوجدانية، أو قراءة مشاعر الآخرين حتى يمكن تكوين علاقات اجتماعية طيبة، كذلك يتضمن الذكاء الوجداني ضبط النفس والتحكم في نزعاتنا ونزواتنا وهو قابل للتعلم والتحكم.." (حسونة، أبو ناشئ، 2006: 50).و يركز " جولمان" في تعريفه للذكاء الوجداني على علاقة الفرد بالآخرين ، ومعرفة كيفية فهمها وقدرتهم على التعاطف معها، ويشير م خلال هذا التعريف إلى أهمية الذكاء الوجداني في التحكم وضبط النفس وانه قابل للتعلم.ويعرفه أبو حطب: "حسن المطابقة بين التقدير الذاتي للمفحوص عن عالمه الداخلي ومحكات موضوعية مرتبطة تقبل الملاحظة الخارجية".

كما يعرفه عثمان ورزق:بأنه "القدرة على الانتباه والإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية وفهمها وصياغتها بوضوح وتنظيمها وفقاً لمراقبة وإدراك دقيق لانفعالات الآخرين ومشاعرهم للدخول معهم في علاقات انفعالية واجتماعية إيجابية تساعد الفرد على الرقي العقلي والمهني وتعلم المزيد من المهارات الإيجابية للحياة".(السمادوني، 2007 :44).

وفي هذا السياق يشير بيرنيتBurnet إلى انه لا يوجد تعريف مقبول للذكاء الوجداني، حيث تبين من الأطر النظرية إلى انه ناتج من انصهار عدة مصطلحات كالمشاعر والانفعالات والذكاء.

2.1- أبعاد الذكاء الوجداني: خلصت الدراسات والأبحاث حول الذكاء الوجداني إلى انه يتكون من خمسة أبعاد هي: الوعي بالذات، تنظيم أو ضبط الذات، الدافعية ، التعاطف والمهارات الاجتماعية.

ا.الوعي بالذات:" قدرة الفرد على أن يعي مشاعره وعواطفه، ويدرك الأفكار المرتبطة بهذه العواطف ومن ثمة يعمل على العناية بها من ناحية، والتعامل معها من ناحية أخرى، و يعتبر الوعي بالذات الكفاءة الوجدانية والسياسية التي يبنى عليها كل الكفاءات الشخصية، مثل ضبط النفس وأن الأفراد المتمتعين بما يخص حياتهم الوجدانية ووضوح الرؤية بالنسبة لانفعالاتهم، ويتضمن الوعي بالذات كفاءات عدة نذكر منها : الوعي الانفعالي ، الدقة في تقدير الذات والثقة في الذات".(الدردير، 2004 : 24).

ب.تنظيم الذات أو ضبط الذات: "يتضمن هذا البعد الكفاءات التالية: التحكم أو الضبط الذاتي الجدارة بالثقة أي الموثوقية، الضمير الحي ونعني به يقظة الضمير، القدرة على التكيف والتجديد ". (الدردير، 2004 : 27).

"ويسمى كذلك إدارة الانفعالات ويشير إلى القدرة على التحكم في الانفعالات السلبية وكسب الوقت للتحكم فيها وتحويلها إلى انفعالات ايجابية وممارسة مهارات الحياة بفاعلية" (عثمان ،2009: 14) .

ج.التعاطف: يعرف أحيانا بالتقمص الوجداني ، أو القدرة على التعرف على عواطف الآخرين والاهتمام باتجاهاتهم وكذلك يمكن تعريفه بالقدرة على التنبؤ والشعور باحتياجات الآخرين وتحسينها، ويعتمد على الوعي بالذات أي كلما كان الفرد واعيا بعواطفه كان أكثر مهارة على قراءة المشاعر ويتضمن فهم الآخرين، تطوير الآخرين أي الإحساس بتطوير حاجات الآخرين وتدعيم قدراتهم، تقديم المساعدة، تنوع الفاعلية والوعي السياسي، و هو القدرة على إدراك ما يشعر بها الآخرون وهو أمر يستلزم قدرتنا على فهم مشاعرنا أولا أي القدرة على الوعي بالذات والتعاطف مهم في السياق الاجتماعي، بين الأهل الأزواج الأصدقاء وفي المجال المهني أيضا. (جولمان ، 2000)

د.الدافعية الذاتية أو الحافز: "يقصد به التحكم في الانفعالات أو القدرة على تأجيل الإشباع أي يكون لدى الفرد هدف وأن يعرف خطواته خطوة خطوة، ويسعى إلى تحقيقها. وقد أوضحت الدراسات أن المتفوقين في مجالات الحياة المختلفة كالعلماء والموسيقيين، والرياضيين إن السمة المشتركة بينهم هي القدرة على إثارة الدافعية والارتفاع بمستواها لدى أنفسهم". (روبنس ، سكوت ، 2006: 65)

ه.المهارات الاجتماعية: القدرة على إدارة العواطف والمشاعر، وتطويرها عند الآخرين باحترام وإنسانية. وتتطلب نضجا في القدرة على التعاطف مع الآخرين، ومن يملك القدرة على إدارة علاقاته يسم بالمرونة والتأثير في الآخرين، ويمكن أن نسميها أيضا الفنون الاجتماعية أو التواصل الاجتماعي، وتتضمن الكفاءات التالية: التأثير، الاتصال، إدارة الصراع أو النزاع ، القيادة، تحفيز الغير ،بناء الروابط التناسق والتعاون وقدرات وإمكانيات الفريق. (الدردير، 2004).

3.1-بعض النظريات والنماذج المفسرة للذكاء الوجداني:

1.3.1-نظرية بار اون Bar-on: قام بار اون، بتوسيع معنى الذكاء الوجداني من خلال دمجه بالسمات التي تتعلق بالقدرة وينطلق نموذج بار اون أولا بالإجابة عن سؤال ، لماذا ينجح بعض الناس في الحياة أكثر من غيرهم؟ واستعرض بار اون التراث السيكولوجي إلى بعض الخصائص، التي تمكن من النجاح في الحياة، وحددها في خمس مجالات، هي الوظائف الشخصية، المهارات البينشخصية، التكيفية، إدارة الضغوط، المزاج العام.(رائدة، 2009)

2.3.1-نظرية مايروسالوفيMayer &Salovy: "بدا الاهتمام بدرجة كبيرة بالجوانب غير المعرفية للذكاء من قبل هؤلاء الباحثين منذ عام 1990، والدافع لوضع نظريتهما للذكاء الوجداني تطوير النظرة له والتي تختلف عن نظرية (بار اون) وتحليل مكوناته وإعداد أدوات قياسه، والتي تختلف عن المقاييس الأخرى التي تعاملت مع الذكاء الوجداني على انه سمة

من سمات الشخصية، والتعامل معه على انه قدرة عقلية مثله مثل أنواع الذكاء الأخرى، وقد أتت تلك النظرة على قياس الفروق الفردية، حيث يرى سالوفي أن المقاييس التقليدية للذكاء فشلت في دراسة فروق الوعي والتشغيل والإدارة الفعالة للانفعالات والمعلومات الانفعالية، أن النموذج الذي أعده ماير وسالوفي1990لتحليل الذكاء الوجداني قد اتخذ منحى القدرة، وأجريت عليه عدة بحوث سواء من قبل الباحثين أو الاشتراك مع باحثين آخرين، وقد ظهرت تلك النظرية بعد التحقق التجريبي من نموذجها عام 1997 والذكاء الوجداني كقدرات عقلية".(رائدة، 2009: 47).

3.3.1-نظرية دانيال جولمانGulman:دانيال جولمان سيكولوجي وصحافي أمريكي حصل على درجة الدكتوراه في علم النفس من جامعة هارفارد، تحدث عن الذكاء الوجداني من خلال كتابه الذي نشره عام"Emotionalintellegence"1995هذا الكتاب تصدر أعلى نسبة مبيعات في بريطانيا لمدة، عشرة أشهر وفي كتابه الثاني الذي صدر عام 1998 بعنوان " العمل بذكاء وجدانيWorkingWithEmotional Intelligenceيذكرجولمان تحت عنوان الكفاءة العاطفية أن الذكاء الوجداني يتضمن خمسة أبعاد أو مهارات أساسية وخمس وعشرين كفاءة فرعية يعتمد النجاح المهني على عدد كبير منها ، كما أن لكل شخص خصال «Profile» خاصة تحدد قوة وحدود كل كفاءة، ولا يصل أي شخص إلى حد الكمال في هذه الكفاءات...، وتعرف الكفاءة العاطفية بأنها القدرة المتعلمة التي تعتمد على الذكاء الوجداني وتؤثر في أداء الفرد، وأن الذكاء الوجداني يحدد طاقاتنا الكامنة لتعلم المهارات العملية التي ترتكز على المهارات الخمس الأساسية: الوعي بالذات، تنظيم الذات، الدافعية، التعاطف، المهارات الاجتماعية (**Goleman., 1998**).

4.1-تعريف التوافق النفسي: إن مفهوم التوافق من المفاهيم التي حظيت باهتمام علماء النفس جعلهم إلى حد ما يتفوقون على تعريف هذا المفهوم ويعرف:" بانه عملية إشباع حاجات الفرد التي تثير الدوافع بما يحقق الرضا عن النفس، والارتياح لتخفيف التوتر الناشئ عن الشعور بالحاجة، يكون الفرد متوافقا إذ هو أحسن التعامل مع الآخرين".

كما يعرف التوافق على "انه لا يتحقق إلا بإشباع الدوافع المختلفة للفرد سواء كانت بيولوجية، أم اجتماعية ولكن المجتمع عادة ما يقع في المعايير والقيود الاجتماعية التي تؤدي إلى حرمان الفرد من إشباع بعض حاجاته، فقد يضع المجتمع بعض الأهداف للأفراد ولكن تحقيقها قد يقابل بالموانع الناتجة عن أنماط الثقافة السائدة" .

تعريف عبد المنعم المليجي:" التوافق هو الأسلوب الذي بواسطته يصبح الشخص أكثر كفاءة في علاقته مع البيئة" و يشير هذا التعريف بوجه خاص إلى أساليب التوافق الإيجابية التي تؤدي إلى استقرار العلاقة بين الفرد وبيئته. . (كمال الدسوقي، 1974).

تعريف لازاروس: "التوافق هو مجموعة العمليات النفسية التي تساعد الفرد على التغلب على المتطلبات والضغوط المتعددة." و يشير هذا التعريف إلى مجموع العمليات النفسية من إقبال وإدبار، ورضا ونفور ومواجهة وهروب وحيل نفسية وغيرها من اجل التعامل مع الواقع وتفادي المواجهات والتحديات التي تحول بين الفرد، واستمرار علاقته مع البيئة الاجتماعية بشكل يرضي مطالب الطرفين.

تعريف كارل روجرز: " التوافق هو قدرة الشخص على تقبل الأمور التي يدركها بما في ذلك ذاته والعمل من بعد ذلك على تبنيها في تنظيم شخصيته". و يرى كارل روجرز في هذا التعريف إن التوافق يعتمد بشكل أساسي على كيفية إدراك الفرد لذاته سواء كانت تلك الصورة واقعية وحقيقة أو غير ذلك. (كمال الدسوقي، 1974).

5.1- أنواع التوافق: إذا كان الإنسان وحدة متكاملة، وإن الشخصية السوية هي التي تتضافر فيها المستويات الثلاثة، الجسمية، النفسية والاجتماعية، من اجل هذا البناء المتكامل وعليه فان كل جانب من جوانب الشخصية يتأثر بغيره فيكون التوافق أو عدم التوافق.

ا.التوافق النفسي: هو عبارة عن تحقيق رضا الفرد عن نفسه ، أو كما يعرفه محمد الطيب العلوي على انه:" عبارة عن تحقيق رضا الفرد عن نفسه غير كاره أو ناقم منها أو ساخط عليها، وغير واثق فيها، ما تتسم حياته النفسية بالخلو من

التوترات والصراعات التي تقترن بمشاعر القلق والنقص" فالتوافق النفسي هو تلك العملية التي تستوجب المرونة المستمرة مع الظروف المتغيرة حتى يتمكن من الفرد من المحافظة على اتزانه الداخلي. (العلوي، 1983: 33)

ب.التوافق الاجتماعي: يعرفه محمد علي حسن على انه مجموعة العمليات التي تقوم على أساس الشعور بالأمن الاجتماعي، وهو يضمن معرفة الفرد للمهارات الاجتماعية المختلفة التحرر من الميول المضادة للمجتمع، العلاقات الأسرية الطيبة، في محيط البيئة العملية، و عليه فالتوافق الاجتماعي يتمثل في تلك العلاقات التي يكونها الفرد مع الآخرين فيما بينهم، وهو يتمثل في مدى تفاعل الفرد مع بيئته والمجتمع الذي ينتمي إليه، فهو عملية مركبة وديناميكية تشمل الانسجام مع البيئة والمجتمع الذي ينتمي إليه. (هبري،ليتيم، 23).

ج.التوافق الدراسي: "يتمثل هذا التوافق في علاقة التلميذ مع زملائه ومعلميه في القسم وجميع المحيطين به في المدرسة، وهذا ما يجعله يشعر بالاطمئنان والتوافق والانسجام الجيد مع زملائه ويظهر ذلك من خلال مشاركته داخل القسم والتعاون مع زملائه".

د.التوافق المهني: "يعني الرضا عن العمل وإرضاء الآخرين ويتمثل ذلك من خلال الاختيار الصحيح والمناسب للمهنة، وذلك بكل اقتناع واستعداد لمزاولة هذه المهنة بكل ما تتطلبه من تدريب جيد على أدائها، والقدرة على إنجازها بكل كفاءة والتغلب على مشكلات المهنة والاستقرار فيها". (القذافي، 1991: 225).

ه.التوافق الانفعالي :تجد أن من سمات الإنسان السوي التوافق الانفعالي والاتزان الوجداني وهذا يمكن الفرد من السيطرة والتحكم على ضبط نفسه وتحمل مواقف النقد والإحباط والسيطرة على مصادر القلق والشعور بالأمن والاطمئنان بعيداً عن الخوف والتوتر. ويعتبر التوافق الانفعالي من أهم سمات الشخصية السوية حيث لا تستفزه الأحداث التافهة ويتسم بالهدوء والرصانة العقلية ومواجهة الأمور بتوازن وضبط للأعصاب. (ابو سكران،2009).

6.1-النظريات المفسرة للتوافق:ينظر غالبية علماء النفس على اختلاف مساراتهم إلى التوافق على أنه السواء والخلو من الاضطرابات والصراعات النفسية والقدرة على الانسجام مع النفس والآخرين، ومع هذا الإجماع فان لكل مدرسة ونظرية وجهة نظرها في تحديد مفهوم التوافق وعملياته وعوامله، وفيما يلي عرض مختصر لأهم وجهات النظر المفسرة للتوافق:

ا-النظرية البيولوجية الطبية: يقرر مريدوها أن جميع أشكال الفشل في التوافق تنتج عن أمراض تصيب أنسجة الجسم، خاصة المخ، ومثل هذه الأمراض يمكن توارثها، أو اكتسابها خلال الحياة عن طريق الإصابات، والجروح، والعدوى، أو الخلل الهرموني الناتج عن الضغط الواقع على الفرد، وترجع اللبنات الأولى لوضع هذه النظرية لجهود كل من: داروين، مندل، جالتون، كالمان، وغيرهم. (مدحت ،1999)

ب-نظرية التحليل النفسي: يرى فرويد freud أن عملية التوافق الشخصي غالباً ما تكون لاشعورية، أي أن الفرد لايعي الأسباب الحقيقية لكثير من سلوكياته، فالشخص المتوافق هو من يستطيع إشباع المتطلبات الضرورية للهو بوسائل مقبولة اجتماعياً، ويرى فرويد أن العصاب والذهان ما هما إلا عبارة عن شكل من أشكال سوء التوافق، ويقرر أن السمات الأساسية للشخصية المتوافقة والمتمتعة بالصحة النفسية تتمثل في ثلاث سمات هي :قوة الأنا، القدرة على العمل، القدر على الحب ويرى فرويد أن الشخصية تتكون من ثلاثة أبنية نفسية هي "الهو والأنا والأنا الأعلى. (عبير، 2002)

ج-النظرية السلوكية: يشير رواد النظرية السلوكية إلى أن التوافق عملية مكتسبة عن طريق التعلم والخبرات التي يمر بها الفرد، والسلوك التوافقي يشتمل على خبرات تشير إلى كيفية الاستجابة لتحديات الحياة، والتي سوف تقابل بالتعزيز أو التدعيم، ولقد أعتقد واطسونwatsonوسكنرskinnerأن عملية التوافق الشخصي لايمكن لها أن تنمو عن طريق الجهد الشعوري ولكنها تتشكل بطريقة آلية عن طريق تلميحات البيئية أو إثاباتها،وأوضح كل من يولمان، وكراسنر أنه عندما يجد الأفراد أن علاقاتهم مع الآخرين غير مثابة أو لا تعود عليهم بالإثابة، فإنهم قد ينسلخون عن الآخرين، ويبدون اهتماماً أقل فيما يتعلق بالتلميحات الاجتماعية وينتج عن ذلك أن يأخذ هذا السلوك شكلاً شاذاً أو غير متوافق، ولقد رفض

باندوراbandura التفسير السلوكي الكلاسيكي والذي يقول بتشكيل طبيعة الإنسان بطريقة آلية ميكانيكية، حيث أكد بأن السلوك وسمات الشخصية نتاج للتفاعل المتبادل بين ثلاثة عوامل هي المثيرات وخاصة الاجتماعية منها النماذج والسلوك الإنساني، والعمليات العقلية والشخصية، كما أعطى وزنا كبيرا للتعلم عن طريق التقليد ولمشاعر الكفاية الذاتية، حيث يعتقد أن لمشاعر الكفاية أثرها المباشر في تكوين السمات التوافقية أو غير التوافقية (عبير، 2002).

د-النظريات الإنسانية: "ينظر رواد الاتجاه الإنساني إلى أن الإنسان ككائن فاعل يستطيع حل مشكلات هو تحقيق التوازن وأنه ليس عبداً للحتميات البيولوجية كالجنس والعدوان، كما يرى فرويد للمثيرات الخارجية كما يرى السلوكيون الراديكاليون من أمثال واطسن وسكنر، وأن التوافق يعني كمال الفعالية وتحقيق الذات، في حين أن سوء التوافق ينتج عن شعور الفرد بعدم القدرة وتكوين مفهوم سالباً عن ذاته، وتمثل نظريتي روجرز وماسلو أهم النظريات في هذا أو بلغة روجرز في المجال حيث يربطان إجمالا التوافق بتحقيق الذاتSelf Actualization ،أو بلغة روجرز في كتاباته الأخيرة الشخص كامل الفاعلية FullyFunctioning."(عبير، 2002 :38).

ه-النظرية الاجتماعية: ويقرر مريدوها أن هناك علاقة بين الثقافة وأنماط التوافق، فلقد ثبت أن هناك اختلافا في الاتجاه نحو الخمور بين اليابانيين والأمريكيين، وكذلك ظهر هناك اختلاف في الأعراض الإكلينيكية للأمراض العقلية بين الأمريكيين الايطاليين وبين الأمريكيين الايرلنديين، كذلك وجدت فروق في الاتجاهات نحو الألم والأمراض بين بعض المجموعات في الولايات المتحدة، ويوضح مريدوا هذه النظرية أن الطبقات الاجتماعية في المجتمع تؤثر في التوافق حيث صاغ أرباب الطبقات الاجتماعية الدنيا مشاكلهم بطابع نفسي، واظهروا ميلا اقل لمعالجة المعوقات الفيزيقية.(مدحت ،1999).

7.1-دراسات تناولت العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي:

1.7.1-الدراسات العربية:

-دراسة سيد السمادوني (2001): " الذكاء الوجداني عند المعلم والتوافق المهني " هدفت إلى فحص العلاقة بين الذكاء الوجداني للمعلم وتوافقه المهني وأثره النسبي في توافق المعلم المهني، كما هدفت الكشف عن أثر جنس المعلم واختصاصه الأكاديمي وسنوات الخبرة على الذكاء الوجداني لديه، وقد استخدم عينة قوامها (360)من معلمي المدارس الثانوية بمحافظة الغربية ومن أهم نتائج الدراسة:

- وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين درجات مقياس الذكاء العاطفي للمعلم والتوافق المهني لديه في الدرجة الكلية والدرجات الفرعية. وقد بينت النتائج أنه يمكن التنبؤ بالتوافق المهني للمعلم وأبعاده المختلفة من خلال درجاته على مقياس الذكاء العاطفي في الدرجة الكلية وأبعاده المختلفة.
- كذلك أوضحت الدراسة وجود فروق الجنسية في الذكاء العاطفي وأبعاده الفرعية بصفة عامة لصالح المعلمين.
- كما أظهرت الدراسة وجود فروق بين الاختصاصات الأكاديمية للمعلمين في الدرجة الكلية للذكاء العاطفي وبعد تناول العلاقات فقط.
- وقد أشارت النتائج أيضا إلى وجود تأثير لسنوات الخبرة على الدرجة الكلية للذكاء العاطفي وبعد التعاطف وتبادل العلاقات. (بظاظو،2010).

-دراسة سحر فاروق عبد الفتاح (2001): هدفت إلى التحقق من فاعلية برنامج تدريبي في الذكاء الوجداني ومدى تأثيره على التوافق لدى طالبات الجامعة. وقد كانت نتيجة الدراسة انه توجد علاقة موجبة بين الذكاء الوجداني والتوافق لدى الطالبات. (هبري، ليتيم،2010)

-دراسة الزهار وحبيب (2005): "التحقق النسبي لأبعاد الذكاء الوجداني في التوافق المهني لمعلمي المرحلة الإعدادية" هدفت إلى التعرف على العلاقات الارتباطية بين أبعاد الذكاء الانفعالي والتوافق المهني لمعلمي المرحلة الإعدادية. تكونت عينة

الدراسة من (210) معلمًا ومعلمة ممن يدرسون في المرحلة الإعدادية بمحافظة الإسماعيلية، واستخدم فيها مقياس الذكاء الانفعالي من إعداد عبد النبي(2001)، ومقياس التوافق المهني لمعلمي المرحلة الإعدادية من إعداد سرى.(1990)، وفيما يلي أبرز نتائج الدراسة:

-توجد علاقة ارتباطية بين الذكاء الانفعالي، والتوافق المهني يمكن التنبؤ بالتوافق المهني لمعلمي المرحلة الإعدادية من درجة الوعي بالذات، ودرجة إدارة وتوجيه الانفعالات. (مغربي،2008).

-دراسة هبري وليتيم (2010):" هدفت إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة الجامعة، تكونت عينة الدراسة من 103 طالب وطالبة، وقد استخدم فيها مقياس الذكاء الوجداني للدردير(2001)، ومقياس التوافق النفسي للطلبة الذي أعده عثمان النجاتي (1981)، وتوصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي، وعدم وجود علاقة ارتباطية بين التحصيل الدراسي والذكاء الوجداني".(هبري، ليتيم،2010).

2.7.1-الدراسات الأجنبية:

-دراسة باركر Parker(2001): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الذكاء الوجداني كسمة وسوء التوافق الانفعالي، وتكونت عينة الدراسة من 734 ذكر و405 أنثى بكندا، متوسط أعمارهم 32 سنة وقد استخدم الباحث قائمة معامل الانفعالية ل " بار – أون "في قياس الذكاء الوجداني، ومن نتائج الدراسة أن الإناث اقل اضطرابا انفعاليا من الذكور ، وكذلك وجود فروق بين الذكور والإناث في الدرجة الكلية للذكاء الوجداني، وبعد الذكاء الشخصي لصالح الإناث وارتباط الذكاء الوجداني وأبعاده الفرعية بالتوافق لدى الفرد.

-دراسة سجيوبارغSijoBargh(2001): تناولت الدراسة الذكاء الوجداني كعامل مهم للنجاح والتكيف كأحد محاور للتوافق النفسي في الحياة لدى مجموعة من العاملين تتراوح أعمارهم بين 22 و88 سنة وأسفرت هذه الدراسة على النتائج التالية:

-إن الذكاء الوجداني يرتبط إيجابيا بالتكيف والمهارات الاجتماعية.

-إن الأفراد مرتفعي الذكاء الوجداني يعطون اهتماما اقل للنجاح الاقتصادي.

-يرتبط الذكاء الوجداني إيجابيا بالإبداع والمثابرة في مواجهة الفشل وتقدير الذات. (هبري، ليتيم،2010 :39)

-دراسة انجل بارغ وسجيوبارغ Angel &SijoBargh(2004): "هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الذكاء العاطفي كقدرة كما يقاس بمقاييس التقدير الذاتي، وبين التوافق الاجتماعي. والذكاء الوجداني كقدرة كما يقاس بمقاييس الأداء الأقصى كانت هذه النتائج غير دالة إحصائيا بينما كانت العلاقة بين التوافق الاجتماعي والذكاء الوجداني كقدرة كما يقاس بمقاييس التقدير الذاتي علاقة موجبة دالة إحصائيا. "(هبري، ليتيم،2010 : 39).

2-الإطار الميداني:

1.2-منهج الدراسة: لأغراض إنجاز الدراسة وتحقيق أهدافها، اعتمدت الطالبة على المنهج الوصفي للظاهرة باعتباره المنهج الأصلح لمثل هذه الدراسات، إذ يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع دراسة مسحية عن طريق الاستقصاء والملاحظة المباشرة ولا تتطلب تدخل الباحث في عين المكان، والغرض من كل ذلك فهم متغيرات الدراسة والتعبير عنها كميا وكيفيا.

2.2-مجتمع الدراسة:لما كان الهدف الرئيسي للدراسة هو الكشف عن العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي بعدد من المؤسسات التربوية وهو مجتمع يتكون من معلمي الابتدائي والمتوسط والثانوي لولاية تيارت.

3.2-عينة الدراسة وطريقة اختيارها ومواصفاتها: يتمثل المجتمع الذي اتخذته الطالبة مجالا بشريا لبحثها في عينة من معلمي(ابتدائي، متوسط، ثانوي) لولاية تيارت يزاولون نشاطهم المهني بمؤسسات تعليمية مختلفة، ولقد تم اختيار عينة

البحث بطريقة عرضية، يبلغ عدد أفراد عينة الدراسة الأساسية من (120) مئة وعشرون معلم، سبق لهم وأن تلقوا تكوينات مختلفة وفي تخصصات متعددة ، ومس ذلك المعلمين الدائمين والمؤقتين.

4.2-إجراءات جمع معطيات الدراسة:

1.4.2-الإطار المكاني للدراسة (نطاق الدراسة):أجريت الدراسة على مستوى ولاية تيارت بمجموعة من المؤسسات التربوية التي تشمل مايلي:

جدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات.

	المؤسسة	عدد الأساتذة
الابتدائي.	زيان عبد القادر	18
	بن فريحة امحمد	27
المجموع	02	45
المتوسط.	الإخوة بن هني	15
	بكوش بحسن	22
المجموع	02	37
الثانوي.	الجديدة السوناتيبا	12
	الرائد السي زوبير	13
	بلهواري محمد	13
المجموع	03	38
المجموع الكلي	07	120

والجدول التالي يوضح تكرارات أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة، الجنس، المرحلة التعليمية المدرسة ، الأقدمية.

الجدول رقم (02): يوضح تكرارات أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة: الجنس، المرحلة التعليمية المدرسة ، الأقدمية

المتغيرات		الجنس: ذكر	الجنس: أنثى
الأقدمية	اقل من 10 سنوات	24	36
	أكثر من 10 سنوات	40	20
حسب مرحلة التعليم	الابتدائي	22	23
	المتوسط	19	18
	الثانوي	19	19
المجموع		120	

2.4.2.- الإطار الزماني للدراسة: استغرقت الدراسة الأساسية حوالي شهرين (من بداية شهر افريل من سنة 2013 إلى غاية نهاية شهر ماي من نفس السنة).

3.4.2-المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الأساسية: بعد جمع بيانات الدراسة قامت الطالبة بمراجعتها وترميزها قبل إدخالها إلى البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss: version16.0) وتم إدخال البيانات بإعطائها أرقاما معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، باستخراج النسب المئوية المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وعن طريق الاختبارات الإحصائية التالية: معامل الارتباط بيرسون، معامل الثبات ألفا كرونباخ، واختبار ت للفروق .

5.2-عرض نتائج الفرضيات:

1.الفرضية الأولى:تنص الفرضية الأولى على ما يلي:توجد علاقة ارتباطية بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي العام.

لدراسة هذه الفرضية تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين نتائج مقياس الذكاء الوجداني والتوافق النفسي العام وكانت النتائج كما يلي:

جدول(03): الارتباط بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي.

	المتوسط الحسابي.	الانحراف المعياري.	ارتباط.	دلالة.
الذكاء الوجداني.	98.71	6.84	0.61	دال عند 0.01
التوافق النفسي العام.	22.14	4.32		

نلاحظ من خلال الجدول: ارتفاع درجة معامل الارتباط التي تقدر ب 0.61 مما يدل على وجود ارتباط بين متغيري الدراسة، ومن خلال هذه النتائج يمكن قبول هذه الفرضية.

2.**الفرضية الثانية:**تنص الفرضية الثانية : توجد فروق إحصائية بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى اختلاف الجنس (ذكور-إناث). لدراسة هذه الفرضية تم حساب اختبار ت t-test للفروق بين نتائج اختبار الذكاء الوجداني والتوافق النفسي.

جدول(04): نتائج اختبار لدلالة الفروق في الجنس بين اختبار الذكاء الوجداني والتوافق النفسي.

	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة.
الذكاء الوجداني.	ذكور	103	3.75	10.12	دال عند 0.05
	إناث	94.06	6.04		
التوافق النفسي العام.	ذكور	23.88	3.28	4.79	
	إناث	22.40	4.56		
الوعي بالذات	ذكور	24.88	1.10	8.66	
	إناث	22.30	2.02		
ضبط الذات	ذكور	24.25	1.70	7.10	
	إناث	21.16	2.90		
الدافعية الشخصية	ذكور	21.30	0.86	5.11	
	إناث	20.05	1.68		
التعاطف	ذكور	13.55	0.94	4.37	
	إناث	12.61	1.35		
المهارات الاجتماعية	ذكور	19.38	1.39	4.72	
	إناث	17.93	1.92		
التوافق الشخصي.	ذكور	6.97	1.05	2.76	
	إناث	6.38	1.25		
التوافق الاجتماعي.	ذكور	3.53	0.65	3.85	
	إناث	2.98	0.89		
التوافق الأسري.	ذكور	6.90	1.97	3.78	
	إناث	5.28	2.65		
التوافق الانفعالي.	ذكور	6.48	0.91	3.53	
	إناث	5.75	1.32		

أولا: يتضح لنا من خلال الجدول انه توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي العام، لان قيمة ت المحسوبة اكبر من ت الجدولية وبلغت قيمة ل (sig 2 tailed)0.00، وهي دالة عند مستوى 0.01.

ثانيا: بما انه يوجد فروق ومن خلال مقارنة متوسطات الذكور والإناث في كلى المقياسين فان الذكور لديهم أعلى متوسط في الذكاء الوجداني وقدر ب103 وكذلك أعلى متوسط في التوافق النفسي قدر ب23.88 ، لذا فان الفروق لصالح الذكور في المقياسين.

ثالثا: يتضح لنا من خلال الجدول انه توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في جميع أبعاد الذكاء الوجداني وكذا أبعاد التوافق النفسي العام، وهي دالة عند مستوى 0.01، في جميع الأبعاد وهي لصالح الذكور.

3.الفرضية الثالثة:تنص الفرضية الثالثة على : توجد فروق إحصائية بين أفراد العينة في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى متغير الأقدمية (أكثر من 10سنوات- اقل من 10سنوات)،ولدراسة هذه الفرضية تم حساب اختبار ت-t-test للفروق بين نتائج اختبار الذكاء الوجداني والتوافق النفسي

جدول(05): نتائج اختبار لدلالة الفروق في الأقدمية بين اختبار الذكاء الوجداني والتوافق النفسي.

	الاقدمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة.
الذكاء الوجداني.	+10	100	6.57	10.12	دال عند 0.05
	-10	96.46	6.50		
التوافق النفسي العام.	+10	23.01	3.89	4.79	دال عند 0.05
	-10	21.14	4.60		
الوعي بالذات	+10	24.07	1.86	8.66	دال عند 0.05
	-10	23.03	2.19		
ضبط الذات	+10	23.62	2.20	7.10	دال عند 0.05
	-10	21.66	3.11		
الدافعية الشخصية	+10	20.82	1.58	5.11	غير دال
	-10	20.50	1.32		
التعاطف	+10	13.28	1.21	4.37	غير دال
	-10	12.85	1.27		
المهارات الاجتماعية	+10	18.87	1.82	4.72	غير دال
	-10	18.41	1.81		
التوافق الشخصي.	+10	6.81	0.95	2.76	غير دال
	-10	6.32	1.40		
التوافق الاجتماعي.	+10	3.48	0.64	3.85	دال عند 0.05
	-10	3.00	0.93		
التوافق الأسري.	+10	6.48	2.26	3.78	غير دال
	-10	5.64	2.62		
التوافق الانفعالي.	+10	6.23	1.12	3.53	غير دال
	-10	5.98	1.25		

أولا: يتضح لنا من خلال الجدول انه توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات المعلمين الذين لديهم أقدمية أكثر 10سنوات والمعلمين الذين لديهم اقل من 10 سنوات في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي العام ،وهي دالة عند مستوى 0.01.

ثانيا: بم انه يوجد فروق ومن خلال مقارنة متوسطات المعلمين الذين لديهم أقدمية أكثر 10سنوات والأفراد الذين لديهم اقل من 10 سنوات في كلى المقياسين فان المعلمين الذين لديهم أقدمية أكثر 10سنوات لديهم أعلى متوسط في الذكاء الوجداني وقدر ب100 وكذلك أعلى متوسط في التوافق النفسي قدر ب23.01 ، لذا فان الفروق لصالح المعلمين الذين لديهم أقدمية أكثر 10سنوات في المقياسين.

ثالثا: يتضح لنا من خلال الجدول انه توجد فروق دالة إحصائيا بين المعلمين الذين لديهم أقدمية أكثر من 10سنوات والمعلمين الذين لديهم اقل من 10 سنوات في بعد الوعي بالذات وضبط الذات وبعد التوافق الاجتماعي ،وهي دالة عند مستوى 0.01، ومن خلال هذه النتائج يمكن قبول هذه الفرضية.

4.الفرضية الرابعة: تنص الفرضية الرابعة على مايلي: توجد فروق إحصائية بين المعلمين في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي ترجع إلى اختلاف مرحلة التعليم (ابتدائي-متوسط-ثانوي). لدراسة هذه الفرضية تم حساب أسلوب تحليل التباين الأحادي one wayanova .

جدول(06): نتائج اختبار لدلالة الفروق في المراحل التعليمية بين اختبار الذكاء الوجداني والتوافق النفسي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	لدلالة
الذكاء الوجداني	بين المجموعات.	967.46	2	483.73	12.26	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	4614.89	117	39.44		
	المجموع.	5582.36	119			
التوافق النفسي	بين المجموعات.	466.32	2	233.16	15.46	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	17.64	117	15.07		
	المجموع.	2230.59	119			
الوعي بالذات	بين المجموعات.	60.88	2	30.44	7.84	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	454.11	117	3.88		
	المجموع.	514.99	119			
ضبط الذات	بين المجموعات.	86.59	2	43.29	5.84	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	866.20	117	7.40		
	المجموع.	962.79	119			
الدافعية الشخصية	بين المجموعات.	19.43	2	9.71	4.76	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	238.88	117	2.04		
	المجموع.	258.32	119			
التعاطف	بين المجموعات.	17.72	2	8.86	6.12	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	169.43	117	1.44		
	المجموع.	187.16	119			
المهارات الاجتماعية	بين المجموعات.	31.51	2	15.75	5.04	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	365.47	117	3.12		
	المجموع.	396.99	119			
التوافق الشخصي	بين المجموعات.	7.83	2	3.91	2.85	غير دال
	داخل المجموعات.	160.49	117	1.37		
	المجموع.	168.32	119			
التوافق الاجتماعي	بين المجموعات.	8.87	2	4.43	7.20	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	72.11	117	0.61		
	المجموع.	80.99	119			
التوافق الأسري	بين المجموعات.	141.62	2	70.81	14.22	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	582.37	117	4.97		
	المجموع.	723.99	119			
التوافق الانفعالي	بين المجموعات.	17.79	2	8.89	6.21	دال عند 0.05
	داخل المجموعات.	150.57	117	1.28		
	المجموع.	168.36	119			

أولا:يتضح لنا من خلال الجدول انه توجد فروق دالة إحصائيا بين المجموعات في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي العام، والتي تعزى لاختلاف المجموعات وقد بلغت قيمة ل (sig 2 tailed) 0.00 وهي اصغر من 0.05.

ثانيا: يتضح لنا من خلال الجدول انه توجد فروق دالة إحصائيا بين المجموعات في أبعاد الذكاء الوجداني وأبعاد التوافق النفسي العام، والتي تعزى لاختلاف المجموعات لان قيمة ل (sig 2 tailed) 0.00 وهي اصغر من 0.05 ما عدى بعد التوافق الشخصي .

ثالثا: بعد حساب اختبار شفيه scheffe test، أظهرت النتائج أن الفروق بين معلمي الابتدائي ومعلمي المتوسط ومعلمي الثانوي لصالح معلمي الابتدائي، ومن خلال هذه النتائج يمكن قبول هذه الفرضية.

6.2- مناقشة النتائج:

1.6.2-الفرضية الأولى: العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي:توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي عند مستوى 0.01، وهي علاقة طردية كلما زاد ذكاء المعلم وجدانيا زاد تحقيقه لتوافقه النفسي، فالذكاء الوجداني كسمة يشار إليه بأنه الفاعلية الذاتية الانفعالية، حيث يعبر عن المعتقدات الذاتية وعن القدرات والميول المتعلقة بالانفعالات والتي تؤثر على توافق الفرد النفسي وتكيفه مع محيطه والآخرين من معارفه واختلاط هذه العوامل الشخصية والذاتية والانفعالية خاصة مع ما هو اجتماعي ومتعلق بالآخرين يكون سببا في ارتباط هذين المتغيرين.

ووافقت هذه النتائج دراسة كل من الداهري وصالح سفيان (1997) للذكاء الاجتماعي والقيم الاجتماعية وعلاقتهما بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة علم النفس في جامعة تعز والتي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الذكاء الاجتماعي والتوافق النفسي، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه السمادوني (2001) من وجود معاملات ارتباط دالة بين الذكاء الوجداني، والتوافق المهني للمعلم، وتتفق أيضًا مع نتيجة دراسة الزهار وسالي (2005) اللذان توصلا إلى توفر علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد الذكاء الوجداني والتوافق المهني للمعلم، عدا بعد الوعي بالذات، حيث كانت العلاقة علاقة ارتباط سالبة عند مستوى 0.05، كما وافقت هذه النتائج نتائج دراسة عبد العال عجوة(2002) والذي توصل إلى وجود علاقة ارتباطية دالة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي.

2.6.2-الفرضية الثانية:الفروق في الجنس في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي:أظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 تعزى لمتغير الجنس في الدرجات الكلية لكل من الذكاء الوجداني والتوافق النفسي لدى المعلمين، وكل الأبعاد الفرعية لصالح الذكور، وهنا يمكننا القول أن الذكور أكثر قدرة على التعامل مع المواقف اليومية وذلك بفعل ثقافة المجتمع الذي مازال يمنح الفرصة للذكر أكثر منها للأنثى وبالتالي فقد اكتسب الذكر القدرة على إدارة انفعالاته بشكل اكبر من الإناث بفعل ما يمنحه المجتمع من امتيازات، وقد توافقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة نبيل رمضان (2008) حول درجة الذكاء الوجداني للمعلمين، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الذكاء الوجداني لصالح الذكور وأيضا ما توصل إليه عبد العظيم المصدر (2008) في بحثه عن العلاقة بين الذكاء الوجداني ومجموعة من المتغيرات الانفعالية على الطلبة وقد توصل هو الآخر إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الذكاء الوجداني لصالح الذكور.

3.6.2-الفرضية الثالثة:الفروق في الأقدمية بين اختبار الذكاء الوجداني والتوافق النفسي:أظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 تعزى لمتغير الأقدمية في الدرجات الكلية للذكاء الوجداني والتوافق النفسي لدى المعلمين، وبعض الأبعاد الفرعية(الوعي بالذات، ضبط الذات، التوافق الاجتماعي) لصالح المعلمين الذين لديهم أقدمية أكثر من 10سنوات، وتعود هذه النتائج إلى أن المعلمين ذوي خبرة أكثر من 10 سنوات أصبحوا أعلى تقبلا للحياة المدرسية ويومياتها والمواقف الصفية المختلفة التي تحدث معهم، وبالتالي أصبحوا أكثر قدرة على ممارسة ذكائهم الوجداني مع المواقف التعليمية والأنظمة المدرسية والحيثيات المتكررة التي أصبحت جزءا من عملهم اليومي، وقد توافقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة نبيل رمضان (2008) حول درجة الذكاء الوجداني للمعلمين، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين من هم دون 5 سنوات ومن سنوات خدمتهم 5-10 سنوات، لصالح من سنوات خدمتهم 5-10 سنوات، وقد أكدت دراسة السمادوني (2001) لموضوع الذكاء الوجداني للمعلم وتوافقه المهني، على وجود تأثير لسنوات الخبرة على الدرجة الكلية للذكاء الوجداني.

4.6.2-الفرضية الرابعة:الفروق في المراحل التعليمية بيناختبار الذكاء الوجداني والتوافق النفسي:أظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 تعزى لمتغير المراحل التعليمية في الدرجات الكلية للذكاء الوجداني

والتوافق النفسي لدى المعلمين، وجميع الأبعاد الفرعية لصالح معلمي الابتدائي، ويمكن القول أن إدراك المعلمين لضرورة السيطرة على الانفعالات، وتفهم الآخرين والتحكم بردات الفعل وصقلها في منظومة العمل التربوي والعلاقات الاجتماعية التي تشكل ذكاءه الوجداني، كان السبب في هذه النتيجة، فالكل يدرك أهمية الإدارة الذاتية، فالكل يدرك أهمية الإدارة الذاتية، والكل يحاول الوصول إلى أهدافه ضمن ما يراه مناسبا، وبدوافع يحددها المعلم نفسه، إضافة إلى أن هذا النوع من الذكاء يختلف عن الذكاء الأكاديمي، فقد يكون هناك معلم يتفاوت مع الأخر في مؤهله العلمي، لكن لا يجعله بالضرورة متفاوتا معه بالذكاء الوجداني وهذا ما توافق مع الإطار النظري، ولم تجد الطالبة -في حدود اطلاعها- أي دراسة تتوافق مع نتائج هذه الفرضية.

خـاتمة: هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم جديد في علم النفس وهو الذكاء الوجداني وقد وفت الدراسة في ذلك إلى حد ما في نتائج عديدة من خلال بناء أدوات لقياس هذا المفهوم وأبعاده، ولأن الذكاء الوجداني وراء النجاح في العمل والدراسة ارتأت الطالبة أن تدرس هذا المتغير مع متغير آخر ذو أهمية وهو التوافق النفسي لدى المعلمين، باعتبارهم الفئة الفعالة والبناءة والمثقفة للمجتمع، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن الذكاء الوجداني وعلاقته بالتوافق النفسي للمعلمين في جميع الأطوار، وعن تأثير كل من الجنس والأقدمية عليه.

و هدفت هذه الدراسة إلى إعداد وسيلة للكشف عن درجة الذكاء الوجداني للمعلم، حيث قامت الطالبة بإعداد مقياس الذكاء الوجداني للمعلم وتم التحقق من خصائصه السيكومترية والقيام بدراسة ميدانية على عينة من معلمي ولاية تيارت، وقد انطلقت الطالبة لدراسة هذه المشكلة مستفيدة من الدراسات السابقة كدراسة سيد السمادوني (2001)، حيث أجمعت معظم الدراسات على وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي، ومن هنا حاولت الطالبة البحث عن العلاقة بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي للمعلمين بالمؤسسات التربوية لولاية تيارت وربطها (بمتغيرات سنوات الأقدمية، وطور التعليم).

وتكونت عينة الدراسة من 120 معلم ومعلمة يعملون على مستوى تراب ولاية تيارت.

تحصلت الطالبة في نهاية الدراسة على مقياس الذكاء الوجداني للمعلم، يتكون من خمسة أبعاد هي:الوعي بالذات، ضبط الذات، الدافعية الشخصية، التعاطف، المهارات الاجتماعية، تتضمن في مجملها 75 بندا .

و قد توصلت الدراسة في هذا الصدد إلى نتائج مستقرة تؤكد وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الوجداني والتوافق النفسي، وتوافقت النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع جزء كبير من الدراسات السابقة التي أكدت علاقة هذين المتغيرين، وخالفتها في البعض الأخر، فقد قدمت تلك الدراسات إجابات أولية في تفسير أبعاد الذكاء وكيفية تأثيرها في التوافق النفسي.كما أشارت هذه الدراسة إلى الفروق بين الجنسين في الذكاء الوجداني والتوافق النفسي وللمعلمين والمعلمات، وأظهرت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في الدرجات الكلية للذكاء الوجداني والتوافق النفسي لدى المعلمين، وكل الأبعاد الفرعية لصالح الذكور.

وفي الأخير يمكن القول أن عينة الدراسة تعتبر غير كافية للخروج بنتيجة ومعطيات يمكن أن تعمم، والنتائج المستخلصة من هذه الدراسة تؤكد على أهمية التدرب على استخدام مبادئ ومهارات الذكاء الوجداني في حياة الشخص العامة، وتنميتها لتحقيق توافقه الخاص ونجاحه في جميع مجالات حياته.

التوصيات والاقتراحات:انطلاقا من نتائج الدراسة فإن الطالبة تطرح التوصيات التالية:

- نشر ثقافة الموضوعات المتعلقة بالذكاء الوجداني في أوساط العاملين بالمدارس والجامعات، وتبيين دورها في نجاح الأفراد
- استخدام برامج تدريبية للمحافظة على المستوى الذكاء الوجداني الذي توصل إليه معلمي الطور الابتدائي وزيادة تطوير مهاراتهم وخاصة الذكور وذوي الأقدمية.

- تصميم برامج إرشادية وبرامج تدريبية في الذكاء الوجداني للمعلمين تهدف لتعريفهم بأهمية الذكاء الوجداني وكيفية تنمية مهاراتهم الانفعالية، وخاصة المعلمات.

- ضرورة توجيه نظر المسئولين عن إعداد وتكوين المعلمين في الكليات والجامعات ومعاهد إعداد المعلمين المختلفة إلى دور الذكاء الوجداني في النجاح والتوافق النفسي، وعلاقته بالكفاءة المهنية والرضا المهني للمعلمين.

قائمة المراجع:

- ابوسكران، يوسف. (2009).التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بمركز الضبط (الداخلي – الخارجي)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الدردير عبد المنعم، احمد. (2004). دراسات معاصرة في علم النفس المعرفي ، ط1، القاهرة: عالم الكتب.
- الدسوقي، كمال. (1974). علم النفس ودراسة التوافق، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- السمادوني، السيد إبراهيم. (2007). الذكاء الوجداني أسسه تطبيقاته وتنميته، ط1،عمان: دار الفكر.
- الشهري، عامر خضر. (2011).أثر برنامج للتدريب على المهارات الاجتماعية في تنمية الذكاء الوجداني والتوافق النفسي والنجاح الأكاديمي لدى الطلاب المتأخرين دراسيا في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- العلوي،محمدالطيب. (1983).التربية والإدارة بالمدارس الجنائية :دار البحث.
- القذافي ،رمضان محمد. (1991). الصحة النفسية والتوافق: المكتب الجامعي الحديث.
- بظاظو، محمد عزمي. (2010). اثر الذكاء العاطفي على الأداء الوظيفي للمدراء، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- جبر سعيد،سعاد. (2007). الذكاء الانفعالي وسيكولوجية الطاقة اللامحدودة، ط1، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- جولمان، دانيال. (1995). الذكاء العاطفي الذكاء الانفعالي، ط2،الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع.
- جولمان،دانيال. (2000).الذكاء العاطفي، الكويت:عالمالمعرفة.
- حسونة أمل ، حمد أبو الناشئ، منى سعيد. (2006). الذكاء الوجداني: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- رائدة، محمود إبراهيم قشطة. (2009). الذكاء الوجداني وعلاقته بمهارات التأقلم وبعض المتغيرات لدى طالبات الثانوية العامة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- رمضان، نبيل حسن. (2010). درجة الذكاء الانفعالي لدى معلمي مدارس وكالة غوث. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (19)، ص 46-75.
- روبنسنبام، سكوت جين. (2000). الذكاء الوجداني، صفاء، الأعسر وآخرون، القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع.
- سرى،إجلال محمد.(1986).دراسات تربوية. عالم الكتب، المجلد (02)،الجزء (05)،القاهرة، ص162-163.
- عثمان، حمود الخضر. (2009).الذكاء الوجداني: مركز هندسة الإبداع للتدريب.
- علا، عبد الرحمن.(2009).الذكاء الوجداني والتفكير الإبداعي عند الأطفال، ط1، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
- عبير، محمد حسن عسيري. (2003). علاقة تشكل هوية الأنا بكل من مفهوم الذات والتوافق "النفسي والاجتماعي والعام" لدى عينة من طالبات المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- مدحت، عبد الحميد عبد اللطيف. (1999). الصحة النفسية والتفوق الدراسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمود،خوالدة. (2004). الذكاء العاطفي(الذكاء الانفعالي)، ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- مغربي، مصطفى. (2008). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالكفاءة المهنية لدى عينة من معلمي المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- هبري، منال، ليتيم، ايمان. (2010). الذكاء العاطفي وعلاقته بالتوافق النفسي والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة الجامعة، مذكرة الليسانس ليسانس غير منشورة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.
- Goleman,daniel. (1998) . l'intelligence émotinnelle-2 ,accepterses émotions pour s'épanouir dans son travail,paris:.edition'jai lu

تشيء البطل في الرّواية العربيّة المعاصرة

روايات:"العين المعتمة"و"معذّبتي"و"حارس المدينة الضّائعة"و" الشّقّة" و"خوارم العشق السّبعة" نماذج

د.سناء كامل أحمد شعلان
الجامعة الأردنية

الملخّص

جنحت الكثير من الرّوايات العربيّة في الأدب المعاصر إلى إسناد دور البطولة إلى شيء ما بدل أن يكون هذا الدّور مسنداً إلى إنسان ما كما هو واقع الحال في الرّواية الكلاسيكيّة،وهو ضرب من الاستسلام إلى إلحاح الفكرة على المبدع؛فحين يغدو الشّيء الذي قد يكون حدثاً أو شعوراً أو موقفاً أو ذاتاً غير بشريّة أو جماداً هو محور التّحريك في الرّواية وهدفه نجد المبدع ينصّبه بطلاً يحرّك الأحداث،ويقودها بدل أن يكون جزءاً متأثّراً بها أو مؤثّراً فيها كما هو دور البطل الكلاسيكيّ.

ومن هذا المنطلق غدا" تشيء" البطل،أيّ إسناد دور البطولة في الرّواية العربيّة إلى شيء بدل إسناده إلى إنسان ظاهرة لها ما يبرّرها في الكثير من الرّوايات العربيّة المعاصرة.وفي هذه الدّراسة اخترنا نماذج خمسة من عدّة دول عربية (فلسطين والمغرب والأردن والسّعودية) لتمثيل هذه الظّاهرة،وهي رواية "العين المعتمة" للرّوائيّ الفلسطينيّ زكريا محمد،ورواية "معذّبتي" للرّوائيّ المغربيّ بنسالم حميّش،ورواية "حارس المدينة الضّائعة"للرّوائيّ الأردنيّ إبراهيم نصر الله،ورواية "الشّقّة" للرّوائيّ السّعوديّ غازي القصيبيّ،ورواية "خوارم العشق السّبعة" للرّوائيّ المغربيّ جمال بوطيّب.

الكلمات المفتاحيّة للبحث: رواية عربية،بطل، التشيء، التشيء هو البطل.

Abstract

Many Arabic novels of the contemporary literature have leaned towards assigning the role of protagonist to something instead of assigning it to someone as the case with classical novels. It is some kind of surrender to the persistence of the topic on the innovator. When “The thing” which could be an event, a feeling or an attitude, is the centre of the action in the novel and its objective, we find the innovator gives it the role of the protagonist which moves the events and leads it instead of being an influenced part of the novel or one of the results, the same as the role of the classical protagonist.

From this perspective, changing the protagonist into something, which means, assigning the role of the protagonist in the Arabic novel to a “Thing” instead of assigning it to a person, is a justifiable phenomenon in the contemporary Arabic novel. In this study I have chosen examples from five Arab countries: (Palestine, Morocco, Jordan and Saudi Arabia) as a representation of this phenomenon,they are: the novel of “The Dark Eye” for the Palestinian novelist Zakaria Mohamed, the novel of “My Tormentor”: for Bensalem Hamish and the novel of “The Guard of the Lost City” for Ibrahim Nassralla, the novel of the “Apartment” for the Saudi novelist Ghazi Al Kussaibi and the novel of ‘‘the Seven Kawarems of Love’’ for the Moroccan Novelist Jamal Bou Teeb

Key words: Arab novel, protagonist, becoming something, Becoming something is the protagonist

تشيء البطل في الرّواية العربيّة المعاصرة: نستطيع أن نرصد ظاهرة تشيء البطل في الرّواية العربيّة بشكل واضح وملموس،وهي ظاهرة تزداد تمثّلاً عند الرّوائيين العرب مع تقدّم الوقت،وهي ظاهرة نستطيع أن نعزوها إلى جملة من البواعث الفنيّة والفكريّة والسّياسيّة والاجتماعيّة التي تنطلق جميعها من الإيمان بضرورة تكوين شكل فنّي قادر على أن يحمل فكرة الرّوائي،وأن يقدّمها بشكل جديد يضمن لها حظوظاً أفضل من الاستقبال والاستدخال والتّأثّر،لاسيما أنّ الرّواية تتمتّع بقوّة أدبيّة لا نظير لها(1)،وهي تشكّل عالماً متميّزاً معنىً وشكلاً، نحن نرتاده كما يرتادنا بدوره، لكنّه على الرّغم من ذلك عالم متّصلٌ ومعقّد،ولا يمكن أن نفهمه أو أن نربطه بواقعنا إلاّ من خلال الأشكال التي تؤلّفه، وتبني نسيجه الدّاخليّ والخارجيّ.وهذا العالم اللّغويّ يتفيّأ في ظلال الواقع المعيش وإن خالفه في الطّرح والشّكل."فنحن لا نستطيع كتابة رواية ما لم يكن لدينا الإحساس بالواقع"(2). وهذا الواقع كثيراً ما يتفلّت أو يتجاوز حدوده محقّقاً تجلّياته

التي تحتكم إلى ما هو تخييلي(3).وهذا الخيال كثيراً ما يطرح أشكالاً روائيّةً جديدةً تتمتّع بقوّة استيعاب كبرى تلعب دوراً ثلاثيًّا بالنّسبة لمفهومنا للواقع بما فيه من "إيضاح وارتياد وتطبيق"(4) في سبيل تشكيل خصوصيّة إبداعيّة ورؤيويّة للخطابات الأدبيّة في الثّقافة العربيّة الحديثة. والدّمج بين التّشكيل التّقليديّ والتّشكيل الابتكاريّ في بنية الخطاب الرّوائيّ خاصيّة من أهمّ مظاهر الخصوصيّة الإبداعيّة والرّؤيويّة في النّتاجات العربيّة عامّة، والنّتاجات الرّوائيّة خاصّة، التي شهدت منذ ثلاثة عقود انكساراً وانزياحاً عن التّقاليد الرّوائيّة، وارتياداً لعالم حداثيّ يتحدّى قيود النّوع وأعراف الواقعيّة، وينتج سرداً يتوافر على إمكانات تصويريّة وتخيّليّة وتعبيريّة وإيحائيّة لا يمكن التّقليل من شأنها، إلى جانب التّمثّل السّرديّ للمرجعيّات التّاريخيّة والاجتماعيّة والأسطوريّة والحكائيّة التي تستحضر موروثاً غرائبيًّا متجذّراً في الموروث الشّعبيّ والوطنيّ والقوميّ والعربيّ بشكل أو بآخر.

وفي ظلّ هذا النّزوع الحداثيّ نرى البطل الإنسان يتوارى على استحياء في الرّواية العربيّة، في حين يُسند دور البطل إلى شيء ما، والأمثلة في هذا الصّدد يكاد يضيق المقام على حصرها، ونذكر منها على سبيل الذّكر: لويس عوض (العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح)،وشكيب الجابريّ (وداعاً يا أفاميه)،وحليم بركات (عودة الطائر إلى البحر)،ووليد إخلاصي (أحضان السيدة الجميلة)،وحيدر حيدر (الفهد)،ومحمد البسطامي (التاجر والنقّاش)،وليد إخلاصي (الحنظل الأليف)،والطّاهر وطّار (الحوّات والقصر)،وطائر الحوك في (طائر الحوك)،وفاضل الرّبيعي (ممرات الصمت)،وعبد الخالق الرّكابي (أيام الخلق السبعة)،ويحيى حقي (السلحفاة تطير)،وعبد الخالق الركابي(الراووق)،وسليم بركات (فقهاء الظلام)،وإدوار خرّاط(الزمن الآخر) و(رامه و التنين) و(حجارة بوبيللو) و(يقين العطش)،ومحمد برّاده (لعبة النسيان)،ومحمود طرشونة (المعجزة)،ومحمد الهرادي (أحلام بقرة) و الميلودي شغموم (الضلع والجزيرة)،ومحمد عز الدين التازي (أبراج المدينة) و (رحيل البحر)،وأحمد المديني (الجنازة) ، (زمن بين الولادة والحلّم) و إبراهيم الكوني (البئر) و(الواحة) ، و(واو الكبرى) ،و (واو الصغرى) ، و(نداء الوقواق) ، و (المجوس) و (السّحرة) و(الفم) و جمال الغيطاني (وقائع حارة الزعفران)،و صنع الله إبراهيم، (اللّجنة)،وخيري عبد الجواد (السّحليّة)،ويحيى الظاهر عبد الله (الكائن الليلي)،ومحمد زفزاف (بيضة الديك).

وفي هذه الدّراسة نتوقّف عند أمثلة مختارة من الرّوايات العربيّة التي جنحت إلى هذا الاتّجاه، وهي نماذج مختارة من دول عربيّة مختلفة للاستدلال على هذه الظّاهرة،وتفكيك محتواها،وهذه الرّوايات هدف الدّراسة هي:رواية "العين المعتمة" للرّوائيّ الفلسطينيّ زكريا محمد،ورواية "معذّبتي" للرّوائيّ المغربيّ بنسالم حميّش،ورواية "حارس المدينة الضّائعة"للرّوائيّ الأردنيّ إبراهيم نصر الله،ورواية "الشّقّة" للرّوائيّ السّعوديّ غازي القصيبيّ،ورواية "خوارم العشق السّبعة" للرّوائيّ المغربيّ جمال بوطيّب.

تشيء البطل مدخلٌ إلى الكابوسيّة: "لم تعد الرّواية أداة لتفسير العالم وفهمه وربما تغييره،بل أصبحت وسيلة تعبير وتصوير،وشاهدة على ما جرى ويجري من تفكيك واضطراب واهتزاز للثّوابت والأيديولوجيّات والأبنية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة"(5)،وعندما يسند الرّوائيّ العربيّ دور البطولة لشيء ما،وينزعه من الإنسان،فهذا يقودنا إلى عوالم كابوسيّة حيث الشّيء هو الرّعب والخوف والفكرة المسيطرة التي تغدو شبحاً يطارد عالم الرّواية،وينقل المتلقيّ إلى عوالم الرّعب والخوف والقلق والانكسار. وقد ظهر الأدب الكابوسيّ (أدب الرّعب) في العصر الحديث،وأصحاب هذا الأدب يجعلون من التّرهيب وزرع الخوف والشّك أداة في سبيل وصف العالم، حيث يتجلىّ ذلك أمام المتلقي عالماً غريباً عجيباً مخيفاً،كلّ الأحداث تؤول فيه إلى مصير شنيع.وهذا الأدب ينطلق من الواقع ليرسم ما هو فنتازيّ. إذ إنّ الرّواية أو القصّة عندما لا تحقّق اللاواقع أو الواقع الذي لم يعدّ موجوداً فإنّها تصف شيئاً حقيقياً ومعيشاً.وهذا الواقع يثير بعض القراء بينما يصدم البعض الآخر نظراً لغرابة وسائله(6).

وهذا الواقعي "أو اللاواقعي ليس له الصّفة الإشراقية وإنمّا له صفة الكابوس،وهو كابوس نهاري؛لأنه شيء تقتضيه الحياة نفسها أو تحتمل حدوثه"(7)،فنحن نلتقي به وجهاً لوجه في هذه الحياة.وهذا الأدب" لا يمثّل كارثة عارضة أو حدثاً استثنائيّاً

بل هو واقع الوجود الإنسانيّ ذاته الذي ليس لرعبه بداية أو نهاية"، فالأدب الكابوسيّ/أدب الرّعب يمثّل" الهمّ الرّازح على صدر الحياة والجاثم على أنفسنا(8) نقابله كلّ يوم دون أن نشعر به،لكن عندما نكتشفه يدفعنا نحو الخوف(9).

وإن كان الحلّم اللّيليّ يمثل الكبت والخوف والحرمان ، فإنّ هذا النّوع من الأدب يمثّل التّعبير عن الكبت والخوف من خلال إجبار المتلقّي على الوقوف وجهاً لوجه أمام حياته بما فيها من تناقض ومخاوف وحرمان يسترجع مرة واحدة كلّ مخاوفه ونكساته وإحباطه ، ويتقؤها في عوالم غريبة ومجاهل مرعبة .

ويتعالق الأدب الكابوسيّ (أدب الرّعب) بعلاقات جدليّة بنائيّة مع السّرد الغرائبيّ والعجائبيّ، فهو من ناحية يُعدّ الوارث المشهور لأدب الشّياطين والجن والعفاريت وكلّ القوى غير المسمّاة، ومن ناحية أخرى يمثّل ذلك التّردّد الذي يشعر به الإنسان إزاء حادثة غريبة تخيفه، و يجهل تفسيرها، ويبحث لها عن تفسير ضمن العلل الطّبيعيّة أو فوق الطّبيعيّة(10).وعندما يحسم القارئ اختياره آخذاً بعين الاعتبار مسار الأحداث فإنّه ينزلق في العجائبيّة إذا قرّر إنّه ينبغي قبول قوانين جديدة للطبيعة ، يمكن أنّ تكون المفسرة لما يحدث. أمّا إذا قرر أنّ قوانين الواقع لم تمسّ وأنها تسمح بتفسير الظواهر الموصوفة(11) كان الأثر ينتمي إلى الغريب(12).

أولاً: الخوف هو البطل في رواية "العين المعتمة" لزكريا محمد(13):

الخوف هو من يلعب دور البطولة في رواية "العين المعتمة" حيث يلقي بظلاله على الأشياء أمام حيرة العقل في تدبّر مخرج، فيؤسطرها رابطاً بين الكوارث واختراقات الإنسان للتّابوات " المحرّمات"، مازجاً هذا الرّبط بالخيال الذي يبلور كلّ ما حوله، ويكسبه هالة خاصّة به، ويفسّره في ضوء قناعات تقدّم له الرّاحة والطّمأنينة، وهذا يفسّر بعض معتقدات الأمم السّابقة التي ربطت بين الكوارث الطّبيعيّة وبين الآلهة المفترضة، فعبدت عناصر الطّبيعة كفّاً لشرّها عنها، وقدّمت القرابين البشريّة وغير البشريّة لهذه العناصر الطّبيعيّة "الآلهة"(14).كما أنّ الرّواية تقدّم صورة ذلك الرّعب الذي يعيشه الإنسان المعاصر أمام الطّغيان، إذ إنّ" طغيان الأغلبيّة منذ البداية ولايزال مؤسّساً على الرّعب"(15).

والرّواية تؤطّر للمتن الحكائيّ بأطر أسطوريّة وخرافية تحاكي الموروث الشّعبي والإدراك اللاواقعيّ لشخوص الحكاية. والبطل الفنّي في هذه الرّواية هو السّارد العجائبيّ نفسه المُقدّم من خلال الأنا الراوي غير المشارك في الأحداث، الذي يعتمد صيغة الخطاب المنقول المباشر وغير المباشر الذي يقدّمه المتن السّرديّ في معظم الوقت بواسطة "الفعل/كان" ومشتقّاته. أمّا الرّاوي المؤلّف، فإنّنا لا نجده إلاّ بعد القراءة من خلال مصاحبات ما بعد النصّ من عنوان وتاريخ كتابة النص.

والسّرد العجائبيّ في هذه الرّواية يختزل مفهوم البطل/الخوف، ويقدّمه مكثّفاً في قالب أسطوريّ خرافيّ يقارب بين أماكن وأزمنة مختلفة، بهدف خلق قرابة حقيقيّة للخوف في النّسيج البشريّ كلّه في كلّ مكان وكلّ زمان(16).وتدور أحداث الرّواية في قرية تعيش حياة رتيبة، وتتعرّض لهجمات شرسة من الضّباع، وهذه الهجمات تأتي مع اكتمال القمر بدراً، وتجوس الضّباع القرية تأكل كلّ حيّ في طريقها، وتخلق رعباً كبيراً، وتغادر القرية مع الصّباح تاركةً الخسارات الفادحة التي أحدثتها لأهل القرية من قتل وفتك بالمواشي، وهذه حال القرية في ليالي اكتمال القمر. وأحداث الرّواية تدور في عدّة ليالٍ من هذه اللّيالي، واقتران الشرّ باكتمال القمر فكرة لها صداها في الفكر الإنسانيّ الذي كثيراً ما اعتقد بأنّ الشرّ ينشط مع اكتمال دورة القمر، ويصبح الشرّيرون قادرين على التحوّل والامتساخ، لذا، فكثيراً ما يتحوّل الشّريرون إلى ذئاب في اللّيالي المقمرة، ويُسمّون (المستذئبون).

وتُصعّد مسيرة الأحداث العجائبيّة مدفوعة بالأحداث والأشخاص العجائبيين ذوي الأنساب العجيبة والعلاقات الاستثنائيّة الذين يشيعون جوّاً عجائبيّاً يتطلّب درجة خاصّة من التّأويل، وشخصيات الرّواية خارجة عن المألوف والعادة بالمقاييس كلّها، ومتجاوزة لقوانين الطّبيعة في عالمنا، وهذه الشّخصيات يجمعها جامع واحد، وهو العيش في ظلّ الخوف إلى جانب الملامح العجائبيّة لحياتها وسلوكها. فبشير الأعور وهو من الشّخصيّات الملبسة في الرّواية، وهي تتدثر بدثار الحدث العجائبيّ المتكئ على الخرافة الشّعبيّة يخلق متناً حكائيّاً ذا سياقات دلاليّة رمزيّة غنيّة، فهو قد أقام علاقة جنسيّة مع

الغولة التي اغتصبته عنوة، "كانت غلمتها وصلت إلى ذروتها، فأوقفت حطبها على المنحدر، وطرحت بشيراً أرضاً، وضاجعته وهي تتلفّت في عينه المعتمة، وعلى الصّخرة سال دم عذريّتها الأزرق حافراً حفرة ما زال الدّم الأزرق يلوّنها .. فقرّرت أنّ بشيراً لها، وأنّها ستهبط به إلى الأعماق، وتجعله ملكاً على شجرها الذي لا يحدّ، وأنّها ستلد له أولاداً يقدح البرق من أعقابهم"(17)، وهذا ما فعلته إذ صحبته إلى دنياها الجهنّميّة في باطن الأرض، تلك الدّنيا الخارجة على إيقاع الزّمان والمكان، والمتداخلة في الأزمنة كلّها والأمكنة جميعها في دوّامة لا تنتهي، والشّبيهة بالوجود واللاوجود، بالغياب والحضور. ويمضي بشير الأعور ثلاث سنين في الأعماق، ثمّ يهرب من جحيمه بعد أن يسرق طفله الذي أنجبته الغولة، ويصعد به إلى السّطح، حاملاً معه الكوارث واللعنة وابن الخطيئة.

وقد سعت الغولة دائبة لكي تستعيد ابنها الذي أودعه بشير الأعور عند أخته "أم عواد" وعندما فشلت الغولة في ذلك، افترست الطّفل الصّغير "عوّاد" ذا السنوات الخمس، ولم تبق منه سوى لحمة عضوه الذّكري(18).

والغولة كائن خرافيّ يفوق الإنسان في قوّته وقدرته، ووجود الكائنات فوق الطّبيعيّة الأقوى من الجنس البشريّ أحد ثوابت الأدب العجائبيّ(19)، والغول تشكّل من تشكّلات الجنّ(20)،وهي إذا لم تتغوّل سمّيت السعّلاة(21). وقد ملأت قصص الغولة التّراث الشّعبي، وغدت مصدراً للرّعب في القصص الشعبيّة، كما أنّ كتب الأدب والخرافات تزخر بقصص الحبّ والزواج التي حدثت بين الإنس والغول(22)، وتجلّي الغولة في هذه الرّواية استئناف مرموز للخوف المرافق لقصص هذا الكائن.

والخوف من الضّباع وفتكها هو المحور الرّئيس للبناء السّرديّ في هذه الرّواية، وهذا المحور يتجاوز عالم الأموات كما يتجاوز عالم الغولة. فخضرة تفتح عينها بعد معركة طويلة مع مرض السلّ لتجد نفسها في مملكة الموت، تلك المملكة السّوداء التي ظنّ اليونان القدماء بأنّ هاديس (هاديز/بلوتو) الإله الشّاحب يحكمها، ويسيّر أمورها(23)، وسرعان ما تدرك خضرة أنّها ميّتة، ودليلها على ذلك هو عدم شعورها بالرعبّ، فالميتون يتركون الرعبّ وراءهم(24). وفي حياة البرزخ تعيش خضرة حياة تقارب حياة الأحياء، فهي في قبرها تحتفظ بجسد كامل دون أن يتحلّل أو يتفسّخ، وتحمل مغزلاً، وتغزل دون ملل(25)، وقبرها العجيب يحتضن الزّوابع المخروطيّة التي تغادره عندما تفتح الضّباع القبر، وتحوّل الزّوبعة القاضية إلى دمار يفتك ببيوت القرية.

وفي مكان آخر تحترف الضّباع الصّغيرة هواية الحفر تحت عتبات البيوت، حيث اعتادت النّساء على دفن أجنتهنّ المجهضة، ومن ثمّ أكلها جميعاً، والقضاء على أمل الأجنّة الميّتة الحيّة في أن تعود إلى أرحام أمّهاتها في دورة أخرى للحياة(26).فعتبات البيوت تتحوّل إلى مسؤول مقدّس يحتضن دورة تناسخ الأرواح، وانتقالها من الأجنّة الميّتة إلى النّطف الحيّة في أرحام النّساء. أمّا مقبرة القرية، فتتحوّل إلى لعنة غاضبة، فترفض أن تحتفظ بآخر من دُفن فيها، وتلفظهم خارجها دون رحمة(27)،والموت يتشكّل على شكل إنسان، ويزور البدوية "أم نور"، ويهمس في أذنها قائلاً: "هيّا بنا، لقد انتهى الوقت! فوافقته إلى حيث يريد دون أدنى كلمة"(28).

وفي هذه الرّواية تُقدّم تفسيرات اجتماعيّة عجائبيّة لظواهر طبيعيّة بعينها، فهجوم الضّباع يُفسّر بحرارة الدّم الذي تتسرّب إلى أنوفها ممزوجة بحرارة الجنس، وحزام الصّخر النّاتئ الذي يطوّق الجبل المسمّى بـ "جبل الصّرخة" يفسّر بصرخة حمدان عندما هاجمته الضّباع(29)وسواد الصّخور يفسّر بأنّه طريق الغولة، وهي تحترق بعد أن صبّ بشر عليها الزّيت الحارق(30). هذه الظّواهر العجائبيّة كلّها جاءت وليدة مخاض الخوف حتى الأشخاص الذين تجاوزوا نطاق الخوف، فُسرت قدراتهم بتفسيرات عجيبة، فابن الغولة تخشاه الضّباع، وتبتعد عنه؛ لأنّه ابن الغولة، ويحمل دماً أزرق ملعوناً، ويلمع البرق في عقبه(31)، وبلقيس لا تخشى الضّباع؛ لأنّها رضعتْ من أبيها الذي تحوّل إلى أنثى بثديين؛ ليرضع وحيدته بلقيس التي أحبّها بجنون، فكانتْ بلقيس رضيعة رجولة أبيها وأنوثة أمّها(32)، أمّا ضبعة، فلا رجل يقترب منها؛ لأنّها مختونة(33).

ورواية "العين المعتمة" تلامس الخوف دون أن تخبرنا فيما يكمن تماماً،أو من أين جاء؟ ولماذا جاء؟ كلّ ما نعرفه عن الخوف أنّه يرافق تلك الضّباع الغريبة التي جاءت من المجهول تشتهي اللّحم، وتحاكي الكوابيس، في مقدّمة رأسها مثلّث أبيض وحلقة رماديّة حول البطن والظّهر(34).وإدراك هذا الخوف المرتبط بهذه الضّباع الشّرسة يحتاج إلى قدرة جيّدة في فهم الرّموز، فهذه الضّباع تتحوّل إلى حيوانات جبانة أمام منزل الدّكتورة التي تصدّت للضّباع وطردتها(35).

ومن هذه النقطة بالذات –أعني جبن الضّباع- نستطيع فكّ رمز "العين المعتمة" التي توجّه اتهاماً إلى أولئك السذج الذين يركعون أمام خوفهم، ويقبلون بالتّأويل القائل: إن الكارثة "الضّباع" جاءت نتيجة دخول الخطيئة في عين بشر المعتمة، بخلاف الحقيقة التي تقول: إنّ الكارثة تأتي من الضّعف ومن الحسابات الخاطئة، ومن يدرك هذه الحقيقة أمثال: بشير، وابن بشير، ووردة وبلقيس، والدّكتورة يُكتب لهم تجاوز العين المعتمة، وما يتعلّق بها من خيالات تسيطر على أفكار السّذّج، وتقدح في همّتهم وألمحيتهم، وتسمح لهم بأن يروا الحقيقة بالعين الحقيقيّة "غير المعتمة"، كما تسمح لهم بالتّعالي على الخيال والضعف والاستكانة التي تسكن عقول السّذج والجهلاء.

إنّ الجهلة هم من يصنعون خوفهم، ويعلون أسواره، ويسجنون أنفسهم خلفها، وتساعد السّلطة الدّكتاتوريّة على ذلك، "فشليق" يسجن نفسه في عليّته، ولا يقدّم العون لأهل قريته الذين يحتاجونه، وماذا يكون الحلّ عنده؟ يخبر العامّة أنّ الحلّ الأمثل لجلب الماء للقرية العطشى هو ختان النساء؛ لأنّ وردة المختونة لا تخاف الضّباع، ويصدّق النّاس هذا التّصوّر الأسطوريّ السّخيف، وتدفع النّساء بأجسادهنّ إلى الختان(36). ويصبح الخوف مصير الرّجال دون النساء المختونات، وتبقى الضّباع مصدر خوف وتهديد للرّجال باستثناء أولئك الذين خدمتهم الصّدفة في تجاوز خوفهم، فـ "رفعت المجنون" يرفض أن تشترك زوجته وابنته في حفل الختان الملعون، ويتصدّى للضّباع التي تهاجمه ويصدّها، ويكشف عن جبنها، و"نور" ابن البدويّة الذي احتفظ بعظام أمّه الميتة، ولم يدفنها آخذاً بنصيحة الهدهد(37) الذي قال له: "عليك أن تحمل أمك الميّتة على رأسك كما أفعل أنا(38)، غضب عندما داست الضّباع عظام أمّه، وجندل خمسة منها في ليلة واحدة.

ولكنّ الجهلة يصمّمون على جهلهم، ويقتلون بشير الأعور، ويمثّلون بجثّته أملاً في التّخلّص من لعنته ومن خطيئة العين المعتمة "عين بشير الأعور" (39). "ولكن هل تنتهي اللّعنة؟ الجهلة يظّنون ذلك، والضّباع توقف هجومها عند بزوغ الفجر، ولكن القمر سيكتمل مرّة أخرى، والهدنة ستنتهي .. وماذا سيحدث عندها؟ بالتّأكيد ستستأنف الحرب من جديد . ويبقى السّؤال: متى يوضع حدٌّ لهذه الضّباع الغريبة ذات المثلّث الأبيض على الجباه؟

خطاب الرّواية يشف بوضوح عن الطريقة، الضّباع لا تأكل إلاّ الذي يخافها، ومن لا يخشاها تُكتب له السّلامة والرّاحة، فالموت فقط للجهلة والضّعفاء الذين يُطعمون للموت في غياب المؤسّسات الدّينيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة التي يجب أن ترعاهم، وأن تقدّم لهم الدّواء السّرّي للشّجاعة، ألا وهو العلم والحقيقة، وفي انتظار الدّواء فإنّ الموت هو قدر الضّعفاء من ضباع القرية = ضباع القرن العشرين.

ثانياً: الألم هو البطل في رواية "معذبتي" لبنسالم حميّش (40): ابتداءً من عنوان رواية" معذبتي" يقودنا العنوان إلى مفارقة واضحة، فللوهلة الأولى يعتقد المتلقّي أنّ هذه الرّواية هي رواية عشق، ولكن الحقيقة هي رواية للألم والانسحاق والاستلام الذي يولّد في النّفس ذلك الإحساس التّطهيريّ الذي تفترعه المأساة التي تجنح إلى تكريس المصائر القاسية لأفراد نخبويين لا يستحقون هذا المصير القدري الأسود، فنركن إلى الحزن والتأوّه والتفجّع راجين بقوة أن لا نكون ضحايا أقدار سوداء مشابهة. ويبدو أنّ بنسالم حميّش قد قصد أن يلعب على هذه المفارقة(41) في العنوان، لينقلنا إلى عوالمه في صدمة تكسر المتوقّع، فعنوان الرّواية، وهو" معذبتي" يحيلنا إلى المتعة والألم في آن، فهو إمّا أن يكون بالمعنى الذي عناه الروائي في روايته، وهو الألم والعذاب، أو أنّه يحيل إلى نقيضه في مفارقة واضحة، فنحن نظّن ابتداء من العنوان أنّ معذبتي هي صفة للحبيبة التي تسعد المحبّ بحبّها، وتقوده إلى ألم العشق، ولعلّه ألذّ الم قد يجرّبه الإنسان. ولكن عندما

نكتشف أنّ المعذّبة هنا صفة حقيقيّة لا تصوير عشقي نكتشف أنّنا أمام فاجعة كبيرة، وهي التّعذيب والتّنكيل بالإنسان على يدي قوى الظّلم والفساد والقهر دون ذنب أو جريرة. فهذا الرّواية هي رواية البطولة الكاملة للألم الرّهيب الذي يمتح من فنيّات أدب السّجون، ويخلص للواقع الافتراضي أو الزّمن الماضي التّاريخيّ المفترض. فقد اعتدنا –في الغالب- أن نقرأ أدب سجون(42) ينطلق أساساً من تجربة ذاتية سيرية أو شبه سيرية ليمثّل فاجعة السجن، وملابسات تجربتها، وتجليات واقعها، وهي تجارب تخطّ في الغالب بأيدي أبطالها الحقيقيين الذين يعدّون أبطالاً ورقيين يمسكون بخيوط السّرد وتقنيّات الحي في المنجز الإبداعيّ أكان شعراً أم نثراً.

لكن تجربة بنسالم حميّش هي تجربة مختلفة؛إذ هي مقاربة افتراضيّة لتاريخ بائد حاضر، يتشكّل في التّجربة الجمعيّة،ويتوافر على أحداث حقيقيّة تتقاسمها الذّاكرة الجمعية المغربية، سواء عاشتها حقيقية أم عاصرتها أم سمعت عنها،وهي تجربة مكرورة لا في الضّمير المغربيّ المحكوم بضوابط زمنيّة معلومة، بل هي تجربة متوالدة متناسلة،لها امتدادها وأزمانها وأماكنها وشخوصها في الضّمير الإنسانيّ كلّه، لاسيما في هذا الوقت الحرج الذي ورّط العالم كلّه في فتنة الإرهاب والتّرهيب والتّعذيب والملاحقة والتّصفيّة، إذ غدا كلّ إنسان معرّضاً لأن يحمل لقب إرهابيّ إن شاءت جهة سلطويّة ما أن تسحقه دون معين في ظلّ تهمته المزعومة التي لا تغتفر.

والألم(43) في هذه الرّواية هو البطل الحقيقي للتّجربة السّرديّة فيه، وإن جاز لنا أن نصوغ الألم بوتقة عملاقة تحتوي في برزخها أصناف التوقّع الإنسانيّ كلّها، والمحنة الذّاتية، والمعاناة الجسديّة والرّوحيّة والنّفسيّة والفكريّة والشّعوريّة فإنّنا نستطيع الزّعم بأنّ الألم هو الحقيقة المطلقة في هذه الرّواية التي تنتظم الجميع في دائرة جهنميّة تدور على الجميع، وتنحاز لنفسها ضدّ الكلّ من أجل تحقيق أهداف قوى الشّر، وتنفيذ استلابات الجهات الظّلاميّة التي تصوّغ لنفسها أن تدوس البشر أينما كانوا لتحقيق مآربها وأغراضها وأطماعها.

ويقدّم بنسالم حميّش هذا البطل الموجع- أعني الألم- في توليفة سرديّة تتكئ على تقنية الاسترجاع أحداث الرّواية جميعها في زمن دائريّ يبدأ برسالة نعيمة لحمودة، وهي رسالة الخلاص له وينتهي بها .فحمودة الذي قضى أكثر من ست سنوات في معتقل مجهول المكان، يستطيع أن يخرج منه بادّعاء مزعوم بأنّه مريض بالسّل، فيُخشى من أن يتفشّى مرضه في صفوف الموجودين في المعتقل لاسيما صفوف المعتقلين غير الأكارم الذين يهلعون من أيّ بادرة مرض أو ضعف، ويطيرون إلى الخارج لتلقّي العلاج عند أيّ بادرة مرض أو عدوى أو إصابة.

وهو يتوصّل إلى هذا المنجى الاستثنائيّ بنصح مكتوب من نعيمة التي تعمل موظفة في المعتقل، وتشفق على ما لحق به من صنوف العذاب، وترحم أواصر الانتماء المكاني التي تربطها به، ولو بخيوط واهية، فتنتصر له ضدّ الخوف، وتدسّ في يده على عجل ورقة نصح يفلح إذ يعمل بما فيها، وهي دستور يتبنّاه حميّش للتعامل مع قوى الظّلام التي ليس في الإمكان التّصدّي لها مباشرة، ولكن من غير المقبول التردّي في أحضانها، والتّعاون معها، ولذلك من الحكمة الثّورة عليها ضمن الممكن من المعطيات، والمقدّر من الأسباب والأدوات.

وهذا الدّستور الاستراتيجي الخطير – إن جاز التّوصيف- يصدر من امرأة مسحوقة مثل نعيمة، تعتاش مكرهة على دم أبناء وطنها، إذ الفقر والضّعف والحاجة تتآمر جميعاً عليها لتغتال إنسانيتها وكرامتها وشرفها اللّحظة تلو الأخرى.

تقول نعيمة لحمودة في رسالتها السّرية له:" عزيزي حمودة، إذ شقّ عليك أن تصير خديم أعتاب الطّغاة وخططهم الجهنميّة، جاسوساً مخترقاً، عميلاً مزدوجاً ،قاتلاً أجيراً، فعليك بمراودة حلٍّ قد ينجيك لو أتقنته: أن تتحامق وتتمارض، دوّخ مستنطقيك بأعتى كلام الحمقى والمجانين، هدّد معذّبيك بسعالك وعدوى مرضك، لعلّ وعسى أن ييأسوا منك، فيعيدوك إلى موطنك أو قريباً منه مخدّراً بأفيون تصحو منه، وأنت مراقب بدمليج إلكتروني ومستهدف برصاصة في الرأس، تصيبك ولا تخطئ، إذا ما رويت قصتك من حولك أو رفعت في شأنها شكاية ضدّ مجهول"(44).

ويحسن حمودة العمل بهذه النّصيحة النّفيسة، ويحسن التّمارض بالسّل، وتخدمه الصُّدف إذ لا طبيب يُعنّي نفسه بالتأكّد من حقيقة إصابته بالمرض بحق، ويجد نفسه من جديد دون سابق إنذار مقتاداً إلى المجهول، مغمّى العينين، حوله حرس وكلاب، يحقن بالمنوّم، وعندما يستيقظ يجد نفسه مرمياً في الصّحراء حرّاً طليقاً، تماماً كما وجد نفسه قبل سنوات على حين غرّة في معتقل دون جناية أو جريمة أو سبب.

والحقّ أنّ بنسالم حميّش لا يجنح إلى الإيغال في الإيهام والإلغاز والتّعمية، بل من السّهل أن نفكّ رموز روايته، وأن ندرك ملامح أبطالها وشخوصها الذين يتخذون من أقنعتهم أدوات لفضحهم، ويعرّون واقعهم في تقنيات سرديّة غير معقّدة، وهذا أمر تأويله سهل، فبنسالم يفضح جهاراً هذه المنظومة الإرهابيّة المتجسّدة في شخصية أمّنا الغولة العالميّة، أعني أمريكا التي تتفنّن في تعذيب الشّعوب، والتّنكيل بكلّ من يقف في وجه أطماعها وشهواتها ورغباتها، وتجنّد الإنسان ضدّ أخيه الإنسان ليقترف في حقّه شتّى أنواع الجرائم البشعة التي لا تغتفر بأيّ حال من الأحوال.

وإن سلّمنا أنّ شخصية أمّنا الغولة هي أمريكا، فإنّنا نخلص إلى أنّ أعوانها ورجالها في المعتقل الذين يتحدثون أكثر من لغة، ويظهرون في أكثر من سحنة هم أنصارها في كلّ مكان، في حين أنّ المعتقلين- وإن كان معظمهم من المغاربة الأحرار، أو من المغاربة الغافلين عن قضايا السّياسة والسّلطة والاقتتال في شأنهما-فإنّ كثير منهم هم من جاليات عربيّة أخرى قادتهم أقدارهم المشؤومة إلى أتون العذاب، ومرجل التّحريق.

إذن فهذا المعتقل الذي نجهل اسمه أو مكانه بالتّحديد، وإن كنّا نستطيع أن نقرّبه إلى معتقل صحراويّ مغربيّ من بعض الإشارات والإحالات هو مثال لاغير على كلّ بؤر الظّلم والتّعذيب في العالم التي تُدار لحساب أمريكا مهما اختلفت المسمّيات، وتباينت الأماكن والأزمان، وتعدّدت الأسماء والأسباب والأحوال. فأمريكا متورّطة حدّ الفضيحة في مهزلة عالميّة، وهي أبشع مؤامرة كونيّة ضدّ تحرّر الشّعوب، وحقوق الإنسان في أصغر أشكالها وضروبها، وهي مؤامرة لن يغفرها لها التاريخ الإنساني أبداً. وبنسالم حميّش يقدّم اتهاماته وتنديداته كلّها في حلّة روائيّة يختزلها في اسم " معذبتي" وهي معذّبة الجميع، وينحاز مكرهاً إلى بطل مهيمن قبيح ينتظم الأحداث والأفعال والشّخصيات والمصائر كلّها، وهو الألم. وهذا الألم يتّسع ليشمل الجميع بمعنى ما، ويتعدّد ليختزل الكلّ فيه، لاسيما المعتقلين.

فحمودة الرّجل المغربي الطّيب الذي يأكل لقمته بالحلال،ويعيش منقطعاً على القراءة والصّلاة والعبادة،ويكفي النّاس شرّ إعالته وخدمته،يجد نفسه دون مقدّمات معتقلاً في قطعة من جهنم بتهمة العمل مع خلايا إرهابيّة يعمل فيها أو يتزعّمها كما يزعم معذّبه ابن خالته الحسين المصمودي على أيدي جهات مجهولة في جبال الأوراس.

وهناك يتناوب على أصناف العذاب الجسديّ والنّفسيّ والرّوحيّ كلّها لسنوات تزيد عن السّت، ويتعرّض لأبشع أنواع الاعتداء على جسده وعقله وكرامته وإنسانيته، إذ يعاني من الجوع والحبس والتّعذيب الانفرادي والبرد والحرّ والعطش والعمل الشّاق والاغتصاب والتّعذيب الجنسيّ والتّلاعب بأفكاره وأحواله والتّعذيب الجسدي المباشر بأعتى الصّور على يديّ أمّنا الغولة تلك المرأة المسخ التي تجمع نواقص الإنسانيّة جميعها، ومثالب البشريّة كافّة، وتمثّل القبح بعينه، والوحشيّة بذاتها لتصبّ جام قسوتها بكلّ ماتفتّقت عنه من صنوف العذاب، وأشكال التّنكيل على المعذبين في المعتقل.

وحمودة يفرد الرّواية كلّها في فصول تستعرض بالتّفصيل ما تعرّض له وغيره من تعذيب يعجز الإنسان عن أن يصدّق أنّ هناك أشخاصاً يستطيعون أن يقترفوه في حقّ غيرهم من البشر مهما بلغت جناياتهم،وعظمت جريرتهم ،فحتى الإعدام،وهو أقسى حكم على أعظم جناية ،يهون أمام هذا التّعذيب الموصول الذي لايعرف نهاية أو رحمة.

فمن تتولّى أمر التّنكيل بالمعتقلين هي أمنّا الغولة،تمتح من رصيد فنتازيّ من القبح والتّوحّش والبشاعة،وهي ابتداء تتكىء على الموروث الشّعبيّ لتشكّل صورة المرأة المتوحشة القبيحة على شكل الكائن الخرافّي المسمّى بالغولة.وقد ملأت قصص الغوله التراث الشعبي، وغدت مصدراً للرعب في القصص الشعبيّة، كما أنّ كتب الأدب والخرافات تزخر بقصص الحبّ والزواج التي شجرت بين الإنس والغول(45).

وأمنا الغولة تقدّم صورة المرأة الشّبقة(46) جنسيّاً التي تتفنّن في جعل الجنس أداة لتعذيب المعتقلين،وتقدّم في أشكال جنسيّة مبتكرة أبشع أدوات التّعذيب والتّنكيل والتّحقير للإنسان(47)،وهي تقدّم بذلك سلوكاً غرائبيّاً وعجائبيّاً(48) يمتح من نفسها الشّريرة التائقة إلى النّيل من إنسانية الإنسان بسطو قوتها وتوحشها.

وكلّ ما يتفرّع ويتوالد في هذه الرّواية من شخوص أو أحداث ينتظم في هذا الخط المحور الوحيد في الرّواية،وهو الألم.فحمودة يعيش الألم في لحظاته كلّها،وعندما يحقّق معه،فهو يستعدي ذكريات ألمه كاملة في حياته السّابقة لاسيما فيما يخصّ آلامه الأسريّة ،ومكابدته الفقر في جلّ أيام حياته،والمعتقلون المجهولون أو الذي يتعرّف عليهم حمودة طوعاً أو إجباراً بحكم الزمالة القسريّة هم معذّبون جسدياً ونفسيّاً،حتى المحقّقون والمحققات هم متورطون في الألم،فهم من جهة ينتجون فعل الألم،كما أنّهم من جهة أخرى يتقلون الفعل ذاته أرادوا أم أبوا،إذ إنّهم يفقدون إنسانيتهم ببشاعة جزاء وفاقاً على ما تقترفه أياديهم،كما أنّهم يتلقّون التعذيب الجسدي والنفسي بأشكال عدّة،فالنساء المعذّبات متورطات قسراً في أعمال الدّعارة لإرضاء سادتهم،فضلاً عن العمل الموصول المجهد،والرّجال يتناوبون على فعل التّعذيب المعذّب،والأقوى منهم ينكّل بالأضعف،وإن كان البعض منهم يثور على واقعه المشؤوم كما يفعل الخادم الأسود العملاق في نهاية الرّواية،إذ ينتصر لنفسه ضدّ أمنا الغولة التي تحترف إذلاله وتعذيبه وتحقيره شأنه شأن سائر خدمها وحرّاسها ومعاونيها أمثال القزم،فيقتلها شرّ قتله أمام الجميع،غير آبه بالرّصاصات التي تخترق جسده،وترديه قتيلاً.

بل إنّ أمنا الغولة،وهي تتمثّل قوى الظّلام والشّر كلّها في الرّواية،تعاني عذاباً نفسيّاً وجسديّاً خاصّاً،فهي من ناحية منزوعة الجمال والاتساق والأنوثة،مكروهة الشّكل،مقزّزة التّفاصيل،ولذلك هي مسجونة في عذاب جسدي موصول تعيشه متنقلة بين آهات المعذبين وكره المحيطين بها،وتحصيل حاجاتها الأساسيّة من أكل وشرب وجنس بطرق خسيسة تعافها حتى الكلاب المسعورة.حتى عندما تعذّب فهي تكون جزءاً من عملية العذاب كما هي جزء من عملية التّعذيب،فهي تنال قسطها من العذاب عندما تشارك في فنتازيا الألم والتّعذيب في أشكالها المستحدثة للتعذيب،مثل مباريات تعذيب المعتقلين(49)،والتّعذيب الجنسيّ لهم(50)،ومهازل سهرات الملهى الفاجر السّري التّابع للمعتقل(51).

وهي معذّبة من ناحية أخرى بفكرة تأمين حاجات أسرتها التي لا تراها تنقضي أو تستقيم أمورها إلاّ باعترافات المعذبين أكانت صحيحة أم مزعومة لينجوا ممّا هم فيه من تنكيل،وكثيراً ماتنهار أمام معذّبيها في مشهد ساخر مقزّز،إذ تغدو هي المعذّبة التي ترجوهم أن يسعفوها باعترافاتهم؛لتسعد بمعلومات تكتبها في تقارير تحقيقاتها،فيرضى عنها سادتها،فتنال عطاءهم الموصول لتعيل أسرتها المتغوّلة التي تقتات لحم الشعوب،وتشرب دماءهم،ثم لا تشبع أو ترتوي.ولكن دون شكّ إنّ الرّوائيّ عندما يسوق هذه الأحوال لرصد سلوك الغولة المعذّبة فإنّه لا يحاول أن يبرّر عنفها من منطلق " من الممكن تبرير العنف،لكنّه لن يكون مشروعاً أبداً"(52)

ويخرج حمودة من السّجن حاملاً معه قدراً عملاقاً لاينفد من الألم المتربع على رصيد من المعاناة التي تتوالد وتتكاثر في نفسه،فهو يخرج مهزوز النفسية يشكّ في كلّ من حوله،لا يخرج إلاّ ليلاً،ولا يختلط مع بشر إلاّ ما ندر،ويلبس خوذة وصدريّة واقية من الرّصاص(53)،ناهيك عن خروجه من السّجن محطّم الجسد مريضه،شعره أشيب،وفمه بلا أسنان،وكبير السّن،لا مال له أو زوجة أو ولد أو عمل أو مستقبل أو صديق،ويشكّ في أنّه يحمل مرضاً جنسياً ما بسبب التّعذيب الجنسيّ الذي تعرّض له في المعتقل.

ويجد حمودة أنّ خلاصه من عذابه النّفسي بعد خلاصه من عذابه الجسدي بعد الإفراج عنه يتمثّل حيناً في اعتزال النّاس،وأحياناً في أن يسجّل سيرته العذابيّة الكاملة في مخطوطة جريئة ينكبّ عليها زمناً طويلاً،ويقسّمها على 26 فصلاً تؤرّخ بدقّة لعذاباته كلّها،وهي ذاتها فصول الرّواية.وحين يفرغ حمودة من كتابة مخطوطته،يتحقّق له العلاج النّفسيّ المتمثّل في فعل الكتابة المخلّدة لعذاباته والمنفّسة عن المكبوت الهائل منها،ويحاول أن ينشرها ليفضح ما يكابده البشر من ظلم واستبداد،وعندما يخفق في ذلك يلجأ إلى الدّواء الأخير،فيهرع إلى العمل وإلى استئناف الحياة،فيركّب طقم أسنان

جديد،ويستردّ صحته النّفسيّة والجسديّة،ويجد إرثاً ينظره من ابن خالته المتوفّى،وهو بيت كبير،ويتأكد من أنّه ليس مصاباً بـأيّ مـرضٍ جنسـيّ أو غير جنسـيّ،فيتزوّج وينجب،ويسـلم وجهـه للعمـل في الأرض قبلـة الحياة،وسـرّ العطـاء والاسـتمرار الأزليّ،ويترك لنا سؤالاً ملحّاً لاهثاً حارقاً،وهو: هل سنثور على أمّنا الغولة أم سنبقى مستضعفين خائرين؟! وتبقى الإجابة معلّقة،وحمودة يختم روايته بجملته الرّمز قائلاً:" إنّ غداً لناظره قريب"(54).

ثالثاً: الاختفاء هو البطل في رواية "حارس المدينة الضّائعة" لإبراهيم نصر الله (55): رواية "حارس المدينة الضّائعة" للرّوائيّ إبراهيم نصر الله تقدّم توليفية كابوسيّة لشخصية سلبيّة مهمّشة تطحنها الحياة اليوميّة في عمان، وتقف في موازاة الواقع، ضمن ثيمات تخيليّة فنتازيّة لمواطن أردني يستيقظ ليجد مدينة عمان قد باتت قفراً من أهلها،ومنذ هذه اللّحظة يغدو الاختفاء هو البطل في هذه الرّواية،لا الشّخصيّة الرّئيسيّة فيها،وهي شخصيّة سعد.

في هذه الرّواية "حارس المدينة الضّائعة" يستيقظ سعيد الذي لم نعرف اسمه إلا عندما عرفنا فيما بعد أنّ ابن أخته سمي سعيداً على اسمه، والذي يعمل مدققًا بسيطًا في إحدى الصّحف اليوميّة (الرّأي)، ويتجه إلى عمله كدأبه في كل يوم .... يقف ساعة ينتظر الحافلة التي تنقله من مكان سكناه (وادي الرّمم) إلى مكان عمله، يطول انتظاره دون فائدة ..... وسرعان ما يدرك الحقيقة المروّعة أنّ "ثمّة شيئاً يحدث، شيئاً غريباً لا ينتمي لعالم المصادفات"(56). فما يحدث "لا ينتمي لفئة الأحداث اليوميّة التي يعيشها أو تعيشه"(57).

الشّوارع خالية من البشر "يخيّم عليها صمت القبور"(58)؛ المواقف قد هجرتها العربات وسيارات السّرفيس وسيارات التكسي، واحتمال "تحويل حركة السّير تماماً"(59) لم يعد مقبولاً، والسّير على القدمين وصولاً إلى العمل هو السّبيل الوحيدة لذلك في الشّوارع التي أصبحت ملكاً له وحده، على الرغم من أنّه قد حافظ على السّير على الأرصفة والعبور من الأماكن المحددّة لذلك تحسبّاً لما قد يحدث.كشك أبو علي للجرائد مفتوح كغيره من الأكشاك، دفع عشرة قروش، وقرأ جرائد اليوم، لا معلومة عن اختفاء سكّان مدينة عمّان،"والعناوين اليوميّة نفسها"(60).

تجوّل "سعيد " في المدينة التي اختفى سكّانها كلّهم دون تعليل،ودون فائدة أصبح أمله الوحيد أن يجد كائناً واحداً ولو كان "حيواناً وحيد الخلية"(61)،ثم بات سعيد مقتنعاً أنّه النّاجي الوحيد من أهالي عمّان "لم أنجُ لألحق بهم، نجوت لأنّ قدراً يريد لي أن أنجو"(62)، إذن "فعمان أصبحت أمانة في عنقي"(63)، "وعليه أن يحافظ عليها لحين عودة أهلها"(64).فالقدّر حمّله ما لا يستطيع تحمله بسهولة، ووضع في عنقه مسؤوليّة العثور على مليون ونصف المليون من المواطنين الذين اختفوا فجأة، وتركوه هائماً في برية غيابهم"(65).

في المساء وصل"سعيد" إلى عمله في(جريدة الرّأي)، أسرع نحو غرفة أجهزة استقبال أخبار وكالات الأنباء الأجنبيّة والعربيّة، ليجد لا شيء حول اختفاء أهل عمّان، الذي يؤمن في قرارة نفسه أنهم "يستحقون أكثر من مجرد اختفاء ؛ لأنّهم أقل جمالاً من مدينتهم"(66).يقضي ساعات دوامه المقرّرة وكأنّ شيئاً غريباً لا يحدث، وفي الثّامنة والنّصف مساءً يغادر المكان، ويختم بطاقة الدوام لتكون "الدّليل الأكبر على أنّني كنتُ هنا في هذا العالم حين اختفى الآخرون"(67). ويأوي إلى بيته وينام. في الصّباح يستيقظ على جلبة أهالي عمّان، يذهب كما اعتاد في كلّ يوم إلى عمله، يقف في الطّابور الطّويل في كل مكان كما اعتاد، ويرضى بالصّفع مقابل اختصار وقوفه في هذا الطّابور : "فبدلاً من محاولة فهم ما حدث، أي حالة التّغيب هذه، تفاجأ بنظام جديد لمباشرة كلّ إنسان عمله، أي حياته اليوميّة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه : نظام الصّفع، أي تصفعُ ثم تذهب لمزاولة عملك ! وكأنّ نصف قرنٍ من الإذلال لا يكفي"(68). ويتعامل بكلّ أريحيّة مع ذلك، وينسى أمر اختفاء سكان عمّان لمدة يوم بعد أن قرّر قائلاً :"إن لم يتحدثوا فيه، فلن أتحدّث"(69).

من الجائز أن يتردّد القارئ أمام هذا السّرد، وهل اختفاء سكان المدينة حقيقي أم لا ؟ أم هو مجرد تعبير عن "عمق إحساس البطل بالعزلة"(70). فقد يكون النّاس موجودين فعلاً،لكن البطل لا يراهم، وهنا يصبح الاختفاء رمزاً أو مؤشراً

لشدّة العزلة التي يعانيها الإنسان المعاصر في المدينة وضياعه(71)،أم هو حلم، "وكلّ الصّور السّرديّة والحواريّة المتخيلة والواقعيّة عبارة عن ومضات ولقطات حلمية"(72).

وأيّاً كانت الإجابة، فهي إجابة تتفسّر في ضوء قوانين العالم الثّابتة على حالتها، مع التحفّظ على قلّة حدوثها، فنحن إذن أمام سرد غرائبيّ ذي أحداثٍ غريبة تبعث الشّكّ والرّهبة والخوف في نفس البطل والمتلقي، ضمن بناءٍ حلمي يعمل على انعدام المسافة بين الواقع والخيال، وهذا البناء "يصوّر عالمًا واقعيّاً لكن واقعيته هي ضرب من الأحلام التي لا تتطلّب تعليلاً عقلانياً، بمعنى أنّه ليس من الضّروري وجود تفسير لكلّ شيء، فالحلم رغم كلّ التّفسيرات، شأنه شأن الأساطير والميثولوجيّات، يظل مفتوحًا لكلّ الاحتمالات الدّلاليّة"(73).

وقد استثمر إبراهيم نصر الله تقنيات التّفكّيك المتعمد للحدث، ولعبة التّماهي ودلالات ترتيب العناوين ونقل القارئ من العالم المتخيّل إلى العالم الواقعيّ. وتعدّد التّدخلات والتّعليقات المباشرة في إبقاء القارئ منغمساً في عالمه المعيشيّ لا منغمساً في عالم الفن(74) في إطار من الأحلام التي "تؤطّر كلّ الصّور السّرديّة والوصفيّة والحواريّة"(75).

وفي هذه الرّواية حيث الاختفاء هو البطل الحقيقي والمحرّك الوحيد لكلّ الأحداث يقرّر"سعيد" أن يكون الحارس الأمين للمدينة (عمّان) في غيبة أهلها، وينتدب نفسه لهذه المهمّة الجليلة . وماذا يفعل لأجل ذلك ؟ لا شيء، ويكتفي بالانتظار حتى يعود أهل المدينة، الذين لا يعنيّ نفسه بالبحث عنهم بل يعتقد أنّهم يستحقون ما وصلوا إليه، دون أن يعرف ماذا حدث لهم..ويصبح بين ليلة وضحاها حسب قوله الموكّل بالبحث "عن مليون ونصف المليون من المواطنين الذين اختفوا فجأة وتركوه هائماً في برية غيابهم"(76)، بل يصل الحد بسعيد إلى الاعتقاد أنّ ثمّة رجالاً صالحين ووحيدين مثله يجوبون شوارع مدن وعواصم أخرى لحمايتها، في هذه اللّحظات ، إذا ما كانت وقائع يوميّة الغريب تتعدّى حدود عمّان. وهذا اعتقاد مصدره الشّعور بتضخم الذات بشكل مفاجئ لشخص لم يعرف نفسه إلا نكرة مجهولة، ونحن –القرّاء- لا نملك إلا أن نضحك والدّموع تملأ عيوننا.

الاختفاء الذي لعب دور البطولة في هذه الرّواية قد نجح في أن يقدّم رواية ترتكز على السّرد الغرائبيّ،وتحسن توظيف معطياته في بناء سرديّ يقدّم ذاته في بوتقة فكريّة جديدة "تعبّر عن الواقع بغير الواقع"(77)، و"تكشف التّحطيم وعدم فهم نفسيّة الشّخصيّة العربيّة الواقعة تحت تأثير أنظمة سلطة متعسّفة، فشلت في مواجهة الأعداء الحقيقيين،وتحوّلت ضد شعبها مقلّلة من شأنهم ومن عزتهم لكي تفرض سلطتها عليهم، وتسكت أيّ صوت معارض يمكن أن يواجهها"(78). كما أنّ هذا البطل/ الاختفاء قد نجح في إبراز ذلك الفراغ وتلك الغربة التي يعيشها المواطنون البسطاء في عمّان، فتنتظمهم في سعيرها، وتحوّلهم إلى مجرد دواب تتحرّك وتكدح لكي تحصل على لقمة العيش المغموسة بالذّل والإهانة (باللّطم). وفي النّهاية يصبح الإنسان كأنّه يعيش في عالم قد هجره سكّانه كلّهم؛ لشدة عزلته فيه، أو لنقل: إنّه أصبح نكرة لا يدركها أحدٌ في عالم معزول ومغلق دون البسطاء والكادحين.

رابعاً: الشّقّة هي البطل في رواية "الشّقّة" لغازي القصيبي(79): هذه الرّواية تجعل من الشّقّة بطلاً أوحداً يخلق مصائر الذين يسكنونها في توليفة رمزيّة تجسّد العواصف الفكريّة والسّياسيّة والاجتماعيّة التي عصفت بالأمّة العربية إبّان تلك الفترة ،لتفتح أبواب الرّواية السّعوديّة على كثير من القضايا التي كانت موضوع تحرّج وحساسيّة وسكوت. ولنا أن نقول إنّنا نرى في هذه الرّواية بنية الرّمز التي تحمل الرّواية كلّها على بنية تأويل أنّ شقّة الحريّة ليست إلاّ لوحة فنيّة،فيها ما فيها من التّجريب والانعتاق من ضوابط المدارس التّقليديّة في سبيل رسم صورة للواقع العربيّ وللأمّة العربيّة إبّان الفترة الزّمنيّة الممتدّة بين 1956 إلى 1961،ومن هذا المنطلق هذه الرّواية هي إسقاط لتجربة الفرد على واقع الجماعة؛إذ ما يحدث معه انبثاق عن هذه التّجربة الجمعيّة.

الشّقّة البطل تحتضن في محورها العام السّطحيّ والمباشر أربعة أصدقاء بحرينيين جاءوا للدّراسة الجامعيّة الأولى في القاهرة التي كانت في تلك الفترة قبلة العلم ومنارته في الوطن العربي(80)،ويتفق أولئك الأصدقاء على أن يتساكنوا في شقّة

واحدة، وفعلاً يستأجرون شقة تكون حاضنة لهم على امتداد سنوات دراستهم، حيث يعاينون عدداً عملاقاً من التّجارب والأحداث والمصائر إلى أن ينتهي بهم الحال إلى أن يكملوا دراستهم الجامعيّة الأولى، ويشرعون يسيرون كلٌ في طريقه في هذه الحياة.

الشّقّة البطل والبدايات الرّمزيّة: تبدأ أحداث الرّواية عندما يذهب بطل الرّواية الطالب البحريني الشيعي "فؤاد الطّارف" لدراسة التوجيهية في القاهرة، تمهيداً للدراسة في إحدى جامعاتها، وهناك يقابل بعد بحث قصير أصدقاءه أيام الدّراسة ،وهم بحرينون، وقد سبقوه إلى الوصول إلى القاهرة بأسابيع قليلة، ويغدو هدفهم جميعاً أن يحصلوا على شهادات جامعيّة، وعلى علاقات مع فتيات(81) والقصيبي يختار أن تبدأ روايته إبّان ذلك المدّ القومي العملاق الذي تزعّمه آنذاك الزّعيم المصريّ الرّاحل جمال عبد النّاصر، في ذلك الوقت كانت الأزمان مرهونة بالأحلام والآمال وأفكار الحريّة والإخاء والرّخاء المزعومة التي زرعها القادة في دنيا الأوهام، وأقنعوا بها الشّعوب الطّامحة لغدٍ يحمل الجديد، ثم كانت الصّدمة وكان الخذلان. قدم فؤاد الطّارف إلى القاهرة، وهو يحمل في صدره صورة جمال عبد الناصر شأنه شأن كل طلاب البحرين وشباب العرب في تلك الفترة، حيث كانوا يرون فيه المخلّص الذي سيقود الأمة نحو عصرها الذّهبيّ الجديد. وهي ذات الفترة التي شهدت الوحدة الوطنيّة بين سوريا ومصر في دولة عربيّة كبرى تحمل بذور الوحدة العربيّة العملاقة ،وفي تلك الفترة تضخّم الحلم العربيّ، وبات حلم الانتصار على العدو الصّهيوني، وتحرير فلسطين قريباً، راود الأفكار، وداعب الأمنيات. وهذه الفترة هي المفتاح الذي يقدّمه القصيبي لفهم ما كان قبلها وفيها وبعدها من تداعيات وظروف وتحدّيات عملاقة انتهت بدمار أمل الوحدة، والانفصال النّهائيّ بين سوريا ومصر. ولذلك اختار القصيبي هذه الفترة لتكون بداية روايته، بما تحمل من إرهاصات وتفسيرات لكلّ ماحدث ويحدث، هناك في القاهرة، أو هنا في أيّ بلد عربيّ.

بطولة الشّقّة/الحقيقة والضدّيّة والكابوسيّة: تبدأ بطولة الشّقّة عندما يقرّر بطل الرّواية فؤاد الطّارف وأصدقاؤه أن ينتقلوا إليها من شقة خيريّة التي اختارها لهم الأستاذ شريف الذي كان يقوم برعايتهم بتوصية من آبائهم كي يحصلوا على الحرية الكاملة في شقة بعيدة عن مراقبة الأستاذ شريف،وعن محرّمات خيريّة،ويفلحون في إقناع الأستاذ شريف بقرارهم،وينتقلون إلى الشّقّة المنشودة رقم 6 في الدّور الثّالث في منتصف شارع الدري،ويسمّون شقتهم باسم "شقّة الحرّية"لأنّهم سيمارسون فيها حريتهم التي جاءوا من أجلها(82).ولاشكّ أنّ هذا الاسم له رمزيّة مخصّبة بالدّلالات،فهو من ناحية يعبّر عن رغبة الأفراد في البحث عن ذواتهم بعيداً عن القوالب الجاهزة التي أعدّها المجتمع لهم،كما أنّه يفضح تلك الأوهام التي تتجسّد فيها الحريّة عند البعض،فالأصدقاء يعتقدون بداية أنّ الحريّة قد تتمثل في ممارسة كلّ ما يشتهون من ممارسة الجنس،وشرب الخمر والمخدرات،واعتناق الأفكار الإباحيّة،والانضمام إلى لواء الأحزاب السّياسيّة. لكنّهم يكتشفون في نهاية المطاف أنّ الحرّية الحقيقيّة تكمن في احترام القواعد،ودراسة المعطيات،وتحصين النّفس بالقيم والرّؤى،لا في ممارسة السلوكيات كلّها بحيوانيّة وشهوانيّة دون ضوابط،وهي بذلك تقدّم صورة للصّراع الذي تشهده المجتمعات في تنظيم الغريزة الجنسيّة؛إذ تنقسم المجتمعات الإنسانيّة إلى جماعات "تفرض احترام القواعد الجنسيّة من خلال تذويت المحظورات،أيّ جعلها جزءاً من الذّات...أمّا الجماعات الثّانية فتفرض ذلك الاحترام عبر إجراءات احترازيّة برّانيّة،مثل قواعد تجنّب وتفادي المحرّمات"(83).

و"شقّة الحريّة" تشرع تلفظ كلّ من يجنح إلى الفساد بحجة الحرية،فالأصدقاء يرفضون فساد يعقوب،ويهددون بطرده،كما يرفضون أوهام عبد الكريم،واستسلامه لأفكار الأرواح والتّواصل معهم.وبذلك يكتسب اسم الشّقّة المعنى وضدّه،فتتحوّل دلالة "شقّة الحرّية" من الإباحيّة والبوهيميّة إلى المطالبة بتحقيق القيم الإنسانيّة العليا من حرية وإخاء وعدم والتزام،وهذه سيرة البطولة فيها على امتداد الرّواية.إنّ هذه الشّقّة قد أثبتت النّظريّة التي تقول" إنّ الحريّة هي الدّافع العميق الذي يكمن خلف عمليّة التّطوّر التي تشمل كافّة مظاهر الوجود والحياة"(84)،ولكنّها في الوقت نفسه رسمت حدوداً لهذه الحرّيّة،وضبطتها بمحدّدات أخلاقيّة وفكريّة. رواية الشّقّة تُعدّ مثالاً للإبداع العربيّ الذي كان محاطاً "

بمظاهر الصّراع الاجتماعيّ من أجل الحداثة،وفي عصرنا فإنّ الفنّ يعتبر قوّة مضادّة في صراع مع بلادة وسخافة العصر،وبصيغ كلاميّة دفاعيّة توضّح شرعيّة الفنّ الحديث"(85)

الشّقّة البطل تحتضن التّجارب ذات البعد التّرميزيّ: يمرّ كلّ من الأصدقاء القاطنين في " شقةّ الحريّة" وأصدقائهم الذين يتعرّفون عليهم في تجربتهم الدّراسيّة والمعيشيّة في القاهرة بجملة من التّجارب التي تقود زمام أقدارهم وأفكارهم وآرائهم،وهذه التّجارب تُعاين على أنّها تجارب فرديّة ذاتيّة،هذا هو المستوى السّطحيّ الذي يقدّمه غازي القصيبي،ولكنّه يومئ بذكاء إلى أنّ هذه التّجربة ليست تجربة بطل فرد من أبطال روايته،بل هي تجربة قطاع عملاق من الشّباب العربيّ في تلك الفترة،ولذلك هو يطعّم روايته بالأحداث السّياسيّة والاجتماعيّة والفكريّة والدّينيّة والتّفاصيل الدّقيقة والصّغيرة التي تسمح له بأن ينقل إلينا ملامح حقبة كاملة في تاريخ الأمة،ولعلّها هي الحقبة الأخطر -في نظره-في التّاريخ المعاصر للأمة،ولذلك قد اختار أن يجعلها مسرحاً لأحداث روايته،لاسيما أنّه كان في تلك الفترة يعاين المشهد عن كثب وهو يعيش في القاهرة،وإن كان يذكر صراحة وبوضوح إنّ كلّ ما ورد في الرّواية هو نسج خيال(مقدمة الرّواية)،ويرفض ضمناً أن يُغمز بأنّ هذه الرّواية هي سيرته الشخصيّة، إلاّ أنّه يفتح الرّواية بهذا الشّكل على فكرة الرّمز لا التّاريخ الجامد،فهذه الرّواية أن لم تكن حكاية تاريخيّة لأبطال حقيقيين عاينوا تجربة واقعية،فهي إذن رواية رمز لكلّ الجيل العربيّ في تلك الفترة في كلّ عاصمة عربيّة،وفي كلّ بلد عربيّ،وفي مختلف الظّروف،تحت قاسم مشترك،وهو المحنة والتحدّي والأزمة،والطّريق المجهول.

الشّقّة البطل المُحتضن للأحداث والشّخصيّات: الشّقّة البطل تحتضن الأحداث كاملة،وتوزّعها وفق أقدارها،وتكون الشّاهد عليها جميعاً،كما تكون مآل الأحداث فيها،وتوزّع الأحداث على الشّخصيّات وفق رؤية المؤلّف للمشهد العربيّ الذي يرصده تاريخيّاً واجتماعيّاً في زمن الرّواية،وهذه الشّخصيّات هي:

أ- فؤاد الطّارف بين الإبداع وفتات الحلم: بطل الرّواية فؤاد الطّارف هو من أسرة شيعيّة بحرينيّة،والده تاجر مجوهرات متوسّط الحال،وفكره يراوح بين الاعتدال والثورة من حين إلى آخر على قوى الاستلاب والظّلم،ويملك موهبة قصصية عاينها في كتابة القصص القصيرة والمقالات في صحف بلاده منذ كان في المرحلة المدرسيّة.

يأتي إلى القاهرة،وهاجسه أن يتعرّف على فتاة،ويستطيع أن يفعل ذلك بصعوبة بعد عام كامل وبالصّدفة،فيحبّ سعاد وزّان الطالبة السّوريّة،ومع أوّل قبلة معها يدخل الحزب البعثيّ إرضاء لها،ثم ينسحب من حزبها ومن حبّها،ثم يعيش قصة حبّ جارفة من طرف واحد مع شاهيناز شاكر المصريّة الشّقراء الحسناء،ولكنّها تتخلّى عنه ركضاً وراء حلمها في الغناء والنّجوميّة،ثم يخوض تجربة إشباع الجسد مع مديحة مظهر رشوان الثريّة المطلّقة،ثم يعيش تجربة العشق مع ليلى الخزيني الشّاعرة الكويتية المتحرّرة،وفي النّهاية يسلمه الفشل في الحبّ المرّة تلو الأخرى إلى أن يجسّد معاناته وأفكاره في الأدب،فيكتب مجموعة قصصيّة بالشّراكة مع صديقة عبد الرؤوف،فتلاقي المجموعة النّجاح،وتتيح له أن يتعرّف على أشهر أدباء ومفكرين ونقّاد مصر في تلك الفترة. ولكنّه يبقى مشتّتاً،لا يجيد أن يقيم تصالحاً بين الإسلام والأفكار القومية التي يتفكّر فيها،بعد أن كفر بالبعثيّة،وعاين حركة القوميين العرب التي حاولت أن تستميله،وفي النّهاية يؤمن بكفره بالأحزاب ديناً جديداً،ويمزّق آخر ورقة تربطه بحركة القوميين العرب،ويسافر إلى أمريكا ليكمل دراسته العليا في الحقوق،وليتابع مسيرته في اكتشاف نفسه وفي اكتشاف الآخرين.

ويقدّم القصيبي تجربة فؤاد الطّارف مطعّمة بالقصة وفن الرّسالة،فكثيراً ما تبدأ الأحداث التي تخصّه بقصة من قصصه،كذلك كثيراً ما تتمخّض تجربته أو معاناته النّفسيّة عن قصة ينشرها في مجموعته القصصيّة،فضلاً عن تلك الرّسائل الفنيّة الرّفيعة التي كان يتبادلها مع حبيبته:سعاد وزّان،وشاهيناز شاكر،وليلى الخريتي.

ب- عبد الكريم وقيد المحافظة: عبد الكريم ينحدر من أسرة شيعيّة متديّنة عريقة،تربيته الدّينيّة جعلته يميل إلى المسالمة والهدوء،إلاّ أنّها أعطته رغبة كامنة في التّمرّد والعصيان،ولذلك فقد صمّم على دراسة القانون على الرّغم من معارضة والده لأن يدرس القوانين الوضعيّة التي يرفضها،ويتمسّك في مقابلها بالقوانين السّماويّة(86).

وهو أسير أفكار أسرته الشّيعيّة،كما هو أسير قرارتها ورغباتها.يقع في عشق زميلته المصريّة السنّية فريدة،وعندما يقّرر الزّواج بها،ترفض أسرته ذلك؛لأنّها سنيّة مصريّة،وتصمّم على أن يتزوّج من ابنة خاله البحرينيّة الشّيعيّة.يحاول أن يتمرّد على تقاليد أسرته،ولكن تخذله فريدة عندما تتزوج بضغط من أسرتها من رجل عسكريّ مصريّ. فيقع فريسة المرض الجسديّ والنّفسيّ،ثم ينزلق في التّجارب الجسديّة الجنسيّة،وأخيراً يعشق ريري بائعة الهوى،ويكاد يتزوّجها،لكن الموت يخطفها منه بعد انفجار زائدتها الدّوديّة،ويعود من جديد أسيراً لأزماته النّفسيّة،ولضغوطاته العاطفيّة إلى أن يتمرّد على أسرته من جديد،ويتزوّج حبيبته فريدة التي تعود إليه بعد أن طلّقها زوجها الذي كان يستعبدها

ج-يعقوب: الثّورة منهجاً : أمّا يعقوب فهو ينحدر من عائلة فقيرة عانت الكثير في البداية،ولذلك فقد شحنه هذا الفقر،وهذه المعاناة بطاقة عملاقة من الغضب والثورة والرّغبة العارمة في نسف المجتمع كلّه،وكان إلى جانب ذلك مثقفاً،لايملّ القراءة،ولا يملّ اعتناق المذاهب والآراء والاتجاهات بحماس وانحياز إليها،حتى يتركها إلى غيرها(87)

وهو يخلص لفعل الثّورة والتّمرّد والعصيان في الرّواية كلّها،فيدرس علم الاجتماع،ليفهم منظومة الشّعوب،ويتطوّع ليكون في المقاومة الشعبية المصريّة في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر،ثم يتحوّل إلى ثائر بنظريّة،فيعتنق الماركسيّة الفروديّة،ثم يصبح وجودياً،فيغرق في الملذّات والجنس والمخدرات حتى يصاب بمرض السّيلان،فيغيّر من منهجه،ونهاية يصبح شيوعيّاً ثائراً على الماركسيّة،وينتهي الأمر به في السّجن،ثم الطّرد من القاهرة والبحرين،ثم عودته إلى الدّراسة في القاهرة بوساطة أصدقاء شخصيين لجمال عبد الناصر،ثم يجد نفسه أمام حقيقة الثّورة لأجل الثّورة،والتّمرّد لأجل التمرّد،ولا شيء يتغيّر حقيقة في الحياة.

د-قاسم: وثنائيّة البرجوازيّة والاستغلال: في حين أنّ قاسم هو نقيض يعقوب،يعيش حياة الثّراء والرّفاهيّة،فهو من أسرة تنتمي إلى البورجوازيين الجدد،إذ انتهى المطاف بأبيه الرّجل العامل الفقير ليصبح مليونيراً كبيراً،وهو يرى العالم ينقسم حتميّاً إلى فقراء وأغنياء،وليس من حق أحد أن يحاول أن يحتال على هذا التّقسيم،أو أن يحاول تغييره بغية الإصلاح وإحقاق العدل والمساواة الإنسانيّة الأصل في الوجود.(88).

وأهدافه في الحياة تتلخّص في تحقيق المال والحصول على النّساء،ولا تعنيه أيّ تجارب بشريّة،أو قضايا وطنيّة أو قوميّة أو حزبيّة،وكلّ ما يكدّره مشكلة عجزه الجنسي الذي يتخلّص منه أخيراً بعد أن يمرّ في تجارب متباينة ابتداء من العلاقة مع بائعات الهوى،انتهاء بالعلاقات الغريبة مثل العلاقة مع الأم وابنتها.

الشّقّة البطل والنّهايات الرّمزيّة: وتنتهي الرّواية بتحطّم آمال العرب بالوحدة،إذ ينهار الاتحاد بين سوريا ومصر،ويذعن جمال عبد النّاصر لهذا الانفصال،ويُصدم فؤاد بهذه التّغيرات التي حطمت آماله في الحريّة والقوة،كما حطّمت صورة جمال عبد النّاصر في عينيه،ويسافر إلى أمريكا لمتابعة دراسته،ويمزّق آخر ورقة يملكها عن حركة القوميين العرب في إشارة رمزيّة واضحة إلى أنّه قد تنكّر تماماً لفكرة الأحزاب بعد أن اكتشف زيفها وتهافتها،وحلّق في البعيد نحو أفق جديد لعلّه يجد نفسه وحقيقته فيه(89)،وبذلك تقدّم النّماذج الإنسانيّة المقدّمة في هذه الرّواية مشهداً للمكوّن الإنسانيّ في المجتمع العربيّ إبّان زمن كتابة هذه الرّواية انطلاقاً من الفرضيّة التي تقول :""لقد كانت النّمذجة-ومازالت- الأداة الأنجع بيد الكاتب الواقعيّ لتجسيد رؤاه وتمثيل تصوّراته وتشخيص وعيه المناهض للظّلم الاجتماعيّ والسّاعي وراء حقّ الإنسان في كينونة مكتملة يحقّق بها شروط الحياة الإنسانيّة"(90)

خامساً: العشق هو البطل في رواية "خوارم العشق السّبعة" لجمال بوطيّب(91):

الانتصار الكامل للتّجريب عبر التشيء: هذه الرّواية هي رواية الانتصار الكامل للتّجريب الحداثيّ بكلّ مافي ذلك من كلمة،وذلك من خلال استثمار البطل الشّيء الذي يسيطر على الرّواية،ويمدّ جناحيه على أجوائها،وهو بذلك يسمح لنا أن نسأل لماذا التّجريب في الرّواية العربيّة،والإجابة تكمن في أنّ الرّواية التّجريبيّة "جاءت لتفتح الباب على مصراعيه لرفض الأشكال الجاهزة للفكر أو لطرق التّعبير عنه "(92)و"وتغرق في الضّبابيّة والصّعوبة والتّعقيد "(93)،كما أنّها" تبالغ

،وتمسرح ، وتتقصّى المشكلات وتصوّر رؤية النّاس لها تحت ضغط الإجراءات اليائسة أو الحلول الرهيبة أحياناً"(94) .وقد عبّرت الروايات التّجريبيّة عن اللامعقول والغرابة من خلال الفنتازيا(95) ،ومن هنا ضاع منها كلّ ما هو منطقي، و"صارت خليطاً من أشياء متنافرة،هي مزيج من تلاحم الذّهن بالذّاكرة ، وبالتالي سيطر عليها الغموض"(96) ولا شكّ في أنّ الرّواية التّجريبيّة تنطلق من منطلقات الحداثة التي تؤمن بكلّ جديد،ذلك الجديد القلق الذي لا يكاد يولد حتى يصبح قديماً ،ويبحث عن شكلٍ يستولد منه ؛ ليقوم على أنقاضه . فالحداثة"وليدة الوعي بضرورة التّفسير،والخروج من النّمطية"(97) واستمرار تطوّر الأنواع . وهي لا ترتبط بالزّمن فقط إذ "لا يمكن اختيار مؤلّفين من القرن العشرين كي يتمّ التأكد من حداثة فكرهم؛ ففي كلّ لحظة زمانيّة تتعايش لحظات من الماضي القريب أو البعيد، مع الحاضر وحتى مع المستقبل"(98)،فالحداثة فكر وأدب " قيميّ لا زمنيّ "(99)

والقصّ الحداثي يعني عند مالكم برادبري " التّحليل والتأمّل و الهروب والخيال و إطلاق العنان للأحلام"(100)،مثلما يعني "الفنّ الذي حوّل الواقع إلى خيال نسبيّ"(101)،وهو قصّ يصوّر "عوالم تكتنفها المخاطر والكوابيس والموت"(102) متوسلاً إلى ذلك "بالشّكل التّجريديّ والخيال المكثّف"(103) الذي يعلق على نفسه بتراكيب رمزيّة وتخيليّة(104)،والقصّ الحداثي ينبع من مشكلّة " أنّ عالم الواقع ليس وحده الذي أصبح غريباً عن ذات الإنسان ، بل إنّ الذّات نفسها أصبحت مشكلة بالنّسبة لذاتها"(105) . وكثيرًا ما يغرق قصّ الحداثة في الأسطورة ،وهو مجال يخلقه الكاتب متعمداً ليستوعب فائض التجربة في الواقع المحدّد الذي أصبح من الضيق بحيث لم يعد يتّسع لتجربة الذات العريضة الممتدة(106). فالحداثة إعادة نظر في المرجعيّات والقيم والمعايير،وهي رؤيا جديدة(107)،وتعبّر عن المقلق والفنتازيّ والمثير وهي تجديد للغة،وتحرير للمخيّلة،وتجاوز للحدود الوهميّة التي تفصل الواقع عن اللاّواقع، وهذه الحداثة تستوجب حساسيّة جديدة تجاه هذا العصر(108) .

والحساسيّة الجديدة تعبّر عن وعي خاص تجاه الأشياء سواء في الشّكلّ أو المضمون، وهذا الوعي يقوم على تقنيات كسر الترتيب السّردي ، وتجاوز العقدة التقليدية ، والغوص إلى الداخل،والتعلّق بالظاهر ، وتوسيع دلالة الواقع لكي يعود إليها الحلم والأسطورة والشّعر(109) ،ووضع المعجز والخارق موضع الحقيقة المسلّم بها دون دهشة (110)، والانفتاح على عوالم وأكوان ما تحت الوعي،أمّا الزمن فقد أصبح مهمشاً ومحطّماً ضمن توافق نادر عند بعض المبدعين(111) .

التشيؤ وغياب السّرد الرّوائيّ:رواية"خوارم العشق السّبعة" للرّوائيّ المغربيّ جمال بوطيّب تنتصر للبطل الشّيء،وهو العشق،وتنشغل به،وتحطّم الشّكل السّرديّ كاملاً لأجله،ولذلك لا نستطيع أن نجد في هذه الرّواية الشّكل السّرديّ الرّوائيّ بأيّ شكل من الأشكال،بل نستطيع أن نقول بكلّ جرأة أنّ عناصر الرّواية بشكلها الاعتيادي من أحداث وسرد وعقده وشخصيّات وتأزم تكاد تكون مختفية تماماً من هذه الرّواية التي لا نجد فيها إلا وصفات على شكل لافتات وفتات من الرّسائل،فلا نعرف من هذه الرّواية إلاّ أنّنا أمام قصتي عشق متداخلتين في علاقة خفيّة لا نستطيع تبيّنها أبداً،وأقطابها هم العاشقون:تركيّة صدوعي ولبنانة الرّبيعيّ وعبد الرّحيم الدّباشي وآدم إبراهيمي،ولا نجد سرداً في الرّواية يقودنا إلى تلك العلاقة العشقيّة التي جمعت بين هؤلاء العاشقين،إنّما نعرف أنّهم يكابدون الحبّ،ويدركون خوارمه،كما يدركون كيفيّة قتله،وبخلاف ذلك لا سرد أو أحداث بأيّ شكل من هذه الأشكال،إنّما يهيمن البطل الشّيء على فكرة الرّواية،ولا يتجاوزه الرّوائيّ إلى غيره،بل هو معنيّ به،في حين يغفل العناصر الأخرى في شكلها التّلقيديّ،ويقدّمها لنا في فرضيّة التّوقّع التي تلقي على كاهل القارئ بمهمّة توقّع الأحداث،واختراع نسق ما للأحداث والأسباب والنّهايات. هذه الرّواية تقّدم تصوّراً جديداً للرّواية ذات السّيرة الذّاتيّة المفترضة،فهذه الرّواية هي سيرة مفترضة للعشق الذي يلعب دور البطولة في هذه الرّواية حيث النّصوص فيها تمزج بين" السّيري بالرّوائيّ،وتتوغّل في استكشاف مناطق الذّات المسكوت عنها خاصة فيما يتّصل بالجنس والعلاق العائليّة وأصقاع الغربة المقلقة المفضية إلى تعدّد الذات وانقساماتها وإلى أسئلة الوجود والكينونة" (112).

وهي تبني عالماً قائماً على فكرة واحدة،وهي فكرة الحبّ من منطلق أنّ "رواية قصة ما تفترض بناء عالم،ويستحبّ أن يكون هذا العالم كثيفاً في أبسط جزئياته"(113)،والجزئيّات البسيطة المسيطرة في هذه الرّواية هي جزئيّات العشق وسلوكيّات الحبّ،وذلك في شكل روائيّ خاص يؤمن بأنّ" المعنى الذي يقدّمه أيّ عمل فنّيّ هو خاصّ بهذا العمل بالذّات،وبالشّكل الخاصّ الذي جاء عليه"(114).

وهذه الرّواية تتكوّن من قسمين،القسم الأوّل من سبعة عناوين كلّ منها يقدّم واحدة من خوارم العشق المفترضة،في حين أنّ الجزء الثّاني من هذه الرّواية،وهو يمثّل الجزء الأكبر من حجم الرّوائيّ إذ يتربّع على نحو ثلثي مساحة الرّواية فيعقده المؤلّف تحت عنوان"وصفة لقتل الحبّ".ففي الجزء الأوّل من الرّواية نجد لافتات وصفيّة تحت خوارق العشق،وما يليها هو تنظير في الحبّ دون الالتفات إلى أيّ سرد روائيّ،أو تقديم أيّ تصوّر تخيليّ للعلاقة العشقيّة التي نحن في صدد قراءة خوارم العشق فيها،وبذلك يقودنا الرّوائيّ نحو البطل الشّيء،وهو العشق،ويضرب صفحاً عمّا سوى ذلك،وهذه الخوارم العشقيّة السّبعة،ويذكر منها اثنتين في الجزء الأوّل من الرّواية على لسان عبد الرّحيم الدّباشيّ وحبيبته لبانة الرّبيعيّ،وهي:

1-"تكسر قارورة عطر أهداك إيّاها الحبيب وأنت تتزينين بها،معناه أنّك كنت تتعطّرين لغيره"(115)

2- "حين يرنّ هاتفك مرّات ومرّات،ولا تردّ،معناه أنّك منشغل عنّي بأخرى"(116).

أمّا في الجزء من الرّواية فترد الخوارم الخمسة الأخرى،وهي مشفوعة برسائل متبادلة بين تركيّة صدوعي وحبيبها آدم إبراهيمي،وهذه الرّسائل تتراوح بين جمل قصيرة لا تتجاوز سطر وبين عدّة سطور لا غير،وجميعها بلا استثناء تقدّم فلسفات وتنظيرات في العشق من منطلق"إنّ كلام المرأة هو إحضار لها،ولو تكلّمت فهذا يعني أنّها حضرت وصارت كائناً حيّاً محسوساً"(117)،وهذه الرّسائل لا تقدّم أيّ أحداث أو تفاصيل،فلا نعرف شيئاً عن العاشقين سوى أنّهما يعيشا حالة الحبّ،وكلّ منهما يعاتب الآخر لتقصيره في أدائه في السّلوك العشقيّ،ولذلك تأتي هذه الرّواية لأجل أن ترصد بعض ملامح انكسارات العشق التي تجملها فيما يلي:

3- "عسرة إلى مياسرة،وعلى القائظ أن يشرب جرعات احتماليّة إضافيّة"(118)

4- " حين تتّهمك أنثى بالخيانة،فكّر أنّها تخفي خيانتها لا غير"(119)

5- "شيئان اثنان يدمّران الحبّ،وصفة تركيّة صدوعيّ أو بخور يأتيك به الحبيب،وتتبخّر به بإرادتك وفي غيابه" (120)

6- "حين تقرأ رسالتي ولا تردّ،أعرف أنّك تستصغرها وتؤكّد بها وفاءك لأخرى"(121).

7- "حين تؤذيني أنا من يحبّك حدّ العمى،فأسامحك توقّعي أنّ حبّي سيخفت حدّ القبس"(122).

ويختم الرّوائيّ روايته بخاتمة بعنوان" اعتراف"،ويعترف بأنّه قدّم رواية دون أيّ خيط سرديّ كان،وفي ذلك يقول: "اندفعتُ وراء تداعيات تركية وآدم،عفواً لبنانة وعبد الرّحيم،وانفرط منّي خيط السّرد،فلم أنجح في تلخيص الرّواية،لذلك عودوا إلى الصّفحة 13،واقرؤوا الرّواية كاملة غير منقوصة"(123).ويبدو أنّ الرّوائيّ في هذه الرّواية في إغفاله للسّرد ينطلق من إيمانه النّقديّ التنظيريّ حيث يقول:"إذا كان الحكي هو كلّ خطاب شفويّ أو كتابيّ مقدّم لقصة ما،فإنّ السّرد هو الفعل الذي ينتج هذا الحكي .بهذا المعنى نجد سرداً في كلّ التّراث الإبداعيّ العربيّ: نقوشات القبائل العربيّة القديمة وأخبارهم الميثولوجيّة وصنعهم لأصنام وعبادتها"(124)

من الواضح أنّ الرّوائيّ في هذه الرّواية عندما جعل الشّيء/العشق بطلاً فقد تعامل معه بمنطق الجسد الآدمي الذي يخوض تجاربه الخاصّة،ويجد له صيغة وجوديّة،فكما أنّ الجسد البشريّ يُعدّ "فاعلاً يعانق بدنياً محيطه ثم يتملّكه بعد أنسنته،ويجعله عالمه المألوف والمفهوم المليء بالمعاني والقيم والذي يستطيع أن يتقاسمه كتجربة مع أيّ فاعل آخر يكون هو أيضاً مندمجاً في المرجعيّات الثّقافيّة"(125)،فإنّ الجسد الرّوائيّ يغدو في سيرورة حياتيّة خاصّة عندما يدخل في علاقات

خاصّة منبثقة من مرجعيّات ثقافيّة ليقدم فكرة ما،والفكرة المسيطرة في هذه الرّواية كانت فكرة العشق الذي لعب دور البطولة المطلقة،وتسوّد على الحالة السّرديّة كاملة.

وبعد؛

يبدو أنّ الرّوائيّ العربيّ في هذه الرّوايات الخمس هدف هذه الدّراسة قد جنح إلى تشيىء البطل ليخلص بذلك إلى تجسيد الفكرة التي تطارده فيما يكتبُ؛فهو في رواية "العين المعتمة" للرّوائيّ الفلسطينيّ زكريا محمد،ورواية "معذّبتي" لبنسالم حميّش،ورواية "حارس المدينة الضّائعة" لإبراهيم نصر الله ورواية "الشّقّة" للرّوائيّ السّعوديّ غازي القصيبيّ ورواية "خوارم العشق السّبعة" للرّوائيّ المغربيّ جمال بوطيّب قد أراد أن يبرز تلك الحياة الكابوسيّة التي يعيشها الإنسان العربيّ المعاصر في مجتمعات أسيرة للخوف والألم والإرهاب والتّعسّف والاستلاب والإكراه،وهو وجد من إسناد دور البطولة لمخاوفه سبيلاً إلى تعرية ذاته وتعرية الآخر الذي يتهمه علانيّة وصراحة بتشويه حياتي وتبديد راحته وسعادته،كما وجد في التّوسّل بالبطل الشّيء أداة طيّعة للحديث عن عوالمه الدّاخليّة والخارجيّة بكلّ صراحة وجرأة دون تابوات أو مخاوف،وبما يسمح له بأن يمرّر أيّ فكرة أو اعتقاد أو قناعة أو دعوة دون وزر أو عقاب أو ملاحقة.

الإحالات والمراجع والمصادر:

(1)-ميشال بوتور: بحوث في الرّواية الجديدة، ترجمة فريد أنطونيوس، ط1، منشورات عويدات، بيروت،لبنان،1971،ص12.

(2)-ماجد السّامرّائيّ، تجلّيات الحداثة –قراءة في الإبداع العربيّ المعاصر،ط1،الأهالي،دمشق،سوريا،ص 135

(3)- المرجع نفسه: 77

(4)-ميشال بوتور: بحوث في الرّواية الجديدة،8.

(5)- شكري عزيز الماضي:أنماط الرّواية العربيّة الجديدة،سلسلة عالم المعرفة،ط1،العدد355،المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب،الكويت،2008،ص208

(6) – عابد خزندار:حديث الحداثة، ط1، الكتب المصريّ الحديث، القاهرة، 1990،ص117.

(7)-محمد خلاف : النّصّ الخراطيّ تأسيس الواقع النّفسانيّ ، الفكر العربي المعاصر ، ع 42 ، 1986 ،ص92 .

(8)-نفسه:ص92.

(9)- سجموند فرويد : محاضرات تمهيديّة في التّحليل النّفسيّ، ترجمة عزت راجح، مكتبة مصر، القاهرة، -195،ص17.

(10)- نفسه:ص17-18

(11)- تزفيتان تودوروف، مدخل إلى الأدب العجائبيّ، ترجمة الصّديق بوعلاّم، ط1، دار شرقيّات، القاهرة، ص57.

(12)- نفسه: ص57.

(13)- زكريا محمد:شاعر وروائيّ فلسطينيّ معاصر،وُلد عام 1951،درس الأدب العربيّ في جامعة بغداد في العراق،عمل صحفيّاً في بيروت وعمان ودمشق حيث رأس تحرير العديد من المجلات السّياسيّة والأدبيّة.

(14)- اعتقد القدامى بأنّ الآلهة تأخذ صورة الظّواهر الطّبيعيّة، فالشّمس إله، والقمر إله، والبحر إله .. الخ، وعبدوها تبعاً لهذا الاعتقاد.

(15)- جون ستيوارت ميل:عن الحرّيّة،ترجمة هيثم الزّبيدي،ط1،وزارة الثّقافة الأردنية،عمان،الأردن،2009،ص12.

(16)-فاروق خورشيد، أديب الأسطورة عند العرب –جذور التّفكير وأصالة الإبداع، ط1، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 2002،ص19.

(17)- زكريّا محمد، العين المعتمة، ط1، وزارة الثقافة، عمان، 1996، ص10.

(18)- نفسه، ص86.

(19)-تزفيتان تودوروف، مدخل إلى الأدب العجائبي،ص109.

(20)- الجاحظ، الحيوان، ط1، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، جزء 6،ص26-47.

(21)- نفسه، جزء 1،ص203.

(22)- انظر: محمد عجينة، موسوعة أساطير العرب عن الجاهليّة ودلالاتها، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1994،ص41-44.

(23)يقول هـ.أ. غيربر في كتابه "أساطير الإغريق والرومان"، ترجمة حسني فريز، منشورات دار الثقافة والفنون، 1976، ص11، عن هاديس/بلوتو: "بلوتو حصته صولجان تارتاروس والعالم الثاني (عالم الأموات) حيث لا ينفذ شعاع من أشعّة الشمس".

(24)-زكريا محمد، العين المعتمة، ص56.

(25)-نفسه،ص 53.

(26) -نفسه،ص 53.

(27)- نفسه،ص 55.

(28)- نفسه:ص 93.

(29) -نفسه، ص60.

(30)- نفسه،ص 87.

(31)-نفسه،ص 25، 104، 31.

(32) -نفسه،ص 34.

(33)- نفسه،ص 80.

(34)-نفسه،ص 90.

(35)-نفسه،ص 120.

(36) -يقول الجاحظ في كتابه (الحيوان): "وأمّا القول في الهدهد، فإنّ العرب والأعراب كانوا يزعمون أنّ القنزعة التي على رأسه ثواب من الله تعالى على ما كان من برّه لأمّه! لأنّ أمّه لمّا ماتت، جعل قبرها على رأسه، فهذه القنزعة عوض عن تلك ".جزء3،ص249.

(37)- زكريا محمد، العين المعتمة،ص 94.

(38)- نفسه:ص 102-104.

(39) –نفسه:ص105.

(40)- بنسالم حميّش:أديب وشاعر ومفكر مغربي معاصر،وُلد عام 1949 في المغرب،وقد عمل وزيراً للثقافة في حكومة عباس الفاسي،له الكثير من الأعمال الرّوائيّة والمؤلّفات الفكريّة والدّواوين الشّعريّة،كما له مؤلّفات باللّغة الفرنسيّة.حصل على جائزة النّاقد وجائزة الأطلس كما وصلت روايته الأخيرة" معذبتي " إلى المرحلة النّهائية من جائزة البوكر العربيّة.

(41) - انظر المفارقة وأنواعها:نبيلة إبراهيم:المفارقة، فصول، مج7، عدد(3-4)، القاهرة،1987؛سيزا القاسم: المفارقة في القصّ العربيّ المعاصر، مجلة فصول،1982،مج2،ع2.

(42)- انظر أدب السجون:واضح الصمد:السّجون وأثرها في الآداب العربية من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنّشر والتوزيع،بيروت،لبنان،1995؛ نزيه أبو نضال:أدب السّجون،ط1،دار الحداثة،بيروت،لبنان،1981؛ يحيى الشّيخ صالح:أدب السجون والمنافي في الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،معهد اللغة والأدب العربي،إشراف عبد المالك مرتاض،1993.

(43) -انظر الألم: أحمد خورشيد النورة جي:مفاهيم في الفلسفة والاجتماع،ط1،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،1990،ص42-43.

(44) - بنسالم حميّش:معذبتي،ط1،دار الشّروق،القاهرة،2010،ص9.

(45) - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ت (55 هـ): الحيوان، ط1، ج1، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي وأولاده، القاهرة، 1938،ص203.

(46) -انظر الشبق: أحمد خورشيد النورة جي:مفاهيم في الفلسفة والاجتماع،ص155.

(47)- انظر تعذيبها الجنسي لبطل الرّواية: بنسالم حميّش:معذبتي،ص 210-221.

(48)- انظر الجنس والغرائبية والعجائبية: سناء شعلان:السّرد الغرائبي والعجائبي،ط2،نادي الجسرة الثقافي والاجتماعي،قطر،2006،ص62؛ كولن ولسن-المعقول واللامعقول في الأدب الحديث، ترجمة أنيس زكي حسن، ط2، دار الآداب، بيروت، 1972،ص204.

(49) - بنسالم حميّش:معذبتي،ص88-94.

(50) - نفسه:ص94-111،وص210-221.

(51) -نفسه:ص227-241.

(52)- عزّ الدين الخطابي: السّلطة والعنف،ط1،مقاربات:مجلّة العلوم الإنسانيّة،آسفي،المغرب،2009،ص5.

(53) -بنسالم حميّش:معذبتي،ص11.

(54) – نفسه:ص158.

(55)- إبراهيم نصر الله: روائيّ وشاعر وفنان تشكيليّ أردنيّ،وُلد عام 1945 في عمان، عمل مستشاراً ثقافيّاً في كثير من المؤسّسات الأردنية،له الكثير من الرّوايات والدّواوين الشّعريّة المنشورة.

(56) - إبراهيم نصر الله : حارس المدينة الضّائعة، ط1، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، عمان، 1998،ص11.

(57) - نفسه:ص11.

(58)-نفسه:ص2.

(59) - نفسه:ص9.

(60)- نفسه:ص130.

(61) -نفسه:ص162.

(62)- نفسه:ص 139.

(63)- نفسه:ص127.

(64)- نفسه:ص133.

(65) - نفسه:ص47.

(66) –نفسه:ص214.

(67) – نفسه: ص341.

(68)- طراد الكبيسي:قراءات نصيّة في روايات أردنيّة، ط1، أمانة عمان الكبرى، عمان، 2000،ص64.

(69)- إبراهيم نصر الله: حارس المدينة الضّائعة،ص64.

(70)- طراد الكبيسي: قراءات نصيّة في روايات أردنيّة،ص 15.

(71)-نفسه:ص65.

(72)- شكري ماضي وهند أبو الشّعر: الرواية في الأردن، ط1، جامعة آل البيت، المفرق، 2001،ص95.

(73) - طراد الكبيسي:قراءات نصيّة في روايات أردنيّة،ص64.

(74) - شكري ماضي وهند أبو الشّعر : الرّواية في الأردن،ص 99.

(75) – نفسه:ص100.

(76)- نفسه:ص47.

(77) - شكري ماضي وهند أبو الشّعر: الرواية في الأردن،ص 102.

(83) – نفسه: ص 103.

(79)-غازي بن عبد الرحمن القصيبي: شاعر وأديب وسفير ودبلوماسيّ ووزير سعوديّ،وُلد عام 1951،وتُوفّي عام 2010،يحمل درجة الدّكتوراه في العلاقات الدّوليّة،شغل الكثير من المناصب الدّبوماسيّة والحكوميّة،له الكثير من الرّوايات والقصص القصيرة والدّواوين الشّعريّة،يُعدّ من الرّوائيين السّعوديين الرّواد،وقد نال الكثير من الجوائز والأوسمة،وهو صاحب فكرة تأسيس جمعية الأطفال المعاقين في المملكة العربيّة السّعوديّة،وكان لآخر ثلاثين سنة من عمره يحوّل راتبه كاملاً لصالح هذه الجمعيّة.

(80)-غازي القصيبي:شقّة الحرّيّة،ط2،رياض الرّيس للكتب والنّشر،بيروت،لبنان،1994،ص18.

(81)- نفسه: ص104.

(82)- نفسه:ص35.

(83) بينار إيلكاركان:المرأة والجنسانيّة في المجتمعات الإسلاميّة،ترجمة معين الإمام،مقالة بقلم فاطمة المرنيسي بعنوان:المفهوم الإسلاميّ حول الجنسانيّة الأنثويّة الفاعلة،ط1،دار المدى للثقافة والنّشر،بغداد،العراق،2004،ص33.

(84) فايز محمود:مشكلة الحبّ العناء الإنسانيّ دون جدوى،ط!،دار النّسر،عمان،الأردن،2011،ص42.

(84)- غازي القصيبي:شقّة الحرّيّة،ص94.

(85)- محمد عبيد الله:أوراق مختارة من ملتقى السّرد العربيّ،ورقة بحثيّة بقلم سليم النّجار:الرّواية العربيّة إشكاليّة الدّيمقراطيّة بين الوعي والتّكريس،ط1،منشورات رابطة الكتاب الأردنيين بدعم من وزارة الثقافة الأردنيّة،عمان،الأردن،2011،ص167.

(86)- غازي القصيبي:شقّة الحرّيّة،ص209.

(87)- نفسه:ص35-36.

(88)- نفسه:ص463.

(89)- نفسه:ص464.

(90)- نبيل حدّاد:بهجة السّرد الرّوائيّ،ط1،عالم الكتب الحديث بدعم من أمانة عمّان الكبرى،عمان،الأردن،2010،ص244.

(91)- جمال بوطيب :أديب وناقد وأستاذ جامعيّ مغربيّ،وُلد في عام1968هو عضو جمعيّات وهيئات وطنيّة وعربيّة مختلفة, له مؤلّفات عديدة. حاصل على الدّكتوراه في الأدب الحديث تخصّص الرّواية والنّقد والمسرح،يعمل أستاذاً جامعيّاً في كلّيّة الآداب في مدينة فاس. يتوزّع إنتاجه بين الكتابة السّرديّة والشّعريّة والنّقديّة.

(92)- شكري الماضي وهند أبو الشّعر: الرّواية في الأردن،ص227.

(93) -مالكم برادبري وجيمس ماكفارين:الحداثة، ترجمة مؤيد حسن، ط1،جزء1، دار المأمون، بغداد، 1987،ص26.

(94)- نفسه :ص231 .

(95)- نفسه،ص122.

(96)- منى محمد محيلان: حركة التّجريب في الرّواية العربيّة الأردنيّة1960-1994، ط1، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر،الأردن،عمان،،ص 122.

(97) - خيرة حمر العين: جدل الحداثة في نقد الشّعر العربيّ، ط1، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، 1996،ص39.

(98)- تزفيتان تودوروف:مدخل إلى الأدب العجائبيّ،ص.46

(99)- تزفيتان تودوروف:نقد النّقد رواية تعلّم، ترجمة سامي سويدان، ط1، مركز الإنماء القوميّ، بيروت، 1986،ص19.

(100)- إدوارد خرّاط: أصوات الحداثة اتّجاهات حداثيّة في النّص العربيّ، ط1، دار الآداب، بيروت، 1999، ص203 .

(101) - مالكم برادبري و جيمس ماكفارلن : الحداثة ، جزء 1 ،ص71.

(102) - نفسه: جزء 1، ص27.

(103) - نفسه: جزء1،ص27.

(104) - نبيلة إبراهيم : قصّ الحداثة ، فصول ، مج 167 ، ع ،مصر، القاهرة ، 1986 ،ص 96.

(105) - نفسه : ص100.

(106) - نبيلة إبراهيم : قصّ الحداثة: ص99.

(107) - نفسه:ص105 .

(108) - خالدة سعيد : الملامح الفكريّة للحداثة ، فصول ، مجلد (4) ، ع 3 ، مصر،القاهرة ، 1984 ،ص 26 .

(109) - نفسه : ص22.

(110) - إدوار خرّاط:الحسّاسيّة الجديدة مقالات في الظّاهرة القصصيّة، ط1، دار الآداب، بيروت، 1993، ص11.

(111) -نفسه : ص305.

(112)- محمد برادة:الرّواية العربيّة بين المحليّة والعالميةّ:الرّواية العربيّة الكونيّة أفقاً،بحث من كتاب الرّواية العربيّة ممكنات السّرد،أعمال النّدوة الرّئيسيّة لمهرجان القرين الثّقافيّ الحادي عشر،الكويت،2008،ص27.

(113) -أمبرتو إيكو: آليّات الكتابة السّرديّة،ترجمة سعيد بنكراد،ط1،دار الحوار للنّشر والتّوزيع،اللاذقية،سوريا،2009،ص33.

(114)- كين روبنسون:صناعة العقل دور الثقافة والتّعليم في تشكيل عقلك المبدع،ترجمة رامة موصللي،ط1،وزارة الثقافة الأردنيّة،عمان،الأردن،2009،ص138.

(115) -جمال بوطيّب:خوارم العشق السّبعة،ط1،مجلّة مقاربات:مجلّة العلوم الإنسانيّة،ط1،فاس،المغرب،2009،ص15.

(116)- نفسه:ص 27.

(117)- عبد الله الغذّامي:ثقافة الوهم:مقاربات حول المرأة والجسد واللّغة،ط1،المركز الثّقافي العربيّ،بيروت،لبنان،ص40.

(118)- جمال بوطيّب:خوارم العشق السّبعة،ص36.

(119)- نفسه:ص71.

(120)- نفسه:ص81.

(121)- نفسه:ص87.

(122)- نفسه:ص111.

(123)- نفسه: ص119.

(124)-جمال بوطيّب:الجسد السّردي:أحاديّة الدّال وتعدّد المرجع،ط1،IMBH للطّباعة والنّشر،أسفي،المغرب،2006،ص10.

(125)- دافيد لو بروتون:سوسيولوجيا الجسد،ترجمة إدريس المحمدي،ط1،روافد للنّشر والتّوزيع،القاهرة،مصر،2013،ص17.

حضور الشعر الشعبي في الفكر الإصلاحي عند البشير الإبراهيمي

أ. بوديسة فاطمة الزهراء
قسم اللغة والأدب العربي
جامعة المسيلة

الملخص : يتناول هذا البحث موقف الشيخ البشير الإبراهيمي من الشعر الشعبي، ووعيه بضرورة تفعيل هذا الشكل التعبيري في العملية الإصلاحية، وذلك لقربه وتأثيره على الجماهير الشعبية فهو مرتبط بوجدانها معبر عن آمالها وآلامها. ومن هنا حاول الإبراهيمي استثمار الشعر الشعبي من أجل الدفاع عن الهوية الوطنية من جهة وتسخيره كوسيلة إعلامية توعية من جهة ثانية .

Summary:
This article deals with the position of Sheikh Bashir Ibrahimi about popular poetry and his awareness of the need to activate this form of expression in the reform process and that because of his rapprochement and influence on The masses, and is bound to his conscience, representing their hopes and sorrows. El ibrahimi has therefore tried to invest folk poetry to defend national identity on the one hand, and exploit it as a media consciousness of the other.
Keywords: popular poetry, thought reform, Sheikh Bashir Ibrahimi, national identity

توطئة: آمن الشيخ البشير الإبراهيمي بإحساسه العميق واعتقاده الراسخ بضرورة التغيير والإصلاح، من أجل النهوض بالشعب الجزائري وإخراجه من غياهب الجهل والظلم إلى أفق الحرية والعلم، فبذل لهذه الغاية وعمل على تحقيقها عبر وضعه لبرنامج إصلاحي متكامل، مسّ مختلف مجالات الحياة الروحية والعلمية والأدبية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فاستطاع أن يطهّر جروح الأمة ويعالجها. وبهذا استحق وبجدارة أن يكون في طليعة علماء الأمة وعظمائها، بل زاد عنهم تميزا بشهادة رفيقه توفيق المدني الذي قال :" لم يكن أستاذي، وأخي، ورفيق جهادي، محمد البشير الإبراهيمي مجرد رجل عظيم كغيره من عظماء الرجال، بل كان الإبراهيمي أمة، كان جيلا، كان عصرا، كان من أولئك الأفذاذ القلائل الذين أملوا إرادتهم على الحياة، فأخضعوا الأيام لمشيئتهم فكيفوها كما أرادوا، فأخرجوا بلادهم من مصير شاءه لها الظالمون، إلى مصير رسموه لها بأنفسهم"[1]

انطلاقا من هذا القول نستطيع إدراك درجة الوعي التي بلغها الشيخ، والتي انعكست في استراتيجيته وفلسفته الإصلاحية بغية تنوير وتربية المجتمع الجزائري، وإعادة ربطه بلغته وردّه إلى دينه ووطنه وكل مقوماته التي عثت فيها فرنسا فسادا. ولن أحاول في هذا المقام أن أخوض في كل مجالات الإصلاح والكفاح التي خاضها الشيخ الإبراهيمي، بل سأكتفي بالمجال الأدبي وبالضبط مجال الأدب الشعبي. ومن هنا كان لابد من طرح التساؤلات الآتية: ما رأي الإبراهيمي- وهو من المدرسة السلفية العربية- باللهجة العامية؟ وموقفه من التراث الشعبي؟ وما هي الوظيفة التي قام بها الأدب الشعبي في الإصلاح وماهي المجالات التي خاض فيها الكفاح؟

1- **موقف البشير الإبراهيمي من اللهجة العامية والتراث الشعبي:** رغم انتماء الشيخ البشير الإبراهيمي للمدرسة المحافظة ورغم دفاعه الدائم عن اللغة العربية الفصيحة إلا أنّه لا يشهر عداءه للهجة العامية، ولا يطعن في جدواها، بل نجده يتعامل معها تعاملا مرنا؛ لأنّ الرجل مدرك لمعطيات السياق الحضاري والتاريخي والثقافي السائد آنذاك، عالم بفقه الواقع خبير بمعالم طريق الدعوة إلى دين الله ففي الحديث الشريف: "**حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذّب الله**

---

[1] أحمد توفيق المدني، الإبراهيمي كان أمة، كان جيلا، كان عصرا، مجلة الثقافة، ع 87 مايو 1985، ص 39

ورسوله" (رواه البخاري) وعن ابن مسعود قال "ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة." (رواه مسلم)[1].

فتقبل الشيخ الإبراهيمي للهجة العامية ليس خيانة للغة العربية، ولا تقليلا من شأنها وإنّما هو فهم صحيح للدين، ووعي عميق بسنن المرسلين، وفنون التواصل مع الآخرين، فلا يعقل أن يخاطب الناس بما هو فوق طاقتهم الاستيعابية على الأقل في البدايات الأولى، وهذا ما يؤكده في معرض حديثه عن تقوية الشعور الديني لدى الأفراد حيث يقول:" لكن بماذا تكون تقوية الشعور الديني وإعداد النفوس للرهبة منه والرغبة فيه؟ أَبِالكتابة في الجرائد؟ هذا زرع غير مثمر؛ لأنّ القراءة مفقودة والأمة أمّية والأمر لله، أم بالمحاضرات وتخصيص قاعة كبرى تلقى فيها محاضرات باللغة العامية في بيان ما تلزم معرفته من العقائد والعبادات والأحكام العملية والآداب الدينية والأخلاق الإسلامية العامة وخصوصًا ما يرجع إلى حسن العشرة وتربية الأولاد وسياسة الأهل والأقارب، لتكون العائلة الإسلامية"[2].

حسب هذا القول فالإبراهيمي لم يكن متعصبا لبعد واحد من الهوية وهو اللغة العربية، ولم تشكل حالة دفاعه عنها – اللغة العربية- أمام ما تواجهه من تحديات الطمس والتغييب عقبة في طريق رغبته في تعليم الناس أمور دينهم ودنياهم، مراع للظروف عاملا بالقاعدة الفقهية القائلة "فحيثما وجدت المصلحة فثم الشرع". وبهذا نصل إلى أنّ الشيخ الإبراهيمي كان صاحب بصيرة ووسطية واعتدال فلا إفراط ولا تفريط.

كان هذا بالنسبة للهجة العامية في عمومها. أنتقل الآن للحديث عن موقفه من التراث الشعبي فأقول أنّه كان شخصا انتقائيا فيما يخص تعامله مع هذا التراث؛ أي أنّه لم يأخذه برمته ولم يتلقف عموم الثقافة الشعبية. إذ نجده وقافا عند حدود الله محاربا للبدع والخرافات منها من الوقوع في الأخطاء العقائدية المتواجدة والمنشرة بكثرة مثل زيارة الأضرحة والأولياء والشعوذة والأساطير، والتي يرى أنّها انحراف عن الصراط القويم، وإتباع الهوى أو الطفولة البشرية حيث يقول: " غير أنَّ لهذا الطبع الإنساني لذات رافقته في مراحل الوجود من أول التاريخ وكان لهن من مستقر العقل فيه ملاعب وأحضان هن التقليد والوهم وهنات أخرى تمت لهذين بالنسب الوثيق، وقد باعدت حقائق الاسلام ما بينهن وبين الطبع البشري حقبة وإقامته على صراط الفطرة السوي، ..... ثم عاد المسلمون من ذكرى تلك الهنات عيد وطاف بهم طائف من العصبية التي محاها الإسلام لأول ظهوره، وإنّ العصبية لأصل البلاء كله، فنشأت فيهم العصبية إلى الجنس وإن لم يعمر من التاريخ صفحة، والعصبية إلى الرأي وإن لم يتعلق به من السداد نفحة والعصبية للآباء وإن لم يكن لهم في الصالحات أثر، والتعصّب للأشياخ حتى فيما زاغ فيه الفكر وعثر.... إنّ التخلي عن التعاليم الإسلام تؤدي بصاحبها إلى السقوط في نير عبودية الجهل والقبلية و" انحراف مزاج سببه سوء فهم، أو غلبة وهم أو دعوى طباع أو هو تقليد واتباع."[3]

يؤكّد هذا القول أنّ الشيخ الإبراهيمي قد تنزه عن كثير من الفنون الشعبية مثل الرقص والوشم ومختلف العادات والتقاليد. واكتفى بالإبداعات الشعبية الشفوية وعلى وجه الخصوص الشعر الشعبي وحتى في هذا الأخير فقد كان له رأي وتعديل، حيث نبذ المبالغات الشعبية التي تروى عن بعض الشخصيات التاريخية فقال:" فهؤلاء الشعراء يتغنون بالقومية العربية وينظمون في فتوحات العرب لإفريقيا الشمالية، ويذهبون فيها في الغلو والأساطير، حتى إنّهم يذكرون في قصائدهم أنّ علي بن أبي طالب دخل إفريقيا وفتح الكثير من مدنها، ويخترعون له من المواقف مع قواد القوات الرومانية ما لا أصل له، ولاشك في أنّ أشعار بني هلال التي يشير إليها ابن خلدون وهي من هذا النوع، والموجود منها في كتاب تغريبة بني هلال "[4]

---

[1] ملتقى أهل الحديث، http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=24768، بتاريخ 2015/3/23، سا:23:17

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1997، ج1، ص90

[3] المصدر نفسه، ص107،110.

[4] محمد البشير الإبراهيمي، التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، تح. عثمان سعدي، دار الأمة، الجزائر 2010، ص 52.

ويذكر في موضع آخر من كتابه آثار الإبراهيمي أثناء حديثه عن الشعر الشعبي "...وسمعنا منه ما يتضمن المغازي والسير وإن كان معظمه كذباً، ولكننا لم نجد لشعر إخوانه العلماء أثراً في هذه المواضيع."[1]

انطلاقا ممّا تقدم يمكن القول أن الشيخ لا يحابي أحدا، وهو يسمي الأمور بمسمياتها وينزلها منازلها فالكذب هو الكذب قاله شاعر أو غيره؛ لأنّ الأمر متعلق بقضية وحدث تاريخي عام يخص الجميع. كما يحتمل هذا القول قراءة أخرى وهي أنَّ الإبراهيمي أراد تكذيب الأمر مخافة من أن يقع الإنسان الشعبي بعقليته البسيطة في فخ الدجالين والمشعوذين الذين يعملون على تقديس الشخصيات المعروفة والتوسل لهم وبهم، ولهذا أراد أن يسدّ هذه الثغرة .

وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ الشيخ البشير الإبراهيمي سعى إلى تغيير وإصلاح الأخطاء السائدة في التراث الشعبي من خلال الشعر الشعبي ذاته، وكأنّه ينطلق من مبدأ "وداوني بالتي هي الداء" وهذا ما يؤكده هو في قوله: "استغاثت الإنسانية قديماً بأبنائها الصادقين على أبنائها المارقين. استغاثت من المفسدين لنظام الفطرة، والعاملين على تفريق هذه الأسرة فأغاثها الأنبياء والمرسلون والعباد الصالحون. واستغاثت من عباد المادة الحائدين عن الجادة، فأغاثها انتصار الروح، والمقدسون للروح والقائلون بخلود الروح. واستغاثت من أعداء العقل المفكّر، وعبّاد الحس والمحسوس، فأغاثها الحكماء الربانيون والفلاسفة الإشراقيون، .... فما كاد المتبني واضع شريعة التمايز بين السادة والعبيد يجف ثراه، حتى قيض الله لها فيلسوف المعرة ناسخاً لتلك الشريعة الجائرة، ومبشراً بشريعة الأخوة السمحة. واستغاثت من المشعوذين المحتالين، والمحرفين المبتدعين والضالين المضلين، الذين يستغلون جهل الجهلاء ويمتصّون دماء البسطاء البائعين للشفاعة، العابدين للوهم، المغترين بالأسماء والألقاب، وشهرة الأنساب .الوارثين لما لا يورث من التسلط على العباد بعظمة الآباء والأجداد فأغاثها العلماء المصلحون وحزب الله المفلحون"[2].

بناء على المقولة السابقة وإسقاطا لهذه القاعدة على واقع الأدب الشعبي والطبقات الشعبية، يمكن القول أنّ الإبراهيمي كان مؤمنا أشد الإيمان بوظيفة الأدب في الإصلاح، ولم يتوقف هذا الإيمان عند حدود النظرية أو التبشير بل تعداه إلى وضع خطة عملية يمكن تسميتها باستراتيجية العمل الأدبي.

وبعبارة أخرى فقد استثمر الشيخ الإبراهيمي الشعر الشعبي واهتم به بغية تسخيره في العملية الإصلاحية للمجتمع. وهذا ما سأتطرق إليه في هذا البحث لكن قبل الحديث عن مدى معرفة الشيخ البشير الإبراهيمي للشعر الشعبي ومجالات ووظائف الشعر وجب الحديث عن مصدر أو مرجعية هاته الأفكار وهذا الاستثمار.

2 - **الأثر الخلدوني في الفكر الإبراهيمي:** من الواضح أنّ الإبراهيمي قد تأثر بابن خلدون بدليل أنّه خصص له مقالاً في مجلة الشهاب، وإن نشر بدون إمضاء فإنّه ظهر في أعمال الإبراهيمي الكاملة التي جمعها وحققها ابنه أحمد طالب الإبراهيمي[3]. وتشي العبارات التي استخدمها الإبراهيمي في حق ابن خلدون بتلك المكانة العظيمة التي يحتلها الرجل في فكره فهو الرجل الفذ[4] وهو المؤرخ العظيم الذي بحث في أثر القوانين الاجتماعية في الفعل الإنساني. وبهذا تنبه الابراهيمي إلى أهمية المقدمة وجدواها في خلق الوعي. فتلقف أفكارها وحولها إلى مشروع إصلاحي يتجاوز الفهم في التغيير إلى تصور سنني يعي دور الاجتماع وعلاقاته في تحويل مسار المجتمع وتغيير وجهته.

ولعلّ هذا الإطار المرجعي الخلدوني هو ما جعل الإبراهيمي رحمه الله يهتم بالأدب وخصوصاً بعض صنوفه وسيلة من وسائل التغيير وعاملاً من عوامل تغيير وجهة الاجتماع ومساره، بل نجده فيما يخص الشعر الملحون يستشهد بابن خلدون، ويذكر أنّه أورد نماذج من هذا الشعر الملحون في مقدمته، وفيها الكثير من خصائص الشعر العربي الفصيح .

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، 146.

[2] المصدر السابق، ص62-63

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، ج1، ص370

[4] المصدر نفسه، ج3، ص372

3 – **رأي الشيخ البشير الإبراهيمي في الشعر الشعبي:** للإبراهيمي جوانب إبداع عديدة ومتشعبة، فهو كالغيث أينما حلّ نفع. ولا تكاد تجد مجالا ثقافيا أو أدبيا إلّا وجدت لذكر الشيخ فيه نصيب، فلكل يعلم مدى اهتمامه بالأدب الفصيح شعرا ونثرا، ولكن هل الكل يعلم باهتمامه بالشعر الشعبي؟ نعم فبرغم من انشغاله الدائم بأمور الدين وأحوال المجتمع، ورغم حبه للغة والأدب الفصيح إلّا أنّه أعطى للأدب الشعبي وبالضبط الشعر الشعبي مكانا في جدول أعماله ووقتا للحديث عنه تمخض عن هذا العطاء كتاب" التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر" الذي حققه عثمان سعدي وتعود قصة هذا الكتاب إلى سنة 1952 حين اغتنم المحقق فرصة تواجد الشيخ الإبراهيمي في القاهرة لسؤاله عن التراث الشعبي في الجزائر فجاء هذا الكتاب كإجابة [*] شافية وافية تعكس تبحر الشيخ في الشعر الشعبي ليثبت وبجدارة أنّه بالفعل رجل موسوعي .

3-1 **نشأة الشعر الشعبي:** اختلف الدارسون في نشأة الشعر الشعبي، فتعددت الآراء وتباينت منهم من يرجعه إلى الهلاليين الذين دخلوا المغرب العربي ومن أصحاب هذا الرأي عبد الله الركيبي في كتابه " الشعر الديني الجزائري الحديث" حيث قال: " بأنّ الشعر غير المعرب جاء مع الفتح الإسلامي، ثم انتشر بصورة قوية واضحة بعد مجيء الهلاليين إلى الجزائر حاملين معهم لهجاتهم المتعددة، حيث تغلغلوا في الأوساط الشعبية وساهموا في تعريب الجزائر بصورة جلية اعترف بها كثير من الدارسين "[1]. وذهب هذا المذهب أيضا محمد المرزوقي يرى أنّ التاريخ لم يترك لنا أي أثر لشعر منظوم باللغة الدارجة (الشعر الشعبي) قبل منتصف القرن الخامس الهجري، لكن الوضع تغيّر مع الزحفة الهلالية سنة 443هـ التي عرّبت البلاد وكادت تذيب العنصر البربري الأصلي في العنصر العربي فسادت لغتهم وانتشر شعرهم، ولم يبق بعد استقرارهم بالبلاد مكان للشعر الفصيح الاّ في الحواضر، حيث توجد الثقافة ودواليب الحكم"[2] وهناك طائفة أخرى من الباحثين ترى أنّ الشعر الجزائري إنّما يستمد أصوله البعيدة من أشعار بربرية، وهذا الرأي ينفي انصهار الثقافة الجزائرية الأمازيغية في الثقافة العربية الإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه يلحق الشعر الجزائري بالشعر اللاتيني[3]

وللرّد على هذا الرأي الأخير جاءت طائفة تقف موقف الوسط تحلل الأسباب وتعطي الاحتمالات من بينهم التلي بن الشيخ الذي يرى أنَّ الحديث عن نشأة الشعر الشعبي متشعب المسالك صعب التحديد؛ لأنّ كل ما وصلنا من نصوص الشعر الشعبي شفاهيا يرتبط بالثقافة الإسلامية موضوعا ومحتوى وبالتالي فالجزم بما هو عربي إسلامي وما هو موجود قبل دخول الفتح الإسلامي أمر مستحيل. لكن تبقى احتمالات تواجده قبلا قائمة ومن بين هذه الاحتمالات نذكر[4]:

* انقراض الشعر الشعبي باعتباره تعبير ذاتي عن غرائز الشاعر على حساب الأخلاق والمبادئ، كما أنّه تمجيد للروح القبلية لارتباطه بالفخر والأنساب بالإضافة الى اهتمامه بالمرأة غزلا ووصفا وهذا ما يتعارض مع تعاليم الإسلام وأوامره لذا حاربها ووقف منها موقفا صريحا.

* انتشار الأمية لم تتح فرصة لتدوين الأشعار من قبل الشاعر أو من قبل المتلقي او حتى من قبل الرواة.

---

[*] تنويه: هذا الكتاب المكون من تسع وخمسين صفحة قد أملاه الشيخ على المحقق في جلسة علمية واحدة دون الاعتماد على أية مراجع بل من الذاكرة " فقد أوتي الشيخ محمد البشير حافظة قوية لا يند عنها شيء، ويمكن تشبيهها بآلة تصوير وتسجيل، فكان لا يقرأ أو يسمع شيئا إلا وعاه وحفظه " توفيق جعمات، قبسات من شخصية الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مطبعة رويغي .الأغواط، 2010، ص 34. ويقول هو في وصف الذاكرة "وهبني الله حافظة خارقة وذاكرة عجيبة، تشهدان بصدق ما يحكى عن السلف وكانتا معينتين لي في تحصيل العلم في هذا السن أحمد طالب الإبراهيمي، آثار محمد البشير الإبراهيمي، ج5، ص 164

[1] عبد الله الركيبي، الشعر الديني الجزائري الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 368

[2] ينظر: محمد مرزوقي، الشعر الشعبي، الدار التونسية،تونس،دط،1967، ص58،57.

[3] ينظر. عبد الحق زريوح، دراسات في الشعر الملحون الجزائري، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص10

[4] ينظر: التلي بن الشيخ، منطلقات التفكير في الأدب الشعبي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب 1990، ص 23-25

ويضيف التلي بن الشيخ مصدرا آخر للشعر الشعبي غير الهجرة الهلالية وهو الهجرة الأندلسية، حيث يرى أنّ تأثيرها يعدّ من أهم العوامل التي أسهمت في عودة الشعر الشعبي، وذلك بفضل وجود ظاهرة ثقافية هي فن الزجل أو الموشحات، والتي تشترط فيه أن يكون باللهجة العامية خالي من قواعد الإعراب وهذا ما سهّل على الشاعر الشعبي تقليده والنسج على منواله [1] ويزكي الشيخ البشير الإبراهيمي هذا الرأي بقوله :" ثم دالت دولة الأندلس وخبا نجمه [يقصد شعر الموشحات]، واستعجل اللسان الناس فحابوا إلى الشعر والنفوس مشوقة إليه قولا وسماعا، كأنّما جفت القرائح عن اللغة العربية الفصيحة والتزام قوانينها النحوية، وقوانين أوزانها العروضية. مال الناس وأكثرهم العامة إلى قول الشعر باللغة العامية، وقد ظهر هذا على ألسنة زعماء بني هلال الداخلين إلى المغرب في أول دخولهم " [2] ويدل هذا القول دلالة قطعية على اطلاعه الواسع على الشعر الشعبي ومراحل نشأته وتطوره .

بعد هذا العرض للآراء والعوامل التي ساهمت في نشأة الشعر الشعبي يتبين أنّه لا توجد إمكانية للجزم بصفة قطعية في أصل الشعر الشعبي وكلّ ما يمكن قوله هو أنّ "ظهوره جاء نتيجة مؤثرات ثقافية وسياسية معقدة ومتداخلة"[3]

3 -2 أغراض الشعر الشعبي وخصائصه: يرى الشيخ البشير الإبراهيمي أنّ الشعر الشعبي يشترك مع الشعر الفصيح في كثير من الأغراض كالرثاء والهجاء والغزل والمدح. ويكمن الاختلاف في العمق وقوة التأثير، وهذا ما يؤكده الدارسون "فلقد وجد الشاعر الشعبي في الوضع العام مناخا صالحا للتعبير عن عواطفه ووجدانه بلغة سهلة وأسلوب بسيط، لا يتطلب معرفة الكتابة وإتقان قواعد اللغة العربية التي تستدعي قدرا كافيا من التعليم والدراسة. ومن هنا استطاع الشاعر الشعبي أنْ يقلد كل أغراض الشعر العربي مدحا ورثاء وهجاء وحماسة وغزلا...الخ مع اختلاف في الرؤية وتباين في الأسلوب"[4]

يلفت الإبراهيمي انتباهنا إلى تأثير البيئة والزمن في الأدب عامة وفي الشعر الشعبي خاصة، فبعد إشارته لخاصية الإقليمية* في الأدب الشعبي ساق أمثلة توضيحية يشرح فيها أنّ ذائقة إقليم قسنطينة تختلف عن إقليم وهران، فالشعر الشعبي "إذا نقل من إقليم إلى آخر خفيت مراميه على أهله وعز دركه. فمثلا شعر شعراء الملحون في إقليم وهران من القطر الجزائري لا يستسيغه أهل إقليم قسنطينة من القطر الجزائري أيضا"[5].

حسب هذا الرأي فالشعر يختلف بين إقليم وآخر فهو في الإقليم القسنطيني يمتاز بخصائص وفي الإقليم الوهراني يمتاز بخصائص أخرى لكننا سنحاول الحديث عن هذه الخصائص بشمولية ونوجزها فيما يلي[6]:

* الاستهلال بمخاطبة الفارس أو الحمام فنجد طوالع القصائد متواردة على خطاب الفارس الآتي من مكان بعيد كما يتصورونه، ويكلفونه تبليغ التحية والسلام، وبث الأشواق والسفارة بينهم وبين المحبوب، والنوع الثاني يخاطبون فيه الحمام أو القمري الذي هو ذكر الحمام يكلفونه بمثل ما يكلفون الفارس في النوع الأول، كما يكلفونه بحمل الرسالة للمحبوب. يسلكون هذا المسلك في موضوعين من شعرهم، هما رسائل للأحباب وسائل لعبد القادر الجيلالي الذي كثرت فيه مدائح الشعراء وكثرت في هذه الأشعار والمبالغات الخارجة عن إطار العقل.

ويرى الإبراهيمي أنّ الاستهلال بسفارة الحمام والفارس تقليد يتبع فيه اللاحق السابق. إلّا أنّه ينبه في موضع آخر إلى أنّ الشعر الملحون بحر لا ساحل له فإنّ المطالع كذلك لا حصر لها.

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص26.

[2] محمد البشير الإبراهيمي، التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، ص 24

[3] التلي بن الشيخ، منطلقات التفكير في الأدب الشعبي، ص29

[4] المرجع نفسه، ص29

* تنويه : يشير الابراهيمي إلى أن الشعر الشعبي لم يدون بسبب نزعته الإقليمية التي تجعله حبيس الإقليم الذي ينتمي إليه الشاعر ولا يتجاوزه إلى غيره من الأقاليم.

[5] محمد البشير الإبراهيمي، التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، ص24،25

[6] ينظر: المصدر السابق، ص24-51

*اشتمال هذا الشعر على أمثال منها العميق البعيد المرامي، وفيها الكثير من خصائص الأمثال العربية مثل: الإشارة القليلة إلى المعنى الكثير، ومضارب الأمثال ومواردها، وعدم تغير الصيغ (من المؤنث إلى المذكر) كالأمثال العربية تماما.

*- اهتمام شعراء الملحون بعنصر التخييل والتعبير عن الوجدان في هذه الصور الحسية التي تقوم على التشخيص بغية ترجمة الأجواء النفسية والشعورية للشعراء، خاصة عند شعراء البادية

*- التصوير الفني يرى الإبراهيمي أن للشعر الشعبي حظه من التصوير الفني الذي هو ملكة موجودة في كل نفس شاعرة، وإنما التفاوت يوجد في اللغات وفي الشعر الشعبي أحيانا أبياتا لا تقل روعة في التصوير عن الشعر الفصيح.

ومن أهم الشعراء الذين ذكرهم الشيخ الإبراهيمي نذكر: محمد بن السنوسي إمام شعراء الديس، وبعده محمد الشلالي وآخرون وكلهم مشهور بالتدين الشديد والاستقامة والأخلاق الفاضلة [*]، واشتهر في زمان الكاتب شاعر ملأ شعره الدنيا روعة وإتقانا واتساع أفق، وهو الشيخ ابن يوسف الخالدي الجلالي. إضافة إلى الشيخ الأخضر بن خلوف المستغانمي الذي عاش في القرن التاسع الهجري (ت 1024هـ)، نظم في شعر المواعظ وعيوب النفس، والشاعر مصطفى بن إبراهيم، وبوعلام السجاري، وسعيد المنداسي، وقد كان أطولهم نفسا وأشهرهم ذكرا وأعمقهم أثرا وأشدهم تأثيرا مصطفى بن إبراهيم والشيخ محمد السماتي الجلالي، والشيخ محمد بن يوسف.[1]

يتضح مما تقدم أنّ الشيخ الإبراهيمي على علم بتاريخ الشعر الشعبي وخصائصه وأعلامه. وهذا يثبت عدم تعصبه للأدب الفصيح، بل يتعدى ذلك إلى إعجابه بهذا النوع من الشعر فهو يحفظ الكثير من نصوصه ويدرك قيمته ومميزاته، وفي هذا رسالة للمتشددين الرافضين لهذا الشعر.

4– **الدعوة إلى الجمع والتدوين:** بدا الشيخ الإبراهيمي مدافعا عن الشعر الشعبي وأقرّ بمشروعية الحفاظ عليه والاهتمام به شأنه شأن الأدب الفصيح بدليل قوله: "والشاعر الموهوب شاعر، وإنمّا اللغة قواعد، فإذا لم يستطع سبك المعاني في القوالب الفصيحة والألفاظ الصحيحة صبها في القوالب التي يفهمها الناس"[2]

يكشف هذا القول عن وعي عميق بقيمة هذا الشعر وبوظيفته المتمثلة في توصيل المعاني إلى أفهام الناس وضرورة جمعه فهو كما قال عنه: "وإنّ فيه لبدائع لا يليق بها الإهمال، وقد ضاع بعضها ولم يبق إلا القليل مما يحفظه الحفاظ ويروونه، وهذا أيضا معرض للزوال لعدم العناية به"[3]

إذن في هذا القول دعوة صريحة للتدوين والعناية بهذا الموروث الثقافي؛ لأنه لمن المؤسف أن يضيع نتيجة لقلة الوعي والاهتمام وهذا ما يؤكده الشيخ بقوله:" ومن المحزن أنَّ هؤلاء الشعراء الذين ذكرناهم وكثيرا غيرهم لم يدونوا شعرهم ولم يدونه الناس المحيطون بهم مع إعجابهم بهذا الشعر وشدة تأثرهم به، ... ويوجد كثير من القصائد المتفرقة لشعراء معروفين مكتوبة عند كثير من الناس لم يتصد مع الأسف لجمعها بعض الأدباء، وإنها لحقيقة بالتدوين والحفظ"[4].

إنّ تركيز الإبراهيمي على قضية ضياع الشعر الشعبي ودعوته للمحافظة عليه وتدوينه يدل على إحساس بالخطر واستشراف للمستقبل، وكأنّه يعلم أنّه سيأتي يوم تحارب فيه الهوية الثقافية بدعوى العولمة، وستكون هناك محاولات لبتر وفصل الشباب عن تاريخه وثقافته. لذا اعتبر أنَّ الهوية الجزائرية والموروث الثقافي بما يحمله من أخلاق وأفكار أمانة يجب إيصالها إلى الجيل اللاحق فها هو يقول:" الأخلاق والآداب والأفكار والإحساسات والاتجاهات العامة والمشخّصات الخاصة

---

[*] للاطلاع أكثر للقارئ أن يرجع إلى القسم الخاص بالنماذج الشعرية من كتاب الإبراهيمي، ص 46 .

[1] ينظر: محمد البشير الإبراهيمي، التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، ص35،36.

[2] المصدر نفسه، ص36.

[3] المصدر نفسه، ص 22.

[4] المصدر نفسه، ص 25 .

هي "الأمتعة" التي يرثها جيل عن جيل، ومنها يتكوّن مزاجه صحةً واعتلالا"[1] وبالتالي "فالنشء إذا لم يقع بصره على أعمال أدبية منبثقة عن ذات أمته ومعبرة عن طموح وآفاق وهموم مجتمعه، ووجد الساحة الثقافية خاوية أصيب بخيبة أمل، فإذا وقع بصره على أعمال أدبية أخرى . مهما كان مرجعها . تلبي رغبة وتملأ الفراغ الذي تركه تاريخه الثقافي الغائب عن الساحة الثقافية انكب عليه جاعلا منه منطلقا يستند إليه فتتمزق ذاته وتتشظى رؤاه فتنمو شخصيته مهتزة فاقدة الهوية مشتتة المرجعية، وغير منتمية، ومن ثم ينشأ مجتمع ممزق الذات قابل للهزيمة"[2].

5 – دور الشعر الشعبي في العمل الإصلاحي: للإبراهيمي اعتقاد راسخ وإيمان عميق بالدور العملي والفعلي للأدب في عملية الإصلاح، ويدرك أنَّ هناك ترابط وثيق بين الشعر الشعبي ومساعي الكفاح، ولذلك فهو على وعي أكيد بأثر الرمز الجمالي في إحداث التغيير الاجتماعي، ولهذا ألفيناه يتحدث عما يمكن تسميته بالاستدلال الأدبي في مجال البحث الاجتماعي، يقول في مجال الإصلاح "إذا كان لكل جنس أدبي دور ما في إنهاض الأمم، فإن هناك أجناسا بعينها يكون لها من التأثير الواسع في فترات زمنية محددة ما يجعل التركيز عليها أكد والعمل من خلالها أثمر وأفضل"[3]. ولهذا يعطي قيمة كبيرة لإنشاء الجمعيات الأدبية ذات الفكر الإصلاحي العام. يقول : "أسست الجمعيات الأدبية وهي نصيرة الحقائق وعدوّة الأوهام والخرافات، هذه الجمعيات التي ذكرتها لكم وهي قليل من كثير، كانت من أكبر العوامل في تآخي البشر وتقرّب الشعوب من بعضها وهي أقوى الأسباب في غلبة الانفصال، والتعارف على التناكر والوفاق على الخلاف والاجتماع على الافتراق، بل تغلّب العلم على الجهل والحق على الباطل والفضيلة على الرذيلة"[4] وفعلا فقد أثمر الشعر الشعبي في عدّة مجالات نذكر منها:

5-1 دوره في الإعلام : أدى الشعر الشعبي دورا بارزا في محاولة إثراء التواصل، وكشف الحقائق فقد لعب الشعراء دور الاعلام الذاتي في ظل غياب الإذاعة والتلفزة والصحافة المكتوبة، وفي ظل ظروف استعمارية قاسية حيث كان الشعراء يوصلون إلى الجماهير المعزولة ما كان يدور حولها من أنواع البطش والتشريد، وذلك بانتشارهم في الأسواق والتجمعات، كما أنّه استطاع أن يخلّد ثورات متعددة مثل ثورة الأمير عبد القادر، وثورة الحاج المقراني وأحمد باي .. واستطاع أن يوصل أخبار الانتصارات والهزائم في ظروف قاسية.

فضلا عن أنه نشره لمبادئ جمعية العلماء المسلمين والدعوة إليها نأخذ مثالا على ذلك قول الشاعر بوقطاية:[5]

تكلم الفحل عربي ما يعرفش الذل
راجل بطل أصلو من الإبراهيمية
قال لهم لاش هذه هدرة ما تسواش
ماهمش اكباش هذه أمة عربية
دواها التعليم والدين السمح القويم
باش تستقيم تخرج من طور الجهلية

واضح من هذا المقطع أنّ الشاعر يعبر عن وجهة نظر العلماء المسلمين التي عبّر عن لسانها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وحدّدها في التعليم وفصل الدين عن الحكومة. وهي القضايا التي شكلّت أهم مبادئ جمعية العلماء.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، ص 273.

[2] عبد الحميد هيمة، الآراء النقدية للشيخ البشير الإبراهيمي في كتابه التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، مجلة الأثر،ع17،جامعة قاصدي مرباح،جانفي 2013،ص70

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ص 60.

[4] المصدر نفسه، ص61

[5] ينظر التلي بن الشيخ، منطلقات التفكير في الأدب الشعبي، ص36

كما أذكر شاعرا آخر تلقف أفكار الجمعية ودافع عنها، وهو محمد عبابسة الأخضري الذي يعدّ واحدا من الشعراء الذين ناضلوا في صفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتأثر بفلسفة الإصلاح ؛أي تطهير الدين الإسلامي من شوائب الشعوذة والدجل وفصل الدين عن الإدارة الاستعمارية وتعليم اللغة العربية وفتح المدارس الشعبية لأبناء الطبقات الشعبية المحرومة من العلم والمعرفة.[1] وسأعرض بعضا من مقاطعه في موضع آخر من هذه الورقة.

إنّ إيصال هذه الغايات والروح الوطنية إلى الجماهير الشعبية يحدد صورة من صور الإعلام في الشعر الشعبي التي تلتقي مع الشاعر مباشرة، وتدحض محاولة التشكيك وتشويه دور الشعر باعتباره فنا رديئا وشعوذة من أجل التكسب والعيش الرخيص.

والجدير بالذكر أن الأدب الشعبي بوجه عام والشعر الشعبي على وجه الخصوص لا يخضع لرقابة السياسية أو السلطة والإكراه لخاصية مجهولية القائل وحتى لو نظم الشاعر مقاطع تحرض على نبذ الهوان فهو ينسبها إلى غيره من الأموات أو الشعراء المعروفين أمثال عبد الرحمان المجذوب الذي يعد رائد شعر الحكمة، يقول الإبراهيمي في هذا الصدد أنه – المجذوب- " أصبح مثل جحا ينسب إليه الشعراء كثيرا من أشعارهم لتحفظ وتروج"[2]

2-5 دوره في الوحدة الوطنية: تمثلت الوحدة الوطنية في الشعر الشعبي في شعور نابع من الاعتزاز بالروح العربية الإسلامية وبحب الوطن ولقد خلّد الشاعر الشعبي دعوة الجمعية في المؤتمر الإسلامي الذي دعت إليه أو شاركت فيه مختلف الأحزاب السياسية من أجل التخلي عن النزاعات والخلافات الهامشية، التي شكلت نقاط ضعف في مسيرة المقاومة الجزائرية. فنجد الشاعر محمد عبابسية يعبر عن فرحة الوطن بوحدة أولادها قائلا[3]:

تفرح مزغنه بابناها وتفاخر ويزول عناها
اللي صديق يكون معاها والحاسد يرجع مقهور
تفرح مزغنة وتعرس بالمطربش والمتبرنس
والمتعمم والمتفرنس صبحة جملة أولاد برور

ربط الشاعر معاناة الجزائر بتشتت وصراع أولادها؛ أي كافة الأحزاب السياسية فبمجرد اتحادهم يزول عنها العناء وتسعد، هي وتسعد معها الصديق والرفيق، وتغيظ الحاقد والعدو. والجزائر تفرح بكل أولادها مهما كان توجههم السياسي وشكلهم الظاهري .

يتجلى في شعر عبابسة الحماس الوطني الصادق والذي يتمثل في التركيز والتأكيد على تكرار لفظة الاتحاد والوحدة، حيث يقول[4]:

باتحادك راك تفوزي تدي ماطلبت وتحوزي
حقك راكي تزيدي تجوزي صراط الذل المهجور
باتحادك يقوى عزمك باتحادك ينصف خصمك
باتحادك تدي سهمك وتعيشي العيش المبرور
الاتحــاد الاتحــاد هو السيف الماضي الحاد
فيـه القوة وفيـه الزاد هو الحصن وهو السـور

[1] ينظر المرجع نفسه، ص56.
[2] محمد البشير الإبراهيمي، التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، ص41
[3] التلي بن الشيخ،منطلقات التفكير في الأدب الشعبي، ص57.
[4] المرجع نفسه، ص58.

يصور الشاعر الوحدة في صورة السيف القاطع والحصن الحامي، هي مصدر للقوة وطريق للافتكاك الحق والنيل من العدو. وهي العزة والكرامة.

3-5 دوره في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: لقد اعتمد "الإبراهيمي" في منهجه الإصلاحي على توعية وتنوير الجماهير الشعب فكانت له جولات في طول البلاد وعرضها يأمر فيها بالمعروف وينهى عن المنكر

وذلك من خلال دروسه وخطبه ومحاضراته، وأحاديثه الخاصة والعامة، ومقالاته من أجل "إيقاظ الوعي الديني الحقيقي، وتنقية الفكر الإسلامي من الخرافات والأباطيل والبدع، التي شوّهت وجه الدين الجميل"[1] وسخّر من أجل هذه الغايات الشعر الشعبي باعتباره أقرب لنفوس الطبقات الشعبية، حيث يقول في هذا الصدد:" يجب الإيعاز إلى شعراء الملحون لأن ينظموا قصائد ومقاطع تتضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، لكي تنشرها جمعية العلماء بين العامة وترغبهم في حفظها"[2].

ويرى في موضع آخر أنَّ الشعر الشعبي يشتمل على كثير من الحكمة وهو يدرك مدى فعاليته في الحث على الفضائل والنهي عن الرذائل إذ يقول: " أنا أحكم بأن في الشعر الملحون[*] ما هو شعر على الحقيقة، فقد سمعت من شعر القرن الماضي ما يفيض حكمة وحثاً على الفضائل والكمالات، وتخويفاً من الله والآخرة"[3].

4-5 زيادة الوعي بقضايا المجتمع: حاول الإبراهيمي ببرنامجه الإصلاحي أن يحمل الشاعر الشعبي ليعبر عن قضايا المجتمع وآلامه وأحزانه، وحتى أفراحه وتطلعاته، وانتشاله من كونه مجرد مداح ومغني لا يحمل هدفا ولا يعبر عن رسالة. واهتم بالشعر دون غيره؛ لأن "الشعر الشعبي على خلاف الأمثال ولقصص الشعبية مرتبط بالوضع الاجتماعي ويعبر عن موقف صريح من القضايا التي يطرحها وهو لا يستهدف التنفيس والترويح"[4] بقدر ما يستهدف نشر الوعي وإحياء الضمائر والقلوب.

ولهذا راح الشعراء يؤمّون الأسواق العامة وينشدون الشعر أو القصص الذي يعبر عن أشواق الناس ويصور همومهم واهتماماتهم، ليثيروا فيهم كوامن العزة والكرامة، ويحيوا في ضمائرهم النخوة العربية، بحيث يجد المواطنون في هذه الحلقات ما يشبه الدعوة للثورة على نظم الظلم والقهر والحرمان؛ أي أنّهم يستهدفون بالفعل بعث اليقظة وإيقاظ الحس الوطني، لكي تعي الجماهير واقعها وتدرك آلامها وجهلها بما يحيط بها .فليس من باب الصدفة أن يركز الشاعر على قضايا وطنية أو أحداث تاريخية، وكذلك على شخصيات عربية إسلامية لعبت دورا بارزا في تاريخ الإسلام، مثل شخصية علي كرم الله وجهه أو سيرة عنترة بن شداد أو حتى الأمير عبد القادر. [5]

دعا الشاعر إلى الكثير من القضايا وحاول إحياءها في نفوس الجماهير الشعبية والتي لا يسعفني المقام لذكرها جميعا لذا سأوجزها فيما يلي:[6]

---

[1] ناصر احمد سنة، مشاعل النور.. ملامح الفكر التجديدي عند الشيخ "البشير الإبراهيمي، http://www.binbadis.net/research-and-studies/elibrahimi/695-elibrahimi.html، بتاريخ:2015/3/23، سا 03:07

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ص 85.

[*]تنويه: لقد اعتمد الإبراهيمي مصطلح الشعر الملحون بدل الشعر الشعبي لأن هذا ما كان منتشرا ومستخدما في الصحافة المسموعة والمكتوبة في ذلك الوقت مثل " ألوان وفنون من الشعر الملحون «،»المقاومة الجزائرية في الشعر الملحون "،" والكنز المكنون في الشعر الملحون"،" فحول الشعر الملحون"

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، ص146.

[4] التلي بن الشيخ، منطلقات التفكير في الأدب الشعبي، ص24

[5] ينظر المرجع نفسه، ص43.

[6] ينظر : المرجع نفسه، ص49-54

• **الدفاع عن مقومات الشعب:** الشاعر يعي محاولات وأهداف الإدارة الفرنسية في القضاء على مقومات الشعب الجزائري دينا ولغة وثقافة ووطنا، وهذا ما يحدده الشاعر الشعبي الملقب بابن الصحراء في الأبيات الآتية:

القاضي تركوه خلاوه يسهد   راها الكلمة اليوم للعكسر نيشان.

مابقى لا خليل ولا شرع مقيد   لا طلبة تفتي بآيات القرآن

المفتي والفقيه مجمرهم برد   عاد الكاغط يرسله لك بن ديان

الكاغط والتمبري راه مجرد   يسوى دورو في حناويت بن سوسان

يكشف الشاعر في هذه الأبيات عن سيطرة الحكم العسكري الفرنسي، وإلغاءه لحكم الدين الإسلامي والقضاء الجزائري ويطعن في مصداقية ونزاهة الحكم الفرنسي.

• **العدالة في المحاكم الفرنسية** : لقد صور الشاعر الشعبي معنى العدالة والمساواة في عرف المحاكم الاستعمارية بعد إقصاء الشريعة الإسلامية وهذا ما يراه الشاعر في هذا المقطع:

اللي يبغي الحكم لازم له يجبد   ويدير وكيل للشرع قاريه اللســان

يلغولك باسماك واسم امك والجد   كونك تألف جاي من بر السودان

كي تدخل بون جور تبدا بالميسيو   وبونجورين لكل واحد من الاعيان

إذا كنت فطين تجبد هاك نمد   من الشاوش وروح لكبير الديــوان

لا يقتصر هذا المقطع على طرح قضية الرشوة والجاه، بل يعرض اتجاه العدالة الفرنسية ويكشف النفوذ البارز الذي يمارسه اليهود في الإدارة الفرنسية وهذا ما جاء في الأبيات الآتية:

هذا حكم فرانسا من جد الجد   يده للقرضة وينفه من البلدان

و اذا تعرف شي يهود بوس اليد   وقردف وبايع براسك عريـان

هذا حكم جديد جانا متعمد   بالعسكر والقوم طوع البلدان

المسلم مسكين ما طاق يعاند   ورواح تشوف ماصار في ذا الزمان

فزعت الناس كل واحد وين شرد   وعمر سوق الفساد مع الطغيان

•**التجنيد الإجباري** : تفاعل الشاعر الشعبي مع الأحداث وتعاطف مع جراح الشعب، ثم اتخذ من هذا موقفا وطنيا صريحا بدليل تناوله لقضايا عدّة، من بينها التجنيد الإجباري وإحساسه العميق بالمهانة لدفاعهم عن العدو في حربه ضد الألمان، والأجدر بهم هو الجهاد في سبيل الله لتحرير البلاد والعباد وهذا ما تؤكده الأبيات:

نفنوهم بسلاحهم قاع المنعل   ثم يعود جهاد في سبيــل الله

كيفاه العديان عنا تتقابــل   المسلم ولّى ينصر الكافر وعلاه

الرّجلة والكراج منا راح بطل   وتركنـا غرض الجهاد ونســيناه

ياسر منّا راه فيه القتل يحل   وردمه ينفع الارض كي فيضة الأمياه

لا من ودع بيتهم راح مهوّل   ودقول ليهم الالمان احنــا جبناه.

وصف الشاعر كلا من الفرنسيين والألمان بالمنعل، ويقصد بها الملعونون أو الكفار، ويتمنى أن يتم إفناءهم ومقاتلتهم جميعا في سبيل الجهاد وتحرير الوطن. ويرفض نصرة فرنسا ويحتقر كل من يقف معها فهو بحسب الشاعر لا يصلح إلاّ أن يكون سمادا تنتفع به الأرض.

في ختام هذا البحث يمكن القول أنّ الشيخ البشير الابراهيمي استطاع بعمله المنظم وتخطيطه الجيد وعلمه الواسع أن يفهم معطيات عصره وحقيقة ظروف مجتمعه، فشق لمنهجه الإصلاحي سبيلا يوصله إلى الغاية المقدسة وهي تحرير عقول الناس قبل تحرير الوطن، والكفاح من أجل تطهير النفوس وتزكيتها وتنوير العقول وتوعيتها .فوجد في الخطاب

الشعري الشعبي ملجا وملاذا - بعد أن طوق الاستعمار بقوانينه الجائرة اللغة العربية – استثمره في استقطاب الناس وتوجيههم. فقرب إليه الشعراء وأخرجهم من الحدود الإقليمية الضيقة إلى رحاب الوطنية فغدو جنودا أوفياء ناضلوا من أجل الهوية وطالبوا بالحرية، فكانت أفعالهم تمظهرات للفكر الاصلاحي الواعي وتأكد قول الابراهيمي بأنّه صانع رجال لا مؤلف كتب .

المصادر والمراجع:

- الإبراهيمي أحمد طالب،(1997)، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (ط1)، بيروت، دار الغرب الإسلامي .
- الإبراهيمي محمد البشير،(2010)، التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، ط1،تح. عثمان سعدي، الجزائر، دار الأمة.
- المدني أحمد توفيق، الإبراهيمي كان أمة، كان جيلا، كان عصرا، مجلة الثقافة، ع 87 مايو 1985 .
- بن الشيخ التلي، (1990)منطلقات التفكير في الأدب الشعبي الجزائري،(ط1)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب .
- الركيبي عبد الله، (1981)الشعر الديني الجزائري الحديث(ط1)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- زريوح عبد الحق، (2008)،دراسات في الشعر الملحون الجزائري،(ط1)، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- مرزوقي محمد، (1967)، الشعر الشعبي، دط، تونس، الدار التونسية.
- هيمة عبد الحميد، الآراء النقدية للشيخ البشير الابراهيمي في كتابه التراث الشعبي والشعر الملحون في الجزائر، مجلة الأثر،ع17، جانفي 2013، الجزائر/جامعة قاصدي مرباح

شبكة الانترنت

- سنة ناصر احمد، مشاعل النور.. ملامح الفكر التجديدي عند الشيخ "البشير الإبراهيمي، http://www.binbadis.net/research-and-studies/elibrahimi/695-elibrahimi.html، بتاريخ:2015/3/23، سا 03:07
- ملتقى أهل الحديث، http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=24768، بتاريخ 2015/3/23، سا:23:17

الاقتباس في مسرح أحمد رضا حوحو
-قراءة في مسرحية "ملكة غرناطة"-

أ.إيمان هنشيري
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة باجي مختار –عنابة-

الملخص: تشكل النصوص المسرحية المقتبسة في المسرح الجزائري نسبة كبيرة تكاد تفوق نسبة النصوص المؤلفة تألفا خاصا، فقد أقبل أغلب المسرحيون والمخرجون منذ نشأة المسرح الجزائري إلى الآن على الانفتاح على تجربة الأخر المسرحية، للاستعانة بأفكارها وتقنياتها، من خلال تذويبها واستنباتها في التربة المحلية بما يخدم الواقع المعيش، ويتلاءم مع ذهنية الجمهور الجزائري. ويعد الأديب الشهيد أحمد رضا حوحو من أبرز كتاب المسرح الجزائري الذين نهلوا من منابع أجنبية ، حيث سار على خطى كبار كتاب المسرح الأجنبي أمثال: موليير وفيكتور هيجو ومارسيل بانيول، فاقتبس عنهم مجموعة من الأعمال المسرحية التي استطاعت أن تترك بصماتها على تاريخ المسرح الجزائري، بسبب ما بلغته من مستوى إبداعي عميق. وانطلاقا من هذا المعطى يسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الاقتباس في مسرح أحمد رضا حوحو، ومن ثم البحث عن أهم سمات الاقتباس عنده، من خلال مسرحية "ملكة غرناطة" التي اقتبسها عن مسرحية " روي بلاسRuy Blas " للكاتب الفرنسي فيكتور هيجوVictor Higo، على اعتبار أن هذه المسرحية أهم نصوصه المقتبسة، حيث تجلت فيها براعته في مجال الاقتباس بشكل واضح.

الكلمات المفتاحية: النص، الأدب، المسرح، الاقتباس.

Abstract
The Algerian theater contains a great amount of borrowed theatrical texts, a proportion that almost surpasses that of the texts that are fully original. Since the emergence of the Algerian theater till today, most playwrights and producers are acquainted and most familiar with other theatrical experiences especially those of western literature, usually with the aim of getting inspiration from their ideas and knowing more about their techniques. Through melting those new ideas and reassembling them in the local circumstances, taking in consideration things that serve out the living realities and things that fit within the mentality of the Algerian audience.
This article aims at shedding light on the aspect of pastiche in the plays of Ahmed RedaHouhou. We will focus on the borrowed elements in his play " The Queen of Granada" Which was originally borrowed from Victor Hugo's play " Ruby Blas". Considering this play as one of his most noticeable borrowed texts. This latter shows his skillfullness in using pastiche.
Key Words: The text – literature – theater – Adaptation.

توطئة: يعتبر الاقتباس ظاهرة تثاقف في جميع المجالات العلمية منها والأدبية والفنية، وهو بمثابة تلاقح الثقافات والحضارات وتواصلها في إطار الإرث الإنساني العلمي والأدبي والفني المشترك لجميع الشعوب، ويلجأ إليه الأدباء والفنانون رغبة منهم في إثراء تجاربهم وتنويعها، أو للبحث عن فضاءات جديدة كلما ضاق بهم مجال الإبداع، وقد يكون لجوؤهم إلى الاقتباس في كثير من الأحيان نابع من شعورهم بضرورة التفتح على الثقافات والفنون الأخرى للتخلص من حالة الجمود.

ويعد المسرح أكثر الأجناس الأدبية التي تبرز فيه هذه الظاهرة بشكل كبير، فمنذ نشأته الإغريقية الأولى، وهو يقتبس من تجارب أخرى، حتى صارت هذه السمة من أهم سماته، ومع مرور الزمن استمرت هذه السمة مع المسرح واتخذت مفهوما جديدا، فلم تعد تعني التقليد الحرفي للعناصر المستمدة من الآخر، وإنما صارت تعني الأخذ بمعناه الإيجابي، أي الاستفادة من تجربة الأخر، بتكييف العناصر المستمدة منه مع البيئة الجديدة التي ستنتقل إليها.

وفي إطار المثاقفة فإن كل مسارح العالم قد عرفت ظاهرة الاقتباس، غير أن المسرح العربي كان أكثر المسارح التي تجسدت فيه بشكل كبير، ذلك أن المسرح فن دخيل على الثقافة العربية، حيث تعرف العرب على المسرح عن طريق الانفتاح

والتفاعل مع الغرب، ومن ثم فإن أولية الممارسة تفرض على المسرحيون العرب اللجوء إلى الاقتباس عن تجاب الغرب لتثبيت جذور هذا الفن في الثقافة العربية، لذلك فان المسرح العربي عرف منذ بداياته تجارب كثيرة في مجال الاقتباس، ولا زالت مستمرة إلى الآن بدعوى المثاقفة والانفتاح على تجربة الأخر المسرحية، ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة، حيث اتجه المسرحيون والمخرجون الجزائريون إلى الاقتباس بدورهم عن المسرح الأجنبي.

1- الاقتباس في المسرح الجزائري: اتجه كتاب المسرح الجزائري إلى الاقتباس عن المسرح الأجنبي منذ الانطلاقة الأولى، وذلك منذ بدايات القرن العشرين، فكانت البداية مع (محمد رضا المنصالي) الذي اقتبس سنة 1922م مسرحية "في سبيل الوطن" عن مسرحية "في سبيل التاج" عن كاتب تركي، ثم اقتبس بعده (علي سلالي) المعروف ب(علالو) مسرحية "جحا" التي اقتبسها عن مسرحية "الطبيب بالرغم عنهLe médecin malgré lui" للمسرحي الفرنسي موليير Moliér، والتي قدمتها فرقة المطربية في شهر رمضان المعظم بتاريخ 12افريل 1926م بقاعة الكورسال بباب الواد بالعاصمة.[1]

وما تجدر الإشارة إليها هنا هو أن هذه المسرحية المقتبسة كتبت تاريخ ميلاد المسرح الجزائري، فعنها يقول (محي الدين باشتارزي) في مذكراته: « وعلى العموم، فان الشعلة الأولى التي أضاءت طريق المسرح الجزائري هي مسرحية "جحا" ذات الثلاثة فصول، التي قدمت في عام 1926م والتي امتد عرضها إلى يوم 23مارس 1927م.»[2]

بعد أن أعلنت مسرحية "جحا" الانطلاقة الرسمية للمسرح الجزائري، ظهرت عدة محاولات في مجال الاقتباس عن المسرح الأجنبي في فترة العشرينيات، منها محاولة (رشيد القسنطيني) الذي اقتبس عدة مسرحيات عن المسرح الأجنبي منها مسرحية "يا حسراه" التي اقتبسها عن مسرحية "أنجل" للكاتب الفرنسي مارسيل بانيول، غير أن أهم ما يلاحظ على هذه الفترة أن درجة الاقتباس عن المسرح الأجنبي كانت محدودة ولا تتعدى بعض التجارب المحتشمة.

أما فترة الأربعينيات فقد شهدت توجها كبيرا نحو الاقتباس عن المسرح الأجنبي، حيث اعتمد أغلب المسرحيون والمخرجون الجزائريون على اقتباس مضامين أعمالهم عن مسارح عالمية مختلفة، فاقتبسوا عن المسرح الفرنسي، والمسرح الإنجليزي، والمسرح النرويجي،... وغيرها من المسارح العالمية، غير أنه كان للمسرح الفرنسي حصة الأسد من تلك الاقتباسات.

وقد ظهرت في هذه الفترة مجموعة من التجارب الجادة في مجال الاقتباس المسرحي، كتجربة (محي الدين باشتارزي)، الذي اقتبس العديد من المسرحيات عن كبار كتاب المسرح الفرنسي، فاقتبس عن شاتوبريان مسرحية "عكاش"، وعن بان جونسون مسرحية "أبو عزيمة، واقتبس عن موليير Moliére العديد من المسرحيات هي:" المشحاح" التي اقتبسها عن "البخيل L'avare "، و"سليمان اللوك" التي اقتبسها عن مسرحية "مريض الوهم Le malade imaginaire "، و"جلول المكار"، و"المجرم" عن "طرطوف Tartuffe "، و"الشرف" عن L'Arlésienne" و"عيواز الزقطي" عن "مخادعات سكابان Les Fourberies des Scapin "، و"الثري الجديد" عن "الثري النبيل Le Bourgecisgentihomme".

وقد برزت في هذه الفترة أيضا تجربة قوية في مجال الاقتباس عن المسرح الأجنبي، وهي تجربة الأديب الشهيد أحمد رضا حوحو، الذي اقتبس العديد من المسرحيات عن المسرح الفرنسي، فعن فيكتور هيجو Victor Hugo اقتبس "ملكة غرناطة" عن "روي بلاس Ruyblas "، وعن مارسيل بانيول Marcel Pagnol اقتبس "النائب المحترم" عن "توباز Topaze "، واقتبس عن موليير مسرحيتين هما: "سي عاشور والتمدن" عن " الثري النبيل Les fourberies des scapin "، و" البخيل" عن "البخيل L'avare " .

وإلى جانب هذه التجارب الهامة في مجال الاقتباس –في هذه المرحلة- برزت محاولات أخرى، حيث اتجه نخبة من المسرحيين إلى الاقتباس عن المسرح الأجنبي، فاقتبس محمد الرازي "سلاك يا سلاك" عن "مقالب سكابان Les fourberies

[1] _ أحمد بيوض، المسرح الجزائري، نشأته وتطوره، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د. ط، 2011، ص 46.

[2] _ MahieddineBachetarzi . MEMOIRES .Tom 1. ENAG Edition. Alger.2009.p78.,

des scapin " للفرنسي موليير Molière ، واقتبس أحمد توفيق المدني "عطيل" عن "عطيل" الانجليزي شكسبير، كما اقتبس الثنائي محمد فراح ومحمد التوري مسرحية "البركة" عن موليير، واقتبس محمد سفطي "أنتيقون" عن صوفوكل، واقتبس قدور فتال "هاملت" عن "هاملت" للإنجليزي شكسبير، كما اقتبس عبد الحميد بن هالة "الفرقعة" عن الفرنسي جول رومان، واقتبس أيضا محمد التوري "عدو الشعب" عن "عدو الشعب" النرويجي إنريك ابسن، واقتبس محمد بلحلفاوي "دون جوان" عن موليير.

وما ميز الاقتباس في هذه المرحلة هو أن المقتبسين لم يكتفوا بالاقتباس عن المسرح الفرنسي وإنما عادوا إلى مختلف المسارح العالمية فاقتبسوا عن المسرح الفرنسي، والمسرح الإنجليزي، والمسرح النرويجي والمسرح الروسي ... وغيرها من المسارح العالمية الشهيرة، وبالتالي فقد نوعوا في مصادر اقتباسهم، كما نوعوا في مواضيعهم التي تراوحت بين المواضيع الاجتماعية السياسية والأخلاقية والثقافية.

وإذا كانت بعض التجارب في مجال الاقتباس المسرحي في هذه المرحلة قد عرفت نجاحا كبيرا، فان تجارب أخرى قد عرفت فشلا بسبب وقوعها في مزالق التقليد الفج، وعن هؤلاء المقتبسين يقول (أحمد منور): « لجأوا منذ البداية إلى الاقتباس، أي إلى النصوص الأجنبية الجاهزة ليدخلوا عليها بعض التعديل الذي يتم في أغلب الأحيان على عجل، وبدون إتقان، فيغيرون الأسماء، ويحذفون بعض المشاهد، أو يختصرونها، أو يضيفون عليها، ثم يقدمونها في ثوب جزائري خادع، يخفي في طياته الكثير من قلة الخبرة ومن عيوب الصنعة»[1].

ومع بزوغ فجر الاستقلال ازدادت ظاهرة الاقتباس عن المسرح الأجنبي، حيث اتجه نخبة من الكتاب المسرحيين إلى النهل من مختلف مسارح العالم، فتنوعت المصادر، وتعددت المواضيع، غير أن أهم ما يلاحظ من خلال الاطلاع على أعمال هذه المرحلة أن طريقة الاقتباس تغيرت وصارت عبارة عن "جزأرة" أي تحويل النص إلى الجزائرية، وهذا ما لاحظه مصطفى كاتب، حيث قال: « شرع المسرح في الاعتماد على النصوص المترجمة، ولكن لم تكن ترجمة بالمعنى الدقيق بل كانت نوعا من الاقتباس أو "الجزأرة" إذا أردنا القياس على كلمة تمصير»[2].

ومن أبرز المسرحيات المجزأرة في هذه الفترة نذكر: " دون جوان" التي قام بجزأرتها محمد بلحلفاوي عن للفرنسي موليير Molière سنة 1963م، و"بنادق الأم كرار" التي جزأرها عباس فرعون عن الألماني برتولدبريخت سنة 1963م، و"الاستثناء والقاعدة" التي جزأرها محمد بلحلفاوي عن الألماني برتولد بريخت سنة 1963م، و"المرأة المتمردة" التي جزأرها مصطفى كاتب عن الانجليزي وليام شكسبير سنة 1965م، و"الكلاب" التي جزأرها محمد الصالح أورابح عن توم برولان سنة 1966م، و"وردة حمراء لي" التي جزأرها مصطفى كاتب عن الايرلندي شون أوكيزي سنة 1966م، و"سكك الذهب" التي قام بجزأرتها عبد القادر علولة سنة 1967م الصيني، و"دائرة الطباشير القوقازية" التي جزأرها محبوب اسطنبولي عن الألماني برتولدبريخت سنة 1969م، و"ابليس الأعور" التي جزأرها محمد بن قطاف سنة 1969م عن التركي ناظم حكمت.

ومن الواضح أن الدافع الأساسي لعودة هؤلاء الكتاب إلى مسرحيات أجنبية هو تناسب مواضيعها مع أفكارهم التي يريدون طرحها، لذلك فهم لم يهتموا سوى بنقل النصوص الأجنبية إلى البيئة الجزائرية، دون أن يحدثوا عليها أي تغيير يذكر.

أما فيما يخص المسرحيات المقتبسة في هذه المرحلة فهي: "الحياة حلم" التي اقتبسها مصطفى قزدرلي عن الإسباني كالدرون سنة 1963م، و"سلاك الواحلين" التي اقتبسها علال المحب عن "مقالب سكابان Les fourberies des scapin " للفرنسي موليير Molière سنة 1965 م، و"المنصورة" التي اقتبسها محمد فراح عن الفرنسي إيمانويل روبلس سنة 1966م، و"ديوان القراقوز" التي اقتبسها عبد الرحمن كاكي عن "الطائر الأخضر" للإيطالي كارلو قولدوني Goldoni سنة 1966م،

[1]_ أحمد منور، ثقافة الأزمة، مقالات، الوكالة الإفريقية للإنتاج السينمائي والثقافي، الجزائر، ط1، 2009، ص101.

[2]_ مصطفى كاتب من المسرح الجزائري إلى المسرح الوطني،ا، مقالات وكتابات غير منشورة، إعداد وترجمة: مخلوف بوكروح، الشريف الأردع، مقامات للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 2012، ص 57.

و"القراب والصالحين" التي اقتبسها أيضا عبد الرحمن كاكي عن "المرأة الطيبة في سشوانThe Good Woman of Sytzaun" للألماني برتولدبريخت BERTOLT BRECHTسنة 1966م، و"سي قدور المشحاح" التي اقتبسها محمد التوري عن "البخيل L'avare" للفرنسي موليير Molière سنة 1964م، "حمق سليم" التي اقتبسها عبد القادر علولة عن "يوميات مجنون le joual d'un fou" للروسي نيكولاي فوزيليفيتشغوغول NikoloaiVosiilievich Gogol سنة 1969م، و"يا الأخ راك متسلل" التي اقتبسها عبد الله أورياشي عن "المفتش العام Revizor" للروسي نيكولاي فوزيليفيتش غوغول NikoloaiVosiilievich Gogol سنة 1969م.

ولم يقتصر أصحاب هذه المسرحيات على مجرد ترجمة حوار النص الأجنبي إلى اللهجة الجزائرية، كما فعل المسرحيون الذين مارسوا عملية الجزأرة، وإنما قاموا بعملية الاقتباس بكل ما تسمع به الكلمة من حرية في التصرف في العمل الأصلي، فغيروا عناوين المسرحيات، وأسماء الشخصيات الأجنبية، واستبدلوها بأسماء جزائرية، حتى تسقط الغرابة عنها ويتقبلها الجمهور، وقد تجسد هذا النوع « بوضوح في أعمال الكاتب المسرحي المعروف ولد عبد الرحمن كاكي، الذي كان يأخذ هيكل مسرحياته –من أعمال غيره- ثم يضمن لهذا الهيكل قصة شعبية معروفة يصوغها بلغة شعبية خفيفة.»[1]، حتى تظهر وكأنها مسرحيات جزائرية قلبا وقالبا، ففي مسرحية "ديوان القراقوز" يذكر (عبد الرحمن كاكي) في مقابلة أجراها مع (مخلوف بوكروح): «...بحثنا عن وسيلة تعبيرية خاصة بنا، « قمنا بجولة عابرة، وصلنا إلى البندقية وجدنا مسرحية "الطائر الأخضر" للكاتب المسرحي الإيطالي سينيسوركارلوجوزي، الذي كتب الكزميديا المرتجلة، والذي أخذ فكرتها من قصص ألف ليلة وليلة، تناولنا هذه القصة العربية من أجل الضرورة المسرحية، فأخذنا التركيب الدرامي المسرحي –سرق السارق، العدالة تحققت- وابتكرنا "ديوان القراقوز"»[2]

أما في مسرحية "القراب والصالحين" التي استوحى فكرتها عن مسرحية الإنسان الطيب لستشوان" لبرتولد بريخت، فيذكر « أنه عندما قرأ المسرحية الأصلية وأعجب بموضوعها فكر في تقديمها، ولكنه استوقفته أحداثها ومواقفها وشخصياتها الغريبة عن البيئة الجزائرية خاصة بالنسبة إلى المرأة الطيبة التي قدمها بريخت بمثابة امرأة طيبة، ولكنها تضطر إلى التنازل عن شرفها وحرمتها خدمة للصالح العام، فقام الكاتب بتبديل طبيعة الشخصية (المرأة الطيبة) كما قدمها بريخت وجعلها تفقد بصرها وتستنجد بأولياء صالحين بدل فكرة الآلهة الثلاثة التي لا تتفق وطبيعة الإنسان الجزائري المسلم.»[3]

وفيما يخص الموضوعات التي عالجتها هذه المسرحيات فتتراوح بين الجانب السياسي والجانب الاجتماعي، غير أنه كان للقضايا الاجتماعية الحظ الأوفر، وذلك نتيجة للأمراض الاجتماعية والأخلاقية التي كانت لها علاقة مباشرة بالمجتمع الجزائري بعد الاستقلال، نتيجة لما خلفه الاستعمار من اضطراب وقلق وتمزق في بنية المجتمع الجزائري.

أما في فترة السبعينيات فقد بدأت حركة الاقتباس تضعف، حيث لم يقدم المسرح الوطني في هذه المرحلة الا عددا قليلا من المسرحيات المقتبسة عن مسارح أجنبية نذكر: "هي قالت وأنا قلت" التي اقتبسها حاج عمر عن بيرانديلو سنة1978، و"تخطي راسي" التي اقتبسها الهاشمي نور الدين عن السويسري ماكس افريش سنة 1978م، و"سي بنوار وجماعته" التي اقتبسها العايب سليمان عن الروسي مايكوفسكي سنة 1978م وأخرجها زياني شريف عياد، و"الحمامات" التي اقتبسها بن قطاف عن الروسي مايكوفسكي سنة 1980م، وأخرجها زياني الشريف عياد.

---

[1] _ علي الراعي، المسرح في الوطن العربي، سلسلة عالم المغرفة، الكويت، ط2، 1978، ص 475.

[2] _ مخلوف بوكروح، المسرح والجمهور، دراسة في سوسيولوجية المسرح الجزائري ومصادره، مقامات للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ط، 2007، ص 17.

[3] _المرجع نفسه، ص 18.

بعد مرحلة الركود التي عرفها المسرح الوطني الجزائري في ما يتعلق بالمسرحيات المقتبسة عن مسرحيات أجنبية عاد مرة أخرى إلى الانتعاش، حيث قدم في فترة الثمانينيات عددا معتبرا من النصوص المقتبسة من مسارع عالمية شهيرة كالمسرح الروسي، والمسرح الإسباني، والمسرح الألماني، والمسرح البولوني ...إلخ، ونذكر من تلك المسرحيات: " الدهاليز" التي اقتبسها عبد القادر علولة عن الروسي ماكسيم غوركي سنة 1983م، و"اعجاجبية وعجائب" التي اقتبسها أحمد بن عيسى عن الإيطالي ادواردو دي فيليبوEduardo de Filipo سنة 1986م، و"البذلة لون القمرا في ليلة صيف" التي اقتبسها عزيز عربية عن راي براد بيري سنة 1986م، و"الشاطرين" (للأطفال) التي اقتبسها عبد الله أورياشي عن الإخوة غريم سنة 1986م، و"أغنية الغابة" التي اقتبسها الثنائي حميدة آيت الحاج وأحمد بوخلط عن الكاتبة السوفياتية ليسا اوكرانياسنة 1987م، و"غابوا الأفكار" التي اقتبسها الثنائي عز الدين مجوبي وزياني الشريف عياد عن البولوني سلافومير مروزك، و"موت التاجر المتجول" التي اقتبستها فوزية آيت الحاج عن الأمريكي ارثر ميلر سنة 1988م، و*"بيت برناردا البا"* التي اقتبسها علال المحب عن الإسباني فيديريكو غارسيا لوركا سنة 1989م، و"عمار بوزور" التي اقتبسها عبد الحميد رابيا عن "غوليمانوف" للبلغاري ستيفان كوستوف سنة 1990.

استمر توجه المسرحيون الجزائريون نحو الاقتباس عن مسارح عالمية، حيث قدم المسرح الوطني الجزائري مجموعة من الأعمال المسرحية المقتبسة عن المسرح الأجنبي ما بين 1994م إلى 2002م، نذكر منها: "عمار بوزور" التي اقتبسها عبد الحميد رابيا عن البلغاري استيفانكوستوف، وأخرجها مصطفى شقراني سنة 1990م، و"المرأة المتمردة" التي اقتبسها مصطفى كاتب عن الكاتب الإنجليزي وليام شكسبير سنة 1994م، و"المهرجون" التي اقتبسها محمد فراح عن مسرحية "نشيد الأوز" للروسي أنطوان تشيخوف سنة 2001م، و"ملاعين فيرونا" التي اقتبسها المسرح الوطني الجزائري عن الكاتب الإنجليزي وليام شكسبير سنة 2002م، و"منزل الجدود" التي اقتبسها بن حسين حيدر عن البولوني سلافوميرمورزك سنة 2002م، و"فن الكوميديا" التي اقتبسها محمد شرشال عن الكاتب الإيطالي ادواردو دي فيليبوEduardo de Filipo سنة 2002م.

ولعل أهم ما يلاحظ –في فترة التسعينيات- على نشاط المسرح الوطني من حيث تقديم المسرحيات المقتبسة عن مسارح عالمية، هو أنه عرف نوعا من التراجع، حيث لم يقدم إلا عددا قليلا من الأعمال المقتبسة عن مسرحيات أجنبية، كما كان البعض منها مُعاد مثلما هو الشأن بالنسبة لمسرحية "المرأة المتمردة" لمصطفى كاتب، أما فيما يخص الفترة الموالية فإنها عرفت نوعا من القابلية على ظاهرة الاقتباس، أما فيما يتعلق بالمضامين التي عالجتها مسرحيات هذه الفترة فإنها تتأرجح بين المواضيع السياسية والاجتماعية والثقافية، لقضايا ذات علاقة وطيدة بحياة المجتمع الجزائري.

2- الاقتباس في مسرح أحمد رضا حوحو: وتعتبر تجربة الأديب الشهيد أحمد رضا حوحو في مجال الاقتباس المسرحي من بين أقوي التجارب التي شهدتها الحركة المسرحية في الجزائر، ذلك أنه قدم مجموعة من الأعمال المسرحية المقتبسة التي استطاعت أن تحقق الإقبال الجماهيري الحار على اختلاف مراحل عرضها، ومن أهم تلك المسرحيات نذكر: "ملكة غرناطة" التي اقتبسها عن "روي بلاسRuyblas" عن الكاتب الفرنسي فيكتور هيجوVictor Hugo ، و"النائب المحترم" التي اقتبسها عن "توبازTopaze " للكاتب الفرنسي مارسيل بانيولMarcel Pagnol "، و"سي عاشور والتمدن" التي اقتبسها عن" الثري النبيل Les fourberies des scapin " الفرنسي موليير، و"البخيل" التي اقتبسها عن البخيل L'avare" لموليير أيضا.

ولعل السبب وراء عودة المقتبس إلى نصوص أجنبية ليستمد منها مواضيع لمسرحياته يعود إلى عدة عوامل منها عامل الإعجاب « فلا يخفى علينا إعجاب أحمد رضا حوحو، بكبار كتاب الغربيين الإنسانيين، أمثال: "فولتير" و"موليير" و"بلاونوتيير" و"ألفريد دي موبيه" وفيكتور هيجو" الذين أخذ عنهم جماليات الفن القصصي.»[1]، كما أنه تأثر باتجاهاتهم

[1] _ أحمد طالب، الأدب الجزائري الحديث، (المقال القصصي والقصة القصيرة)، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ط، د. ت، ص 20.

على اختلافها، فظهر عليه بشكل كبير التوجه التأثري الرومانسي، إلى جانب التيار الواقعي الاجتماعي[1]، ومن هنا فان نصوصه المقتبسة تسير على خطوات النصوص الأجنبية المقتبسة عنها، غير أن براعة أحمد رضا حوحو ودرايته بمتطلبات مجتمعه العربي جعله ينجح في أقلمة النص المقتبس، وذلك من خلال استعارته فقط فكرة النصوص الأصلية، بينما ترك لنفسه حرية التصرف في عناصرها الأخرى، كأسماء الشخصيات والعادات والتقاليد والزمان والمكان والمواقف والجو العام واللغة ...إلخ. وما يلاحظ أيضا على مسرح أحمد رضا حوحو المقتبس هو أنه عاد بشكل أساسي إلى المسرح الفرنسي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى ثقافته الفرنسية التي اكتسبها أثناء الاحتلال الفرنسي الذي فرض ثقافته على الشعب الجزائري بغية إدماجه واستبدال ثقافته العربية بالثقافة الفرنسية، غير أن أحمد رضا حوحو لم يندمج في الثقافة الفرنسية ببعدها السلبي، وإنما عرف كيف يستفيد من ثقافته بما يفيد شعبه ويعبر عن قضاياه السياسية والاجتماعية والأخلاقية ...إلخ، وهذا ما تجلى بوضوح في مسرحية "ملكة غرناطة" .

3- مسرحية "ملكة غرناطة" بين فيكتور هيجو وأحمد رضا حوحو: إذا ألقينا نظرة على مسرح أحمد رضا حوحو المقتبس فان أول مسرحية تثير انتباهنا هي مسرحية " ملكة غرناطة " التي اقتبسها عن "روي بلاس RuyBlasللكاتب الفرنسي فيكتور هيجوVictor Higo، فهذه المسرحية تكشف عن عبقريته وبراعته في مجال الاقتباس، ذلك أنه لم يأخذ سوى فكرة النص الأصلي بينما تصرف وحور في بقية عناصرها الأخرى كالشخصيات والعادات والتقاليد والزمان والمكان واللغة والمواقف...إلخ، ليجعلها قريبة من البيئة المحلية الجزائرية.

ومسرحية روي بلاس RuyBlas لفيكتور هيجوVictor Higo هي مسرحية تاريخية تتكون من خمسة فصول، تدور حوادثها في اسبانيا في عهد (شارل الثاني)، وتقوم عقدتها على عاطفتي الحب والانتقام، بحيث تشكل هاتان العاطفتان المحرك الأساسي لوقائع المسرحية، فالعقدة تقوم على حب ينشأ بين ملكة وبين (روي بلاس) وهو خادم انتحل شخصية أحد النبلاء، وكان سيده (دون سالوست) هو الذي خطط لذلك بغرض فضح الملكة والانتقام منها، بعد أن حاولت إرغامه على الزواج من جارية لها كانت قد تعلقت به، وحين رفض جردته من كل مناصبه في الدولة وأمرت بنفيه، فيسير كل شيء بدقة كما خطط له (دون سالوست)، فتقع الملكة في حب (روي بلاس) فيرتقي هذا الأخير بسرعة في مناصب الدولة إلى أن يصير رئيسا للوزراء، وعندها يعود (دون سالوست) من منفاه وهو عاقد العزم على تنفيذ آخر جزء من مخططه الانتقامي الموجه ضد الملكة، وهو تخييرها بين الهرب مع عشيقها أو يقوم بفضح أمرها أمام الجميع، لكن خادمه (روي بلاس) يقتله ثم ينتحر، انتقاما من نفسه لأنه قبل السير في لعبة قذرة كانت الملكة ضحيته.[2]

إن أول ما يلحظ عند العودة إلى المسرحية المقتبسة هو أن المقتبس جعل عنوان المسرحية "ملكة غرناطة" بدلا من "روي بلاس"، وبالتالي أعطى العنوان صيغة جديدة تتناسب مع البيئة الجديدة التي نقل إليها، ومع أفكاره التي يريد التعبير عنها، فبعدما كان يحمل مفردة واحدة تحيل على شخصية البطل "روي بلاس"، صار في النص الجديد يحمل مفردتين هما: "ملكة/ غرناطة"، ولعل اختياره لهاتين المفردتين لم يكن اعتباطيا، وإنما لما تحملانه من أبعاد رمزية ودلالية تحيل على الواقع، فلفظة "الملكة" تحيل على المكانة والقوة والعظمة، ويقصد بها المقتبس الطبقة الحاكمة الفاسدة، ولفظة "غرناطة" تحمل دلالة خاصة، حيث كانت أخر المماليك العربية في الأندلس، وبسقوطها في يد الإسبان، سقط أخر حكم عربي بتلك البلاد، ووضع حد نهائي لثمانية قرون من الحكم العربي لها، فغرناطة إذن تمثل أخر فصل من مأساة ضياع الأندلس من يد المسلمين.

[1]_ المرجع نفسه، ص 20.

[2]_ Victor. Hugo. Ruy Blas. Préface. Bordas. Col. P .C. B.France. 1965.

لقد جعل المقتبس العنوان يتناسب مع البيئة الجديدة من خلال ربطه بتاريخ الأمة العربية، وبتاريخ الأندلس تحديدا، غير أن الوقوف عند العنوان الجديد –"ملكة غرناطة"- يجعلنا نتساءل عن أي الملكات يقصدها المقتبس، لأن لقب "ملكة غرناطة " ينطبق على أية ملكة من ملكات غرناطة دون استثناء، فالمقتبس لم يحدد أي ملكة من ملكات غرناطة تدور حوله حوادث المسرحية، كما لم يحدد الزمان الذي حكمت فيه.

لقد أعطانا العنوان الجديد مفتاح الولوج إلى عالم النص المسرحي وفكرته التي يتمحور حولها، والتي لا تبتعد عن فكرة النص الأصلي (أي نص روي بلاس) التي تدور حول فساد الطبقة الحاكمة الذي ينعكس على أحوال الدولة، فيؤدي إلى تمزقها وزوالها، وقد وضح (فيكتور هيجو) موضوع مسرحيته في مقدمتها حيث كتب: « في الوقت الذي تكون فيه إحدى الممالك على وشك الانهيار، تبرز بعض الظواهر للعيان، أولها نزوع طبقة النبلاء نحو الانحلال، فتنقسم على نفسها، وتبدأ في الذوبان على النحو التالي: تتزعزع المملكة وينطفئ نسل الأسرة المالكة، ويسقط القانون في الحضيض، وتتفتت الوحدة السياسية بفعل الدسائس، وتتهجن الطبقة العليا في المجتمع وتفسد، ويتكون لدى الجميع إحساس قاتل بالضعف ... ومن هنا يشيع في النفوس ضجر من الأمس، وخشية من الغد، وعدم الثقة في أي كان ... وحيث أن مرض الدولة في الرأس، فان ما يصيبه طبقة النبلاء، فماذا يحدث لها؟ يبقى منها في البلاط بعض الرجال، وهم الأقل نزاهة، والأقل نجدة، يكون همهم الوحيد، وهم يرون كل شيء ينحدر إلى الهاوية، والوقت يجري، هو الإسراع في اكتساب الثروة والقوة والاستفادة من الظروف.»[1]

يبدو أن المقتبس وقف طويلا عند هذا التحليل الذي قدمه (فيكتور هيجو) في المقدمة، فانطلاقا منه اختار أن يقتبس المسرحية، لأن موضوعها يتناسب مع الفكرة التي يرمي إلى التعبير عنها، حيث لطالما كان (حوحو) مشغولا بقضايا وطنه ملتزما بها، « فهو مصلح اجتماعي في أدبه، مساير للحركة الإصلاحية في بلده، وناقد خبير بعيوب المجتمع وأمراضه.»[2]، فانطلاقا من التزامه بإصلاح قضايا مجتمعه تنبه إلى هذه القضية الهامة وعالجها من خلال مسرحية "ملكة غرناطة".

وإذا عدنا إلى أحداث المسرحية فإننا نجد المقتبس قد أبقاها على حالها كما جاءت في النص الأصلي، غير أنه أحدث تعديلات على الفصول، فأبقى الفصل الأول على حاله، وأدمج الفصل الثاني في الثالث جاعلا منهما فصلا واحدا، ونفس الشيء فعله بالفصل الرابع والخامس، حيث جعلا منهما فصلا واحدا أيضا، وبذلك أصبحت فصول المسرحية ثلاثة لا خمسة. ولعل ما يفسر اختصار المقتبس للفصول هو قصرها بسبب حذفه لكثير من المشاهد، فقد حذف من الفصل الثاني المشهد الرابع الذي يجري فيه حوار بين (روي بلاس) و(دون غريتان)، والخامس الذي تحاور فيه (الملكة) (دون غريتان)، وحذف من الفصل الرابع المشهد الأول الذي يجري فيه حوار بين (روي بلاس) وخادمه، والمشهد الخامس الذي تجري فيه المبارزة بين (دون غريتان) ودون سيزار).

أما الاختصار فقد شمل كل مشاهد المسرحية بدون استثناء، ويتجلى الفرق واضحا عند إحصاء عدد الردودRéplique في كل فصل، بين النص الأصلي والنص المقتبس، فعددها في الفصل الأول للنص الأصلي 184 رد مقابل 134رد في النص المقتبس، وفي الفصل الثاني كان عدد الردود في النص الأصلي هو 188 رد، أما عددها في النص المقتبس هو 56 ردا، وفي الفصل الثالث كان عدد الردود في النص الأصلي 108 ردا، أما في النص المقتبس فكان 58 ردا، ولعل هذا الاختصار الذي بدى بشكل واضح يرجع إلى رغبة المقتبس في التخلي عن المشاهد التي لا تخدم تطور الأحداث، كما كان غرضه أيضا منه هو حذفه لبعض المشاهد التي لا تتناسب مع طبيعة البيئة العربية، والتي قد يُولد الإبقاء عليها طابعا من الغرابة عند الجمهور الذي لا يألفها، ومثال ذلك مشهد المبارزة، الذي يظهر في الفصل الرابع، حيث يتبارز (دون غريتان) عاشق الملكة

---

[1]_ Victor. Hugo. Ruy Blas.. P44.

[2]_ محمد الصالح رمضان، الأديب الشهيد أحمد رضا حوحو وآثاره، مجلة الثقافة، العدد 54، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، نوفمبر/ديسمبر 1979، ص63.

ومنافس (روي بلاس) في حبه لها مع (دون سيزار) ويقتل، فحذف المشهد وحذف الشخصية كان نتيجة ان المقتبس راى ان عادة المبارزة لا تتناسب مع بيئتنا العربية، فهي عادة مسيحية أوروبية، ولم تكن معروفة عند العرب المسلمين في غير الحرب.

وقد أدى اختصار المقتبس ليعض المشاهد إلى نوع من الضعف في الحبكة الفنية، وبعض القصور في تصوير سمات الشخصيات في جوانبها المختلفة الفيزيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية، ومثال ذلك ما جاء في المشهد الخامس من الفصل الأول حين قدم (دون سالوست) خادمه (روي بلاس) لبعض النبلاء، على أنه ابن عمه (دون سيزار) الذي اختفى منذ زمن طويل بسبب إفلاسه، فادعى لهم أنه عائد من الهند، فقد قابل النبلاء (روي بلاس) بشيء من التعجب، فراح بعضهم يدقق في ملامحه، ويستفسر عن ماضيه، أما في النص المقتبس فلم يورد (حوحو) شيئا عن هذا، فقد استقبل الوزراء (عبد الملك) أي (عنبسة) استقبالا عاديا لا يتعدى حد الترحيب به، وهنا يختفي الجانب النفسي للوزراء الذي أورده النص الأصلي .

ابن حفصون: هذا ابن عمي عبد الملك بن حفصون رجع من غيبته.

ابو معاوية: لنا سنين طوال لم نرك يا عبد الملك، أهلا وسهلا.

ابن عامر: الحمد لله على سلامة العودة يا عبد الملك.

ابن مبشر: لقد شرفتنا يا عبد الملك. أهلا وسهلا.[1]

وقد أضاف المقتبس مشهدين للمسرحية تمثل الأول في مشهد الرقص الشرقي الذي أمرت به خديجة للترفيه عن الملكة، وذلك في بداية الفصل الثاني إذ تقول:

خديجة: فلو أتينا ببعض المطربين والراقصات من الجواري، ولعلهم يبعثون بعض السرور على نفس مولاتي.[2]

وتمثل المشهد الأخر في أمر تعيين (عنبسة) رئيسا للوزراء في بداية الفصل الثالث، ويتجلى ذلك من خلال الحوار التالي:

ميمون: أيها السادة اليكم امرا من الملكة (يسلمه لابن معاوية ويخرج).

ابن مبشر: أي سيء هذا يا أب معاوية، اطلعنا على هذا الأمر.

أبو معاوية: (يقرأ) هذا لا يطاق، هذا كثير، كثير جدا لا يحتمل.

ابن عامر: أي شيء هذا الذي لا يحتمل ؟ أرى أمرا خطيرا من هذه الملكة الأعجمية التي استحوذت على كل شيء؟

ابن معاوية: أمر بتعيين عبد الملك بن حفصون وزيرا أكبر للدولة، وبهذه السرعة وهي لم تعرفه إلا منذ أشهر.

ابن مبشر: لكن يجب أن نرفض هذا الأمر، كيف نقبل هذا الشاب الذي لم نعرفه في القصر إلا منذ خمسة اشهر وزيرا أكبر علينا، نحن الذين قضينا حياتنا في خدمة الدولة.

ابن عامر: لا فائدة من الرفض أيها السادة، فان الملكة هي كل شيء في الدولة، وزوجها الهرم لا يرفض لها أمرا ولا نهيا.

أبو معاوية: أمرنا الله، فلا يسعنا إلا القبول والسكوت وما عسانا أن نعمل؟[3]

ومن الواضح المقتبس قد أضاف هذا المشهد ليزيد الأحداث واقعية أكثر، حيث يعبر من خلاله عن بعض النماذج البشرية السلبية التي نجدها بكثرة في مجتمعنا العربي والجزائري، فالوزراء الثلاثة يثورون ويرفضون أمر تعيين (عنبسة) عليهم، ولكنهم سرعان ما يرضخون للأمر، وبالتالي تبرز سلبيتهم في معالجة قضاياهم المصيرية تماما كعجر أفراد المجتمع العربي والجزائري على اتخاذ القرارات التي تتصل بمصير حياتهم.

---

[1] _ أحمد رضا حوحو، الأعمال الكاملة، جمع وإعداد وتقديم: بشير متيجة والطيب ولد العروسي، موفم للنشر، 2015، الجزائر ص 147.

[2] _المصدر نفسه، ص 150.

[3] _ أحمد رضا حوحو، الأعمال الكاملة، ص 156/155.

وفيما يخص شخصيات المسرحية فإنها عرفت بعض الحذف والتغيير، حيث حذف المقتبس سبعة شخصيات، منهم شخصية (دون غريتان) عاشق الملكة ومنافس (روي بلاس في حبه لها، وثلاثة نبلاء هم (الماركيز دي سانتاكروز) و(الماركيز دالباسطو) و(الكونت دالبا)، إلا أنه أبقى على أدوارهم وأضافها إلى أدوار الوزراء الذين اكتفى بثلاثة منهم بعدما كانوا ستة في النص الأصلي، ومن الوزراء المحذوف ونذكر (الماركيز دي بريكو)، و(مونتازاكو)، أما والوزراء الثلاثة الذين أبقى عليهم هم: (الكونت دي كامبو ريال) و(دون مانياالأرياس)، و(دون انطونيو أوبيلا)، ويبدو أن غرض المقتبس من حذف الشخصيات لا يخرج عن اطار الاختصار والتقليل من الشخصيات حتى يتمكن الجمهور من التعرف عليها منذ البداية، أما بشأن الإضافة فإن المقتبس أضاف شخصية واحدة وهي شخصية (ميمون) وهو وصيف الملكة، وليس له أدنى تأثير على سير أحداث المسرحية .

والشخصيات الباقية في المسرحية أعطاها المقتبس أسماء جديدة تتناسب مع البيئة العربية التي نقلت إليها فـ(روي بلاس) صار اسمه (عنبسة)، و(دون سيزار) أصبح اسمه (عبد الملك)، و(ابن حفصون) صار يدعى (دون سالوست)، و(الكونت دي كامبوريال) أصبح اسمه القاضي (ابن مبشر)، و(دون مانياالارياس) أصبح اسمه القاضي (ابن معاوية)، و(دون انطونيو أوبيلا) صار اسمه القاضي (ابن عامر)، غير أن التدقيق في هذه الأسماء الجديدة يجعلنا ندرك أنها أسماء لشخصيات تاريخية، ولعل غرض المقتبس من استخدامها هو تقريبها أكثر من الجمهور العربي حتى لا يحس أنها غريبة عن بيئته، أو أنها لا تعبر عن واقعه..

وفيما يخص طبائع الشخصيات فان المقتبس لم يدخل عليها أي تعديل يذكر، فقد ظلت تحتل المواقع نفسها، وتحركها الدوافع ذاتها كما جاءت في النص الأصل، فالملكة في النص الأصلي تسير وراء أهوائها وعواطفها الشخصية، أما في النص المقتبس فإنها لا تخرج عن هذا الدور فهي تسعى وراء أهواءها الشخصية، تنساق وراء حب محرم، حيث أحبت شخصا لا تعرفه بمجرد أن أرسل لها رسالة غرام مجهولة، ويتجلى ذلك في عدة مشاهد من المسرحية من خلال (المنولوج) الذي هو تكوين كلامي يلقى، أو يكتب، وهو يمثل كلام متحدث واحد، وقد يشير إلى المحادثة الداخلية –دراما الممثل الواحد- المناجاة الفردية، أو يتجلى أيضا من خلال حوارها مع الشخصيات المسرحية الأخرى، فمن خلال المنولوج تعترف باضطرابها من الرسالة المجهولة التي حركت مشاعرها بمجرد أن اطلعت على ما فيها، فلم تستطع مقاومة إغراء الكلمات الجميلة التي حملتها الرسالة المجهولة.

الملكة: (وحدها)**سبب اضطرابي الحقيقي هذه الرسالة المجهولة، من الحبيب المجهول...الذي خاطر بحياته ، وتوصل إلى بيتي في ظلام الليل تاركا لي هذه الرسالة التي كلها غرام وهيام.**[1]

(وحدها) كن ما تشاء أيها الحبيب المجهول فأنا أحبك... والله يحرسك[2]

أما شخصية (عنبسة) فان طبائعها ودوافعها لا تختلف عن شخصية (روي بلاس) في النص الأصلي، فهذا الأخير عبدا منافقا ووضيعا يتامر مع سيده (دون سالوست) الذي يسعى للانتقام من الملكة، منساقا وراء أطماعه في ان يصير وزيرا، وتتجلى شخصيته الانتهازية في عدة مواقف من المسرحية منها الموقف الذي يعترف لصديقه (عبد الملك) بمشاعره تجاه الملكة.

عبد الملك: إنك تعرض نفسك للخطر، وتقدم راسك للقطع، فأي شيطان ركب رأسك حتى تتجرا وتحب الملكة؟

---

[1]_أحمد رضا حوحو، الأعمال الكاملة، ص 150.

[2] _ المصدر نفسه، ص150.

عنبسة: وهل أدري أنا، لم لا أكون رجلا من رجال القصر اتبختر في ملابسي ... الحريرية أمامها كما يفعل غيري، ولكن ماذا أفعل وأنا خادم في لباس الخدم، وهل أظهر أمامها في هذه الهيئة الحقيرة، ...ويمكنك أن تسالني كيف عشقتها تجد جوابا واحدا عندي، فأنا أحبها والسلام... ما اتعسني وما اشقاني "يرتمي فوق كرسي حزينا.[1]

ونفس الشيء نلاحظه على شخصية (ابن حفصون) فهو يحمل طبائع شخصية (دون سالوستر مع) كما جاءت في النص الاصلي، فـ(دون سالوست) تحكمه نوازع الانتقام من الملكة فيتآمر عليها مع خادمه (روي بلاس) من اجل كشفها وفضحها امام كل من في القصر، ونفس الشيء نجده عند (ابن حفصون) الذي تظهر دوافعه الدنيئة في الكثير من المواقف في مختلف فصول المسرحية، منها ما جاء في الفصل الأول من المسرحية من خلال حواره مع ابن شهيد .

ابن شهيد:ومن أين جاءت الضربة يا مولاي؟

ابن حفصون: من الملكة ...هذه المرأة الأعجمية الدخيلة التي استولت على عقل هذا الملك الهرم الخرف...ولكن سأنتقم. انت الذي عشت معي كثيرا تعرفني وتعرف شدة انتقامي.. حضر لوازم السفر، أما أنا فسأجتمع، مع ذلك الشقي ابن عمي، ربما ينفعني في تدبير خطة للانتقام من الملكة، ولكني غير واثق منه، وسأنتقم على كل حال ... كيف أنتقم ؟ لا أدري، ولكن أريد انتقاما فظيعا قاسيا ...[2]

وبالنسبة للوزراء الثلاثة (ابن مبشر، أبو معاوية، ابن عامر) فقد سيرتهم الدوافع ذاتها التي قادت الوزراء الثلاثة (الكونت دي كامبوريال، دون مانيالارياس، دون انطونيو أوبيلا) في النص الأصلي، فكل هذه الشخصيات كانت غايتها الأساسية هي نهب أموال الدولة وتفريغ خزينتها، وقد تجلى ذلك في المسرحية المقتبسة في عدة مشاهد من المسرحية منها المشهد الذي دار فيه الحوار بين الوزراء الثلاثة في بداية الفصل الثالث.

ابن ميشر: لقد وعدتني يا ابن عامر أن تعطيني ألف دينار من خزينة الدولة وإني أراك لم تبر بوعدك.

ابن عامر: نعم سابر بوعدي إذا بررت بوعدك وعينت ابن عمي في احدى الوظائف الكبيرة.

أبو معاوية: وانا يا ابن عامر، هل نسيت الخمسة آلاف دينار التي واعدتني بها من بيت المال لتسديد ديوني؟ أراك اصبحت كثير النسيان أم هو تناس.

ابن عامر: إني لم انسى وليس النسيان من عادتي ولكن مقابل هذا تعطيني ضيعة من ضيع الدولة .[3]

ولعل التغيير الوحيد الذي ادخله المقتبس على طبائع الشخصيات ما نلمسه في شخصية (خديجة) فبينما كانت شخصية (دوقة البوكورك) قوية طاغية، تتحكم في كل من في القصر حتى في الملكة نفسها، أما في النص المقتبس فنجدها لا حول لها ولا قوة، فلا تتحرك إلا بإذن الملكة، وهذا ما يوضحه الموقف الذي حدث في الفصل الثاني عندما تحاول ان تدخل السرور على قلب الملكة.

خديجة: هل تحس مولاتي بقلق واضطراب؟

الملكة: نعم يا خديجة، فأنا أعيش وحدي لا أرى الملك زوجي إلا نادرا.

خديجة: ألا تعمل شيئايا ميمون لتسلية مولاتك وادخال السرور على نفسها... فلو أتينا ببعض المطربين والراقصات من الجواري، ولعلهم يبعثون بعض السرور على نفس مولاتي.[4]

وهناك مسألة أخرى ينبغي التنبيه إليها هي أن الأسماء التاريخية التي وظفها المقتبس، نجد أنها لا تتصف بهذه الصفات وإنما العكس، فقد كانت شخصيات لها مكانتها ووزنها الأخلاقي، « فقد كان ابن عامر يوصف من قبل معاصريه بالخير

[1]_ المصدر نفسه، ص 144

[2]_ أحمد رضا حوحو، الأعمال الكاملة، ص 134.

[3]_ المصدر نفسه، ص 156.

[4]_أحمد رضا حوحو، الأعمال الكاملة، ص 150.

والفضل، وكان ابن مبشر من أعيان قرطبة ومشاور في الفقه وعقد الوثائق، كما تولى بن معاوية قضاء الجماعة من قبل المنذر لما اشتهر به من تقوى وصلاح.»[1]، ونفس الشيء يقال بالنسبة لشخصية (ابن حفصون) الذي كرر على لسانه باستمرار « تطردني من بلادي امرأة أعجمية تلوك لسانهان أنا العربي الصميم.»[2] علما أن ابن حفصون « لم يكن عربيا، فهو ينتسب إلى أسرة من المولدين ترجع إلى أصل نصراني، كما لم يكن في يوم من الأيام حاكما أو رجل سياسة، وإنما كان جنديا في جيش الأمير محمد بن عبد الرحمن، ثم فر منه، وثار بجبل "ببشتر" و"مالقة"، وابتنى قلعته المعروفة، وظل يحارب الأمويين تارة ويصالحهم تارة أخرى إلى أن هلك سنة 306هـ.»[3]

يبدو أن غرض المقتبس من استعمال أسماء لشخصيات تاريخية مشهورة بأخلاقها النبيلة وإنجازاتها العظيمة في تاريخ الأمة الإسلامية، وتوظيفها بطريقة عكسية ليس إلا لإحداث مفارقة عجيبة تجعل الجمهور العربي يدرك التناقض بينها وبين شخصيات الحكام والمسؤولين في عصرنا، فاذا كانت تلك الشخصيات التاريخية قد تركت بصماتها الإيجابية على سجل التاريخ العربي الإسلامي بما صنعته من أمجاد وبطولات، فان الشخصيات الحاكمة في وقتنا الحالي لم تترك إلا العار والدمار بسبب انسياقها وراء أهوائها ومصالحها وأطماعها الشخصية، تماما كما ظهرت شخصيات المسرحية.

من خلال ما سبق يمكن القول إنّ تجربة أحمد رضا حوحو في مجال الاقتباس المسرحية، كانت تجربة فريدة من نوعها، ذلك أنه عرف كيف يستفيد ويتفاعل مع النصوص الأجنبية التي اقتبس عنها مسرحياته، بما يخدم الواقع العربي والجزائري، ويساهم في إصلاحه وتغييره نحو الأفضل، وعليه فان تجربته كانت تجربة غنية ومتنوعة بالقياس إلى تجار غيره من الجزائريين الذين عاصروه، ونعتقد أنها إضافة هامة على مستوى تجربة الكتابة المسرحية في الجزائر.

---

[1] _ أحمد منور، مسرح الفرجة والنضال في الجزائر، دراسة في أعمال أحمد رضا حوحو، ص141.

[2] _،المصدر السابق، ص 133.

[3] _ المرجع السابق، ص 141.

المغترب في الرواية الجزائرية المعاصرة
رواية كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك "لعمارة لخوص " أنموذجا

أ.إلهام سناني
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة-

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تجلي ظاهرة الغربة في الأدب العربي الجزائري، والتي احتلت حيزا هاما وواسعا في النصوص السردية الجزائرية لكتاب الرواية الجزائرية، وقد وقع اختياري على أحد أهم الروائيين الجزائريين المغتربين في ايطاليا والذي كتب لنا رواية عن الغربة وهي رواية "كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك" لعمارة لخوص، وكانت من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذه المدونة هي : كونها تجربة إبداعية صادرة عن موقف صاحبها اتجاه ما يحدث من أوضاع، حيث بينت وعي الكاتب حول ما عاشته الجزائر في التسعينات، والتي دفعت الذات الجزائرية إلى البحث عن ذاتها وكيانها ولم يكن السبيل إلى ذلك إلا الغربة واتخاذ الغرب وطنا بديلا للوطن الأم .

الكلمات المفاتيح : الغربة - الهوية- الأنا - الآخر - المغترب .

Abstract

This study aims to discover the manifestation of the phenomenon of immigration in the Arab Algerian literature which has taken a great place in the Algerian narrative texts.

And I have choosen one of the most influential Algerian novelist immigrant in Italy Ammara Lakhous who wrote **"how to suckle from the she-wolf without being bitten",** One of the main reasons to choose this novel was the fact that It is a creative experience issued from the position of the writer towards the events and the circumstances , the novel showed the consciouness of the writer about what Algeria has lived in the nineties, what forced the Algerian self sseking its self in immigration and to take the occident as a homeland instead the mother homeland

Key Words: the Identity ,the ego, the other, the immigrant.

تقديم : الغربة ظاهرة قديمة ظهرت مع الإنسان منذ القدم أي منذ بداية الخليقة وبقيت لصيقة به إلى يومنا هذا وقد تعددت معاني الغربة بمرور الزمن حيث نشأ بسيطا في دلالته إلى أن اتخذ له صورا معقدة في العصر الحديث فأصبحنا نتحدث عن الاغتراب "في العلاقات الإنسانية لتدل على الإحساس الذاتي بالغربة أو الانسلاخ سواء عند الذات أو عن الآخرين " **(يحي الجبوري 2008م، ص ص16،17)**.

مفهوم الغربة في اللغة والاصطلاح : يحمل مصطلح الغربة معان ودلالات عديدة في كل من المعاجم والكتب السردية القديمة وقد أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجم العين إلى معنى الغربة بمعنى غرب فلان يغرب غربا أي تنحى، وأغربته وغربته أي نحيته ويقال غرب في الأرض وأغرب، إذا أمعن فيها والغربة النوى البعيد و يقال شقت بهم غربة النوى (**الخليل بن أحمد الفراهيدي 1980، ص410**).

كما وردت في لسان العرب "بمعنى النوى والبعد والتغريب بمعنى النفي عن البلد وغرب أي بعد ويقال اغرب عني أي تباعد ومنه الحديث أنه أمر بتغريب الزاني والتغريب النفي عن البلد الذي وقعت فيه الجناية ويقال أغربته وغربته إذا نحيته وأبعدته والغربة والغرب:النزوح عن الوطن والاغتراب والتغريب كذلك تقول منه تغرب واغترب وقد غربه الدهر ورجل غرب بضم الغين والراء وغريب عن وطنه والجمع غرباء " .(**ابن منظور،1997 ص ص 17.18**)

نرى من خلال هذه التعريفات أن مصطلح الغربة لا تخرج عن معنى التهجير والتغريب والنفي والبعد والنزوح عن الوطن والفراق عن الأهل .

وتذكر المصادر العربية أن الإنسان الجاهلي قد ربط بين الغربة وكثير من المعاني التي تتعلق بها، وتأتي الغربة بالمعنى السلبي وهو الشؤم والشدود أو تحمل بعض الصفات النوعية لبعض المخلوقات التي كان يتطير منها الإنسان خاصة في الجاهلية "(**الجاحظ،1990 م،ص516**)، ويذكر الجاحظ كلاما كثيرا عن تشاؤم عرب الجاهلية من طائر الغراب حيث اشتقوا من

اسمه الغربة والاغتراب والغراب ويعلل الجاحظ لهذه العلاقة بين لفظتي الغربة والغراب فيقول "إنما لزمه هذا الاسم (غراب) إذا بان أهل الدار للنجعة وقع في مرا بيض بيوتهم يتلمس ويتقمم فيتشاءمون ويتطيرون منه إذا كان لا يعتري منازلهم إلا إذا بانوا فسموه غراب البين " (**الجاحظ،1990 م،ص315**) .

ولكن تبين لنا ونحن نبحث عن مدلول كلمة غربة في الفكر الغربي وجدنا أن هذه الكلمة عرفت دلالات أخرى في الفلسفة والعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية إبان القرن التاسع عشر يمكن أن تأخذ مفهوم الاغتراب عند جون جاك روسو الذي استعملها في المجال السياسي والذي رأى تولي بعض النواب تمثيل الشعب أكذوبة كبرى لأن هذا الشعب لا يمارس سيادته بنفسه ويبدأ في الانعزال داخل وطنه ومن ثم يشعر بالاغتراب (**نبيل راغب، 2002 م ص 56**).

إن مصطلح الاغتراب لم يصبح فلسفيا في الغرب إلا عند فشته (1726-1814 م) الذي استخدم الكلمة الألمانية Entaeussering بمعنى تخارج الذات عن الموضوع فالموضوع عنده موضع الذات وتجل من تجلياتها وبعبارة أخرى فان العالم الظاهري (الموضوع) إنما هو من نتاج الروح (الذات).

ومن هنا يمكن القول إن كل المعاني الفلسفية الحديثة تقريبا لمصطلح الاغتراب "تدور حول محور واحد وهو انفصال الفرد في إحساسه بوجود الآخرين وانعدام القدرة على مجاراتهم مما أدى إلى شعور الفرد بضرورة الانفصال عن المجموع أو إحساسه بعدم وجود مغزى ذي قيمة للحياة مما دفعه إلى محاولة الانسحاب إلى داخل "الأنا" ليعيش في عزلة مع نفسه تاركا الحياة الجمعية "**(يحي العبد الله،2005، ص38)**.

الغربة والاغتراب مفارقة اصطلاحية: لقد اقتصر مفهوم الغربة في الكتب العربية القديمة في الغالب على الانتقال والنزوح والهجرة من مكان إلى آخر، كذلك نجد الاغتراب نزوح ولكن " نزوح نفسي داخل موطن نفس الفرد، كونه الرفض والتمرد وربما العجز، لكنه نزوح لا يتحدد بوقت أو مكان مستلهما قواه من قول التوحيدي (أغرب الغرباء من صار غريبا في وطنه) فيكون بذلك غربة ذاته تدعو للانفصال عن المجتمع والعيش في غربة روحية غارقة في عمق الذات الإنسانية يعيشها لشعوره بالانفصال حتى عن ذاته "(**أحمد علي إبراهيم الفلاحي، 2013/1434م ص15**).

فالغربة في جميع مظاهرها مرة ولعل أخطر غربة هي الغربة التي يعيشها الإنسان داخل وطنه إذ يعاني أنواع الظلم والاضطهاد أو الفقر والحرمان، ويصدق في هذا الموضع قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه " الفقر في الوطن غربة والغنى في الغربة وطن "**(علي بن أبي طالب، ص 14)**

أسباب الغربة : لقد تعددت الأسباب التي تفرض الحاجة إلى الانتقال الطوعي أو القصري من بلد إلى آخر، فربما تكون سعيا في مواصلة الدراسة والحصول على الشهادات أو بسبب" الرغبة في التخلص من قمع الحرية الشخصية أو الجماعية والمضايقات والضغوط السياسية سواء كان السبب فيها الاستعمار أو السلطات المحلية ...إذ تفرض الغربة أحيانا على الإنسان كرها حينما يتعرض إلى النفي أو الإبعاد عن الوطن أو تضطره مضايقة السلطة الحاكمة إلى اللجوء إلى بلد آخر هربا بجلده"(**هديل عبد الرزاق أحمد 2016 م، ص ص67، 68**) أو بسبب الضغوط الاقتصادية والأزمات المادية وتعد هذه الأسباب من أهم العوامل التي تدفع الشباب إلى الهجرة نحو العالم الغربي على الرغم من الصعوبات التي يعانيها في البلد المغترب فيه إلا أنه يتحمل كل المتاعب والهانات مقابل الحصول على المال .

لقد رصدت الروايات العربية المشرقية الأولى التي تعرضت للهجرة نحو الغرب ذلك الطالب المجد الحالم المستشعر لضيق ما يخنقه من الظروف القاسية في البيت والشارع والجامعة المتطلع لحياة أخرى يكون فيها حرا ينهل فيها من معاني ثقافة متحررة،كانت الهجرة من أجل الدراسة والمعرفة حركة مزدوجة تتحرر فيها الذات من القيود التخلف والجهل والقهر لتعانق قيم التقدم والتحضر والحرية (**حسن نجمي وعبد الكريم الجويطي، 2011م، ص24**).

لقد كانت الرواية الجزائرية مثل الرواية المشرقية على اتصال مباشر مع الغرب عن طريق الهجرة، وقد تمخضت عن ذلك روايات عديدة من كتاب كتبوا عن الغرب وعن الهجرة، وهناك قسمين من الكتاب هناك الكاتب الذي عاش تجربة الغربة والهجرة فكتب عنها وهناك من كان حديثه عن الهجرة محض خياله فقط أي دون أن يعيش تجربة الغربة.

وقد وقع اختياري على أحد أهم الروايات الجزائرية للكاتب عمارة لخوص الذي عاش تجربة الغربة بإيطاليا، فكتب رواية عن الهجرة بعنوان "كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك".

من خلال هذه دراستنا هذه نحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- كيف تجلت صورة المغترب في الرواية ؟
- هل استطاع المهاجر المحافظة على ثقافته وهويته في البلد المهاجر إليه ؟وكيف كانت علاقته بالآخر؟ هل كانت علاقة صدام أم وئام؟

تعد علاقة الأنا بالآخر علاقة جدلية متجدرة في أعماق التاريخ ترق إلى أوليات الوجود البشري، وقد تميزت علاقة الذات بالآخر بالاختلاف فمرة يشوبها الصراع ومرة تكون علاقة حميمة إلى أن الذات تسعى دائما إلى "المحافظة على ذاتها أمام الآخر، فردا كان أم جماعة وتسعى إلى البحث عن تجدرها ووحدتها فتتحصن بماضيها ومقوماتها كلما استشعرت الخطر يداهم كيانها أو يهدد وجودها، فتستعد للذود عن نفسها ومواجهة الغير بكل قوتها من أجل المحافظة على بقائها واستمراريتها"(**لخضر تيبث، 2011، ص242**).

ملخص الرواية: تدور أحداث هذه الرواية في إحدى العمارات في شارع فيتوريو بروما، وميزة هؤلاء السكان الذين يسكنونها أنهم من جنسيات و طبقات مختلفة . فهنالك المسلم و العربي و الإيراني و الإيطالي .... و قد اختار عمارة لخوص حبكة بوليسية تبدأ بالبحث عن حقيقة مقتل الشاب الإيطالي " لورانزو مانفريدي " المكنى بالغلادياتور بمصعد العمارة، وقد تزامنت عملية القتل باختفاء أميديو في ذلك اليوم فاتهم بقتله، حيث اكتشف أمره وعرف أنه ليس إيطاليا وهذا ما أدى إلى تفاجئ الجميع بهذه الحقيقة.

دلالة العنوان: يحيلنا عنوان الرواية " كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك " إلى التراث الشعبي الجزائري، حيث يتواشج المعنى مع المثل الشعبي القائل " اللسان لحلو يرضع حليب اللبة " و هي اللبؤة أنثى الأسد و يصف هذا المثل الرجل الفطن الحذق الذي يصل إلى أهدافه برغم كل الصعوبات فإن قراءة النص تفتح العنوان على دلالات كثيرة فرمز الذئبة هنا الذي استبدل به" عمارة لخوص " رمز اللبؤة يحيل على روما، و أسطورة اللقيطين رومل و روميلوس، مؤسسا روما الذين أرضعتهما ذئبة، إذن إيطاليا هي الذئبة الشرسة، التي استطاعت الفطرة و الصدفة أن تحيلها إلى مرضعة رؤوم، تنقد رضيعين من الموت، و تشيد سلالة من الشعب انتشرت بثقافتها و سلاحها عبر مناطق كثيرة، الذئبة هي إيطاليا الشرسة الموبوءة بالعنصرية، و التهميش، و التمييز، التي تحتضن جماعات بشرية مختلفة و متناحرة (**سهيلة بريوة، www.aswat elchamal.com**)، ومع هذا يعلن عمارة، أنه سوف يرضع من الذئبة دون أن تعضه، على لسان بطله الذي رضع من ثقافة إيطاليا و لغتها حتى تماهى مع الإيطاليين .

كما يشير العنوان كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك إلى فضاء الرمز والتمثيل الثقافي في تعبير عن أزمة الانتماء القومي من جهة أخرى، فالرواية "تعاين موقف الغرب أو إيطاليا من المهاجرين المسلمين والعرب" **(عبد الله أبو هيف،2008، ص113)** وغيرهم، ويجسد لنا ذلك عمارة لخوص من خلال مصعد إحدى العمارات التي كان يسكنها مجموعة من المهاجرين ومجموعة من الإيطاليين حيث يتعرض سكان عمارة الحي إلى مشاكل حول المصعد، ومع اختلاف اقتراحات السكان والجيران لحل هذه المشاكل، تبرز تلك الاختلافات التي تشكل تنوعا ثقافيا، إلا أن هذا التنوع والاختلاف الثقافي الذي تجسده له كل شخصية من شخصيات الرواية في نظر عمارة لخوص " بدلا من أن يكون عاملا للتواصل والتفاهم، يصبح مصدرا للصدام الذي يولد كوميديا سوداء".(**عمارة لخوص، مهرجان الأدب العالمي في برلين**). إن

المصعد وسيلة صعود و نزول ومن المفروض أنه تختفي فيه الفروق الاجتماعية و العقائدية و الانتمائية وكذلك اعتماده الرموز المشفرة و تعدد الأصوات هو إثارة لمشكل الهوية وأسئلة الحوار الحضاري الذي لابد منه لتجاوز تجارب وأزمات الصراع التاريخية الراسخة في الأذهان و تصادم الحضارات، فالنص الروائي جاء مبني "على نسق الحوارية التي تنهض من خلال تعدد الأصوات في تعضيد تنامي الفعلية الباعثة لفيض الدلالات، فثمة عناية لا تخفى بالمتعاليات النصية في بناء هذه الرواية التي تنطبق عليها تسمية رواية النص تحت فاعلية تأثير الاشتغال السردي ما بعد الحداثي" (**عبد الله أبو هيف،2008، ص114)**

يرحل بنا الروائي عمارة لخوص من خلال نصه عبر عوالم وجدان شخوص نصه الروائي .بارويز منصور صمدي من "إيران". وإقبال أمير الله من "البنغلاداش "وماريا كريستينا غونزاليز من "البيرو" أمريكا اللاتنية . وأحمد السالمي الذي عصفت به سنوات الجمر والمذابح الفردية والجماعية في نهاية القرن العشرين من" الجزائر" وآخرون جمعتهم الفاقة والاضطهاد في بلدانهم، حيث يتجلى الصراع بين كل شخصيات الرواية ما عدا أميديو الذي كان في صراع مع ذاكرته والسؤال الذي نطرحه لماذا بطل الرواية أميديو؟

يعد أميديو الشخصية المحورية الذي سينجلي أخيراً في أنه أحمد السالمي الهارب من الجحيم الجزائري إلى روما أميديو الذي تخلى عن ثقافته واستبدلها بثقافة مغايرة لم تبق هويته وثقافته سوى ذاكرة يستحضرها في المرحاض، إن أول شيء تخلى عنه اسمه الذي كان أحمد تحول إلى أميديو و استبدل لغته وأصبحت الإيطالية بدل العربية كما أنه أحب امرأة إيطالية اسمها ستيفانيا التي كانت له عونا في تعلم اللغة الإيطالية تقول ستيفانيا " أعرف أن أميديو يتقن الإيطالية أحسن من الإيطاليين، الفضل يرجع إلى إرادته وفضوله لم ألعب دورا كبيرا في هذه المعجزة التي تنسب إلى عادة أميديو عصامي يكفي أن تعرفوا أنه كان يسمى قاموس زينغاريلي بالمرضعة !كان بالفعل كالرضيع الذي يتغذى من حليب أمه عدة مرات في اليوم في اليوم، كان يقرأ بصوت مرتفع ليحسن قراءته ولا يتضايق عندما كنت أنبهه إلى بعض الأخطاء في النطق كان لا يمل من مراجعة القاموس لفهم الكلمات الصعبة كان بالفعل يرضع من كل يوم".**(عمارة لخوص، 2006م، ص ص119،120)**لم يكتف فقط بتعلم اللغة الإيطالية فقط بل ضحى باسمه وهويته وذاكرته وتعلم كل عادات و تقاليد المجتمع الإيطالي، فكان كل صباح يفعل ما يفعله معظم الإيطاليين، يذهب إلى البار لشرب كبوتشينو و معه كونتو، متصفحا جريدة الكورير دولسيرا، ولهذا كان كل من يراه يحسبه إيطالي تقول ستيفانيا" لقد ضحى أميديو بكل شيئ من أجلي وأحب الطبخ الإيطالي من أجلي إذ تنازل عن وطنه ولغته وثقافته واسمه وذاكرته **"(عمارة لخوص، 2006م، ص117).**

لقد استطاع أميديو أن يتخلى عن أمه التي ولدته بهجة (الجزائر) ليتبنى أما بالرضاعة وبالفعل تحقق له ذلك فقد استطاع أن يرضع من الذئبة(إيطاليا) لقد قبلته أن يكون ولدا لها، وتجلى ذلك في الرواية بأن الإيطاليين والمهاجرين كانوا يضنون أنه إيطالي ولكن الإيطالي الوحيد في الرواية الذي تميز بالتسامح وحبه للمغتربين، ولكن سرعان ما تنكشف حقيقة أميديو على يد عبد الله بن قدور فقد عرفنا بأن أميديو هو أحمد السالمي الذي كان يعمل في المحكمة العليا بالجزائر العاصمة مترجما بالعربية إلى الفرنسية،الذي سرعان ما يختفي بعد مقتل حبيبته بهجة عن الأنظار، حيث تتكاثر التفسيرات في الحومة التي كان يقطن بها حول اختفائه، فلا يدري أحد إلى أين ذهب، وعلى الرغم من قبوله من طرف الإيطاليين وزواجه من إيطالية إلا أنه لم يكن سعيدا، لأنه كان يحمل في جسده ذاكرة تذكرة بتجربة الفقدان والكآبة والأحزان والموت والأحلام المحطمة والوطن الذي قتل أغلى ما يملك فبالتالي لم تستطع إيطاليا ولا ستيفانيا إسعاده، فقد بقي أسير الماضي مكبلا بسلاسل الذاكرة الأليمة التي تلاحقه في الليل والنهار، حيث كانت الكوابيس تلاحقه كل ليلة حيث يقول "ذاكرتي جريحة تنزف، يجب أن أضمد جراح الماضي في عزلة يا للحسرة،صارت "بهجة" تحضر في الكوابيس فقط ملفوفة بكفن ملطخ بالدم! آه يا جرحي المفتوح الذي لا يندمل أبدا ! لا عزاء لي إلا العواء:أوووووووووووووووووووو.... **(عمارة لخوص، 2006م، ص127).**

استطاع عمارة لخوص المحافظة على حضور رمز الذئبة في كامل النص، بل و جعل هواية البطل أميديو المفضلة هي العواء، و ينتهي كل قسم منها بعواء على امتداد أجزائها العشرة في هذا يقول أميديو " صرت أعرف روما كأني ولدت فيها ولم أغادرها أبدا... الآن على الأقل يجب أن أتقن العواء كذئب أصيل"(**عمارة لخوص،2006، ص 115)**. فالعواء بحسب أميديو نوعان: عواء الألم وعواء الفرح. والأول هو أحياناً كالبكاء، وهو عواء المغتربين الحزين، أما أميديو فيمضي في ما يبدو من انتهازية أو استسلام، بالعواء كذئب أصيل.

لقد عبر أميديو (الجزائري المسلم) عن مرارة التجربة و الضغوطات الاجتماعية، تحت عنوان "العواءات" كما هو معلوم العواء هو تعبير الحيوان عن الألم أو الفرح، عبر أميديو في هذه العواءات عن يومياته المليئة بالضغوط نتيجة المشاكل التي يتعرض لها من جراء محاولته الاندماج في المجتمع الإيطالي و محاولة التملص من هويته والتخلص من الماضي وخاصة التملص من الذاكرة التي تحمل في طياتها كوابيس مزعجة " ولا يخفى أن دلالة العواء لا تخرج عن الملفوضية في وظيفة التحفيز التأليفي الذي يستند في رسوخ التداولية إلى المجازية والأشكال الأخرى لما وراء السرد" (**عبد الله أبو هيف،2008، ص119**) لقد بين لنا عمارة لخوص مآل المثقف الذي لا يجد في وطنه إلا الموت والأحلام المستحيلة، حيث يختار الغربة على البقاء في ذلك الوطن، وأميديو أحد أولئك الذين ماتت طموحاتهم فبعد أن كان مترجما بوزارة العدل الجزائرية يتحول في الأخير إلى مهاجر تعيس في بلد غريب يعمل على بيع السمك لكسب لقمة العيش يقول أميديو " أنا أعمل في بيع السمك منذ سنوات، لا أجد فروقا بين حياة السمك وحياة المهاجرين، هناك مثل يردده الإيطاليون كثيرا :"الضيف مثل السمك بعد ثلاثة أيام يتعفن، والمهاجر ضيف ليس أقل ولا أكثر، وكما أن السمك يؤكل طازجا ويرمى في المزبلة**".(عمارة لخوص، 2006م، ص133**).فأما شخصية باروير الإيراني فتبدو أكثر درامية من غيرها في رواية عمارة لخوص بحكم صراعها المستمرّ من أجل المحافظة على ذاتها و هويتها الثقافية، حيث كان المطبخ متنفسه الوحيد، لأن المطبخ هو الحلم الذي بقي له من الوطن فمن خلاله يستطيع الرجوع إلى وطنه، فقد أضحى المطبخ مصدرا لراحته وسعادته يقول باروير"لكل شخص مكان يرتاح فيه , هناك من يجد راحة البال في الكنيسة أو في المسجد أو في المعبد أو في السينما أو في الملعب أو في السوق، أمّا أنا فأرتاح في المطبخ، فلا غرابة في ذلك، فأنا طبّاخ ماهر ورثت أصول الطبخ أبا عن جدّ و لست غاسل صحون كما هو شائع عني في مطاعم روما "(**عمارة لخوص، 2006م،ص17**) فالمطبخ وكل ما يحويه من روائح هي رائحة العائلة رائحة الأصدقاء بل رائحة الوطن كله " فبالنسبة لباروير الطبخ الإيراني بتوابله وروائحه هو ما تبقى من الذاكرة بل إنها الذاكرة والحنين ورائحة الأحبة معا . هذا الطبخ هو الخيط الذي يربطه بشيراز التي لم يفارقها أبدا". (**عمارة لخوص، 2006م،ص29**)

تبدو شخصية باروير عكس شخصية أميديو فهو لم يستطع الانسلاخ عن هويته، حيث كان لا يتقن اللغة الايطالية ولا يحب الطبخ الإيطالي إضافة إلى تعصبه لثقافته هذا الذي أوقعه ضحية المجتمع الإيطالي، فالكل يرفضه ويهاجمه بداية من حارسة العمارة بينيدتا اسبوزيتو إلى رجال الشرطة الذين يشكون ويرتابون من تصرفاته حتى في أنبل تصرف وهو إطعام الحمام في ساحة سانتا ماريا ماجوري، إضافة إلى رفض مكاتب البلدية لطلبه في حق اللجوء السياسي فهم يعملون على طرده وتهديده باستدعاء الشرطة إن لم يذهب، وقد اضطرته هذه المعاملات اللإنسانية إلى خياطة فمه تعبيرا عن آلامه وأحزانه والقهر الذي يعيشه حيث يقول " أخذت إبرة وخيطا ونفدت فكرتي، لا أزال أذكر صرخة المساعدة الاجتماعية "يا الهي باروير خاط فمه ! يا الهي باروير خاط فمه !"**(عمارة لخوص، 2006م،ص21)**

ومن الشخصيات النسائية التي عانت مرارة الغربة و العنصرية ماريا كريستينا غونزاليزا فقد كانت البوابة بيندتا اسبوزيتو تعيرها وتسخر منها كل مرة، ولكن لا تستطيع الرد عليها بسبب عدم امتلاكها وثائق الإقامة حيث تقول " أنا أخاف من البوابة قد تبلغ الشرطة، أنا لا أملك وثيقة الإقامة فلو وقعت في يد قوات الأمن فإنهم لن يرحموني"(**عمارة لخوص، 2006م،ص76**)،ولم يقف الحد عند إذلالها والسخرية بها فقد تعداه إلى الاغتصاب فقد اعتاد الغلادياتور على اغتصابها كل مرة ، فهو يعلم أنها لا تستطيع أن تشتكيه لأنها لا تمتلك وثائق الإقامة وكان الإنسان الوحيد الذي يعطف عليها

ويحاول أن يخفف عنها آلامها هو أميديو حيث تقول "السينيور أميديو هو الوحيد الذي يعطف علي ويقف إلى جانبي في أوقات المحن" (**عمارة لخوص، 2006م،ص73**)

لقد جسد لنا عمارة لخوص بعض الشخصيات الإيطالية التي لا تمتلك لغة الحوار مع الآخر حيث نجدها دائما تحمل تلك النظرة الاحتقارية للمغترب، فهي ترى فيه ذلك الإنسان الذي ترك بلده وجاء لينافس أبناء الوطن في لقمة العيش، فمثلا شخصية بنديتا إسبوزيتو بوابة العمارة ساخطة على المهاجرين كل السخط، حيث تنادي بطرد العمال المهاجرين وتعويضهم بأبناء إيطاليا المساكين حيث تقول "ما أكثر الشبان الإيطاليين الذين لا يجدون عملا شريفا فهم مجبرون على السرقة والكسب غير المشروع، يجب طرد العمال المهاجرين وتعويضهم بأبنائنا المساكين". (**عمارة لخوص، 2006، ص38**)

كما عمل الغلادياتور " القتيل "على إذلال المهاجرين، فهو لم يكف عن اغتصاب ماريا كريستينا غونزاليز، لأنها لا تملك وثائق الإقامة، كما أنه يهين كل المهاجرين و يصرخ في وجوههم حيث يقول لبارويز منصور صمدي " لو قلت هذا الكلام مرة أخرى فإني سأبول في فمك ! أنت في بيتي لا حق لك في الكلام ! هل فهمت أيها الأجنبي الحقير؟ ...إيطاليا للإيطاليين ! إيطاليا للإيطاليين! إيطاليا للإيطاليين !" . (**عمارة لخوص، 2006، ص22**)

ولا يقتصر الأمر على محدودي الثقافة فقط فحتى الأستاذ الجامعي " انطونيو ماريني الذي يفتخر بكونه من ميلانو الواقعة بالشمال الايطالي، ويصف الجنوبيين بالكسالى والاستغلاليين أصحاب العصابات الإجرامية حيث يقول "هكذا أهل الشمال يعملون وينتجون ويدفعون الضرائب وأهل الجنوب يستغلون هذه الأموال في إنشاء العصابات الإجرامية مثل المافيا في صقلية ولاكامورا".(**عمارة لخوص، 2006 ص85**)، كما أنه لا يرى فرقا بين المهاجرين وأهل الجنوب، و كذلك إلزابيتا فابياني التي اتهمت الصينيين باختطاف كلبها فالنتينو و طبخه، و هي ترى أنه على إيطاليا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصين، و أن يشن الإيطاليون حربا _على الصين لأنهم تجرؤوا و طبخوا كلبها فالنتينو، وأنه على إيطاليا استبدال المغتربين بالكلاب المدربة حيث تقول " نستطيع الاستغناء عن المهاجرين بسهولة، يكفي أن ندرب كلابنا تدريبا جيدا، مثلا اليوم هناك كلاب مدربة بشكل عال لمرافقة العميان خارج البيت".(**عمارة لخوص، 2006 ص65**)

كما أفرد بارويز منصور صمدي مثالا لمعاداة المهاجرين المسلمين وهو روبرتو بوسوسو، زعيم حزب الشمال الإيطالي الذي يتقن اللغة الإيطالية وحدها أما المهاجرون المسلمون فلغتهم الوحيدة "هي غسل الصحون " وتساءل صمدي شأن المهاجرين المسلمين لماذا تعبر السلطات الإيطالية على إنكار الحقيقة حول مواقف المسلمين السلمية من خلال رمز تأثير ثقل العجائب على القلب. (**عبد الله أبو هيف،2008، ص128**)

يستحيل التثاقف في مجتمع لا يعتمد في أصول علاقته على التساوي أو كما يقال علاقة الند بالند، فالمواطن يشعر دائما بانتمائه لبلده الذي يعيش فيه، فهو يشعر أنه لا يمكن أن يقارن بهذا المغترب الذي ترك وطنه وجاء يلهث من أجل تحصيل المال وتحصيل رغيف الخبز، من هذا المنطلق فإن مجيء المغتربين إلى إيطاليا وصبرهم على الهنات ومصاعب الحياة وقبول الضيم يعزز موقف هؤلاء المواطنين ويطاول من قفزتهم نحو الأعلى بحيث ينتج عن هذا فجوة رهيبة من اتساع المسافة بين نفسيتين نفسية الإيطالي التي تريد أن تشبع غرور جوانب العظمة والارتفاع فوق نفسية المغترب (**طارق ياسين، 1412هـ / 1992م ص29**)، وبالتالي نجد رفضا لهذا المغترب وبهذا يصبح التثاقف ضربا من المستحيل .

ولم يتوقف الصراع بين الأنا والآخر فقط، فقد جسد لنا عمارة لخوص صراعا بين الإيطاليين أنفسهم فالايطالي الذي يعيش في الشمال يحتقر الايطالي الذي يعيش في الجنوب والعكس صحيح، إذا كان الإيطاليون يعيشون صراعا فيما بينهم وهم أبناء الثقافة الواحدة والدين الواحد فما أدراك بالمغتربين العرب والمسلمين.

لقد كانت رواية عمارة لخوص فضاء فسيحا لتمثيل حيثيات هذه العلاقة المعقدة وتجريب مواجهة أفكار الذات والآخر بعضها ببعض، وكشف الجوانب الإنسانية المأساوية في الغالب لسوء الفهم، كما أن وصف مآسي الغربة هو تقريح للوطن الذي لم يوفر لأهله الحرية والكرامة والعيش الكريم (**حسن نجمي وعبد الكريم الجويطي، ص ص28،29**) .

وفي الأخير نلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- كشفت لنا الرواية عن موقف صاحبها اتجاه ما يحدث من أوضاع حيث بينت وعي الكاتب حول ما عاشته الجزائر في التسعينات .

- لقد أعطت لنا الرواية صورة صادقة وعميقة عن احتدام الصراع الحضاري بين الأجناس البشرية القائم على التناقضات الفكرية والدينية والثقافية.

- صور الكاتب في هذه الرواية هموم الإنسان المغترب حيث ركز على أدق التفاصيل النفسية لكل الشخصيات المغتربة على اختلاف هوياتهم مركزا على معاناتهم وأزماتهم والمعاملات اللاإنسانية والعنصرية.

- تحمل رواية "كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك " من التأثير و الدلالة الإيحائية لما هو سردي مع ما هو وصفي مما يمنحه خاصية التصوير السينمائي بقدرتها التأثيرية التي تتيح للقارئ متعة المشاهدة التخييلية لمجرى الأحداث، وفضاءاتها التي تزيد من مصداقية الأحداث .

- وفي الأخير نقول أن الروائي عمارة لخوص قد استطاع أن يخلق لنا نموذجا روائيا رائعا حول علاقة الثقافة الشرقية بالثقافة الغربية هذه العلاقة التي تنتهي بصدام وصراع مادام هذا الآخر يرى في نفسه الأنموذج الأعلى.

قائمة المصادر والمراجع:

(1) – أحمد علي إبراهيم الفلاحي، 1434هـ/2013م، الاغتراب في الشعر العربي في القرن السابع الهجري دراسة نفسية اجتماعية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع .

(2)- الجاحظ أبو عثمان عمر بن بحر،1990 كتاب الحيوان، شرح وتحقيق يحي الشامي، ط3 بيروت، منشورات مكتبة الهلال، ج1 .

(3)- حسن نجمي وعبد الكريم الجويطي : انطولوجيا الهجرة في الرواية العربية، منشورات مرسم و أبو رقراق للطباعة والنشر، (د ط)، 2011م، ص24.

(4)-حسن نجمي وعبد الكريم الجويطي : انطولوجيا الهجرة في الرواية العربية، مرجع سابق.

(5)- الخليل بن أحمد الفراهيدي، 1980م كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي،(دط)، الكويت، مطابع الرسالة،، مادة غرب، ج4 .

(6)- سهيلة بربوة :التصادم الثقافي وصراع الهويات في رواية كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك www.aswat elchamal.com

(7) - طارق ياسين، 1412هـ / 1992م، الاغتراب تحليل اجتماعي ونفسي لأحوال المغتربين و أوضاعهم، عمان، ط1.

(2)- عبد الله أبو هيف،2008م،صورة الآخر والحوار بين الحضارات في الرواية العربية،مجلة جامعة دمشق، العدد الثالث +الرابع، المجلد 4.

(8)-علي بن أبي طالب: نهج البلاغة، تحقيق محمد عبده، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د،ط)،ج4.

(9)- عمارة لخوص،2006م، كيف ترضع من الذئبة دون أن تعضك، ط2، الجزائر، منشورات الاختلاف .

(10)- لخضر تيبت: الذات والآخر لدى شاعر ثورة الجزائر،دراسات في الأصالة والمعاصرة،العدد الثاني جانفي 2011، ص242.

(11)- يحي الجبوري، 2008م.الحنين والغربة في الشعر العربي، ط1، عمان، دار مجدلاوي .

(12)- ابن منظور، 1997م، لسان العرب، ط1،، بيروت، لبنان . دار صادر.

(13)- نبيل راغب، 2002 م، موسوعة الفكر الأدبي،،(د ط)، مصر، دار غريب.

(14)- هديل عبد الرزاق أحمد : 2016م، الرواية النسوية خارج فضاءات الوطن روايات عالية ممدوح أنموذجا، ط1، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع .

(15)- يحي العبد الله : 2005، الاغتراب دراسة تحليلية لشخصيات الطاهر بن جلون الروائية،(د،ط)،، عمان، الأردن، دار الفرابي.

(16)- الروائي الجزائري عمارة لخوص وتجربة التنقل بين الثقافات، مهرجان الأدب العالمي في برلين

بيع العقارات المشهرة في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

د.حساين عومرية
معهد الحقوق والعلوم السياسية
المركز الجامعي بآفلو

ملخص: يعد موضوع بيع العقارات المشهرة في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري من بين المواضيع التي أخذت اهتمام العديد من الفقهاء سيما فقهاء القانون الخاص ، ويقصد بإجراءات البيع الجبري للعقار المحجوز، مجموعة من القواعد القانونية التي تبدأ بتحديد جلسة المزايدة لتنتهي بصدور حكم رسو المزاد وهي إجراءات واضحة ومفصلة بصفة صريحة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري رقم 09/08.و التي سوف تكون محل دراستنا في مقالنا في **بيع العقارات المشهرة في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية**

الكلمات المفتاحية: الحجز_ العقارات المشهرة_ البيع بالزاد العلني_ قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

Summary
The subject of selling unregistered real estate under the law of civil and administrative procedures Algerian Among the subjects took the attention of many scholars, particularly theologians private law, intended forced sale of the property reserved procedures, a set of legal rules that begin identifying the session bid to end the issuance of the rule of anchoring the auction and they are clear procedures detailed and explicit in the law of the Algerian civil and administrative procedures No. 08 / 09.o which will be the subject of our study in our article sale of unregistered real estate under the Code of civil and administrative procedures.

مقدمة: عقب الانتهاء من الإجراءات التحضيرية لإعداد العقار للبيع، وكل ما قد ينشأ عنها من منازعات واعتراضات، تبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة بيع العقار المحجوز بالمزاد العلني.

ويقصد بإجراءات البيع الجبري للعقار المحجوز، مجموعة من القواعد القانونية التي تبدأ بتحديد جلسة المزايدة لتنتهي بصدور حكم رسو المزاد وهي إجراءات واضحة ومفصلة بصفة صريحة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري رقم 09/08. ونظرا لكون عملية البيع الجبري للعقار المحجوز تتسم بأحكام إجرائية وأخرى موضوعية فقد ارتأيت تقسيم هذا البحث إلى مبحثين :المبحث الأول درست فيه الإجراءات السابقة لجلسة المزايدة، أما المبحث الثاني فقد خصصته لدراسة انعقاد جلسة بيع العقار المشهر بالمزاد العلني

المبحث الأول: الإجراءات السابقة لجلسة المزايدة:يقصد بالإجراءات السابقة تلك الإجراءات الممهدة لانعقاد جلسة بيع العقار المحجوز، وتبدأ هذه الإجراءات بتقديم طلب من طرف الدائن مباشر الإجراءات بواسطة المحضر القضائي القائم بالتنفيذ إلى المحكمة المختصة، يطلب فيه تحديد جلسة من أجل بيع العقار المحجوز، وهذا في حالة ما إذا لم يتم تحديدها مسبقا في قائمة شروط البيع، وبعد تحديد تاريخ جلسة المزايدة، يقوم المحضر القضائي بإجراءات النشر والتعليق في الأماكن المحددة قانونا.

المطلب الأول: تحديد تاريخ ومكان جلسة بيع العقار غير المشهر المحجوز: بعد تصفية جميع الاعتراضات والإشكالات المتعلقة بالعقار المحجوز في جلسة الاعتراضات على قائمة شروط البيع، يتم تحديد تاريخ جلسة البيع ومكانها من قبل رئيس المحكمة، بموجب أمر على عريضة ما لم يكن قد تم تحديد ذلك قبلا في محضر إيداع قائمة شروط البيع[1]، ويكون ذلك بناءً على طلب مكتوب.

---

[1] حمدي باشا عمر/ طرق التنفيذ وفقا للقانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون إجراءات المدنية والإدارية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبع سنة 2012، ص: 304.

وعادة ما يتم تقديم الطلب في شكل عريضة من ذوي الشأن وأصحاب المصلحة كالدائن الحاجز المباشر للإجراءات أو غيره من الدائنين، وكالمدين ومن في حكمه كالحائز والكفيل العيني، فلا يجوز للقاضي أن يقوم بذلك من تلقاء نفسه.[1] إن الأصل أن يتم البيع بمقر المحكمة التي تم فيها مباشرة إجراءات الحجز، غير أنه قد يكون من الأصلح إجراء البيع في مكان آخر وهنا يجب أن يتضمن أمر رئيس المحكمة تحديد هذا المكان بناءً على طلب المدين أو الدائن الحاجز أو كل ذي مصلحة [2]، وهذا ما نصت عليه المادة 749 في فقرتها الثانية من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[3] غير أنه تجب الإشارة إلى أنه بعد تحديد تاريخ ومكان جلسة البيع بالمزاد العلني، يقوم المحضر القضائي بإخطار أطراف الحجز الدائنين المقيدين والمدين المحجوز عليه والحائز والكفيل العيني، بتاريخ ومكان وساعة جلسة بيع العقار بالمزاد العلني في أجل ثمانية 08 أيام على الأقل قبل الجلسة.[4]

ويلاحظ من خلال استقراء نص المادة 747 فقرة أخيرة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[5]، أن المشرع لم يرتب البطلان في حال عدم قيام المحضر القضائي بالإخطار، غير أنه من الناحية العملية تؤجل عملية البيع إلى غاية استدعاء كافة الأطراف المعنيين.

المطلب الثاني: الإعلان عن البيع بالمزاد العلني:بعد تبليغ ذوي الشأن بتاريخ، ساعة ومكان جلسة البيع بالمزاد العلني، يتم الإعلان عن البيع للجمهور في جريدة وطنية أو أكثر حسب أهمية العقار، وهذا حتى يزيد من عدد المشتركين المتقدمين للمزاد، إذ يقع التنافس بغرض الوصول إلى أعلى سعر للبيع، هذا ويقوم المحضر القضائي بالتعليق في لوحة الإعلانات بالمحكمة التي يوجد بها العقار المحجوز المراد بيعه خلال ثمانية أيام التالية لآخر تبليغ رسمي بإيداع القائمة،[6] وطريقة إعلام الناس يتم وفق وسيلتين، هما النشر والتعليق.

أولا: إجراء النشر (الإعلان): إن المقصود بالنشر هو نشر المستخرج المتضمن الإعلان عن بيع العقار المحجوز في إحدى الجرائد اليومية، وهو بذلك عبارة عن خلاصة لقائمة شروط البيع وجوهرها[7]، هذا وقد عبر عنه المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بمصطلح "المستخرج" لأنه مستخلص من قائمة شروط البيع وهو بمثابة ملخص لشروط بيع العقار المحجوز.[8]

أ- الشخص المكلف بإجراءات النشر:إن الشخص المكلف بالقيام بإجراءات النشر لمستخرج بيع العقار المحجوز هو المحضر القضائي القائم بإجراءات التنفيذ، وهو الذي يقوم بتحرير مستخرج النشر المستخلص من قائمة شروط البيع، ويوقعه ويكون هو المسؤول عن نشره في جريدة يومية وطنية أو أكثر، والمشرع هنا قد ترك له حرية اختيار

---

[1] عبد الباسط جميعي وأمال فزايري/ التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، منشاة المعارف بالإسكندرية، بدون تاريخ الطبع،ص: 208؛
Pierre Julien et Gilles Taormina / voies d'exécution et procédure de distribution, LGDJ, Paris. P: 417 .

[2] بوعروج مداني/ أحكام الحجز التنفيذي على العقارات، محاضرة ألقيت في ملتقى وطني بمجلس قضاء قسنطينة، منشورة بتاريخ2009/06/01، ص: 09.

[3] تنص المادة 749 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "يتضمن المستخرج فضلا عن البيانات المعتادة ما يأتي... تعيين المحكمة التي يجري فيها البيع أو أي مكان آخر للبيع".

[4] بربارة عبد الرحمن/ طرق التنفيذ من الناحتين المدنية والجزائية وفقا للتشريع الجزائري لاسيما قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08، منشورات بغدادي، الطبعة الأولى، طبع سنة 2009، ص: 248. وعبد الرزاق بوضياف / أصول التنفيذ والحجز التنفيذي على المنقول والعقار وفقا لقانون 09/08، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، طبع سنة 2012، ص: 101.

[5] تنص المادة 747 فقرة أخيرة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، على ما يلي: "يخطر المحضر القضائي جميع الدائنين المقيدين والمحجوز عليه والحائز والكفيل العيني إن وجد بتاريخ وساعة ومكان جلسة البيع بالمزاد العلني ثمانية 8 أيام قبل الجلسة على الأقل".

[6] عبد الرزاق بوضياف / أصول التنفيذ والحجز التنفيذي على المنقول والعقار وفقا لقانون 09/08، المرجع السابق، ص:101؛ ونبيل عمر وأحمد هندي/ التنفيذ الجبري قواعده وإجراءاته، دار الجامعة الجديدة، طبع سنة 2003، ص: 658.

[7] أحمد خليل/ التنفيذ الجبري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، طبع سنة 2003، ص: 443.

[8] رمزي سيف/ قواعد تنفيذ الأحكام والمحررات الموثقة، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة التاسعة، بدون تاريخ الطبع، ص ص: 458-459.

الجريدة اليومية الوطنية[1]، وكذا حرية اختيار العدد إن كانت جريدة واحدة أو جريدتان أو أكثر ومن خلال الزيارات الميدانية فقد أكد معظم المحضرين القضائيين أن النشر يتم في أغلب الأحيان في جريدتين أو ثلاثة، وهذا حتى يكون النشر واسعا وشاملا لأكبر عدد ممكن من الأشخاص.

ب- البيانات الأساسية التي يتضمنها مستخرج النشر:

يتضمن مستخرج النشر مجموعة من البيانات نصت عليها المادة 749 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية في فقرتها الثالثة وهي تتمثل في:

- اسم ولقب وموطن كل من الدائن الحاجز، والمدين المحجوز عليه، الحائز والكفيل العيني إن وجد،
- تعيين العقار كما ورد في قائمة شروط البيع،
- الثمن الأساسي لكل جزء من العقار أو الحق العيني العقاري،
- تاريخ وساعة البيع بالمزاد العلني،
- تعيين المحكمة التي يجري فيها البيع أو أي مكان آخر.[2]

ج- ميعاد النشر: لقد حدد المشرع ميعاد نشر المستخرج في نص المادة 749 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وجعله ميعادا محصورا وذلك بـ ثلاثين 30 يوما على الأكثر وعشرين 20 يوما على الأقل قبل جلسة البيع بالمزاد، وهي في الحقيقة نفس المدة التي كانت في ظل القانون الملغى المادة 390 منه[3]، وتحديد هذه المدة كأجل للنشر له اعتباران هما:

1- الحرص على أن لا تطول المدة بين النشر والإعلان عن البيع، وبين تاريخ انعقاد الجلسة وهذا حتى لا ينسى من يهمه الأمر تاريخ إجراء البيع.

2- مراعاة عدم قصر الفترة بين الإعلان عن المزايدة وبين تاريخ إجرائها، وهذا لتمكين أكبر عدد من الجمهور من المشاركة وبذلك تشتد المنافسة ويباع العقار عندها بأفضل سعر.[4]

ثانيا: إجراء التعليق اللصق:إن المقصود باللصق هو تعليق مستخرج بيع العقار المحجوز في أماكن خصصها القانون لذلك[5]، والهدف من تعليق المستخرج المتضمن الإعلان عن تاريخ ومكان جلسة البيع هو نفسه الهدف الذي يصبو

---

[1] تجب الإشارة إلى أنه في ظل قانون الإجراءات المدنية الملغى كان النشر يتم في الصحف المقررة للإعلانات القضائية وهذا ما نصت عليه المادة 389 فقرة أولى منه وإن كان من الناحية العملية لا توجد هذه الصحف، أما بعد التعديل عالج المشرع هذه المسألة ليجعل النشر يتم في الجرائد اليومية الوطنية، وهذا ما جاء في المادة 750 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهو أمر قد وفق فيه المشرع الجزائري باعتبار الجرائد اليومية الوطنية هي الأكثر اطلاعا وقراءة من قبل الناس.

[2] بداوي عبد العزيز/ الحجز العقاري في القانون الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2008.، ص: 105؛ وبلقاسمي نور الدين/ الحجوز التنفيذية في النظام القانوني الجزائري دراسة نظرية وتطبيقية، ردمك، الجزائر، طبع سنة 2006، ص: 86.

[3] العربي شحط عبد القادر/ طرق التنفيذ في المواد المدنية والإدارية، منشورات الألفية الثالثة، وهران، طبع سنة 2010، ص: 136؛ ووجدي راغب فهمي/ مبادئ التنفيذ القضائي، مكتبة الحرية الحديثة، مصر، طبع سنة 1988، ص ص: 414-415؛ وحسيان رضا/ الحجز التنفيذي على العقار والحقوق العينية العقارية على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة وهران، سنة 2013، ص: 124.

[4] أحمد أبو الوفاء/ إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبع سنة 2000، ص: 726؛ ونبيل إسماعيل عمر/ أصول التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، طبع سنة 1996، ص ص: 416-417.

[5] بربارة عبد الرحمن/ طرق التنفيذ من الناحتين المدنية والجزائية وفقا للتشريع الجزائري لاسيما قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08، المرجع السابق، ص: 249.

إليه النشر، أي من أجل إعلام أكبر عدد ممكن من الجمهور وبصفة خاصة المحجوز عليه، بأن العقار المحجوز هو معروض للبيع بالمزاد العلني بشروط وثمن محددين في مستخرج البيع.[1]

هذا وقد حدد المشرع الجزائري ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الأماكن التي يتعين فيها التعليق ونشر الإعلان، وهذا لضمان الشفافية والمصداقية في عملية البيع بالمزاد العلني ولضمان إعلام شامل للجمهور، ومن بين هذه الأماكن:

1- في باب أو مدخل كل عقار من العقارات المحجوزة أراضي أو مباني،

2- في جريدة يومية وطنية أو أكثر حسب أهمية العقار المحجوز،

3- في لوحة الإعلانات للمحكمة التي يتم فيها البيع،

4- في لوحة الإعلانات بقباضة الضرائب والبلدية التي يوجد فيها العقار،

5- في الساحات والأماكن العمومية،

6- وفي أي مكان آخر يحتمل أن يضمن جلب أكبر عدد من المزايدين.[2]

المطلب الثالث: عوارض ما قبل البيع: يقصد بعوارض ما قبل البيع وجود أسباب جديدة وجدية تكون تالية لجلسة الاعتراضات وسابقة على جلسة المزايدة، حيث تحول دون الاستمرار في إجراءات البيع وهي تؤدي إما الى وقف البيع إلى غاية زواله أو تأجيله لجلسة أخرى.

أولا: تأجيل البيع:تضمنت المادة 753 في فقرتها الثانية من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[3] النص على أنه في حال حدوث طوارئ أو ظروف وقت البيع نتيجة لأسباب جدية كأن تكون العروض غير كافية أو لا يتقدم أي أحد للمزايدة يمكن لذوي الشأن- أي أطراف الحجز تقديم طلب لرئيس المحكمة يطلبون فيه تأجيل البيع لجلسة أخرى وتبقى السلطة التقديرية في ذلك للقاضي،[4] و يمكن إجمال الأسباب المؤدية إلى تأجيل البيع[5]، فيما يلي:

_ في حالة ما إذا لم يتم إخطار ذوي الشأن بالاطلاع على قائمة شروط البيع: في هذه الحالة يجوز لهؤلاء الأشخاص إثارة هذا الدفع أمام القاضي الذي يأمر بتأجيل البيع لجلسة أخرى مع الأمر بتصحيح الإجراءات.

_ في حالة ما إذا لم يتقدم للمزايدة أي عارض أو كانت العروض المقدمة جد قليلة وغير كافية: فإنه حسب نص المادة 753 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية فهنا يمكن للقاضي الأمر بتأجيل البيع.

---

[1] في ظل القانون الملغى لاسيما المادة 389 منه كان المشرع يستعمل مصطلح "اللصق" وهو نفس المصطلح الذي يستعمله المشرع المصري، غير أنه وبصدور قانون الإجراءات المدنية والإدارية فقد استبدل هذا الأخير بمصطلح "التعليق" وهو في الحقيقة المصطلح الأقرب حسب راي أغلب الفقهاء، وبذلك فقد أحسن المشرع الجزائري فيما فعل.

[2] العربي شحط عبد القادر/ طرق التنفيذ في المواد المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص ص: 136-137؛ وعبد السلام ديب/ قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، طبع سنة 2011، ص: 404؛ وحمدي باشا عمر/ طرق التنفيذ وفقا للقانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص:306.

[3] تنص المادة 753 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "يجوز تأجيل البيع بالمزاد العلني بطلب من أطراف الحجز إذا كان للتأجيل أسباب جدية لاسيما قلة المزايدين وضعف العروض".

[4] بوضياف عادل/ الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق ، ص: 05، ص:184؛ وحسيان رضا / الحجز التنفيذي على العقار والحقوق العينية العقارية على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص: 128.

[5] لم يحدد المشرع الجزائري الأسباب الجدية التي على أساسها يمكن تأجيل البيع وترك ذلك للسلطة التقديرية للقاضي، وهذا على خلاف المشرع الفرنسي الذي عمد على جعل الأمور واضحة لمنع حدوث أي تلاعب أو غموض.

_ في حالة وجود خطأ في مستخرج النشر أو إغفال أحد بياناته:[1] وهذا كأن ينسى المحضر القضائي تحديد الثمن الأساسي أو أن يقع سهوا في غلط عند تحديد موقع العقار محل البيع، ولكن شريطة أن يسبب هذا الإغفال عدم حضور المزايدين، فهنا يمكن لأطراف الحجز طلب تأجيل البيع،

_ في حالة وفاة المدين:[2] حيث أنه إذا قدم من يهمه الأمر إثبات بوفاة المدين جاز للقاضي أن يأمر بتأجيل البيع لحين تبليغ الورثة بإجراءات البيع على العقار،

_ في حالة ما إذا تم رفع دعوى الفسخ من بائع العقار المحجوز الذي لم يستوف ثمن المبيع من المدين: أو حتى إذا تم رفع دعوى الفسخ من المقايض على العقار الذي لم يستوف فرق القيمة، على أن يتم التأشير بهذه الدعوى في قائمة شروط البيع، ففي هذه الحالة يمكن للقاضي أن يأمر بتأجيل البيع إلى حين الفصل في دعوى الفسخ.[3]

ثانيا: وقف البيع: إن الوقف شبيه بالتأجيل لأن كلهما يستند إلى أسباب جدية، غير أن القاضي في الوقف لا يحدد تاريخا لجلسة أخرى عكس التأجيل والوقف قد يكون إجباريا أي على القاضي أن يأمر بوقف البيع بمجرد توفر هذه الأسباب، وقد يكون جوازيا بمعنى تبقى السلطة التقديرية للقاضي[4]، وهذا كما يلي:

أ- الوقف الإجباري: ومن أسبابه ما يلي:

- إذا تم الطعن في الحكم المنفذ به بالنقض وقضت المحكمة بوقف التنفيذ مؤقتا،
- إذا تخلف شرط جوهري في إجراءات التنفيذ، فإنه في هذه الحالة تتوقف إجراءات التنفيذ دون أي شرط،
- إذا تم الطعن في السند التنفيذي الذي يتم التنفيذ به بالتزوير، وأمرت المحكمة بإجراء التحقيق فيه فإنه في هذه الحالة تتوقف عملية البيع إلى حين الفصل في الموضوع[5]،
- إذا كان المقايض أو بائع العقار الذي باع العقار للمنفذ عليه قد رفع دعوى الفسخ لعدم سداد الثمن، وكان قد رفع اعتراضا على قائمة شروط البيع قبل جلسة الاعتراضات،
- إذا تم رفع دعوى استحقاق العقار المحجوز من الغير، وصدر حكم من محكمة الموضوع يقضي باستحقاق العقار وبوقف عملية البيع.[6]

ب- الوقف الجوازي: إن حالات الوقف الجوازي غير محددة إذ يجوز لقاضي التنفيذ وقف إجراءات التنفيذ إذا ما طلب منه ورأى وجاهة وجدية الأسباب، كأن يرفع المدين منازعة أو أن يطلب وقف التنفيذ بناءً على عرض جدي بالوفاء، كأن يتم الإيداع والتخصيص أو أن يكون طلب الوقف مؤسسا على سبب يتعلق بالنظام العام وغيرها.[7]

---

[1] يوسف جبران نجم / طرق الاحتياط والتنفيذ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، طبع سنة 1981، ص:618؛ وعبد الباسط جميعي وأمال فزايري/ التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، المرجع السابق ص ص: 194-195.

[2] أحمد خليل/ التنفيذ الجبري، المرجع السابق، ص:456؛ و

– Jean Vincent et Jaques Prevault/ voies d'exécution et procédure de distribution, 19ème édition, Dalloz, 1970, P:273.

[3] عبد العزيز خليل إبراهيم بديوي/ قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتحفظ في قانون المرافعات، دار الفكر الحديث، مصر، الطبعة الثانية، طبع سنة 1980، ص: 224؛ وأحمد مليجي/ إشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ الموضوعية في المواد المدنية والتجارية، دون دار النشر، ودون تاريخ النشر، ص: 281.

[4] وبربارة عبد الرحمن / طرق التنفيذ من الناحتين المدنية والجزائية وفقا للتشريع الجزائري لاسيما قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08، المرجع السابق، ص: 255؛ وحسيان رضا / الحجز التنفيذي على العقار والحقوق العينية العقارية على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص: 130.

[5] عبد العزيز خليل إبراهيم بديوي / قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتحفظ في قانون المرافعات، دار الفكر الحديث، مصر، الطبعة الثانية، طبع سنة 1980، ص: 224؛ ووجدي راغب فهمي / مبادئ التنفيذ القضائي، المرجع السابق، ص: 418.

[6] عبد الحميد الشواربي / الأحكام العامة في التنفيذ الجبري الفقه، القضاء، الصيغة القانونية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبع سنة 2002، ص ص: 445-446؛ واحمد مليجي / إشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ الموضوعية في المواد المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص: 281.

[7] حسيان رضا / الحجز التنفيذي على العقار والحقوق العينية العقارية على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص: 131.

غير أنه تجب الإشارة إلى أن الحكم بالوقف لا يعني زوال الحجز، ولكنه يعني وقف الإجراءات مؤقتا بالنسبة لباقي العقارات ذلك أنه قد لا يكفي ثمن العقار أو بعض العقارات التي تم بيعها للوفاء بكافة الديون، فيكون عليهم المتابعة والاستمرار في إجراءات التنفيذ على بقية العقارات التي وقف التنفيذ بشأنها، ولكن إذا تم الحكم بوقف البيع وزال سبب الوقف فإنه على ذوي المصلحة تقديم طلب لتحديد يوم البيع وبذلك مواصلة الإجراءات،[1] إلا أنه إذا ثبت بعد وقف البيع أن المبلغ المحصّل من بيع أحد العقارات كاف لسداد كافة ديون الدائنين ولا حاجة لبيع بقية العقارات، فإن رفع الحجز عن هذه العقارات سيكون بقوة القانون وبصفة تلقائية دون أن يتقدم المدين المحجوز عليه بأي طلب، وهذا ما جاء في نص الفقرة الثانية من المادة 756 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[2]

المبحث الثاني: انعقاد جلسة بيع العقار بالمزاد العلني:إن المزايدة هي العملية التي يعرض المزاد بالزيادة في الثمن[3]، وهي عادة ما تجري في جلسة علنية برئاسة رئيس المحكمة أو القاضي الذي يعين لهذا الغرض وذلك بمقر المحكمة التي أودعت فيها قائمة شروط البيع في اليوم والساعة المحددين لذلك.[4]

المطلب الأول: شروط الاشتراك في المزايدة: تتمثل شروط الاشتراك في المزايدة في شرطين أساسيين، أولهما توافر الأهلية لأجل ذلك وثانيهما أن لا يكون من يرغب في المشاركة من بين الممنوعين قانونا من الاشتراك فيها.

الفرع الاول: أهلية الاشتراك في المزايدة : طبقا للقواعد العامة فإن كل من يرغب في الاشتراك في المزاد العلني، يشترط فيه أن يملك أهلية التعاقد من أجل الشراء[5]، وبمأن البيع القضائي عمل قانوني كالبيع الاتفاقي فإنه يستوجب تمام هذه الأهلية وخلوها من أي عيب، بمعنى أن يكون المتقدم للمزاد في كامل أهليته القانونية لأنه مقبل على شراء عقار[6]، وهذا ما أكدته صراحة المادة 78 من القانون المدني.[7]

والأهلية يقصد بها صلاحية الشخص للتعبير عن إرادته تعبيرا يرتب عليه القانون آثارا[8]، بمعنى أن يكون للشخص القدرة والصلاحية لإبرام التصرفات القانونية، ومناط الأهلية هو التمييز والإدراك وحرية الإرادة [9]، وهو ما نصت عليه المادة 40

---

[1] عبد السلام ديب / قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، المرجع السابق، ص: 406؛ وبوضياف عادل/ الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص: 188.

[2] تنص المادة 756 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "غير أنه إذا كان الثمن الناتج من بيع عقار و/أو حق عيني عقاري واحد أو أكثر كافيا للوفاء بأصل الدين والمصاريف القضائية يأمر الرئيس الذي أشرف على البيع بالتوقف عن بيع باقي العقارات و/ أو الحقوق العينية العقارية المحجوزة ورفع الحجز عنها تلقائيا".

[3] الغوثي بن ملحة / الحجز العقاري، مقال منشور بمجلة الاجتهاد القضائي للغرفة العقارية لسنة 2004، الجزء الأول، عدد خاص، ص: 123.

[4] الوافي فيصل وسلطاني عبد العظيم / طرق التنفيذ وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبع سنة 2012، ص:109؛ وبوعروج مداني/ أحكام الحجز التنفيذي على العقارات، محاضرة ألقيت في ملتقى وطني بمجلس قضاء قسنطينة، منشورة بتاريخ2009/06/01، ص: 10.

[5] أحمد هندي/ أصول التنفيذ الجبري، دار الجامعة الجديدة، بالإسكندرية، طبع سنة 2005، ص: 334.

[6] يوسف جبران نجم / طرق الاحتياط والتنفيذ، المرجع السابق، ص:612؛ وأحمد خليل / التنفيذ الجبري، المرجع السابق، ص: 446.

[7] تنص المادة 78 من الأمر رقم 58/75، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، على ما يلي: "كل شخص أهل للتعاقد ما لم يطرأ على أهليته عارض يجعله ناقص الأهلية أو فاقدها بحكم القانون".

[8] سليمان مرقص/ شرح القانون المدني، العقود المسماة، عقد البيع، عام الكتب، مصر، الطبعة الرابعة، طبع سنة 1980، ص: 238؛ وإسحاق إبراهيم منصور/ نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، طبع سنة1990، ص: 228.

[9] عبد الرزاق السنهوري/ الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، عقد البيع، الجزء الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، طبع سنة 2000، ص ص: 108-110؛ وتوفيق حسن الفرج / المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق، الدار الجامعية، لبنان، الطبعة الأولى، طبع سنة 1988، ص: 646.

من القانون المدني[1]، وبذلك فإن فاقد الأهلية لا يمكنه التقدم للاشتراك في المزايدة، وفي حالة إذا كان الشخص المتقدم للمزاد يرغب في شراء العقار لحساب غيره بصفته وكيل، فإنه يشترط فيه الحيازة على وكالة خاصة بالشراء من موكله[2]، أما إذا كان المشترك في المزاد ناقص الأهلية أو فاقدها، فإنه يستوجب تمثيله من قبل نائب قانوني[3]، وذلك في حدود سلطة هذا الأخير المخولة قانونا أو بإذن القضاء[4]، لأنه إذا كان الراسي عليه المزاد عديم الأهلية، فإن العطاء المتقدم في هذه الحالة سيكون باطلا.

الفرع الثاني: الأشخاص الممنوعين من المشاركة في المزاد العلني:يشترط كذلك في المتقدم إلى المزاد أن لا يكون من بين الأشخاص الذين منعهم القانون صراحة من المشاركة في المزاد، وهذ بموجب نص المادة 645 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[5]، وذلك لأنه قد يتأثر هؤلاء الممنوعين بدافع المصلحة ويحولون دون سير المزايدة بشكل عادي لذلك فإن القانون يمنعهم من المشاركة سواء بأنفسهم أو حتى بواسطة أشخاص مستعارين، وإلا كان البيع الناتج عن ذلك باطلا،[6]ومن بين الأشخاص الممنوعون حسب نص المادة 645 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية:

- المدين بصفته المسؤول شخصيا عن الدين، لذا لا يتصور أن يقوم الشخص بشراء ملكه[7]،
- القضاة الذين نظروا في القضية، أي الذين تمت إجراءات التنفيذ أمامهم،
- المحضرون القضائيون المعنيون بالتنفيذ،
- أمناء الضبط الذين شاركوا في الإجراءات،
- المحامون الممثلون للأطراف،
- الوكلاء الذين باشروا الإجراءات باسم المدين أو بواسطة غيرهم.

هذا وتجب الإشارة إلى أنه يمكن لحائز العقار المحجوز، دخول المزايدة ولكن بشرط أن لا يعرض ثمنا أقل من الباقي في ذمته من ثمن العقار المعروض للبيع وهو ما نصت عليه المادة 925 من القانون المدني[8].

---

[1] تنص المادة 40 من الأمر رقم 58/75، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، على ما يلي: "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية وسن الرشد تسعة عشر 19 سنة كاملة".

[2] فتحي والي/ التنفيذ الجبري وفقا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية وقانون الحجز الإداري، دار النهضة العربية، مصر، طبع سنة 1995 ،ص: 450؛ وسليمان مرقص/ شرح القانون المدني، العقود المسماة، عقد البيع، المرجع السابق، ص: 245؛ وأحمد أبو الوفاء/ إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص: 431.

[3] لقد نظمت أحكام النيابة القانونية بموجب أحكام قانون الأسرة الجزائري رقم 11/84، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02/05، وهي تشمل الولاية على القاصر، والوصاية على القاصر، والمقدم على القاصر، والمقدم على المحجور عليه، والمقدم على الغائب ؛ وللمزيد راجع في هذا الشأن المواد 111، 104، 99، 92، 87 من القانون رقم 11/84 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم.

[4] فتحي والي/ التنفيذ الجبري وفقا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية وقانون الحجز الإداري، المرجع السابق ص: 451؛ وسليمان مرقص/ شرح القانون المدني، العقود المسماة، عقد البيع، المرجع السابق، ص ص: 246-247.

[5] إن المادة 645 قد تم استحداثها بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لأنه في ظل القانون الملغى لم يحدد المشرع الأشخاص الممنوعين من المشاركة في المزاد العلني، وجرى العمل بالقواعد العامة أي الرجوع الى القانون المدني باعتباره شريعة القوانين وخاصة المادة 402 منه، وفي الحقيقة قد أحسن المشرع فيما فعل.

[6] محمد حسنين / عقد البيع في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الخامسة، دون تاريخ طبع، ص ص: 49-50؛ ورمزي سيف/ قواعد تنفيذ الأحكام والمحررات الموثقة، المرجع السابق، ص: 483.

[7] أحمد خليل/ التنفيذ الجبري، المرجع السابق، ص: 446؛ وفتحي والي/ التنفيذ الجبري وفقا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية وقانون الحجز الإداري، المرجع السابق، نقلا عن الهامش رقم 2، ص: 426.

[8] تنص المادة 925 من الأمر رقم 58/75، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، على ما يلي: "يحق للحائز أن يدخل في المزاد على شرط أن لا يعرض فيه ثمنا أقل من الباقي في ذمته من ثمن العقار الجاري بيعه".

المطلب الثاني: طريقة إجراء المزايدة لبيع العقار المحجوز: يتولى إجراء البيع بالمزاد العلني قاضي التنفيذ، وهذا مهما كانت قيمة العقار وتجري المزايدة في الساعة والمكان المحدد لذلك بمقر المحكمة التي يتم بها إجراءات التنفيذ ، ويكون ذلك برئاسة رئيس المحكمة أو القاضي المعين لهذا الغرض وبحضور المحضر القضائي وأمين الضبط، وبحضور أيضا الدائنين المقيدين والمدين المحجوز عليه والحائز والكفيل العيني إن وجد، وهذا بعد إخطارهم بذلك وبحضور عدد من المزايدين الذين لا يقل عددهم عن ثلاثة أشخاص،[1] وبناءً على ذلك فإن عملية المزايدة تتم وفق خطوات ومراحل إجرائية منها:

الفرع الأول: مرحلة افتتاح جلسة المزايدة: تعتبر مرحلة افتتاح جلسة المزايدة أول مرحلة ولكن من الناحية العملية فإنه بعدما تنعقد جلسة البيع تحت إشراف الرئيس في الساعة والمكان المحددين لذلك، يقوم هذا الأخير قبل كل شيء بالتأكد من حضور أو غياب أطراف الحجز، ومدى إتمام إجراءات التبليغ الرسمي للأشخاص الذين يستوجب القانون إخطارهم، والتأكد كذلك من إتمام إجراءات النشر والتعليق، كما يفصل في طلبات إلغائها إذا سبق رفعها، ويتأكد من مدى توافر النصاب من المزايدين[2]، كما يقوم بتحديد مصاريف إجراءات التنفيذ بما فيها أتعاب المحضر القضائي وبعد التأكد من صحة جميع الإجراءات يأمر الرئيس بافتتاح المزاد وينوه بشروط البيع ونوع العقار المعروض للبيع، والثمن الأساسي المحدد لذلك وجميع الرسوم والمصاريف القضائية، كما يحدد مبلغ التدرج في المزايدة[3]، وذلك حسب أهمية العقار ومكانته الاقتصادية، حيث ينبغي فيه أن لا يقل عن عشرة آلاف دينار جزائري 10.000دج في كل عرض حسب ما جاء في نص المادة 754 فقرة ثانية من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[4]

الفرع الثاني: مرحلة الشروع في المزايدة: تبدأ في هذه المرحلة عملية تقديم العروض من المزايدين في الحدود التي عينها القانون لذلك، بمعنى أن لا تقل العروض عن مبلغ التدرج.

اولا: تقديم العروض من المشاركين في المزاد:يقصد بالعرض أو العطاء المبلغ الذي يعرضه أحد المزايدين في المزايدة، وهو يعد بمثابة المبلغ المقترح من طرفه لشراء العقار المعروض للبيع،` تبدأ هذه العروض مباشرة بعد افتتاح المزاد ويسقط العرض بعرض آخر أعلى منه[5]، وكل عطاء يستقل عن غيره من العطاءات الأخرى،وبذلك تبدأ المزايدة الفعلية بين المزايدين.[6]بعد توقف العروض وانتهاء المزايدة يكرر رئيس الجلسة المناداة لثلاث مرات متتالية تفصل بين كل نداء وآخر دقيقة واحدة، إذ يعتمد في هذا الإجراء حسب ما أثبته كتاب الضبط على المؤقت chronomètre[7]. وعليه فبعد تأكد الرئيس من عدم وجود من يريد الزيادة في العطاء، وبعد مرور ثلاث

---

[1] حمدي باشا عمر/ طرق التنفيذ وفقا للقانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص ص: 307-308؛ وعبد السلام ديب / قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، المرجع السابق، ص: 405.

[2] حسيان رضا / الحجز التنفيذي على العقار والحقوق العينية العقارية على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص:135؛ وبوضياف عادل/ الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص: 186.

[3] يقصد بمبلغ التدرج قيمة الفرق في ثمن العقار الذي يقوم بعرضه أي مزايد على من سبقه فإذا مثلا عرض المزايد الأول مبلغ 800.000 دج فإنه يتعين على المزايد الثاني تقديم عرض أعلى منه كأن يكون مثلا 820.000 دج إذ لا يمكن الرجوع إلى الوراء.

[4] تنص المادة 754 فقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "إذا كانت هذه الإجراءات صحيحة يأمر بافتتاح المزاد العلني ويذكر بشروط البيع ونوع العقار و/أو الحق العيني العقاري المعروض للبيع والثمن الأساسي والرسوم والمصاريف، ثم يحدد مبلغ التدرج في المزايدة حسب أهمية العقار و/أو الحق العيني العقاري، وفي جميع الأحوال لا يقل عن عشرة آلاف دينار 10.000دج في كل عرض".

[5] تنص المادة 69 من الأمر رقم 58/75، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، على ما يلي: "لا يتم العقد في المزايدات إلا برسو المزاد ويسقط بمزاد أعلى ولو كان باطلا".

[6] Paul Cuche et Jean Vincent/ voies d'exécution et procédure de distribution, Dalloz, Paris, 2ème édition, 1970, P: 301.

[7] كانت المزايدة في ظل القانون الملغى تتم بإشعال ثلاث شموع وبذلك فالمناداة تحسب بالشموع وبين إطفاء كل شمعة وأخرى دقيقة واحدة حتى يطفئ الرئيس الشموع الثلاثة وبذلك يرسو المزاد على آخر عارض قدم أعلى عرض، راجع في ذلك المادة 391 من قانون الإجراءات المدنية الملغى.

دقائق دون تقديم أي عرض على آخر عرض، يقدر الرئيس رسو المزاد على المزايد الأخير الذي قدم أعلى عرض، على ان يلتزم هذا الأخير بإيداع خمس الثمن وكافة المصاريف القضائية والرسوم المستحقة أمام أمانة ضبط المحكمة، غير أنه إذا تخلف المزايد الذي رسا عليه المزاد عن دفع بقية المبلغ في المهلة المقررة لذلك، فإنه يتم إخطاره وتمنح له مهلة ثانية تقدر بخمسة أيام وإذا لم يستجب لهذه المدة يتم البيع على حسابه، وهذا ما جاء في نص الفقرة الأخيرة من المادة 757 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[1]

ثانيا: جلسات المزايدة: باستقراء نص المادة 754، يتضح أن المشرع قد نص على عدة جلسات للمزايدة:

1- الجلسة الأولى: بعد افتتاح جلسة المزايدة من قبل الرئيس لبيع العقار المحجوز، يتقدم المزايدين بعروضهم ويرسو المزاد على المزايد الذي يقدم أكبر عرض، غير أنه إذا لم يتوفر عدد النصاب الكافي من المزايدين والمتمثل في ثلاثة أشخاص على الأقل، أو في حالة إذا لم يتقدم أي مزايد خلال الخمسة عشر 15 دقيقة، يأمر الرئيس بتأجيل الجلسة إلى تاريخ آخر يتولى تحديده وبنفس الثمن الأساسي، ويثبت ذلك في سجل الجلسة وفي جميع الأحوال يتم التأجيل بموجب أمر مكتوب يتضمن تحديد تاريخ للجلسة اللاحقة ويترتب عليه إعادة النشر والتعليق كما أشرت سابقا.[2]

2- الجلسة الثانية: وهذه الجلسة هي ما عبر عنها المشرع الجزائري بالجلسة الجديدة في الفقرة الرابعة من المادة 754 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[3]، حيث أنه بعد افتتاح الجلسة وتأكد الرئيس من صحة الإجراءات، ومن حضور المعنيين يقوم بتحديد مبلغ التدرج لتبدأ العروض حسب أهمية العقار، غير أنه إذا كانت هذه العطاءات والعروض أقل من قيمة الثمن الأساسي، وغير كافية لقيمة الدين والمصاريف يقرر الرئيس تأجيل البيع وإنقاص 1/10 عشر الثمن الأساسي مع إعادة النشر والتعليق وفقا لأحكام المادة 750 السالفة الذكر من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[4]

3- الجلسات الموالية: يقصد بالجلسات الموالية الجلسة الثالثة وما بعدها، وهنا يباع العقار سواء في الجلسة الثالثة أو في الجلسات التي تليها لمن تقدم بأعلى عرض ولو كان عرضه المقدم أقل من الثمن الأساسي، وهذا إلا إذا قبل الدائن الحاجز أو أحد الدائنين المتدخلين في الحجز استيفاء الدين عينا بالعقار وبالثمن الأساسي المحدد له، وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 754 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.[5]

المطلب الثالث: إعادة بيع العقار غير المشهر بالمزاد العلني:إذا تخلف الراسي عليه المزاد عن تنفيذ التزاماته المترتبة على رسو المزاد، فإنه في هذه الحالة يتم إعادة البيع من جديد وذلك على حساب ذمته الخاصة، كما أن المشرع وفي إطار حماية ورعاية مصلحة المدين أجاز إمكانية إعادة البيع على ذمة من يعرض زيادة سدس الثمن الذي رسا به المزاد الأول على الأقل حتى يصل العقار إلى أعلى ثمن.

---

[1] تنص المادة 757 فقرة أخيرة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، على ما يلي: "إذا لم يودع الراسي عليه المزاد المبلغ كاملا في المدة المحددة في الفقرة أعلاه يتم إعذاره بالدفع خلال خمسة 5 أيام وإلا أعيد البيع بالمزاد العلني على ذمته".

[2] حمدي باشا عمر/ طرق التنفيذ وفقا للقانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص: 308؛ وحسيان رضا / الحجز التنفيذي على العقار والحقوق العينية العقارية على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص: 138.

[3] تنص المادة 754 فقرة 4 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، على ما يلي: "في الجلسة الجديدة وبغض النظر عن عدد المزايدين إذا كانت العروض أقل من قيمة الثمن الأساسي وغير كافية لقيمة الدين والمصاريف قرر الرئيس تأجيل البيع وإنقاص عشر الثمن الأساسي مع إعادة النشر والتعليق وفقا للمادة 750 أعلاه".

[4] بوضياف عادل/ الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المرجع السابق، ص ص: 186-187.

[5] تنص المادة 754 فقرة أخيرة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، على ما يلي: "في الجلسات الموالية يباع العقار و/أو الحق العيني العقاري لمن تقدم بأعلى عرض ولو كان أقل من الثمن الأساسي إلا إذا قبل الدائن الحاجز أو أحد الدائنين المتدخلين في الحجز استيفاء الدين عينا بالعقار و/ أو الحق العيني العقاري بالثمن الأساسي المحدد له".

أولا: إعادة بيع العقار غير المشهر على ذمة من رسا عليه المزاد: يتم إعادة بيع العقار مجددا إذا لم يقم من رسا عليه المزاد بدفع بقية الثمن في أجل ثمانية 8 أيام واستمراره في الامتناع حتى بعد إعذاره ومنحه مهلة خمسة 5 أيام ففي هذه الحالة يعاد بيع العقار على ذمته بمزايدة جديدة وحكم جديد وهذا ما نصت عليه صراحة الفقرة الأخيرة من المادة 757 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية،[1] والسؤال الذي يطرح في حالة إعادة البيع يدور حول الثمن الذي تبدأ به المزايدة الجديدة التي تم إعادتها على ذمته، هل هو نفسه الثمن الأساسي السابق؟ أم أنها تبدأ بالثمن الذي رسا به المزاد المتخلف؟ إن الأرجح أن تبدأ المزايدة بالثمن الذي رسا به المزاد المتخلف عن الدفع وذلك لسببين: **أولهما** يعود إلى الصيغة التي اعتمدها المشرع الجزائري بقوله: **"وإلاَ أعيد البيع بالمزاد العلني على ذمته"**، فهي ترجح أن تكون إعادة البيع على أساس الثمن الذي رسا به المزاد المتخلف[2]، أما **السبب الثاني** فهو يتمثل في كون أن الاعتماد على الثمن الأساسي الأول قد يسبب التراجع في إجراءات البيع وبذلك يحدث إطالة في إجراءات التنفيذ، ويقصد بإعادة البيع إعادة المزايدة ولكن على ذمة الراسي عليه المزاد ويترتب على ذلك عدة آثار تتمثل فيما يلي:

- إذا تم بيع العقار بثمن أقل من الثمن الراسي به المزاد الأول، يلتزم المزايد المتخلف بفارق الثمن[3]، وهذا دون أن يكون له الحق بالمطالبة بالزيادة.
- الإشارة في منطوق الحكم الصادر برسو المزاد للبيع الثاني إلى إلزام المزايد المتخلف بفرق الثمن في حالة وجود هذا الفارق وهو ما نصت عليه المادة 758 السالفة الذكر في فقرتها الثانية والحكمة من هذه الإشارة هي حتى يكون هذا الحكم بمثابة السند التنفيذي في مواجهة الراسي عليه المزاد الأول.

ثانيا: إعادة بيع العقار على من يعرض الزيادة بالسدس: رغبة من المشرع في زيادة فرص بيع العقار بأعلى ثمن مما رسا عليه المزاد في المرة الأولى وتحقيقا لمصلحة أطراف التنفيذ، سمح بموجب نص المادة 760 فقرة أولى من قانون الإجراءات المدنية والإدارية[4] لكل من يتمتع بأهلية الشراء وغير ممنوع من دخول المزايدة أن يتقدم بموجب عريضة موقعة منه أمام أمانة ضبط المحكمة بطلب إعادة البيع بالمزاد العلني،[5] ولإعادة تجديد البيع في هذه الحالة يتعين توفر مجموعة من الشروط منها:

- أن يكون الشخص المتقدم للمزايدة الجديدة متمتعا بأهلية الشراء كاملة وغير ممنوع من دخول المزايدات،
- أن يتم بيع العقار المحجوز بأقل من الثمن الأساسي المحدد في قائمة شروط البيع،
- أن يتعهد المزايد الجديد بزيادة لا تقل عن السدس 1/6 من الثمن الراسي به المزاد،

---

(1) تنص المادة 757 فقرة أخيرة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، على ما يلي: "إذا لم يودع الراسي عليه المزاد باقي الثمن كاملا في المدة المحددة في الفقرة أعلاه يتم إعذاره بالدفع خلال خمسة 5 أيام، وإلا أعيد البيع بالمزاد العلني على ذمته".

(2) علي هادي العبيدي/ البيع الجبري للعقار في قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني، دراسة مقارنة بالقانون المصري والإماراتي والكويتي، دون دار النشر، طبع سنة 2006، ص: 439.

(3) مثال ذلك إذا رسا المزاد على الراسي المتخلف بمبلغ 500.000 دج وبعد إعادة البيع رسا المزاد الثاني على مبلغ 300.000 دج فإن الفرق المقدر بـ 200.000 دج الذي يسمى بفرق القيمة يلتزم الراسي الأول المتخلف بدفعه، ولكن إذا رسا المزاد الثاني مثلا على مبلغ 700.000 دج فالزيادة لا يعنى بها المشترى المتخلف عن دفع الثمن.

(4) تنص المادة 760 فقرة أولى من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على ما يلي: "إذا بيع العقار و/أو الحق العيني العقاري بثمن أقل من الثمن الأساسي المحدد في قائمة شروط البيع يجوز لكل شخص في أجل ثمانية8 أيام الموالية لتاريخ صدور حكم رسو المزاد تقديم عريضة موقعة منه يكلب فيها إعادة البيع بالمزاد العلني".

(5) بربارة عبد الرحمن/ طرق التنفيذ من الناحتين المدنية والجزائية وفقا للتشريع الجزائري لاسيما قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08، المرجع السابق، ص:257.

- أن يعلن هذا المزايد الجديد رغبته من خلال تقديم الطلب في أجل ثمانية 8 أيام التالية لتاريخ صدور حكم رسو المزاد[1]،
- أن يودع بأمانة ضبط المحكمة المبلغ كاملا مع كافة المصاريف القضائية والرسوم المستحقة مقابل وصل، وبذلك يتم الإعلان عن البيع الجديد بنفس القواعد والإجراءات التي تم بها إعلان البيع السابق، وتجري المزايدة بنفس الإجراءات التي جرت بها المزايدة الأولى السابقة.

الخاتمة:

وكخاتمة للموضوع اتضحت لي بعض الاستنتاجات والتوصيات التي ارتأيت تلخيصها في شكل فقرات كالآتي

- حدد المشرع الجزائري مجموعة من البيانات الأساسية والتي يتعين تضمينها في محضر التبليغ الرسمي لقائمة شروط البيع وذلك بموجب نص المادة 741 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهذا من أجل القضاء على التناقض وإزالة الغموض
- قام المشرع الجزائري بتوسيع وزيادة أماكن التعليق التي كانت تقتصر في ظل القانون الملغى على التعليق في مكانين فقط، وأضاف التعليق بلوحة الإعلانات بقابضة الضرائب وبالبلدية التي يوجد بها العقار المعني، وفي الساحات العمومية وفي أي مكان آخر يحتمل أنه يجلب أكبر عدد من المشاركين في المزايدة، وهدف المشرع من وراء ذلك هو توسيع التعليق والنشر حتى يزداد عدد المزايدين وبالتالي يتحقق مبدأ المنافسة.
- خصص المشرع المادة 645 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية لتعداد الأشخاص الذين يمنع عليهم المشاركة في المزاد العلني لضمان الشفافية والمصداقية في عملية البيع، وهو الأمر الذي لم يعهد في ظل قانون الإجراءات المدنية الملغى حيث كانت تطبق أحكام القانون المدني باعتباره شريعة القوانين.
- كان على المشرع الجزائري اشتراط دفع الخمس 5/1 المبلغ قبل المشاركة في المزاد وهذا لإضفاء جدية أكثر في العروض ولتفادي التلاعبات التي قد تحدث وحتى لا يضطر القاضي إلى تأجيل الجلسة أو إعادة البيع من جديد.

قائمة المراجع:

1/ حمدي باشا عمر/ طرق التنفيذ وفقا للقانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون إجراءات المدنية والإدارية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبع سنة 2012.

2/ عبد الباسط جميعي وأمال فزايري/ التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، منشاة المعارف بالإسكندرية، بدون تاريخ الطبع.

3/ بوضياف عادل/ الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ، الجزء الثاني، كليك للنشر، طبع سنة 2012.

4/ كمين مسعود/ الحجز العقاري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة باتنة، سنة 2002.

5/ بوعروج مداني/ أحكام الحجز التنفيذي على العقارات، محاضرة ألقيت في ملتقى وطني بمجلس قضاء قسنطينة، منشورة بتاريخ2009./06/01

6/ بربارة عبد الرحمن/ طرق التنفيذ من الناحتين المدنية والجزائية وفقا للتشريع الجزائري لاسيما قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09/08، منشورات بغدادي، الطبعة الأولى، طبع سنة 2009.

7/ عبد الرزاق بوضياف / أصول التنفيذ والحجز التنفيذي على المنقول والعقار وفقا لقانون 09/08، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، طبع سنة 2012.

8/ نبيل عمر وأحمد هندي/ التنفيذ الجبري قواعده وإجراءاته، دار الجامعة الجديدة، طبع سنة 2003.

9/ أحمد خليل/ التنفيذ الجبري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، طبع سنة 2003.

10/ رمزي سيف/ قواعد تنفيذ الأحكام والمحررات الموثقة، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة التاسعة، بدون تاريخ الطبع.

[1] تجب الإشارة إلى أن مهلة ثمانية 8 أيام لتقديم طلب إعادة البيع هي مهلة مستحدثة لأنه في ظل القانون الملغى كانت المدة تقدر بـ عشرة 10 أيام وسبب هذا الاستحداث هو من أجل التسريع في الإجراءات والسعي إلى منع حدوث المماطلة ومنع إطالة الإجراءات.

11/ بداوي عبد العزيز/ الحجز العقاري في القانون الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2008.

12/ بلقاسمي نور الدين/ الحجوز التنفيذية في النظام القانوني الجزائري دراسة نظرية وتطبيقية، ردمك، الجزائر، طبع سنة 2006.

13/ العربي شحط عبد القادر/ طرق التنفيذ في المواد المدنية والإدارية، منشورات الألفية الثالثة، وهران، طبع سنة .2010

14/ وجدي راغب فهمي/ مبادئ التنفيذ القضائي، مكتبة الحرية الحديثة، مصر، طبع سنة .1988

15/حسيان رضا/ الحجز التنفيذي على العقار والحقوق العينية العقارية على ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، جامعة وهران، سنة 2013.

16/ أحمد أبو الوفاء/ إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبع سنة .2000

17/ نبيل إسماعيل عمر/ أصول التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، طبع سنة 1996.

18/ عبد السلام ديب/ قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، طبع سنة 2011.

19/ يوسف جبران نجم / طرق الاحتياط والتنفيذ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، طبع سنة .1981

20/ عبد العزيز خليل إبراهيم بديوي/ قواعد وإجراءات التنفيذ الجبري والتحفظ في قانون المرافعات، دار الفكر الحديث، مصر، الطبعة الثانية، طبع سنة .1980

21/ أحمد مليجي/ إشكالات التنفيذ ومنازعات التنفيذ الموضوعية في المواد المدنية والتجارية، دون دار النشر، ودون تاريخ النشر.

22/ عبد الحميد الشواربي / الأحكام العامة في التنفيذ الجبري الفقه، القضاء، الصيغة القانونية، منشأة المعارف بالأسكندرية، طبع سنة 2002.

23/ الغوثي بن ملحة / الحجز العقاري، مقال منشور بمجلة الاجتهاد القضائي للغرفة العقارية لسنة 2004، الجزء الأول، عدد خاص.

24/ الوافي فيصل وسلطاني عبد العظيم / طرق التنفيذ وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، طبع سنة 2012.

25/ أحمد هندي/ أصول التنفيذ الجبري، دار الجامعة الجديدة، بالإسكندرية، طبع سنة 2005.

26/ سليمان مرقص/ شرح القانون المدني، العقود المسماة، عقد البيع، عام الكتب، مصر، الطبعة الرابعة، طبع سنة .1980

27/ إسحاق إبراهيم منصور/ نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، طبع سنة .1990

28/ عبد الرزاق السنهوري/ الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، عقد البيع، الجزء الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، طبع سنة .2000

29/ توفيق حسن الفرج / المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق، الدار الجامعية، لبنان، الطبعة الأولى، طبع سنة 1988.

30/ فتحي والي/ التنفيذ الجبري وفقا لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية وقانون الحجز الإداري، دار النهضة العربية، مصر، طبع سنة 1995.

31/محمد حسنين / عقد البيع في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الخامسة، دون تاريخ طبع.

32/ علي هادي العبيدي/ البيع الجبري للعقار في قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني، دراسة مقارنة بالقانون المصري والإماراتي والكويتي، دون دار النشر، طبع سنة 2006.

34/Paul Cuche et Jean Vincent/ voies d'exécution et procédure de distribution, Dalloz, Paris, 2ème édition, 1970.

35/Jean Vincent et Jaques Prevault/ voies d'exécution et procédure de distribution, 19ème édition, Dalloz, 1970.

36/Pierre Julien et Gilles Taormina / voies d'exécution et procédure de distribution, LGDJ, Paris.

الإصدار الرئاسي في النظام الدستوري الجزائري

أ.بن قارة محمد مهاد
جامعة الجزائر

الملخص:الإصدار هو ذلك التصرف الذي يسمح لرئيس الدولة بإعطاء القوانين التي صوت عليها البرلمان القوة التنفيذية ، وهو إجراء متغير بحسب طبيعة النظام الدستوري .

في النظام الدستوري الجزائري ، إجراء الإصدار له : وظيفة ، طبيعة ومدى خاص به ، هذه العوامل جعلت منه حق اعتراض في يد رئيس الجمهورية على عملية إعداد القوانين من طرف البرلمان ، أو بمعنى آخر هذا الإجراء جعل من رئيس الجمهورية جزء لا يتجزأ من السلطة التشريعية .

الكلمات المفتاحية : الإصدار، رئيس الجمهورية، السلطة التشريعية، القانون ، الاعتراض ، تقسيم السلطات .

Summary :
The promulgation is the act that allows to the president of state to give the laws approved by the parliament an exicutory force , this procedure changes according to the constitutional regime nature .
In the algerian constitutional regime , the promulgation has a particular function , nature and extent that made of it an opposition right to the law-making process in the hands of the president of the republique , in another word the president has become an integral part of the the legislative power . Key words : promulgation, president of the republique, legislative power , law, opposition , separation of powers .

مقدمة : يعد الإصدار من الاختصاصات التقليدية لرئيس الجمهورية وهو بمثابة شهادة ميلاد للتشريع أي إعلان بإتمام إجراءات إقراره أو التصويت عليه من طرف البرلمان وأنه أصبح نافذا نهائيا ، كما يتضمن أمرا إلى الحكومة بتنفيذه كقانون من قوانين الدولة النافذة . وتختلف التجارب الأجنبية في مجال الإصدار فيما بينها حيث تحافظ بريطانيا العظمى على إجراء الإصدار بواسطة التصديق الملكي وتجهل الولايات المتحدة الأمريكية الإصدار ولا تعمل إلا بالرفض الرئاسي طبقا للمادة الأولى من دستور سبتمبر 1787 [1].

اختلف الفقهاء فيما إذا كان عملا تشريعيا أو لا ولكن غالبيتهم أقروا أن الإصدار تصرف قانوني ملزم يقع على عاتق رئيس الجمهورية ويمثل الوجود الرسمي للقانون ويعتبر نقطة انطلاق تنفيذه [2] .

ولطالما اعتبر الإصدار الرئاسي في الجزائر إجراء تنفيذيا بموجبه يقوم رئيس الجمهورية بإعطاء القوة التنفيذية للقوانين التي صوت عليها البرلمان . هذا القول وان كان صحيحا في مجمله إلا أنه أغفل وتجاهل الوظيفة والطبيعة الحقيقيتان للإصدار بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري ، فكل من وظيفة وطبيعة الإصدار تضفيان عليه تكييفا خاصا به وتجعلان منه : حق اعتراض من نوع خاص بيد رئيس الجمهورية على القوانين التي صوت عليها البرلمان .لأن حق الاعتراض الرئاسي في حالة عدم رضا عن محتوى القانون رئيس الجمهورية قد يأخذ شكلين أساسيين :

- أحدهما إيجابي يتمثل في حق رئيس الجمهورية طلب مداولة ثانية (المادة 127 من الدستور).
- والأخر سلبي يتمثل في امتناع رئيس الجمهورية عن إصدار القانون (المادة 126 من الدستور) .

وإذا كان الأساتذة يتفقون حول كون طلب المداولة الثانية اعتراضا رئاسيا إلا أنهم يختلفون اختلافا جذريا حول مدى اعتبار امتناع الرئيس عن الإصدار شكلا من أشكال الاعتراض الرئاسي على القوانين .

وعليه نطرح الإشكالية التالية :

ما هي طبيعة ووظيفة الإصدار في الجزائر ؟ ما مدى سلطة رئيس الجمهورية عند ممارسته لهذا الاختصاص ؟ وهل يمكن اعتبار امتناع رئيس الجمهورية عن الإصدار شكلا من أشكال الاعتراض الرئاسي ؟

الفقرة الأولى : الإصدار مانح للقوة التنفيذية: اختلف الفقهاء حول وظيفة الإصدار (نتكلم عن الوظيفة وليس عن الطبيعة التي قد تكون تنفيذية أو تشريعية) بالنسبة إلى النص القانوني الذي يتم التصويت عليه من طرف البرلمان هل هو إجراء مانح للقوة التنفيذية أم أنه على العكس مجرد إجراء كاشف لقوة تنفيذية يحوزها النص القانوني بمجرد التصويت عليه من طرف ممثلي الشعب وحتى قبل إصداره من طرف رئيس الجمهورية .

مؤيدو الطرح القائل بكون الإصدار مجرد **إجراء تنفيذي كاشف للقوة التنفيذية** وليس مانحا لها (وعلى رأسهم الفقيه الفرنسي CARRE DE MALBERG) يرون أن الإصدار إجراء منفصل تماما عن العملية التشريعية ولا يضفي عليها القوة التنفيذية لان النص بمجرد التصويت عليه من طرف البرلمان يحوز القوة التنفيذية وبالتالي فإجراء الإصدار الرئاسي حسبهم لا يضيف شيئا على القانون المصوت عليه وإنما يقوم فقط بـ:

- معاينة التصويت على القانون من طرف الجهاز التشريعي .
- هو شهادة بوجود القانون ووجود نصه .
- هو التأكيد على القيمة الآمرة والتنفيذية لنص القانون [3].

هذا الطرح ينطلق من مبدأ أن السلطة التشريعية كاملة يمارسها البرلمان وحده دون مشاركة من رئيس الجمهورية وعليه فالإصدار لا يضيف شيئا على العملية التشريعية ، وبما أن الإصدار في هذه الحالة لا يمنح النص القانوني القوة التنفيذية بل يكشفها فقط فسلطة رئيس الجمهورية في هده الحالة هي سلطة مقيدة وليست تقديرية (un pouvoir lié et non pas un pouvoir discrétionnaire)

إن رئيس الجمهورية في فرنسا حسبهم لديه ثلاثة احتمالات محددة دستوريا ألا وهي :

- إما إصدار النص .
- أو إخطار المجلس الدستوري بعدم دستورية النص .
- أو طلب قراءة ثانية من البرلمان الفرنسي .

كما أن طبيعة الإصدار في هده الحالة ليست تشريعية بل تنفيذية بحكم إن الإصدار ليس عملا تشريعيا بل تنفيذيا وبتعبير أدق هو عمل حكومي لان المرسوم الرئاسي المتضمن إصدار النص المصوت عليه من طرف البرلمان يخص العلاقة مابين الحكومة والبرلمان أو بتعبير أخر هو عمل حكومي وبالتالي لا يمكن مخاصمته أمام القضاء نظرا لتوفر الباعث السياسي فيه[4].

هذه النظرية والتي على رأسها Carré De Malberg طالما هاجمت النظرية الثانية والقائلة بأن الإصدار هو **عمل تشريعي مانح للقوة التنفيذية للقانون** الذي صوت عليه البرلمان وعلى رأسها نجد كل من : Léon Duguit, Maurice Hauriou هده الأخيرة تناقض تماما النظرية السابقة ومرد هذا التناقض هو الاختلاف في تكييف وظيفة وطبيعة الإصدار الرئاسي .

ترى هذه الأخيرة أن رئيس الجمهورية يعد شريكا للبرلمان في عملية تكوين القانون أي في العملية التشريعية وعليه فان القانون حسبهم يمر بثلاثة مراحل متتالية هي :

- التصويت على القانون من طرف الغرفة الأولى .
- المصادقة عليه من طرف الغرفة الثانية .
- إصداره من طرف رئيس الجمهورية.

أي أن النص الذي صوت عليه البرلمان لا يعد قانونا كاملا إلا بعد إصداره من طرف رئيس الجمهورية الذي يمنحه القوة التنفيذية ليصبح كاملا ، كما أن هذا الأخير يملك في هذه الحالة اختصاصا تقديريا وليس اختصاصا مقيدا [5] ، بمعنى أنه يملك السلطة التقديرية المطلقة في سواء إصدار النص بطريقة عادية أو على العكس من ذلك رفض إصداره لأي سبب كان ، هذا التصور مرده تصور رئيس الجمهورية كشريك مكافئ للبرلمان في العملية التشريعية .

وبالتالي فعملية مشاركة رئيس الجمهورية في العملية التشريعية يعبر عنه إيجابا عن طريق إصدار النص القانوني بصفة عادية إذا كان موافقا على محتواه أو على العكس من ذلك سلبا عن طريق الامتناع عن إصدار النص إذا لم يرض عن أحكامه ، وهنا بالذات يتحول إجراء الإصدار إلى حق اعتراض في يد رئيس الجمهورية ويقترب هذا الإجراء من إجراء آخر كان معروفا في عهد الملكية المقيدة ألا وهو إجراء العقوبة الملكية أو ما يعبر عنه بـ : La sanction royale ، هذا الإجراء الذي عرفته فرنسا قديما و المسمى العقوبة الملكية تحدث عنه De Malberg في كتابه ووصفه بأنه : "ذلك الإجراء الذي بواسطته يقوم الهيئة الأعلى في البلاد (الملك) بجعل القانون الذي صوت عليه البرلمان كاملا عن طريق التعبير عن إرادته بموافقته عليه فهو إذن عمل ذو طبيعة تشريعية " لأن الملك آنذاك كان يعتبر مشرعا مثله مثل البرلمان، غير أن الوضع اختلف في فرنسا بداية من الجمهورية الثالثة بعد أن جرد الملك ومن بعده الرئيس (بعد تبني النظام الجمهوري) من حق المشاركة في العملية التشريعية ولعل هدا ما أثار استهجان De Malberg لنظرية "الإصدار عمل تشريعي مانح للقوة التنفيذية " السابقة الذكر لأنها نظرية ظرفية تنطبق على مرحلة زمنية محددة من التاريخ الفرنسي .

وعليه نقول أن نظرية الإصدار كاشف للقوة التنفيذية هي التي تتوافق مع المعطيات الدستورية الفرنسية بداية من دستور الجمهورية الثالثة وصولا إلى دستور الجمهورية الخامسة الحالي والتي أزاحت رئيس الجمهورية الفرنسي عن الوظيفة التشريعية واكتفت بمنحه حق التدخل في بعض مراحل التشريع مثل : حق المبادرة بمشاريع القوانين و حق اقتراح التعديلات على النصوص القانونية وحق الإصدار والتي لا تعدو كونها مجرد أعمال تنفيذية ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها أعمالا تشريعية . لكن ماذا عن النظام القانوني للإصدار في النظام الدستوري الجزائري؟

الحقيقة أن الدستور الجزائري وبداية من سنة 1976 قام بتصور رئيس الجمهورية بوصفه جزء لا يتجزأ عن السلطة التشريعية أي بوصفه مشرعا إلى جانب البرلمان [6] (ونحن لا نقصد بذلك التشريع المادي بواسطة المراسيم الرئاسية بل نقصد التشريع البرلماني) وعليه وبعملية إسقاط لعناصر كل من النظريتين السابقتين يتضح جليا أن نظرية الإصدار مانح للقوة التنفيذية لصاحبها Duguit هي الأنسب لأنها تتفق مع السياق القانوني الجزائري ومما لا يحتاج إلى تأكيد أن الآراء الفقهية حول الإصدار استندت عند القول بها إلى طبيعة النظام السياسي السائد ومن منظور أن النظام السياسي متغير فان مدلول الإصدار للقوانين في ظل الدستور الأول ليس هو ذاته في حكم الدستور الحالي[7] ،أي أن تكييف وظيفة الإصدار حاليا تختلف عنها في ظل دستور 1963 (المادة 49 من الدستور) ببساطة لأن الدستور آنذاك أقصى رئيس الجمهورية من المشاركة في العملية التشريعية مثله مثل الدستور الفرنسي لسنة 1958 ، إلا أن الحال اختلف بداية من 1976 والى غاية يومنا هذا لأنه تم تصور رئيس الجمهورية بوصفه مشاركا للبرلمان في العملية التشريعية على اعتبار أن كلاهما أي (رئيس الجمهورية و البرلمان) يتمتع بنفس القدر من الشرعية الانتخابية بل وأكثر من ذلك رئيس الجمهورية يجسد وحدة الأمة ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها (المادة 70 من الدستور الحالي) فلا عجب إذن أن يتم تزويد ربس الجمهورية بحق الاعتراض على القوانين التي لا تتوافق مع سياسته العامة بواسطة حق الاعتراض السلبي أي الامتناع عن إصدار النص القانوني الذي صوت عليه البرلمان .هذا ما يؤكد الطرح الذي ندعمه وهو كون الإصدار الرئاسي عمل تشريعي مانح للقوة التنفيذية وأكثر من ذلك واختصاص تقديري في يد رئيس الجمهورية .

الفقرة الثانية : الإصدار الرئاسي عمل تشريعي : نشير في البداية إلى أن أغلب أساتذة القانون في الجزائر يميلون إلى اعتبار الإصدار الرئاسي عملا تنفيذيا وليس تشريعيا [8] ومرد ذلك تأثرهم بأساتذة القانون الفرنسي الذين كيفوا طبيعة الإصدار على أنها تنفيذية وليست تشريعية تأثرا منهم بدورهم بنظرية Carre De Malberg التي تتوافق مع روح الدستور الفرنسي وبالضبط المادة 10 منه ، هذا الدستور الذي أزاح الرئيس الفرنسي عن العملية التشريعية ، لكن هل ينطبق هذا القول على النظام الدستوري الحالي . الواقع أنه إلى جانب المؤشر الرئيسي الذي يدعم كون الإصدار الرئاسي عملا تشريعيا (وهو كون الرئيس شريكا للبرلمان في العملية التشريعية) هنالك مؤشرات عديدة تدعم هذا الطرح تتمثل فيما يلي :

1_ موقع المادة 126 من دستور 1996 :إذا كانت كل من المادتين 10 من الدستور الفرنسي والمادة 49[9] من الدستور الجزائري لسنة 1963 جاءتا تحت عنوان السلطة التنفيذية فان المادة 126 من دستور 1996 (ومن قبلها المادة 154[10]من دستور 1976 والمادة 117[11]من دستور 1989) جاءت تحت عنوان السلطة التشريعية ، إن لهذا التحول في موقع المادة الدستورية المنظمة لإجراء الإصدار الرئاسي له دلالة قانونية كبيرة تخص التغيير في طبيعة الإصدار إذا ما كانت تشريعية أو تنفيذية ابتداء من سنة 1976 والى يومنا هذا وبتعبير أدق مسألة إشراك رئيس الجمهورية من عدمها في العملية التشريعية .

2_طريقة صياغة المادة 126 من دستور 1996 : جاءت المادة 10 من الدستور الفرنسي بالصياغة التالية :

« Le président de la république promulgue les lois dans les quinze jours qui suivent la transmission au gouvernement de la loi définitivement adoptée.
Il peut , avant l’expiration de ce délai , demander au parlement une nouvelle délibération de la loi ou de certains de ses articles . Cette nouvelle délibération ne peut être refusée.

كما جاءت المادة 126 من دستور 1996 بالصياغة التالية : "يصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل الثلاثين يوما ، ابتداء من تاريخ تسلمه إياه.غير أنه إذا أخطرت سلطة من السلطات المنصوص عليها في المادة 166 الآتية ، المجلس الدستوري قبل صدور القانون يوقف هذا الأجل حتى يفصل في ذلك المجلس الدستوري وفق الشروط التي تحددها المادة 167 الآتية . " يلاحظ التشابه الشديد في الصياغة ما بين المادتين السابقتين ما عدا الاختلاف في الأجل الدستوري للإصدار حيث يقدر في الأولى بعشرة أيام وفي الثانية بثلاثين يوما ، غير أنه وعلى الرغم من التشابه الشكلي مابين هاتين المادتين لا يجب الانسياق وراءه و التسرع بقراءة المادة 126 من الدستور الحالي تحت مظلة المادة 10 من الدستور الفرنسي ، لأن توظيف المادة 2/10 من الدستور الفرنسي ومثلها المادة 49 من دستور 1963 يختلف عن نظيرتهما في الدستور الجزائري ابتداء من سنة 1976 والى غاية يومنا هذا ، فحسب المادة 10من الدستور الفرنسي عندما يتم التصويت على قانون ما تحال إلى رئيس الجمهورية من أجل إصدارها ، هذا الأخير يملك أجل 15 يوما لإصدارها خلال هذا الأجل يمكنه سواء إخطار المجلس الدستوري أو طلب مداولة ثانية ، قرار الإصدار هو عبارة عن مرسوم رئاسي يوقع فيه إلى جانب رئيس الجمهورية كل من الوزير الأول والوزراء المعنيون فإجراء الإصدار يعطي تاريخا لنفاذ القانون .هذا التدخل لرئيس الجمهورية الفرنسي ضروري من أجل تنفيذ القانون ويعود للاختصاص التنفيذي لرئيس الدولة ولا يعتبر أبدا اختصاصا تشريعيا يشارك رئيس الجمهورية بواسطته في العملية التشريعية ، كما أنه اختصاص مقيد وليس اختصاصا تقديريا والدليل على ذلك كيفية صياغة المادة 10 من الدستور الفرنسي ، فالإصدار على الطريقة الفرنسية وبالرغم من كون موقعه ضمن العملية التشريعية إلا أنه لا يعتبر عملا تشريعيا [12] .

يجب إذن التحرر من الأحكام المسبقة المستمدة من المادة 10 من الدستور الفرنسي لأنه غالبا ما تتم صياغة المادة الدستورية بطريقة مشابهة لحد بعيد لنظيرتها الفرنسية إلا أن هذا التشابه التقني غالبا ما يكشف بعد عملية التمحيص ظاهرة لجأ إليها المؤسس الدستوري كثيرا ألا وهي عملية نقل الأحكام الدستورية الفرنسية وبالأخص أحكام دستور الجمهورية الخامسة ومن ثمة إعادة تكييفها مع التوجه الدستوري المراد لهذا النظام [13] .

بينما يعتبر تدخل رئيس الجمهورية بواسطة الإصدار في النظام الدستوري الجزائري وبداية من سنة 1976 مشاركة في العملية التشريعية ، هذه المشاركة لا تكون بسن قواعد قانونية مثلما هو الحال بالنسبة للأوامر الرئاسية وإنما بالاعتراض على سن قواعد قانونية من طرف البرلمان في حالة عدم موافقته عليها ، فالواضح إذن أن المؤسس الدستوري قام بتصور سلطة تشريعية مركبة من إرادتين : إرادة البرلمان وإرادة رئيس الجمهورية [14] .

وعليه وجب قراءة المادة 126 من الدستور في إطار النظام السياسي الجزائري وبالنظر إلى طبيعته .

الفقرة الثالثة : الإصدار الرئاسي اختصاص تقديري وليس مقيد.

نقول عن اختصاص ما أنه مقيد وليس تقديريا عندما لا يملك صاحبه أية سلطة تقديرية بخصوصه عند ممارسته له ، ومسألة التقييد من عدمها تحددها المادة القانونية المنظمة لهذا الاختصاص .

وبالرجوع إلى موضوعنا الإصدار الرئاسي في النظام الدستوري الجزائري والذي نظمته المادة 126 من الدستور ، وإذا كان هذا الاختصاص شخصي وحصري في يد رئيس الجمهورية هل يعتبر اختصاصا مقيدا لرئيس الجمهورية أم أنه على العكس من ذلك يعتبر اختصاصا تقديريا في يده ومتروك لسلطته التقديرية . بمعنى أخر هل ألزمت المادة 126 من الدستور رئيس الجمهورية بضرورة إصدار القوانين التي صوت عليها البرلمان أم أنها على العكس من ذلك تركت له سلطة تقديرية في ذلك وبالتالي أمكنه إما :

- إصدار القانون الذي صوت عليه البرلمان بصفة عادية وفي الأجل الدستوري .
- إصدار القانون الذي صوت عليه البرلمان خارج الأجل الدستوري .
- الامتناع عن إصدار القانون الذي صوت عليه البرلمان .

نقول بداية أن الإصدار الرئاسي في ظل دستور 1996 ومنذ دستور 1976 مرورا بدستور 1989 اختلف عما كان عليه في ظل دستور 1963 المتأثر إلى حد بعيد بدستور الجمهورية الخامسة الفرنسي وبالضبط المادة 10 منه . ففي ظل دستور 1963 منحت المادة 49 منه لرئيس الجمهورية اختصاصا مقيدا تجسد في لزوم إصدار رئيس الجمهورية لكافة النصوص القانونية التي يصوت عليها البرلمان في أجل عشرة أيام فقط مع إمكانية تخفيضه في حالة الاستعجال إذا ما طلب المجلس الوطني ذلك وفي حالة تأخر رئيس الجمهورية أو امتناعه عن الإصدار لأي سبب كان تولى رئيس المجلس الوطني ممارسة هذا الاختصاص عملا بما جاء في نص المادة 51 من نفس الدستور أن هذا الدستور والتي جاء فيها مايلي :

" إذا لم يصدر رئيس الجمهورية القوانين في الآجال المنصوص عليها فان **رئيس المجلس الوطني يتولى إصدارها "**

كذلك فان ما يؤكد كون الإصدار الرئاسي اختصاصا مقيدا في ظل دستور 1963 هو كيفية صياغة المادة 49 والتي جاءت بصيغة الأمر والإلزام لرئيس الجمهورية حيث جاءت بالصياغة التالية :

" **يكلف** رئيس الجمهورية بإصدار القوانين ونشرها . "

هنا بالذات اقتربت المادة 49 من دستور 1963 كثيرا من المادة 10من الدستور الفرنسي لسنة 1958 والتي وعلى الرغم من كونها جاءت بالصيغة الإخبارية لا الآمرة إلا أنها قيدت اختصاص رئيس الجمهورية ، لأنه من المعروف في فرنسا أن الصيغة الإخبارية في المادة الدستورية يراد بها الأمر والإلزام . فالرئيس الفرنسي يجد نفسه أمام ثلاثة احتمالات فقط : إصدار النص بصفة عادية ضمن الأجل الدستوري المقدر ب15 يوما أو إعادة النص القانوني للبرلمان للتصويت عليه من جديد وبنفس الأغلبية التي صوتت عليه في المرة الأولى أو إخطار المجلس الدستوري بعدم دستورية هذا النص ،وفي حالة ما إذا صوت البرلمان من جديد على نفس النص وفي حالة ما إذا أعلن المجلس الدستوري الفرنسي دستورية هذا النص لم يجد الرئيس الفرنسي مفرا من إصدار النص لأن الأمر يتعلق باختصاص مقيد وليس أبدا باختصاص تقديري لأنه في أحسن الحالات يمكنه فقط تأخير إصدار النص لا غير[15] .

وبالرجوع إلى المادة 126 من دستور 1996(وهي نفسها المادة 154 من دستور 1976 والمادة 117 من دستور 1989) نجد أن المؤسس الدستوري ومنذ سنة 1976 أوجد تحولا في كيفية معالجته لمسألة العلاقة ما بين رئيس الجمهورية و البرلمان وبالتالي مشاركة رئيس الجمهورية للبرلمان في ممارسة اختصاصه التشريعي بحيث غدا الرئيس مشرعا جنبا إلى جنب البرلمان ليس فقط بواسطة التشريع المادي (أو ما يسمى بالمراسيم الرئاسية) بل كذلك بواسطة الإصدار الرئاسي أو ما يسمى بالتشريع السلبي عن طريق الاعتراض على القوانين التي يصوت عليها البرلمان بواسطة الامتناع عن إصدارها إذا ما ارتأى رئيس الجمهورية أنها لا تخدم سياسته العامة ،لهذا السبب بالذات جعل المؤسس الدستوري من صلاحية الإصدار الرئاسية اختصاصا تقديريا في يد صاحبه ولم يجعل منه أبدا اختصاصا مقيدا لرئيس الجمهورية مثلما يرى العديد من

الأساتذة الذين وكما سبق لنا الإشارة إليه آنفا درسوا المادة 126 من الدستور من منظور المادة 10 من الدستور الفرنسي نظرا للتشابه الشكلي بينهما خاصة من حيث الصياغة . غير أن الأخذ في عين الاعتبار العديد من الدلائل والمؤشرات القانونية تثبت لنا عكس ذلك تماما ومن أبرز هذه الدلائل نذكر ما يلي :

1. كيفية صياغة المادة 126 من الدستور : إذا كانت صياغة المادة 49 من دستور1963 جاءت بصياغة آمرة واضحة ومقيدة للإرادة الرئاسية فإن الصياغة الحالية للمادة 126 من دستور 1996 جاءت بصياغة إخبارية وليست أمرة أدت إلى الاختلاف في تكييف الإصدار من حيث هل هو اختصاص مقيد أو اختصاص تقديري.

لذا يرى بعض الأساتذة أنه كان من الأجدر بالمؤسس الدستوري أن يكون أدق صياغة بشأن مسألة الإصدار في صلب المادة 126 من الدستور لأن ذلك سيجابه النص التشريعي بمعضلة أساسية وهي تخويل رئيس الجمهورية سلطة تقديرية في هذا المضمار[16]، ونحن وان كنا نتفق مع هذا الرأي في قضية كون العديد من المواد الدستورية ومن بينها المادة 126 غير دقيقة من حيث الصياغة إلا أننا نختلف مع هذا الرأي الذي جعل من السلطة التقديرية فيما يخص الإصدار الرئاسي إمكانية فقط ممكن حدوثها بسب عدم دقة المادة 126 من حيث الصياغة ، لأن الطابع التقديري لهذا الاختصاص الرئاسي ليس مرده فقط عدم دقة المادة الدستورية بل هو نتيجة رغبة المؤسس الدستوري في منح رئيس الجمهورية هذا الحق ، كما وأنه ليست إمكانية واحتمال ممكن فهمه من كيفية صياغة هذه المادة بل هو حق دستوري منحه إياه النص الدستوري ، والحالة الوحيدة التي يتحول فيها الإصدار الرئاسي من اختصاص تقديري إلى اختصاص مقيد هي حالة إصدار القوانين الدستورية المتضمنة التعديل الدستوري من بعد استفتاء شعبي ،حيث يصبح الإصدار اختصاصا مقيدا تماما يلزم رئيس الجمهورية بموجبه بإصدار القانون الدستوري وفي الأجل المحدد على اعتبار أن الشعب هو صاحب السلطة التأسيسية الأصلية أي صاحب السيادة، ونفس القول ينطبق على القوانين الاستفتائية مادام الشعب صاحب السيادة قد وافق عليها وبالتالي كان لزاما على رئيس الجمهورية إصدارها ومن ثمة نشرها في الجريدة الرسمية.

2. غياب البديل في حالة تخلف رئيس الجمهورية :

دستور 1963 ومن خلال المادة 51 منه أقر بوجود بديل لرئيس الجمهورية في حالة امتناعه عن إصدار النص القانوني الذي صوت عليه المجلس الوطني بحيث يتولى رئيس المجلس الوطني إصداره رغما عن الإرادة الرئاسية ، ولعل المؤسس الدستوري لسنة 1963 تأثر بالدستور الفرنسي لسنة 1946 وبالضبط المادة 36 /3 منه [17].

إقرار دستور 1963 للبديل لرئيس الجمهورية في حالة امتناعه عن الإصدار لهو أكبر دليل على كون الإصدار في ظل الدستور الأول اختصاصا مقيدا وليس تقديريا ولأن الأشياء تعرف بأضدادها نقول أنه كذلك عدم اعتماد دستور 1996 (ومن قبله دستوري 19976 و1989) هو أكبر دليل على التحول الذي عرفه الإصدار الرئاسي من سلطة مقيدة إلى سلطة مطلقة في يد رئيس الجمهورية بسبب تحوله إلى وسيلة تشريعية في يده ولو بالطريقة السلبية أي الامتناع عن الإصدار.

3. عدم وجود جزاء لامتناع رئيس الجمهورية عن إصدار القوانين

إن ما يميز القاعدة القانونية عن باقي القواعد الأخلاقية أو الدينية هو اقترانها بجزاء أي أن القاعدة القانونية تأتي لفرض التزام على المخاطب بها وفي حالة إخلال هذا الأخير بالتزامه يقع عليه الجزاء المذكور في المادة القانونية ، وعليه لو كان المراد من المادة 126 من الدستور تنظيم الإصدار الرئاسي على كونه سلطة مقيدة لنصت هذه الأخيرة على جزاء يقع على رئيس الجمهورية في حالة إخلاله بهذا الالتزام .

الدستور الكويتي بتاريخ 11 نوفمبر 1962 مثلا وفي المادة 72 منه ينص على أنه :

"يضع الأمير بمراسيم اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها أو تعطيلا أو إعفاء من تنفيذها "

كما تعتبر العديد من الأنظمة المقارنة امتناع رئيس الجمهورية عن إصدار القوانين التي صوت عليها البرلمان تعطيلا لعمله لأن بقاء القانون دون إصدار يشكل اعتداء جسيما من رئيس الجمهورية على البرلمان يحرك مسؤوليته على أساس الخيانة العظمى [18].

ويرى بعض الأساتذة أنه يجب مساءلة رئيس الجمهورية على أساس ارتكابه للخيانة العظمى في حالة ما رفض رئيس الجمهورية إصدار النص الذي صوت عليه البرلمان ، تفعيلا لما جاء في نص المادة 158 من الدستور الحالي ، ولكن على أساس يمكن مساءلة رئيس الجمهورية بتهمة الخيانة العظمى مع العلم أن المادة 126 لم تذكر أي جزاء لتخلف رئيس الجمهورية عن أداء هذا الاختصاص كما أن المادة 158 من الدستور لا يمكن أساسا تفعيلها :

- أولا بصفة عامة : نظرا لعدة عوامل من أهمها عدم صدور القانون العضوي المحدد لتشكيلة المحكمة العليا للدولة وتنظيمها وسيرها والإجراءات المطبقة أمامها ، إضافة إلى عدم تحديد المؤسس الدستوري للخيانة العظمى وبالتالي أصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل تكييف الجرائم التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى خاصة وأن هنالك اختلافا فقهيا كبيرا حول تحديد طبيعة جريمة الخيانة العظمى هل هي ذات طابع سياسي أو ذات طابع جنائي أو ذات طابع مختلط بينهما [19].

- ثانيا بصفة خاصة : نظرا لعدم إمكانية الربط ما بين المادتين 126 و 158 من دستور 1996 وبالتالي عدم إمكانية تفعيل مسؤولية رئيس الجمهورية بموجب المادة 158 على أساس المادة 126 من الدستور ، وعلى اعتبار أن هذه المادة لم تتحدث عن جزاء لحالة تخلف رئيس الجمهورية عن إصدار القوانين لأنه في الأساس هذه المادة جعلت من هذا الاختصاص سلطة تقديرية في يد الرئيس لا يرد على تخلفها أي جزاء .أمام هذه الوضعية ارتأى بعض الأساتذة أنه" باعتماد مبدأ الدقة في صياغة المعايير القانونية أن دستور 1996 لم يتضمن حكما يفرض بموجبه صيغة ملزمة يواجه بمقتضاها إمكانية تعليق النص التشريعي عن الصدور والنشر ومصداقا لذلك لا يمكن القول بان مضمون نص المادة نص المادة 126 من الدستور يوحي بأنه قاطع ويلزم رئيس الجمهورية بإصدار القانون في الأجل المحدد وبالتالي أمكن استجواب الحكومة استجواب الحكومة من قبل المجلس المختص ، على عدم إصدار ونشر القانون خلال الأجل المحدد ووضعها محل الثقة بمناسبة مناقشة السياسة العامة" [20]غير أن ما يؤخذ على هذا الحل والمتمثل في تفعيل المسؤولية السياسية للحكومة ، هو كون هذه المسؤولية قد تطيح بالحكومة كأقصى تقدير غير أنها لا يمكنها أبدا المساس برئيس الجمهورية وبالتالي لا يمكنها إجبار رئيس الجمهورية على إصدار القانون الذي صوت عليه البرلمان وامتنع رئيس الجمهورية عن إصداره لأنه في أسوأ الأحوال سوف يقوم بتشكيل حكومة جديدة عوضا عن التي تم إسقاطها .

مرد هذه الوضعية هو كيفية صياغة المادة 126 من الدستور التي لا نجد فيها ما يشير إلى مسؤولية رئيس الجمهورية عن التخلف عن إصدار القوانين إذ أنه في هذه الحالة يعد التزام رئيس الجمهورية التزاما أدبيا لا أكثر ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره التزاما قانونيا [21] ، ببساطة لأن المؤسس الدستوري جعل من الإصدار الرئاسي سلطة تقديرية في يد رئيس الجمهورية تحتمل امتناعه عن ممارسته في حالة عدم رضاه عن التشريع البرلماني .

4. عدم إمكانية تحريك الرقابة الدستورية :

قد يقول البعض الآخر بإمكانية إخطار المجلس الدستوري في حالة امتناع رئيس الجمهورية عن إصدار القانون الذي صوت عليه البرلمان بدعوى عدم دستورية تخلف رئيس الجمهورية ، خاصة وأن التعديل الدستوري الأخير وسع من حق الإخطار ليشمل المعارضة (المادة 166 من الدستور والمعدلة بموجب المادة الأولى من القانون رقم (01/16)المؤرخ في 16 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري ، ج ر 14) غير أن ردنا أن المجلس الدستوري عند إخطاره في هذه الحالة من قبل أي جهة من الجهات المخولة دستوريا ، يصطدم بعدة حدود قانونية تحول دون تدخله في الخلاف الذي حدث ما بين البرلمان ورئيس الجمهورية بسبب رفض هذا الأخير إصدار القانون الذي صوت عليه البرلمان :

- فعلاوة على صلاحياته في المجال الاستشاري استنادا إلى المواد 88 ، 89 ، 90 ، 93 ، 97 ، و102 من الدستور وتلك المتعلقة بمراقبة صحة العمليات الانتخابية المخولة له بموجب المادة 163 الفقرة 2 من الدستور ومواد متفرقة من قانون الانتخابات , خول الدستور المجلس الدستوري صلاحية رئيسية وأصلية هي ممارسة الرقابة الدستورية ورقابة مطابقة بعض النصوص للدستور في إطار أحكام المواد 162 و165 إلى 169 من الدستور وكذلك في إطار قواعد عمل المجلس الدستوري المحددة في نظامه المؤرخ في 28 يونيو 2000 وعليه فاختصاص المجلس الدستوري محدد دستوريا وخارج الحالات المحددة في الدستور لا يمكن للمجلس الدستوري البث فيها ولو بعد إخطاره ، وبما أن حالة امتناع الرئيس عن إصدار القانون لم يرد ذكرها في المواد الدستورية السابقة الذكر وبالتالي لا تتصور إمكانية حدوث ذلك .

- ضف على ذلك ، فان المجلس الدستوري ينظر فقط في دستورية المعاهدات الدولية والقوانين والتنظيمات وفي مطابقة الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان ، أي أن رقابته تنصب على النصوص القانونية المذكورة في الدستور وليس على حالات معينة يحتكم فيها إليه ، وبما أن الامتناع عن الإصدار هو تصرف سلبي بمقتضاه يرفض رئيس الجمهورية قانونا ما كما أن هذا الامتناع لا يترجم في هيئة نص أو مرسوم رئاسي أي لا يأخذ أي شكل قانوني وبالتالي لا يمكن تصور تدخل المجلس الدستوري في حل هذا الخلاف و في غياب النص القانوني لا يمكن للمجلس الدستوري النظر حتى شكلا في دستورية اعتراض رئيس الجمهورية بواسطة الامتناع عن الإصدار ،والحالة الوحيدة التي يمكن تصورها لتدخل المجلس الدستوري في هذا الصدد هي إمكانية إخطار المجلس الدستوري حول عدم دستورية مرسوم رئاسي يتضمن إصدار قانون ما ليس بالصيغة التي صوت عليها البرلمان ، هذه إذن الحالة الوحيدة التي يمكن تصور فيها إخطار المجلس الدستوري لأنه ليس في وسع رئيس الجمهورية أية سلطة دستورية تخول له أن يضيف أو يحذف شيئا من محتوى النص ومفاد ذلك أن يصدر النص التشريعي في صيغته النهائية التي أرسل عليها. رئيس الجمهورية إذن أمكنه الاعتراض على القانون الذي صوت عليه البرلمان إما إيجابا بطلب مداولة ثانية أو سلبا بالامتناع عن الإصدار ، ولكن لا يمكنه بأي حال من الأحوال التغيير في محتواه ، وفي فرنسا تقوم المصالح الإدارية البرلمان بإرسال وثيقة تصحيحية إلى مصالح الحكومة (مصلحة الجريدة الرسمية) بغرض استدراك الأخطاء الواردة عند نشر القانون [22] .

في ختام هذه الفقرة نقول بأن المؤشرات التي تدعم الطرح القائل بكون الإصدار الرئاسي سلطة تقديرية في يد رئيس الجمهورية في النظام الدستوري الجزائري أقوى بكثير من المؤشرات التي تدعم كونه اختصاصا مقيدا ، ولاستيعاب ذلك لا بد من التحرر من أفكار الأساتذة الذين درسوا هذا الإجراء تحت مظلة المادة 10من الدستور الفرنسي ، ولا بد من دراسته بتمعن وبتحليل دقيق للمادة 126 من الدستور الجزائري وبالنظر إلى طبيعة النظام الدستوري الجزائري ، هذه السلطة التقديرية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية بمناسبة المادة 126 من الدستور جعلت من صلاحية الإصدار الرئاسي وسيلة اعتراض مطلق في يد رئيس الجمهورية على القوانين التي صوت عليها البرلمان .

الفقرة الرابعة : الإصدار حق اعتراض مطلق في يد رئيس الجمهورية

بعد أن خلصنا إلى كون الإصدار الرئاسي عمل تشريعي مانح للقوة التنفيذية والى كونه إلى كونه اختصاصا تقديريا في يد رئيس الجمهورية ، نستكمل طرحنا هذا ونقول أن الإصدار (أو بالأحرى الامتناع عن الإصدار) هو اعتراض سلبي مطلق في يد الرئيس على القوانين التي يسنها البرلمان .

حق الاعتراض(أو ما يسمى أصلا حق الاعتراض الملكي) كان ولا يزال إحدى الخاصيات التي تميز الأنظمة الملكية وهذا بداية من أواخر الملكيات المطلقة (1660 -1668) مرورا بكافة مراحل تطور الملكية المقيدة والملكية البرلمانية ، هذا الإجراء نفسه استعارته بعض الأنظمة الجمهورية من الأنظمة الملكية ولهذا السبب يمكن تصنيف هذه الأنظمة الجمهورية إلى : ملكيات جمهورية ، ملكيات مقيدة جمهورية أو ملكيات برلمانية مقيدة [23] . ففي عهد الأنظمة الملكية المقيدة تنازل الملك عن قدر من صلاحياته بموجب الدستور لممثلي الشعب (مجلس الشعب) ،هذا الدستور جعل من السلطة التشريعية هيئة مركبة من

جهازين هما الملك ومجلس الشعب وعليه أمكن للملك أن يعترض على نص قانون صوت عليه ممثلو الشعب ، حق الاعتراض في هذه الحالة يعتبر اعتراضا مطلقا لا يمكن لمجلس الشعب تجاوزه لذا سمي بإجراء العقوبة الملكية la sanction royale ( ) وهو الإجراء نفسه الذي تحدث عنه De Malbreg في كتابه ووصفه بأنه : " ذلك الإجراء الذي بموجبه أمكن للشخص الأعلى في الدولة (الملك) استكمال القانون بواسطة الموافقة عليه ، أي أنه تعبير عن الإرادة بالموافقة عليه بعد إقراره من طرف ممثلي الشعب فهو إذن ذو طبيعة تشريعية "

يجب إذن الانتباه إلى الفرق مابين العقوبة الملكية بوصفها وسيلة اعتراضية في الأنظمة القديمة وحق الاعتراض المعروف في الأنظمة السياسية المعاصرة والمتمثل أساسا في :

- ✓ حق الفيتو المعمول به في الأنظمة الرئاسية وعلى رأسها النظام الأمريكي .
- ✓ حق طلب المداولة الثانية المعمول به في الأنظمة شبه الرئاسية وعلى رأسها النظام الفرنسي .

فعلى الرغم من أن هدف كل منها هو إيقاف تكوين القانون على اعتبار أن كل واحد منها شكل من أشكال الاعتراض إلا أنه يجب التفطن إلى الفوارق الهامة بينها من حيث الطبيعة ومن حيث الشدة :

أ- من حيث الطبيعة :طبيعة العقوبة الملكية هي طبيعة تشريعية مردها كون الملك آنذاك كان مشرعا جنبا إلى جنب ممثلي الشعب ، بينما تعد طبيعة كل من الفيتو الرئاسي وطلب المداولة الثانية الفرنسي طبيعة تنفيذية مردها إقصاء الرئيس في كلا النظامين الرئاسي وشبه الرئاسي من المشاركة في العملية التشريعية وبالتالي يعتبر تدخله واعتراضه بواسطة إحدى هاتين الوسيلتين تدخلا بوصفه سلطة تنفيذية منفصلة ومستقلة عن السلطة التشريعية .

ب- من حيث الشدة :نقصد بدرجة الشدة أو الحدة مدى هذا الاعتراض هل هو اعتراض مطلق لا يمكن أبدا تجاوزه أم أنه على العكس من ذلك اعتراض نسبي أمكن تجاوزه بصعوبة أو بسهولة حسب الحالة .

فبالنسبة لإجراء العقوبة الملكية يعتبر اعتراضا مطلقا لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزه من طرف ممثلي الشعب ومرد هذه الوضعية كون الملك في عهد الملكية المقيدة يصنف في مرتبة أعلى من ممثلي الشعب وعليه إذا ما لم يوافق الملك على محتوى قانون صوت عليه ممثلو الشعب أمكنه ببساطة الاعتراض عليه عن طريق الامتناع عن التصديق عليه من دون أن يملك ممثلو الشعب أية وسيلة دستورية لتجاوز هذا الاعتراض ولهذا السبب بالذات يسمى اعتراضا مطلقا une opposition absolue وبالنسبة للفيتو الرئاسي الأمريكي يعتبر اعتراضا نسبيا صعب التجاوز une opposition difficilement surmontable لأن الرئيس الأمريكي إذا حدث وأن اعترض بواسطة الفيتو على قانون ما صوت عليه الكونغرس أمكن لهذا الأخير تجاوز هذا الاعتراض الرئاسي ولو بطريقة صعبة نسبيا ألا وهي إعادة التصويت على نفس القانون بأغلبية الثلثين وهو ما يعتبر صعبا نوعا ما خاصة وأن الرئيس الأمريكي يملك أصوات مساندة له داخل الكونغرس والمنتمية لنفس حزب الرئيس .أما بالنسبة لطلب المداولة الثانية الفرنسي يعتبر اعتراضا نسبيا سهل التجاوز une opposition facilement surmontable لأن الرئيس الفرنسي إذا ما أراد الاعتراض على قانون ما صوت عليه البرلمان أمكنه فقط طلب مداولة ثانية حوله من دون أن يشترط الدستور الفرنسي أية أغلبية موصوفة فنفس الأغلبية التي صوتت عليه في المرة الأولى أمكنها تجاوز هذا الاعتراض الرئاسي عن طريق إعادة التصويت عليه بنفس الأغلبية أي بكل سهولة (المادة 10من الدستور الفرنسي)[24].

وإذا ما قدمنا إلى تكييف الإصدار الرئاسي في الجزائر هل يمكن أن نكيفه على أساس أنه حق اعتراض مطلق أم أنه على العكس من ذلك هو حق اعتراض نسبي أمكن تجاوزه من طرف البرلمان .

الواقع أن الدستور الجزائري مكن رئيس الجمهورية من حق الاعتراض على القوانين التي تخدم سياسته العامة بوسيلتين هما :

- حق طلب إجراء مداولة ثانية المنصوص عليه في المادة 127من الدستور ، هذا الأخير يعتبر اعتراضا نسبيا أمكن تجاوزه وان كان بصعوبة من طرف غرفتي البرلمان عن طريق التصويت عليه من جديد بأغلبية موصوفة تقدر ب الثلثين من أصوات غرفتي البرلمان بعد التعديل الدستوري الأخير.
- وحق الإصدار الرئاسي (أو بالأحرى الامتناع عن الإصدار) المنصوص عليه في المادة 126 من الدستور .

فالإشكال لا يطرح مع الوسيلة الأولى بل يثور مع الوسيلة الثانية أو بالأحرى ما هو الوضع القانوني للنص التشريعي الذي وافق عليه البرلمان ولم يصدره رئيس الجمهورية ، يتساءل بعض أساتذة القانون لكن من دون تقديم إجابة واضحة ومحددة مفادها أن هذه النصوص تقع محل النسيان وكأنها لم تكن ولا يمكن مواجهة المخاطبين بها [25] .

وهنا بالذات يظهر التشابه إن لم نقل التطابق بين الإصدار الرئاسي في النظام الدستوري الجزائري وإجراء العقوبة الملكية فيما يلي :

أ- من حيث الطبيعة : الأكيد أن الدستور وحده وحسب طبيعة النظام السياسي قد يشرك رئيس الجمهورية في الوظيفة التشريعية بعدة وسائل من بينها حق الاعتراض المطلق ذو الطبيعة التشريعية (إلى جانب التشريع بأوامر وإلى جانب التشريع المادي بمراسيم رئاسية) وبالتالي نكون أمام سلطة تشريعية مركبة وهذا هو حال الدستور الجزائري بداية من سنة 1976 والى غاية يومنا هذا ، فمشاركة الرئيس في التشريع قد تأخذ تعبيرا إيجابيا كما قد يعبر عنها سلبا عن طريق الامتناع عن الإصدار ذو الطبيعة التشريعية مثله مثل إجراء العقوبة الملكية .

ب- من حيث الشدة :فإذا كانت العقوبة الملكية اعتراضا مطلقا في يد الملك لا يمكن لممثلي الشعب تجاوزه آنذاك ، كذلك هو حال امتناع الرئيس عن الإصدار في الجزائر والذي لا يمكن للبرلمان تجاوزه بأية وسيلة خاصة وأن المادة 126 من الدستور لا تتكلم عم أي بديل ولا عن أي جزاء عن امتناع الرئيس وتخلفه عن إصدار القانون الذي صوت عليه البرلمان كما وانه لا يمكن تحريك الرقابة الدستورية ضد عدم الحراك الرئاسي وبالتالي فكلاهما اعتراض سلبي مطلق وذو طبيعة تشريعية .

تجدر الإشارة أن الإصدار في القانون الفرنسي والذي وبالرغم من أهميته إلا أنه عمل تنفيذي أدنى درجة من إقرار القانون[26] خلافا لإجراء العقوبة الملكية والإصدار في الجزائر واللذان على الرغم من كونهما مشاركة في العملية التشريعية إلا أنهما أعلى درجة من إقرار البرلمان أي أنهما عملان غير متساويان من حيث القيمة القانونية ، لأن العقوبة الملكية هي التعبير عن إرادة السلطة العليا في الدولة والتي تمثل الوحدة الأسمى للدولة وكذلك الإصدار في الجزائر هو تعبير عن السلطة العليا في الدولة لأن المؤسس الدستوري رفض رفضا قاطعا فكرة المساواة بين رئيس الجمهورية باعتباره ممثلا للشعب وبين باقي ممثلي الشعب. لماذا ؟ لأن رئيس الجمهورية حسبه يستمد شرعيته من الشعب وهي شرعية أكبر بكثير من شرعية نواب المجلس الشعبي الوطني على اعتبار أن رئيس الجمهورية ينتخب على مستوى دائرة انتخابية واحدة ألا وهي إقليم الدولة على نقيض تركيبة المجلس التي تنبثق من مجموع الدوائر الانتخابية [27] ، كما وأنه (رئيس الجمهورية) يجسد وحدة الأمة وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها (المادة 70 من الدستور الحالي) .

الخاتمة : في ختام هذا البحث حول موضوع الإصدار بوصفه اختصاص في يد رئيس الجمهورية ، نقول أنه وعلى الرغم من مخالفة طرحنا حول الإصدار في للجزائر للعديد من الأبحاث القانونية السابقة له ، نعود ونؤكد على كون هذا الاختصاص في يد رئيس الجمهورية : اختصاصا تشريعيا مانحا للقوة التنفيذية ومكملا للنصوص القانونية التي صوت عليها البرلمان من جهة ، ومن جهة أخرى على كونه اختصاص تقديري في يد رئيس الجمهورية جعل منه حق اعتراض مطلق في يد رئيس الجمهورية على النصوص القانونية التي صوت عليها البرلمان ولكن لم يرض عنها رئيس الجمهورية .

وقد يرد البعض ويقول لو كان هذا الطرح صحيحا لماذا لم يحدث وأن اعترض رئيس الجمهورية على قانون صوت عليه البرلمان بأن امتنع عن إصداره ؟ جوابنا على ذلك أنه لم يحدث وأن استعمل رئيس الجمهورية حق الاعتراض بواسطة

الامتناع عن الإصدار لأن مجمل القوانين التي تم التصويت عليها من طرف البرلمان إلى حد الآن هو راض عن محتواها بحكم تحكم الحكومة في العملية التشريعية من بدايتها والى غاية نهايتها بداية من المبادرة بالقوانين مرورا بالتعديلات وصولا إلى التصويت والمصادقة من طرف غرفتي البرلمان نظرا لتمتعه بتأييد الأغلبية البرلمانية ، ولكن اذا فرضنا أن أغلبية برلمانية معادية سياسيا لرئيس الجمهورية تمكنت من تمرير نص قانون عن طريق المصادقة عليه (خاصة بعد التعديل الدستوري الأخير وبعد التخلي عن شرط أغلبية ثلاثة أرباع عند المصادقة على مستوى الغرفة الثانية مجلس الأمة) فانه أمكن رئيس الجمهورية الاعتراض على هذا النص القانوني عن طريق الامتناع عن إصداره لأن لا شيء في الدستور يمنع ذلك .

لذا وفي رأينا لا بد عند دراسة الميكانيزمات الدستورية من دراستها في إطارها القانوني الصحيح لأنه كثيرا ما يستورد المؤسس الدستوري العديد من الميكانيزمات الدستورية من الأنظمة الغربية ولكنه في كل مرة يخضعها لعملية تعديل مقاس حتى تتماشى مع طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي جعل من رئيس الجمهورية في قمة السلطات الدستورية ، وعليه لا بد من التنبه عند تحليل هذه الميكانيزمات الدستورية والحذر من الانسياق وراء التشابه الشكلي مع نظيرتها في الأنظمة الغربية ولابد من دراستها في ظل المعطيات الدستورية والقانونية المحلية و الفعلية ، لأن الامتيازات التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية جعلت من المستحيل ترتيبه في المرتبة نفسها مع باقي ممثلي الشعب ومن المستحيل تبني مبدأ تقسيم السلطات بالشكل المتعارف عليه ما أعطى السلطة التشريعية طابعا خاصا بها في نظام دستوري ذو طابع خاص ، نظام دستوري خاص كرسته الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ سنة 1976 والى يومنا هذا .

الهوامش :

1- مبروك حسين : تحرير النصوص القانونية ، 1996 ، ص 148 .

2- خرباشي عقيلة العلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان ، دار الخلدونية ، ص64

3- CARRE DE MALBERG Raymond: Contribution à la théorie générale de l'Etat ,Paris CNRS, rééd.1962. p429 ,

4-ارجع إلى : قرار مجلس الدولة الفرنسي المؤرخ في 3نوفمبر 1933 في قضية Desreumeaux والذي جاء فيه ما يلي :

« …Considérant que les décrets de promulgation des lois, prévus par les articles 3 de la loi du 25 février 1875 et 7 de la loi du 16 juillet 1875 , sont des actes relatifs aux rapport du pouvoir exécutif avec le parlement ;que , comme tels, ils ne peuvent faire l'objet d'un recours contentieux devant le Conseil d'Etat ; que dès lors , le pourvoi formé par le sieur Desreumeaux contre le décret promulguant la loi relative au classement des justices de paix doit être rejeté comme non recevable ……

RDP . Juillet-aout 1981 . p1016 .

5-BENABBOU Fatiha , Droit parlementaire algérien ,Tome 1 ,opu ,2009 ,p62,

6-HABBAS Josette , La fonction législative en Algérie .Thèse de doctorat d'Etat .Université de Montpellier.1980 p 399 .

7- بوقفة عبد الله، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري ، دار هومه ،2009 ، ص 277 .

8- انظر : - بوقفة ، المرجع السابق ، ص 236-خرباشي عقيلة ، ص 64

-مبروك حسين ، المرجع السابق ، ص 148

9- جاء في المادة 49 من دستور 1963 ما يلي : "يكلف رئيس الجمهورية بإصدار القوانين ونشرها .

يصدر القوانين خلال الأيام العشرة الموالية لإحالتها عليه من طرف المجلس الوطني ، ويوقع مرسومات التطبيق .

ويمكن التخفيض من أجل الأيام العشرة عندما يطلب المجلس الوطني الاستعجال ."

10- جاء في المادة 154 من دستور 1976 : " يصدر رئيس الجمهورية القوانين في أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تسليمها له

11-جاء في المادة 117 من دستور 1989 :

"يصدر رئيس الجمهورية القانون في أجل ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ تسلمه إياه "

12- ARDANT Philippe . Institutions politiques et droit constitutionnel . 8eme édition . Delta . LGDJ . p 472 .

13- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى :

DUBOIS Jean Michel et ETIEN Robert .L'influence de la constitution française de 1958 sur la constitution algérienne de novembre 1976 .RASJP.p 496 à509 .

14-ذكرته : BENABBOU Fatiha .op-cit . p69

Michel Troper .La séparation des pouvoirs et l'histoire constitutionnelle française .p20 et 21 . « Or ,la participation à l'édiction d'un acte juridique n'est pas un acte normateur .Elle est seulement un acte de volonté de consentement à l'édiction de l'acte .Par conséquent, on dira qu'un acte juridique à deux co-auteurs dés lors que, pour qu'il soit édicté , deux organes doivent exprimer la volonté qu'il soit .

15- SAUVIGNON Edouard .RDP . Juillet-aout 1981.p 994,995 et 996 .

16- بوقفة ، المرجع السابق ، ص 239 .

17- المادة من الدستور الفرنسي لسنة 1946 تنص على أنه :

A défaut de promulgation par le président de la république dans les délais fixes par la présente constitution , il y sera pourvu par le président de l'assemblée nationale .

18- أو كما عبر عنه : SAUVIGNON Edouard .Op-cit .p 1002 .

: « D'ans l'hypothèse ou il n'aurait aucune justification juridique et constituerait donc un manquement particulièrement grave à la constitution , le refus du président serait susceptible d'engager sa responsabilité pour haute trahison .

19- خرباشي عقيلة ، المرجع السابق ، ص 65 .

20- بوقفة ، المرجع السابق ، ص 242 .

21- BENABBOU Fatiha .Op-cit . p73 .

22- SAUVIGNON Edouard .Op-cit .p 1005 .

23-TABET Joe .La faculté d'empêcher du chef de l'Etat en droit comparé , Droit du chef de l'Etat de s'opposer aux lois . p 21.

24- لمزيد من التفاصيل ارجع الى :

TABET Joe .op-cit . p22 à p56 .

25- BENABBOU Fatiha .op-cit . p63 .

26- أو كما عبر عنه :

SAUVIGNON Edouard .Op-cit .p 998.

« ...du président de la république , celui –ci ne peut empêcher la loi ce qui le place dans une situation d'inégalité par rapport au législateur (le parlement)......

27- بوقفة عبد الله ، القانون الدستوري : تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية . مراجعات تاريخية ، سياسية وقانونية ، دار الهدى ،عين مليلة ، ص 240 .

حدود دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات المسلحة.

أ.قاسمي آمال
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار–عنابة.

ملخص: يكاد يكون دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات المسلحة دون حدود، إذ أنه ورغم الاختلاف القائم حول مشروعية هذا الدور من عدمه، لا توجد قواعد قانونية تحدده، بل العكس فهو يحظى بقبول المجتمع الدولي لاسيما في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان. إلا أنه من الناحية الواقعية ترد قيود على هذا الدور، ترتبط أساسا بمبادئ القانون الدولي من جهة وبالمبادئ الخاصة التي تحكم عمل هذه المنظمات من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية، الأساس القانوني، مبدأ السيادة، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأ الإنسانية، مبدأ الحياد، الحدود.

Abstract
The role of non-governmental organizations in terms of armed conflicts is almost without limits, despite of the fact that, the existing difference about legitimacy of this role since there is no defining judicial rules, vice versa; it is accepted by the international community, notably in field of human relief and defense of human rights.
However, from realistic side, this role has restrictions that are mainly related to principles of world law on the one hand, and specific principles that govern the task of these organizations, on the other hand.

Key words: Non-governmental organizations-Judicial basis-Sovereignty principle- principle of non interference in home affairs-Humanity principle-Neutrality principle-Limits.

مقدمة: تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا بارزا زمن النزاعات المسلحة، إذ أضحت في الوقت الحالي أهم الفواعل في هذا المجال، وعلى الرغم من أنها ليست دولا ذات سيادة إلا أنها أصحبت مؤثرة في الساحة الدولية. ذلك بسبب زيادة النزاعات في العالم والفعالية التي أظهرتها هذه المنظمات خاصة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في المناطق التي تكون فيها التوترات على درجة من التعقيد الذي لا يتأتى معه السماح بمساعدة حكومات أو دول أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نفوذ المنظمات غير الحكومية يتعاظم يوما بعد يوم نتيجة للتفويض الذي يقدم لها من طرف كثير من الدول والمنظمات الحكومية الدولية لتقديم جانب من خدماتها خاصة عمليات الإغاثة في ظل تغير مفهوم الأمن التقليدي الذي كان يركز على أمن الدولة إلى أمن الشعوب وأمن الإنسانية[1].ناهيك عن دورها المتميز في الدفاع عن حقوق الإنسان. مع زيادة وتيرة النزاعات المسلحة في العالم وأمام تزايد الحاجة الملحة لتواجد هذا النوع من المنظمات في الميدان كان لزاما علينا أن نتساءل حول الحدود التي تقف عندها هذه المنظمات، وهو ما يدفعنا إلى صياغة الإشكالية الآتية:

هل الحاجة لعمل(ONG) المنظمات غير الحكومية في النزاعات المسلحة تجعل من دورها مقبولا من الناحية الدولية ولا يخضع لأي قيود ؟أم أن هناك قيود تضعها الدول؟

للإجابة على هذا التساؤل المطروح ينبغي التطرق إلى **المبدأ العام** وهو الدور اللامحدود للمنظمات غير الحكومية زمن النزاعات المسلحة (في المبحث الأول)،ثم إلى **الاستثناء** وهو الحدود التي ترد على عمل المنظمات غير الحكومية (في المبحث الثاني).

المبحث 1:- المبدأ العام: الدور اللامحدود للمنظمات غير الحكومية زمن النزاعات المسلحة : إن المنظمات غير الحكومية قادرة على لعب دور بارز في الشؤون الدولية من خلال الأنشطة التي تقوم بها في سبيل تحقيق أهداف نبيلة تحظى بقبول

[1] علاء عبد الحفيظ، العولمة وأولويات السياسة العامة دور المنظمات غير الحكومية، مجلة السياسة الدولية،العدد 194، المجلد 48، أكتوبر 2013،ص:24.

المجتمع الدولي[1]. وهذا نظرا لتعدد أدوارها ما بين المساعدة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها ومشاركتها للدول والمنظمات الدولية من أجل إيجاد الحلول لتعزيز الحماية زمن النزاعات المسلحة. فهي تعلب دور المكمل لدور الدولة[2] باعتبارها الأقرب لميدان النزاع المسلح، و في وقت تكون فيه الدولة عاجزة عن العمل حينها هذا من ناحية ولكون تدخلها سريع ومباشر لا يحتاج إلى إجراءات معقدة كالتي تحتاج لها الدول من ناحية أخرى ولذلك يكاد أن يكون دورها في النزاعات المسلحة دون حدود، علاوة على أنه لا توجد قواعد قانونية تحدد دورها أو تحجمه.

وعلى هدي ما سبق سنحاول من خلال هذا المبحث البحث في مدى مشروعية دور المنظمات غير الحكومية زمن النزاعات المسلحة من عدمه، وكذا البحث عن الأسس القانونية التي تدعم عملها آنذاك.

المطلب 01: مشروعية عمل المنظمات غير الحكومية زمن النزاع المسلح: تعمل المنظمات غير الحكومية في مجال العمل الإنساني بدوافع تنطلق من مفاهيم التضامن والتعاون، وإنكار الذات وعدم التميز، كما يوصف عمل هذه المنظمات في هذا المجال بأنه تدخل بطبيعته سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أم الدولي، حيث تقوم بتقديم المساعدات المادية بصورة مباشرة للجرحى والمرضى واللاجئين والأشخاص الذين ليس لهم مأوى وضحايا النزاعات المسلحة [3].

والحقيقة أن هذه المنظمات أصبحت لا تعد ولا تحصى على مستوى العالم وتمارس العديد من الأنشطة ومن بينها حماية حقوق الإنسان. هذه الأنواع من المنظمات غير الحكومية قد تصطدم بالأمور السياسية الداخلية للدول غير أن عملها في مجال المساعدات الإنسانية بدوافع إنسانية محضة واقتصار مهمتها على إنقاذ ومساعدة الضحايا وحمايتهم قد يضفي صفة المشروعية على تدخلها[4]. وفي هذا الصدد تباين الآراء حول مدى مشروعية التدخل الإنساني من جانب المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، و انقسمت بدورها إلى اتجاهين حيث يرى أولها عدم مشروعيته استنادا إلى عدم مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جانب هذه المنظمات، في حين يرى الاتجاه الثاني ضرورة الاعتراف بمشروعية هذا التدخل من جانب تلك المنظمات دفاعا عن حقوق الإنسان[5].

الفرع01: الاتجاه الأول: عدم مشروعية التدخل من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية: يؤكد أنصار هذا الاتجاه على عدم مشروعية التدخل من جانب المنظمات الدولية غير الحكومية[6] التي تعمل في المجال الإنساني وذلك لافتقاده الأساسي القانوني، زيادة على ذلك فإن هذا التدخل يعد مخالفة لأهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي، و يستند أنصار هذا الاتجاه إلى سببين:[7]

-أولهما أن هذا التدخل يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة، وانه لا توجد استثناءات على هذا المبدأ حتى لو تعلق الأمر بالحماية الدولية حقوق الإنسان.

-وثانيها أن هذا التدخل يتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أي يتعارض مع مقتضيات المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة مما يعد انتهاكا صارخا لأحد مبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي.

---

[1] المرجع نفسه،ص: 23.

[2] عبد الرحمان لحرش،المجتمع الدولي،التطور والأشخاص،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة،2007،ص:170.

[3] سعيد سالم الجويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، 2003،ص: 211.

[4] ماهر جميل أبوخوات، المساعدات الإنسانية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،2009،ص: 175.

[5] سامح عبد القوي السيد عبد القوي، التدخلات الدولية لحماية البيئة والدفاع عن الإنسانية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص: 205.

[6] Mario Bettati:le droit d ingérence ; Odile Jacob ;paris ; 1996 ;PP12 -13.

[7] سامح عبد القوي السيد عبد القوي،المرجع السابق،ص ص: 206- 207.

وحسب أنصار هذا الاتجاه فان فكرة التدخل الإنساني من قبل ONG تبقى خارج دائرة المشروعية وذلك إلى غاية أن تصاغ حقوق الإنسان محل الحماية الدولية بصورة مقننة وأن يحدث التدخل الإنساني عندما تكون هناك انتهاكات لتلك الحقوق بشكل واضح وهو ما سيعطي للتدخل الإنساني من جانب ONG مبررا موضوعيا وسببا مقنعا.

غير أن هذا الموقف المعارض لدور المنظمات غير الحكومية بات موقف منتقد من الناحية الواقعية التي تبين في كل مرة بأن عمل ONG يسبق فعليا عمل الدولة، فهي الأقرب لمسرح الأحداث باعتبار أن هناك جمعيات وطنية تكون متواجدة أساسا قبل نشوب النزاع المسلح.

الفرع 02: الاتجاه الثاني: مشروعية التدخل من طرف المنظمات غير الحكومية: على عكس الاتجاه السابق فان أنصار هذا الاتجاه يعترفون بمشروعية التدخل الإنساني من جانب المنظمات الإنسانية غير الحكومية ويؤيدونه بشكل لا مشروط.و حسب هذا الاتجاه فان هذا التدخل ينبع من الأهمية القصوى والمتزايدة لمسألة حقوق الإنسان على المستوى الدولي والتي اهتزت لها العديد من المبادئ التقليدية للقانون الدولي العام لاسيما مبدأ السيادة، هذا الأخير الذي لا ينبغي له أن يقف كجدار عازل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن حقوق الإنسان[1]، كما أن مبدأ السيادة لم يعد مبدأ جامدا أمام عولمة حقوق الإنسان. إذ لا يجوز للدولة إساءة استعمال سلطتها الداخلية ومنع المنظمات غير الحكومية من تقديم المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة بحجة التمسك بالسيادة الداخلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه أن تدخل المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية[2]لا يتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الوارد في المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة ويفسرون ذلك بان قبول الدول للالتزامات الواردة بموجب الاتفاقيات الدولية والأعراف الخاصة بحقوق الإنسان زمن النزاعات المسلحة لاسيما اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين يعد ذاته إقرار من تلك الدول بمسألة خروج حقوق الإنسان من رقابة السلطان الداخلي للدولة، ويعتبر بمثابة موافقة على تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة [3]، ومع تزايد النزاعات المسلحة على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة وما نجم عنها من انتهاكات وخروقات لحقوق الإنسان أصبح تدخل المنظمات غير الحكومية للتصدي لهذه الانتهاكات والتخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية ضرورة حتمية لا ينبغي أن يقف مبدأ عدم التدخل كعقبة في طريقها طالما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف سامية وتعمل وفق لمبادئ محددة سلفا.[4]

المطلب 02: الأساس القانوني لدور المنظمات غير الحكومية زمن النزاعات المسلحة: عندما يندلع نزاع مسلح أو تحدث كارثة أو أزمة إنسانية تكون المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية مدعوة إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى الضحايا.[5] غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو هل تستند هذه المنظمات في عملها إلى أسس قانونية أم أنها تعتمد في ذلك فقط على الحوار والتفويض الخاص الذي يمنح لها من قبل أطراف النزاع؟

للإجابة على هذا التساؤل المطروح وجب البحث عن الأساس القانوني لتدخلها في عدد من الاتفاقيات والوثائق الدولية.

[1] المرجع نفسه، ص ص: 210-211.

[2] هناك فارق كبير بين المساعدة الإنسانية والتدخل الإنساني وإن اتحدوا في الهدف ومصدر هذا الاختلاف يتمثل في موافقة أو عدم موافقة الدولة المتضررة فإذا وافقت الدولة أصبح العمل يأخذ شكل المساعدة بينما إذا رفضت أخذ العمل صورة التدخل إذن فالمساعدة الإنسانية عمل عمل رضائي بينما التدخل عمل قسري، انظر حسام حسن مصطفى حسان، التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ص ص:714،713.

[3] المرجع نفسه،ص:690.

[4] سامح عبد القوي السيد عبد القوي، المرجع السابق،ص:214.

[5] ماهر جميل أبوخوات، المرجع السابق،ص:176.

الفرع 01: ميثاق الأمم المتحدة : نصت المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن:" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور[1] مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلية في اختصاصه."

ومن خلال هذه المادة نستنتج أن هذه الوثيقة – الميثاق- قد ساهمت في ترسيم فكرة المنظمات الدولية غير الحكومية وقد وضعت اللبنة الأولى لها، كما يمكن القول أن هذه المادة تعطي انطباعا بأن مصطلح " المنظمات غير الحكومية" يعني إحدى المنظمات في القانون الدولي والتي تنشط عبر الدول ولها القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في موضع القانون الدولي المتصلة باهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[2] هذا الأخير الذي يتعين عليه وضع الترتيبات المناسبة للتشاور مع هذه المنظمات في المسائل المشتركة وعلى رأسها حقوق الإنسان سواء زمن السلم أو زمن الحرب. وبالتالي يمكن القول أن المادة 71 السابقة قد دعمت المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية وساهمت في إدراجها ضمن المجتمع المعاصر. وهو ما يثير التساؤل حول ما إذا أصبحت هذه المنظمات تمثل جزء من قانون التنظيم الدولي؟

يمكن القول أن المادة 71 قد أسست لإمكانية الاعتراف بهذه المنظمات لأول مرة عام 1945 وفسحت المجال لها لتشكل جزءا من المجتمع الدولي، لكن الأمر الثابت أن هذه المنظمات تخضع للأنظمة الداخلية لدولة معنية أو عدة دول، مع وجود تعاون وثيق بينها وبين المنظمات الحكومية إما لأنها تلعب دورا في تشكيل أجهزتها، أو توجد علاقات واسعة بشكل عام بينهما في نطاق الإمداد بالمعلومات أوتبادل الوثائق أو أية مهمة أخرى[3] وقد نبهت الدول إلى أهمية تكوين هذه المنظمات.

زيادة على ذلك فإن العديد من المنظمات الحكومية تسمح للمنظمات غير الحكومية بأن تساهم في أعمالها عن طريق نظام استشاري وبإبداء أراء غير ملزمة[4] فبمقتضى المادة 71 السابقة عهد للمنظمات غير الحكومية حرية التعامل مباشرة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقيام بالترتيبات المناسبة للتشاور معها بوصفها جزء من المجتمع الدولي له الحق في اقتراح الأفكار والبرامج ونشر المعلومات وحشد الرأي العام والعمل على إيجاد الحلول للقضايا الشائكة[5] دعما للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولكن هذا لا يعني بان هذه المنظمات قد ترقى إلى أن تكون شخص من أشخاص القانون الدولي بل تبقى موضوعا من موضوعاته أو فاعلا من فواعله.

الفرع02: اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الملحقين بها: تمثل اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 وبروتوكولاها الإضافيين أهم الصكوك الأساسية للقانون الدولي الإنساني زيادة على بعض المبادئ الأخرى الواردة في الاتفاقيات والبروتوكولات أو المستخرجة من سياق نصوص قانونية أو مبادئ كرسها العرف الدولي في إطار القانون الدولي الإنساني الذي يهدف إلى حماية وإغاثة الإنسان والأعيان زمن النزاعات المسلحة.

ومن أجل تنفيذ مبادئ وبنود هذا القانون وجدت العديد من الجهات المسؤولة على تسهيل المبادرات الإنسانية ولعل أهمها المنظمات غير الحكومية، وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني قد ساهمت في وضعه هيئات دولية غير حكومية تنتهج الحيادية في عملها[6].وتعتبر المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 من أهم البنود المستخدمة زمن النزاعات المسلحة. بالإضافة إلى العديد من المواد في باقي الاتفاقيات ومن بينها مثلا المواد 23،59، من اتفاقية جنيف الرابعة . ولقد قررت اتفاقيات جنيف أدورا مختلفة لكل من الدول وONG حيث ألزمت الدول بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني بل وجعلته واجب عليها (زمن النزاعات المسلحة) من خلال بذلها لكل الوسائل الممكنة قصد تجنب انتهاك

---

[1] أنظر المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] عمر سعد الله، المنظمات الدولة غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور،دار هومة، الجزائر،2009 ،ص:62.

[3] أحمد سويلم العمري، الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية، مجلة السياسة الدولية،أفريل 1969،ص:94.

[4] جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية،دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،1990،ص:74.

[5] عمر سعد الله، المرجع السابق، ص: 63.

[6] نغم إسحاق زكريا، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2009، ص:352.

هذا القانون. في حين أنها خصصت لل ONG مهمة تقديم المساعدات والإغاثة بشكل مستقل وغير مشروط للضحايا وبمعية الدول الأطراف.[1]

الفرع 03: القرارات والتصريحات العالمية : تقوم المنظمات غير الحكومية على أساس صكوك القانون الدولي المدونة لحق الاجتماع السلمي وحرية التجمع لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقيات جنيف وغيرها من الصكوك الناظمة لحقوق لإنسان. وتأكيدا للدور الذي تلعبه هذه المنظمات في المجتمع الدولي فقد وردت العديد من القرارات والتصريحات العالمية الداعمة لهذا الدور.

أولا:- القرارات: تهتم المجالس النيابية في العالم بالمنظمات غير الحكومية، وقد أنشأت لها مجلس الاتحاد البرلماني الدولي، والذي اتخذ من خلال مؤتمره التسعون المنعقد في كانبيرا أستراليا من 13 إلى 18 سبتمبر 1993، القرار المتعلق باحترام القانون الدولي الإنساني ومساندة العمل الإنساني في النزاعات المسلحة وقد تتضمن توصية باتخاذ الدول التدابير الضرورية بغية دعم احترام أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني[2].

كما نجد أن قرارا الجمعية العامة رقم 131/43 ورقم 100/45 الذي تناول التأكيد على مبدأ السيادة قد تناول أيضا الإقرار بأهمية المساعدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

ثانيا: - التصريحات: لقد صدرت العديد من التصريحات التي دعت إلى إعطاء المنظمات الدولية غير الحكومية مركزا قانونيا فاعلا في المواثيق الجديدة للمنظمات الدولية فعلى سبيل المثال حملت دعوة الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، إلى أعضاء المنظمة الدولية البالغ عددها 192 دولة، إلى اتخاذ قرار على وجه السرعة بشأن إصلاح شامل للأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن الدولي وانضمام دول جديدة إليه وتضمين هذا الإصلاح الشامل لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها، والمطالبة بإعطاء دور جديد وفعال للمنظمات غير الحكومية، و اعتبارها قوى مجتمعية جديدة على الساحة الدولية يكون لها وزن ودور في صياغة القرارات العالمية مما يعزز مشاركتها الفاعلة على الصعيد الدولي[3]. إذ للمنظمات غير الحكومية دور كبير خارج إطار الأمم المتحدة والمتمثل في تقصي الحقائق ونشر التقارير والضغط على الحكومات التي تمارس انتهاكا لحقوق الإنسان والتدخل مباشرة لحماية هؤلاء الضحايا وتقديم الشكوى نيابة عنهم، كما أن هناك جانبا إنسانيا بحتا وهو التدخل في حالات النزاعات المسلحة والحروب الداخلية وأعمال العنف وذلك لحماية ضحايا تلك الأفعال وتقديم العون الغذائي والطبي لهم.[4]

المبحث 02: الاستثناء: الحدود التي ترد على عمل المنظمات غير الحكومية: لضمان تدخل ONG في النزاعات المسلحة وأداء المهام الإنسانية المنوطة بها يتعين أو يتوجب على المنظمات غير الحكومية الالتزام بعدد من القيود أثناء عملها في النزاعات المسلحة.ترتبط هذه القيود أساسا بالمبادئ الدولية المنشئة للقانون الدولي من جهة وبالمبادئ الخاصة بهذا النوع من المنظمات من جهة أخرى.

المطلب01:الحدود المرتبطة بالالتزام بمبادئ القانون الدولي العام: يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ السيادة من أهم المبادئ التي أرساها القانون الدولي لحماية الدول مهما كانت الظروف بينما تعتبر مسألة تدخل ONG لحماية الإنسانية وحقوق الإنسان من الأفكار المستحدثة في القانون الدولي.

---

[1] Médecins sans frontières ; Face aux crises Machette ; 1993 ;pp 199 ;200.

[2] عمر سعد الله، المرجع السابق،ص:66.

[3] المرجع نفسه،ص:67.

[4] رمزي حوحو،دور المنظمات والهيئات غير في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مجلة المنتدى القانوني، العدد السابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 87.

من هذا المنطلق تبرز إشكالية المفاضلة بين ضرورة تحقيق الحماية والعمل على إغاثة الإنسانية لاسيما زمن النزاعات المسلحة والمبادئ المستقرة في القانون الدولي حتى يكون ذلك تدخل شرعي أي عملها مقبولا من الناحية الدولية لذلك سنحاول من خلال هذه النقطة الإجابة عن التساؤل الأتي:

متى يكون دورONG متلائما مع مبادئ القانون الدولي ؟ و نخص بالدراسة مبدأ عدم التدخل ومبدأ السيادة.

الفرع01: توافق دورONG مع مبدأ عدم التدخل

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة من خلال المادة 7/2 وهو مبدأ يتسم بالعمومية والجمود، فهو مبدأ عام لكونه يشمل جميع الدول والمنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية كما أنه يرفض كل صور التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء بشكل مادي أو معنوي وهو مبدأ جامد لكونه يأبى جميع الاستثناءات حتى ولو تعلق الأمر بحقوق الإنسان[1] وتحت أي ظرف أو طارئ.

غير أن التمسك بهذا المبدأ في قالبه التقليدي في الوقت الحالي الذي يعرف الكثير من النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية ومنع المنظمات الدولية غير الحكومية من أداء الأدوار الممنوحة لها بموجب صكوك دولية زمن تلك النزاعات يعد في حد ذاتها مصادرة على الغاية التي أنشأت من أجلها هذه المنظمات[2] وإقصاء متعمدا لها وللأهداف التي تسعى لتحقيقها خاصة أنها تعمل في مجال حقوق الإنسان ولمواجهة الانتهاكات الإنسانية [3]لذا ولإضفاء الشرعية على دور هذه المنظمات وتحديد عملها بشكل لا يتعارض مع مبدأ عدم التدخل ينبغي المواءمة بين اعتبارات تدخلها زمن النزاعات المسلحة وبين مبدأ عدم التدخل طالما تعلق الأمر بحماية الإنسانية وفي حدود الدور المرسوم لها.

من خلال حصر تدخلها في نطاق الهدف الذي أسست من أجله وهو تخفيف المعاناة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان دون تجاوز ذلك لتحقيق أهداف أخرى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ودون الخوض في الأمور السياسية[4].

إن تدخل المنظمات غير الحكومية لأهداف إنسانية يعد صياغة قانونية جديدة في إطار القانون الدولي للعمل الإنساني وهو يعد خطوة نحو إعطاء استقلالية وإنشاء هذا الفرع الجديد من القانون الدولي الكلاسيكي [5].

و ذلك بغرض تحقيق فعالية أكبر في مجال حماية حقوق الإنسان غير أن شرعية التدخل تبقى مرتبطة بالشروط المنصوص عليها في القانون الدولي العام ومن بينها نص المادة 7/2 الذي يحمل شرط عدم التدخل في الشؤون الداخلية [6]،بيد أنه في الوقت الحالي فان الحاجة تدعو إلى التخلي عن صرامة هذا المبدأ لكن مع مراعاة المقاصد المعنوية والسياسية للقانون الدولي والمعايير القانونية الخاصة.

---

[1] سامح عبد القوي السيد عبد القوي، المرجع السابق،ص: 207.

[2] المرجع نفسه،ص: 213.

[3] Schindler Dietrich, The protection of human rights and humanitarian law in case of disintegration of states,REDI,val52,1996,p 24.

[4] Marc- Antonir Perouse de Montalos , laid humanitaire aide à la guerre éditions complexe, paris ,2001,p185.

[5] إن القانون الدولي الإنساني DIH معروف منذ القدم غير أننا في الوقت الحالي يمكننا القول بأنه أصبح قانونا كلاسيكيا.اما القانون الدولي للعمل الإنساني DIAH فهو فرع جديد انبثق وارتبط ظهوره أساسا بنشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذا منظمة الأمم المتحدة مع مراعاة الفروق الأساسية بين هذين التنظيمين، غير أن DIH الكلاسيكي و DIAH يشركان بهدف واحد وهو حماية الإنسان زمن النزاعات والصراعات،ولكن الفارق أنDIAH هو القانون الذي يعد ويطبق من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها الرائدة في هذا المجال ويمكن القول بان نشاطها يطلق عليه اصطلاحا الجيل الأول للDIAH أما باقي ONG فهي تعد بمثابة الجيل الثاني مع مراعاة الحدود المفروضة عليها لاسيما مبدأ الحياد ومركزية قانون جنيف حيث أن القيمة المثالية لأنشطة ONG أثناء النزاعات مستمدة من الخبرة القانونية ل CICR إذ أن كل المجهودات والمطالب القانونية للشعوب أثناء تلك النزاعات والتي تمثل جوهر عمل ONG تبنتها CICR أولا.

أنظر: .Michel Bélanger,Droitinternational public, 2GDJ ,5 e édition ,paris , 2000,pp(195-196)

[6] Ibid ,p201.

و في هذا المجال تعد قرارات التدخل الإنساني بعد نهاية الحرب البادرة دافعا لهذه المنظمات ودعما لها غير أن ذلك يجب ألا يتعدى الدور الإنساني المحدد لها.و حري بالذكر أن تقديم المنظمات الإنسانية لمواد الإغاثة لا يعتبر عملا عدائيا أو تدخلا في الشؤون الداخلية لأية دولة ولا في النزاع المسلح الدائر في الإقليم المحتل، طالما قدمت هذه المساعدات في إطار الضوابط والحدود المفروضة في القانون الدولي الإنساني، وفي هذه الحالة تعد عملا مشروعا يجد له سندا في العديد من قرارات الجمعية العامة[1] وأحكام القضاء الدولي مثلا: في قضية نيكاراغوا عام 1986 جاء في الفقرة 242 من هذا الحكم أن تقديم المساعدة الإنسانية الأشخاص أو المجموعات أيا كان انتماءهم أو أغراضهم السياسية لا يمكن اعتبار تدخلا غير مشروع أو يتعارض مع القانون الدولي[2] طالما أن عمل هذه المنظمات الإنسانية الحيادية يعتمد على موافقة الأطراف المتنازعة[3] إما وقت النزاع أو ضمنيا باعتبارها طرفا في اتفاقيات جنيف.

إذن ولتحقيق التوافق بين عمل ONG والمبادئ القانون الدولي ينبغي على المنظمات غير الحكومية الالتزام بمبادئها، وفي مجال عملها هذا الأخير الذي لا يفترض فيه أن يتعدى أربعة مجالات وهي الدفاع عن حقوق الإنسان، التنمية، حماية المحيط والعمل الإنساني والذي بدوره ينحصر في إغاثة الضحايا والدفاع عن حقوقهم، وإثارة الرأي العام حول قضاياهم دون التدخل في النزاع[4].

وعادة فإن المنظمات غير الحكومية تضع أهدافها وتحددها مسبقا في أنظمتها الأساسية وبالتالي فان المطلوب منها لا يتعدى سوى التزامها بالأهداف والمبادئ التي وضعتها بنفسها[5].

الفرع 02: التوافق مع مبدأ السيادة: من المسلم به أن مبدأ السيادة يمنح الدولة السلطة الكاملة في السيطرة على جميع الشؤون الواقعة على أراضيها دون أدنى تدخلات خارجية فهو يعني استقلال الدول بذاتها وقيامها في المجتمع الدولي كسلطة حرة غير خاضعة لأي سلطات أخرى وهذا ما يعنيه مبدأ السيادة بحلته التقليدية.

على ذلك فلا يجوز للمنظمات الدولية غير الحكومية، خرق مبدأ السيادة والمساس بحرية الدولة واستقلالها عند القيام بالتدخل تحت أي مبرر كان ولو تعلق الأمر بحماية الإنسانية.

غير أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تتدخل في بعض الحالات بشرط موافقة الدول محل هذه التدخلات[6].

وفي جميع الأحوال فان التمسك بمبدأ السيادة لا يعني أنه يجوز للدولة إساءة استعمال سلطتها الداخلية وحرمان رعاياها المتواجدين داخل إقليمها من حقوقهم الأساسية الواردة في الاتفاقيات الدولية.

فسيادة الدولة ليس أمرا مطلقا بل هو مقيد في حقيقة الأمر بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ومنها الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان زمن النزاعات المسلحة.

لذلك فان تدخل المنظمات غير الحكومية زمن النزاعات المسلحة لتأدية مهامها الإنسانية المنوطة بها لا يعد انتهاكا لمبدأ السيادة ولا يتعارض معه.

حيث يرى جانب من الفقه أن الدولة أو الدول المشاركة في أحد المنازعات المسلحة ليس لها حق اختياري في رفض أي عمل يتعلق بمساعدة إنسانية مقدمة من المنظمات الإنسانية، فهذه المنظمات تتسم بالحيادية فعلى سبيل المثال فانCICR تستطيع تقديم المساعدات الإنسانية حتى ولو رفضت الدولة أو الدول المشاركة في النزاعات المسلحة ذلك ومن ثم فانه بات

---

[1] أنظر القرار الجمعية العامة رقم 131/43 المؤرخ في 1988/12/8 والخاص بتقديم المساعدة الإنسانية G.A /RES/43/131.para 4

[2] أنظر:.ICJ(Nicaragua.United states of America)merits ,27 /06/1986 paragraphe 242.P114

[3] أنظر: عماد الدين عطا الله المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي،دار النهضة العربية، القاهرة،2007،ص:273.

[4] Henri Rouillé d orfeuil ,LA diplomatie non gouvernementale, enjeux planète imprimerie Laballery,France,2006,p100.

[5] Ibid, p89.

[6] سامح عبد القوي السيد عبد القوي،المرجع السابق،ص:206.

من حق المنظمات غير الحكومية أن تفرض مساعدتها الإنسانية حتى دون موافقة الأطراف على ذلك[1]. بهذا تتميز المنظمات غير الحكومية الإنسانية عن الدول حيث أن هذه الأخيرة يقتضي تدخلها للمساعدة زمن النزاعات المسلحة موافقة الدول المعنية بالنزاع في حين أن قيام المنظمات الإنسانية بنفس المهمة لا يحتاج إلى تلك الموافقة طالما أنها لا تهدف من وراء أعمالها الإنسانية إلى تحقيق أية أغراض خاصة.[2]

بل إن هدفها الوحيد هو إغاثة الضحايا زمن النزاعات المسلحة والتصدي لانتهاكات حقوقهم وتخفيف المعاناة عنهم دون المساس بمبدأ السيادة، وثمة العديد من الأحكام التي تتشكل سندا قانونيا لتدخل المنظمات الإنسانية التي تعتبر أن تدخلها يعد حق وواجب كما يبرر هذا تاريخ القانون الدولي الإنساني[3] والذي عمل على تقزيم فكرة السيادة والحد منها لمصلحة العمل الإنساني. حيث أنه وفي الوقت الذي تطالب فيه الدول بسيادة لا حدود لها، مما يشكل تراجع في تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة يقع من واجب المنظمات الإنسانية الحد من هذا الإطلاق في السيادة خاصة وأن هذه الأخيرة لا تتقيد بالحدود الوطنية.

في هذا الصدد تشير هذه المنظمات الإنسانية إلى حقها في العمل بكل استقلال عن السلطات القائمة وتطالب باسم هذا الحق والواجب في نفس الوقت بعدم جواز التعرض لها وأن هذا الحق أو الواجب لا يجوز أن تصده أية حدود، وأن على الدول الاعتراف لها بذلك[4]. و بالتالي فان تدخل المنظمات الإنسانية هو حق ثابت لها في سبيل إنقاذ الأفراد المهددين بالخطر نتيجة الشعور الدولي بالتضامن من أجل حياة البشر، والواجب ينطلق من إيمانها بضرورة العمل على التخفيف من المعاناة الإنسانية خلال الكوارث والحروب خاصة عندما سادت سياسة اللامبالاة واستفحلت فكرة إشهار المصلحة العليا للدولة والسيادة المطلقة [5].

بالمقابل يقع على عاتق هذه المنظمات الالتزام بمبادئها وأهدافها بما لا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي. خاصة وأن المساعدة الإنسانية مرتبطة بالحق في الحياة وهو أول وأقوى حق من حقوق الإنسان وهو حق غير قابل للتجزئة، وهو محمي تحت أي ظرف سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب.

بالتالي فهي بهذا المفهوم تهدف إلى الحفاظ على الإنسان وتواجده البيولوجي[6].

المطلب 02: الحدود المرتبطة بالالتزام بالمبادئ الخاصة بالمنظمات غير الحكومية: يعتبر تدخل المنظمات غير الحكومية زمن النزاعات المسلحة بالنسبة لها حق وواجب، طالما أنها تسعى من خلاله إلى تخفيف المعاناة الإنسانية زمن هذه الأوقات الصعبة لهذا فان هذه المنظمات وعلى اختلاف أنواعها تقوم بتقديم الخدمات الصحية أو المواد الغذائية أو اللوازم المقدمة من الخارج لضحايا أي نزاع دولي أو داخلي.

وثمة أحكام عديدة تشكل سندا قانونيا لواجب التدخل من طرف المنظمات الإنسانية غير الحكومية (وقد سبق للتطرق لهذه النقطة). بيد أن السماح بتدخل المنظمات غير الحكومية يرتبط أساسا بالمبادئ التي تعتمدها هذه المنظمات لاسيما الحياد وعدم التحيز والإنسانية.

الفرع 01: مبدأ الإنسانية : إن اعتماد المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف والتي تسمح لهيئة إنسانية غير متحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر (على سبيل المثال لا الحصر) بحق تقديم المساعدات الإنسانية يستند إلى المبدأ الأول من

---

[1] حسام حسن مصطفى حسان، المرجع السابق،ص: 291.

[2] المرجع نفسه، صفحة نفسها.

[3] بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2014، ص: 178.

[4] المرجع نفسه، ص: 179.

[5] فوزي أو صديق، مبدأ السيادة والتدخل لماذا وكيف؟ دار الكتاب الحديث، الجزائر،1999،ص:27.

[6] Marc- Antonie Perouse de Montclos,OP.CIT ,p185.

مبادئها الأساسية ألا وهو مبدأ الإنسانية الذي يلزمها السعي لتدارك الوضع وتخفيف معاناة البشر في كل الأحوال بل وتجعله واجب شريف وعليها أن تقوم به. و يقصد بمبدأ الإنسانية في عمل ONG السعي الدائم نحو تدارك وتخفيف معاناة الضحايا في جميع الأحوال، يستهدف حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان.

و بالرجوع إلى قرارات الاتحاد الدولي لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، نجده يعتبر أن هذا المبدأ" مبدأ الإنسانية" أو " الأولوية الإنسانية " المبدأ الأول الذي تمشي على هديه المنظمات غير الحكومية، والذي ينبغي أن يكون حافزها دائما وأبدا هو العمل على تدارك وتخفيف معاناة الضحايا الأقل قدرة على مواجهة الأحوال الناجمة عن الكوارث[1] ووفقا لهذا المفهوم يعد مبدأ الإنسانية أحد دعائم العمل الإنساني الذي تسترشد به المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية بقولها: " إن مبدأ الإنسانية الذي ينادي به الصليب الأحمر يعد شرطا أساسيا لكل عمل إنساني "[2].

تجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط وثيق بين المساعدات الإنسانية ومبدأ الكرامة الإنسانية الوارد في الشرعة الدولية لحقوق الإنساني من خلال ديباجة كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والعهدين الدوليين لعام 1966.وفقا لذلك فان الحفاظ على الكرامة الإنسانية زمن النزاعات المسلحة يعتبر مبررا أخلاقيا وقانونيا لتقديم المساعدة الإنسانية مادام أن القاعدة الأخلاقية والقانونية تنبع من [3]ذات المصدر وهو الإنسان والكرامة الإنسانية وكما هو معلوم فان المحافظة على الإنسان والمحافظة على إنسانية وعلى البيئة وما بها من أشياء لغرض بقائه على الأرض هو المقصد الأساسي والجوهري للقانون الدولي عامة والقانون الدولي الإنساني خاصة [4] وإذا كان البعد الإنساني هو أحد أهم دوافع تقديم المساعدات زمن النزاعات المسلحة إلا أنه يقع على عاتق المنظمات الإنسانية الالتزام بالحياد وألا تشمل المساعدة الإنسانية على تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر إلى أحد أطراف النزاع، لأنه من الطبيعي أن ينظر إلى المساعدات غير المحايدة[5] أو المتحيزة على أنها مساعدات غير إنسانية كما يتوجب على هذه المنظمات ألا تحاول تغيير مقصدها أو الغرض منها.

في المقابل تلتزم أطراف النزاع بمبدأ الإنسانية عن طريق احترام الطبيعة الإنسانية لمؤن الإغاثة [6]، ففي جميع الأحوال يجب أن تسمو أولوية الدافع الإنساني على كل الاعتبارات الثقافية والسياسة والاقتصادية، وأن تنبع المساعدات من واجب حماية الإنسانية بمعزل عن تأثير أي طرف كان[7].

الفرع02: مبدأ الحياد: يعتبر مبدأ الحياد the principle of neutality من أهم المبادئ التي يجب أن تلتزم بها المنظمات العاملة في المجال الإنساني أثناء النزاعات المسلحة.

و يقصد بهذا المبدأ امتناع المنظمات الإنسانية غير الحكومية عن التدخل في النزاع الدائر بأي شكل من الأشكال، وأن تقوم مهمتها الإنسانية خارج النطاق السياسي وبعيدا عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الإيديولوجي[8].

---

[1] بوجلال صلاح الدين، الحق في المساعدة الإنسانية، دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008،ص:85.

[2] ICJ ,Reportes 1986,para 243p115.

[3] بوجلال صلاح الدين، المرجع السابق، ص:34.

[4] صلاح حسين معروف، مبادئ القانون الدولي الإنساني، المجلة السودانية للقانون الدولي، العدد الأول،2010،ص: 38.

[5] ماهر جميل أبوخوات، المرجع السابق،ص:114.

[6] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[7] خالد منصور، إشكاليات العمل الإنساني الدولي إفريقيا نموذجا،مجلة السياسة الدولية، العدد 169 المجلد 42،2007،ص:83.

[8] اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2008،ص ص:14-15.

وفي هذا الصدد فقد ذكر الالتزام بمبدأ الحياد أو ما يعبر عنه بواجب الحياد في كثير من النصوص التي صدرت عن العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة منها النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر,والذي يعتبر هذا المبدأ كقاعدة أساسية في القانون الدولي الإنساني دفعت الدول لتقبل فكرة العمل الإنساني بعد مناقشات عديدة جرت وقت نشوء اللجنة الدولية للصليب الأحمر[1].

غير أن تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع لا يخلو من بعض التناقضات التي ستحاول التطرق إليها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل التزام المنظمات الإنسانية بالحياد المطلق يعني أنه يتوجب عليها التزام الصمت من أجل كسب ثقة الأطراف؟ وبمعنى أخر هل يتحول الحياد إلى فكرة سلبية تجعل المنظمات الإنسانية خاضعة لأطراف النزاع؟

2- هل أن التزام المطلق بواجب الحياد المفروض على المنظمات خلال عملها يؤدي إلى وقوعها في تناقص مع نفسها وذلك بين وجوب تدخلها لتقديم المساعدات الإنسانية من ناحية والحياد من ناحية أخرى؟

تقتضى الإجابة على هذه الأسئلة توضح أن الحياد لا يعني الصمت والخنوع والخشية من أي طرف من أطراف النزاع ذلك أن الحياد يحمل في طياته معنيين يكمل بعضهما الأخر وهما:

المعنى الأول: أن العمل الإنساني يتطلب كسب ثقة الأطراف والحفاظ عليها ومن ثم يجب على المنظمات العاملة في مجال الإغاثة أن تبتعد عن اتخاذ أي موقف بشأن أسباب النزاع وعن التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان، بل يجب عليها أن تؤدي مهامها الإنسانية وأن تساعد الضحايا فقط دون أن تقوم بإعلان رأيها في أسباب النزاع، ودعم قضية أحد الأطراف أو استغلال القضايا الإنسانية في كسب التأييد لصالح أحد الأطراف لأن ذلك يعد انتهاكات لمبدأ الحياد العقائدي[2] وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعرض عملياتها الإنسانية للتوقيف أو أن يعرض مصالحها للخطر.

ويؤيد Yves Sandoz الحياد الذي يتم بعيدا عن الاصطدام بأطراف النزاع لأن الوصول إلى الضحايا ومساعدتهم حسبه لا يتم دون موافقة السلطات التي تسيطر على الإقليم في غالب الأحيان وهي هذه الحال يكون على هذه المنظمات إثبات الحياد عمليا[3].

لذلك وبالإضافة إلى استقلالية هذه المنظمات فان الحياد هو الضمان الوحيد الذي يجعل الدول الأطراف تقبل بتدخلها[4] و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو الامتناع عن أسلوب التنديد أثناء النزاعات المسلحة إلا إذا تعلق الأمر بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني بصورة خطيرة ومتكررة وبعد إخفاق أو فشل مساعيها السرية في وضع حد لهذه الانتهاكات وبشرط مراعاة مصلحة الضحايا[5].

أما بالنسبة لموقف منظمة أطباء بلا حدود في ذات المسألة فإنها تعتبر الحياد لا يعني التزام الصمت، حيث تقف كشاهد عيان، وتعبر عن رأيها وتنتقد الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة في ميدان النزاعات المسلحة، ومن خلال عملها الطبي الميداني فإنها تدلي بشهادات حية مباشرة من الميدان تعتمد في غالب الأمر على الواقع اليومي الصعب للمتضررين ضحايا النزاع المسلح[6].

---

[1] Patricia Buirette,philippe la granges:Le droit international humanitaire, éditions la Découverte, paris,2008,p5.

[2] Ruth Abril stoffels,legal regulation of humanitarian assistance informed conflict,(IRRC),Vol.86N855;,2004,p543.

[3] Yves sandoz, the right to assistance international Review of the red cross, Vol32,NO,111 December 1992,P191.

[4] Patricia Buirette,philippe la granges ,op.cit,p7.

[5] ماهر جميل أبو خوات،مرجع سابق،ص:126.

[6] http://www.msf.me.org/ara/article/abouts/overiew.htm 1.

المعنى الثاني: أن الحياد لا يعني الجمود وهو لا يبرر الامتناع عن مساعدة الضحايا إذ أنه لا يجب أن يؤدي إلى تقاعس المنظمات الإنسانية عن واجبها في تقديم المبادرات أو التفاوض مع أطراف النزاع بهدف تسهيل وصول المساعدات الضحايا[1] وفي هذا المجال تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر دور الوسيط المحايد في الشؤون الإنسانية وفقا لحق المبادرة المخول لها صراحة بموجب نصوص القانون الدولي الإنساني [2]ومن ثم يتوافر لها مساحة واسعة للعمل من اجل الضحايا وذلك بطرح مبادرات تتعلق بوقف إطلاق النار مؤقتا لإجلاء الضحايا وإعادة أسرى الحرب الجرحى إلى أوطانهم وتنظيم قوافل الإغاثة وخلق المناطق الآمنة.و في غالب الأحيان يتم قبول هذه المبادرات دون أن تتهم اللجنة بعدم الحياد فهو وسيلة لتحقيق غاية وهي حماية الضحايا وإغاثتهم[3].لكن الحياد لا يعني الصمت في مواجهة حقوق الإنسان الجسمية والمتكررة على نطاق واسع ومع ذلك يظل شرط الحياد ضروريا في أعمال CICR لأن انعدامه يفقد الثقة فيها ويقلل من هيبتها ويبعث على تسييس العمل الإنساني الذي تجري مكافحته عن طريق الحياد والاستقلال وعدم التحيز بحسب رأي الفقيه بول غروسريدر.[4] وفي هذا المضمار يعني تسييس العمل الإنساني تدخل عوامل محددة غير معلنة في غالب الأحيان في تشكيل طبيعة ومستوى وحجم وآليات تنفيذ التدخل الإنساني لتخفيف آثار النزاع ولعل آلية هذا التسييس الرئيسية تكمن في التمويل وتأثيره على جدول الأعمال المنظمات الإنسانية، ولا شك في أن للتمويل تأثيره ولكنه لا يرتبط عادة فقط بالمصالح الاقتصادية والسياسية الواضحة فالعوامل الإعلامية والجغرافية والثقافية لها دورها أيضا في تسييس العمل الإنساني[5].

الخاتمة:

- بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية زمن النزاعات المسلحة والتواجد الميداني المكثف لهذه المنظمات، والقبول الدولي لمهامها بل والتعاون معها إلا أن نشاطها يجب أن يتحلى بالمبادئ الأساسية التي تمتاز بها هذه المنظمات من استقلالية وحيادية وعدم ازدواجية واحترام قواعد القانون الدولي، ذلك لتحقيق أهدافها المعلنة وأن لا يكون ذلك في سبيل تحقيق أهداف غير ظاهرة مستترة بالأهداف الظاهرة.

ومن خلال ما سبق دراسته نصل إلى جملة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

1-النتائج:

-رغم أن هناك من يؤيد ومن يعارض تدخل ONGS في النزاعات المسلحة للقيام بالأعمال الإنسانية إلا أن ذلك لا يعد حصر لعملها، إذ أنه لا يوجد ما يرسم لها حدود للتدخل كأصل عام حتى من خلال الاتفاقيات الدولية لاسيما اتفاقيات جنيف الأربع. بل إن تدخلها بدوافع إنسانية محضة مقبولا دون حدود.

-غير أن هذا الأصل يرد عليه استثناءات تجعل من دورها محدود في النزاعات المسلحة لأنه يصطدم بحواجز مستمدة من القواعد الكلاسيكية للقانون الدولي لاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومبدأ السيادة.

– كما أنه ولضمان قبول تدخلها في النزاعات المسلحة كان لزاما علىONG أن تضع حدود لنفسها تتماشى والحدود المفروضة عليها من قبل الدول وهو ما يترجم بمبدأ الحياد ومبدأ الإنسانية.

2- التوصيات:

---

[1] ماهر جميل أبو خوات،مرجع سابق،ص:126.

[2] أنظر المادة3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

[3] Patricia Buirette,op.cit,p7.

[4]Thomas,Buergen,Alexandre Kiss, la protection internationale. De droit de l homme précis, éditions, N, p A n gel,khel stasbourg,1991,P 154.

[5] خالد منصور، المرجع السابق،ص:85.

- لضمان التزام المنظمات غير الحكومية بالدور المرسوم لها زمن النزاعات المسلحة يستحسن استحداث هيئة دولية، تكون مهمتها الإشراف على مراقبة ومتابعة عمل هذه المنظمات. فضلا عن دورها في تقديم تقارير عن المشاكل المتعلقة بإنشاء هذا النوع من المنظمات لاسيما من ناحية الإطار القانوني والتنظيمي وكذا الحماية المقررة لها ولموظفيها، والمسؤولية المترتبة عن أعمالها.

- ينبغي على المنظمات غير الحكومية الالتزام بالقيود التي يفرضها القانون الدولي لاسيما احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حتى لا يؤدي ذلك إلى ضعف الثقة بها واعتبارها جماعات ضغط سياسية متحيزة لطرف معين تهدف لتحقيق مصالح أخرى غير تخفيف المعاناة الإنسانية وهو ما قد يؤدي إلى إثارة الشكوك بها، ذلك أن طبيعة مسائل حقوق الإنسان زمن النزاعات المسلحة تحتاج إلى قدر كبير من الحياد والنزاهة في التعامل والابتعاد عن تسييس العمل الإنساني وهو ما يدفعنا إلى ختام هذا القول بطرح التساؤل التالي ما مدى تأثير القيود المفروضة على عمل ONG زمن النزاعات المسلحة على فعالية دورها؟؟

تقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري– حالة وكالة سكيكدة 52

أ.بن قيراط وداد- أ.عثمان عثمانية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة العربي التبسي – تبسة –

الملخص: في ظل تنامي عدد المنظمات الخدمية، أضحت جودة الخدمات ضرورة ملحة تواجه هذه الصناعات لبلوغ التميز، مما جعلها تراهن عليها في وضع استراتيجياتها وآليات تحقيقها. لكن لا يكفي الإيمان بأهمية تقديم خدمات بجودة عالية فقط، إنما يتطلب الأمر دراسة وقياس الجودة للارتقاء بمستواها.

تهدف هذه الورقة لتسليط الضوء على واقع جودة الخدمات المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري، والتعرف المعايير الأكثر توافرا في الخدمة من وجهة نظر الزبائن. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الخدمة المقدمة من طرف الوكالة متوسطة، بينما معايير جودة الخدمة كانت مرتبة كما يلي: الأمان، الملموسية، الاعتمادية، التعاطف والاستجابة.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الخدمة، جودة الخدمة.

Abstract:

By the emergence of services organizations, services quality becomes a necessity for those organizations to achieve excellence, which made that in the core of their strategies and mechanisms.

This research paper aims to study the reality of the quality of services delivered by the Algerian External Bank BEA (Banque Extérieure d'Algérie), then to identify the most available services' standards in the opinion of its clients. The study found that the quality of services delivered by the agency is medium, while the standards of the quality of services were ranked as: security, tangibility, reliability, courtesy and responsiveness.

Key words: Quality, service, service quality.

المقدمة: شهد العالم تطورات كثيرة زادت حدتها مع التقدم التكنولوجي وقد مس هذا التطور العديد من المجالات حيث حظي القطاع الخدمي بحصة كبيرة منها، ويظهر ذلك في النمو الكبير للخدمات وتنوعها.

وفي ظل هذا التنوع في الخدمات، فإن اختلفت المؤسسات الخدمية في استراتيجياتها أو أهدافها فقد أجمعت أن جوهر النجاح والنمو هو تقديم خدمات تحقق توقعات ورغبات الزبائن.

إلا أن الاستجابة الفعالة لهذه التوقعات تتحقق من خلال تقديم خدمات ذات مستوى راق من الجودة توافق هذه التوقعات أو تفوقها. وهذا ما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية تواجه بها تحديات البيئة التي تنشط فيها. فعندما تتشابه الخدمة بين منظمة وأخرى يصبح تقييم الزبون لجودة الخدمة هو المحدد الرئيسي لتعامله مع هذه المنظمة ذاتها دون أخرى. وتسعى المؤسسات الخدمية إلى رفع مستوى أدائها من حيث عمليات تقديم الخدمة قصد كسب عدد أكبر من الزبائن الاحتفاظ بهم عن طريق إرضائهم وكسب ولائهم.

1-مشكلة البحث: مما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي للبحث كما يلي:

ما هو واقع جودة الخدمات المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري؟

2-أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الجودة في المنظمات الخدمية باعتبار أن الخدمة غير ملموسة خلافا عن المنتج المادي مما يلزم المنظمات الخدمية بالاهتمام بالجودة لكسب رضا الزبون وولائه. إضافة إلى أهمية الوقوف على النقاط الأساسية التي يبحث عنها الزبائن ويفضلون تواجدها في الخدمات التي يحصلون عليها، للاستحواذ على اهتمامهم لجذبهم والتعامل معهم.

3-أهداف البحث: من خلال هذه البحث، نسعى إلى التوصل إلى مجموعة من الأهداف من بينها:

-التعرف على مدلول الجودة في قطاع الخدمات باعتبارها غير ملموسة؛

- التعرف على الدعائم الأساسية التي تقوم عليها جودة الخدمة من وجهة نظر الزبون؛

-التعرف على آراء زبائن البنك الخارجي الجزائري حول جودة خدماته المقدمة.

المبحث الأول: ماهية جودة الخدمة: اتجهت معظم المنظمات الخدمية إلى اعتناق الجودة، لأنها أدركت أنها السبيل للتميز في ظل النمو الكبير للخدمات، على الرغم أن التماس الجودة في الخدمات باعتبارها غير ملموسة يعد تحد أمام هذه المنظمات، أي أن الجودة لم تعد حكرا فقط للمنتجات المادي إنما احتلت بقوة مكانة هامة في الصناعات الخدمية. ويتم في هذا المبحث تناول بعض المفاهيم التي تحدد وتوضح مفهوم جودة الخدمة.

المطلب الأول: تعريف جودة الخدمة: قبل تعريف جودة الخدمة لا بد من التعرف على كل من الجودة والخدمة كل على حدى. حيث يرجع مفهوم الجودة إلى كلمة **Qualitas** التي تعني طبيعة الشيء ودرجة الصلابة،[1] وتعني الجودة حسب هذا التعريف أصل الشيء ومدى قوته. كما قد تعددت آراء الباحثين حول تعرف الجودة كل حسب وجهة نظره. حيث يعرفها **ديمينغ Deming** أنها:"الجودة هي الدرجة التي يمكن التنبؤ بها من التوحيد والاعتمادية لمعايير الجودة المناسبة للزبائن" [2] يشير النعريف إلى أن الجودة هي أن يتناسب المنتج مع ما يضعه الزبائن كمحددات يرغبون بها أو يمكن القول الجودة هي التناسب مع ما يحتاجه الزبائن.أما الخدمة فقد تطرق الكثير من الباحثين والدارسين لتعريفها، من بينهم **كوتلر Kotler** الذي عرف الخدمة على أنها:" نشاط يقدمه طرف لآخر دون أن يترتب عنها نقل الملكية وهي أساسا غير ملموسة، وقد تكون مرتبطة أو غير مرتبطة بمنتج مادي"[3] يشير الكاتب أن الخدمة هي نشاط غير ملموس، وقد تصاحب الخدمة نقديم منتج مادي كما قد تقدم منفصلة عنه.

بينما جودة الخدمة فقد تناولها عدة باحثين من جوانب عدة أهمهم **باراسيرمان Parasuraman** الذي قال أنها "الفرق بين توقعات الزبون حول الخدمة والخدمة المدركة، إذا كانت التوقعات أكبر من الأداء الفعلي فالخدمة رديئة وتسبب عدم رضا الزبون"[(4)]. يشير الكاتب الى أن جودة الخدمة هي ما تحققه الخدمة المقدمة من رضا للزبون من خلال تلبية توقعاتهم أو هي التطابق بين الخدمة المدركة والمتوقعة.

وتعرف جمعية التسويق الأمريكية جودة الخدمة كما يلي:" الخدمة ذات الجودة العالية هي تقديم خدمة تلبي أو تتجاوز توقعات الزبائن"[5] يوضح هذا التعريف أن جودة الخدمة هي ذلك النشاط المقدم للزبون الذي يلبي رغباته ويفوقها. وهذا يعني أن جودة الخدمات تعبر عن مدى تحقيق توقعات الزبون أي التطابق بين ما يتمنى أن يحصل عليه والأداء الفعلي للمنظمة. وهنا يمكن القول أن جودة الخدمة هي تقييم شخصي من طرف الزبون، لذلك فتعريفها يجب أن يكون من وجهة نظره. لأن جودة الخدمة تعتمد على توقعات الزبون. خاصة وأنه قد يحتفظ بخصائص ومواصفات معينة يستعملها كأساس للمقارنة بين البدائل المتوفرة.

---

[1]-مأمون الدرادكة، طارق شلبي، **الجودة في المنظمات الحديثة**، دار الصفاء، عمان، 2002، ص: 15.

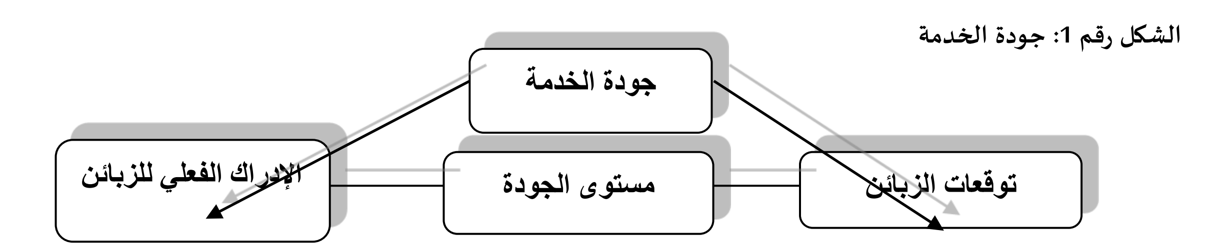
[2]- Tirupathi R. Chandrupatla**, Quality and Reliability in Engineering,** Cambridge University Press, New York, 2009, p: 2

[3]- Phillip kotler , Dubois, **Marketing Management**,10éme édition, publi-union éditions, Paris, 2000, p : 443.

[4] -Ali Dehghan et al, **Service Quality & Loyalty: A Review,** Modern Management Science & Engineering, N2, Vol 1,2013, p:197

[5]- https://www.ama.org/resources/Pages/Dictionary.aspx?dLetter=S, consulté le 26-01-2017

الشكل رقم 1: جودة الخدمة



المصدر: قاسم نايف علوان المحياوي،**إدارة الجودة في الخدمات:مفاهيم، عمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2006، ص:90

يتضح من خلال الشكل رقم 1 أن مستوى جودة الخدمة يتحدد وفقا لتوقعات الزبون ومدى مطابقة الأداء الفعلي لتلك التوقعات، أي أن الزبون يبني مجموعة من التوقعات فإن قدمت له الخدمة وكانت أقل من مستوى توقعاته هنا تكون جودة الخدمة سيئة أما إن تلقة الخدمة وكانت أكبر مما توقع أو موافقة لتواقعاته تكون الخدمة جيدة جدا أو جيدة.

المطلب الثاني: أهمية جودة الخدمة: تقوم الجودة على تحقيق رغبات وحاجات الزبائن وبالتالي تحقق النمو والتقدم للمنظمات. وتزداد هذه الأهمية خاصة أن حاجات الزبون في تطور مستمر وأنهم في الوقت الراهن يمتازون بالدراية بمستوى جودة الخدمة المقدمة وليس تنوعها فحسب، حيث يطالبون بما يلبي احتياجاتهم وبما هو أفضل وذو جودة أعلى. وتعود أهمية جودة الخدمة إلى عدة أسباب تتمثل فيما يلي:[1]

1- الخدمة الجيدة تنمي ولاء الزبون: إن العلاقة بين مستوى الخدمة وولاء الزبون علاقة طردية، فكلما ارتفعت درجة جودة الخدمة أحس الزبون بالثقة في المنظمة، لأنها توفر ما يريده. ومن هنا يستمر في التعامل معها.

2- الخدمة الجيدة تجذب زبائن جدد: تساعد الخدمة الجيدة إلى تناقل الاتصالات الإيجابية بين الزبائن، ومن ثم تحسين سمعة المنظمة.

3- الخدمة الجيدة تؤدي إلى تخفيض التكاليف: تساهم الخدمة الجيدة في تخفيض التكلفة نتيجة لعدم تحمل المنظمة تكلفة إعادة العمل لأن عملها صحيح من المرة الأولى، كما أن الاتصالات الإيجابية أو ما ينقله عنها الزبائن، يمكن للمؤسسة تخفيض تكاليف الإعلان وبالتالي فالتحدث الإيجابي عن المنظمة بجذب زبائن جدد.

4- الخدمة الجيدة تساهم في وجود مزيد من الحرية في تسعيرها: إن المنظمة التي تقدم للزبائن خدمات ذات جودة عالية من الطبيعي أن يحملون لها قيمة. وبالتالي فهم على استعداد للتضحية مقابل الحصول على خدمات جيدة، خاصة وأنها تعكس فرق في القيمة وهذا ما يجعل المنظمة تملك حرية أكثر في تسعير خدماتها طالما كان السعر والقيمة متعادلان.

5- الاحتفاظ بالعاملين: إن تحسين أداء العاملين وتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم لتقديم خدمات ذات جودة مرتفعة يساعد على تقليل معدل دورانهم وذلك بإحساسهم باكتساب الخبرة والكفاءة من تلك المنظمة كما أن ذلك يفتح أمام العاملين فرص الرقي والحوافز وغيرها. كما أن انخفاض معدل دوران الموظفين له أثر إيجابي على المنظمة. خاصة وأن بعض الزبائن يصرون على طلب الخدمة من طرف عامل معين مما يرفع من معنويات هذا العامل، ويؤدي إلى استمراره في تقديم خدمات ذات جودة عالية.

ويمكن القول أن هذه المؤسسات لا تبدل جهد أكبر في تسويق خدماتها، بل تعطي ما بحوزتها للأفراد لتقديم خدمات عالية الجودة وخدمات متميزة. وهذا ما يجعلها تتمتع بميزة تنافسية تمكنها من البقاء صامدة أمام المنافسة الشديدة ويجعلها قادرة على الاحتفاظ بعملائها وإيصال صيتها لمستهلكين جدد. بينما المؤسسات الخدمية ذات الجودة الرديئة لا

[1]- جمال الدين محمد المرسي، مصطفى محمود أبو بكر، **دليل فن خدمة العملاء ومهارات البيع، مدخلك لتحقيق ميزة تنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 34

يمكنها الاستمرار في الأسواق بصرف النظر عما تستغله من أساليب تسويقية، مما يتطلب منها إتباع عدة خطوات لتحقق الجودة في خدماتها، فالبقاء والنمو دائما للأفضل الذي يقدم خدمات متميزة للمستهلكين تفوق ما يتوقعونه.

المطلب الثالث: معايير الحكم على جودة الخدمة: اهتم العديد من الدارسين والأكاديميين بالمعايير التي على أساسها يتم تقييم أو قياس جودة الخدمة المقدمة، فاقترح كل منهم معايير محددة كانت معظمها من وجهة نظر الزبون. وتتمثل فيمايلي:

يقول **Maxwell** أن هناك ستة عناصر رئيسية مرتبطة بجودة الخدمات هي كالتالي:[1]

- سهولة الحصول على الخدمة؛
-مدى قبول الزبون للخدمات التي تقدمها المؤسسة؛
- تقديم الخدمة لكل فئات وطبقات المجتمع؛
-ملاءمة الخدمة لاحتياجات وتوقعات الزبائن؛
- تحقيق مردودية وأرباح عالية للمؤسسة؛
- فاعلية الخدمة المتاحة.

بينما يرى غرونروز **Gronroos** أن لجودة الخدمة بعدين اثنين يتمثلان في:

- **الجودة الفنية:** فالجودة الفنية تشير إلى الجوانب الكمية للخدمة، بمعنى الجوانب التي يمكن التعبير عنها بشكل كمي.
- **الجودة الوظيفية:** هي سلوك القائمين على تقديم الخدمة ومظاهرهم وطريقة تعاملهم مع الزبائن هي أمور يصعب قياسها بدقة بالقياس إلى العناصر المكونة للجودة الفنية.[2]

وأخيرا توصل كل من بيري **Berry** وزيتامل **Zeithaml** إلى أن المعايير الوحيدة التي يعتمد عليها في تقييم جودة الخدمة هي تلك التي يحددها الزبون بنفسه، لأنه قد يبني توقعاته وادراكاته على مجموعة من المعايير على أساسها يحكم على جودة الخدمة، ويمكن أن تمتد هذه المعايير لتشمل ما يلي:

1-الاعتمادية Reliability: يقصد بالاعتمادية القدرة على أداء وتقديم الخدمات كما وعدت بها المؤسسة،[3] أي مدى الاتساق في الأداء وإنجاز الخدمة كما وعدت بها المؤسسة بشكل دقيق.

2-الاستجابة Responsiveness: هي القدرة والرغبة واستعداد مجهز الخدمة للمثول وبسرعة لخدمة الزبائن والتعامل الفعال مع شكاويهم واقتراحاتهم، والمبادرة بتقديم الخدمة بصدر رحب. كما تضم أيضا تلبية الاحتياجات الطارئة والجديدة للزبائن.

3-الوصول للخدمة Accessibility: يقصد بذلك الوصول إلى الخدمة في المكان والزمان المطلوبين من الزبون، كذلك كل ما من شأنه أن يساعد على تقديم الخدمة بيسر. فمعظم الزبائن يقيمون جودة الخدمة من خلال هذا المعيار، خاصة وأنهم لا يرغبون في الانتظار، لأن ذلك يعني الراحة والمواءمة للزبون، وقد تمتد سهولة الوصول لتشمل:

-ملاءمة موقع الخدمة؛
-كفاءة أماكن الانتظار وتقديم خدمات إضافية خلال الانتظار؛
-سهولة الوصول إلى المسؤولين عن الخدمة؛
-سهولة الوصول إلى الخدمة عن بعد.

---

[1]- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة الجودة الشاملة في مجال الخدمات: الخدمات الاجتماعية، التعليمية، الصحية**، مجموعة الفيل العربية، القاهرة، 2008، ص : 96.

[2]-Maive Suuroja, service quality _ main conceptualizations and critique, http://www.mtk.ut.ee/sites/default/files/mtk/toimetised/febawb23.pdf, accessed at: 30-01-2017

[3]- Leonard et al., Five imperatives for improving service quality, Management review,1990,p:29.

4-الجدارة Competence: يقصد بالجدارة الكفاءة والمهارة التي يتمتع بهما مقدم الخدمة، والتي تمكنه من أداء عملية تقديم الخدمة بإتقان واحتراف، ومنها القدرات الاستنتاجية والتحليلية لحاجات الزبون...

5-الأمان Security: أي خلو الخدمة المقدمة ومختلف المعاملات مع المؤسسة من الخطورة، بما في ذلك إحساس الزبون بالاطمئنان النفسي والمادي عند تعامله مع المؤسسة الخدمية.

6-الأشياء الملموسة Tangibles: عادة ما يقيم الزبون جودة الخدمة اعتمادا على الجانب الملموس في تقديم الخدمة، سواء ما يعتمد عليه لتقديم الخدمة أو التي ترشد الزبون للخدمة كالآلات والمباني...

7-الاتصال Communication: أي وجود لغة اتصال واتفاق بين مقدم الخدمة والزبون، كأن يكون مقدم الخدمة قادر على شرح ووصف طبيعة الخدمة بلغة بسيطة وواضحة يفهمها الزبون، من خلال المهارات الاتصالية لمقدم الخدمة وقدرته على المخاطبة والإنصات.

8-درجة فهم الزبونUnderstanding the customer: يشير هذا المعيار إلى قدرة مقدم الخدمة على تحديد وفهم احتياجات الزبون، وتزويده بالرعاية والعناية والنصح وترجمة هذه الاحتياجات إلى تقديم خدمات متميزة توافق متطلباته؛

9-المصداقية Credibility: قد يحكم الزبون على جودة الخدمة من خلال السمعة الطيبة للمؤسسة الخدمية أو الثقة التي تتمتع بهما، والأمانة والصدق في التعامل مع الزبائن، ومدى التزام المؤسسة بوعودها، وهذا من شأنه توليد الثقة بينهما خاصة وأن الخدمات غير ملموسة.

10- اللباقة Courtesy: يعني هذا توفر الاحترام والأدب في مقدم الخدمة، الود والمجاملة والتعاطف في المعاملة وروح الصداقة، واحترام عادات وتقاليد الزبون.

تعكس معايير جودة الخدمة مجموعة من المحددات التي لا بد وأن تتوفر في الخدمة المقدمة حتى تصنف ضمن الخدمات ذات الجودة العالية. وقد عرفت هذه المعايير عدة اجتهادات حتى وصلت الى ماهي عليه حاليا.

المبحث الثاني: نماذج وأساليب تقييم جودة الخدمة

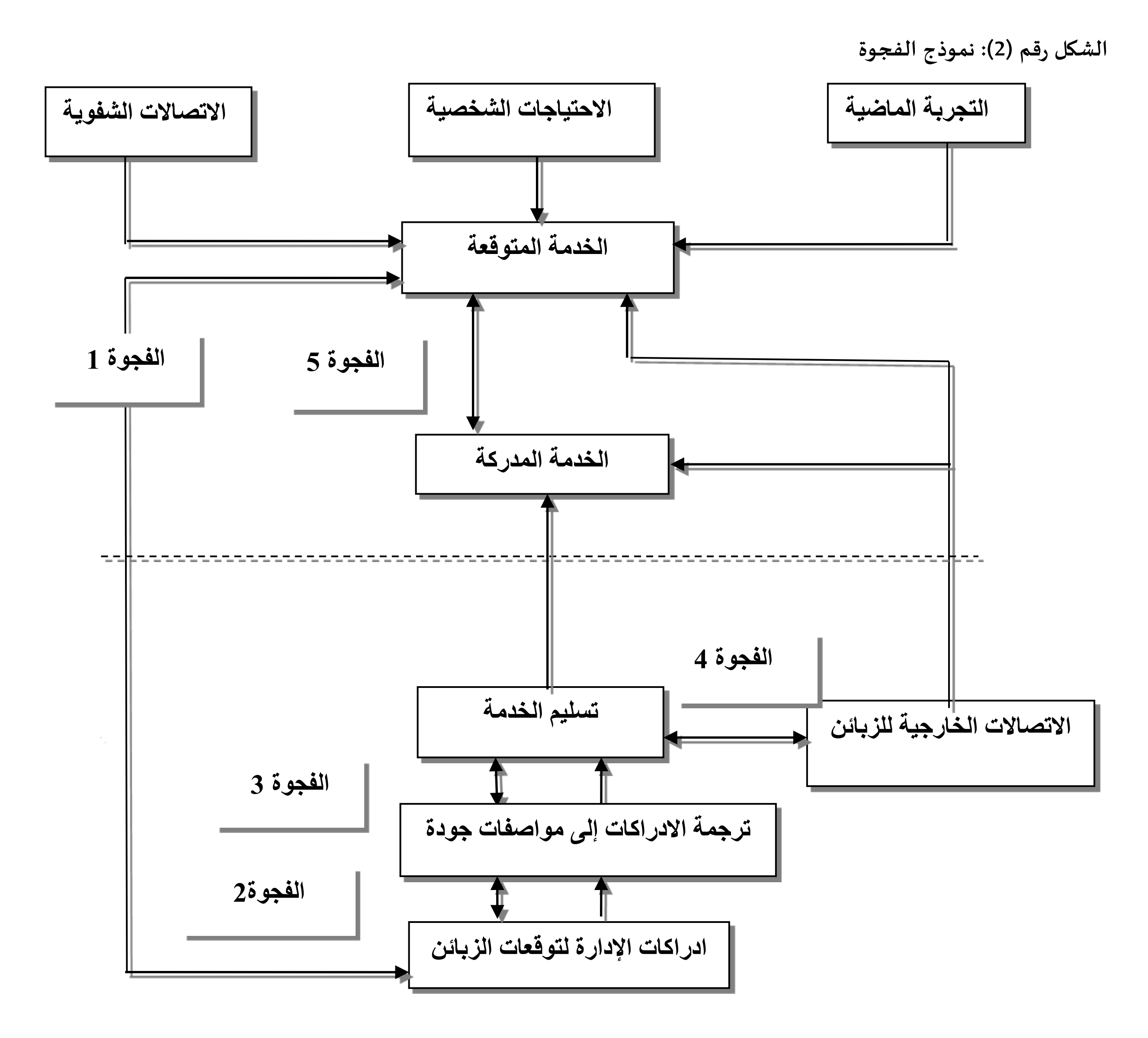
تسعى المنظمات في سبيل جذب عدد أكبر من الزبائن إلى تطوير جودة خدماتها، وذلك بقياس الوضع الحالي وتقييمه وإدخال التحسينات المناسبة للوصول إلى ما يرغب به زبائنها، وعليه تناول هذا المبحث مختلف النماذج والأساليب المستعملة لقياس جودة الخدمة.

المطلب الأول: نموذج الفجوة Servqual*قام كل من باراسرمان، بيري وزيثامل **Zeithaml, Berry, Parasuraman** بوضع نموذج لقياس جودة الخدمات سنة 1988، وقد كان في حقيقة الأمر الخطوة الأولى للبحث عن مقياسهم المعروف باسم **Servqual**، الذي يقوم على مقارنة توقعات الزبائن وإدراكاتهم لجودة الخدمة، كما قاموا بتطويره سنة 1991 ليصبح كما هو الآن[1]، فهو يستند على توقعات الزبائن لمستوى أداء الخدمة المقدمة بالفعل ومنه تحديد الفجوة بين التوقعات والإدراكات وذلك بناء على عشرة أبعاد أساسية تم فيما بعد اختصارها إلى خمسة أبعاد هي: **الأشياء الملموسة، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، اللباقة.**

* sevequal تعني جودة الخدمة ومكونة من العبارتين service تعني الخدمة، وqualité وتعني الجودة.

1 - Parasuraman et al., **More On Improving Service Quality Measurement**,Journal of retailing,vol 69,n 1,1993, p:140

الشكل رقم (2): نموذج الفجوة



Source : Emel Kursunluoglu Yarimoglu**, A Review on Dimensions of Service Quality Models,** Journal of Marketing Management, N2, Vol. 2,2014, p:82

يتضح من خلال الشكل رقم 2 أن هذا النموذج يقيس جودة الخدمة بناء على توقعات الزبون التي يبنيها على أساس تجاربه السابقة مع المنظمة، حاجاته وما يروج للخدمة وادراكاته للخدمة أي عند حصوله على الخدمة فعلا. ويمكن توضيح فجوات النموذج كما يلي:

-الفجوة الأولى: هي الفجوة بين ما يتوقعه الزبون وتصورات المنظمة حول هذه التوقعات، فقد لا تتفهم المنظمة بدقة احتياجات زبائنها وتوقعاتهم وطريقة تقييمهم لجودة الخدمة، وقد يعود السبب إلى عدم دقة المعلومات أو سوء تفسيرها.

-الفجوة الثانية: تتمثل في الفجوة بين تصورات المنظمة ومعايير جودة الخدمة، إذ قد تضع المؤسسة معايير غير واضحة أو غير مفهومة.

-الفجوة الثالثة: هي الفجوة بين معايير الجودة وتسليم الخدمة وقد ترجع إلى تدني مستوى مهارة مقدم الخدمة أو عطل في الأجهزة المستخدمة في تقديم الخدمة.

-**الفجوة الرابعة:** هي الفجوة بين تسليم الخدمة والاتصالات الخارجية، فتوقعات الزبون تتأثر بالوعود المقدمة في الإعلانات.

-**الفجوة الخامسة:** الفجوة بين الخدمة المقدمة والخدمة المتوقعة ناتجة عن الفجوات السابقة، وهي التي تحدد جودة الخدمة المدركة.[1]

إذا من الممكن أن تنشأ بعض المشاكل أو سوء الفهم بين المنظمة والزبون أو مقدمي الخدمة والزبون ينتج عنها في الأخير عدم التطابق بين الجودة المتوقعة والمدركة وبالتالي الحصول على خدمة رديئة.

المطلب الثاني: نموذج Servperf[*](الاتجاهي)استمرار للجهود المبذولة للتوصل إلى نموذج علمي وعملي لقياس جودة الخدمة، فقد توصل كل من تايلور وغرونين **Taylor** و**Gronin** إلى مقياس **servperf**، حسب هذا النموذج يتم قياس جودة الخدمة على الأداء الفعلي للخدمة المقدمة، باعتبار أن جودة هذه الخدمة يمكن الحكم عليها مباشرة من خلال اتجاهات الزبائن[(2)].إذا جودة الخدمة حسب نموذج **Servperf** تساوي الأداء الفعلي. بمعنى هذا النموذج يلغي فكرة قياس جودة الخدمة على أساس الفجوات، كما أنه يعتمد على نفس الأبعاد المستخدمة في النموذج السابق (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان واللباقة). وحسب هذا النموذج فإن جودة الخدمة هي سلسلة لإدراكات الزبائن وتجاربهم مع المؤسسة ودرجة الرضا عن الأداء الحالي، وأن الرضا عبارة عن وسيط بين الادراكات والخبرات السابقة للزبون والأداء الحالي. فالتجربة الأولى للخدمة هي دالة للتوقعات السابقة حول الخدمة أي ما يتوقعه المستهلك قبل الحصول على الخدمة، وتوقعاته المستقبلية هي دالة لعملية تقييمه للأداء الحالي. ويعني ذلك بعد حصول الزبون على الخدمة سيبني توقعاته المستقبلية سواء كانت ايجابية أم سلبية. إذا مستوى رضا الزبون يعكس موقفه من الخدمة[(3)]،و يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

-في أول مرة يقتني الزبون الخدمة فإن توقعاته تحدد عند تقييمه لجودتها؛

-يلجأ الزبائن إلى إعادة النظر ومراجعة المستوى الأولي للجودة في حالة عدم رضاه عن عدة تعاملات مع المؤسسة؛

-إن الخبرات السابقة للزبائن تؤدي إلى مراجعة لإدراكاته للخدمة المقدمة، وبالتالي فتقييم الزبون لمستوى الخدمة هو نتيجة التعديلات الادراكية. ومنه فالرضا عن الأداء الفعلي يساهم في تشكيل ادراكات المستهلك لجودة الخدمة وأهم عامل للتقييم عند تكرار الشراء، إذا فالاتجاه يتكيف طبقا لمستوى الرضا الذي يحققه من الخدمة. ولأن هذا النموذج يقوم على تقييم الأداء الفعلي فهو يتطلب تقييم أداء مقدم الخدمة، وهذا ما يجعله يلغي فكرة قياس التوقعات لأنها تتغير بعد الحصول على الخدمة فعلا.

إضافة إلى هذه النماذج التي تهدف إلى تقييم الجودة، هناك أساليب أخرى تهتم بقياس جودة الخدمات اعتمادا على مداخل أخرى تختلف عن السابقة.

المطلب الثالث: أساليب أخرى لقياس جودة الخدمة

بالإضافة إلى النماذج السابقة والمتمثلة في نموذج الفجوات والنموذج الاتجاهي، تعدد الكتابات والمحاولات للوصول إلى أساليب أخرى قد تستعمل لقياس الجودة في المؤسسة الخدمية، من بين هذه المحاولات ما يلي:

---

[1]-Philip Kotler, Kevin Keller, Delphine Manceau, **Marketing Management**, 14eme edition, pearson, Paris, 2012, p p:425,426

[*]Servperf: يعني أداء الخدمة، يتكون من العبارتين: service وتعني الخدمة، performance وتعني الأداء.

[2]--قاسم نايف علوان المحياوي، **إدارة الجودة في الخدمات**، مفاهيم، عمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص104 :

[3] -فريد كورتل وآخرون، **الجودة والتميز في منظمات الأعمال**، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2011، ص: 414.

1- الأسلوب الهندسي لقيمة الجودة: إن هذا الأسلوب يدرس جودة الخدمة من ناحية التكاليف، والعوامل المؤثرة فيها بشكل إجمالي، كما يركز أيضا على ما يجب أن تقوم به المؤسسة لتطبيق الجودة أو ما يسمى بالاستعدادات التنظيمية لذلك، إضافة إلى أن هذه الطريقة تعتبر أن جودة الخدمة تؤدي إلى رفع المستوى المالي للمنظمة على المدى الطويل ويعتبر أن الجودة أمر ضروري وجد هام في المنظمة.

إذا يقصد بهذا الأسلوب الطريقة الهيكلية والمنظمة لإدارة الجودة، أي أنها منهجية متكاملة ومفصلة تستعمل لرفع مستوى جودة الخدمة وعلاقتها بالزبائن بشكل واضح. مع الأخذ بعين الاعتبار كافة عمليات المؤسسة ووضع أسلوب واضح لحل المشاكل. إذا فالمدخل الهندسي لقيمة الجودة يركز على ثلاث عناصر تتمثل في الإعداد التنظيمي للجودة وتكلفة الجودة لها وجهان الوجه الأول هو الجيد ويتمثل في الوقاية ويقاس بما يتم إنفاقه من الأموال للتأكد من أن الخدمة المقدمة يتطابق مع ما يرغب به الزبون ويتوقعه أو يفوق ذلك، وما يتم دفعه مقابل ذلك ينفق على تدريب العاملين والتخطيط الاتصالات المرتبطة بجودة الخدمة، أما الوجه الثاني للتكلفة هو الوجه الرديء يتمثل في تكلفة أداء الأنشطة بشكل غير صحيح مما يتطلب إعادتها إضافة لتكلفة الفحص، وعلاج العيوب وغير ذلك. أما الاستعداد التنظيمي للجودة فيضم إعداد الهيكل التنظيمي المناسب لتطبيق برنامج الجودة، لأن معظم مؤسسات الخدمة عادة ما يتسم نمطها الإداري بالمركزية، كما يشتمل الاستعداد التنظيمي البنية التي يستند إليها برنامج الجودة والذي يقوم على عنصرين هما جودة الخدمة ورضا الزبون، وأخيرا هيكل الجودة المستمر الذي يتطلب من المسؤول عن هذا البرنامج تحديد كيفية تحفيز الأفراد وكيفية قياس نتائجهم، إضافية إلى كون خطة الجودة جزء لا يتجزأ عن الأهداف الأخرى المالية، الإنتاجية.[1]

2- الأساليب الخاصة بالزبائن: وتشمل هذه الطريقة ما يلي:

2-1- استقصاءات الزبائن الدورية: يتم استقصاء الزبون بصفة دورية، وذلك من خلال المقابلات الشخصية لعينات غير محددة من الزبائن أو باستخدام استقصاءات عادية، وتتم هذه الاستقصاءات بتقييم الزبون لمستويات الخدمة المقدمة.

2-2- المجموعات الدائمة من الزبائن: تقوم المنظمة الخدمية بتكوين مجموعات من الزبائن الذين يتعاملون مع المنظمة وفق لشروط معينة، يتم استقصاء واستطلاع آرائهم عن مستوى الخدمة المقدمة لهم. وتمثل هذه الطريقة مصدرا للمعلومات عن توقعات الزبائن للخدمة وتقييماتهم لها.

2-3- المتسوقون السريون: يقوم المتسوقون السريون بتقصي الحقائق حول مدى التطابق بين المعايير الموضوعة لأداء الخدمة والأداء الفعلي لها. وهذه الطريقة قد تساعد في الحد من الفجوات بين ما يتوقعه الزبون وما يحصل عليه فعلا.

3- قياس الجودة المهنية: يتضمن هذا المقياس قدرة المنظمة على الوفاء بخدماتها اتجاه الزبون، أي أن تقييم الجودة هنا يكون من وجهة نظر الزبون أيضا، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المقاييس:[2]

3-1- قياس الجودة بدلالة المدخلات: حسب هذا المقياس فإن تقييم جودة الخدمة يكون بناء على مدخلات المنظمة، أي تتوفر عليه من تجهيزات ومعدات وعمال أكفاء، أحكام وقوانين...إلخ، وإذا توفر كل هذا فالخدمة تعتبر خدمة ممتازة. كما أن هذا المدخل يعتمد على فكرة مفادها أنه كلما زادت تكلفة الزبون زاد مستوى الجودة.

3-2- قياس الجودة بدلالة المخرجات: يتم تقييم جودة الخدمات هنا حسب النتائج المتوصل إليها، أي النتائج هي الإنجاز والأداء بمعنى تقييم الجودة هو تقييم النتيجة المتوصل إليها. ويكون ذلك باستقصاء رضا الزبون حول نتيجة الخدمات المقدمة، واستقصاء العاملين حول المشاكل التي تقف عائقا دون الوصول إلى الأداء المطلوب.

---

[1] - محمد محمود مصطفى، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 261،253.

[2] -نفسه، ص ص:255، 254

3-3- قياس الجودة بدلالة العمليات: جودة الخدمة حسب هذا المقياس هي جودة مراحل تقديمها مع الأخذ بعين الاعتبار المدخلات المستعملة، ويضع هذا المقياس النسب المقبولة لعناصر الخدمة المقدمة والتي يجب أن تستوفيها لكي يتم تصنيف الخدمة إما جيدة وإما العكس.

4- قياس الجودة من المنظور الشامل: يقصد بهذا أن يتم تقييم جودة الخدمة من وجهة نظر كل من المستهلك ومقدم الخدمة، لأن معظم الأساليب السابقة تتميز بالجزئية. أي أنه يتم تقييم الجودة من منظور جزئي وهذا يعتبر غير كافي ولا يعتبر قياسا دقيقا لجودة الخدمة، لأنها يجب أن تقاس من جميع الجوانب وهذا أدى إلى قياسها من منظور شامل.

المبحث الثالث: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة سكيكدة -52- في مجال تقييم جودة الخدمة

بعد التطرق في الإطار النظري إلى مفاهيم خاصة بجودة الخدمة وأساليب قياسها، تم إسقاط ذلك على الواقع من خلال محاولة تقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري من وجهة نظر زبائنه.

المطلب الأول: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

تم التطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالوكالة محل الدراسة، إضافة إلى توضيح المنهجية المستعملة فيها من خلال التعريف بالأدوات المستعملة، مجتمع وعينة الدراسة.

1-تقديم وكالة سكيكدة -52-: تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204-67 ليصبح ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي.([1]) برأس مال قدره 24 مليون دينار جزائري وذلك ليتولى مهام القرض الليوني استكمالا لعملية تأميم النظام المصرفي الجزائري، وكان الهدف من إنشائه تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والمالية الجزائرية مع باقي دول العالم.

كما تولى فيما بعد مهام البنوك الأجنبية التي تعمل في الجزائر والمتمثلة في الشركة العامة 31 ديسمبر 1967 **(Société générale)** وباركلي بنك **(Barcly Bank)** في 30 أفريل 1968، قرض الشمال **(Crédit du Nord)** والبنك الصناعي الجزائري والمتوسطي **(la banque industrielle du Nord et de la Méditerrané)** في 31 ماي 1968، مما أخر هيكلة البنك الخارجي الجزائري إلى 1 جوان 1968.[2] ومنذ سنة 1986 تم منح البنك جميع العمليات المصرفية للشركات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات (سونطراك- نفطال)، والبيتروكمياوية والتعدين والنقل البحري ومواد البناء ...إلخ. وفي سنة 1989 تحول الشكل القانوني للبنك الخارجي الجزائري إلى شركة ذات أسهم، وفي نفس الوقت بقي محافظا على نفس الهدف المحدد بتاريخ إنشائه[3]. كما شهد البنك عدة تطورات شملت رأس ماله الذي عرف تطورا مستمرا، وكذلك مستوى خدماتها إضافة إلى إدماج خدمات أخرى جديدة وبطاقات حديثة. كما تطرة شبكة وكالاته حيث أصبح يملك 11 مديرية جهوية تضم 92 وكالة موزعة عبر التراب الوطني كما يملك شبكة من البنوك المراسلة في الخارج تقدر بـ 1200 مراسل.

من بين الوكالات التابعة لبنك الجزائر الخارجي هي وكالة سكيكدة (52) وهي من بين أقدم الوكالات نشأة، انتقلت إلى وسط المدينة بعدما كانت تقع في حي قديم بمبنى قديم وذلك سنة 2001. ويتميز محل تواجدها الحالي بكونه موقع استراتيجي اقتصادي لما يحيط به من مؤسسات اقتصادية ومحلات تجارية. كما أن هناك وحدة تابعة وهي متواجدة بمجمع سوناطراك بهدف تسهيل المعاملات مع الخارج.

2-منهجية الدراسة الميدانية:إن الدراسة الميدانية تختلف من الناحية الجوهرية عن الدراسة النظرية، ولذا فهي تختص بإجراءات متميزة والتي لها طريقة متميزة تتجلى فيما يلي:

---

[1]-الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013، ص:

[2]- www.bea.dz , accessed at 20-01-2017

[3]- http://www.bea.dz/presentation.html , accessed at 20-01-2017

1-2- تحديد مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الزبائن الذين يتعاملون مع وكالة سكيكدة-52- لسنة 2011. حيث قمنا بعملية إحصاء أولية، تمثلت في حصر شامل لعدد الزبائن في هذه الوكالة ووجدناه 29990. إلا أنه بعد تحاورنا مع المسؤول عن محفظة الزبائن أحاطنا علما أن هناك عدد كبير جدا من الحسابات المفتوحة لا تعرف حركية وإن كانت فهي لا تكاد تذكر[*]. وتماشيا مع اهتماماتنا بالزبون الحقيقي الذي يتعامل باستمرار مع الوكالة ليتمكن من تقييم خدماتها قمنا بعملية فرز تجلت في التصنيف حسب حركية الحسابات، واستبعدنا كل زبون لم يستعمل الحساب على الأقل 10 مرات في السنة، فأصبح حجم المجتمع محل الدراسة وفق هذا الإجراء يقدر بـ 2993.

2-2- تحديد عينة الدراسة: نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة وقيود التكلفة والوقت، قررنا استعمال أسلوب العينات بالاعتماد على المعاينة العشوائية. حيث قمنا بتوزيع 341 استبيان وذلك تبعا لحجم العينة المناسب لمجتمع دراسة يتكون من 3000 مفردة، وذلك حسب ما قدمه يوما سيكاران**Uma Sekarane**[1]. لكن استرجعنا 321 استبيان فقط واستبعاد 21 استبيان، لعدم اكتمالها وعدم الإجابة بطريقة صحيحة وتناقض في الإجابات. وبالتالي قمنا باعتماد 300 استبيان للتحليل.

3-2- أدوات الدراسة: لجأنا إلى استخدام استبيان موجه لزبائن الوكالة للتعرف على تقييمهم لجودة الخدمة المقدمة باستخدام نموذج **servperf**، وكذا تحديد أهمية المعايير التي يعتمد عليها الزبائن للحكم على جودة الخدمات.

أما من حيث تصميم استبيان البحث، فهو يتكون من قسمين كما يلي:

القسم الأول: **معلومات عامة :** يتعلق بالعوامل الديموغرافية للعينة من حيث السن، المستوى التعليمي المهنة، إضافة إلى أسئلة متعلقة بتعامل المستهلكين مع الوكالة كسنوات التعامل، وسبب التعامل معها.

القسم الثاني: تقييم الزبائن لجودة الخدمات المقدمة : أما الجزء الثاني فهو خاص بإدراكات الزبائن لمستوى الأداء الفعلي للخدمة المقدمة، وذلك من خلال 34 عبارة تعكس المؤشرات الخمس الرئيسية لتقييم جودة الخدمة حسب نموذج **servperf** والمتمثلة في:

- **الجوانب الملموسة للخدمة:** تتكون من 8 عبارات تتعلق بالعناصر الملموسة متضمنة المظهر الخارجي والداخلي للوكالة، توفر التجهيزات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة، قاعات الانتظار...

- **الاعتمادية:** وتتكون من 6 عبارات تتعلق بالتزام البنك بتقديم الخدمة التي وعد بها، اهتمامه بحل مشاكل الزبون، حرصه على تحري الدقة في أداء الخدمة، توفره على العدد الكافي والمؤهل من الموظفين ومدى احتفاظهم بمعلومات عن الزبائن.

- **الاستجابة:** تتكون من 8 عبارات تدرس حرص الموظفين على تقديم الخدمة فور طلبها، الرغبة الدائمة لموظفي البنك في خدمة الزبائن، عدم انشغالهم عن الاستجابة الفورية لطلباتهم والاهتمام بشكاويهم واقتراحاتهم.

- **الأمان:** يضم هذا المعيار5 عبارات تقيس عرض الموظفين على زرع الثقة في نفوس الزبائن وشعورهم بالأمان فيما يخص أموالهم، متابعة الزبون حتى يتم خدمته في أمان إضافة إلى تقديم النصائح للمتعاملين، وخلو الخدمات المقدمة من المخاطر.

- **التعاطف:** يشمل هذا المعيار 7 عبارات تتعلق باهتمام موظفي البنك بالزبائن اهتماما شخصيا استقبالا جيدا وتفهم حاجاتهم، ملائمة ساعات عمل الوكالة لتناسب جميع الزبائن.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة محل الدراسة

---

[*] هناك من يفتح حساب بالبنك تماشيا مع متطلبات بعض الملفات الإدارية، وبعد الحصول على رقم الحساب لم يستعمله مرة أخرى.

[1] - Uma_Sekaran, **Research Methods For Business**, 4th edition, John Wiley& Sons, Inc., New Jersey, 2003,p :294.

للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية والمتمثلة في السن، المستوى التعليمي، المهنة إضافة إلى أسباب التعامل مع هذه الوكالة ومدة التعامل.

1-السن: تم توزيع أفراد العينة حسب السن إلى خمس فئات كما يلي:

الجدول رقم 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرارات	النسب المئوية (٪)
من 20 إلى 30	86	28,7
من 30 إلى 40	98	32,7
من 40 إلى 50	66	22
من 50 إلى 60	28	9,3
أكثر من 60	22	7,3
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الملاحظ من الجدول رقم 1 أن 32,7٪ من أفراد العينة يتراوح سنهم بين [30-40] سنة، ثم تليهم الفئة العمرية [20-30] بنسبة 28,7٪ وعددهم 86 زبون، بعدها الفئة [40-50] بنسبة 22٪، ثم الفئة العمرية [50-60] يمثلون 9,3٪ وعددهم 28 زبون، وأخيرا الزبائن الذين يفوق سنهم 60 سنة بنسبة 7,3٪.

1-2- المستوى التعليمي: يمثل الجدول توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المئوية(٪)
غير متعلم	8	2,67
ابتدائي	32	10,67
متوسط	62	20,66
ثانوي	76	25,33
جامعي	122	40,67
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من الجدول رقم 2 يتضح أن معظم أفراد العينة مستواهم التعليمي جامعي حيث بلغ عددهم 122 زبون ويمثلون 40,67٪ من أفراد العينة، ويليهم ذوي المستوى الثانوي بنسبة 25,33٪ ثم المستوى المتوسط وعددهم 62 زبون بنسبة 20,66٪، بينما الزبائن ذوي المستوى التعليمي ابتدائي وغير متعلم فعددهم 32،8 على الترتيب ويمثلون 10,67 ٪ و2,67٪ على التوالي.

1-3- المهنة: يمثل الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة:

الجدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	التكرارات	النسب المئوية(٪)
موظف	186	62
أعمال حرة	94	31,33
متقاعد	14	4,67
بطال	6	2
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يبين الجدول رقم 3 أن الدراسة تضمنت زبائن ذوي مستويات مهنية مختلفة، إلا أن معظمهم من الموظفين وذلك بنسبة 62٪، ثم يليها أصحاب المهن الحرة وعددهم 47 زبون بنسبة 31,33٪ في حين المتقاعدين والبطالين يمثلون 4,67٪ و2٪ على الترتيب.

1-4- سبب التعامل مع الوكالة: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب سبب تعاملهم مع الوكالة:

الجدول رقم (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سبب تعاملهم مع الوكالة

الأسباب	التكرارات	النسب المئوية (٪)
موقع البنك المناسب	92	25,8
قوة المركز المالي للبنك	58	16,3
تشكيلة الخدمات المقدمة وجودتها	24	6,7
الاهتمام الجيد بالزبائن	24	6,7
التسهيلات التي يقدمها البنك	34	9,6
الإجراءات الأمنية للحفاظ بأموال الزبائن	20	5,6
أسباب أخرى	104	29,2

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يشير الجدول رقم 4 أن أغلبية الزبائن اختاروا التعامل مع وكالة البنك الخارجي الجزائري لأسباب أخرى، تتمثل في المؤسسة التي يعمل فيها الزبائن وأغلبيتهم من السوناطراك، وذلك لوجود اتفاقية بين البنك الخارجي الجزائري والسوناطراك، والذين يمثلون 29,2٪ من مجموع مفردات العينة. بينما الذين اختاروا التعامل مع الوكالة نظرا لموقعها المناسب 92 زبون أي ما نسبته 25,6٪ من مجموع مفردات العينة. وهذا يوضح التوزيع الجيد للخدمة وجعلها في متناول الجميع، أما الذين يتعاملون مع البنك بسبب قوة مركزه المالي فيمثلون بلغ عددهم 58 مستهلك. بينما تحتل التسهيلات التي يقدمها البنك للمستهلك المرتبة الرابعة بنسبة 9,6٪ . وقلة من الزبائن الذين اختاروا التعامل مع البنك بسبب تشكيلة الخدمات المقدمة وجودتها والاهتمام الجيد بالزبون وذلك بنسبة 6,7٪ . لكل منهما وهذا ما يترجم عدم الاهتمام الكافي بالزبائن وجودة الخدمات المقدمة. في حين عدد أقل اختار التعامل مع البنك بسبب الإجراءات الأمنية للحفاظ بالأموال وعددهم 20 بنسبة 5,6٪.

1-5- مدة التعامل مع الوكالة: يوضح الجدول توزيع أفراد العينة حسب مدة تعاملهم مع الوكالة:

الجدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة التعامل مع الوكالة

المدة	التكرارات	النسب المئوية (٪)
أول مرة	32	10,7
من 1 إلى 5 سنوات	106	35,3
من 6 إلى 10سنوات	62	20,7
أكثر من 10 سنوات	100	33,3
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يبين الجدول رقم 5 أن الزبائن الذين يتعاملون مع الوكالة ما بين [1-5] سنوات بلغ عددهم 106 زبون بنسبة 35,3 ٪، ثم يليها الذين يتعاملون مع الوكالة لأكثر من 10 سنوات عددهم 100 زبون بنسبة 33,3٪ بينما الذين تتراوح سنوات تعاملهم بين [6-10] سنوات بلغ عددهم 62 بنسبة 20,7٪ . وأخيرا يمثل الأشخاص الذين تقدموا للتعامل مع الوكالة لأول مرة 32 زبون من أفراد عينة الدراسة وذلك بنسبة 10,7٪ والذين تعاملوا مع هذه الوكالة من خلال تأثير بالعائلة، صديق، الإعلان أسباب أخرى، فقد كانت نسبة المتأثرين بأسباب غير مذكورة هي الأعلى وتقدر بـ4,7٪، تليها الزبائن المتأثرين بالأصدقاء وذلك بـ3,3 ٪، أما المتأثرين بالعائلة فعددهم 6 بنسبة 2٪. وأخيرا من تأثروا بالإعلان بنسبة 0,7٪ وهذا ما يعكس عدم فاعلية الإعلان عن خدمات البنك.

المطلب الثالث: تحليل البيانات المتعلقة بتقييم الزبائن لمعايير جودة الخدمة

تعرضنا في هذا المطلب إلى إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات (34 عبارة) المقسمة إلى خمس معايير (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة الأمان والتعاطف) كمايلي:

1-الملموسية: يوضح الجدول الموالي المتوسط والانحراف المعياري لإجابات الزبائن على معيار الملموسية

الجدول رقم (6): تقييم معيار الملموسية في جودة الخدمة

الرقم	العبارات	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
		5	4	3	2	1			
1	المظهر الخارجي للبنك مناسب لطبيعة الخدمة المقدمة	72	156	8	46	18	3,726	1,163	مرتفعة
2	التصميم الداخلي للمؤسسة منظم ويسهل الأداء والاتصال بمقدمي الخدمة	82	134	8	42	34	3,626	1,323	مرتفعة
3	يستعمل البنك تقنيات حديثة لتقديم الخدمة ويعمل على تطويرها باستمرار	16	64	42	76	102	2,386	1,294	منخفضة
4	قاعات الانتظار واسعة ونظيفة ومكيفة	132	122	12	16	18	4,113	1,108	مرتفعة
5	يتناسب مظهر مقدمي الخدمات مع طبيعة الخدمة	70	102	30	52	46	3,326	1,402	متوسطة
6	يقدم البنك كشوف واضحة ودقيقة	126	100	28	20	26	3,933	1,251	مرتفعة
7	أجهزة الصرف الآلي جيدة والسيولة متوفرة بها عند الحاجة	22	56	72	46	104	2,486	1,329	منخفضة
8	يتوفر في البنك لوحات إرشادية لتسريع خدمة الزبائن	6	34	24	54	182	1,760	1,127	منخفضة
	المجموع						3,170	0,791	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم 6 يتضح أن الفقرات قاعات الانتظار واسعة ونظيفة ومكيفة وتقديم البنك كشوف واضحة دقيقة، المظهر الخارجي للبنك مناسب لطبيعة الخدمة المقدمة، التصميم الداخلي للمؤسسة منظم ويسهل الأداء والاتصال بمقدمي الخدمة حصلت على متوسطات حسابية مرجحة 4,113، 3,933، 3,726، 3,626 على الترتيب مما يعكس درجة موافقة مرتفعة وذلك بانحراف معياري 1,108، 1,251، 1,163، 1,323 على الترتيب، بينما حصلت كل من العبارة يتناسب مظهر مقدمي الخدمات مع طبيعة الخدمة عل متوسط حسابي يقدر بـ 3,326 وهذا ما يترجم موافقة متوسطة بانحراف معياري 1,402، في حين حصلت كل من الفقرات أجهزة الصرف الآلي جيدة والسيولة متوفرة بها عند الحاجة يستعمل البنك تقنيات حديثة لتقديم الخدمة ويعمل على تطويرها باستمرار، يتوفر في البنك لوحات إرشادية لتسريع خدمة المستهلكين على متوسطات حسابية على التوالي 2,486، 2,386، 1,760 ويعني ذلك موافقة منخفضة.

2- الاعتمادية: يوضح الجدول الموالي المتوسط والانحراف المعياري ودرجة الموافقة على توفر الجودة في الخدمة المقدمة إلى أفراد العينة فيما يخص معيار الاعتمادية.

الجدول رقم (7): تقييم معيار الاعتمادية في جودة الخدمة

الرقم	العبارات	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
		5	4	3	2	1			
1	يعتمد مقدم الخدمات الدقة وتقديم الخدمة بشكل صحيح من أول مرة	68	110	16	76	30	3,366	1,343	متوسطة
2	هناك التزام بتقديم الخدمات في المواعيد المتفق عليها	40	56	58	74	72	2,726	1,365	متوسطة
3	يتمتع مقدمي الخدمات بمهارات وكفاءات عالية	32	104	56	70	38	3,073	1,232	متوسطة
4	يبدي البنك اهتماما بالغا بحل مشاكل الزبائن	32	84	46	70	68	2,806	1,349	متوسطة
5	يحتفظ البنك بسجلات ومعلومات دقيقة عن المستهلكين	94	104	56	16	30	3,720	1,243	مرتفعة
6	يقدم البنك خدمات كما تم الترويج لها مسبقا	14	48	84	48	106	2,386	1,246	منخفضة
	المجموع						3,013	0,900	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم7 أن الفقرة الخامسة تظهر متوسط حسابي 3,720 وهذا ما يعكس موافقة مرتفعة لأفراد العينة على احتفاظ البنك بسجلات ومعلومات دقيقة عن الزبائن بانحراف 1,423، أما كل من الفقرات 2،4،3،1 فانطوت على متوسطات حسابية 3,366، 3,074، 2,806، 2,726 على الترتيب مما يترجم موافقة متوسطة لأفراد العينة على اعتماد مقدمي الخدمات الدقة والصحة من أول مرة وتمتع مقدمي الخدمات بمهارات وكفاءات عالية، اهتمام الوكالة اهتماما بالغا بحل مشاكل الزبون والالتزام بتقديم الخدمات في المواعيد المتفق عليها، كما يشير الجدول إلى موافقة منخفضة على تقديم الوكالة خدمات كما تم الترويج لها مسبقا. 0,90.

3- الاستجابة: يوضح الجدول الموالي المتوسط والانحراف المعياري ودرجة الموافقة على معيار الاستجابة.

الجدول رقم (8): تقييم معيار الاستجابة في جودة الخدمة

الرقم	العبارات	التكـــــرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
		5	4	3	2	1			
1	يتم تقديم الخدمة فور طلبها	20	28	22	60	170	1,893	1,269	منخفضة
2	يستجيب مقدمي الخدمات لحاجات الزبائن مهما كانت درجة نشغالهم	34	68	24	62	112	2,500	1,464	متوسطة
3	يتم اختصار بعض الخطوات بهدف خدمة الزبون بسرعة	36	56	24	70	114	2,433	1,453	منخفضة
4	يشمل الحصول على الخدمات تعقيدات في الوثائق المطلوبة	22	70	42	94	72	2,586	1,280	متوسطة
5	تتلقى شكاوي الزبائن الاهتمام الكافي والمعالجة السريعة	26	66	74	58	76	2,693	1,300	متوسطة
6	يزود مقدمي الخدمات الزبائن بالمعلومات الكافية عن الخدمة كما يقومون بالرد على استفساراتهم	82	134	26	16	42	3,660	1,315	مرتفعة
7	يهتم مقدمي الخدمات باقتراحات الزبائن	08	26	168	20	78	2,553	1,052	متوسطة
8	لدى مقدمي الخدمات دائما الرغبة في خدمة الزبائن	26	82	48	74	70	2,733	1,319	متوسطة
	المجموع						2,631	0,856	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يبين الجدول رقم 8 أن أفراد عينة الدراسة يبدون موافقة مرتفعة حول تزويد مقدمي الخدمات الزبائن بالمعلومات الكافية عن الخدمة، كما يقومون بالرد على استفساراتهم، لانطوائها على متوسط حسابي 3,660. بينما يبدون موافقة متوسطة على أن لمقدمي الخدمات دائما الرغبة في خدمة الزبائن، تلقى شكاوي الزبائن الاهتمام الكافي والمعالجة السريعة، اشتمال الحصول على الخدمات تعقيدات في الوثائق المطلوبة، اهتمام مقدمي الخدمات باقتراحات الزبائن ويستجيبون لحاجاتهم مهما كانت درجة انشغالهم بمتوسطات حسابية قدرت بـ 2,733، 2,693، 2,586، 2,553، 2,500 في حين تظهر النتائج متوسطات حسابية 1,893، 2,433 وهذا يوافق درجة موافقة منخفضة على تقديم الخدمة فور طلبها واختصار بعض الخطوات بهدف خدمة الزبون بسرعة على التوالي وذلك بانحراف 1,269 1,453. أما فيما يخص المعدل العام للمتوسطات الحسابية يقدر بـ 2,631 مما يعكس درجة موافقة متوسطة على جودة الخدمة من ناحية الاستجابة وبإجماع من أفراد عينة الدراسة كما تدل عليه تدني الانحراف المعياري الذي قدر 0,856.

4- الأمان: يوضح الجدول الموالي المتوسط والانحراف المعياري ودرجة الموافقة على توفر الجودة في الخدمة المقدمة إلى أفراد العينة فيما يخص معيار الأمان.

الجدول رقم (9): تقييم جودة الخدمة من ناحية معيار الأمان

الرقم		التكرارات					المتوسط	الانحراف	درجة
		موافق تماما	موافق	محايد	غير	غير موافق			

	العبارات				موافق	تماما	الحسابي	المعياري	الموافقة
		5	4	3	2	1			
1	توحي تصرفات مقدمي الخدمات بالثقة	88	116	34	26	36	3,646	1,311	مرتفعة
2	يتم متابعة الزبائن حتى انتهاء الخدمة	48	88	40	42	82	2,926	1,475	متوسطة
3	يقدم البنك خدمات خالية من المخاطر	94	114	32	22	38	3,680	1,327	مرتفعة
4	يقدم مقدمي الخدمات نصائح للزبائن	46	106	34	30	84	3,00	1,483	متوسطة
5	يوفر البنك الإجراءات الأمنية الكافية للحفاظ على مدخرات الزبائن	70	104	26	28	72	3,240	1,513	متوسطة
	المجموع						3,298	1,068	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تبين النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 9 أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو الفقرات 5،4،2 كانت ضمن الموافقة المتوسطة [3,5-2,5]، بينما اتجاهاتهم توحي بموافقة مرتفعة [5-3,5] نحو كل من الفقرة 1 و3. وهذا ما يدل على أغلبية أفراد عينة الدراسة يقيمون ايجابيا جودة الخدمة المقدمة إليهم فعليا من حيث تصرفات مقدمي الخدمات توحي بالثقة والبنك خدمات خالية من المخاطر، أما فيما يخص الفقرة الثانية والرابعة والخامسة فنسبة عالية منهم يرون ضرورة توفير البنك الإجراءات الأمنية الكافية للحفاظ على مدخرات الزبائن وتقديم مقدمي الخدمات نصائح للزبون وضرورة متابعة الزبائن حتى انتهاء الخدمة.

5-2- التعاطف: يوضح الجدول الموالي المتوسط والانحراف المعياري ودرجة الموافقة على توفر الجودة في الخدمة المقدمة إلى أفراد العينة فيما يخص معيار التعاطف.

الجدول رقم (10): تقييم معيار التعاطف في جودة الخدمة

الرقم	العبارات	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
		5	4	3	2	1			
1	يلقى الزبائن حسن الاستقبال	36	62	26	80	96	2,540	1,426	متوسطة
2	يتلقى الزبائن الاهتمام الكافي والترحيب الشخصي	22	50	36	82	110	2,306	1,315	منخفضة
3	يسعى البنك للتعرف على احتياجات الزبائن وتلبيتها	26	44	34	74	122	2,260	1,353	منخفضة
4	ساعات عمل البنك ملائمة	84	116	12	28	60	3,453	1,486	متوسطة
5	يظهر مقدمي الخدمة روح الصداقة في تعامله مع الزبائن	36	94	20	78	72	2,813	1,411	متوسطة
6	يقدم الموظف الاعتذار في حالة الخطأ في تقديم الخدمة أو التأخر في تقديمها	36	66	62	56	80	2,740	1,377	متوسطة
7	يعامل الزبائن بكل احترام ولطف	52	116	28	50	54	3,206	1,391	متوسطة
	المجموع						2,760	1,129	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

تبين النتائج من الجدول رقم10 موافقة متوسطة لأفراد العينة على ملاءمة ساعات عمل الوكالة وأن الزبائن يعاملون بكل لطف واحترام، كذلك إظهار مقدمي الخدمة روح الصداقة في تعامله معهم. أيضا يقدم الموظف الاعتذار في حالة الخطأ في تقديم الخدمة أو التأخر في تقديمها، يتلقى الزبائن حسن الاستقبال بمتوسطات قدرها 3,453، 3,206، 2,813، 2,740، 2,540 على الترتيب، بينما هناك موافقة منخفضة على كل من تلقي الزبون الاهتمام الكافي والترحيب الشخصي وسعي البنك للتعرف على احتياجات المستهلكين وتلبيتها بمتوسطات قدرت بـ 2,306، 2,260.

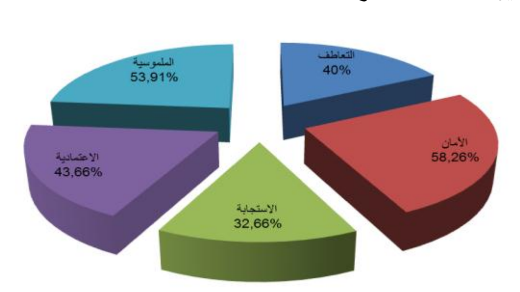
6-**تقييم معايير جودة الخدمة:** يوضح الجدول الموالي تقييم للمعايير الخمس لجودة الخدمة كمايلي:

الجدول رقم (11): تقييم معايير جودة الخدمة

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
الأمان	3,298	1,068	58,26	متوسطة
الملموسية	3,170	0,791	53,91	متوسطة
الاعتمادية	3,013	0,900	43,66	متوسطة
التعاطف	2,760	1,129	40	متوسطة
الاستجابة	2,631	0,856	32,66	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال spss

الشكل المعايير التقييمية لجودة الخدمة



المصدر: إعداد الشكل اعتماد على الجدول رقم 11

يتضح أن نسبة كل معيار تختلف عن الآخر، حيث أن أكثر الأبعاد توافرا في جودة الخدمة في وكالة البنك الخارجي هو الأمان بوسط حسابي 3,298 وانحراف معياري قدره 1,068 ويليه بعد الملموسية بوسط حسابي 3,170 وانحراف معياري قدر بـ 0,791، وبعد ذلك مؤشر الاعتمادية بمتوسط يقدر بـ 3,013 وانحراف معياري 0,900، ويأتي في المرتبة الرابعة مؤشر التعاطف بمتوسط حسابي قدره 2,760، وفي المرتبة الأخيرة بعد الاستجابة وفق متوسط حسابي قدره 2,631.

الخاتمة:

إن جودة الخدمة تؤدي بالمنظمات الى التفوق والنجاح في دعم وزيادة قدراتها التنافسية، وهذا ما دفع بهذه المنظمات إلى السعي لرفع مستوى أدائها من حيث عمليات تقديم الخدمة حتى تصل إلى درجة التميز في الأداء. وذلك انطلاقا من توفير خدمات تشبع الرغبات الكاملة للزبائن، من خلال التعرف على توقعاتهم واحتياجاتهم المعلنة وغير المعلنة. وهذا ما يعني الانطلاق من الزبون للوصول إليه، والتعرف على تقييمه لمستوى جودة الخدمة المقدمة له بهدف تشخيصها ورفع مستواها بما يتطابق أو يفوق توقعاته.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-درجة موافقة زبائن البنك الخارجي الجزائري على معيار الملموسية كانت متوسطة، بينما اختلفت بين منخفضة ومرتفعة العبارات المكونة لهذا المعيار؛

- درجة موافقة زبائن البنك الخارجي الجزائري على معيار الاعتمادية كانت متوسطة أيضا؛

-كما جاءت درجة الموافقة على المعايير الاستجابة، الأمان والتعاطف متوسطة من وجهة نظر الزبائن؛

-أكثر المعايير توافرا في جودة الخدمة المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري هو الأمان ويليه بعد الملموسية وبعد ذلك مؤشر الاعتمادية، ويأتي في المرتبة الرابعة مؤشر التعاطف وفي المرتبة الأخيرة بعد الاستجابة؛

-تقييم جودة الخدمة المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري من وجهة نظر الزبائن متوسط.

التوصيات: على ضوء ما جاء في هذه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

-ضرورة إسراع البنك الخارجي خاصة والبنوك الجزائرية عامة بالاهتمام الجاد بجودة خدماتها، بما في ذلك إدراج مديرية أو خلية خاصة بالجودة ضمن تنظيمها، يكون هدفها العمل على تحقيق الجودة في مختلف جوانبها؛

- ضرورة التعرف على حاجات الزبائن وتوقعاتهم، كمنطلق لتحديد مواصفات الخدمة التي يرغبون فيها، من خلال القيام ببحوث ميدانية لدراسة سلوك الزبائن مثلا للوصول إلى تحديد حاجاتهم وتوقعاتهم؛

- الاختيار الجيد لمقدمي الخدمات، والعمل على تطوير مستوى أدائهم من خلال تكثيف الدورات التي تهتم برفع مستوى العاملين، خاصة الذين على اتصال مباشر بالزبائن؛

- ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي فيما يخص تحديث البيئة المادية للخدمة، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاستبيـان

إلى الزبائن في البنك الخارجي الجزائري

يرجى منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة و ذلك بوضع إشارة (×) في الخانة التي تتفق مع رأيكم كمساعدة منكم لإنجاح هذه الدراسة، كما أن لآرائكم فائدة كبيرة في تطوير جودة الخدمات. علما أن أجوبتكم ستعامل بشكل سري و لغايات البحث العلمي فقط و لن يطلب منكم ذكر اسمكم أو عنوانكم. و أخيرا أشكركم سلفا على منحكم جزء من وقتكم و على جهودكم وحسن تفهمكم.

القسم الأول: معلومات عامة

أرجوا الإجابة على هذه المعلومات لأنها مكملة للدراسة

1-السن:

من 20-30 من 30- 40 من 40-50

من 50-60 أكثر من 60

2-المستوى التعليمي:

غير متعلم ابتدائي متوسط

ثانوي جامعي

3-المهنة:

موظف أعمال حرة متقاعد بطال

4-سبب تعاملك مع البنك:

موقعه المناسب قوة مركزه المالي تشكيلة الخدمات المقدمة وجودتها

الاهتمام الجيد بالزبائن التسهيلات التي يقدمها البنك الإجراءات الأمنية الكفيلة بالحفاظ على أموال الزبائن

أسباب أخرى أذكرها.........................

5-مدة تعاملكم مع البنك:

أول مرة من 1-5 سنوات 6-10سنوات أكثر من 10

6-إذا كان جوابك "أول مرة" هل كان ذلك من خلال التأثر ب:

العائلة صديق

الإعلان مصدر آخر (حدده)....................

القسم الثاني: تقييم الزبون لجودة الخدمات المقدمة

أبعاد جودة الخدمة	الرقم	العبـــــــــــارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
الملموسية	07	المظهر الخارجي للبنك مناسب لطبيعة الخدمة المقدمة					
	08	التصميم الداخلي للبنك منظم و يسهل الأداء و الاتصال بمقدمي الخدمة					
	09	يستعمل البنك تقنيات حديثة لتقديم الخدمة و يعمل على تطويرها باستمرار					
	10	قاعات الانتظار واسعة و نظيفة و مكيفة					
	11	يتناسب مظهر مقدمي الخدمات مع طبيعة الخدمة					
	12	يقدم البنك كشوف واضحة و دقيقة					
	13	أجهزة الصرف الآلي جيدة و السيولة متوفرة بها عند الحاجة					
الاعتمادية	15	يعتمد مقدم الخدمات الدقة و تقديم الخدمة بشكل صحيح من أول مرة					
	16	هناك التزام بتقديم الخدمات في المواعيد المتفق عليها					
	17	يتمتع مقدمي الخدمات بمهارات و كفاءات عالية					
	18	يبدي البنك اهتماما بالغا بحل مشاكل الزبائن					
	19	يحتفظ البنك بسجلات و معلومات دقيقة عن الزبائن					

	20	يقدم البنك خدمات كما تم الترويج لها مسبقا					
الاستجابة	21	يتم تقديم الخدمة فور طلبها					
	22	يستجيب مقدمي الخدمات لحاجات الزبائن مهما كانت درجة انشغالهم					
	23	يتم اختصار بعض الخطوات بهدف خدمة الزبون بسرعة					
	24	يشمل الحصول على الخدمات تعقيدات في الوثائق المطلوبة					
	25	تتلقى شكاوي الزبائن الاهتمام الكافي و المعالجة السريعة					
	26	يزود مقدمي الخدمات الزبائن بالمعلومات الكافية عن الخدمة كما يقومون بالرد على استفساراتهم					
	27	يهتم مقدمي الخدمات باقتراحات الزبائن					
	28	لدى مقدمي الخدمات دائما الرغبة في خدمة الزبائن					
الأمان	29	توحي تصرفات مقدمي الخدمات بالثقة					
	30	يتم متابعة الزبون حتى انتهاء الخدمة					
	31	يقدم البنك خدمات خالية من المخاطر					
	32	يقدم مقدمي الخدمات نصائح للزبائن					
	33	يوفر البنك الإجراءات الأمنية الكافية للحفاظ على مدخرات الزبائن					
التعاطف	34	يلقى الزبون حسن الاستقبال					
	35	يتلقى الزبون الاهتمام الكافي و الترحيب الشخصي					
	36	يسعى البنك للتعرف على احتياجات الزبائن و تلبيتها					
	37	ساعات عمل البنك ملائمة					
	38	يظهر مقدمي الخدمة روح الصداقة في تعامله مع الزبائن					
	39	يقدم الموظف الاعتذار في حالة الخطأ في تقديم الخدمة أو التأخر في تقديمها					
	40	يعامل الزبون بكل احترام و لطف					

إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم

د.جهيدة ركاش
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-

الملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على موضوع التنمية السياسية وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر، من خلال إبراز العلاقة بين المنطلقات والمحددات النظرية المتحكمة في تفسير المفهومان وتحليلهما، وبين المشكلات السياسية التي ترتبط بواقع الحياة السياسية في الجزائر انطلاقا من متغيرين أساسيين: التنمية السياسية أو دمقرطة الحياة السياسية كمتغير أصيل ومستقل والحكم الراشد كمتغير تابع وعوامل وعناصر كل منهما، وكيف تعامل النظام السياسي الجزائري مع هذين المتغيرين، وذلك من خلال توفير وتحقيق دولة الحق والقانون، الجودة السياسية، والفاعلية في تسيير الشؤون العامة.

-**الكلمات الدالة**: التنمية السياسية، الإصلاحات السياسية، التحول الديمقراطي، الحكم الراشد

***Abstract* :**

In this study we focus on the subject of the political Development and the Good governance problematic in Algeria, by highlighting the relationship between the starting points and the determinants theory which explain these two Concepts and Analysis, and between the political problems which is connected with the political life in Algeria, proceeding from two principals variables: the political development or the political life democratization as a free and principal Variables, and the good governance as a dependent variable, and how the Algerian political system deal with it, through the provision and the achievement of the rule of law (State of law), political quality and the effectiveness in the General affaire management .

Key words : political Development , political reforms , Democratic transformation , Good governance .

مقدمة: لقد فرض عالم ما بعد الحداثة على المجتمعات الدولية ومنها مجتمعات العالم الثالث قراءات جديدة لبعض المفاهيم كالديمقراطية، الإصلاحات السياسية، التنمية السياسية والحكم الراشد، كل هذه التأثيرات بلغت صدها إلى الجزائر التي تميز الوضع فيها منذ عام 1989 بظهور مجموعة من التغيرات السياسية والتحولات الديمقراطية في إطار التعددية والانفتاح السياسي، والسعي إلى بلوغ جودة سياسية وإحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام الجزائري وعملياته السياسية للوصول إلى ترسيخ دعائم الحكم الراشد.

وعليه فإن فهم ما تعانيه الجزائر من قصور وعدم القدرة على تحقيق بعض مظاهر التحديث وتجاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية، مرتبط بتحليل وتشريح قضية "التنمية السياسية " فيها، مع محاولة تفسير طبيعة المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، كتراجع مستويات الممارسة السياسية والأداء والفعالية في الواقع التطبيقي، وعدم القدرة على بلوغ مستويات من التنمية والتحديث السياسيين، ما يؤثر سلبا على فعالية الحكم الراشد الذي يفرض بالضرورة القيام بإصلاحات شاملة أساسها تنمية سياسية عالية تمس كل هاته الجوانب لتفعيل رشادة الحكم في أنظمتها.

وفي إطار هذا السياق تعكف هذه الدراسة على استجلاء طبيعة التحولات السياسية وواقع التنمية السياسية في الجزائر في خضم الجدل السياسي حولها، وعليه تتحدد إشكالية هذه الدراسة في البحث عن مدى تأثير الإصلاحات والتحولات السياسية على مسار التنمية السياسية في الجزائر؟، و إلى أي مدى يؤثر مستوى التنمية السياسية على تفعيل الحكم الراشد في الجزائر؟ ثم ما هي المتغيرات الضامنة لفعالية ونجاعة هذا الحكم ؟.

للإجابة على هذه الإشكالية نقوم باختبار الفرضيات التالية:

- إن التنمية السياسية ومن خلال مختلف عناصرها وآلياتها، تضمن تمايزا بنائيا وقدرات متزايدة وكلها معايير تدعم نسق الحكم الراشد وتعززه من خلال الإدراك الواعي لعملية البناء الشاملة للدولة الوطنية.

- تعتبر التنمية السياسية العامل المحوري في تفعيل الحكم الراشد وإرسائه وتحقيق نقلة نوعية للنظام السياسي الجزائري وارتقائه.

وقد كان " المنهج الوصفي التحليلي " هو أنسب المناهج للتحقق من صدق هذه الفرضيات، لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة و إبراز مضمونها و إعطاء نتائج عملية لها.

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة أن تتناول الموضوع المبحوث وفق الإطار العام التالي:

1- المقاربة النظرية للتنمية السياسية والحكم الراشد:

أ- في مفهوم التنمية السياسية : يعتبر مفهوم التنمية السياسية **Political Development** من المفاهيم العلمية التي كانت ولا تزال محل اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة والاجتماع، حيث برزت كقضية علمية وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة، واستجابة لضروريات سياسية عملية ملحة أيضا، وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابهت المجتمعات الدولية عموما ودول العالم الثالث خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

ورغم انتعاش أدبيات التنمية السياسية إلا أنه لم يحدث اتفاق بين المنظرين حول مدلول محدد لمفهوم التنمية السياسية، خاصة بعدما حمل هذا المفهوم منذ البداية بدلالة قيمية وإيديولوجية واستخدم وعرف من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية[1]، خصوصا وأن المفهوم لا زال يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه كالتغيير السياسي، الإصلاح السياسي، التحديث السياسي، الانتقال الديمقراطي...الخ.

وعليه فوفقا لتلك الدلالات المتعددة قدمت تعريفات مختلفة للتنمية السياسية كان أولها ما وصفها بأنها مجرد البحث عن التغيير[2]، باعتبارها عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها اكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه.

ويرى " جابرييل ألموند " أن التنمية السياسية " تمثل استجابة النظام السياسي للتغييرات الحاصلة في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع [3]، حيث تتمثل أهم معاييرها في " التمايز البنيوي، استقلالية النظم الفرعية، وعلمانية الثقافة."

من ناحية أخرى عرفت التنمية السياسية أنها التحول إلى الديمقراطية والعزوف عن الاتجاه اللاديمقراطي،[4] حيث يقول باي " أن التنمية السياسية هي أو يجب أن تكون مرادفة لبناء المؤسسات والممارسات الديمقراطية " [5]، وبالتالي فالديمقراطية هي هدف التنمية السياسية وأن مؤشرات الديمقراطية تعكس المدى الذي وصلت إليها عملية التنمية السياسية.

ولكن يظهر لنا أن التعريف الذي يبدو ملائما إلى حد ما للتنمية السياسية هو أنها " عملية تنطوي على خلق نظام سياسي شرعي وفاعل، قادر على إنشاء وتهيئة وتحفيز مجتمع سياسي ذو إرادة تنموية تسعى مشتركة مع النظام السياسي

---

[1] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 07.

[2] رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص 24.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، بنغازي: جامعة قاز يونس، 1998، ص 171.

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997، ص 13.

[5] عبد المطلب غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص144.

لتأسيس والمحافظة على وجود مؤسسات مبنية على قيم منسجمة مع روح الديمقراطية والحرية والمساواة والشفافية والتعددية السياسية، متجاوزة بذلك كل أزمات التنمية السياسية(6).

في نفس السياق حدد هنتجتون ثلاثة مقومات أساسية للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي:(7)

أ- ترشيد السلطة

ب- تباين الوظائف السياسية

ج- المشاركة السياسية.

أما عن أهم مؤشرات التنمية السياسية فتتمثل في:

- مبدأ سيادة القانون وتكافؤ الفرص وضمان حرية التعبير.
- وجود مجتمع مدني فاعل وثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي.
- قدرة النظام السياسي في استخراج الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بعدالة.
- مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافية في صنع القرار السياسي وفق أسس حديثة.
- تطوير التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- وجود برلمان فاعل يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية.(8)

ولقد تم التركيز في السنوات الأخيرة على الشروط السياسية للتنمية ومنها: رجاحة الحكم والشفافية والمساءلة كشروط لابد منها لمواصلة العملية التنموية ، والتي تصطدم في العديد من البلدان النامية بمشكلة الفساد السياسي التي بدورها تنتقص من مشروعية النظام السياسي واستقراره، والذي يستوجب إصلاحه من خلال ضمان الشرعية والمساواة والرقابة والإصلاح بغية السير قدما في تطبيق النموذج التحديثي للحياة السياسية والاقتصادية.(9)

وعليه تتجلى منطلقات التنمية السياسية بضرورة وجود الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة اللازمة، وان توفرت الشروط الثلاثة للتنمية لابد وأن تؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة التنمية السياسية.

ب- مفهوم الحكم الراشد: يعتبر مفهوم الحكم الراشد من أكثر المفاهيم مثارا للجدل ضمن نطاق تداول جد واسع وضعه موضع اهتمام الساسة وعناية الدارسين وتمحيص الإعلاميين ومختلف الفاعلين، ويمكن أن يجد الجدل الدائر حول هذا المفهوم تفسيرا في كونه متداولا في حقول معرفية مختلفة، وقد ظهر المفهوم منذ عام 1989 في كتابات البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، ثم نما المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار من سيادة القانون.(10)

أما في بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وكل ما يجعل من الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها، وكذا كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها، وركز على أن محور اهتمام المفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولكن يركز أيضا على القيم التي تحتويها تلك المؤسسات مثل المساءلة والرقابة والنزاهة.

---

(6) نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: دار جهينة، 2007، ص 101.

(7) عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج01، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 100.

(8) عبد المجيد العزام،" التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن "، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02، عمان: الجامعة الأردنية،2006،ص 366.

(9) ناصر عبد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010، 119.

(10) سلوى شعراوي جمعة، وآخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، ط2،القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001، ص 04.

ويستخدم مفهوم الحكم الراشد من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[11]، أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الراشد بأنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها "[12].

ويعتبر مفهوم الحكم الراشد مؤشرا للانتقال بفكرة الإصلاح من التعامل النظري إلى التفكير العملي وتحديد مؤشرات قابلة للقياس، لتقويم حالة الحكم وصنع السياسة لا سيما في الدول التي تشهد عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي.[13]

هذا بالإضافة إلى أن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:

- **البعد السياسي**: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- **البعد التقني**: المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.
- **البعد الاقتصادي- الاجتماعي**: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.[14]

ولهذه الأبعاد الثلاثة تأثيرها على طبيعة الحكم الراشد، إذ من المتعذر أن نتصور وجود إدارة فعالة دون أن تكون متحررة من هيمنة السياسيين، وعلى التوازي يتعذر على القيادة السياسية انجاز السياسات العامة بدون وجود إدارة عامة فاعلة، كذلك يتعذر على المجتمع المدني مراقبة القيادة السياسية والسلطة الإدارية ومحاسبتها وهو يقع تحت هيمنة الدولة، فضلا على ذلك لا تستقيم السياسة الاقتصادية بغياب المشاركة الشعبية في صنع القرارات وتنفيذها، الأمر الذي يعني عمليا بأن الحكم الراشد هو الحكم الذي يركن إلى الأسس الديمقراطية ويستند إلى الشفافية والمشاركة والمحاسبة، والحكم الراشد على علاقة تبادلية بين الدولة ومؤسساتها من ناحية وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من ناحية أخرى، والعلاقة بين أطراف هذه الثلاثية هي التي تقرر رشادة الحكم من عدمه .

2- **واقع التنمية السياسية ومسارها في الجزائر**:تمثل قضية التنمية السياسية في الجزائر واحدة من أهم القضايا المطروحة وتحديا رئيسيا في ظل الواقع السياسي المتردي والتخلف الملاحظ في مستوى الممارسة السياسية وإدارة الحكم[*]، فرغم أن الجزائر قد خطت خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والاتجاه نحو تبني مفهوم حقوق الإنسان وتداول السلطة، إلا أن هذه الإصلاحات بقيت محدودة ولا تطال مسائل حساسة كتلك المتعلقة بالسلطة السياسية وبالتالي فإن الجمود يظل السمة الأبرز في الحياة السياسية في الجزائر.

إن عملية التحول والتغيير الديمقراطي في النظام السياسي الجزائري فرضها الواقع الداخلي للنظام القائم الذي أفرز عدة أزمات منها، أزمة الشرعية، أزمة الهوية،أزمة المشاركة السياسية والمعضلة الاقتصادية التي تزامنت في تعقيداتها مع تنامي عدد من المظاهر الاجتماعية السلبية، وأصبحت بيئة النظام السياسي الجزائري بيئة متأزمة في جميع نواحيها، كل هذه المؤثرات السلبية شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ إلى خيار التعددية السياسية والحزبية استجابة لهذه

---

[11] حسن كريم،" مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "، **المستقبل العربي**، العدد 309، مركز دراسات الوحدة العربية،نوفمبر 2004، ص 40.

[12] عبد الكريم قلاتي،" الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة "، **مجلة إدارة**: المدرسة الوطنية للإدارة،العدد 39، 2010، ص 29.

[13] علي الصاوي،" الصياغة التشريعية للحكم الجيد ؟ إطار مقترح للدول العربية "، ورقة لحلقة النقاش التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **برنامج إدارة الحكم في الدولة** ، بيروت: مجلس النواب اللبناني،2003، ص 02.

[14] حسن كريم، **مرجع سابق الذكر**، ص 41.

[*] أنظر: تقرير التنمية الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002.

الضغوط. وقد مثلت سنة 1989 بالنسبة للجزائر منعطفا حاسما وتحولا جذريا في مسارها السياسي والاقتصادي، وهذا بإتباعها النهج الديمقراطي واقتصاد السوق وبتبنيها مبدأ التعددية الحزبية من خلال حرية تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية، إضافة إلى تحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات الاقتصادية.

وجاءت هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية كاستجابة لغضب الشارع وانتفاضته في مظاهرات صارمة، شملت مختلف مناطق الجزائر في 05 أكتوبر 1988 تعبيرا عن رفضهم للأوضاع السائدة وللسياسة المتبعة، فكان دستور 23 فيفري 1989 الذي فرض على النظام السياسي إدخال تعديلات وإصلاحات في القوانين التنظيمية للدولة، التي من شأنها أن تفتح المجال للتنمية السياسية تدعم من خلالها سيادة الشعب واحترام خياراته الحرة وتحقيق مشاركة سياسية أكثر فعالية لمختلف الاتجاهات والفعاليات السياسية والاجتماعية، وبصدور الدستور المشار إليه تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة بإنهاء نظام الأحادية وإعلان التعددية السياسية والحزبية.(15)

وكانت أهم الإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور 1989 ما يلي:

- تكريس الفصل بين الحزب والدولة وإلغاء احتكار جبهة التحرير لعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات.
- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، ولأول مرة يقتصر دور رئيس الجمهورية على تعيين رئيس الحكومة فقط، بعد أن كان هو الذي يعين الحكومة ويحدد سياستها.(16)
- السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ثم صدور القانون العضوي بها في جويلية 1989.
- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور.
- إنهاء الدور السياسي للجيش إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد.(17)
- إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية، الهدف منها متابعة أعمال سلطات الدولة واحترام الدستور ومراقبة أعمال الدولة والمرافق العمومة.
- اقتسام السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان لغرض تجسيد التوجه الإصلاحي الرافض لاحتكار السلطة، وهذا يعني تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية محوره أنها ستكون مسئولة أمام البرلمان.(18)

وفي هذا الصدد يمكن القول أن ديمقراطية أكتوبر لم تكن وليدة ظروف عادية، وإنما وضعت تلبية لمطالب عميقة جسدتها أحداث أكتوبر 1988 التي دفعت بالإصلاحات السياسية والدستورية للقضاء على احتكار السلطة والتفرد بها من قبل النظام السياسي القائم، ولغرض إقامة مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، ومن ثم فهي ديمقراطية مصنوعة بقرار ولا تعبر عن تطور سياسي أو عن نضج سياسي للمواطن الجزائري، فضاقت أفاق التحول الديمقراطي بدعوى أولوية الاستقرار السياسي.(19)

---

(15) إدريس بوكرا،" التطور الدستور وحالات الأزمة بالجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**: منشورات مجلس الأمة، العدد 07،ديسمبر 2004،142.

(16) عمرو عبد الكريم سعداوي،" التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا "، **السياسة الدولية**، العدد138، أكتوبر 1999، ص 66-67.

(17) هناء عبيد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004،ص 149.

(18) خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص141.

(19) هناء عبيد، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (أحمد منيسي محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 133.

خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى سنة 1996، ونتيجة للوضع السياسي والأزمة الأمنية التي مر بها النظام الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي وحل البرلمان واستقالة رئيس الجمهورية، ووجود فراغ مؤسساتي، كان لا بد من استكمال بناء المسار المؤسساتي والعودة إلى الشرعية الدستورية[20]، لذلك فبعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في أفريل 1995، تم تعديل دستور 1996 الذي جسد مرحلة أخرى من الإصلاحات السياسية وأدخل تعديلات جوهرية أهمها:[21]

- تحديد مدة عهدة رئيس الجمهورية لعهدتين فقط ضمانا للتداول على السلطة والذي يعد من الأسس المهمة لكل ديمقراطية حقيقية وسلمية.
- إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية، أي وجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان وهذا ما فضت به المادة (98) ويستهدف هذا النوع من التعديل تحقيق الاستقرار لمؤسسات الدولة.
- تقرير مبدأ المحاسبة من خلال مسئولية الحكومة أمام البرلمان.

وبناءا على النصوص القانونية الواردة في دستور 1996 أجريت سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتي اتخذت شكل إثراء بعض القوانين، وإضافة قوانين جديدة خاصة القوانين العضوية المكملة للدستور ومن أمثلتها:

- القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.
- القانون العضوي المتعلق بالمحكمة العليا.
- القانون العضوي المنظم للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما.

وعليه فقد كان التوجه الواضح لترسيخ الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص من جهة، ومن جهة أخرى صياغة منظومة قانونية مكملة تسمح بنمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا، وتفعيل المؤسسات اللازمة لوضع المبادئ الديمقراطية موضع التنفيذ والاستمرارية [22].

وشهدت الجزائر عودة المسار الانتخابي الذي هدف إلى إعادة بناء الصرح المؤسساتي وإنهاء الفترة الانتقالية، وأجريت وفقا لذلك عدة استحقاقات انتخابية* ساهمت في بروز حراك سياسي لا سيما بعد دعوة الرئيس " اليمين زروال " إلى مؤتمر الوفاق الوطني نهاية عام 1997، وتم الاتفاق على عدد من التعديلات السياسية لتجسد مبدأ سيادة القانون والحفاظ على وحدة الأمة.

ثم واصل الرئيس بوتفليقة مسار الإصلاحات السياسية والقانونية فكانت مبادرة إصلاح القضاء لتعزيز دولة الحق والقانون، إذ تدعم القطاع بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وذلك في أكتوبر 1999، بهدف إرساء نظام قضائي صلب وفعال قادر على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتجسيد سيادة القانون، أما سنة 2002 فعرفت مشاريع أخرى في إطار إصلاح هياكل الدولة ومهامها، ويهدف هذا الإصلاح إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس حديثة استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، ويتوخى هذا الإصلاح الشامل المدى إلى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي وتجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي مساندة فعالة، فالمسار الذي شُرع فيه يتطلع إذن إلى إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير على كافة المستويات.

---

[20] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، 172.

[21] حسن بن كادي،" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية " ، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 133.

[22] اسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 43.

* أهمها: انتخابات 1997 التشريعية والانتخابات المحلية في أكتوبر من نفس السنة، وانتخابات مجلس الأمة في ديسمبر من السنة نفسها، ثم الانتخابات الرئاسية سنة 1999، ثم التشريعية في ماي 2002 والرئاسية في 2004...الخ

إلى جانب التعديل الدستوري الذي عرفته الجزائر عام 2008، والذي من خلاله تم تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية حيث أصبحت مدة الرئاسة قابلة للتجديد أكثر من مرة خلافا لما سبق حيث كانت تجدد مرة واحدة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمثل في العمل على إلغاء ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية أمام رئيس الحكومة الذي أصبح يسمى الوزير الأول، إلى جانب تكريس الحقوق السياسية للمرأة من خلال ترقية حق المرأة في الممارسة السياسية[23].

بعد ذلك برزت الحاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية تتماشى مع أجواء الربيع العربي التي تشهدها المنطقة، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية التي استوعبت الدرس سواء من تجربة أكتوبر 1988م أو من التجربة التونسية، فجاء رد الفعل الرسمي بالتفاعل والاستجابة بالمبادرة إلى إجراء إصلاحات سياسية تدريجية، التي جاءت تجسيدا لمحتوى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في شهر أفريل لسنة 2011.

وجاءت الخطوط الإصلاحية في النقاط الأساسية التالية:

- **قانون الإعلام**:[*] والمتضمن فتح المجال أمام المؤسسات الإعلامية المستقلة لإنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة و الصحف ووضع أدوات لدعم الصحافة في الجزائر، بهدف تدعيم المكتسبات الديمقراطية والتكفل بمتطلبات تنظيم المجال الإعلامي الوطني.
- **قانون الأحزاب**: ويشمل توسيع نطاق التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية وجذب كفاءات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع.[24]
- **قانون الجمعيات**:[**] يتضمن تسهيل إنشاء الجمعيات و تحديد إستراتيجية شاملة لتفعيل الحياة الجمعوية لكنها تمنع أي تعاون أو دعم أو تمويل أجنبي.
- **تعديل قانون الانتخابات** : من خلال إنشاء لجنة للإشراف على الانتخابات تتألف من قضاة يعينهم عبد العزيز بوتفليقة نفسه، وتهدف إلى ضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها فضلا عن تعزيز دور الأحزاب في مراقبة الانتخابات[***].
- **ترقية التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة**: من خلال تخصيص نسبة تتراوح بين 20 إلى 30 % من مقاعد المجالس المحلية والولائية والبرلمان للنساء، بما يعرف بكوتا المرأة في المجالس المنتخبة.[25]
-**حالات التنافي مع العهدة البرلمانية**: ويقصد بالتنافي بمفهوم القانون العضوي رقم 01/12، الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بينها وبين المهام أو الوظائف أو الأنشطة المحددة في القانون.[26]
- إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على الجزائر منذ أكثر من 20 سنة.

---

[23] أمينة المسعودي،" الإصلاحات الدستورية في العالم العربي: ما تكشفه رغم محدوديتها "، مداخلة ضمن ملتقى **مبادرة الإصلاح العربي**، مراكش، جانفي 2010.

[*] القانون العضوي رقم 12/05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام.

[24] القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 02، 15 يناير 2012، ص 10.

[**] القانون العضوي رقم 12/06 والمتعلق بالجمعيات.

[***] أكد عبد العزيز بوتفليقة أنه ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنيها الى ممارسة حقهم الانتخابي وفي توفير ظروف ديمقراطية وشفافة لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة. من خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011. أنظر المواد 171-172-173 من القانون العضوي رقم 12/01 المتعلق بنظام الانتخابات، وفيما يخص صلاحيات اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات أنظر المواد من المادة 174 إلى المادة 181 من نفس القانون العضوي.

[25] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12/03 المؤرخ في 12 يناير 2012، والذي يحدد آليات زيادة فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الأول، 14 يناير 2012، ص 39.

[26] أنظر المادة 02 من القانون العضوي رقم 01/12، يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الأول، 14 يناير 2012، ص 41.

-إضافة إلى تعديل الدستور وهو أهم مرحلة في هذا المسار والذي أجل البث فيه إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية 2012.

و في إطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية التي أعلنها رئيس الجمهورية جاء تعديل الدستور بعدما تمت الموافقة عليه بالأغلبية البرلمانية في 07 فبراير 2016، ويهدف إلى ملائمة القانون الأسمى للبلاد مع المتطلبات الدستورية والسياسية التي افرزها التطور السريع لمجتمعنا والتحولات العميقة الجارية إقليميا ودوليا.

وقد تميز الدستور الجديد أو دستور الانتقال إلى الدولة المدنية على حدً تعبير الأوساط السياسية والإعلامية بإدخال العديد من التعديلات خاصة ما تعلق الأمر بديباجة الدستور التي عرفت إضافة فقرات جديدة تخص المصالحة الوطنية وتكريس خيارات الشعب الجزائري، بالإضافة إلى تعديل 74 مادة من مجموع 182 مادة يتضمنها دستور 1996، كما حملت الوثيقة 23 مادة أخرى بصيغة مكرر، وأدرجت 04 مواد جديدة تماما، وقد مست هذه التعديلات المحاور الأساسية الأربعة من الدستور وهي على التوالي: الديباجة، المبادئ العامة التي تحكم المجتمع ولا سيما حقوق وحريات المواطن، تنظيم السلطات، والرقابة الدستورية.

لكن حتى الآن تبدوا الخطوات الجزائرية نحو الإصلاح والتنمية السياسية بطيئة ولا توائم نسق التحولات السريعة التي تعصف بالمنطقة العربية، فعلى الرغم من جملة الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي الجزائري على مختلف المستويات والأطر، فإن هذه الإصلاحات تبقى بعيدة عن تجسيد تنمية سياسية فعلية ما لم تأخذ بعين الاعتبار اقترابات أوسع وأكثر تلاؤما مع الواقع، بمعنى السعي إلى بناء تصورات ومركبات تحليلية تراعي الحقائق السياسية والاجتماعية التي تميز الممارسة السياسية في الجزائر، حيث أن الإصلاحات السياسية المجسدة تبقى ناقصة على اعتبار أن العملية السياسية لا تقتصر على الأبعاد الرسمية من إجراءات قانونية لمؤسسات الدولة وهياكلها فقط، وبالتالي تصبح العملية السياسية تتميز بالنظرة الجامدة وإهمال الجوانب المتحركة التفاعلية، وهو ما يؤدي إلى تقديم صورة سطحية للعمليات السياسية المختلفة وللوظائف السياسية لتلك المؤسسات[27].

3- معيقات التنمية السياسية في الجزائر: عانت الجزائر العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي لعبت دورا هاما في عرقلة مسيرة التنمية السياسية بما يجسد الممارسة الديمقراطية، وقد كشفت هذه الأزمات عن الخلل الذي أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي وأثبت عجز النظام عن استيعابها، مما أدى إلى قيام النظام الجزائري بتبني الخيار التعددي ورفع شعار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

أ- أزمة الشرعية: يمثل هذا العامل السياسي مفتاحا أساسيا لفهم مختلف الأزمات والمشكلات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، إذ أنه منذ الاستقلال ظلت مسألة شرعية السلطة في الجزائر مطروحة وبحدة، حيث تمثل الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم ويعتبر الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة، بالرغم من أن كل المواثيق الثورية والدستورية التي عرفتها الجزائر تؤكد على سيادة الشعب واعتباره مصدرا لكل مشروعية.[28]

ب-عدم الاستقرار السياسي: وقد نتج عن فقدان النظام السياسي لمشروعيته ما يعرف بأزمة اللااستقرار السياسي، وأهمها عدم استقرار القيادة السياسية حيث انه إذا كانت الجزائر قد شهدت فترة طويلة من الاستقرار على مستوى الرئاسة منذ 1965 والى غاية 1992، ليدخل النظام السياسي بعدها في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي ما عبر بحق عن تضافر الأزمة السياسية مما أثر على التنمية السياسية وبناء حكم رشيد، من خلال التأثير على الشرعية والمشاركة السياسية وتعطيل الحياة السياسية بفرض قانون الطوارئ.

---

[27] خنوش محمد، " معوقات الإصلاحات السياسية في الجزائر "، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: **الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق**، بقسم العلوم السياسية: جامعة تبسة، يوما 22و 23 أفريل 2013، ص01

[28] محمد هناد،" النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار"، في كتاب: عبد الله حمودي(محرر)، **وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، المغرب: دار طوبقال للنشر،1998،ص 94.

ج- العنف السياسي: يمثل العنف السياسي مفهوما رئيسا لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، ولقد برز العنف في نظام الحزب الواحد خلال أعمال القمع والاغتيالات السياسية، لتنفجر الأوضاع منذ أكتوبر 1988 وتدخل البلاد بذلك في دوامة العنف المسلح الذي تطور بسرعة عقب إلغاء الانتخابات التشريعية عام 1992، ولجوء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي فازت بتلك الانتخابات إلى استخدام العنف، بهدف تقويض الدولة والاستيلاء على السلطة[29]، وهو ما قابله الجيش بسياسة أمنية استئصاليه نتج عنها استفحال الظاهرة وتعقدها ما أثر وانعكس سلبا على أي عملية للتنمية السياسية.[30]

هذا ما أثر على النظام السياسي الجزائري حيث أصبح عاجزا عن إيجاد الحلول الفعالة للوضع السياسي المتأزم والمفتقد لمقومات الشرعية، وهذا العجز يؤدي بدوره إلى تزايد حالة الاحتقان السياسي في المجتمع، نظرا لتزايد وتعدد مصادر ومظاهر توتر العلاقة بين النظام والمجتمع، الأمر الذي يعطي مجالا واسعا للتوجه نحو استخدام العنف والقوة من أجل ضبط العلاقات السياسية والاجتماعية.

د- أزمة المشاركة السياسية : تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، و تشكل عائقا أمام عملية التنمية السياسية، ومن مظاهر هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، الناتج عن إيمان الناخبين بعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيرا عن إرادتهم.

وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى افتقاد المواطن الثقة في قنوات المشاركة السياسية (كالأحزاب السياسية، المنظمات الجماهيرية، التنظيمات النقابية ...)، نظرا لعدم تمتعها بوجود مشروع مجتمع تسعى لتحقيقه وعجزها عن تقديم برامج وبدائل طموحة من ناحية، واستنفاذ طاقتها في الصراعات والانقسامات الداخلية من أجل الزعامة من ناحية ثانية[31].

مما سبق يتضح أن أزمات التنمية السياسية في الجزائر خطيرة ومتشعبة في آن واحد، وقد أدى تفاقم أزمات التنمية السياسية فيها إلى إخفاق عملية بناء دولة قوية تسهم في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات السياسية أو في تطبيق سياسات الإصلاح، مما كان لها تأثير عميق وانعكاس سلبي على تطوير مختلف المجالات التنموية، إذ عرقلت عملية الحصول على مؤسسات سياسية صلبة ودائمة قابلة للتحكم في عناصر القوة السياسية وتطويرها وتوجيهها نحو الأفضل.

على هذا الأساس فالتنمية السياسية في الجزائر هي مسألة شكلية وظرفية أكثر منها جوهرية دائمة، وهي ليست وسيلة لتغيير قواعد وسلوك وأهداف النظام بقدر ما هي وسيلة تكييفية لاستمرارية القوى السياسية المهيمنة في النظام ومنه الحفاظ على نفس نمط الحكم في صورة ديمقراطية .

4- الإصلاحات المتبعة لإرساء نسق الحكم الراشد في الجزائر: مع تنامي وتيرة الإصلاحات في الجزائر تزايد اهتمام السلطة السياسية بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة، وحاولت أن تعتمد ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد من آليات لتطبيق الأسس النظرية لهذا الأخير، حيث يتم ذلك من خلال عقلنة وترشيد تسيير وتأسيس نظام الحكم، وكذا وجوب الاعتماد على المتابعة الفعلية للمواضيع التي اشتملت عليها الأسس النظرية للحكم الراشد، وتوفير البيئة الملائمة لتجسيدها وتهيئة الأرضية الصحيحة لتأسيسها.

---

[29] رياض الصيداوي، " الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر "، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص 540.

[30] عبد الناصر جابي، **الانتخابات: الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998، ص 39.

[31] محمد بلغالي، " الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر، **دراسات استراتيجية**، العدد 14، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،مارس 2011، ص 60.

ولتجسيد ذلك تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات ابتداء من سنة 1999 تاريخ انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث سعى إلى استتباب الأمن والحد من التهديد الإرهابي من خلال عدة مشاريع وإصلاحات قام بها، كان أولها قانون الوئام المدني في سبتمبر 1999 مما سمح بالتخفيف من شدة العنف ما انعكس على الاستقرار السياسي في الدولة.

أما عن الفساد فقد صرح عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له " أن الفساد يشكل قضية شائكة وقد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب، وأنه من الضروري أخلقة الإدارة والاقتصاد الجزائري باتخاذ الإجراءات الرادعة والكافية لمكافحته "[32]، هذا ما أوجب اتخاذ إجراءات لمحاربة الفساد أهمها ما تم في سنة 2006 بتحديد الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الفساد، وخلق الآليات الكفيلة بمراقبة مدى تطبيق القانون ونجاعته على أرض الواقع، وهذا ما تجسد في النص القانوني رقم 06-01 الصادر بتاريخ 20-02-2006، والذي تضمن مجموعة من التدابير للوقاية من الفساد ومكافحته لضمان النزاهة والشفافية في تسيير القطاع العام والخاص.[33]

كما اهتمت البرامج الحكومية مابين 2004 و2006 بتحسين قانون الوظيف العمومي فيما يخص تأهيل الموظفين وظروفهم الاجتماعية، إضافة إلى المصادقة على الأمر 06-03 المؤرخ ب 15 جويلية 2006 للتكيف مع المعطيات الجديدة المتعلقة بدور الدولة وحقوق وواجبات وضمانات الموظف الحكومي، وقد جاءت معظم هذه الإصلاحات بهدف ترشيد تكاليف الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها وفق ما يحقق الاستجابة لتطلعات المواطنين ورد الاعتبار للوضعية القانونية للموظف العمومي.

أما في المجال الاقتصادي ومن خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مثل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات عام 2000، مع تحديد سعر مرجعي لبرميل البترول تُبنى عليه الميزانية العامة، والفارق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي يتم تحويله إلى هذا الصندوق الذي بلغت إيراداته 603 مليار دينار سنة 2002 والى 1226 مليار دينار سنة 2006، ويدل هذا على مستوى النوعية التنظيمية وفاعلية الحكومة، وتمثل هذه المؤشرات بعض آليات الحكم الراشد إذ مكن من تغطية حالات العجز في الميزانية وتخفيف المديونية الخارجية التي بلغت33,65 مليار دولار سنة 1996 لتصل إلى 16,4 مليار دولار سنة 2005، كما إن الاستغلال الأفضل لهذه الإيرادات يمكن من تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية وبرامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية.

في نفس المجال تبنت الجزائر في إطار الحكم الراشد عدة برامج للإصلاح الاقتصادي ونجد منها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ومن ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، مما سمح بتسجيل معدلات عالية في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية، وترجع هذه النتائج التطورات التي كانت تعرفها آليات الحكم الراشد من فعالية حكومية وأطر تنظيمية.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن هناك جهود تبذل من قبل السلطة بغية ترشيد حكمها، وتعمل على تجسيد مبادئ وآليات تحقيق الحكم الراشد على عدة أصعدة، لكن بوجود بعض الصعوبات والعراقيل أخذت التجربة الجزائرية في هذا المجال تمشي بخطى متثاقلة على طريق الحكم الراشد ومن بين هذه المعيقات ما يلي:

1- ضعف قدرات النظام السياسي في التحكم في ظاهرة الفساد.

2- عدم فعالية المؤسسات الحكومية وعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية، الأمر الذي انعكس على نوعية التشريعات ونوعية الخدمات.

---

[32] إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 842.

[33] جباري عبد الحميد، " دور القانون الأساسي للوظيفة العمومية في تفعيل الإدارة العامة في الجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر: مجلس الأمة، العدد 14، نوفمبر 2006، ص 175.

3- الحالة الأمنية غير المستقرة التي تميز الوضع في الجزائر، أثرت بشكل مباشر في توفير استقرار سياسي تام يساعد على بناء مؤسسات قوية تستجيب لمتطلبات المواطن والمجتمع.

4-عدم توفر أفراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة وليس التسلط واستغلال النفوذ من أجل تلبية مصالحهم الضيقة.

تأسيسا على ما تقدم فإنه من أجل تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، يجب توفر نظام سياسي يؤمن بضرورة دمقرطة مؤسساته وإعطاء الصلاحيات الكاملة والاستقلالية التامة للسلطات العامة، في مقابل التخلي عن ضبط التسيير السلطوي النابع من مقومات الفكر التسلطي والانفرادي بالسلطة إلى جانب ضرورة خلق إدارة حكومة فعالة تعتمد معايير الجودة والكفاءة والفعالية من خلال العمل على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع الأجهزة الحكومية أو بالأحرى تطبيق ما يسمى بالحكومية الالكترونية والإدارة الالكترونية باعتبارها أهم مقومات الحكم الراشد في أي دولة.

5- الأولويات الأساسية للإصلاح والتنمية السياسية : إن الإصلاح السياسي هو قدرة النظام السياسي الحاكم على التكيف مع إيقاع التغيير المجتمعي والإقليمي والدولي (التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية)[(34)] ، لذلك فإن الإصلاح والتنمية السياسية في الجزائر باتا ضرورة حتمية للإفلات من شرك الأزمة التي تمسك بخناق مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، لا سيما في ظل التغيرات الحاصلة في البلاد العربية والأفكار المطروحة دليا، لذلك فإن حدوث التفعيل المطلوب لعملية التنمية السياسية في الجزائر يتطلب الكثير من الشروط التي تتمحور حول مرتكزين:

- **الأول**: إعادة هيكلة الإطار الدستوري والقانوني بما يتوافق مع تفعيل عملية الانفتاح السياسي، وينصرف المطلوب في هذا الإطار إلى تكريس عملية الفصل بين السلطات وتمكين دور البرلمان، وشرعنة وضع القوى السياسية باعتبارها أحزابا وإطلاق العمل الأهلي.

- **الثاني**: ينصرف إلى تطوير الشق القيمي في عملية التنمية السياسية من أجل التأسيس لثقافة سياسية دافعة إلى تدعيم ذلك الإصلاح، وتصور العملية السياسية بوصفها منافسة بين الفئات المختلفة وليس موضعا للاحتكار الأبدي من قبل فئة بعينها.

وفق هذا السياق فإن تجسيد الإصلاح والتنمية السياسية الفعالة في الجزائر المحققة للحكم الديمقراطي الرشيد يستدعي ضرورة توفر العديد من العناصر والآليات الضامنة لتجسيد ذلك النمط من الحكم والمتمثلة فيما يلي:

1-الإصلاح الدستوري والتشريعي: يعتبر الإصلاح الدستوري اللبنة الأساسية التي تبنى عليها خطوات الإصلاح اللاحقة، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقة،[(35)] جاء ذلك بعد إعلان رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة في 15 أبريل 2011م عن رغبته في إدخال تعديلات جديدة على الدستور الجزائري[*] .

2- **الإصلاح السياسي/ المؤسسي**: وجوهره هو اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم، وفي هذا السياق يمكن تكريس الدستورية القانونية كأساس لشرعية السلطة في الأنظمة السياسية العربية.[(36)]

---

(34) محمد كنوش الشرعة، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم والدلالات "، 19-03-2011
http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=288863

(35) صبري سعيد، **الديمقراطية**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص 96.

* حيث أكد رئيس الجمهورية عند افتتاحه للسنة القضائية 2009/2008على أن التعديل الدستوري المقترح هو تعديل جزئي استعجالي سيتبع بمراجعة دستورية عميقة وشاملة...فعلى ضوء معاينة تداخل السلطات في ممارستها لمهامها من حين لأخر فقد برزت ضرورة إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة.

(36) حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 81.

3- **إصلاح المؤسسات والهيئات السياسية**: وفق مبدأ " المأسسة السياسية العقلانية "** الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

4- **إطلاق الحريات**: ذلك لأن التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية،(37) وقد خصص مشروع قانون البلدية مجالا واسعا لتنظيم الدور التشاركي للمواطنين في صنع القرار المحلي.***

5- ضمان حق مشاركة الشعب في إدارة الحكم من خلال توفير الحرية الشخصية والعامة، وتوفير المناخ الذي يسمح بالمشاركة في صنع القرارات الوطنية.(38)

6- إصلاح مسار و غايات التنمية على النحو الذي يضمن تعظيم الناتج وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية على نحو عادل.(39)

إن هذه الإجراءات والمطالب تعد من المقومات الأساسية الممهدة لإصلاح الحكم، وبالتالي شعور المواطن بوطنيته وبالانتماء والولاء للمجتمع وللنظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى انتشار روح المشاركة ومن ثم تهيئة البيئة الملائمة لتعميق وترسيخ البديل التنموي السياسي المستديم والمتوازن وتحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع.

- **الخاتمة :**

من هذا المنطلق فإن الدولة الجزائرية بحاجة إلى تبني إستراتيجية وطنية تضمن تحقيق إصلاحات عميقة في بنيتها السياسية المؤسسية ومنظومتها التشريعية القانونية وبنائها الاجتماعي الثقافي، إذا ما أرادت تجاوز مختلف الأزمات السياسية التي بات النظام الجزائري يعانيها، إستراتيجية تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية السياسية التي تعتبر ركيزة محورية لإطلاق قاطرة الإصلاح الديمقراطي، كهدف وطني لبناء منظومة الحكم الراشد في الجزائر، ضمن عملية تحديثية شاملة للمجتمع والنظام السياسي، اقتداء بما دونه الكواكبي في خاتمته حيث يسوق قاعدة أساسية فحواها " أنه يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد ، فمعرفة الغاية ولو إجمالا، شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، وهو ما يمكن التعبير عنه " بالرؤية الإستراتيجية للإصلاح ".

- قائمة المراجع:

1- بوكرا، إدريس ،" التطور الدستور وحالات الأزمة بالجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**: منشورات مجلس الأمة، العدد 07،ديسمبر 2004،142.

2 - بلغالي، محمد ، " الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر، **دراسات استراتيجية**، العدد 14، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،مارس 2011.

3- بن كادي، حسن ،" التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها: دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية " ، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008.

4- ثناء فؤاد، عبد الله،" الإصلاح السياسي: خبرات عربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 12، 2006.

** **المأسسة السياسية**: هي الاعتماد على عملية صنع القرار السياسي على الهياكل والأطر النظامية المختلفة من برلمانات وأحزاب وجماعات ضغط، بحيث تصير المأسسة بهذا المعنى نقيضا للشخصانية التي ترتكز على العنصر الشخصي في العملية السياسية والتي تتصف بها بلدان العالم الثالث، انظر: هلال علي الدين، معجم المصطلحات السياسية، ص 219.

(37) إسماعيل سراج الدين، **قضايا الإصلاح العربي**، مكتبة الإسكندرية، 2005، ص 283-284.

*** خصص مشروع قانون البلدية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في أفريل 2011 بابا كاملا ضمنه خمس مواد لتوضيح الدور التشاركي للمواطنين وذلك لتحفيزهم وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، أنظر المادة رقم 12 من مشروع قانون البلدية.

(38) طاشمة بومدين، **مرجع سابق الذكر**، ص 247.

(39) ثناء فؤاد عبد الله،" الإصلاح السياسي: خبرات عربية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 12، 2006،ص 36.

5- جابي، عبد الناصر ، **الانتخابات: الدولة والمجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998.

6- جباري، عبد الحميد، " دور القانون الأساسي للوظيفة العمومية في تفعيل الإدارة العامة في الجزائر"، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر: مجلس الأمة، العدد 14، نوفمبر 2006.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12/03 المؤرخ في 12 يناير 2012، والذي يحدد آليات زيادة فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الأول، 14 يناير 2012.

8- حزام والي، خميس ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

9- حسن، كريم،" مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية "، **المستقبل العربي**، العدد 309، مركز دراسات الوحدة العربية،نوفمبر 2004.

10- حسنين، توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999.

11- خنوش، محمد، " معوقات الإصلاحات السياسية في الجزائر "، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: **الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق**، بقسم العلوم السياسية: جامعة تبسة، يوما 22و 23 أفريل 2013.

12- رشوان أحمد، حسين عبد الحميد ، **التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1997.

13- رعد عبد الجليل، علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002.

14- الزيات، عبد الحليم ، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج01، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 2002.

15- سراج الدين، إسماعيل ،_**قضايا الإصلاح العربي**، مكتبة الإسكندرية، 2005، ص 283-284.

16- سعداوي ،عمرو عبد الكريم ،" التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا "، **السياسة الدولية**، العدد138، أكتوبر 1999.

17- الشريفي نداء، صادق ، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: دار جهينة، 2007.

18- الشطي، إسماعيل، وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

19- شعراوي جمعة، سلوى ، وآخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، ط2،القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،.2001

20- الصاوي، علي ،" الصياغة التشريعية للحكم الجيد ؟ إطار مقترح للدول العربية "، ورقة لحلقة النقاش التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **برنامج إدارة الحكم في الدولة** ، بيروت: مجلس النواب اللبناني،2003.

21- صبري، سعيد،_**الديمقراطية**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007.

22- الصيداوي، رياض ، " الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر "، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

23- عبد المطلب، غانم، **دراسة في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981.

24- عبد الناصر، ناصر ، **دور البرلمانات والبرلمانين في مكافحة الفساد**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2010.

25- عبيد، هناء ، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004.

26- عبيد،هناء ، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (أحمد منيسي محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

27- العزام، عبد المجيد ،" التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن "، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 02، عمان: الجامعة الأردنية،2006.

28-القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 02، 15 يناير 2012.

29- قلاتي، عبد الكريم ،" الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة "، **مجلة إدارة**: المدرسة الوطنية للإدارة،العدد 39، 2010.

30- قيرة، اسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

31-كنوش الشرعة، محمد ، " الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم والدلالات "، 19-03-2011
863 http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=288

32- المادة 02 من القانون العضوي رقم 01/12، يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد الأول، 14 يناير .2012

33- المسعودي ، أمينة ،" الإصلاحات الدستورية في العالم العربي: ما تكشفه رغم محدوديتها "، مداخلة ضمن ملتقى **مبادرة الإصلاح العربي**، مراكش، جانفي 2010.

34- المغيربي، محمد زاهي بشير ، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، بنغازي: جامعة قاز يونس، 1998.

35- ناجي، عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006.

36- هناد ، محمد ،" النظام السياسي الجزائري: قطيعة أم استمرار"، في كتاب: عبد الله حمودي(محرر)، **وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، المغرب: دار طوبقال للنشر،1998.

37- هيجوت، ريتشارد ، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن محمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في الاقتصاد الجزائري

د.سعود وسيلة - د.قاسمي كمال
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

الملخص : بالرغم من أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الزراعة تعتبر نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر، ونسبة تطورها خلال فترة الدراسة نسبة منخفضة نوعا ما، إلا أن مساهمتها في الاقتصاد الجزائري وخصوصا في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات تعتبر نسبة مقبولة جدا وقريبة من نسبة مساهمة باقي القطاعات التي كانت أعدادها أضعاف المؤسسات الزراعية.

هذا ما يلزم بمزيد من الاهتمام بهذا القطاع وتدعيمه بكل الطرق الممكنة لأنه يمثل أحد الطرق والأساليب الفعالة التي تسمح بدعم الاقتصاد وتطويره وترقية الصادرات وتحقيق ميزان تجاري جيد وخفض الاعتماد على قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية : القطاع الزراعي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة....

Abstract:

Although the proportion of SME's active in the agriculture sector is considered very small percentage compared to the total number of SME's active in Algeria, and the rate of its development during the study period is low, but their contribution to the Algerian economy, especially in the value added non-hydrocarbon sector is very agreeable rate and close to the contribution of other sectors in which their numbers times the number of agricultural institutions.

That's what it takes more interest in this sector and strengthened in every possible way because it is one of the effective methods and techniques that allow the support and development of the economy and promotion of exports and achieve a good balance of trade and reduce dependence on hydrocarbon sector.

Keywords: Agricultural sector, SME's, value added…..

تسعى العديد من الدول في عصرنا الحالي إلى التنويع في اقتصادها فلا يمكن الاعتماد على قطاع واحد فقط لما يتضمنه ذلك من مخاطر كبيرة تنعكس على الاقتصاد ككل في حالة حدوث ارتباكات في القطاع الأساسي، وبالتالي تتنوع القطاعات بين المحروقات والسياحة والزراعة والطاقة البديلة وحتى ميدان التكنولوجيات الحديثة والصناعات السينمائية في بعض الدول. فنجد أن الإمارات العربية المتحدة مثلا قد توصلت سنة 2016 إلى الحد من اعتمادها على قطاع المحروقات تماما بعد أن تبنت استراتيجية واضحة وفعالة في التنويع الاقتصادي وهو ما سيقيها من أي تأثير مباشر للاهتزازات في سوق الطاقة خلال السنوات القادمة.

بالرغم من ذلك تبقى الجزائر نموذجا على الاعتماد الكلي على قطاع واحد، فيقوم الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة تتجاوز 90% من إيراداتها، وهو ما وضعها في وجه الضغوط المستمرة للسوق العالمية وتأثير تغيير أسعار المحروقات على ميزانياتها وخططها التنموية. انطلاقا من ذلك تسعى الدولة الجزائرية إلى تشجيع المؤسسات والأفراد على إقامة المشاريع التي تقدم إضافة للاقتصاد ويمكن من خلالها التخلي التدريجي عن قطاع المحروقات، من بين هاته القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي يعد معروفا بفعاليته منذ القدم في توفير مناصب الشغل والدخل للعديد من الأفراد والعائلات على المستوى القبلي والعشائري. انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في دعم الاقتصاد الجزائري؟"

أهمية البحث: تظهر من خلال الأزمات التي يعرفها قطاع المحروقات عالميا وتؤثر على الاقتصاد الجزائري، وضرورة التنويع الاقتصادي في مجالات أخرى أهمها السياحة والزراعة اللذين تملك بهما الجزائر إمكانات واسعة وغير مستغلة.

الهدف من البحث: إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري، ومدى قابلية الاعتماد عليه مستقبلا كقطاع فعال وبديل أو على الأقل مكمل لقطاع المحروقات في الصادرات وتحصيل إيرادات معتبرة من ذلك، على اعتبار أن الجزائر بها مساحات شاسعة صالحة لمختلف أنواع الزراعة والمحصولات الزراعية، وتتمتع بمناخ مناسب لذلك.

حدود البحث: يقتصر هذا البحث على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الزراعة دون غيرها من المؤسسات الكبيرة، كما أن البحث يخص الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.

خطة البحث: للإجابة على التساؤل السابق، تم تقسيم البحث وفقا للخطة التالية:

أولا: مفاهيم عامة حول الزراعة (الفلاحة).

ثانيا: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: نظرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في قطاع الزراعة خلال الفترة 2010-2015

أولا- مفاهيم عامة حول الزراعة (الفلاحة)

I- مفهوم الزراعة: إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGRE التي تعني الحقل أو التربة، وكلمة CULTURE بمعنى العناية والرعاية[1]. وبالتالي فإن الكلمة تدل على كامل النشاطات التي يتم القيام بها والتي لها علاقة بالأرض والتربة، إلا أن هذا التعريف لم يعد كافيا في وقتنا الحديث لما أضيف لهذا المعنى نشاطات أخرى متعددة. فأضحت الزراعة (الفلاحة) تعبر على أنها: "جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية"[2].

II- خصائص الزراعة: تتميز الزراعة بمجموعة من السمات والخصائص التي نجدها مجتمعة بها دون غيرها من القطاعات، نذكر منها:[3]

ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة: تقدر نسبة رأس المال الثابت (يمثل قيمة وسائل الناتج الزراعي من الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات غيرها وما ينفق عليها من تحسينات) في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، وهذا مما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج آخر حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح.

طول دورة الناتج الزراعي: إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها أي أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلة مجهولة المعالم، وإذا فرضنا أنه يعلم ما سيكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل إيقاف إنتاج حقل للفواكه أو حظيرة للحيوان بمثل السهولة في إيقاف معمل من المعامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا أراد الفلاح زيادة منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره، وكذلك الفواكه وغيرها، فشجرة التفاح لا تصل إلا ذروة الإنتاج قبل بلوغها سن العاشرة، وعلى هذا إذا ارتفع سعر أحد هذه المنتجات، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة إنتاجه، وقد يبقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الانتظار.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، "**الموارد الاقتصادية**"، مصر، 1983، ص 87.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، مطبعة العالي، بغداد، 1969، ص 37.

[3] زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2009/1980**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014/2013، ص ص 52-54 بتصرف.

ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية: تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها.

صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة: يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض. فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر، حيث أن المنتجات الزراعية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، اللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج والتي تعرف بنقطة الاشتقاق.

تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة: من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، وعلى هذا فإن أريد زيادة الناتج الزراعي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد يضطر فيه اللجوء إلى استغلال أراضي إضافية أقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية، وبذلك يسري قانون الغلة المتناقص على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الزراعية، فنضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة: من الواضح أن الزراعة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضها، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له، وتحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، ولذلك إذا نجح أحد الزراع في إجراء تجربة جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا، لأن دورة الناتج الزراعي طويلة، وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد، ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق أوسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل، وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة.

III- أنواع الزراعة: تنقسم الزراعة إلى عدة أنواع وأشكال نذكر منها:[1]

1. الزراعة البدائية المتنقلة: يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أرض جديدة غيرها، إلا أنه لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

2. الزراعة المتخصصة: تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو القهوة وغيرها ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول، وتعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد، إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري...، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن المخاطرة عالية بسبب الاعتماد على محصول واحد.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-49.

3. **الزراعة المتنوعة:** نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (زراعي، نباتي وحيواني)، ومن حيث عدد المنتجات (قمح، خضر، فواكه في النشاط الزراعي، وتربية المواشي، الطيور في النشاط الثاني)، ومن فوائد هذه الزراعة نجد: المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الزراعية، إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته، ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طوال فترة السنة، التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.

4. **الزراعة الواسعة:** توجد في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية، ولكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفير عوامل الإنتاج الزراعي الحديثة وغيرها، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.

5. **الزراعة الكثيفة:** عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار واتسعت ثقافته الزراعية وتناقصت الأراضي الجديدة، أخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، بحيث بدأ يستعمل المخصبات من الأسمدة الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية وابتكر الدورة الزراعية، وصار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد أخرى أو سنة بعد سنتين، وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة، خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة.

IV- دور الزراعة: تلعب الزراعة دورا أساسيا ومحوريا، يمكن توضيحه فيما يلي:[1]

تحقيق الفائض الزراعي والغذائي: تعني كلمة الفائض وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الزراعي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى و التي تتمثل في تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية أخرى لا يمكن انتاجها محليا بهدف تنويع الاستهلاك الداخلي، تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، أو توجيه إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي نفسه من أجل تنميته وتوسيعه.

الزراعة كمصدر للعملة الأجنبية: إن تحديث القطاع الفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد إذا ما حقق فائض في الإنتاج الزراعي وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية، بحيث توجه هذه العملات إلى عملية التمويل، ومنه تصبح الزراعة كمصدر تمويل لعملية التنمية.كما أن القطاع الزراعي يلعب دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير.

مساهمة الزراعة في تحقيق التوازن الغذائي: على القطاع الفلاحي في البلدان النامية وغيرها أن يلعب دورا هاما في متابعة الطلب على كل المنتجات الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد، ابتداء من كل التغيرات التي تحصل سواء في مكوناته أو حجمه حيث هناك عنصران أساسيان يحددان التغيير في طلب المنتجات الغذائية وهما: الاستهلاك الإجمالي والذي يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديده لأن هذا الأخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان. وارتفاع الدخل المتوسط للفرد يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الغذائي بناءا على الميل الحدى للاستهلاك وذلك لأن الزيادة يوجه جزء منها إلى زيادة على المواد الغذائية.

الزراعة كمصدر للقوة العاملة: تعتبر الزراعة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل، وتختلف نسبة استيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد إلى آخر حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة، ففي البلدان المتقدمة يستوعب

---

[1] نور محمد لمين، **"دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة حالة ولاية تيارت"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2012/2011، ص ص 97-99.

القطاع الزراعي أقل من 4% فقط (الو.م.أ، اليابان، فرنسا وألمانيا 2%، إيطاليا 3%، إسبانيا 4%) نتيجة التقدم العلمي في الزراعة كالآلات الزراعية، أما في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة فتشغل من 50% إلى 92% (بوركينافاسو 92%، غينيا 80%، السنغال 70%، سيراليون 60%، الطوغو 53%) باعتبار أن معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية ويستخدمون الأساليب التقليدية في الزراعة[1].

المساهمة في الناتج الوطني: تختلف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة من دولة لأخرى فهناك بلدان اقتصادها قائم على الزراعة وتضم معظم بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حيث تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني أكثر من 32% حتى تصل إلى 64% مثل: غينيا الاستوائية وليبيريا، وهناك بلدان اقتصادها سائر في طريق التحول إلى نظام السوق وتضم معظم بلدان مناطق جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتراوح نسبة المساهمة بين 7% و25%، في حين تبقى مساهمة البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية وهي تضم معظم بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكثير من بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أقل من 7%. ويرجع انخفاض هذه النسبة لأسباب منها تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية وخاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة، ومع هذا يبقى الناتج الزراعي جزءا هاما من الناتج الوطني حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية.

توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداده بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالمنسوجات والإطارات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم دون أن تتوفر لها المواد الخام من القطاع الزراعي، إضافة إلى تنمية وتطوير الصناعات الغذائية التي يتم عن طريقها امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وحفظ وتخزين الأغذية ونقلها إلى أماكن مختلفة مما يساهم في تحسين أسعار السلع الزراعية وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام. ويؤدي هذا إلى تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع الزراعية، وهذا بدوره يؤدي لتحقيق مصالح المنتجين والمستهلكين.[2]

الحفاظ على البيئة: تساهم الزراعة بشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة، ومن الآثار الإيجابية للزراعة على البيئة الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء، الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال بفعل السيول أو الرياح أو الحد من تملح الأراضي عندما تتبخر المياه بعد عمليات السقي غير السليمة أو لانعدام الصرف الصحي حسب المفهوم الشامل للتصحر، ويمكن أن تساعد الزراعة في مكافحة الانحباس الحراري بحيث تكون مجال صرف للكاربون.[3]

ثانيا- مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

I- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يصعب وضع تعريف واضح وصريح ومتفق، ويرجع ذلك إلى:

اختلاف مستويات النمو: يتمثل في التطور اللامتكافئ بين الدول، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي. كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فالمؤسسة الكبيرة قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة.[4]

تنوع الأنشطة الاقتصادية: باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات، حيث تعتبر المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة.[1]

---

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"الاتجاهات الحديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 28.

[3] دحماني علي، **"أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، أكتوبر 2010، ص 113.

[4] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 16.

تعدد فروع النشاط الاقتصادي: فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة التي تنشط في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[2]

كما تتعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تجميعها في مجموعتين أساسيتين هما:

1. **المعايير الكمية:** هي تلك المعايير التي يمكن جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بها، ونجد منها:[3]

أ. حجم العمالة: هو من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة قياسه. لكن على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى.

ب. حجم رأس المال: هي المؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر بها والذي يختلف من دولة إلى أخرى.

ج. الجمع بين معياري العمالة ورأس المال: يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم الاعتماد على كل من العاملين ورأس المال معا.

2. **المعايير النوعية:** لا يمكن قياسها كميا إلا أنه وجب إضافتها من أجل توضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى. تتمثل هذه المعايير في:

أ. نوع الملكية: تعود ملكية أغلب هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص، في شكل مؤسسات أشخاص أو مؤسسات أموال، غير أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مؤسسات فردية وعائلية، يلعب فيها المالك/المدير دورا كبيرا على جميع المستويات.[4]

ب. الاستقلالية: نعني بها استقلالية الإدارة والعمل، فقرارات المؤسسة تتخذ من طرف مديرها أو مالكها دون تدخل أطراف أو هيئات خارجية أخرى، وأصحاب المؤسسة يتحملون مسؤولياتهم كاملة اتجاه الغير.

ج. محلية النشاط: أي النطاق المكاني الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وخصوصا نشاط الإنتاج. والذي غالبا ما يكون محدودا.[5]

وفيما يلي عرض لبعض التعريفات المقدمة من قبل بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[6]

1) تعريف الاتحاد الأوروبي: تعطي اللجنة الأوروبية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التعريف التالي: "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل، وتتمتع بالاستقلالية، ولا تنسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، والميزانية التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو".

2) تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار. وبالنسبة لبعض الصناعات، تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين أقل من 1000 عامل".

3) تعريف اليابان: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "الوحدات التي تضم عددا من العمال يصل إلى 100 عامل بصفة دائمة، ولا يزيد رأسمالها عن 10 ملايين، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. وقد ازداد هذا العدد بعد الحرب العالمية

---

[1] لخلف عثمان، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 05.

[2] Ahmed Slami, **"Petite et moyenne industrie et développement économique"**, ENAL, Alger, 1985, p 27.

[3] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **"الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص ص 48 – 50.

[4] محمد الصغير قريشي، **"واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 09، 2011، ص 173.

[5] الطيب داودي، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات – حالة الجزائر"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 11، 2011، ص 62.

[6] شعيب أتشي، **"واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 10، 11.

الثانية إلى 300 عامل. أما الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صغيرة جدا. ويختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعات".

4) تعريف الجزائر: عرفت الجزائر هذه المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في: 27 رمضان 1422 الموافق لـ 2001/12/12، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف بـ:

✓ تشغل من 1 إلى 250 عامل.

✓ رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج وايراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

✓ تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25%.

وصنفت كل من المواد 7.6.5 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدى وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

المعيار الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لمعطيات القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

II- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1. **الخصائص المتعلقة بالعملاء:** هي التي ترتبط أساسا بالزبائن الذين تتعامل معهم المؤسسة، أهمها:

أ. *الطابع الشخصي لخدمة العميل:* قلة العاملين ومحلية النشاط يخلق نوعا من الألفة مع العملاء، مما يؤدي إلى تقديم المنتوج في جو من الصداقة يجعل من الصعب على العملاء تغيير التعامل معه.

ب. *المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:* المعرفة الشخصية بالعملاء تمكن من التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات، مع التحديث المستمر للبيانات.[2]

ج. *قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء:* قوة العلاقات الشخصية مع العملاء والمعرفة الدقيقة بأحوالهم وأحوال المجتمع المحلي ككل، تجعل منهم أحسن عون لها في مواجهة الصعوبات والعوائق.

د. *المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:* وجود علاقة غير رسمية تجعل التصرفات سريعة والقرارات تتلاءم مع طبيعة المشكلة مع التقليل من فرص التشويش وسوء الفهم وحتى إن وجد فمن السهل اكتشافه وتصحيحه.[3]

2. **خصائص ادارية وتنظيمية:** تتعلق بتنظيم وإدارة وسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بـ:

أ. نسبة مرونة عالية: تتمتع هذه المؤسسات بمرونة عالية وقدرة على التغيير، عكس المؤسسات الكبيرة التي تملك جهازا اداريا وتنظيميا أكبر يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار والأخطاء ومعالجتها.[4]

ب. الكفاءة والفعالية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى كثيرا مما يمكن للمؤسسات الكبيرة والعملاقة أن تصل إليه.[5]

---

[1] تم الاعتماد على التعريف المقدم في القانون التوجيهي لسنة 2001 وليس 2017 لأن الدراسة تتوقف عند سنة 2015.

[2] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 41 – 43.

[3] توفيق عبد الرحيم يوسف، **"إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 26، 27.

[4] سعاد نائف برنوطي، **"إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد الريادة"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 80.

[5] علي السلمي، **"المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة"**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص ص 15، 16.

ج. القابلية للتجديد والابتكار: تتوافر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على قدرة عالية على التجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة بما يحقق رضى العملاء.

3. **الخصائص المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي:** وتتمثل في:[1]

أ. الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل: صغر حجم رأس المال في هذه المؤسسات يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين، مما يقلل من الضغوط المالية على البنوك.

ب. محدودية الانتشار الجغرافي: إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي.

III- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد: بصفة عامة فإن الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل فيما يلي:[2]

-خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية، والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.

-تنمية المواهب والإبداعات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، حيث تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبرى. وتطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل.

-الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من المصادر المختلفة للتمويل الذاتي، مما يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.

-الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للمؤسسات الكبرى، وبذلك تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فائدة مزدوجة، فهي تقلل من الاستيراد من ناحية، وتسهم في الحد من إهدار موارد قابلة للاستغلال من ناحية أخرى.

-تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف الأقاليم، مما يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

-المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى، حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج احتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى. فمثلا تتعامل "جنرال موتورز" مع أكثر من 30.000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل "رونو" مع أكثر من 50.000 مورد من هذه المؤسسات.

IV- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اختلاف المعايير المعتمدة من قبل الباحثين أو الهيئات الرسمية للدول أو حتى المنظمات العالمية، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير المختلفة للتصنيف

معيار التصنيف	النوع	التعريف
حسب مجال النشاط	التصنيع	تتمثل في المؤسسات التي تستلم المواد وتصنعها وتوزعها، مثل مصنعي المنتجات الزراعية والحرفيين.
	التجارة	هي مؤسسات تجارة الجملة، تجارة التجزئة، مؤسسات الامتيازات.
	الخدمات	تتطلب استثمارا أوليا صغيرا، ويعتمد بصورة كبيرة على الإشراف الشخصي مثل مصلح الساعات، عامل الصيانة، النجارون.
حسب	المؤسسات المنتجة للسلع	نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إنتاج السلع الاستهلاكية التي تنضم إلى الصناعات التالية: الصناعة

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000، ص ص 31 – 34.

طبيعة المنتجات	الاستهلاكية	الغذائية، الصناعات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وأنواعه.
	المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطية	يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها.
	المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز	يقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة السيارات وآلات الشحن والآلات الفلاحية، وتجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.
حسب توجه المؤسسة	المؤسسات العائلية	تتميز بكون مكان إقامتها هو المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.
	المؤسسات التقليدية	مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها. وقد تستعين بالأجير.
	المؤسسات الحديثة	تقوم بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة للمستهلك النهائي أو تقوم بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة.
حسب المعيار القانوني	المؤسسات الفردية	يمتلكها شخص واحد، وعادة هو الذي يمارس مسؤوليات إدارة العمل يوميا، علاوة على امتلاكه كافة موجودات العمل، وإليه تؤول الأرباح المتولدة من عمل المؤسسة.
	مؤسسات الأشخاص	ارتباط بين عدة أشخاص (لا يتجاوز 20) للقيام بأي عمل بالاشتراك، وذلك لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة. ونجد فيها مؤسسات التضامن، ومؤسسات التوصية البسيطة.
	مؤسسات الأموال	تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة. ونجد فيها مؤسسات المساهمة، والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة.

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لعدة مراجع[1].

ثالثا- نظرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في قطاع الزراعة خلال الفترة 2015/2010

I- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015: عرفت الجزائر العديد من البرامج والتدابير التي سعت من خلالها إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وهو ما انعكس على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عرفت تطورا ملحوظا على مدى السنوات الماضية. وهو ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Δ 2015-2010
عدد م ص م	619072	659309	711832	777816	855598	941158	322086
التطور(%)	/	6.50	7.97	9.27	10	10	52.03

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- نشريات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18، 20، 22 للسنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.
- نشرية المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 24 لسنة 2013 الصادرة عن المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.
- الإحصائيات الخاصة بسنتي 2014 و2015، إحصائيات تقريبية لعدم توفر إحصائيات رسمية.

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي:

---

[1] وضع الجدول بناء على المراجع التالية :

- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد،"**إدارة المشاريع الصغيرة**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 32، 35.
- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار الحامد، الأردن، 2000، ص ص 32، 46.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.
- يوسف قريشي، "**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جانفي 2005، ص ص 29، 30.

✓ عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015 زيادة كبيرة تجاوزت النصف (52.03%)، حيث انتقل العدد من 619072 مؤسسة سنة 2010 إلى 941158 مؤسسة سنة 2015 بزيادة 322086 مؤسسة.

✓ تسجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة سنوية مستمرة بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أدنى نسبة تطور خلال فترة الدراسة قيمة 6.50% بين سنتي 2010 و2011، وأعلى نسبة تطور كانت بين سنتي 2013 2014 من جهة وبين 2014 و2015 من جهة أخرى بنسبة قدرت بـ 10%.

يمكن تفسير هذه الملاحظات من خلال ما يلي:

✓ يعود ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التشجيع والمجهود المستمرين من قبل الدولة على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، من خلال العديد من التسهيلات والآليات التي تم استحداثها بغرض الاستثمار في هذا المجال وفتحه أمام المستثمرين الراغبين بذلك.

ومن بين هذه الآليات نجد تنصيب العديد من المؤسسات والهيئات كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، بالإضافة إلى مراكز التسهيل والحاضنات، وبرامج إعادة التأهيل، والعديد من البرامج الأخرى. تكون المهمة الأساسية لهذه الهيئات هو تقديم الدعم المادي والمعنوي، من خلال منح القروض وتسهيلات الدفع من جهة، ومن جهة أخرى ضمان المرافقة الفنية لمختلف المشاريع الصغيرة.

II- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010-2015: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في عدد من القطاعات المختلفة، حيث تسعى إلى التواجد في كامل مجالات النشاط لتكون داعما ومكملا للمؤسسات الكبيرة. لكن يسجل اختلاف عددها ونسبة مساهمتها في كل قطاع بسبب اختلاف العوامل الجاذبة للاستثمار في كل منها. وفيما يلي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطور عددها حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015.

الجدول رقم 04: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010-2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعة	61407	64059	67688	73195	77616	82304
نسبة التطور (%)	/	4.32	5.67	8.14	6.04	6.04
ن م مج إج (%)	16.60	16.33	16.09	15.91	15.68	15.48
الخدمات	172862	186324	204200	228748	251165	275779
نسبة التطور (%)	/	7.79	9.59	12.02	9.80	9.80
ن م مج إج (%)	46.73	47.49	48.54	49.73	50.72	51.71
الزراعة	3920	4189	4461	4797	5131	5488
نسبة التطور (%)	/	6.87	6.49	7.53	6.96	6.96
ن م مج إج (%)	1.07	1.07	1.06	1.04	1.04	1.03
البناء والأشغال العمومية	129805	135793	142262	150962	158752	166944
نسبة التطور (%)	/	4.61	4.76	6.12	5.16	5.16
ن م مج إج (%)	35.10	34.61	33.82	32.82	32.07	31.31
المناجم والمحاجر	1882	1968	2063	2269	2415	2571
نسبة التطور (%)	/	4.57	4.83	9.98	6.46	6.46
ن م مج إج (%)	0.50	0.50	0.49	0.49	0.49	0.47
المجموع	369876	392333	420674	459971	495079	533086

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على النشريات السابقة. **ن م مج إج = نسبة المساهمة من المجموع الإجمالي**

من خلال الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

✓ تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 05 قطاعات أساسية هي : الصناعة، الخدمات، الزراعة، البناء والأشغال العمومية، المناجم والمحاجر (يضم إلى هذا القطاع خدمات الأشغال البترولية والطاقة والمحروقات).

✓ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى في كل القطاعات المذكورة سابقا مع اختلاف في نسبة التطور في كل قطاع ومن سنة لأخرى، حيث تتراوح بين 04% و10%.

✓ يعتبر قطاع الخدمات هو القطاع الرائد من حيث نسبة مساهمته في المجموع الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقارب النصف خلال طول فترة الدراسة حيث انتقلت من 46.73% سنة 2010 إلى 51.71% سنة 2015، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي تجاوزت نسبة مساهمته 30% ثم قطاع الصناعة بنسبة مساهمة أكثر من 15% فقطاع الزراعة وأخيرا قطاع المناجم والمحاجر.

✓ يعتبر مساهمة قطاع الزراعة في مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة جدا في حدود 01% بالرغم من أن نسبة تطور عددها في هذا القطاع تقارب 07% من سنة لأخرى.

يمكن تفسير النتائج السابقة من خلال ما يلي:

✓ تبرر المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات من مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سهولة تأسيس هذا النوع من النشاطات من جهة، والرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات وخصوصا التجارة. كما أن الإمكانيات التي يستلزمها قطاع الخدمات تكون عادة في المتناول ويمكن توفيرها فهي لا تتطلب إمكانات ضخمة.

✓ بالنسبة لقطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة، فإن المستثمرين الشباب والمقاولين لا يتجه كثيرا إليهما بحكم أنهما يتطلبان إمكانيات كبيرة نوعا ما، مما يجعل العمل مقتصرا على بعض الصناعات الخفيفة كصناعة الآجر تقليديا الذي يصنع في ورشات خاصة، وكذلك ما يعرف بنشاط المناولة.

✓ بينما قطاع الفلاحة فيتميز بخصائص لا تدفع المستثمرين الذين يرغبون بالربح السريع إلى الاستثمار بها، وعادة ما يتم إنشاء المشاريع المتعلقة بالفلاحة من قبل الأفراد الذين يمتهنونها عائليا وتقليديا وانتقالها عبر الأجيال، وبالتالي يولون أهمية بالغة للأرض ونشاطاتها، ويفضلون النتائج اللاحقة وطويلة الأمد مقابل الجهد الحالي، أما المؤسسات الجديدة كليا فهي قليلة في هذا المجال.

III- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في القيمة المضافة خلال الفترة 2010-2015: تعد القيمة المضافة من أهم القيم التي تقاس لتحديد الإضافة التي تقدم للاقتصاد الوطني، حيث تحدد مدى مساهمة كل قطاع في مجموع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. وكل ما كانت هذه النسبة عالية كلما أثبت القطاع فعاليته في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي يعمل على تعظيمه من سنة لأخرى من خلال تشجيع مختلف القطاعات الاقتصادية الممكنة حتى يضمن تنوع في الاقتصاد بدلا من الاعتماد على قطاع واحد فقط، مثل ما هو واقع في الجزائر مع قطاع المحروقات، وبالتالي يصبح الاقتصاد مرهونا فقط بعائدات وإيجابيات ذلك القطاع فقط باعتباره المهيمن على النشاط الاقتصادي للبلد. وبالتالي سيتم إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في مجموعة من القطاعات في القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مع التركيز على الدور الذي تلعبه المؤسسات العاملة في القطاع الفلاحي. وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور مساهمة م ص م الجزائرية في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للفترة 2010-2015

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	Δ 2010-2015
الصناعة	200.12	234.45	268.79	311.53	361.06	418.47	218.35
نسبة التطور (%)	/	17.15	14.65	15.90	15.90	15.90	(%109.10)
ن م مج إج (%)	4.18	4.32	4.38	4.47	4.57	4.66	/
الخدمات	2504.26	2753.42	3040.13	3349.62	3690.61	4066.31	1562.05

نسبة التطور (%)	/	9.95	10.41	10.18	10.18	10.18	(%62.38)
ن م مج إج (%)	52.27	50.76	49.50	48.10	46.70	45.30	/
الزراعة	1015.19	1173.71	1421.69	1682.85	1991.99	2357.92	1342.73
نسبة التطور (%)	/	15.61	21.13	18.37	18.37	18.37	(%132.26)
ن م مج إج (%)	21.19	21.64	23.15	24.17	25.21	26.27	/
البناء والأشغال ع	1071.75	1262.57	1411.15	1619.72	1859.11	2133.89	1062.14
نسبة التطور (%)	/	17.80	11.77	14.78	14.78	14.78	(%99.10)
ن م مج إج (%)	22.36	23.28	22.97	23.26	23.52	23.77	/
المجموع	4791.32	5424.15	6141.76	6963.72	7902.77	8976.59	4185.27

المصدر: من إعداد الباحث بناء على النشريات السابقة. **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

من خلال الجدول رقم 05 يلاحظ ما يلي:

✓ ارتفعت القيمة المضافة المحققة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بقيمة كبيرة قدرت بـ 4185.27 مليون دولار أمريكي، حيث انتقلت من 4791.32 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى حدود 8976.59 مليون دولار أمريكي سنة 2015، بنسبة تطور قدرت بـ 87.35%.

✓ تعرف القيمة المضافة المحققة من قبل القطاعات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في: الصناعة، الخدمات، الزراعة، البناء والأشغال العمومية، تطورا مستمرا من سنة إلى أخرى طيلة فترة الدراسة مع تسجيل اختلاف في نسبة التطور من سنة لأخرى ومن قطاع لآخر.

✓ تسجل القيمة المضافة المحققة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية نسبة تطور سنوية مستمرة يبلغ قيمة متوسطها خلال الفترة 2010-2015 نسبة 16%، بحيث انتقلت القيمة المضافة من 200.12 مليون دولار سنة 2010 إلى 418.47 مليون دولار أمريكي سنة 2015 أي بنسبة زيادة 109.10%.

بالرغم من ذلك فإن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة الكلية المحققة من قبل كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تظل منخفضة حيث لم تتجاوز 4.66% كأعلى نسبة سجلت سنة 2015.

✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية من أهم القطاعات التي لها نسبة مساهمة معتبرة في القيمة الإجمالية للقيمة المضافة حيث تتجاوز هذه النسبة قيمة 45% (انتقلت من 52.27% سنة 2010 إلى 45.30% سنة 2015)، وتضاعفت القيمة المضافة بنسبة 62.38% بين سنتي 2010 و2015 (1562.05 مليون دولار أمريكي) مع تجيل نسبة تطور سنوية تراوحت بين 9.95 و10.41 و10.18 بين سنوات الدراسة.

✓ تتطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة من سنة إلى أخرى حيث بلغت نسبة التطور بين سنتي 2010 و2011 نسبة 15.61 وبين 2011 و2012 نسبة 21.13، أما بين كل من 2013/2012 و2014/2013 و2015/2014 فقد بلغت نسبة التطور 18.37. وتضاعفت القيمة المضافة بين سنتي 2010 و2015 بنسبة كبيرة بلغت 132.26% حيث عرفت زيادة بـ 1342.73 مليون دولار أمريكي (انتقلت من 1015.19 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى 2357.92 مليون دولار أمريكي سنة 2015).

بينما نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية في القيمة المضافة الكلية لكافة المؤسسات فتعرف زيادة مستمرة ولو بقيمة ضئيلة حيث كانت نسبة مساهمتها سنة 2010 من القيمة الإجمالية نسبة 21.19% لتصل سنة 2015 إلى نسبة 26.27%.

✓ انتقلت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية من 1071.75 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى 2133.89 مليون دولار أمريكي سنة 2015 أي بزيادة قيمة 1062.14 مليون دولار أمريكي (بنسبة 99.10%)، بينما نسبة التطور السنوية للقيمة المضافة لهذا القطاع فهي في حدود 15% تقريبا.

أما نسبة المساهمة من المقيمة الإجمالي فهي بحدود 23% حيث بلغت أقل نسبة سنة 2010 بنسبة 22.36% وأعلى نسبة سجلت سنة 2015 بنسبة 23.77%.

مما سبق، يمكن استنتاج ما يلي:

✓ تضاعف القيمة المضافة الإجمالية خلال فترة الدراسة يعود إلى الزيادة المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكامل قطاعاتها وبالتالي الزيادة في إنتاجها المادي والمعنوي وقيمتها المضافة.

✓ نسبة المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات يفسر بالعدد الكبير الذي تعرفه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا المجال والذي تجاوز النصف من العدد الإجمالي وبالتالي فإن نسبة مساهمتها اقتربت من 50%.

✓ خلافا لما سبق فإن قطاع الصناعة والذي يحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة به (يمثل حوالي 15% من المجموع الإجمالي للمؤسسات) إلا أن مساهمته في القيمة المضافة يبقى منخفضا جدا ولا يعكس الطموحات المنتظرة من قطاع هام وحساس كالصناعة فهي لا تصل حتى لنسبة 05%.

✓ نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية تعد متوسطة تتراوح في حدود 23% وهو ما يعكسه أيضا عدد المؤسسات الناشطة بهذا القطاع بالرغم من أنه يمكن التحسين والرفع من أداءها.

✓ يساهم قطاع الزراعة بنسبة معتبرة من القيمة المضافة تقارب تلك المسجلة من قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يلاحظ أن نسبة تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة تعد من أعلى نسب التطور المسجلة في كامل القطاعات الأخرى، وحتى أنها تسجل أعلى نسبة في التطور الكلي المسجل بين سنتي 2010 و2015 حيث قدرت بـ 132.26% وهي نسبة لم تسجلها حتى المؤسسات الخدمية بالرغم من أنها تمثل نصف عدد المؤسسات بينما لا يتجاوز عدد المؤسسات الزراعية نسبة 01% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ مما سبق تظهر الأهمية البالغة لقطاع الزراعة ودورها الكبير في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات والقابلية الكبيرة لهذا القطاع لتقديم الحلول الكفيلة للتخلي التدريجي عن التبعية التامة للمحروقات وأن توجه المنتجات الزراعية للتصدير أو لدعم الصناعة أو حتى لتوليد الطاقة في بعض الأحيان، حيث أن القيمة المضافة مثلا التي يقدمها 01% من المؤسسات (الزراعية) تعادل القيمة المضافة المقدمة من 30% من المؤسسات (البناء والأشغال العمومية) وتقترب من القيمة المضافة التي يقدمها نصف العدد الإجمالي للمؤسسات (الخدمات).

الخاتمة:

يعد قطاع الزراعة من بين القطاعات التي تقوم عليها الاقتصاديات الدولية كقطاع رائد وأساسي في العديد من الدول الإفريقية مثلا، أو موازيا لباقي القطاعات في دول أخرى، وهذا راجع للدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع سواء على المستوى الوطني انطلاقا من توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، مرورا باستغلال المنتجات الزراعية كمواد أولية للعديد من الصناعات التعليبية والتصبيرية وغيرها، وصولا إلى تصدير المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية وتوفير العملة الأجنبية.

ولا تحيد الجزائر عن هذا المسار العام حيث سجل أنه بالرغم من العدد المحدود جدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الزراعة إلا أن مساهمتها في الاقتصاد الوطني (القيمة المضافة كمثال) تعد قيمة مقبولة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تتجاوزها بـ 30 و50 مرة لكنها تحقق نفس النسبة أو نسبة أقل بكثير.

هذا ما يدفع إلى وجوب توصية الهيئات الرسمية في الجزائر إلى الاهتمام الجدي بقطاع الفلاحة من خلال تسطير استراتيجية فعالة تنطلق من بداية المشروع إلى غاية الحصول على النتائج وما يليها من متابعة مستمرة، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والتشجيع اللازمين للفلاحين الذي يحققون نتائج جيدة وتقديم الدعم للفلاحين المتعثرين، مع تشجيع الشباب المقاول وتوعيتهم وتحسيسهم بضرورة إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة باعتباره مجالا

منتجا ومفيدا سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع والبلد ككل. مع وضع خطط فعالة وذات مردودية فيما يخص المشاكل المتعلقة بالقروض والتوزيع والتخزين والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في المجال الفلاحي التي تسمح بتقليص الجهد وزيادة الإنتاجية مع مزيد من الصبر والجهد.

المراجع:

1- الكتب:

1) توفيق عبد الرحيم يوسف، "**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2) جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد،"**إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

3) رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

4) سعاد نائف برنوطي، "**إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد الريادة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

5) عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، "**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000.

6) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**الاتجاهات الحديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

7) عبد الوهاب مطر الداهري، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**"، مطبعة العالي، بغداد، 1969.

8) علي السلمي،"**المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.

9) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.

10) كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار الحامد، الأردن، 2000.

محمد عبد العزيز عجيمة، "**الموارد الاقتصادية**"، مصر، 1983.

11) Ahmed Slami, **"Petite et moyenne industrie et développement économique"**, ENAL, Alger, 1985.

2- الأطروحات والمذكرات:

1) زهير عماري، "**تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2009/1980**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014/2013.

2) لخلف عثمان، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

3) يوسف قريشي، "**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جانفي 2005.

4) شعيب أتشي، "**واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5) نور محمد لمين، "**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة حالة ولاية تيارت**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011/.2012.

3- المجلات:

1) دحماني علي، "**أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة**"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، أكتوبر 2010.

2) الطيب داودي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات – حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 11، 2011.

3) محمد الصغير قريشي، "**واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 09، 2011.

الأزمة النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والجزائري

د. حمدي باشا نادية

جامعة لونيسي علي-البليدة 2-

ملخص: لقد تسبب انهيار أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 في إحداث أزمة عالمية انعكست آثارها على اقتصاديات العالم بما فيها الجزائر. لاسيما بعد عشرية عرفت فيها الأسعار ارتفاعا غير مسبوق أدى إلى انتعاش محسوس في اقتصاديات الدول المصدرة على حساب الدول المستوردة، لكن الأزمة النفطية الراهنة قلبت الموازين، فأصبحت الدول المستوردة هي المستفيدة. فقد أدت هذه الأزمة الى زيادة معدل نمو هذه الدول جراء تخفيض أسعار الوقود والمنتجات المرتبطة به وتوجيه الوفرات التي سمحت بتحقيقها نحو زيادة الاستهلاك في السلع الأخرى مما ساهم في انتعاش اقتصادها. أما الدول المصدرة فهي الدول الأكثر تضررا نتيجة للتراجع المحسوس في إيراداتها النفطية والتي تسببت في تسجيل عجز كبير في موازناتها العامة وتراجع احتياطي الصرف لديها ودخول اقتصادها في حالة انكماش مما ينبئ بحدوث عدة مشكلات مالية واجتماعية وسياسية. ولا يختلف واقع الجزائر عن هذه الدول كثيرا خاصة في ظل الإجراءات قصيرة المدى التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: أزمة نفط 2014، الأسباب، الانعكاسات، الاقتصاد العالمي، اقتصاد الجزائر.

Abstract: The current oil crisis caused by the collapse of oil prices from mid-2014 has many effects on the economies of the world. For importing countries, this crisis allowed the increase in the growth rate, because of the reduction of fuel and related-products prices, and converting the surplus from this reduction to increase consumption of other commodities; this was contributed to the recovery of its economies. The exporting countries are the most affected because of the significant decline in oil revenues, which caused the registration of a large deficit in public budgets and the decline of exchange reserves and enter the economy in recession, indicating the occurrence of many of financial, social and political problems. The reality of Algeria does not differ much from these countries, especially in light of short-term measures taken by the Government to address this crisis.

Key words: oil crisis in 2014, reasons, implications, the global economy, Algeria's economy.

مقدمة : تشير التقارير والدراسات الاقتصادية المتخصصة، إلى أننا في مرحلة تغير تاريخية للأدوار التي تحكم سوق النفط بعد انهيار أسعاره منذ منتصف صيف سنة 2014. إذ تراجع سعر برميل النفط وخاصة خام برنت من معدل 110 دولار إلى حوالي 55 دولار بداية 2017، أي فقد أكثر من 50% من قيمته السابقة. قبل هذا الواقع كانت دول منظمة الأوبك تتحكم في أسعار النفط العالمي، من خلال ممارستها لدورها التاريخي كطرف موازن باعتبارها منظمة احتكارية لثلث الإنتاج العالمي، لكن الأمر تغير الآن اذ سلمت المنظمة مسؤولية تحديد أسعار النفط إلى قانون العرض والطلب في السوق العالمية. فقرار الأوبك في اجتماع المنظمة في 27 نوفمبر من سنة 2014، بعدم تغيير حصتها الإنتاجية والمقدرة بـ31 مليون و700 الف برميل يوميا للحفاظ على مستوى ثابت للأسعار، لم يلق تأييدا من قبل جميع أعضاء المنظمة، وعارض القرار بشدة كلا من العراق والجزائر وفنزويلا ونيجيريا باعتبارهم الأكثر تضررا لاعتماد اقتصادهم على النفط بشكل مفرط.

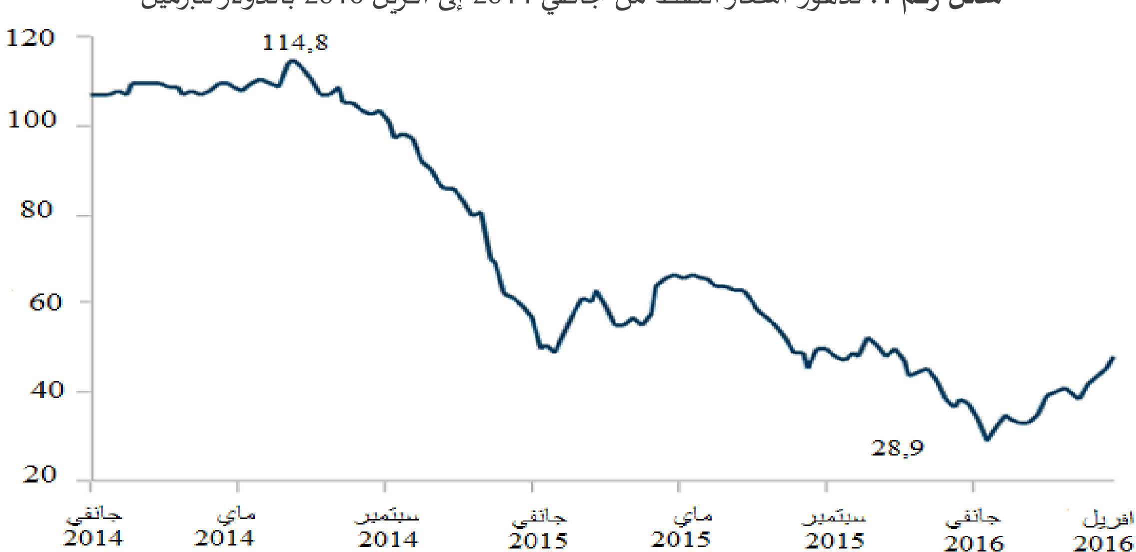
لا شك أن لهذا الانهيار المفاجئ لأسعار النفط عدة آثار وتداعيات ليس فقط على اقتصاديات الدول المصدرة لكن على اقتصاديات الدول المستوردة كذلك. ما يتطلب منا الوقوف على هذا الحدث الاقتصادي الهام وهذا من خلال طرح التساؤل التالي: **ما حجم انعكاسات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؟ وما هي الأسباب التي تقف وراء الانخفاض المتسارع والحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدول المنتجة لإبقائها في مستوى اعلى مما أصبحت عليه مؤخرا؟**

تهدف هذه الدراسة لتقديم قراءة حول اهم التطورات الحاصلة في السوق النفطية العالمية لمعرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي ساهمت في الحركة التنازلية لأسعار النفط في السنوات الأخيرة. وهذا من اجل تحديد ملامح واضحة لطبيعة الأزمة وحجم انعكاساتها على كل من الاقتصاد الدولي والجزائري. وللوقوف على هذه الأهمية وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور، نعرض في محوره الأول قراءة في الأزمة البترولية العالمية، وفي محوره الثاني انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي وفي محوره الثالث انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

1 - قراءة في الأزمة البترولية العالمية: حقبة أسعار برميل النفط التي تتخطى حاجز المائة دولار بدأت في سنة 2011 وامتدت إلى غاية سبتمبر 2014، ولكنها على ما يبدو أقبلت على النهاية. ذلك أن تلك الفترة تعتبر من وجهة النظر التاريخية غير اعتيادية، فسعر برميل نفط برنت الخام اخذ يتراجع بوتيرة متسارعة منذ أواخر 2014، ليصل الآن إلى ما يقارب 55 دولار. بينما وصل سعر برميل النفط في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي إلى 20 دولار، وفي سنة 1999، انخفض سعر برميل نفط برنت الخام إلى أقل من 10 دولارات.

إن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية يلقي بظلاله على اقتصاديات العديد من الدول خاصة الدول المنتجة للنفط. فتقرير الوكالة الدولية للطاقة يشير الى أنه إذا لم يحدث تغيير فإن السوق قد تغرق في فائض العرض، وبالتالي تتراجع الأسعار إلى أدنى مستوى لها. والشكل التالي يوضح تدهور أسعاره خلال الفترة الأخيرة.

شكل رقم 1: تدهور أسعار النفط من جانفي 2014 إلى افريل 2016 بالدولار للبرميل



المصدر: الجزيرة للأسواق المالية، "النفط والصناعات البتروكيماوية"، التقرير الشهري، ابريل 2016، المملكة العربية السعودية. على الموقع www.aljaziracapital.com.sa

1-1 نظرة على السوق النفطي: سوق النفط معقدة فيما يخص الأطراف الفاعلة فيها والعوامل المؤثرة على الأسعار والتي لا تكون كلها ظاهرة للعيان أو قابلة للتفسير، ويتدخل في هذه السوق المنتجون والمشترون والتجار والوسطاء وصناديق التحوط وصناديق التقاعد والمستثمرون الفرادى. ويتم تصنيف النفط وفق نسبة الكبريت فيه، فإذا كانت قليلة يسمى خاما خفيفا ويكون سعره أعلى من الثقيل، وإذا كانت النسبة مرتفعة يسمى خاما ثقيلا ويباع بثمن أقل لأن كلفة تكريره أعلى، وأشهرها خام برنت الأوروبي القياسي، والخام الأمريكي الخفيف، وهما المؤشران المرجعيان لأسعار النفط في العالم.

ويتم يوميا بيع وشراء مئات الملايين من براميل النفط بالأسواق العالمية سواء وفق العقود الآجلة أو بالسوق الفورية، وفي نهاية اليوم يتم الإعلان عن سعر التسوية، وتبيع الدول المصدرة للنفط خاماتها سواء بأسعار تتضمن علاوة أو خصم مقارنة بالأسعار المرجعية[1].

ويقصد بسوق العقود الآجلة للنفط العقود الورقية التي تتضمن وعدا بالشراء في أجل محدد بسعر ثابت لا يتأثر بتقلبات الأسواق، وأشهر الأسواق التي يتداول فيها بهذه العقود سوقا نيويورك ولندن، في حين يقصد بالسوق الفورية تلك التي يقوم فيها أشخاص ببيع نفط لأطراف أخرى بشكل فوري أو في أجل محدد[2].

2-1 دراسة تحليلية لتطور أسعار النفط: يمكن تقسيم تطورات سوق النفط على عدة فترات نوجزها فيما يلي[3]:

اولا- فترة أواخر سنة 1970 حتى سنة 1986: تميزت هذه الفترة بانهيار الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وظهور إنتاج من خارج منظمة الأوبك وعدم قدرتها على المحافظة على الارتفاع في مستويات الأسعار والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق. إذ نتيجة لارتفاع السعر خلال هذه الفترة والذي وصل إلى 37.9 دولار لبرميل خام برنت سنة 1980، تطورت مصادر غير تقليدية للنفط كنفط بحر الشمال وألاسكا، ونتج عن ذلك زيادة في العرض النفطي. كما تميزت هذه الفترة بحالة ركود عام في الدول المتقدمة في أوائل الثمانينات، صاحبها انخفاض في استهلاك النفط، الأمر الذي أنتج ضغطا تخفيضيا على الأسعار ابتداء من سنة 1981 والذي سانده بعد ذلك استمرار ترشيد الاستهلاك وزيادة كفاءته. ومنذ سنة 1979 ومن أجل الحفاظ على مستوى الأسعار أخذت دول الأوبك وخاصة منها السعودية تقوم بدور المنتج الموازن أو المتبقي. ولكن بحلول سنة 1985-1986 أدى هذا الدور في ظل عرض متزايد من خارج الأوبك إلى انخفاض حصتها في الإنتاج العالمي من النفط الخام من 49% سنة 1979 إلى 28% سنة 1985، الأمر الذي دفع دول الأوبك والسعودية إلى التخلي عن برمجة الإنتاج بغية استعادة حصصها في السوق, وبالتالي انهارت أسعار النفط حتى وصلت إلى 9.5 دولار للبرميل كمعدل لشهر جويلية من سنة 1986.

ثانيا- فترة منتصف الثمانيات إلى أوائل سنة 2000: خلال هذه الفترة لم تكن أسعار النفط مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على طلب النفط، وليست منخفضة بالدرجة التي قد تحد من الاستثمارات. إذ بعد انهيار الأسعار سنة 1986 عادت الأوبك إلى البرمجة بعد الزيادة التدريجية في حصتها من السوق النفطية، وظلت بعدها أسعار النفط في محيط العشرين دولار طيلة السنوات بين 1990 و1997 السنة التي انهارت فيها الاقتصاديات الأسيوية " الأزمة الأسيوية". لكن الأوبك بقيت محافظة على رفع إنتاجها رغم ذلك الانهيار، الأمر الذي أنتج مجددا انهيار الأسعار لتصل إلى 10 دولارات، وفي سنة 1999 ارتفعت أسعار النفط إلى 16 دولار ثم إلى 27 دولار سنة 2000 واستقرت أسعار النفط وأوضاع الأوبك بعدها.

ثالثا- الفترة 2000-2009: تميزت هذه الفترة بالزيادة الكبيرة في الطلب على النفط في العالم نتيجة لارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي وبالأخص ارتفاع معدل النمو في كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي. حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي سنة 2006 أن معدل النمو الاقتصادي العالمي قد ارتفع من 2.7% سنة 2001 إلى 3.1% سنة 2002، ثم إلى 4.1% سنة 2003 وبعدها إلى أعلى مستوى له منذ 30 سنة بمقدار 5.3% سنة 2004، واستقر عند مستوى 4.8% سنة 2005. ونتيجة لهذا التحسن في معدلات النمو الاقتصادي، ارتفع الطلب على النفط من 76.6

---

[1] قناة الجزيرة، انهيار أسعار النفط وتداعياتها تغطية إخبارية، 17-01-2015، على الموقع: http://www.aljazeera.net

[2] المرجع السابق.

[3] العديد من المراجع :

- علي مرزا، أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، المركز العربي للأبحاث. دراسة السياسات، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، الدوحة، 07 نوفمبر 2015. على الموقع: http://www.dohainstitute.org

- وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط – تاريخ طويل من التجارب-، جريدة الشرق الأوسط، 10-12-2014، على الموقع: http://aawsat.com

مليون برميل يوميا سنة 2001 إلى 84 مليون برميل يوميا سنة 2006، مما تسبب في ارتفاع الأسعار نتيجة محدودية نمو العرض من النفط أمام نمو الطلب عليه، وهذا بسبب عدم جاهزية منظمة الأوبك لهذا الحجم من النمو في الطلب العالمي. حيث وصلت الأسعار في سنة 2008 الى 148 دولار للبرميل وهو اعلى مستوى لها في التاريخ.

إلا أنه في أواخر سنة 2008 انهارت الأسعار نتيجة لانخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت بعد إفلاس البنوك الأمريكية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري، وانخفضت الأسعار بنهاية سنة 2008 إلى ما دون 40 دولار للبرميل. حينها اتخذت الأوبك قرارا بعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة وكانت نتيجة هذا القرار سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق مما أثمر استقرارا في سوق النفط العالمي.

رابعا- الفترة من سنة 2009 إلى يومنا هذا: يمكن تقسيم الفترة من نهاية سنة 2008 إلى الوقت الحاضر، حسب مصادر التغير في الإنتاج النفطي، إلى فترتين فرعيتين:

– **الفترة الفرعية الأولى من سنة 2009 إلى منتصف 2014:** تميزت هذه الفترة بزيادة الإنتاج العالمي من النفط والذي ساهمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار النصف، وهذا بسبب لجوئها الى النفط الصخري كتعويض منها عن انخفاض إنتاجها من النفط التقليدي. كما تميزت هذه الفترة بنمو الطلب العالمي خاصة الآسيوي على النفط مع حصول انقطاعات في العرض النفطي أثناء الفترة 2011-2012، بسبب العقوبات الدولية المفروضة على كل من ليبيا وسوريا ونيجيريا وايران. كما ساهم انخفاض الصادرات الروسية من النفط الخام في نقص العرض. فبعد انخفاضه إلى حوالي 42 دولار للبرميل في ديسمبر سنة 2008 أخذ سعر النفط بالارتفاع تدريجيا حتى تخطى حدود 100 دولار للبرميل خلال الفترة من 2011 حتى سبتمبر 2014.

– **الفترة الفرعية الثانية من منتصف 2014 إلى الوقت الحاضر:** مع نهاية سنة 2014 بدأت أسعار النفط في التراجع لتصل إلى مستوى 29 دولار في جانفي 2016، لتتحسن بعد ذلك وترتفع تدريجيا لتصل إلى متوسط 55 دولار في بداية 2017. وقد اختلفت أراء المحللين حول أسباب انخفاض الأسعار خلال هذه الفترة، إلا انهم يرو ان تراجع الأسعار يعود أساسا إلى وفرة العرض النفطي خاصة من دول الأوبك، ولارتفاع المخزون النفطي وبالذات في شمال أمريكا، مع تراجع النمو الاقتصادي في كل من أوروبا والصين والبرازيل. وبالرغم من تراجع السعر، إلا أن منظمة الأوبك قررت الحفاظ على حصتها الإنتاجية المقدرة بثلاثين مليون برميل. ويهدف القرار إلى إخراج المنتجين الهامشيين الذين استغلوا ارتفاع الأسعار في الفترة الماضية، كما يهدف إلى إضعاف عملية إنتاج الغاز الصخري.

1-3 أسباب الانهيار الراهن في أسعار النفط: يعد النفط سلعة استراتيجية عالمية يتحكم في أسعارها كباقي السلع معادلة العرض والطلب، فكلما زاد حجم الإمدادات التي تضخ بالأسواق انخفض السعر، والعكس صحيح. ونشهد في الوقت الراهن زيادة في العرض أصبحت أكبر من الطلب، ما أدى خلال السنوات الماضية إلى خسارة أسعار النفط الخام العالمية ثلثي قيمتها، الأمر الذي يحتم تسليط الضوء على الأسباب التي تقف خلف هذا التدهور السريع في الأسعار, وتتلخص مجملها فيما يلي:[1]

اولا- زيادة إنتاج النفط الصخري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية: تتصدر السعودية قائمة الدول الأكثر إنتاجا للبترول. إلا ان زيادة الولايات المتحدة لإنتاجها النفطي بين سنتي 2012 و 2015 الى ما يقارب 10 مليون برميل يوميا، جعلها هي كذلك على رأس هذه القائمة. وتعزى هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى زيادة إنتاج النفط الصخري، بحيث عملت شركات خدمات النفط الأمريكية في السنوات الأخيرة على تطوير تقنيات وأساليب جديدة مبتكرة استخلصت

[1] انظر:- أشرف كمال، الأسباب الحقيقية لتراجع أسعار النفط، اقتصاد، 21.01.2016 17:02، على الموقع: https://arabic.sputniknews.com

- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، 25-02-2016، على الموقع: http://dw.com/p/1I0gU

بواسطتها ملايين البراميل من الهيدروكربونات من الصخور ومن أعماق المحيطات. وأدت هذه التطورات التقنية في عالم النفط والغاز لارتفاع إنتاج أمريكا من الزيت الصخري في منتصف سنة 2014 بما يفوق إنتاج كل دولة من دول أوبك باستثناء السعودية، بحيث بلغ 3.6 مليون برميل باليوم. واستمرت الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري حتى عند انخفاض أسعار النفط الخام إلى حوالي 60 دولارا للبرميل في منتصف 2014، وحتى بداية 2015، حيث وصل إنتاجها من النفط الصخري خلال هذه الفترة الى 5 ملايين برميل يوميا.[1] وفي منتصف 2015 وصلت أسعار النفط بأمريكا إلى 50 دولار، حينئذ بدأ إنتاج الزيت الصخري بالانكماش، وبدا واضحا تأثير هبوط أسعار النفط على إنتاجه وبدأ يلحظ العالم انخفاضا كبيرا بعدد الحفارات بأمريكا حينما فقدت الحقول الأمريكية حوالي ثلثي حفاراتها. وهذه إشارة واضحة لكلفة إنتاج الزيت الصخري[2].

ثانيا- زيادة إنتاج العراق: بالرغم من الصراعات التي شهدها العراق إلا انه تمكن من زيادة إنتاجه من النفط لما يعادل إنتاج الجزائر، ثالث اكبر منتج إفريقيا، أي مليون برميل يوميا (من 3.3 الى 4.3 مليون برميل يوميا). وأصبح العراق بذلك البلد الثاني الذي شهد ازديادا في إنتاج البترول خلال الفترة الأخيرة.

ثالثا- رفع العقوبات الدولية عن ايران وعودتها للتصدير: تبلغ طاقة الإنتاج الإيراني للنفط الخام حسب الأوبك 3.3 مليون برميل يوميا. فبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في جانفي سنة 2014، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل مما يزيد من كمية النفط المتوفر عالميا ويؤثر على الأسعار.

رابعا- زيادة حفر الآبار واستخراج نفط المحيط في البرازيل: يقدر الإنتاج البرازيلي بحوالي 3 ملايين برميل يوميا. وبحسب إحصاءات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئر جديد للبترول في البرازيل خلال سنة 2015. كما عززت البرازيل من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات استخراج البترول من أعماق البحار، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على أعماق تتراوح بين أربعة وثمانية كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية.

خامسا- كبح السعودية لإنتاجها النفطي: السعودية هي ثالث اكبر مصدر للبترول في العالم. وعلى الرغم من امتلاكها لكميات هائلة وغير مستغلة من النفط وقدرتها على رفع إنتاجها بسرعة ودون تحمل تكاليف كبيرة، لأنها لم تبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى لأبارها النفطية. وبالرغم من العجز القياسي الذي سجلته ميزانيتها في 2015 والذي بلغ 89.2 مليار يورو، إلا أنها مصممة على كبح إنتاجها وإبقاءه منخفضا. وهدفها من ذلك، بالإضافة لرفع أسعار النفط عالميا، هو إخراج التقنيات البديلة لاستخراج النفط كالتكسير الهيدروليكي والتنقيب في أعماق البحر من دائرة المنافسة. على اعتباران هذه التقنيات تتطلب استثمارات هائلة، وانخفاض الأسعار لا يمكنها من استرجاع تكلفتها.

سادسا- التخوف من أزمة اقتصادية بالصين: في السنوات العشر الماضية، ارتفع الاستهلاك الصيني للبترول من 7 ملايين إلى 11 مليون برميل يوميا، أي اكثر من استهلاك أمريكا اللاتينية بجميع دولها. فالصين تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول. وبالتالي، اي أزمة اقتصادية قد تمر بها الصين ستؤثر على أسعار النفط العالمية. فالصين شهدت في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في الانهيار الكبير في صادراتها واستثماراتها والتي تمثل ثلثي (2/3) ناتجها المحلي الإجمالي بسبب تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق نتيجة الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة. بالإضافة لانهيار سوق المال الصينية في بداية سنة 2016 مما أطلق إشارة تحذير في أنحاء العالم عن احتمال حدوث أزمة اقتصادية صينية.

---

[1] صحيفة اليوم، تقارير الأسواق العربية، هل تأقلمت شركات الزيت الصخري مع أسعار النفط المنخفضة، 09 أوت 2016، على الموقع: www.alarabiya.net/ar/aswaq

[2] المرجع السابق.

سابعا- تراجع الطلب على وقود التدفئة في فصل الشتاء: بسبب ظاهرة "إل نينيو" المناخية اصبح الشتاء اكثر اعتدالا ودفئا ما أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في شمال الكرة الأرضية خاصة في أروبا والولايات المتحدة واليابان والتي سجلت تراجعا في الطلب على وقود التدفئة في سنتي 2015-2016.

ثامنا- التغير في سلوك منظمة الأوبك: تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط –أوبك- أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، حيث أنشئت المنظمة كي تكون اتحادا احتكاريا يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة لحساب الدول المنتجة باعتبار أنها تتحكم في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ97 مليون برميل يوميا. إلا انه بالرغم من اتفاق أعضاءها الثلاثة عشر على إنتاج مشترك يقدر بـ32.3 مليون برميل يوميا، لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماما، ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على معدلات إنتاج مستقرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من البترول.

كحوصلة لمجمل ما سبق، فإن وفرة العرض مقارنة بالطلب، والتوجه نحو النفط الصخري، وظهور وانتشار التقنيات الحديثة في هذا المجال والتي سمحت باستخراج النفط بتكلفة اقل، يعد من الأسباب المباشرة في انخفاض أسعار النفط إلى ما يقارب النصف على مدار السنوات الأخيرة. بالإضافة لمجموعة من الأسباب غير المباشرة، نوجزها فيما يلي:[1]

- انخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي في كل من الصين وأوروبا.
- ارتفاع سعر صرف الدولار وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للدول النامية.
- التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أتاح مصادر شبه بديلة للنفط إضافة إلى إنتاج سيارات وآلات مقتصدة في استهلاك الوقود.
- تخزين النفط الاستراتيجي الذي بلغ أعلى مستوياته في الولايات المتحدة والصين.
- توقف عجلة التنمية في العديد من نواحي الحياة الاقتصادية والصناعية في عدد من الدول كالعراق وسوريا واليمن وليبيا، وهو ما أدى الى تراجع استهلاك النفط في هذه الدول.

2- انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي: تشير توقعات عدة محللين إلى ان تأثير انخفاض أسعار النفط سيكون إيجابيا على العموم على الاقتصاد العالمي. فبالرغم من تسبب انخفاض أسعار النفط في خسارة جزء كبير من إيرادات البلدان المصدرة له لكنه في المقابل يتوقع ان يخفض من تكلفة الوقود على المستهلكين مما يتيح لهم موارد اكبر للإنفاق. وزيادة الإنفاق ستصب في صالح النمو العالمي بوجه عام، وان كان هذا التأثير موسوما بالتباين في ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة وهذا على النحو التالي:

2-1 أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة (المتضررة):عرفت الدول المصدرة للنفط انتعاشا محسوسا في اقتصادياتها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لاسيما تلك التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل موازناتها العامة مثل الجزائر وروسيا وفنزويلا والدول الخليجية. حيث أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2011-2014 إلى إيجاد فوائض مالية في الموازنات العامة جعلتها تلعب دورا استراتيجيا على الصعيدين الخارجي والداخلي. إلا أن هبوط أسعار النفط لأدنى مستوياتها ابتداء من 2015 قوض الدول النفطية من التوسع في سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء، بسبب المشكلات المالية الحادة التي أصبحت تواجهها الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد ميزانياتها على أسعار نفط مرتفعة. وفيما يلي نستعرض الآثار المباشرة لانخفاض أسعار النفط على اقتصاديات مجموعة من هذه الدول.

اولا- الاقتصاد الروسي: تعتبر روسيا من أكثر الدول عرضة للآثار السلبية المترتبة على تراجع أسعار النفط، كونها مصدرا رئيسيا للخام ونظرا لاعتماد اقتصادها على إيرادات هذا التصدير بشكل كبير. ويتوقع أن يتعرض الاقتصاد الروسي إلى ركود كبير إذا هبطت أسعار النفط دون متوسط 30 دولار للبرميل السنة الحالية، لاسيما بعدما انخفض الروبل الروسي إلى

[1] خليل المقداد، انهيار أسعار النفط الأسباب المعلنة والخفية، 29-02-2016، على الموقع: http://orient-news.net/ar

مستويات قياسية جديدة مقابل الدولار الأميركي.[1] ففي ظل العقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب الأزمة الأوكرانية واستمرار انهيار أسعار النفط ستواجه روسيا مشكلات وتحديات إضافية خصوصا مع ارتفاع نسبة التضخم وهبوط القيمة الشرائية لدى السكان وارتفاع نسبة الفقر والبطالة في البلاد. فالاقتصاد الروسي يشهد منذ سنة 2015 أسوأ معدلاته ما اضطر صناع السياسة النقدية والمالية في روسيا إلى الإقرار بصعوبة الأوضاع الاقتصادية الحالية وتوقع استمرار الركود في السنوات المقبلة. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين أقر بتبعية اقتصاد بلاده لصادرات النفط والخامات، وقال إن التضخم ارتفع إلى 12.3%، وإن الاقتصاد انكمش بنحو3.7%. كما كشف بوتين أن حجم الاستثمار في رأس المال الأساسي تراجع، وأن دخل المواطنين الروس انخفض. وللمرة الأولى منذ 1999 تراجع الدخل الحقيقي للمواطنين الروس بنحو 10% مع ارتفاع التضخم وتجميد زيادة المعاشات. وكشفت هيئة الإحصاء الروسية في وقت سابق أن 22 مليون روسي باتوا يعيشون تحت خط الفقر، ومع تعمق الأزمة الاقتصادية يرجح أن يرتفع العدد نحو 23 مليون.[2]

وفي مواجهة الانكماش الذي تشهده روسيا منذ سنة 2014، قلصت الحكومة أعداد موظفي الإدارات في القطاع الصحي لتكريس جهودها من أجل دعم قطاعات تواجه صعوبات مثل المصارف والسيارات والبناء. وفيما كانت تأمل في معاودة النهوض سنة 2016 يأتي تراجع أسعار النفط المفاجئ إلى أدنى مستوياته ليقلب المعادلة.

الاقتصاد الروسي كأي اقتصاد متضرر يواجه على إثر انخفاض أسعار النفط العديد من التحديات الصعبة. فالكثير من المحللين الاقتصاديين يرون أن واحدة من القضايا في روسيا اليوم لمساعدة الاقتصاد على المدى الطويل هو استدامة السياسة المالية، ولاسيما من جانب الإيرادات. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف إيرادات الموازنة في روسيا مصدرها المحروقات مع تسجيل عجز في الموازنة بحوالي 2.8% إلى 2.9%.[3]وهو ما يعني أن الاقتصاد الروسي يحتاج إلى أن يكون أكثر تنوعا. كذلك، سيكون على روسيا الحفاظ على الروبل المنخفض في الخمس إلى العشر سنوات القادمة. والروبل الضعيف لا يفيد الصادرات الصناعية فقط ولكنه يعيد توجيه الاستهلاك أيضا نحو المنتجات الوطنية. وهذا أمر مهم بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعات الزراعية. بالإضافة لضرورة إنشاء نظام مالي فيه ما يكفي من الكفاءة ليسمح لبعض الأرباح القادمة من هذا الروبل الضعيف بإعادة استثمارها في القطاعات الأخرى.[4]

ثانيا- الاقتصاد العراقي: يعتبر اقتصاد العراق اقتصادا ريعيا لاعتماده بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، والتي تشكل 95% من إجمالي دخله من العملة الصعبة. وقد خسر العراق حتى ديسمبر 2015، 70% من إيراداته بسب انخفاض أسعار النفط. ويقدر الخبراء انه سيخسر في الفترات اللاحقة أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره[5]. فمع الانخفاض المتواصل في أسعار النفط يواجه العراق تحديات كبيرة في ظل الأزمات والمشكلات الأمنية والاقتصادية والسياسية المتفاقمة، بسبب استمرار الخلافات بين الأحزاب الحاكمة، يضاف إليها الحرب ضد داعش وتفشي الفساد وضعف القوانين والإجراءات الحكومية. فعلى الرغم من الإجراءات وخطط التقشف التي أعلنت عنها الحكومة العراقية من تقليص مجموع النفقات الاستثمارية والتشغيلية ورفع إنتاج النفط الى 4.5 مليون برميل يوميا

---

[1] هافينغتون بوست عربي، قلق في روسيا من استمرار الركود الاقتصادي مع تراجع أسعار النفط، 12-12-2016، على الموقع: http://www.huffpostarabi.com/2016/01/11/story_n_8959740.html

[2] عبد الأمير رويح، أيهما اخطر على الاقتصاد الروسي: هبوط النفط أم هبوط الروبل؟ على الموقع: http://annabaa.org/arabic

[3] المرجع السابق.

[4] فالداي كلوب، ما هو مستقبل الاقتصاد الروسي مع سعر النفط دون 40 دولار للبرميل الواحد، روسيا، 05-08 2016، على الموقع:http://katehon.com/ar/article

[5] عبد الأمير رويح، عجز الموازنة وهبوط النفط..هل يمهدان لانتكاسة اقتصاد العراق في 2016، 16-11-2015: على الموقع: http://annabaa.org/arabic

ابتداء من منتصف سنة 2016، إلا ان عجز الموازنة لازال في تزايد وانخفض الاحتياطي في البنك المركزي من 66 مليار دولار في نهاية سنة 2014 إلى نحو 53 مليار دولار في 2015 ليصل لقرابة 45 مليار دولار في سنة 2016[1]. وكمحصلة لهذه الآثار لوحظ ان معدل الفقر خلال الفترة الأخيرة قد تزايد لينتقل من 13.7% سنة 2013 ليصل إلى 35% سنة 2016 وهو اعلى معدل منذ نحو 100 سنة إبان الانتداب البريطاني مطلع القرن الماضي[2].

ثالثا- الاقتصاد الإيراني: بدأ الاقتصاد الإيراني في الانتعاش بعد حالة الركود الطويلة التي شهدها نتيجة للعقوبات التي كانت مفروضة عليه، وتوقع صندوق النقد الدولي معدلات نمو تقدر بنسبة 1.5٪ سنة 2014 و 2.3٪ سنة 2015. لكن انهيار أسعار النفط وضع اقتصاد البلاد بدلا من ذلك أمام حالة من عدم الاستقرار، إذ منيت البلاد بعجز مالي يقارب 8 مليارات دولار سنة 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط. لاسيما وأن إيران قبل حضر فرض العقوبات الغربية عليها كانت تحتاج أن تكون أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل لمعادلة ميزانيتها[3].

رابعا- الاقتصاد السعودي: تعد المملكة السعودية من أكبر الدول المصدرة للنفط حيث أنها تمتلك أكثر من 25% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم. والاقتصاد السعودي يعتمد كغيره من الدول المنتجة على إيرادات النفط التي تشكل أكثر من 90% من إيرادات موازنة الدولة. وقد أدى استمرار تدهور أسعار النفط إلى بروز عجز في موازنة 2015 زاد على 100 مليار دولار أميركي، تمت تغطيته من الاحتياطي المقدر بنحو 600 مليار دولار والمهدد بالاستنزاف خلال سنوات قليلة في حال استمرار أسعار النفط في الانخفاض. ذلك ان سعر النفط المطلوب لتوازن موازنتها العامة يقع في حدود 90 دولار للبرميل. بالإضافة الى خفض الإنفاق الحكومي بنسبة 14% خلال سنة 2016. وقد حذر صندوق النقد الدولي من أن استمرار أسعار النفط على هذا المستوى سيؤدي إلى فقدان السعودية لنحو 20% من ناتجها المحلي سنة 2018. كما عدلت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للنظام المصرفي السعودي من "مستقرة" إلى "سلبية".

وقد سعت السعودية خلال السنوات القليلة الماضية لمواجهة التدهور المتوقع في أسعار النفط من خلال انتهاجها لنمط اقتصادي مبني على تقليص إنفاق الموازنة العامة، والخصخصة، وتنمية دور القطاع الخاص، وتنمية الاستثمار الحكومي، وتنمية مصادر منجمية أخرى إلى جانب النفط والغاز، فضلا عن مسار التنويع الاقتصادي. وبعض هذه المسارات له أثر مباشر آني، في حين أن مسارات أخرى تعطي اكلها بعد سنوات قليلة، وأما بعضها الآخر، فهو يحتاج إلى فترات أطول وشروط أصعب، وبخاصة مسار التنويع الاقتصادي.

خامسا- الاقتصاد الفنزويلي: تغطي إيرادات النفط نحو 95% من عائدات العملة الأجنبية في فنزويلا. وانخفاض أسعار النفط انعكس سلباً على الميزانية، حيث وصل عجز الموازنة حسب توقعات صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2016 إلى 20% من الدخل الوطني بعد أن كان 12% سنة 2013. كما ان الاقتصاد الفنزويلي تقلص سنة 2016 بمعدل 8% بعدما حقق نموا بمعدل 5.6% في 2012، لكنه تراجع إلى 1.3% سنة 2013، ودخل الاقتصاد الفنزويلي فيما بعد مرحلة انكماش، ليشهد سنة 2014 تقلصا بمعدل 4%، وواصل تقلصه سنة 2015 بمعدل 5.7%. كما ارتفع حجم التضخم في فنزويلا إلى 720% خلال سنة 2016، ويتوقع أن يصل معدل التضخم في البلاد إلى 1642% سنة 2017.[4] كما تشير معطيات البنك المركزي الفنزويلي الى أن احتياطي النقد الأجنبي للبلاد البالغ 25 مليار دولار، تراجع ليصل في جويلية 2015، إلى 13 مليار

---

[1] شفق نيوز، هكذا أجاب محافظ البنك المركزي الفتلاوي عن انخفاض احتياطي العراق من العملة الأجنبية، 27-01-2017، على الموقع: http://www.shafaaq.com/ar

[2] شفق نيوز، الفقر في أعلى مستوى في العراق وكوردستان، 23-01-2017، على الموقع: http://www.shafaaq.com/ar

[3] نون بوست، ما الذي يعنيه انخفاض أسعار النفط لإيران وروسيا وأمريكا، 01-12-2014، على الموقع:http://www.noonpost.net

[4] انظر:- بهاء الدين غونول طاش، أسعار النفط تدفع الاقتصاد الفنزويلي إلى حافة الانهيار، الأناضول، 29-05-2016، على الموقع: http://aa.com.tr/ar -
لمياء نبيل، فنزويلا أولى ضحايا النفط والخليج قادر على الصمود، القاهرة، 17-01-2016، على الموقع: http://aawsat.com

دولار، أي تم استنزافه بمعدل 50% بعد انخفاض أسعار النفط لتسديد الديون. فمن أجل تجاوز أزمتها الاقتصادية توجهت فنزويلا للاقتراض على الساحة العالمية ليصل حجم ديونها الخارجية إلى 120 مليار دولار نهاية مارس 2016، ويعود ثلث هذه الديون إلى الصين. وتحتاج فنزويلا إلى 20 مليار دولار خلال الأشهر 18 القادمة لسداد الديون وأعباء الفوائد وتنتهج الحكومة الفنزويلية والبنك المركزي رقابة صارمة على النقد الأجنبي منذ سنة 2003، ويرى خبراء ومحللون اقتصاديون أن هذه الرقابة تؤدي إلى لجوء الشركات والمواطنين للسوق السوداء من أجل تلبية احتياجاتهم من العملات الأجنبية.

سادسا- الاقتصاد الليبي: تعتمد ليبيا على إيرادات النفط في موازنتها والتي تمثل 98% من إجمالي صادراتها. وتضم ليبيا نتيجة لمخلفات الحرب الأهلية، حكومتين: حكومة مقرها طرابلس (يساندها المؤتمر الوطني العام) وحكومة مقرها طبرق (يساندها البرلمان المنتخب). في 2016، ارتفع عجز المالية العامة إلى مستوى قياسي بنحو 60% من إجمالي الناتج المحلي. ولجأت حكومة طرابلس إلى السحب من احتياطي البنك المركزي الذي انخفض من 120 مليار دولار في 2012 إلى 70 مليار دولار في 2016. ولجأت الحكومة المنافسة في طبرق إلى الاقتراض كذلك من البنك المركزي. وإذا استمر هذا الاتجاه فسوف ينفذ الاحتياطي الليبي خلال أقل من أربعة أعوام. كما تعرض الدينار الليبي لضغوط كبيرة بسبب انخفاض عائدات التصدير نتيجة لتراجع إنتاج النفط ولانخفاض أسعاره، ونتيجة للعقوبات الدولية على تصدير الدولار إلى ليبيا منذ سنة 2013. ويجري تداول الدينار الليبي في السوق السوداء بسعر يبلغ تقريبا ثلاثة أمثال السعر الرسمي في البنك المركزي[1].

سابعا- الاقتصاد الكويتي: الكويت أحد الدول المصدرة للنفط الخام، تشكل إيراداته النفطية نحو 94% من الدخل العام. إلا ان انخفاض أسعار النفط عالميا ادى إلى تراجع هذه الإيرادات بحوالي 60%، في حين استمر الإنفاق العام على حاله دون أي تخفيض يتناسب مع انخفاض أسعار النفط مما ولد عجزا في ميزانية الدولة. وبلغ احتياطي الكويت من النقد الأجنبي خلال السنوات الـ 16 الماضية 600 مليار دولار وسيغطي هذا الاحتياطي احتياجات الكويت لمدة 23 سنة شرط أن لا تستعمله الحكومة لتمويل عجز الموازنة[2].

2-2 أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة (المستفيدة): ان انخفاض أسعار النفط ينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول المستوردة له، كالبلدان الأوروبية والصين واليابان وبعض البلدان العربية. وتستفيد البلدان التي تعتمد على استيراد النفط من هذا الوضع من حيث انخفاض الفاتورة التي تدفعها للبلدان المنتجة، بالإضافة إلى قدرتها على تخزين احتياطي نفطي إضافي. كما يستفيد مواطنو هذه الدول من انخفاض الأسعار من خلال دفع ثمن أقل لمادتي البنزين والمازوت مما كانوا يدفعونه في السنوات الماضية. وكذلك تستفيد المؤسسات من انخفاض سعر النفط في انخفاض تكاليف المواد الأساسية لصناعة سلعها، خصوصا تلك التي تنتج سلعا ترتبط تكاليفها بمواد الطاقة وما يرافقها من بتروكيماويات. مما سينعكس بالإيجاب عليها باعتبار ان انخفاض التكاليف سيؤدي الى زيادة الأرباح من جهة، والى زيادة الطلب على سلعها من قِبل المواطن من جهة أخرى، وهذا بسبب انخفاض أسعار السلع وتحويل مدخرات الأفراد الناتجة عن فارق أسعار الطاقة في استهلاك سلع أخرى. ان زيادة وتيرة الاستهلاك هذه ستعمل على انتعاش الاقتصاد، بحيث يتعزز الطلب في السوق وترتفع طلبات الإنتاج في المصانع وتسمح بالمحافظة على مستويات توظيف عالية وتحسن من نسب النمو. فيقدر بعض الخبراء أن تراجع النفط سيؤدي إلى تحويل أموال بقيمة 1500 مليار دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول

---

[1] مطبوعات البنك الدولي، كيف تتعامل ليبيا مع انهيار أسعار النفط، جويلية 2016، على موقع:http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya

[2] أ ف ب، قناة فرانس 24، الكويت: انخفاض أسعار النفط يسبب عجزا في ميزانية الدولة والأمير يدعو لإصلاحات، 27-10-2015، على الموقع: http://www.france24.com/ar

المصدرة وعلى رأسها الدول الصناعية في آسيا وان ما ستكسبه الدول المستوردة للنفط جراء هبوط أسعاره سيرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.7%.[1]

وسنقوم بتوضيح الآثار المباشرة لانخفاض أسعار النفط على اقتصاديات البلدان المستوردة للنفط كل على حدى فيما يلي.

أولا- الاقتصاد الأمريكي: ان تأثر الولايات المتحدة الأمريكية بانخفاض أسعار النفط يعد نسبيا، فهي بلد مصدر ومستورد للنفط. فهي من جهة ستوفر من فاتورة استيراد النفط ما يقرب من مليار دولار يوميا مما سيؤدي إلى هبوط أسعار البنزين ويسمح للأسر بإنفاق الأموال التي وفروها لشراء سلع أخرى. ومن جهة أخرى سيتوقف العمل على إنتاج النفط الصخري لأن استخراجه سيكون غير مجدي بسبب كلفته العالية بالإضافة إلى انخفاض إيراداتها من صادراتها النفطية. وتتضح انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الأمريكي بصورة أوضح من خلال النقاط التالية:

- التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي سنة 2014 يعزى في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة، إذ زاد معدل نمو الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة 3.98%.
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي بأمريكا والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد، إذ أن ثقة المستهلكين ارتفعت في الأشهر الأخيرة من سنة 2014 لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2007.
- انخفاض أسعار البنزين في أوائل جانفي من سنة 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010.

ثانيا- اقتصاد منطقة اليورو: تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشرة الأولى من سنة 2014 بنحو 35 مليار دولار، كما تراجعت تكلفة واردات الطاقة بـ11%.

ثالثا- الاقتصاد الصيني: تتوقع منظمة الطاقة العالمية أن تصبح الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم سنة 2030، وبالتالي يعتبر انخفاض أسعار النفط فرصة ذهبية لها[2]. فوفقا للإحصائيات التي أصدرتها الهيئة الصينية العامة للجمارك، بلغت واردات الصين من النفط الخام خلال سنة 2014 أرقاما قياسية وصلت إلى 308 مليون طن بقيمة 226 مليار دولار أي بزيادة وصلت نسبتها إلى نحو 10% مقارنة بسنة 2013. كما أعلن المكتب الوطني الصيني للإحصاء عن إنجاز المرحلة الأولى من مشروع طموح لزيادة حجم الاحتياطي الاستراتيجي من النفط ليبلغ أكثر من 16 مليون متر مكعب ودخوله حيز التنفيذ. حيث سجلت سعة التخزين الفعلية نحو 13 مليون طن متري.

وتتضح انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الصيني بصورة اوضح من خلال مايلي:[3]

- حسب تقدير الخبراء فان كل انخفاض بنسبة 10% في أسعار النفط يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة تقارب 0.15 نقطة مئوية، وإلى انخفاض التضخم الاستهلاكي بما يقرب من 0.25 نقطة مئوية، كما أنه يحسن ميزان الحساب الجاري بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي.
- أقدمت السلطات الصينية على تخفيض أسعار التجزئة للوقود للمرة العاشرة خلال سنة، وهذا وفقا للآليات المستخدمة لضبط الأسعار في السوق المحلي الصيني والتي تعمد الى تغيير أسعار التجزئة في السوق المحلي كلما تغيرت الأسعار في السوق الدولي بما يزيد على ثمانية دولارات خلال فترة عشرة أيام صعودا أو هبوطا.
- تأثر أسعار المنتجات الغذائية وتحريك القطاع الاستهلاكي خاصة بعد أن أقدم بنك الصين المركزي على تخفيض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ سنة 2012، كما ارتفعت أسهم شركات الطيران في سوق الأوراق النقدية بنسب كبيرة.

---

[1] قناة الجزيرة، انهيار أسعار النفط وتداعياتها تغطية إخبارية، 17-01-2015، على الموقع: http://www.aljazeera.net

[2] حلت الصين سنة 2013 محل الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم، حيث استوردت نحو 282 مليون طن من النفط الخام بقيمة 220 مليار دولار، شكلت حوالي 60% من احتياجاتها.

[3] عزت شحرور، الصين أسعدها الانخفاض، بكين، تغطية إخبارية، قناة الجزيرة، على الموقع: http://www.aljazeera.net.

رابعا- الاقتصاد الياباني: أدى تراجع أسعار النفط إلى تراجع التضخم في الاقتصاد الياباني بنسبة 0.5% كما سمح بتوفير سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو 59 مليار دولار.

خامسا- الاقتصاد الهندي: كل انخفاض في أسعار النفط بـ10% يؤدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للهند بـ0.25%. كما تم تسجيل تراجع في أسعار الوقود بنسبة 7% لأول مرة منذ جانفي 2009.

سادسا- الاقتصاد التركي: ترافق انخفاض أسعار النفط مع الانخفاض في عملة تركيا المحلية ما أدى إلى تقليل الفائدة المتأتية من انخفاض أسعار النفط. علما ان تركيا تستورد حوالي 90% من حاجتها من النفط. وتبعا لتقديرات وزارة الشؤون الاقتصادية فإن كل تراجع لأسعار النفط الخام بقيمة 10 دولار ينعكس على حجم التضخم في تركيا بنسبة 0.5%، وارتفاع في حجم النمو بنسبة 0.3%. كما سمح للخزينة بتوفير 4.4 مليار دولار.

سابعا- الاقتصاد الأردني: سمح التراجع في أسعار النفط بتخفيض أجور النقل العام بنسبة 10% على كافة وسائل نقل الركاب العاملة بالبنزين والديزل مع بداية سنة 2015. كذلك انخفض عجز الموازنة بـ24% سنة 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة. كما أدى كل تراجع لأسعار النفط الخام بنسبة 20% إلى تحسين الأرصدة المالية سنة 2015 بنسبة وصلت إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

ثامنا- الاقتصاد المغربي: أدى التراجع في أسعار النفط اللي انخفاض أسعار المشتقات النفطية في المغرب منذ بداية سنة 2015 بنحو نصف دولار للتر. كما انخفض عجز الموازنة العامة من 7% سنة 2007 إلى 5% سنة 2014.

3- انعكاس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على مداخيل النفط وعلى سياسة الاستيراد في تغطية أهم احتياجاته من المواد الاستهلاكية الأساسية وكذلك الكمالية. فتصدير النفط يساهم بنسبة 95% من إجمالي الصادرات، وتمثل الإيرادات النفطية 60% من ميزانية الدولة، وتشكل تبعا لتغيرات أسعار النفط ما بين 35 إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ان لجوء الجزائر الى الاستيراد المكثف ادى الى ارتفاع قيمة الواردات الى 60 مليار دولار، فبلادنا تستورد 70% من احتياجاتنا الغذائية و96% من ألبستنا، وفاتورة استيراد الأدوية لا تقل عن 2 مليار دولار في أحسن الأحوال، ناهيك عن استيراد الحليب بمبلغ 1.5 مليار دولار.

ونظرا لتبعية الجزائر لسوق النفط، فأي تقلب في الأسعار سيؤثر على اقتصادها الهش وانخفاض الأسعار في الفترة الأخيرة إلى ما يقارب 55 دولار للبرميل يجعل منها احد أكبر المتضررين، خصوصا وأنها أنفقت في السنوات السابقة أي سنوات ارتفاع أسعار النفط، ما يقارب ألف مليار دولار[1]. ويمكن توضيح اثر الانخفاض في أسعار النفط على الجانب الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية.

3-1 عجز فاضح في الميزان التجاري: سجل الميزان التجاري الجزائري في اخر سنة 2016 عجزا بلغ 17.2 مليار دولار. ويرجع العجز المسجل في الميزان التجاري ابتداء من 2015 الى التراجع في قيمة صادرات المحروقات مقارنة بالواردات. وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 60% عوض عن 107% في 2014. وأظهرت بيانات الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات تراجع في قيمة الصادرات لتصل إلى 25.58 مليار دولار اخر سنة 2016، منها حوالي 24.03 مليار دولار صادرات المحروقات والتي تمثل 93.94% من إجمالي الصادرات. أما الصادرات خارج المحروقات والبالغة 1.54 مليار دولار فتتشكل من: المواد نصف المصنعة بقيمة 1.12 مليار دولار، السلع الغذائية بـ281 مليون دولار، المواد الخام بـ75 مليون دولار، التجهيزات الصناعية بـ48 مليون دولار، ومواد استهلاكية غير غذائية بحوالي 15 مليون دولار. اما فاتورة الواردات فانخفضت لتستقر عند 42.78 مليار دولار، وهذا بسبب تراجع الاستيراد في غالبية المنتجات حيث سجلت

---

[1] لقرع بن علي، من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر: واقع مأزوم وبيع للأوهام، المركز الديمقراطي العربي، الشرق الأوسط، على الموقع: http://democraticac.de/?p=41848

المنتجات الغذائية مبلغ 7.53 مليار دولار والتجهيزات الصناعية 14.07 مليار دولار والتجهيزات الفلاحية 460 مليون دولار، والمنتجات نصف المصنعة 10.5 مليار دولار والمنتجات الغذائية غير الاستهلاكية 7.58 مليار دولار، أما المنتجات الخام فبلغت وارداتها 1.41 مليار دولار[1].

ويظهر الجدول التالي وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2009-2015 اذ يلاحظ تسجيل عجز في الميزان التجاري بأكثر من 13.7 مليار دولار نتيجة للانخفاض المتواصل في سعر البرميل من أواخر 2014 إلى نهاية 2015.

الجدول رقم 1: تطور الميزان التجاري من 2009 إلى 2015

القيمة بالمليون دولار	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063
صادرات المحروقات	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752	60 304	35 724
مجموع الصادرات	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787
الواردات	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501
الميزان التجاري	**5 900**	**16 580**	**26 242**	**21 490**	**11 065**	**4 306**	**-13 714**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات والإحصائيات الجمركية، حصيلة التجارة الخارجية، على الموقع: www.andi.dz

2-3 انخفاض احتياطي الصرف: لقد تراجع احتياطي صرف الجزائر أواخر ديسمبر 2016 إلى 114 مليار دولار كنتيجة لازمة النفط التي يمر بها اقتصادنا. حيث تم استنزاف نحو ثلث إجمالي هذا الاحتياطي في الثلاث سنوات الماضية. فحسب بيانات بنك الجزائر كان احتياطي الصرف يقدر بـ190 مليار دولار سنة 2013، ليصل في أواخر 2014 عند مستوى 178.9 مليار دولار، وتراجع أواخر 2015 إلى 144.1 مليار دولار ليصل بعد ذلك في نهاية جوان من سنة 2016 إلى 129 مليار دولار ثم 121.9 مليار دولار في سبتمبر الماضي. أما بخصوص المديونية، فقد أكد الوزير الأول أنها تقدر حاليا بنحو 3 مليار دولار، مبرزا أن جل هذا المبلغ هو عبارة عن ديون لمؤسسات خاصة وليست ديون للدولة[2].

3-3 استنزاف رصيد صندوق ضبط الإيرادات: قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات[3] سنة 2000 لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط على الخزينة العمومية، بحيث خصص رصيد الصندوق لتغطية الانخفاض المحتمل في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة. ويتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين سعر بيع برميل النفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة. وتلاحظ الآثار المباشرة لتراجع أسعار النفط على رصيد هذا الصندوق، بحيث تراجع رصيده في نهاية ديسمبر 2016 إلى قرابة 840 مليار دج بينما كان رصيده في نهاية 2015 يقدر بحوالي 2.072 مليار دج مقابل 4.408 مليار دج نهاية 2014، أي ما يمثل تراجعا بأكثر من 400%. والرصيد الأدنى الإجباري لهذا الصندوق حدد منذ جويلية 2016 بـ740 مليار دج، إلا ان قانون المالية لـ2017 ألغى العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى والإجباري الخاص بهذا الصندوق، وهذا من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة الناتج عن تراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة 2014[4]. بحيث بلغت مداخيل الجباية النفطية في سنة 2014، 3.388 مليار دج لتتراجع الى 2.273 مليار دج في 2015.

---

[1] س.رضا، 17 مليار دولار عجز في الميزان التجاري الجزائري خلال 2016، النهار، يومية إخبارية وطنية، 20-12-2016، على الموقع: http://www.ennaharonline.com/ar

[2] مريم سلماوي، أزمة النفط تستنزف أزيد من ثلث احتياطي الصرف في غضون 3 سنوات، المحور اليومي، 30-12-2016، على الموقع: http://elmihwar.com/ar

[3] صندوق ضبط الإيرادات أنشأته الجزائر بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000، ويصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية. ويقيد في حساب صندوق ضبط الموارد في باب الإيرادات: فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية بالإضافة الى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. وفي باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي، فيما يحدد قرار من وزير المالية قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في هذا الحساب.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، صندوق ضبط الإيرادات: حوالي 840 مليار دولار متوفرة إلى غاية نهاية 2016، 02-01-2017، على الموقع: http://www.aps.dz/ar

4-3 خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: تضاعف عجز المالية العامة في 2015 ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع اتساع هذا العجز في 2016-2017 حيث أن تعادل الموازنة يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار[1].وكمحاولة للحد من وقع هذه الأزمة على الاقتصاد وبالموازاة مع استخدام الفوائض المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات، نوجزها فيما يلي[2]:

- قامت الجزائر بخفض سعر صرف الدينار مقابل العملة الصعبة وهذا من اجل رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي، وللحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية. ففي 2015 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي ومقابل الأورو بنسبة 25% و 6.7% على التوالي[3].
- اتخذت الجزائر في موازنة 2016 تدابير حاسمة لتكريس مسار الضبط المالي عبر إتباع استراتيجية "التقشف" بهدف تحقيق وفرات مالية، حيث عملت على ترشيد الإنفاق وتخفيض تكاليف المالية العامة. وأدت هذه الاستراتيجية إلى انخفاض نفقات الميزانية العامة لسنة 2016 بنسبة 8.8% مقارنة بـ2015 ، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%. كما شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي من خلال تجميد العديد من المشاريع كمشروع تراماواي وتقليص حصص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.
- وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 و2017 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على الخدمات والمواد الاستهلاكية وزيادة الرسوم الجمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.
- اتباع نموذج اقتصادي جديد بين سنتي 2016 و2019 يتلخص في تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتج المحلي ومحاربة الفساد، بالإضافة للانفتاح على الأسواق الإفريقية، من خلال عقد لقاء اقتصادي جزائري-إفريقي يهدف لتصدير المنتجات والخدمات الجزائرية إلى بلدان القارة والترويج لها.

ونتيجة للعلاقة الوثيقة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي فإن هذا التراجع المحسوس في أسعار النفط ألقى بظلاله بصورة أو بأخرى على الجانب الاجتماعي وسنوضح ذلك في النقاط التالية:

- **معدل البطالة:** بلغ معدل البطالة 10.5% في ديسمبر 2016 أي ما يعادل 1.2 مليون بطال، مع العلم أنه بلغ سنة 2015 نسبة 11.2%. هذا التراجع في الحقيقة لا يعود إلى زيادة مناصب العمل لكنه يرجع إلى الوظائف الاجتماعية المؤقتة ذات الإنتاجية المنخفضة. ويتوقع زيادة معدل البطالة في 2017 كنتيجة لقرار تجميد التوظيف في القطاع العمومي في سنتي 2015 و2016[4].
- **معدل التضخم:** بلغ معدل التضخم في نهاية جويلية 2016 نسبة 6.33% مقابل 4.78% في 2015[5].
- **برامج التنمية:** نتيجة لكون البنيات التحتية هي القاعدة الأساسية لكل تنمية اقتصادية فقد انطلقت الجزائر في سنوات ارتفاع أسعار النفط في تنفيذ العديد من المشاريع الكبرى تمثلت أساسا في توسيع شبكة الطرق السيارة،

---

[1] عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل. على الموقع: http://iefpedia.com

[2] عمار شيرين، انخفاض أسعار البترول...تأثيره على الاقتصاد الجزائري وحلول لمواجهته، مدونات، 2016-09-25، على الموقع: http://marketsvoice.com/blog

[3] عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل. على الموقع: http://iefpedia.com

[4] جريدة البلاد، التقشف سيساعد في رفع البطالة، 2017-02-13، على الموقع: http://www.elbilad.net/article/detail?id=65257

[5] وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.dz.

والترامواي، والسكك الحديدية، فضلا عن العديد من المشاريع السكنية وفك العزلة عن المناطق الريفية، لكن نتيجة لسياسة التقشف فقد تم تجميد العديد من هذه المشاريع، ما يدعم بدوره ارتفاع البطالة[1].

- **انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:** جراء ما يحمله قانون المالية لسنة 2017 من زيادات كبيرة في الرسوم على الوقود وارتفاع في الضريبة على القيمة المضافة والتي ارتفعت من 12 إلى 29% ومن 10 الى 17%، واستحداث أنواع جديدة من الرسوم على السيارات المستعملة، فضلا عن زيادات أخرى طرأت على الأسعار نتيجة تخفيض قيمة الدينار بنحو 40% والتي مست كامل المنتجات المستوردة، والمواد الغذائية المنتجة محليا وأسعار النقل والكهرباء، فإن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ستتراجع ومعدلات الفقر والفوارق الاجتماعية ستزداد وبصورة واضحة - إذ أن حوالي 60% من الجزائريين يخصصون أكثر من 50% من دخلهم للغذاء[2] -.

من خلال الطرح السابق يتضح جليا أن الجزائر تبقى عرضة لصدمة كبيرة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية. وإن لم تتحرر من التبعية للريع النفطي باعتماد استراتيجية جديدة قوامها تنويع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي لاسيما في المواد الغذائية، فإنها ستسير وبخطى متسارعة نحو نفس المصير الذي واجهته بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 بل أسوأ. ونبقى دائما نتذكر انعكاسات تلك الأزمة وما كشفت عنه من اختلالات هيكلية في المنظومة الاقتصادية حيث وصل حجم التضخم إلى 42%، وتراجع معدل النمو الاقتصادي في سنتي 1986-1987 إلى 1% بعدما كان 3.5% سنة 1985. واضطرت الجزائر بعد ذلك إلى طلب قروض ومساعدات خارجية وتبني خيار الإصلاحات من المؤسسات الدولية مع ما تحمله من ضغوط خارجية. فيجب اليوم وأكثر من أي وقت مضى الاستفادة من أخطاء الماضي وتبني استراتيجية استشرافية مستدامة.

الخاتمة:كخاتمة تبقى الميزة الأساسية للاقتصاد النفطي هي حالة عدم اليقين تجاه حجم الطلب العالمي على النفط ومدى استقرار أسعاره. خصوصا بعد ظهور الغاز الصخري كمصدر بديل للطاقة، والذي وجدت احتياطات كبيرة منه في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وزيادة الاهتمام بتنمية وتطوير مصادر طاقة متجددة منافسة وبتكلفة منخفضة وصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية والعضوية والمائية وطاقة الرياح. ضف إلى ذلك زيادة الضغوط لفرض قيود على الانبعاث من الطاقة الاحفورية كانبعاث ثاني أوكسيد الكربون والذي تجلى في 2015 في اتفاقية باريس لحماية المناخ. دون ان ننسى تغير أنماط الاستهلاك العالمي نحو ترشيد استهلاك الطاقة. كل هذه المعطيات تزيد من تأزم الأوضاع بالنسبة للدول المصدرة للنفط، خاصة منها ذات الاقتصاد الريعي وعلى رأسها الجزائر. فالمؤشرات الاقتصادية المخيفة التي تسجلها الجزائر منذ نهاية 2015 إلى الآن، تهدد بوشوك حدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة إذا استمرت في اعتمادها المطلق على إيرادات النفط. ذلك ان الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة انعكاسات الأزمة النفطية الراهنة تعتبر حلول قصيرة المدى. لان رصيد صندوق ضبط الإيرادات اصبح في ادنى مستوياته كما ان إجراءات سياسة التقشف من زيادة أسعار الوقود والكهرباء ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام وتجميد المشاريع التنموية هي إجراءات لا تحظى بالتأييد الشعبي، وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار الاجتماعي ومن ثمة السياسي.

في ضوء ما سبق لابد ان نؤكد انه من الضروري بالنسبة للجزائر ولكل الدول المرتبط اقتصادها بحجم صادراته من النفط، ان تفكر جديا في إرساء اقتصاد حقيقي ذو بنية قوية، مبني على التنويع وتعدد مصادر الدخل، رأسماله الأساسي الاستثمار في الطاقات البشرية الكامنة وليس الاستثمار في الطاقات البترولية الناضبة فالتنمية البشرية هي أساس التنمية

---

[1] مريم شطيبي محمود، انعكاس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن أشغال ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، 14 ماي 2015.

[2] محمد سيدمو، 2017 ستشهد تفقير 80% من الجزائريين، الخبير في الشؤون الاجتماعية "نوردين بودربة" للخبر، 11-09-2016، على الموقع: www.elkhabar.com

الاقتصادية وليس العكس. والسؤال المحوري الذي يبقى معلقا إلى الآن وتعزف الجزائر ومثيلاتها عن الإجابة عنه هو: لماذا تريد هذه الدول أن تبقى وتظل ذات نزعة استهلاكية؟ ولماذا لم تحملها دروس الأزمات النفطية السابقة إلى التخطيط لتغيير واقعها؟

المراجع:

- أشرف كمال، الأسباب الحقيقية لتراجع أسعار النفط، اقتصاد، 21.01.2016، على الموقع:https://arabic.sputniknews.com
- أ ف ب، قناة فرانس 24، الكويت: انخفاض أسعار النفط يسبب عجزا في ميزانية الدولة والأمير يدعو لإصلاحات، 27-10-2015، على الموقع: http://www.france24.com
- الجزيرة للاسواق المالية، "النفط والصناعات البتروكيماوية"، التقرير الشهري، ابريل 2016، المملكة العربية السعودية. على الموقع: www.aljaziracapital.com.sa
- المركز الوطني للمعلومات والإحصائيات الجمركية، حصيلة التجارة الخارجية، على الموقع: www.andi.dz
- المقداد خليل ، انهيار أسعار النفط الأسباب المعلنة والخفية، 29-02-2016، على الموقع: http://orient-news.net/ar/news
- ب. حكيم، نسبة التضخم السنوية، الحدث الاقتصادي، 22-01-2017، على الموقع: http://www.eco-algeria.com
- بهاء الدين غونول طاش، أسعار النفط تدفع الاقتصاد الفنزويلي إلى حافة الانهيار، الأناضول، 29-05-2016، على الموقع: http://aa.com.tr/ar
- جريدة البلاد، التقشف سيساعد في رفع البطالة، 13-02-2017، على الموقع: http://www.elbilad.net/article
- س.رضا، 17 مليار دولار عجز في الميزان التجاري الجزائري خلال 2016، النهار، يومية إخبارية وطنية، 20-12-2016، على الموقع: http://www.ennaharonline.com/ar
- سيدمو محمد ، 2017 ستشهد تفقير 80% من الجزائريين، الخبير في الشؤون الاجتماعية "نوردين بودربة" للخبر، 11-09-2016، على الموقع: http://www.elkhabar.com/press
- شفق نيوز، هكذا أجاب محافظ البنك المركزي الفتلاوي عن انخفاض احتياطي العراق من العملة الأجنبية، 27-01-2017، على الموقع: http://www.shafaaq.com
- شفق نيوز، الفقر في أعلى مستوى في العراق وكوردستان، 23-01-2017، على الموقع: http://www.shafaaq.com
- صحيفة اليوم، تقارير الأسواق العربية، هل تأقلمت شركات الزيت الصخري مع أسعار النفط المنخفضة، 09 أوت 2016، على الموقع: www.alarabiya.net/ar/aswaq
- عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل. على الموقع: http://iefpedia.com
- عبد الأمير رويح، أيهما اخطر على الاقتصاد الروسي.. هبوط النفط أم هبوط الروبل؟ على الموقع: http://annabaa.org/arabic/economicreports
- عبد الأمير رويح، عجز الموازنة وهبوط النفط..هل يمهدان لانتكاسة اقتصاد العراق في 2016، 16-11-2015، على الموقع: http://annabaa.org/arabic/economicreports
- عزت شحرور، الصين أسعدها الانخفاض، بكين، تغطية إخبارية، قناة الجزيرة، 17-01-2015، على الموقع: http://www.aljazeera.net
- علي مرزا، أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 07 نوفمبر 2015. على الموقع: www.dohainstitute.org
- عمار شيرين، انخفاض أسعار البترول...تأثيره على الاقتصاد الجزائري وحلول لمواجهته، مدونات، 25-09-2016، على الموقع: http://marketsvoice.com/blog
- فالداي كلوب، ما هو مستقبل الاقتصاد الروسي مع سعر النفط دون ال40 دولار للبرميل الواحد، روسيا، 05-08 2016، على الموقع: http://katehon.com/ar/article
- قناة الجزيرة، انهيار أسعار النفط وتداعياتها تغطية إخبارية، 17-01-2015، على الموقع: www.aljazeera.net

- لقرع بن علي، من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر: واقع مأزوم وبيع للأوهام، المركز الديمقراطي العربي، الشرق الأوسط، على الموقع: http://democraticac.de
- لمياء نبيل، فنزويلا أولى ضحايا النفط والخليج قادر على الصمود، القاهرة، 17-01-2016، على الموقع: http://aawsat.com
- مريم سلماوي، أزمة النفط تستنزف أزيد من ثلث احتياطي الصرف في غضون 3 سنوات، المحور اليومي، 30-12-2016، على الموقع: http://elmihwar.com/ar
- مريم شطيبي محمود(2015)، انعكاس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن أشغال ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة.
- مطبوعات البنك الدولي، كيف تتعامل ليبيا مع انهيار أسعار النفط، جويلية 2016، على الموقع: http://www.albankaldawli.org
- نون بوست، ما الذي يعنيه انخفاض أسعار النفط لإيران وروسيا وأمريكا، 01-12-2014، على الموقع:http://www.noonpost.net
- هافينغتون بوست عربي، قلق في روسيا من استمرار الركود الاقتصادي مع تراجع أسعار النفط، 12-12-2016، على الموقع: www.huffpostarabi.com
- وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط – تاريخ طويل من التجارب-، جريدة الشرق الأوسط، 10-12-2014، على الموقع: http://aawsat.com
- وكالة الأنباء الجزائرية، صندوق ظبط الإيرادات: حوالي 840 مليار دولار متوفرة إلى غاية نهاية 2016، 02-01-2017، على الموقع: http://www.aps.dz/ar
- وزارة المالية الجزائرية، على الموقع: www.mf.gov.dz
- يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط، 25-02-2016، على الموقع: http://dw.com/p/1I0gU

الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

أ.أمال حابس -أ.د عبود زرقين

جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-

الملخص:يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المهمة في اقتصاديات العديد من الدول، كما تعد الإيرادات السياحية أحد الروافد الأساسية للدخل القومي وتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها. حيث تنصب هذه الدراسة على تناول الاستثمار السياحي في الجزائر كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، وخلق اقتصاد بديل لقطاع المحروقات، وذلك من خلال تحليل الآثار المترتبة على هذا الاستثمار في دعم الاقتصاد الوطني، مع توضيح الرؤية المستقبلية التي جاءت بها مخططات وبرامج التهيئة المتعلقة بالقطاع السياحي. حيث خلصت الدراسة في الأخير إلى أن مساهمة القطاع السياحي لا تزال ضئيلة ولم تصل إلى القدر الذي يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي لابد من تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وترقيته وتحويله إلى صناعة قائمة بذاتها محدثة لمناصب الشغل وخلاقة للثروة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، القطاع السياحي، الاستثمارات السياحية، التنمية، الجزائر.

Summary: The tourism sector is an important sectors in the economies of many States, it is also the tourism revenue of one of the main tributaries of national income and to cover the deficit in the balance of payments. Where the focus of the study to address the tourism investment in Algeria as one of the strategic options for economic diversification and the creation of alternative economy fuels sector, and through the analysis of the implications of this investment in supporting the national economy, with the clarification of the future vision of the plans and programs of the configuration on the tourist sector. Where the study concluded that the contribution of the tourism sector is still small and did not reach the extent to which achieve welfare of the Economic and Social Council, and therefore must be to encourage investment in this sector and promoted and converted into the list of industry itself up-to-date labor positions and creative wealth..

Keywords: Tourism, the tourist sector, tourist investments, development, Algeria.

مقدمة:تعتبر السياحة نشاطا إنتاجيا يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما يعتبر النشاط السياحي في يومنا هذا من أهم الأنشطة بالنسبة للكثير من دول العالم لما يحققه من دخل لهذه الدول، ويمثل الاستثمار السياحي أحد القيم الاقتصادية الهامة في العصر الحالي، نظرا لزيادة الطلب السياحي الدولي، ومدى تأثير النشاط السياحي على معظم المتغيرات الاقتصادية في أي دولة. حيث تستخدم السياحة في العديد من البلدان كأداة لتوفير النقد الأجنبي، والرفع من الإيرادات الحكومية والزيادة في نسبة العمالة ومستوى التوظيف، وهذا ما أدى بكثير من دول العالم إلى إعطاء الأولوية لقطاع السياحة نظرا لأهميته ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. أما في الجزائر، فرغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة من أجل إحياء هذا القطاع المهم خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال، إلا أن السياحة لاتزال من القطاعات الثانوية التي لم تُعطى قدرا كافيا من الدعم والاهتمام.

إن الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية يعد دعامة أساسية في تحقيق التنمية وزيادة الطاقات الإنتاجية بالدرجة الأولى، لكن التنوع في توجهات الاستثمار من شأنه أن يضمن هذه الزيادة بنسبة أكبر، ولعل الاستثمار في القطاع السياحي أحد هذه التوجهات وذلك لما له من مساهمة في خلق اقتصاد بديل لقطاع المحروقات، نظرا للوضعية الاقتصادية الحرجة التي تعيشها الجزائر من جرّاء انخفاض أسعار النفط. حيث بادرت الجزائر منذ استقلالها بعديد من المحاولات من أجل إحياء قطاعها السياحي، من خلال دمجه في مختلف مخططات التنمية وإدراجه ضمن القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني من ضمن خمس قطاعات رائدة.

إشكالية الدراسة: تعيش الجزائر وضعية اقتصادية حرجة تعود أسبابها أساسا إلى تدهور أسعار النفط في مختلف الأسواق الدولية، وبالتالي أصبح لزاما عليها التوجه نحو التنويع الاقتصادي من أجل رفع العجز وتحقيق التنمية، ولعل القطاع السياحي هو أحد أساليب التنويع، من خلال زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وبالتالي الرفع من الطاقة الإنتاجية وزيادة الدخل ومنه الرفع من معدلات النمو. ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيس التالي:
إلى أي مدى يمكن أن يساهم الاستثمار السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
و يندرج ضمن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي دوافع نمو الاستثمارات السياحية؟
- ما هي أهم مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- ما هي آثار القطاع السياحي على الاقتصاد الوطني؟
- ماهي الآليات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية من أجل دعم القطاع السياحي؟
- ما هي أبرز الاستراتيجيات التي جاءت ضمن مخططات التنمية لترقية القطاع السياحي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:-تزخر الجزائر بمقومات سياحية مميزة، تؤهلها لترقية استثمار سياحي ناجح، من خلال الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي المرفق ببرنامج عملياتي تنفيذي وواقعي؛

- يمثل الاستثمار السياحي أحد التوجهات الحديثة في اقتصاديات مختلف الدول من أجل زيادة الدخل القومي وإحداث التنمية.

أهداف الدراسة: -التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار السياحي؛

- رصد أثر القطاع السياحي في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية؛
- إبراز أهمية التوجه إلى خلق اقتصاد بديل لقطاع المحروقات في الجزائر؛
- تحليل معطيات بعض مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر مع تبيان مدى مساهمته في تحقيق التنمية.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في ضرورة استغلال المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تمويل القطاع السياحي والاعتماد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاولة جعل الاستثمار في هذا القطاع بديل أساسي للخروج من التبعية النفطية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر.

منهجية الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة ونظرا لطبيعة الموضوع، تم الاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث حاولنا من خلالهما استقراء ما تتمتع به الجزائر من مؤهلات ومقومات طبيعية تدعم الجذب السياحي، ومن تم تحليل أثر القطاع السياحي على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

أولا: مفاهيم أساسية حول الاستثمار السياحي

1- **تعريف الاستثمار السياحي:** عرّف بيارماس ***Pierre Masse*** الاستثمار السياحي على أنه:"تلك الأموال التي تقبل المنشآت السياحية دفعها حاليا، مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال"[1].

كما عرّفه الدباغ على أنه:"ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل: بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية، والبنى الارتكازية التي تدعّم السياحة...إلخ"[2].

---

[1]- بدر حميد عساف، "<u>تنمية الموارد السياحية</u>"، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص179.

[2]-اسماعيل الدباغ، الهام خضير شبر،"<u>مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل</u>"، ط1، دار ثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص134.

2- **المجالات التي يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي**: هناك مجالات متعددة يغطيها الاستثمار في القطاع السياحي، وتشمل أساسا الاستثمار في المقومات والامكانيات الرئيسة لصناعة السياحة، والتي يمكن حصرها في محورين رئيسين هما[1]:

أ- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية (***Tourism Infrastructure Facilities***)، والتي تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية، حيث يضم الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي:خدمات الاتصالات، خدمات النقل وخدمات الاقامة والاعاشة والتسهيلات الترفيهية؛

ب- الاستثمار في مجال الثروة السياحية، حيث يتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسة في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في: مواقع التراث الطبيعي ومواقع التراث الثقافي.

3- **دوافع نمو الاستثمارات السياحية**: هناك بعض الوسائل التي تدفع الاستثمارات السياحية إلى النمو منها مايلي[2]:

أ- **تخطيط سياحي علمي شامل**:حيث يعرّف التخطيط السياحي على أنه:"نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الاجراءات المرحلية المنظمة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاحة والكامنة ولأقصى درجات المنفعة، مع متابعة وتوجيه وضبط لإبقائه ضمن دائرة المرغوب ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية عنه حيث يهدف أساسا إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب السياحيين".

كما تقوم الحكومات بتوجيه أهدافها وتوجهاتها في مجال التنمية السياحية لأبعد من فوائدها الاقتصادية، لذلك فالتخطيط يصبح مهما وحيويا أكثر للنجاح في تحقيق تلك الأهداف، ولقد ساهم نمو السياحة في خلق ضغط على الدول لاستخدام التخطيط كوسيلة لخلق مواقع ذات نوعية متميزة؛

ب- **الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة**: لابد من اعداد دراسات تبرز كمية ونوعية المنتجات السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية وامكانية بيعها في الأسواق الخارجية والتعريف بها عن طريق الترويج لها؛

ت- **التنظيم الفعّال للاستثمارات السياحية**: لابد من تنظيم جيّد وفعّال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر أثارها النفعية على المستويات المحلية، الاقليمية والدولية وعلى حجم الحركة السياحية، ويختلف شكل هذا التنظيم من بلد لآخر قد تقوم به مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة وغالبا ما تكون تحت اشراف حكومي لمتابعتها لتحقيق التكامل بين السياحة والخطة الاقتصادية.

ثالثا: طبيعة الاستثمار السياحي في الجزائر

I- مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر:تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي من شأنها أن ترقى بالقطاع السياحي بهذا البلد إلى مصاف القطاعات السياحية الرائدة في العالم.و فيمايلي عرض لأبرز المقومات السياحية التي تتميز بها الجزائر.

1- **المقومات الطبيعية والجغرافية**:تعد الجزائر أكبر بلد افريقي مساحة، بها أربعة معالم جغرافية رئيسية متمثلة في القسم الشمالي حيث السواحل المطلة على البحر المتوسط، إضافة إلى مرتفعات الأطلس، ثم الهضاب الداخلية، والصحراء الشاسعة التي تمتد حتى بلدان الجوار الجنوبي.

أ– **الموقع والحدود**: تقع الجزائر شمال غرب القارة الافريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، شرقا تونس وليبيا، غربا المغرب وموريتانيا، ويحدها من الجهة الجنوبية مالي والنيجر، تتربع الجزائر على مساحة جعلتها تحتل مكانة أكبر بلد إفريقي حيث تبلغ هذه المساحة بـ2.381.471 كلم مربع.

ب– **المقومات الطبيعية**:

---

[1]- بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 181-182.

[2]- حمزة العرابي، ايمان نوارة،"التمويل كركيزة أساسية لنجاح الاستثمارات السياحية"، ملتقى دولي:"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 10/09 نوفمبر 2016، ص211.

✓ **الشواطيء:** تمتد الجزائر من البحر الأبيض شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا، وتتوفر على شريط ساحلي يمتد على طول 1600 كم، ويمنحها اطلالة حقيقية على البحر الأبيض المتوسط من خلال 552 شاطيء منها 364 مسموح للسباحة و188 ممنوع[1].

✓ **المناطق الجبلية:** تتمثل خاصة في الأطلس التلي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب، وهي بذلك تمثل فرصة لازدهار السياحة الاستكشافية، مثل مرتفعات الشريعة والتي يبلغ ارتفاعها 1510م فهي تسمح للسياح بممارسة رياضة التزحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل التي أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية بالبويرة وتشكّل بذاتها حدائق طبيعية، حظيرة جرجرة، سلسلة جبال الونشريس بتيسمسيلت، سلسلة جبال الأوراس وقمة الشيليا بباتنة، حيث تتميز هذه السلاسل الجبلية بالسياحة الايكولوجية، بالإضافة إلى الأطلس الصحراوي الذي يتميز بمناخ مختلف عن سابقه وحتى من حيث المناظر والنباتات[2].

– **الأطلس البليدي:** يضم عدة قمم يتجاوز علوها 1600 مترا، تعد رئة المنطقة، **تعج** بمواقع سياحية جميلة، على رأسها الشريعة حيث الحظيرة الوطنية، تتعرج الطريق إلى غاية علو 1550 متر، عند القمة تم انجاز محطة صغيرة يمكن الوصول إليها عبر وسيلتين: عبر الطريق (30 دقيقة) أو بواسطة النقل الهوائي (التلفيريك) التي تسمح لك بالتمتع بالمنظر الجميل[3].

✓ **المناخ في الجزائر:** يمتاز المناخ في الجزائر بالتنوع والاختلاف حسب اختلاف المناطق فيما يلي أهمها[4]:

– **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** ينحصر هذا النوع من المناخ في شمال البلاد وكذا شرقها وغربها وجزء من بلاد القبائل من ناحية جرجرة، ويصل من جهة الجنوب إلى شمال قالمة، باتنة، سوق أهراس ومن الغرب حتى تلمسان، ومن أهم نباتات هذه المناطق أشجار البلوط والفلين والصنوبر...الخ ؛

– المناخ المتوسطي شبه رطب: يمتد من جنوب التل القسنطيني وجبال البيبان والجزء الشرقي من الظهرة إلى البليدة، وصولا إلى المدية وتنس غربا، ومن أشهر نباتات هذه المناطق غابات البلوط الأخضر؛

– **النوع شبه الجاف:** يمتاز بالحرارة المعتدلة طول فصول السنة، ما عدا فصل الصيف الذي تكون فيه الحرارة مرتفعة، ويتواجد ببعض المناطق مثل بسكرة، تقرت، بوسعادة...الخ،كما أن هذه المناطق يتواجد بها مساحات ملحية ورملية ذات فائدة علاجية وخاصة في فصل الربيع والصيف؛

– **المناخ الصحراوي:** يمتاز باعتدال الحرارة نهارا خلال كافة فصول السنة ما عدا فصل الصيف تكون فيه الحرارة مرتفعة جدا، ومن بين مناطق هذا المناخ تيميمون التي يتواجد بها غروب شمس رائع، وتمنراست التي تمتاز بتغير لون رمالها بين الفترة والأخرى،كما توجد بها أعشاب طبية مختلفة ذات فائدة علاجية كبيرة وكذلك اليزي وبشار، أدرار وغيرها.

2- **المقومات التاريخية والحضارية:**تحتل الجزائر في سياق مرحلة ما قبل التاريخ مكانة رائدة وهو رأي الأخصائيين بشأن الثراء المعماري والثقافي، ولا يزال التاريخ الأزلي للجزائر يثير الاندهاش والإعجاب كلما غاص الباحث في أسراره. ومن أهم المواقع في الجزائر المصنفة كتراث عالمي من منظمة اليونسكو قلعة بني حماد بالمسيلة، الطاسيلي ناجر، جميلة بسطيف، تيبازة، تيمقاد بباتنة، وادي مزاب بغرداية والقصبة بالجزائر العاصمة.

3- **الحمامات المعدنية:** لا تزال الجزائر إلى يومنا هذا تتميز ببعض آثار الحمامات الرومانية، فالتداوي بالمياه المعدنية ومياه البحر يمثل جانبا من جوانب السياحة المائية، فقد تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية بمختلف مزاياها العلاجية

---

[1]- بودربالة رفيق،"الوعي السياحي ودوره في تنمية القطاع السياحي"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، العدد 6، ديسمبر 2016، ص268.

[2]- بعابشة نجيب،"**أهمية تنمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2013، ص94.

[3]- **الجزائر البلد النور**، مطبوعات الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، ص28.

[4]- محمدي عز الدين،"**أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية-حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2012، ص.ص 91-92.

وتصنف هذه المنابع حسب قائمة وطنية على النحو التالي: 136 محطة معدنية ذات أهمية محلية، 55 ذات أهمية جهوية و11 ذات أهمية وطنية.[1]

II- الاقتصاد السياحي والتنمية في الجزائر

يلعب القطاع السياحي دورا بارزا في تنشيط اقتصاديات الدولة، حيث أن النهوض بقطاع السياحة يتبعه دراسة كافة المتغيرات الاقتصادية، والتي تتعلق بتدفق النقد الأجنبي، معدل الانفاق وعلاقته بميزان المدفوعات، الميزان التجاري، العمالة والاستثمار.

1- الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع السياحي:

قدمت وزارة السياحة جملة من المعطيات مفادها أن الجزائر تحصي حاليا 746 مشروع سياحي وطني بتكلفة 240 مليار دينار، ينتظر أن تعطي طاقة استيعابية بـ 84643 سرير، ومن شأنها خلق 40 ألف منصب شغل كما ذكرت الوزارة أن الجزائر بها 377 استثمار سياحي وطني في طور الانجاز ستكتمل على أقصى تقدير في ظرف سنتين لتدعم الحظيرة الوطنية بحوالي 50 ألف سرير إضافي مع تسجيل عدم انطلاق 143 مشروع بسبب تعقيدات بيروقراطية وعراقيل إدارية على المستوى المحلي مع السلطات الولائية، و129 مشروعا متوقفا لدواعي تتعلق بعجز أصحابها عن الحصول على التمويل الكافي لاتمامها، وفي هذا الإطار أعدت الوزارة قائمة بهذه المشاريع وطلبت من البنوك تقديم التسهيلات الضرورية لدراسة كل الملفات، في حين بلغ عدد المشاريع المستلمة 21 مشروعا في سنة 2013، أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية بالجزائر في قطاع السياحة فإن قيمتها بلغت 59 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 750 مليون دولار، كما يُنتظر أن تتم ثلاثة مشاريع مهمة هي فندق"ترست" الذي سيضيف 1600 سرير وحوالي 150 ألف منصب عمل ومشروع جزائري سعودي في ولاية سكيكدة بـ 2500 سرير و1200 منصب عمل إضافة إلى مشروع "ايمبرال" بطاقة 2000 سرير و1500 منصب عمل مباشر.[2]

والجدول الموالي يوضح بيانات التصريح بالاستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015):

الجدول رقم 01: بيانات التصريح بالاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
البناء	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
الصناعة	9231	15.32	6503533	56.20	388219	37.54
الصحة	809	1.34	127684	1.10	19105	1.85
النقل	30669	50.91	1027480	8.88	158016	15.28
السياحة	**789**	**1.31**	**982934**	**8.49**	**54862**	**5.31**
الخدمات	6226	10.34	964388	8.33	107089	10.36
التجارة	2	0.00	37514	0.32	4100	0.40
الاتصالات	5	0.01	428963	3.71	4348	0.42
المجموع	**60239**	**100**	**11572213**	**100**	**1034016**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique يوم:2017/03/19.

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه الانخفاض الكبير في عدد المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحة خلال الفترة الممتدة من (2002-2015) مقارنة بالقطاعات الاقتصادية والخدماتية الأخرى، حيث قدر بـ 789 مشروع بقيمة 982934 مليون دينار والذي أدى إلى خلق حوالي 54862 منصب شغل، إلا أن العدد لا يزال ضئيلا ولايلبي حجم الطلب السياحي المحلي والدولي، من أجل الدخول في سوق المنافسة. إذ أنه رغم الظروف الاقتصادية التي آلت إليها البلاد بسبب تراجع أسعار النفط، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر لايزال مهمشا ولم ينل القدر الكافي من الإهتمام. إضافة إلى أنه غير

---

[1] - **الجزائر ذاكرة ومناظر**، مطبوعات الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، ص30.

[2] - عمر بوجميعة، بلال معوج،"واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر"،ملتقى دولي:"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 09/10 نوفمبر 2016.

مستغل استغلالا عقلانيا بما يتماشى والمقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر، حيث تصنّف تقارير عالمية الجزائر في المرتبة 147 عالميا من مجموع 174 دولة شملها التقرير من حيث مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

2- الإيرادات السياحية وعدد السياح: تعرّف الايرادات السياحية على أنها:"كل ما تحققه الدولة من ايرادات من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، إلى جانب ما يحققه الأفراد، الشركات الوطنية، المؤسسات العمومية والخاصة في مجال السياحة، الفنادق، الطيران والملاحة"[1]. والجدول الموالي يوضح تطور عدد السياح والايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014):

الجدول رقم02: تطور عدد السياح والايرادات السياحية في الجزائر للفترة (2000-2014)

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية (مليون دولار)
2000	866000	102
2001	901000	100
2002	988000	111
2003	1166000	112
2004	1234000	178
2005	1443000	184
2006	1638000	220
2007	1743000	219
2008	1772000	323
2009	1912000	246
2010	2070000	246
2011	2395000	209
2012	2634000	217
2013	2733000	367
2014	2301000	347

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص79.

عرف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2013) تزايدا، حيث تضاعف بنحو 3 مرات من سنة 2000 وذلك من 86600 ليصل في سنة 2013 إلى 2733000 سائح، وترجع أسباب الزيادة إلى[2]:

– عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن؛

– الأوضاع السياسية والأمنية التي عاشتها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر دفعت السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة.في حين تراجع عدد السياح سنة 2014 إلى 2301000 سائحا وقدّرت نسبة التراجع بـ 15.8% وذلك مقارنة بسنة 2013 حيث ترجع أسباب هذا التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع بالسياح إلى اختيار وجهات بديلة.أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فهي ضعيفة ومتذبذبة إذا ما قورنت بما تزخر به الجزائر من إمكانيات سياحية، حيث بلغ متوسط اجمالي الايرادات السياحية خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) 212.06 مليون دولار، كما سجلت سنة 2014 انخفاضا في الايرادات السياحية بنحو 5.44% عن سنة 2013 وذلك نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر. حيث تتأثر الإيرادات السياحية غالبا بمجموعة من العوامل والمتغيرات أهمها[3]:

– قوة المنتوج السياحي للدولة؛

---

[1]- بوفليح نبيل، تقرورت محمد،"دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا-حالة الجزائر، تونس والمغرب-، ملتقى وطني"**السياحة في الجزائر الواقع والآفاق**"، المركز الجامعي البويرة، 12/11 ماي 2010، ص5.

[2]- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي،"متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد04، جوان 2016، ص.ص72-73.

[3]- بوفليح نبيل، تقرورت محمد، مرجع سبق ذكره، ص5.

- مستوى الخدمات السياحية المختلفة في الدولة؛
- أسعار السلع والخدمات السياحية في الدولة؛
- مدى الوعي السياحي في الدولة؛
- قدرة السائحين على الانفاق السياحي؛
- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة وفي الدول المصدرة للسائحين، إلى جانب العلاقة بين الدولتين؛
- الوضع الأمني في الدولة المصدرة للسياحة؛
- حجم الامكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدولة السياحية.

3- **مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري:** قطاع السياحة كباقي القطاعات له آثار مختلفة على الاقتصاد الوطني، في هذا الجزء من الدراسة نعرض بعض المعطيات الاحصائية ذات الصلة بهذا القطاع، من أجل معرفة مدى مساهمته في كل من الناتج المحلي، ميزان المدفوعات وقطاع التشغيل.

أ- **المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي**:يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتشير احصائيات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي لا تصل إلى 10 %[1].

بالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي لها تفسره الايرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع، مقدّرة بالنسب المئوية التي تعد جد ضعيفة. ويبين الجدول التالي نسب مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (*PIB*) في الجزائر خلال الفترة (2005-2014):

الجدول رقم 03: نسب مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (*PIB*)

السنة	نسبة المساهمة(%)
2005	1.7
2006	1.6
2007	1.5
2008	1.5
2009	1.6
2010	1.5
2011	1.4
2012	1.4
2013	1.5
2014	1.5

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، مصلحة الاحصائيات

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام متدنية جدا ولم تتعدى 1.7% كحد أقصى خلال هذه الفترة،كما وصلت هذه المساهمة أدنى مستوى لها في سنتي 2011، 2012،على التوالي بنسبة 1.4%،و ذلك نظرا لقلة الايرادات في هاتين السنتين، وبهذا فمساهمة ايرادات السياحة في الناتج المحلي الخام ضعيفة ولا تمثل في متوسطها سوى 1.52%.

إن ضعف مردودية القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي يعود أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن له أي دور في التنمية الاقتصادية منذ استقلال الجزائر، حيث تعتمد الدولة الجزائرية بالدرجة الأولى على قطاع

[1]- عشي صليحة،"الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس والمغرب"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص163.

المحروقات،باعتباره القطاع الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد وبوتيرة أسرع، وبالتالي مساهمته في تطوير القطاعات الأخرى بما في ذلك قطاع السياحة[1].

ب- **المساهمة في ميزان المدفوعات**:يعرّف ميزان المدفوعات على أنه "ذلك السجل الذي تقيّد فيه جميع العمليات الخاصة بالمعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الدول"[2].حيث تعتبر الايرادات المتحصل عليها من الخدمات السياحية من العملة الصعبة كصادرات غير ملموسة تفيد في الجانب الدائن من الميزان التجاري، والذي يضم الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، كما يعتبر انفاق المواطنين المقيمين بالخارج على السياحة استيراد يفيد في الجانب المدين للميزان التجاري[3].كما تمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شأنها شأن الملاحة، التأمين المعاملات المصرفية وغيرها، فميزان السياحة والسفر هو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من ايرادات خاصة بالسياحة الوافدة مطروحا منه مصاريف السياحة العكسية إلى الخارج[4].وفيما يلي جدول يبين أثر قطاع السياحة على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2005-2014):

الجدول رقم 04:مساهمة قطاع السياحة في ميزان المدفوعات للفترة (2005-2014) الوحدة:مليون دولار

السنة	ايرادات السياحة	نفقات السياحة
2005	184	370
2006	215	381
2007	219	377
2008	325	469
2009	266	457
2010	219	574
2011	208	502
2012	196	428
2013	230	410
2014	258	611

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، مصلحة الاحصائيات

لا يزال قطاع السياحة لا يساهم بشدة في رفع العجز عن الميزان التجاري، رغم كل ما أولته الدولة من إهتمام خاصة في السنوات الأخيرة، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الميزان السياحي يساهم بنسبة ضئيلة جدا في تخفيض العجز في الميزان التجاري الاجمالي، بل وحقق في بعض السنوات خسائر متزايدة خاصة في السنوات 2011،2010،2009، على التوالي، وقد أولت الدولة في السنوات الأخيرة بعض الاهتمام لقطاع السياحة، وبالتالي زيادة النفقات على هذا القطاع لكن في المقابل ايرادات ضئيلة، وبالتالي فالميزان السياحي لا يزال يعرف تراجعا كبيرا ونقصا في المساهمة في رفع ايرادات الميزان التجاري للدولة.

ت- **المساهمة في التشغيل(العمالة)**: تساهم الصناعة السياحية بتأمين العديد من فرص العمل، حيث تملك إمكانية تشغيل يد عاملة أكثر بعدة مرات من الصناعات الإنتاجية الأخرى، فهي تتمتع بميزة الاستخدام العالي للقوى العاملة، فخدمات السفر تستخدم نسبة عالية من العمال ذوي المهارات المتدنية نسبيا كوسائل النقل، المطاعم، المنتجعات، الموتيلات، وحتى الموظفين الرسميين والأدلاء والشركات والفعاليات السياحية وغيرها، والتي تتطلب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة ذات المهارة المتدنية نسبيا.

---

[1]- عشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص164.
[2]- رحموني عبد الكريم،"**تنمية وتطوير السياحة الصحراوية-دراسة حالة تمنراست-**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص11.
[3]- بهاز الجيلالي،"**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008، ص38.
[4]- عشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص166.

من جهة أخرى يمكن القول أن للقطاع السياحي القدرة على توليد العمالة في الاقتصاد الوطني من خلال ثلاثة أنواع هي[1]:

✓ **العمالة المباشرة *Direct Employment***: وتشمل فرص العمل المتاحة في المنشآت السياحية والفندقية كوكالات السفر وشركات النقل السياحي وبيع التذاكر والتسويق السياحي، ومحل بيع التحف والتذكارات، الفنادق والمطاعم ودور الترويج وغيرها من الأماكن التي يزورها السائح.حيث يهتم هذا النوع من العمالة بفرص العمل المتولد عن الانفاق السياحي، فقد أوضحت دراسة ***Archer*** أن العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الانفاق في القطاع السياحي تمثل ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الانفاق في أي قطاع آخر؛

✓ **العمالة غير المباشرة *Indirect Employment***: وتشمل العمالة غير المباشرة الناتجة عن الانفاق غير المباشر للسائح مثل قطاع الإمداد (الطعام والشراب)، المحلات التجارية السياحية (الأثاث والمباني) وغيرها، حيث أثبتت الدراسة السابقة الذكر لـ ***Archer*** أن كل 9 فرص عمل تتولد مباشرة من القطاع السياحي تقابلها فرصة عمل واحدة غير مباشرة في القطاعات الأخرى؛

✓ **العمالة المُحفَّزة**: وتشمل العمالة التي تتولد في الاقتصاد نتيجة للإنفاق السياحي، فبخلاف العمالة المباشرة وغير المباشرة يتولد في المجتمع نوع ثالث من العمالة يحفّزه الانفاق السياحي.و فيمايلي جدول يبين مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل(اليد العاملة) خلال الفترة (2005-2014).

الجدول رقم 05:مساهمة قطاع السياحة في التشغيل خلال الفترة 2005-2014

السنة	العدد
2005	172600
2006	180000
2007	185000
2008	182000
2009	198000
2010	213000
2011	220000
2012	224028
2013	256775
2014	261289

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، مصلحة الاحصائيات

نلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن عدد مناصب العمل على مستوى قطاع السياحة عرفت إرتفاعا نسبيا في الخمس السنوات الأخيرة، حيث بلغ 261289 منصب عمل سنة 2014 بعد أن كان 172600 في سنة 2005، لكن المساهمة تبقى ضئيلة جدا إذ لم تتعدى نسبة 18% في متوسطها، وهذا راجع إلى عدم استغلال المورد البشري الكفؤ في التوظيف المباشر في الهياكل الفندقية وهياكل الاستقبال ومختلف الهياكل ذات الصلة بالقطاع السياحي، بسبب نقص في هذه الهياكل، كما نلاحظ أنه ولحد الساعة لم تتمكن الجزائر من تحقيق أحد الأهداف المرجوة في مطلع 2015 وهو الوصول إلى توفير مناصب شغل بوتيرة 400.000 منصب مباشر وغير مباشر، لأن إنجازات القطاع السياحي لحد الآن لا تزال جد محدودة ولم ترق لتحقيق هذه الأهداف.إضافة إلى أن عدد خريجي المدرسة العليا للفندقة لا يلبي حاجات ورغبات الطلب السياحي على مستوى التراب الوطني، من أجل الرقي بالمنتوج السياحي ودمجه في سوق المنافسة الدولي.

رابعا: سياسات دعم وتطوير القطاع السياحي في الجزائر: إعتمدت الجزائر أساليب عديدة وسياسات مختلفة من أجل ترقية القطاع السياحي وتطويره، من خلال دمجه في مخططات التنمية، والتعاقد مع بعض الهياكل المالية من أجل دعمه وتمويله. وفيمايلي بعض الأساليب المطبقة في هذا الاطار:

---

[1]- حمزة عبد الحليم درادكه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 257-260.

1- المؤسسات المالية الداعمة للسياحة في الجزائر:

أ- المجلس الوطني للسياحة: أنشئ سنة 2002 وكلف بإبداء رأيه في السياسة الوطنية للسياحة، واقتراح كل التدابير والأدوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحية وترقيتها، وتقديم تقييم دوري لتطوير حالة السياحة في الجزائر، كما كلف المجلس كذلك بالمساهمة في ترقية صورة الجزائر السياحية ؛

ب- الديوان الوطني للسياحة: أنشئ بموجب المرسوم رقم 214/88 المؤرخ في أكتوبر 1988، يتمثل دوره أساسا في المساهمة في إعداد السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة، والمشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة المناخية والحمامات المعدنية؛

ت- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أُنشأت بموجب المرسوم رقم 70/98 الصادر في 21 فيفري 1998 مكلفة بحماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي، اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية، إجراء دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية الفندقية[1].

2- استراتيجية النهوض بقطاع السياحة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030:

بعد فشل السياسات والتدابير العديدة المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع السياحة وترقيته، عملت الجزائر على إعادة بعث القطاع السياحي، حيث تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010 في شكل وثيقة والمسمّاة "بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010" وبعد سنتين من تنفيذه تم ادخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي ليصبح مخطط أعمال لآفاق 2013، وتماشيا مع ذلك وبعد عدة تعديلات تم تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 والذي يرتكز أساسا على خمس آليات وهي[2]:

– التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر؛
– الرفع من مستوى الجودة والخدمات السياحية؛
– ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار؛
– مخطط الشراكة مابين القطاع العام والخاص؛
– مخطط التمويل العملي للسياحة.

كما يسعى هذا المخطط لبلوغ و**تحقيق الأهداف الكبرى** التالية:

– ترقية اقتصاد بديل لقطاع المحروقات؛
– تأثير ديناميكي على التوازنات الكبرى وتحفيز أكثر للقطاعات المختلفة؛
– دمج الترقية السياحية والبيئية؛
– تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني مع تحسين صورة الجزائر للعالم.

من جهة أخرى حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفية تنمية السياحة في الجزائر عبر هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج للسوق السياحية الوطنية والدولية، حيث يعتبر القطب السياحي تركيبة في مساحة جغرافية معينة من مؤهلات سياحية (فضاءات ومسالك)، نشاطات سياحية ذات نوعية (هياكل ايواء وترفيه)، منسجمة كلها ومتكاملة مع

---

[1]- حجال السعيد، رجراج سليمة،"واقع السياحة الجزائرية كأحسن بديل لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2015)"، ملتقى دولي"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 10/09 نوفمبر 2016، ص161.

[2]- بن زعرور شكري، ساطور رشيد،"السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية"، ملتقى دولي"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 10/9 نوفمبر 2016، ص176.

مشروع تنمية اقليمية، بالإضافة إلى اعتماد مؤهلاتها وعناصر جاذبيتها الاقليمية، حيث تم تحديد سبعة (07) أقطاب سياحية مجسدة عبر ثلاثة (03) أقطاب في الشمال، قطبان (02) في الجنوب وقطبان (02) في الجنوب الكبير.

و تتمثل أهم الأهداف والنتائج المرتقبة أساسا من وراء تنفيذ هذا المخطط في الرفع من الناتج المحلي الاجمالي، توفير مناصب الشغل، تثمين الوجهة السياحية وجعل الجزائر في المراتب الأولى من حيث المقصد السياحي...، أما بالنسبة للسيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ ما جاء به المخطط فيمكن ايجازها في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم06: السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030

السيناريوهات	عدد السياح(بالمليون)	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة المالية(مليار دينار)	الانجاز السنوي
السيناريو الثاني الضروري	6	635	100000	300	600 سرير لـ 50 مشروع
السيناريو الثالث المعتدل	12	1240	200000	600	1200 سرير لـــ 100 مشروع
السيناريو الأول المتفائل	18	2500	400000	1200	24000 سرير لـــ 200 مشروع

المصدر:وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

ما يمكن قوله أن الحكومة الجزائرية أولت مؤخرا بعض الاهتمام لقطاع السياحة من خلال دمجه ضمن المخططات التنموية والتي على رأسها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، والذي يمثل مرجعا هاما وأساسيا في ترقية القطاع السياحي من خلال العمل على تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه، خاصة وأن الجزائر تعيش مرحلة اقتصادية حرجة بسبب تراجع أسعار النفط، وبالتالي لابد من ايجاد حلول وبدائل تنموية للخروج من التبعية النفطية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

3- **الحركيات الخمس للتفعيل السياحي في الجزائر**:جاءت الحركيات الخمس من أجل تثمين الوجهة السياحية الجزائرية وإعادة دمجها في الساحة الدولية، مع محاولة رد الاعتبار للقطاع السياحي باعتباره قطاع مهم، ومن شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد جاءت الحركيات الخمس ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 كآلية لتفعيل القطاع السياحي في الجزائر وتحليل كل عناصره ومكوناته.

أ- **مخطط وجهة الجزائر:** على غرار الدول السياحية الكبيرة في العالم، يتوجب على السياحة الجزائرية أن تكون، مُمثّلة في المواقع الرئيسية الموفدة للزبائن من جهة، وجمع واحداث تعاون بين كل الطاقات الاجتماعية والمهنية على أساس استراتيجية تسويق خطة عمل من جهة أخرى. حيث ترمي سياسة تنمية السياحة لآفاق 2030 إلى وضع بنية وجهة سياحية تكون:

- منافسة على المستوى الدولي؛
- قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية في التسلية والراحة؛
- منتجة اقتصاديا واجتماعيا؛

و **يهدف هذا المخطط** إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- بناء صورة جديدة للجزائر والعمل على تقوية شهرة الوجهة الجزائرية؛
- ابراز الميزات الجوهرية للوجهة؛
- تنظيم حملات اتصال متعددة التأثير؛
- اعداد تحليل متخصص عن العرض الحالي في الجزائر وكذا تحليل المنافسة؛
- خلق منتوج ووجهات مجدّدة ومتميّزة بالمقارنة لوجهات الجوار؛

[1]- بن زعرور شكري، ساطور رشيد، مرجع سبق ذكره، ص177.

- اتباع استراتيجية أفضل لجذب المزيد من السواح؛
- التكفل بالتدفق المتزايد للسواح[1].

ب- **الأقطاب السياحية للامتياز (*POT*)**: ترمي هذه الحركية إلى ابراز الأقطاب السياحية المهمة المعترف بها كنماذج من قبل السوق السياحي الدولي، حيث يتوجب على هذه الأقطاب أن تساهم في بناء التراب الجزائري وانتهاج طريقة فعّالة في صناعة الصورة السياحية للجزائر.

و تعرّف أقطاب الامتياز على أنها:"مجموعة الفضاءات التي تقدم القدرات السياحية النوعية بشكل يساعد على تشييد اقامات سهلة الوصول والبلوغ وذات اشعاع"، أما القطب السياحي للامتياز"*POT*":" فهو عبارة عن تركيبة من القرى السياحية للامتياز، في رقعة جغرافية معينة، مزودة بتجهيزات الإقامة التسلية والأنشطة السياحية، وذلك في اطار التعاون مع مشروع التنمية الإقليمية".

✓ **كيف تحدد الأقطاب السياحية للامتياز"*POT*"**:

- مفهوم الأقطاب السياحية للامتياز (*POT*)، مفهوم ينتج من تقاطع عدة مفاهيم؛
- يجب أن تكون الأقطاب مؤهلة لتصبح "واجهات رمزية" حقيقية لبروز وجهة سياحية للامتياز، دائمة، تنافسية وابتكارية؛
- أن تكون الفروع السياحية مطابقة بالنسبة للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية؛
- امكانية تطوير الموقع أي الحد الأدنى من البنية التحتية والوسائل السياحية الحقيقية؛
- توفير العقار وأرضيات التوسع السياحي مع المحافظة على التوزيع المكاني المتوازن للأنشطة على التراب الوطني[2].

ت- **مخطط نوعية السياحة (*PQT*)**: أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، حيث يرمي مخطط السياحة إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني والذي يرتكز على التكوين والتعليم بامتياز، كما يُدرج تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تناسق مع تطور المتوج السياحي في العالم. وتهدف هذه الحركية أساسا إلى:

- اطلاق مخطط لنوعية السياحة (*PQT*) مع الرغبة في الانضمام لماركة موحدة "النوعية السياحية"، وهي حصيلة كل مسعى نوعي؛
- التموقع منذ الآن ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج؛
- بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية للجزائر[3].

ث- **مخطط الشراكة العمومية-الخاصة**: وصلت السياحة إلى مرحلة ستصبح فيها الفرع الاقتصادي الأكثر أهمية على المستوى العالمي، وتشترط من الآن فصاعدا الرؤية الشاملة. من جهة أخرى تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الاقليم وحماية المناظر العامة، إضافة إلى وضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة.كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، تدير المتاحف والصروح التاريخية، وتصون الصورة الرفيعة للبلاد والمواقع بواسطة سياساتها.أما بالنسبة لدور القطاع الخاص فيظهر في أنه يضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي، كما يثمّن ويدير الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف، لكن في الوقت نفسه وحتى يكون للقطاع الخاص دور فعّال في عملية التنمية السياحية لابد من اعطائه حرية كبيرة لمباشرة الانتاج وتسويق الخدمات داخل البلدان الموفدة، كما أنه يتطلب اطار تنظيمي مشجّع، وتشريع ضريبي واجتماعي مكيف مع طبيعة نشاطه.

---

[1]- وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، "**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030**"، الكتاب 02، ص.ص22-23.

[2]- المرجع السابق، ص.ص 37-39.

[3]- وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص47.

هناك حاجة كبيرة لإيجاد حلول مجددة في مجال الشراكة العمومية-الخاصة في الميادين الرئيسية للسياحة، خاصة النقل والإيواء وبالتالي فتمويل المشاريع السياحية ملزم بالتجديد الدائم في حل المعادلات الصعبة: كثافة رأسمالية كبيرة (***Forte intensité capitalistique***)، وهامش استغلال ضعيف مرتبط بالموسمية، الأمر الذي يتطلب البحث عن شراكة عمومية-خاصة عند الاستثمار وعند الاستغلال.

و تتمثل أهم **أهداف مخطط الشراكة** في:

– ترقية الاستثمار السياحي وتطويره؛

– جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية (السفارات، القنصليات، المطارات، المراكز الحدودية، الموانيء والمحطات)؛

– تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، التطهير، المياه، الطاقة، تكنولوجيات الاعلام والاتصال...إلخ؛

– تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز؛

– صيانة الثروة الطبيعية والبيئة؛

– تعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية السريعة؛

– تحسين النوعية بالتكوين المستمر[1].

ج- **مخطط تمويل السياحة (*PFT*):** تعتبر السياحة صناعة ثقيلة ذات عائد استثماري بطيء، فهي ثمرة مادة معقدة لا يتحكم المتعاملون في كل معالمها، كما أنها تتطور بشكل خاص حسب:

- أمن الأفراد والممتلكات؛
- العدد الكافي في هياكل الاستقبال؛
- المناخ المشجع من كل النواحي وأيضا شروط التمويل.

كما تعتبر السياحة أيضا من منظور آخر قطاع هش بالنظر لتطور التنافس الدولي المتزايد والمثير، وصور تضارب المصالح بين القطاع العمومي والمتعاملين الخواص، كما أنها تمثل صناعة ثقيلة مستهلكة للاستثمارات على المدى البعيد، وعائداتها تكون بطيئة.

✓ **أهداف مخطط تمويل السياحة (*PFT*)**: بحكم أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري بطيء، فإن عملية تحسين الربح الداخلي منها، كهدف المطور، تتطلب ايجاد دعم ومرافقة من الدولة في العمليات الخمس. ويظهر دور مخطط التمويل في:

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة (*PME*)؛
- السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والتعطل؛
- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية[2].

خامسا: المقترحات العملية للارتقاء بالاستثمار السياحي وتنمية الموارد السياحية: من أهم مقومات النهوض بالصناعة السياحية، لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل، وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع الاقتصاد، يمكن تأشير بعض

[1]- المرجع السابق، ص.ص 50-52.
[2]- المرجع السابق، ص57.

المقترحات العملية التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من الصفة العملية (القدرة على التنفيذ) التي ينبغي أن تتصف بها[1]:

- قيام وزارة السياحة بتحديد وتعيين الفرص الاستثمارية لدعم السياحة، وتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص، ورجال الأعمال لاجتذاب رؤوس الأموال باتجاه الفرص المربحة؛
- تعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي؛
- تطوير التسهيلات الادارية واختصار الوقت والاجراءات اللازمة في اطار من الشفافية، لإجازة المشاريع السياحية؛
- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية، وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي، مع توفير سبل اقامتها لما تشكله من أهمية وروابط للتغذية السياحية؛
- رصد التخصيصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الانمائية وتطويرها، مع مسح دقيق وشامل حول الامكانات السياحية، وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن؛
- تحسين واقع الخدمات السياحية، وخاصة أنظمة ووسائل الطرق والنقل والاتصال الداخلية والخارجية، وذلك يتطلب من الدولة دورا فاعلا ومؤثرا؛
- تفعيل الأنشطة السياحية، واعداد البرامج بالتنسيق مع مكاتب السفر والسياحة المحلية والدولية واعتماد الترويج والإعلان، كأحد أهم عناصر المزيج التسويقي؛
- إقامة مهرجانات سياحية، ثقافية وبصفة دورية في مناطق الجذب السياحي، وبالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات العلاقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛
- اعتبار التدريب السياحي عنصرا أساسيا لازما من عناصر التنمية السياحية، ويقتضي ذلك التوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي والفندقي، لرفع مستوى الخدمات السياحية؛
- دعم البنية التحتية واستكمال البنية المؤسسية، التشريعية، مع تنفيذ القوانين المنظمة للسياحة؛
- العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة، من أجل المحافظة على المناطق السياحية وتحسين الصورة عن السياحة المحلية، وجعلها وجهة لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي.

خلاصة:

رغم كل المؤهلات والامكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، والجهود المبذولة من طرف الدولة منذ الاستقلال من أجل ترقية القطاع السياحي، إلا أن السياحة في الجزائر لا تزال من القطاعات الثانوية التي لم تنل حظها من الرعاية والدعم، حيث أنه في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها الجزائر من جرّاء انخفاض أسعار النفط، أصبح من الضروري التوجه نحو التنويع الاقتصادي، وخلق اقتصاد بديل لقطاع المحروقات للخروج من التبعية النفطية. كما جاءت العديد من المخططات التنموية التي تبنت السياحة والتي كان آخرها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الذي رسم سياسة تنمية القطاع السياحي على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015 وعلى المدى البعيد 2030، إلا أن القطاع لم يعرف الانطلاقة المنشودة لحد الآن وهذا ما تترجمه حجم الايرادات السياحية التي لا تزال مساهمتها ضئيلة جدا في الميزان السياحي.حيث حاولت هذه الدراسة تعزيز قدرة القطاع السياحي في تحقيق التنمية وزيادة معدلات النمو، وبالتالي ما على السلطات الحكومية إلا رسم سياسات اقتصادية، أساسها اتخاذ قرارات رشيدة ومناسبة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي قصد تطويره وتحسين جودة خدماته ورفعها إلى مستوى التنافسية مع البلدان المجاورة، مع تقديم

[1]- بدر حميد عساف، مرجع سبق ذكره، ص.ص 57-60.

التحفيزات والامتيازات ورفع مختلف العراقيل والمعوقات التي تقف أمام المستثمرين، وذلك من أجل دفع عجلة التنمية السياحية.

التوصيات: على ضوء ما خلصت اليه الدراسة نوصي بما يلي:

- منح التسهيلات والتحفيزات الحكومية التي من شأنها جذب المستثمرين ورؤوس الأموال والمحترفين، سواء محليين أو أجانب؛
- الاهتمام والتركيز على الجودة والاتقان في انجاز المشاريع ومواكبة المواصفات الدولية بمختلف أنواعها، من أجل تحقيق أكبر جذب سياحي ممكن؛
- التخطيط الجيّد لمشاريع التوسع السياحي، خاصة فيما يتعلق بهياكل الايواء السياحي من أجل زيادة حجم الحركة السياحية؛
- تطوير المواقع السياحية من خلال تطوير المشاريع السياحية، ورسم خطط لبرامج مستقبلية تهدف إلى زيادة الجذب السياحي والدخول في سوق المنافسة مع مختلف الدول السياحية، خاصة وأن الجزائر تمتلك تراثا لا مثيل له في دول العالم الأخرى؛
- الاهتمام بالقطاع السياحي من أجل ترقيته وتطويره، كونه نقطة ارتكازية للتنمية الاقتصادية تعتمد عليه الكثير من الدول؛
- زيادة حجم المشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع السياحي، مع استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التكنولوجيا المتوفرة، من أجل دعم مقومات الجذب السياحي الطبيعية؛
- الاهتمام بصناعة السياحة، كونها صناعة المستقبل من خلال انتهاج سياسات تسويقية، واقامة حملات ترويجية من شأنها تنشيط هذه الصناعة؛
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات الهائلة التي تمكّن الجزائر من التميّز في المنتوجات السياحية خاصة المنتوج البحري والصحراوي؛

و في **الأخير** يوصي الباحثان السلطات الحكومية بضرورة توفير مناخ استثماري يسمح بجذب المستثمرين الأجانب، من أجل تبادل الأفكار والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في القطاع السياحي، مما يدعّم قدرة البلد السياحية وبالتالي زيادة حجم التدفقات السياحية وتنويع مصادر الدخل القومي، ومنه الخروج من التبعية النفطية.

قائمة المراجع والمصادر:

1- بدر حميد عساف، 2016،"**تنمية الموارد السياحية**"، ط1، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع؛

2- اسماعيل الدباغ، الهام خضير شبر،2015، "**مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**"، ط1، عمان، دار ثراء للنشر والتوزيع؛

3- العرابي حمزة، نوارة ايمان،"التمويل كركيزة أساسية لنجاح الاستثمارات السياحية"، ملتقى دولي:"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 10/09 نوفمبر 2016؛

4- بودربالة رفيق،"الوعي السياحي ودوره في تنمية القطاع السياحي"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، العدد 6، ديسمبر 2016؛

5- بعابشة نجيب،"**أهمية تنمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2013؛

6- **الجزائر البلد النور**، مطبوعات الديوان الوطني للسياحة، الجزائر؛

7- محمدي عز الدين،"**أهمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية-حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2012؛

8- **الجزائر ذاكرة ومناظر**، مطبوعات الديوان الوطني للسياحة، الجزائر؛

9- بوجميعة عمر، معوج بلال،"واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر"،ملتقى دولي:"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 10/09 نوفمبر 2016؛

10-بوفليح نبيل، تقرورت محمد،"دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا-حالة الجزائر، تونس والمغرب-، ملتقى وطني"**السياحة في الجزائر الواقع والآفاق**"، المركز الجامعي البويرة، 12/11 ماي 2010؛

11-لخضر عبد الرزاق مولاي، بورحلي خالد،"متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد04، جوان 2016؛

12-عشي صليحة،"**الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر، تونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011؛

13-رحموني عبد الكريم،"**تنمية وتطوير السياحة الصحراوية-دراسة حالة تمنراست-**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007؛

14-بهاز الجيلالي،"**مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008؛

15-حجال السعيد، رجراج سليمة،"واقع السياحة الجزائرية كأحسن بديل لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2015)"، ملتقى دولي"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 10/09 نوفمبر 2016؛

16-بن زعرور شكري، ساطور رشيد،"السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية"، ملتقى دولي"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 10/9 نوفمبر 2016؛

17-وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، "**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030**"، الكتاب 02؛

الاستثمار السياحي كاستراتيجية رائدة للرفع من مستوى حركية الاقتصاد الجزائري

د.صاولي مراد
جامعة قالمة

الملخص :أدى النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الماضية عبر خططها التنموية إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية عملت على زيادة الرغبة في الاستثمار السياحي ، نظرا لانعكاساتها الإيجابية والمختلفة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وهكذا تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم كما يعتبر هذا قطاع من أحد القطاعات الهامة، الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني إلا أن هذه الجهود تبقى متواضعة ولا ترق بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية. يهدف هذا البحث عن البحث في كيفية استثمار هذا القطاع و إبراز دوره ومكانته عن طريق التخطيط المستقبلي وتفعيل استراتيجية لترويج الاستثمار السياحي وتكوين مجمعات سياحية حيث يكون رافد أساسيا "نحو إرساء أسس التنمية الاقتصادية بما ينعكس على تحسين مؤشرات التنمية المحلية واستدامة المواقع السياحية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار السياحي ، مقومات التنمية، القطاعات السياحية، مؤشرات التنمية السياحية.

Abstract :
The economic growth experienced by Algeria during the past years through its development plans to the economic and social changes have increased the desire for tourism investment, due to the impact of positive and different economic and social aspects, and so is one of Tourism of the biggest growth industries in the world, as this sector is considered one of the sectors important, which contributes to the advance of the national economy, however, these efforts remain modest does not live up to the liquidator Algerian tourism tourist countries. This research is intended for research in how to invest this sector and to highlight the role and place through future planning and activation of a strategy to promote tourism investment and the formation of tourist complexes where a key tributary "about laying the foundations for economic development as reflected in the improvement of local development indicators and sustainability of tourist sites.

Key words: tourism investment, elements of development, tourism sectors, tourism development indicators.

مقدمة: بالرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة على الصعيد العالمي بمعايير الإيرادات المتولدة عن هذا القطاع و فرص العمالة و الاستثمار و مقدار ما ينتج عنه من زيادة في الثروة، فإنه لم يلق الاهتمام المناسب من طرف الباحثين عموما و من الباحثين في الوطن العربي على وجه الخصوص على الرغم من أن للسياحة أثر على إعادة توزيع الدخل و على إشراك المجتمعات المحلية في الاستفادة من التنمية السياحية، وذلك من خلال امتدادها إلى المناطق البعيدة النائية .تقع إعادة التوازن إلى تلك المناطق من خلال جذب الاستثمارات والمشاريع لسياحية، تجدر الإشارة، إلى أن خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة مقارنة بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

يعتبر قطاع السياحة في الجزائر مهملا لسنوات طويلة ليست لديه قدرات تنافسية تمكنه من الدخول في ساحة العولمة وتحرير تجارة الخدمات للحصول على جزء من المنافع والإيرادات التي تحققها العديد من الدول خصوصا في ظل انهيار أسعار النفط رغم ما تتمتع به الجزائر من موارد طبيعية ومواقع تاريخية يشكل ميزة تنافسية طبيعية.

لقد أصبح من الضروري تفعيل دور النشاط السياحي في الجزائر للمساهمة في النمو الاقتصادي،حيث أصبح يحتل مكانة لدى المهتمين بشؤون الاستثمار في القطاع السياحي ودالك بهدف البحث عن مصادر بديلة للدخل في الوقت الذي تنخفض فيه أسعار النفط، إن معالجة وضعية هذا القطاع في الجزائر يعني مواجهة المشاكل الأساسية التي تواجه قطاع السياحة، وإعطائه دفعا جديدا يمكنه من تحقيق نتائج إيجابية في ظل الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أنها ما فتئت تنتظر من يحركها في الاتجاه الصحيح ومهما يكن فإن وضعية قطاع السياحة في الجزائر مقارنة

مع كل من تونس والمغرب يكشف التفاوت الكبير في مداخيل هذا القطاع بين الجزائر وهذين البلدين، مما يثبت عجز القطاع السياحي في الجزائر. ولإدراك ذلك يستوجب الوقوف على مختلف مقومات هذا القطاع لاستجلاء ما أمكن من الحقائق حول واقع السياحة في هذه البلدان، وكيفية الاستثمار في هذا القطاع لتلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتباره ركنا أساسيا في دعم ميزان المدفوعات، وتحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين.

1- مشكلة الدراسة:إن نمو أسواق جديدة ذات فعاليات وأنشطة سياحية خاصة من خلال ظهور منتجات سياحية جديدة جعلت المنتجات السياحية أكثر تنوعاً لهذا تعتبر صناعة الاستثمار السياحة من أكبر الصناعات في العالم والتي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي ككل وهذا يتطلب مؤسسات رقابية حكومية أفضل وتشريع قوانين وتعليمات تتلاءم هذا التطور تظهر مشكلة البحث في ضعف صناعة الاستثمار السياحي في بعض الاقتصاديات النامية خصوصا منها الجزائر، علماً أن أي استثمار في السياحة هو أسرع طريق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية. على هذا الأساس تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الجوهري التالي :

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الاستثمارات السياحة في بناء وتجسيد تنمية القطاع السياحي بالجزائر ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الجوهري التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف يمكن النهوض بالقطاع السياحي بالجزائر ومواجهة المعوقات التي تحول دون تطوير ؟
- هل تملك الجزائر مقومات سياحية تساهم في تحقيق تراكم رأس المال؟
- ما مدى إمكانية توظيف واستغلال هذه المقومات السياحة لتطوير قطاع السياحة الجزائري ؟

2- الأهمية العلمية لدراسة: تكمن أهمية البحث في المحاور الآتية:

- يساهم الاستثمار السياحي بقوة في التنمية المحلية الشاملة كما أنه مصدر أساسي في خلق الثروة من خلال رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي
- إن المساهمة في تحقيق وتحفيز الاستثمار السياحي من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية الاجتماعية في الدولة.

3- الأهداف التطبيقية للدراسة: لم تلق السياحة الاهتمام الكافي فأخذت تعاني من هذه الأهمية الثانوية بالنسبة للدول النفطية ومن قصور في تلبية متطلبات استثمارها وتطورها في الدول غير النفطية لذالك هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى تطوير عملية تنمية الاستثمار السياحي وعناصره وكيفية التغلب على العوائق التي تحول دون تطور القطاع السياحي بالجزائر ، أخيرا الخروج بجملة من . المقترحات التي تساعد في تسريع وتطوير تنمية الاستثمار السياحي بالجزائر

4- فرضيات الدراسة:

- ركود قطاع السياحة في الجزائر ومحدودية الإيرادات السياحية رغم توفرها على إمكانيات سياحية معتبرة
- إيجاد السبل الكفيلة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر، من شأنها التأثير على التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر .
- نشر وتعميق الثقافة السياحية في الجزائر، على اعتبار أن هذه الثقافة تعد شرطا ضروريا لترقية السياحة سيما في الدول التي تفتقد إلى الخبرة في هذا الميدان

5- منهج الدراسة:

- **المنهج الوصفي:**في البداية لتقديم نظرة عامة عن الأدبيات النظرية المتعلقة بالاستثمار السياحي.
- **المنهج الإحصائي:** لتقديم إحصائيات حول إيرادات الاستثمار السياحي في الجزائر.
- **المنهج التحليلي:**من خلال تحليل المعطيات الإحصائية الدراسة.

6- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثل مجال الاستثمار السياحي في الجزائر حقل الدراسة الميدانية لهذه البحث.

- **الحدود الزمانية:**لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة الزمنية 2001-2013 وتمتد إلى أفاق 2025

7- **الدراسات السابقة** : لقد كتب تحت هذا الموضوع الكثير من الكتب والمقالات، كما قدمت الكثير من الرسائل. نورد من بين تلك الإسهامات ما كتبه :

-**الدراسة الأولى:** أطروحة دكتوراه للباحث عامر عيسافّ بعنوان" الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر (2009-2010) حيث تناول فيها الباحث خلفية عن السياحة و آثارها المحتملة كما تطرق إلى التنمية السياحية المستدامة والسياحة الدولية وتطورها كما تطرق إلى واقع السياحة في الجزائر كما تطرق إلى التنمية السياحية لكل من مصر و تونس و تقيم هذه التجارب،و قد توصل إلى ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي للجزائر مقارنة مع كل من مصر و تونس[1].

- **الدراسة الثانية:** للباحثة بوعلين بديعة بعنوان " الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر 2006/2005" تطرقت فيها الباحثة إلى بعض المفاهيم الخاصة بالسياحة تم تناولت الاستثمارات السياحية وعلاقاتها بالتسويق السياحي مع التركيز على العرض والطلب السياحي ، كما أشارت إلى تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر عبر مختلف مراحل التنمية وقدمت تحليلا للعرض واللب السياحي حسب مختلف عناصرهما تم قامت بتحليل برامج التنمية السياحية المستدامة وأفاق تطور المنتج السياحي في الجزائر وتوصلت الباحثة من خلال الموضوع الى تأكيد تعثر القطاع السياحي في مختلف مراحل التنمية بسبب التهميش وغياب رؤية علمية واستراتيجية وصادقة نحو بناء سياحة مستدامة تساهم في بعث التنمية الشاملة ، كما أكدت الباحثة على ضعف المشاريع السياحية مقارنة بالمشاريع الأخرى ومحدودية الشراكة الأجنبية في قطاع السياحة.[2]

-الدراسة الثالثة: أطروحة دكتوراه من إعداد عامر عيساني بعنوان" الأبنية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر خلال الفترة (2009-2010) تناول خلفية عن السياحة و آثارها المختلفة كما تطرق إلى التنمية السياحية المستدامة والسياحة الدولية وتطورها كما تطرق إلى واقع السياحة في الجزائر بالإضافة إلى التنمية السياحية لكل من مصر و تونس و تقيم تلك التجارب،و قد توصل الباحث إلى ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي للجزائر مقارنة مع كل من مصر و تونس[3].

- المحور الأول : الاستثمار السياحي وقضايا الاقتصاد الدولي:

أولا - الأدبيات النظرية المرتبطة بمفاهيم السياحة:

1- مفهوم السياحة: تعرف السياحة بأنها جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين أو قيامهم برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الاستجمام والترفيه بالمفهوم العام ، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل

---

[1]- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص 10

[2]- عامر عيساني ،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010 ، ص 7

[3]- حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص 10

أو المهنة [4] ومن خلال العديد من المفاهيم المقدمة للتعريف بالسياحة فإنه يمكن اعتبارها على أنها عبارة عن حركة ونشاط اجتماعي، ثقافي واقتصادي يقوم به العديد من الأفراد باختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتهم المادية .

إن التطور التكنولوجي الكبير والبنية التحتية للنقل خاصة بالطائرات الذي أتاح للسائح سرعة الانتقال أدى إلى ظهور فرص جديد والتي بدورها ساهمت في تطور السياحة الدولية بحيث أصبح بإمكان السائح الوصول إلى مناطق بعيدة ، كما أن محاولات العديد من المتخصصين للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة، تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصرين أساسيين يحددان السياحة هما " الانتقال و الغاية "

ويعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية وهي تعتبر صناعة من أهم الصناعات في العصر الراهن لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول ، لأنها تمثل مصدراً للدخل القومي ، ونشاطاً مركب ومتداخل مع العديد من القطاعات ،كما أنها مصدر للعملات الأجنبية وتعد قطاعاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتساهم السياحة العالمية بنحو ثلث خدمات التجارة في العالم ، بينما تساهم بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي والعالمي ويعمل بها أكثر من 129 مليون عامل في العالم ، كما أنها تؤدي دوراً بارزاً وفعالا في النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية.[5] ، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها .والاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا ملائما للاستثمار، إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و/أو الأجنبي.

2- مفهوم الاستثمار السياحي : لقد تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة، وقد سعت كثير من الدول إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي؛ لمزاياه الإيجابية المتعددة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، وقد صارت السياحة ذات أثر فاعل في دعم الاقتصاد العالمي وتنشيط حركة الاستثمار، مما أدى إلى إيجاد فرص عمالة جديدة متزايدة سنوياً.أما آشي فيرى أن مفهوم الاستثمار يعني الاستثمار في احد المجالات التي يغطيها القطاع السياحي فالمجالات التي يغطيها الاستثمار السياحي متعددة يمكن إجمالها في محورين رئيسين هما: [6]

أ- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية التي تعرف اصطلاحا خدمات السياحية .والاستثمار في مجال الخدمات السياحية يضم الاستثمار في أهم ثلاثة قطاعات خدمية هي: خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية ، خدمات النقل،خدمات الاتصالات.

ب- الاستثمار في مجال الثروة السياحية ويتمركز في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع لجذب السياحي ومواردها المتمثلة في مواقع التراث الثقافي ، مواقع التراث الطبيعي.

ثانيا - إستراتيجية الاستثمار السياحي: وفقاً لخطط التنمية الوطنية يلاحظ أن آل دولة تقوم بوضع إستراتيجية الاستثمار السياحي الخاص بها، التي تتناسب وطبيعية ظروفها .وفي كل الأحوال فإن إستراتيجية الاستثمار السياحي يجب أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:

- .تحديد المشروعات السياحية باعتبارها جزءاً من خطة سياحة تنموية.

---

[4] Y. Tinard, Le Tourisme: Economie et Management, Mc Graw-Hill, Paris, 1992, P 0-3.

[5] -محمد عرب الموسوي، السياحة ومقوماتها،تاريخ الاطلاع 2016/11/20
. - See more at: http://www.alnoor.se/article.asp?id=82409#sthash.ne6weX3V.dpuf

[6] - عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني وكباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا ، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار،مركز المعلومات والأبحاث السياحية ، السعودية 2008 ، ص 16

- اختيار المشروعات السياحية وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والنطاق الزمني للخطة.
- إعطاء الأولوية لمصادر التمويل الوطني باعتبار أن لها الأفضلية على بقية المصادر التمويلية الأخرى.
- تطوير الهياكل التشريعية والإدارية المساندة للمشروعات السياحية.
- التعرف إلى المزايا والحوافز المتاحة للمشروعات الاستثمارية السياحية، بما يتناسب مع الاحتياجات الاستثمارية.
- قابلية المشروعات المختارة للتطبيق والتوظيف.

إن انتهاج إستراتيجية فاعلة للاستثمار السياحي في المجالات السياحية المتعددة والمتنوعة، تراعي النقاط والتوجهات المذكورة أعلاه،من المأمول أن تفضي إيجابياً إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية، خاصة فيما يتعلق باستدامة الموارد البيئية

1-التنمية السياحية : تُعَدُّ التنمية السياحة مزيجاً لمنتج متنوع من السلع والخدمات والمعارف يرتبط بحقائق الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والبشرية إضافة إلى حقائق التاريخ الحضاري والثقافي والإنجازات المعاصرة المختلفة لأي بلد لذا يرتبط فهم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات.

إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة . والتنمية السياحية هي عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء وتركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذه المنطقة، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي

وتعّرف التنمية السياحة على أنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية [7]

ثالثا- دور السياحة في قضايا التنمية الاقتصادية:

إن الدلائل العلمية و تجارب الدول في العالم تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول .و الذي يمكن تلخيصه في المحاور التالية:

1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، و الإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية و فروق تحويل العملة أو من خلال بيع المنتجات الوطنية و السلع و المواد الفولكلورية للسائح. تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، حيث أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي38 من دول العالم، ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول.[8]

---

[7]- . محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، 2010، ص.4

[8]- يحي سعيدي،سليم العمراوي، مساهمة السياحة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر ، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة العدد 2013/36 ، ص 101.

2- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: أصبحت السياحة ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً حيث تعتبر أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول السياحية،، فهو يعزّز زيادة الناتج المحلي الاجمالي ويعتبر مصدراً كبيراً لتوفير فرص العمل للمواطنين مما يدعم مستواهم والاجتماعي . تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى مستويات عالية نوعا ما تصل إلى 10 ٪ على المستوى العالمي . (9).

3 -الأثر على ميزان المدفوعات: يصاحب عملية استضافة السياح الوافدين للدولة بهدف السياحة أو زيارة العتبات المقدسة، دخول مصادر كبيرة من العملات الأجنبية. فالسياحة تساهم في الحساب الجاري لذالك فهي تعتبر السياحة مصدراً مهماً من مصادر اكتساب العملات الأجنبية وذلك بما ينفقه السائح على السلع والخدمات من هذه العملات، ولا ينكر أن العملات الصعبة، خصوصاً في الدول النامية كمصر وتونس والمغرب، تمكن البلد من استيراد السلع والخدمات وتسند العملة المحلية ما يؤدي إلى التقليل من التضخم.(10)

المحور الثاني : التحليل الاقتصادي لقضايا الاستثمار السياحي في الجزائر

أولا- مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر :

بالنظر إلى القدرات البشرية و المادية و الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر ، فإن هذا يسمح لها بالأخذ بالاستثمارات السياحية و التي أصبحت تعد جهة من بين أهم الموارد السياحية ، لكن هذا القطاع في الجزائر مازالت تواجه مجموعة من المشاكل التي أدت إلى وجود بيئة استثمارية غير مشجعة و تقف عائقا أمام المستثمرين المحليين و الأجانب .

1- مشاكل القطاع السياحي في الجزائر : تتعدد المشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في الجزائر و ترتبط بالضعف على مستوى التخطيط و التسيير ،و كلها أدت إلى تأخره وتتلخص هذه المشاكل في ما يلي : (11)

أ- غياب رؤية شاملة في تخطيط و تنظيم القطاع : إن غياب رؤية شاملة في التخطيط و التنظيم جعلت من السياسات المتعددة و التي طبقتها السلطات العمومية تتغير في كل مرة دون أن تحقق هدفها في ترقية القطاع ، كما أن التردد في وضع إستراتيجية واضحة على الأمد البعيد أدى إلى التأخر في اختيار المشاريع المناسبة و أيضا ارتفاع تكاليف إنجازها بسبب طول فترة الإنجاز.

ب- غياب الدراسات السياحية : من أجل بناء أي إستراتيجية لابد من توفر دراسات متعلقة بإمكانيات العرض السياحي المتاح و التي بواسطتها يمكن جلب السياح ، و أيضا دراسة طلب نوع الطلب على المنتجات السياحية الوطنية و ذلك من أجل ملائمة العرض و الطلب قدر الإمكان ، لكننا نجد أن مثل هذه الدراسات غير موجودة و هذا ما يسبب وجود مشاريع سياحية غير ملائمة للطلب.

ج- ضعف مشروعات البنية التحتية وهياكل الاستقبال :تفتقد الجزائر لمشروعات البنية التحتية مثل المواصلات حيث نجد أن كل بعض المناطق السياحية معزولة لاسيما في الجنوب ، كما أن هيا الاستقبال شباب من فنادق ، مخيمات قليلة خصوصا في الجنوب الذي يعتبر موردا سياحيا مهما .

ذ- ضعف التكامل المؤسساتي :رغم أنه قد أنشأت تنظيمات كلفت بتسيير و تنظيم وتنسيق عمل القطاع السياحي ، ورغم إعادة هيكلته بعد تعدي 1986من أجل زيادة فعاليتها ،إلا أنها بقيت مجرد هياكل شكلية لم تحقق أهدافها المسطرة بسبب تداخل مهامها و عدم وجود اتصال فعال بينه..

ثانيا- واقع الاستثمار السياحي في الجزائر :

(9) –Jean luc Bourdages, Le développement durable, Edition bibliothèque du parlement Canada,1997, P 124.

(10) - Mesplier Alain, Durafour Bloc Pierre , Le tourisme dans le monde, Paris, France 2000, P 95.

(11)- صديقي سعاد،دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة : بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل- مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة جيجل 2005، ص 126.

تعود المشاريع السياحية المنجزة خاصة في فترة السبعينات إلى الدولة، وبالتالي دور القطاع الخاص كان ضعيفا، حتى بعد تخلي الدولة عن الاستثمار السياحي لم يرافقه استثمارات القطاع الخاص لأجل سد الفراغ

1- أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر ومحدداته : يكتسي الاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة، نظرا لاستعداد السياحة الجزائرية وتقبلها لمثل هذه الاستثمارات بالإضافة إلى ما يلي:

- فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية، إذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرصا مهمة للاستثمار، خاصة في ظل الطلب السياحي المتزايد، ، فهي تفتقر لكثير من الإمكانيات السياحية كالفنادق والمطاعم ..الخ، أضف إلى ذلك توافر الموارد الطبيعية كل هذه النقائص تشجع وتجلب الاستثمار السياحي فيها.

- مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني، إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في المستقبل القريب إذا تم ترقيته، حيث يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية، ومنه تقليل من التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في نمو الاقتصاد الوطني

- مساهمة قطاع السياحة في التقليل من حدة البطالة، نظرا لتشابكه مع قطاعات اقتصادية أخرى ، حيث عمل قطاع السياحة على توفير أزيد من 7900 منصب في الفترة2006/1993 . [12]

- **تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة:** تشهد الأسواق العالمية ارتفاع حدة المنافسة، مما استدعى على الدول التخصص في قطاعات التي تملك فيها مزايا تنافسية قوية، والجزائر يمكن أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها. ورغم الأهمية الذي يكتسبها الاستثمار السياحي إلا أنه توجد مجموعة من المحددات تعمل على الحد من نموه منها:

* **التسهيلات والحوافز :** الاستثمارات السياحية شأنها شأن باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى، تتأثر بالتحفيزات والتسهيلات التي تمنحها الدولة، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستقرار والمنظومة القانونية والتشريعية المرتبطة بالاستثمار،بالإضافة إلى توفير العقار السياحي بأسعار تحفيزية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر، حيث تسترد التكلفة عن طريق الإيجار.

* **التخطيط السياحي:** يعمل التخطيط السياحي على رسم الاستراتيجية السياحية لفترة زمنية معينة، وبالتالي توفير الموارد السياحية لغرض تحقيق تنمية سياحية سريعة؛

ثالثا- الإطار التشريعي للاستثمار السياحي:

في بداية سنوات الثمانينات حاولت الجزائر الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، فعمدت إلى سن العديد من التشريعات منها

- قانون 10/90المؤرخ في 14أفريل 1990المتعلق بالنقد والقرض، يعتبر هذا القانون الحجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية،وقد سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من قبل الدولة ، وذلك حسب الشروط التالية: [13]

- يجب أن يكون الاستثمار أداة لتحقيق مناصب الشغل.
- التسيير يكون بتأهيل إطارات ومستخدمين جزائريين.
- نقل التكنولوجيا والعمل على توازن سوق الصرف.
- قانون الاستثمار12/93المؤرخ في 05أكتوبر1993:يعتبر هذا القانون محفزا قويا لتشجيع الاستثمار المحلي

[12]- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات2000-2025)(في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT202، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013 ، ص 78

[13]- مرجع سابق ، ص 80

والأجنبي وقد نص على ما يلي [14]:

* تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والفوائد المترتبة عنها.

*منح تحفيزات جبائية وأخرى جمركية هامة.

*اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين في الجزائر.

*تغطية الاستثمارات عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بتشجيع الاستثمارات والضمانات التي وقعت عليها الجزائر.

*لا يتم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات في إطار هذا المرسوم التشريعي إذا إلا طلب المستثمر ذلك صراحة. وبعد صدور هذا القانون تم إنشاء وكالة وطنية للتهيئة السياحية أضف إلى ذالك :

- بيئة المناطق السياحية.
- بيئة المناطق المقترحة للتوسع السياحي.

رابعا- قانون تطوير الاستثمار رقم 03/01المؤرخ في 20أوت 2001والمتعلق بتطوير الاستثمار : واصلت الجزائر في سن التشريعات الخاصة بالاستثمار لأجل جلب المزيد من الاستثمارات،وقد نص هذا القانون على ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب .
- إلغاء التميز في الاستثمار بين القطاع العام والخاص.

وبموجب هذا القانون تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وحدد مهامها كما يلي:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد المستثمرين خلال مدة الإعفاء؛
-تسهيل استفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعد في إطار تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- القانون رقم01/03 والمؤرخ في 17فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستديمة للسياحة، ويسعى لتحقيق ما يلي:
-إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية .
-تنويع العرض السياحي.
-العمل على حماية البيئة في إطار التنمية المستديمة .
-تثمين التراث السياحي.

1-تحفيزات وتدابير دعم وترقية الاستثمار السياحي: عملت الدولة على منح العديد من التحفيزات والامتيازات في مجال الاستثمار السياحي كما يلي:

- الامتيازات الممنوحة وفق قانون الاستثمار لسنة 93 منح عدة امتيازات منها
- النظام العام الذي يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق الحرة والنوعية.
- النظام النوعي الذي يخص المناطق التي أعطيت لها الأولوية في التنمية ؛
- النظام الخاص بالجنوب الكبير ويشمل الولايات (أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف)
- النظام الخاص بالطرف الثاني من الجنوب ويشمل الولايات (بشار، غرداية، النعامة،ورقلة،واد سوف ، بسكرة، الجلفة)
-نظام الاتفاقيات ويخص الاستثمارات العامة والإستراتيجية

[14]– مرجع سابق ، ص 80

والجدول التالي يوضح الامتيازات الممنوحة للاستثمارات السياحية.

الجدول رقم (1): الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي حسب قانون93

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5 %	0.5 %	0.5 %	0.5 %
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 سنوات إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	03 %	03 %	03 %	03 سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	50 %	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن آن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن تصل حتى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: عبد القادر شلالي وآخرون ، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة 2010 ، ص 26.

وقد تضمن قانون الاستثمار لسنة 1993 عدة ضمانات داخلية ودولية، كمبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب فيما بينهم، وعدم إمكانية اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة إلا في الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به، وكذا ضمانات التحويل أو التنازل مرسوم تشريعي 12/23، الذي نص على إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه.

2- **قانون الاستثمار لسنة 2001:** حيث استمرت الحكومة الجزائرية جهودها الترويجية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إصدار قوانين جديدة من شأنها أن تعطي دفعًا قويًا للقطاع السياحي ، فتم بموجب القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص يوجه لتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما المنشآت الضرورية لانجاز الاستثمار، كما تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بدلا من الوكالة الوطنية المكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار APSI، ولقد قدم هدا القانون امتيازات إضافية للمستثمرين المحليين والأجانب، وهي كالتالي:[15]

أ- النظام العام، وتتمثل هده المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.
- الإعفاء من دفع حقوق رسم نقل الملكية.

ب- النظام الاستثنائي عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2%.

أما فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، تكفل الدولة جزئيًا أو كليًا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، كما يلي:

---

[15]– عبد القادر شلالي وآخرون ، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة 2010 ، ص 27.

*عند انطلاق الأشغال :

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات، وممن الضريبة على الدخل الإجمالي على الإرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

خامسا - خصائص السياحة وتأثيرها المضاعف والمتشابك على الاقتصاد الوطني :نتناول هنا الخصائص المميزة للأنشطة السياحية بالإضافة إلى إبراز تأثيرها المضاعف والمتشابك على الاقتصاد الوطني وقطاعاته

1-خصائص الخدمات السياحية :ويمكن تحديد خصائص الخدمات السياحية كما يلي:: [16]

أ- المعنوية (غير الملموسة) : بما أن الخدمات هي بالأساس غير ملموسة،فهي عادة غير مادية لذلك يكون من المستحيل تذوقها بالنسبة للمستهلك أو تحسسها أو رؤيتها قبل شرائه ا ,وهذه الخاصية في الخدمات تضع بعض القيود على التسويق ويقع هذا العبء بصورة رئيسية على البرامج التسويقي، إذ يجب أن تركز القوى البيعية على إعلان الفوائد الناجمة عن الخدمات وليس على الخدمة نفسها.

ب- التلازم (عدم إمكانية الفصل) : لا يمكن فصل الخدمات عن بائعها وان مقدم الخدمات يقدمها ويبيعها في نفس الوقت التي تقدم، وتكون بالتالي قناة التوزيع مباشرة ولذلك على البائع عنده عرض خدماته لا يمكن أن تباع من أكثر من سوق ولهذا يجب إيجاد جهة الخدمة مثلا وكلاء السياحة والسفر

ج- التغاير (عدم التشابه) : حيث أن من المستحيل تحديد إنتاج أو قياس سواء كانت لمجموعة باعة مختلفين أو حق البائع الواحد، فشركة النقل الجوي لا تقدم نفس النوعية من الخدمة في كل رحلة.

ذ- قابلية الفناء والطلب المتذبذب: إن الخدمات تستهلك بسرعة ولا يمكن أن تخزن، فمثلا الغرف الفندقية الغير مشغولة تعتبر على الفندق ولا يمكن تخزينها، وكذلك الطلب على الخدمات يعتبر متذبذب بسبب الموسمية أو بسبب الظروف الطبيعية أو ظروف أخرى

2-**التأثير المضاعف والمتشابك لقطاع السياحة على الاقتصاد الوطني وقطاعاته** :يتميز قطاع السياحة بتأثيره الكبير والمضاعف على جميع جوانب الاقتصاد الوطني وقطاعاته. فتأثير الإنفاق على الخدمات السياحية، أنه لا يقتصر على القطاعات السياحية ذات العلاقة المباشرة بالنشاط السياحي مثل وكالات السفر والسياحة، والمنافذ الجوية والبرية والبحرية، والفنادق والوحدات السكنية، والمطاعم، واستراحات الطرق؛ بل يمتد ليشمل عددا كبيرا من الأنشطة الاقتصادية التي يحفزها النشاط السياحي مثل خدمات نقل الركاب، ومحلات التموين، وأصحاب الحرف والصناعات التقليدية وغيرها من الأنشطة المتشابكة مع القطاعات السياحية [17]

سادسا :مساهمة الاستثمار السياحي الجزائري في قضايا التنمية الاقتصادية:

1- برامج التنمية السياحية: حدد مخطط الأعمال للبرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية الأهداف المادية و النقدية للمرحلة الأولى (2015/2008) والتي ترمي إلى تلبية الطلب الدولي و الطلب الوطني الذي سيزيد عن 2,5 مليون سائح في عام 2015 .

2- الأهداف المادية للمرحلة الأولى (2015/2008) على سبيل المثال و من اجل استقبال 6,5 مليون سائح في ظروف جيدة تمتلك تونس اليوم 220 ألف سرير تجاري، و باحترام نفس نسب الجيران فالجزائر تحتاج 75 ألف سرير من النوعية الجيدة لاستقطاب2,5 مليون سائح كهدف للجزائر في أفاق.2015 الهدف من الأقطاب السياحية ذات الأولوية توفير نصف قدرة

---

[16]- جمال عبد اللطيف أحمد عبد الحق، توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا،مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح العليا، فلسطين 2008 ، ص 20.

[17]- محمد قرزيز، القطاع الخاص والتطوير السياحي في الجزائر في ظل التحديات التنافسية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر-الإمكانيات والتحديات التنافسية، جامعة قالمة،28/27 أكتوبر ،2009ص. 06

الاستقبال المحتاجة أي 40 ألف بمقياس دولي منها 30 ألف من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا، و 10 آلاف إضافي في المدى المتوسط مع خلق 200 ألف منصب شغل بشكل مباشر و غير مباشر و 91600 مقعد بيذاغوجي جديد لآفاق.2015

3- الأهداف النقدية للمرحلة الأولى (2015/2008) يقدر الاستثمار العمومي و الخاص الضروري لوضع الجزائر على طريق السياحة بين2008 ب 2,5 :مليار دولار أمريكي؛ حيث أنه لكل سرير يوضع بكل الترتيبات يلزم 60 ألف دولار أمريكي استثمار مادي و غير مادي 55 ألف استثمارات مادية و 5 ألاف استثمارات غير مادية كالاستثمار في الهياكل الطبيعة والاتصال، و لأجل 40ألف سرير التي يعتزم شراؤها يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار 2,5 مليون دولار أمريكي أي 350 مليون دولار سنويا) لسبع سنوات(، تكون فيها حصة الاستثمارات العمومية 54 مليون دولار أمريكي سنويا وهذا إذا أخذ ب15 % :كنسبة اعتبارية لحصة الاستثمار العمومي من إجمالي الاستثمار. [18]

2-مساهمة الاستثمار السياحي الجزائري في إيرادات الدولة :

عرفت الإيرادات السياحية في ابعزائر تطورا ملحوظا بزيادة قدرت ب 277.7 نقطة تأشيرية حيث انتقلت من 100 نقطة تأشيرية عام 1995 إلى 377 عام 2009 من مع وجود بعض التذبذبات و ما بمكن قوله ى هو أن وثيرة التطور بالجزائر تفوق كل من تونس و المغرب فقد سجلت تونس ارتفاع قدر ب 81 نقطة تأشيرية بينما سجلت المغرب 402.7 نقطة تأشيرية و لكن بالرغم من أن التطور تأشيري للإيرادات كان بوثيرة مرتفعة إلا أننا إذا أخذنا بالقيمة الحقيقية نجد أن متوسط الإيرادات بالجزائر بلغت 159.66 مليون دولار، بينما شهت تذبذبات خلال فتّرة التسعينات و السبب في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي و ما رافقه من انعدام العرض السياحي المناسب و نقص الاستثمار في هذا المجال سواء الأجنبي أو الوطني و اعتماد الاقتصاد الوطني على إيرادات المحروقات بالدرجة الأولى باعتبار أنها من البلدان التي يعتمد اقتصادها على النفط ولكن مع بداية 2000 شهدت الإيرادات ارتفاعا وذلك نتيجة تحسن الظروف الأمنية وعودة الاستقرار وزيادة عدد الوافدين وبذلك زيادة الإنفاق وبداية الاهتمام بهذا القطاع من قبل الحكومة و إذا قمنا بالمقارنة مع البلدان المجاورة كتونس مثلا نجد أنه و خلال هذه الفتّرة بلغ متوسط الإيرادات 2157 مليون دولار وهذا و قد شهت تونس كذلك تذبذبات و بالرغم من كون الزيادة من سنة إلى أخرى ضعيفة لكن عدد الإيرادات تفوق نظيرتها في الجزائر و السبب هو إعطاء تونس أهمية للسياحة سواء كاف للصناعات التقليدية بالإضافة إلى تنويع المنتوج السياحي من سياحة صحية،ترفيهية،شاطئية، و تطور طاقات الإيواء وتحسينها سواء من حيث الكمية أو النوعية بما يتماشى و الطلب السياحي .[19]

3- عوائق الاستثمار السياحي في الجزائر:

أ-عائق العقار السياحي : يتلقى العقار السياحي العديد من العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى حيث . يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية، وهنا نذكر العديدة من التلاعب وعمل مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا الشأن ، وعليه جاء القانون 03/03الصادر في 2003/02/17 والمتعلق بالمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية في المادة 20 منه ما يلي " يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص.

ب-العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي: عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية ، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي ، ولكن في

---

[18]– يحي سعيدي ، مرجع سابق ،ص 110

[19]-. حميدة بوعموشة،مرجع سابق ، ص 141.

واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري ، ومن أهم هذه العراقيل نجد الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي.

ج-غياب التكتلات السياحية الدولية والعربية : عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية وهذا نظرا لما في هذا الانضمام من شروط وإجراءات التي هي في صالح الشركات الأجنبية والتي لم تصادق عليها الجزائر ، إذ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة لأن الاستثمار في المشاريع الخدمية وخصوصا السياحية منها غالبا ما ينظر إليها على أنها نشاط محفوف بالمخاطر ، لذلك فعل الرغم من توفر المقومات الطبيعية فإنه من الصعب بمكان الحصول على التمويل اللازم للمشاريع السياحية ، نظرا لغياب الانخراط في المنظمات ، حتى وإن نجحت في التعامل مع مشاكل تحديد وتخطيط تلك المشاريع. الأراضي المحددة لهذا الغرض.[20]

ثامنا -إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025 :

1- إستراتيجية الخوصصة الجزائرية في قطاع السياحة: تميزت مرحلة خوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية بتحديد الإطار القانوني الضروري لتطوير الاستثمارات، وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية، هدا انعكس سلبًا على القطاع السياحي، إذا تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 1996، بحوالي 359895 سائح إلى 18000 سائح، ولكن مع رجوع الاستقرار والأمن إلى الوطن عاد الانتعاش إلى القطاع، إذ بلغ رقم الأعمال لفرع السياحة 3.622 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 26 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999. [21]

2- إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025 ، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013. ومن أهداف هدا البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل، وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008 ، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

و قد اهتم هدا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي:

أ- المرحلة ما بين 2004-2007: أنجاز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير

ب- المرحلة ما بين 2008-2013: تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

---

[20] -عوينان عبد القادر، مرجع سابق ، ص 223

[21] - عبد القادر شلالي وآخرون مرجع سابق، ص 29

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 [22].

الخاتمة :

لقد أوضحت هذه الدراسة مدى مساهمة المقومات السياحية في تنمية قطاع السياحة سيما المقومات الطبيعية والتاريخية والحضارية إذا ما استغلت بكيفية مدروسة. ، وانعكاساتها الإيجابية على تنمية القطاع السياحي بما يتماشى ومتطلبات السوق السياحية. كما يتضح مما سبق ذكره أن ترقية القطاع السياحي يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، وتزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، والسياحة تنعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها. لذلك تؤكد هذه الدراسة أيضا أن تطور السياحة يؤثر لا محالة وبشكل إيجابي على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان السياحية.

وتتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هدا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعًا هامشيًا، هده الإمكانيات كان قد اعترف بها حتى المستعمر أنداك، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي في الجزائر، أنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا. لمواجهة مرحلة ما بعد البترول، والعمل على إيجاد الظروف الملائمة لقيام صناعة سياحية جزائرية، وتطويرها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : ومن المعروف أن الجزائر تزخر بثروات طبيعية تتنوع بين البحر والصحراء والجبال ومناخ متنوع على طول السنة، مما شكل عاملا مهما في جذب السياح الأجانب ، تتوقف على مدى تأهيل واستغلال هذه المقومات الطبيعية لصالح هذا القطاع لم يكن اهتمام الجزائر بهذه المقومات الطبيعية والتاريخية والحضارية التي تتوفر عليها في مستوى هذه الإمكانيات الأمر الذي أثر سلبا على تطور السياحة في هذا البلد، **وهذا ما يتبث صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية : إن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، واعتباره غير ذي أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، وبدلا عن ذلك كان الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة، التي التهمت كتلا نقدية ضخمة دون أن يكون لها مردودا ملموسا، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك أيضا على حجم الإيرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع وفي إلحاق أضرار بليغة بالقطاع السياحي **وهذا ما يتبث صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: غياب ثقافة سياحية و تسويقية للمنتوج السياحي في الجزائر، إذ لا يحظى هذا الأخير بأي اهتمام في وسائل الإعلام والاتصال، وهذا مما جعل هذا المنتوج غير قادر على المنافسة في سوق السياحة الدولية. بعبارة أخرى إن الجزائر لم تتمكن من استغلال مقوماتها السياحية المتعددة والمتنوعة مما ساهم في تراجع بل وتدهور هذا القطاع ، **وهذا ما يتبث صحة الفرضية الثالثة.**

النتائج والتوصيات:

1- ضرورة الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، باعتباره السياسة الجديدة للسياحة الجزائرية على المدى الطويل ، و تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعنا فيها بعد لاستقلال و ذلك من خلال:

[22]– مرجع سابق ، ص30

- احترام مدة انجاز البرامج المسطرة وفق الفترة المحددة لها ، حتى لا يتم تأخيرها و بالتالي انجاز مشاريع على حساب مشاريع أخرى .

-احترام المقاييس المسطرة في تنفيذ المشاريع السياحية، وجعلها تتماشى و المقاييس العالمية

-تذليل كل العقبات التي تقف أمام انجاز مشاريع هذا المخطط ، كمشكل العقار و مشكل التمويل .

-فرض رقابة صارمة و متابعة مستمرة من قبل الهيئات المختصة و المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع ، تفاديا للإهمال والتقاعس في التطبيق الفعلي للأهداف المسطرة في هذا المخطط.

2- ضرورة السهر على انجاز الأقطاب السياحية للامتياز و القرى السياحية المقررة في هذا المخطط ، باعتبارها الدعامة الأساسية والرهان الذي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا و مقصدا للسياح من كل الاتجاهات و البلدان

3- ضرورة إشراك القطاع الخاص و منحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في هذا المخطط ، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة العمومية الخاصة و جعلها ملموسة و جدية02- الرجوع إلى تجارب البلدان السياحية و الاستفادة منها ، خاصة الدول المجاورة و التي تملك نفس الإمكانيات المتاحة لدينا ، و في كثير من الأحيان نملك أحسن منها ، إذ أثبتت هذه التجارب لكل من مصر ، تونس و المغرب نجاعتها في حوض المتوسط ، مما جعل منها قبلة للعديد من السياح الأجانب ومن بلدان مختلفة ، و قد بينت هذه التجارب أن جودة الخدمات المقدمة و حسن الضيافة يلعب دورا مهما في زيادة استقطاب عدد السياح ، و هذه النقطة من إحدى النقائص السياحة الجزائرية وجب تداركها.

4- الاهتمام الفعلي والحقيقي بالسياحة الجزائرية الداخلية ، إذ تعتمد الكثير من الدول على السياحة الداخلية كأمريكا و استراليا ، و ذلك من خلال تثبيت السياح الجزائريين داخل بلدهم ، إذ يزور تونس فقط سنويا أزيد من مليون سائح جزائري.

قائمة المراجع :

باللغة العربية:

1- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012

2- جمال عبد اللطيف أحمد عبد الحق، توزيع وتخطيط الخدمات والمرافق السياحية في مدينة أريحا،مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح العليا، فلسطين 2008 ،

3- صديقي سعاد،دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة : بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل- مذكر ة ماجستير غير منشورة ، جامعة جيجل 2005،

4- عامر عيساني ،الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010

5- عبد القادر شلالي وآخرون ، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 2010

- عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني وكباشي حسين قسيمة، الاستثمار السياحي في محافظة العلا ، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار،مركز المعلومات والأبحاث السياحية ، السعودية 2008

7- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT202، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013 ،

8- محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية،

9- محمد قرزيز، القطاع الخاص والتطوير السياحي في الجزائر في ظل التحديات التنافسية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول السياحة والتسويق السياحي في الجزائر-الإمكانيات والتحديات التنافسية، جامعة قالمة،28/27 أكتوبر ،2009.

10 - يحي سعيدي،سليم العمراوي، مساهمة السياحة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر ، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة العدد 2013/36

باللغة الأجنبية :

1-Jean luc Bourdages, Le développement durable, Edition bibliothèque du parlement Canada,1997

.[2]- Mesplier Alain, Durafour Bloc Pierre , Le tourisme dans le monde, Paris, France 2000

Y. Tinard, Le Tourisme: Economie et Management, Mc Graw-Hill, Paris, 1992.-3-

المواقع الالكترونية:

http://www.alnoor.se/article.asp?id=82409#sthash.ne6weX3V.dpuf

أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تحقيق الميزة التنافسية
دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الوطنية

أ. زناقي بشير- أ. ناصري سمية
جامعة طاهر مولاي سعيدة -جامعة محمد بوضياف مسيلة

الملخص: تبحث الدراسة موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحسين تنافسيتها، لتحقيق هذا الهدف ما قمنا به في البداية هو عرض للأطر النظرية المرتبطة بالتأهيل والميزة التنافسية لننقل بعدها إلى عرض تجارب ميدانية حول الموضوع، هذا ما سمح لنا بتصميم استبيان يحتوي على 27 بند مقسم إلى 4 محاور تعكس متغيرات الدراسة بالإضافة إلى محور يتعلق بالبيانات الشخصية للمستجوب وبيانات المؤسسة، تم توزيع الاستبيان على 191 إطار على مستوى 46 مؤسسة من الشرق والغرب الجزائري؛ تظهر نتائج الدراسة أن تبني برامج التأهيل من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يحسن من تنافسيتها، من جانب آخر سيتم عرض مجموعة من النتائج الجانبية كما سيتم التطرق إلى الممارسة العلمية والعملية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، الميزة التنافسية، التأهيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :The study examines the subject of rehabilitation of small and medium enterprises and their role in improving competitiveness, to achieve this goal we have done in the beginning is to present the frameworks associated with the rehabilitation and competitive advantage theory to convey then to display field trials on the subject, this is what has allowed us to design a questionnaire containing 27 divider line to 4 axes reflect the variables of the study in addition to the axis of respect to personal data of interrogator and enterprise data, questionnaire was distributed to 191 the framework at the level of 46 institutions from the East and West of Algeria; results of the study show that the adoption of rehabilitation programs by small and medium enterprises in Algeria improves competitiveness, on the other hand will be offer a range of side results it will also be addressing the scientific and practice to study.

Key words: competitiveness, Competitive advantage, rehabilitation, small and medium enterprises.

مقدمة:الارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ظل انشغالا تنمويا أساسا للدولة الجزائرية خاصة بعد انتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، فالجهود المبذولة من قبل الدولة لا تنكر وانتقال تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 342788 سنة 2005 إلى 607297 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2010[1]يبرز الانطلاقة الفعلية في دعم هذه المؤسسات تحقيقا لمتطلبات التنمية. لكن هذا الدعم اصطدم بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر بسبب المشاكل المالية التي ساهمت في تراجع حجم الاستثمار، وشدة المنافسة الخارجية، وغيرها من المشاكل التي خفضت من تنافسيتها.

يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد البدائل المهمة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتحسين تنافسيتها، هنا قامت الوزارة الوصية بعرض مجموعة من برامج التأهيل تتلاءم وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لهذه الجهود وصل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مراتب متقدمة من حيث عددها، كما هيأت الوزارة العديد من برامج الدعم كاستجابة للانطلاق نحو اقتصاد السوق والخوصصة لكن ورغم هذه الجهود لا يزال هذا القطاع يراوح مكانه من جانب قدرته على مواجهة المنافسة مع المنتجات المستوردة خاصة في ظل عولمة الاقتصاد، هذا التناقض بين ما توفره

---

[1] حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص8.

الوزارة الوصية من إمكانات وبرامج وبين النتائج المحققة يضعاننا أمام تساؤل عن سبب وجود هذا العجز وعن تأثير هذه البرامج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

فلقد تم تبني تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف تحسين تنافسيتها وإكسابها ميزة تنافسية من أجل البقاء والاستمرارية لتحقيق الريادة في سوق تتسم بالتغيير، وكذا مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني. ولعل أهم مجالات التميز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإبداع باعتباره المحدد الأصعب تقليدا، وتعتبر المزايا الثلاث التي ركز عليها مايكل بورتر كرائد من رواد الإدارة الاستراتيجية (الجودة، قيادة التكلفة، التركيز) كأهم مؤشرات الميزة تنافسية، والتي صادقت عليها العديد من الدراسات فيما بعد. مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر تبني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تحقيق الميزة تنافسية ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عناصر الميزة التنافسية ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرة التأهيل حول عناصر الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة في ظل الأهمية الاقتصادية التي باتت تبوأها ومدى مساهمة برامج التأهيل في تحسين قدراتها التنافسية وبناء مزايا تنافسية لها تجعلها قادرة على البقاء والاستمرارية من جهة، ودعم ومساندة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

فرضيات الدراسة :بناء على ما سبق، تم وضع فرضية رئيسية للدراسة بصورتها البديلة (Ha)، على النحو التالي:

هناك تأثير لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تحسين تنافسيتها ما ينعكس إيجابا على بناء ميزتها التنافسية.

منهجية الدراسة :اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا،كما اعتمدت على المعلومات الثانوية في الجانب النظري، بحيث تم الاطلاع على بعض الكتب، وعدد من البحوث والمداخلات والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، أما المصادر الأوليةفقد تم تصميم استبيان لجمع البيانات، وتم معالجتها وتحليلها ببرنامج SPSS إصدار 22 لتحقيق أغراض الدراسة.

أولا: الإطار النظري: فيما يلي نتطرق بشيء من التحليل للمفاهيم المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ثم المفاهيم المرتبطة بالميزة التنافسية لننتقل إلى عرض أهمية تأهيل المؤسسات الجزائرية من خلال عرض العلاقة النظرية التي تربط المتغيرات كانطلاقة فعلية في عرض الجانب التطبيقي للدراسة.

1. تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر: منظور عام

من الصعوبة بما كان تقديم مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الواقع الاقتصادي لهذا القطاع والمتمثل أساسا في: مشكل الحجم، الأشكال المتعددة، الموارد والمهارات، البيئة الاقتصادية، اللوائح والقوانين التي تسهم في التطور[1]، لهذا كان علينا التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لننتقل بعدها إلى برامج التأهيل الموجهة إليها.

1.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: المفهوم، الخصائص والأهمية

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدم من قبل المشرع الجزائري مأخوذ من تعريف الاتحاد الأوربي لسنة 1996[1]، حيث كرس ميثاق بولونيا في جوان 2000 الاعتماد على التعريف الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل الدول

---

[1]Philippe Mignaval, **Propositions Pour Fourier Le Développement Des Pettes Et Moyennes Entreprises Africaines**, HCCI, 3 avenue Lowedal, Paris, France, 2008, p 10.

الأعضاء (الجزائر من بين الدول الأعضاء) والذي يرتكز على مقاييس التالية: عدد العمال، رقم الأعمال والحصيلة السنوية، شرط الاستقلالية[2]، على هذا الأساس عرفها القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "مؤسسات تنتج سلعا أو خدمات، تشغل اقل من 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليار دينار جزائري، أو لا يتعدى مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دج وتستوفي معايير الاستقلالية"[3]، حسب المادة 04 من القانون، الجدول التالي يوضح هذا التعريف بالتفصيل:

الجدول (02): المعايير المحددة للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسات	مصغرة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	1-9	10-49	50-250
رقم الأعمال	1-20مليون دج	20-200مليون دج	2-200مليار دج
الحصيلة السنوية (مليون)	1-10	10_100	100-150

المصدر: بالاعتماد على: المواد 5،6،7، **الجمهورية الجزائرية، القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الجزائر، 2001، ص 06.

من جانب آخر نجد إجماع بشكل عام على بعض خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في التالي :[4]

- اعتمادها على المصادر المحلية للمواد الأولية وعلى العمالة الكثيفة والتكنولوجيا البسيطة ؛
- صغر رأس مال المستثمر والكميات المنتجة، الاعتماد في التوزيع على السوق المحلية ؛
- سهولة التأسيس والتنفيذ، ومحدودية المخاطر فيها واستقلاليتها ؛
- صعوبة الحصول على قروض ميسرة من طرف الجهات الممولة.

وتتمثل الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة عندما تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار بالعنصر البشري والطاقات الخلاقة[5]، كما تعود أهمية إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق العملية التنموية للأسباب التالية :[6]

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة كما وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تؤدي دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفض من حدت الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل ؛

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال كلما توسع نشاط تلك المؤسسات في الأسواق "غير الرسمية"، وأسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبيرة ؛

---

[1] لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013، ص 09.

[2] شريف بوقصابة وعلي بوعبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 03.

[3] Ministère de l Industrie, **de la Petite et M moyenne Entreprise et de la Promotion de l'investissement**, Mise a niveau PME, Bulletin de Veille 1, Alger, 2012, p 01.

[4] محمد الناصر حميداتو والعيد الغربي، **إسهامات هيئات المرافقة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 4-5.

[5] بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية " التجربة السورية"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 22-العدد الثاني، سوريا، 2006، ص 118.

[6] هوبوم سروار، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-تجربة اليونيدو**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص 23-24.

تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التأهيل : التحديات والأهداف

أدت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر إلى نمو إجمالي ضعيف ومشاكل اجتماعية عميقة أسفرت عن عرقلة وتراجع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراجع مؤسسات القطاع العام التي تعتبر السند الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، بالرغم من الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر منذ عام 1993 على هذا القطاع، إلا انه لا يزال هشا ومعرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى التقليل من فعاليتها، كل هذا راجع أساسا إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي يعاني منها القطاع، والتي من أهمها ما يلي:[2]

- ارتفاع حجم الاختلالات المالية أدى إلى انخفاض ملموس في حجم الاستثمار؛
- صعوبات توزيع الإنتاج في السوق بسبب المنافسة الكبيرة من قبل المنتجات المستوردة ؛
- غياب المعلوماتية وغياب التكوين في هذه المؤسسات.

ولعل من أهم المبادرات المهمة في القضاء على المشاكل السابقة الذكر نجد التأهيل الذي يعتبر من المصطلحات الأكثر بحثا في وقتنا الحالي، مقارنة بالمفاهيم التقليدية كالتصحيح الهيكلي للمؤسسات وإعادة الهيكلة، علما أن التأهيل في الوقت الحالي وبحكم عولمة المبادلات، أصبح أمرا ضروريا[3]، وهو ما سعت إليه الجزائر منذ سنوات بهدف إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعله قطاعا فعالا في عملية التنمية.

ظهر مصطلح التأهيل من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراء المرافقة لتكامل البرتغال مع أوربا وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، ثم غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق[4]، هذا ما اقره تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأن التأهيل عبارة عن: "مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات"[5]؛ من جانب آخر يمكن تعريف برنامج التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي[6].

---

[1] نوة ثلايجية، <u>دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي</u>، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2004، ص 11.

[2] بلال أحمية، <u>دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو عربية</u>، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، 2006، ص 451.

[3] أمين عبد القادر عليواش ، <u>اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني</u>، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 110.

[4] سليمة غدير احمد، <u>تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"</u>، مجلة الباحث-عدد 09، الجزائر، 2011، ص 133.

[5] نصيرة قوريش، <u>آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر</u>، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، 2006، ص 1048.

[6] كمال رزيق، <u>تأهيل المؤسسة الاقتصادية</u>، مجلة العلوم الإنسانية- العدد السادس، جامعة بسكرة، الجزائر،2010، ص 02.

يشمل مصطلح التأهيل جوانب عديدة منها: التأهيل التنظيمي، التأهيل التكنولوجي، التسويقي، الضريبي وهو ما يتطلب إحداث تغيرات في أنظمة وأساليب الإدارة[1]، حيث تهدف عملية التأهيل إلى إجراء تغيرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، والبشرية وعلى مستوى المحيط المباشر لها[2] لأنه من غير المنطقي التحدث عن التأهيل دون وضع برامج له تهدف إلى خلق اقتصاد يقوم على أساس المنافسة. من هنا تجدر الإشارة إلى أن برنامج التأهيل يتسم بالتعقيد والشمولية كونه يأخذ وقتا طويلا لتنفيذه إذ يشمل المؤسسة ومحيطها معا ويستند أساسا إلى:[3]

- الإنتاج بالمواصفات الدولية ؛
- اعتماد المنافسة كمتغيرة يجب مواجهتها ؛
- الإنتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.

كما تهدف برامج التأهيل للتوصل إلى الأهداف الدقيقة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على النحو التالي:[4]

- تحديث بيئة الصناعة وتعزيز هياكل الدعم ؛
- تعزيز تنمية الصناعات التنافسية ؛
- تحسين القدرة التنافسية وتنمية الشركات الصناعية.

3.1. برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التأهيل التنافسي للاقتصاد الوطني يتطلب تحديد القطاعات والمؤسسات التي يجب تأهيلها والتي ينبغي إكسابها ميزة تنافسية وتحديد كيفية القيام بهذه العملية[5]، في هذا السياق قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من هذه البرامج نجد ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إلى برنامج آخر يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا، كما تم تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[6] وعليه سوف يتم التطرق لأهم برامج تأهيل الم ص م التي سطرتها الجزائر كالاتي :

البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي: أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية والعمومية منها أو الخاصة والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة، من أجل ترقية التنافسية الصناعية وتحسين كفاءات المؤسسات وتهيئة المحيط المباشر بتكييف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، ومصرفية، وإدارية وجبائية، واجتماعية) وتتجلى أهدافه في عصرنة المحيط الصناعي، وتطوير وترقية الصناعات، إضافة إلى تدعيم قدرات هيئات الدعم لتحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية[7]؛

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو برنامج يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل اقل من 20 عاملا، حيث حظي البرنامج بموافقة مجلس الحكومة في جلسته بتاريخ 10 ديسمبر 2003 وكذا موافقة مجلس

---

[1] العياشي زرزار، <u>المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي</u>، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الخامس، الشلف، الجزائر، 2004، ص 199.

[2] نصيرة قوريش، <u>مرجع سابق</u>، ص 1047- 1048.

[3] سعدية قصاب، <u>الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي</u>، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 09.

[4] Hervé Bougault, **<u>Les programmes de mise a niveau des entreprises Tunisie, Maroc Senegal</u>**, Département de la Recherche, France, 2005. P 15.

[5] علي لزعر وبو عزيز ناصر، <u>تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية</u>، مجلة أبحاث اقتصادية-العدد الخامس، الجزائر، 2009، ص 47.

[6] سهام عبد الكريم، <u>سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME Π"</u>، مجلة الباحث- العدد التاسع، الجزائر، 2011، ص 143.

[7] منى مسغوني، <u>نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر</u>، مجلة الباحث- العدد العاشر، الجزائر، 2012، ص 130.

الوزراء المنعقد بتاريخ 08 مارس 2004، يتم تمويل البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1 مليار دج سنويا يمتد من 2006 إلى غاية 2013[1]،ويهدف البرنامج إلى: مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار، الاستفادة من البرنامج يكون للمؤسسة صغيرة و متوسطة التي تنشط منذ سنتين على الأقل ولا تعاني من صعوبات مالية[2]؛

برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: هو برنامج يجسد التعاون والتنسيق الجزائري الأوربي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من عشرين عامل، يمتد على 05 سنوات (2006/2002) ورصدت له ميزانية تقدر ب 69.9 مليون اورو(57 مليون مساهمة الاتحاد الأوربي، 3.4 مليون اورو مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)[3]، لغرض[4]:

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات السوق؛
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات المتوسطة؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة.

برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME2): عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوربي، الذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياس على مستوى تلك المؤسسات[5]، ويمكن تلخيص أهداف البرنامج الأساسية كما يلي :[6]

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغير والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها
- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية ممثلة أساسا في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.الميزة التنافسية كسلاح تنافسي في ظل الحروب السوقية بين المؤسسات

تعتبر الميزة النسبية Comparative advantage بمثابة الانطلاقة الفعلية في بلورة مفهوم الميزة التنافسية Competitive advantage خاصة على مستوى الصناعة[7]، باعتبار الميزة النسبية تشير إلى قدرة البلد على إنتاج سلعة معينة بأقل تكلفة للفرصة البديلة[8]، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الاقتصادية لإنتاج السلعة[1]، فالميزة التنافسية هي امتداد للميزة النسبية، لتوضيح الصورة سيتم عرض مفهوم وأبعاد الميزة التنافسية.

---

[1] أنفال نسيب، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص 273.

[2] سليمة غدير احمد و عائشة سلمى كيحلي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 11.

[3] أمين عبد القادر عليواش ، مرجع سابق، 142.

[4] سليمة غدير احمد و عائشة سلمى كيحلي، مرجع سابق، ص 136.

[5] سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 146.

[6] المرجع نفسه، ص 148.

[7] الشريف بقة وفايزة محلب، تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الاستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتي برج بوعريريج وسطيف، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 02، الجزائر، 2015، ص 141.

[8] المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، الجمهورية العربية السورية، 2011، ص 12.

1.2. مفهوم الميزة التنافسية

تعددت آراء الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم الميزة التنافسية ليكون هذا التنوع نتيجة الاختلاف في وجهات النظر التي انطلق منها كل باحث في تحديد تلك المزايا التنافسية[2]، وتجمع الأدبيات الاقتصادية بأن تحقيق الميزة تنافسية، مرتبط بتحقيق المؤسسة للقيمة المضافة من خلال تبنيها للاستراتيجية، في الوقت الذي يعجز فيه منافسوها على القيام بذلك[3]، كما أن نجاح المؤسسة يتحدد من خلال قدرتها على تطوير صناعتها على المدى الطويل مقارنة بمنافسيها، بغرض تحقيق مستويات أعلي من الربحية لمتوسط الصناعة والاستمرار في خلق القيمة وتعظيمها بالنسبة للمساهمين مقارنة بباقي المنافسين[4].

تاريخيا يعد الكاتب (Alderson , 1965) أول من أشار إلى الميزة التنافسية وعرفها على أنها " تعبير عن سعي المنظمة لإنشاء أو امتلاك سمات فريدة عن غيرها من المنظمات العاملة في ذات الصناعة لكي تحقق التميز عنهم"، كما عرفها (Fakey, 1989) على أنها " أي شيء يمكن أن يميز الشركة أو منتجاتها ايجابيا قياسا بالمنافسين ومن وجهة نظر الزبون"[5]؛ أما (Porter , 2008) فعرفها على أنها " عملية الإبداع واكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين وقدرة المؤسسة على تجسيد ذلك الاكتشاف ميدانيا، أي إحداث عملية إبداع واسعة النطاق"[6]، وعليه يمكن القول أن الميزة التنافسية عبارة عن قدرة المؤسسة على الابتكار والإبداع في مجال تخصصها بهدف خلق قيمة مضافة تميز منتجاتها عن باقي المنافسين في السوق وتتحدد هذه الميزة من وجهة نظر الزبون.

2.2. أبعاد الميزة التنافسية- الاستراتيجيات

تطرقت العديد من الأدبيات والدراسات إلى أبعاد الميزة التنافسية، بعض هذه الدراسات أطلق على الأبعاد لفظ الأسبقيات التنافسية والبعض الآخر أطلق عليها لفظ مصادر تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة[7]، كما نجد من الباحثين من أطلق عليها الاستراتيجيات التنافسية، والجدول التالي يستعرض أهم أبعاد أو عناصر الاستراتيجيات المنتهجة لتحقيق مزايا تنافسية من وجهة نظر أهم المفكرين والباحثين في هدا المجال.

الجدول(01): عناصر الميزة التنافسية من وجهة نظر الباحثين

الباحث	السنة	الكلفة الأقل	التمايز (الجودة)	الإبداع	الاعتمادية	التحالفات	السعر	سعة الكلفة	التركيز	المرونة	القوى النسبية
Porter	1979	*	*						*		
Hayes wleelwrght	1984	*	*	*						*	
Schuler	1987	*	*	*							
Wiseman 's	1989	*	*	*		*	*				
Hick	1993	*	*	*					*		

---

[1] Plergtuseppe Morone Gluseppt na, **What Makes and Medium Enterprise Competitive-An investigation into Italian manufacturing sector**, Quaderno riprodotto al, Universita degli studi di foggai, DSEMS, Italia, 2005, p02.

[2] محمود حسين الوادي وعلي فلاح الزعبي، **مستلزمات ادارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية (دراسة تحليلية)**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (08)، الأردن، 2011، ص 77.

[3] فريد كورتل، **الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني العشر، الجزائر، 2007، ص 284.

[4] Michelle Porter, **STRATEGOR-Politique Générale de l' Entreprise** , DUNOD, 4e édition, France, 2005, p 124.

[5] تامر البكري وخالد بني حمدان، **الاطار المفاهيمي للاستدامة والميزة المستدامة- محاكاة لشركة HP في اعتمادها لاستراتيجية الاستدامة** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، العدد 09، 2013، ص 06.

[6] هشام عثمان المبيضين، **نظم المعلومات الاستراتيجية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة البوتاس العربية في المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، الأردن، 2015، ص 486.

[7] غالب محمد البستنجي، **اثر كفاءة نظم المعلومات في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، الجزائر، 2011، ص 11.

Mintzberg	1998	*	*	*					*		
Lunch	2000		*	*	*		*	*			*
Williamar	1998	*	*	*						*	
المجموع	/	**7**	**8**	**7**	**1**	**1**	**2**	**1**	**3**	**2**	**1**

المصدر: هشام عثمان المبيضين، نظم المعلومات الاستراتيجية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة البوتاس العربية في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، الأردن، 2015، ص 486.

يوضح الجدول السابق اعتماد أغلب الباحثين على استراتيجيات مايكل بورترPorter الثلاثة التالية: الكلفة الأقل (قيادة التكلفة)، التميز (الجودة)، التركيز بالإضافة إلى الإبداع، وبناءا عليه اعتمدت استراتيجيات بورتر الثلاثة مع التركيز على الإبداع في استراتيجية الجودة كمؤشرات لقياس الميزة التنافسية في دراستنا نظرا لتلاؤمها مع مجتمع الدراسة المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف قياسها. والتي يمكن شرحها كالتالي :

استراتيجية قيادة التكلفة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى الإنتاج بتكلفة اقل مقارنة مع المنافسين، من بين الدوافع التي تشجع المؤسسة على تطبيق هذه الاستراتيجية توفر اقتصاديات الحجم الكبير ووجود فرص مشجعة على تخفيض التكلفة وتحسن الكفاءة، ومشترين واعيين بالسعر[1]، في هذا السياق يرى مايكل بورترPorter أن المؤسسة تنتج عرضا بتكاليف اقل بكثير من المنافسين، هذا ما يعتبر اعتماد ميزة التكلفة[2]؛

استراتيجية التميز (الجودة): تعد الجودة من الأساليب المؤيدة إلى تحقيق التميز للمؤسسة على منافسيها[3] حيث يرى مايكل بورترPorter أن هذه الاستراتيجية تقوم على إنشاء عرض من ميزات فريدة من نوعها تكون موضع اهتمام وتقدير من العملاء وهم على استعداد لدفع أكثر وبالتالي تطوير ميزة تقوم على التمايز[4]، من جهة أخرى نجد أن الابتكار هو مصدر للإبداع في المنظمة مما يساهم في تحسن تنافسيتها يظهر تأثير الإبداع بشكل مباشر على كفاءة عمليات الإنتاج والخدمات (عملية الابتكار) من جهة، وتطوير منتجات جديدة من جهة أخرى[5]، في هذا السياق تجدر الإشارة أن الإبداع والابتكار من أهم عوامل نجاح هذه الاستراتيجية؛

استراتيجية التركيز: ترتكز هذه الاستراتيجية على خدمة مجموعة معينة من المستهلكين، أو جزء معين من السوق، أو منطقة جغرافية محددة، حيث تعمل المنظمة من خلال هذه الاستراتيجية على تحديد هدفها التسويقي بشكل دقيق وتقوم على إرضاء حاجات ورغبات زبائنها سواء كانت عن طريق قيادة الكلفة الأدنى أو عن طريق التمايز أو كلاهما وتقوم هذه الاستراتيجية بالأساس على إمكانية قيام المنظمة بخدمة هدفها الاستراتيجي (السوق الضيق) بشكل أكثر فعالية أو كفاءة مما قد يقدمه المنافسون أثناء قيامهم بتغطية كامل السوق[6]؛

3. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كبديل لتطوير القدرة التنافسية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البدائل المتاحة لتحقيق التنمية في الكثير من دول العالم، حيث نجد أن التوسع المذهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية على حساب المؤسسات الكبيرة بمثابة التحول في الاقتصاديات العالمية الذي أثبت نجاحه؛

---

[1] المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص 15.

[2] Michelle Porter, op.cit, p 124.

[3] حكيم بن جروة وخليدة دلهوم، إمكانية تطبيق أبعاد تسويق العلاقات مع الزبون في الرفع من أداء المؤسسة التنافسي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2015، ص 95.

[4] Michelle Porter, op.cit, p 124.

[5] Crea Business Idea, Guide des Bonnes Pratiques de Créativité en Entreprise, Consultez: eu/contenido.../669CE1A8-BB4C-64BE-E11E-2F36F3C66BAD.pdf, le 02/11/2016, p 06.

[6] شريف أبو كرش ويونس الزين، واقع تطبيق استراتيجيات بورتر التنافسية وانعكاسه في تنمية أداء القطاع الصناعي في مدينة الخليل، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 29 (05)، فلسطين، 2015، ص 08-09.

الأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل الجزائر تخطوا خطوات عملية في مجال دعم هذا النوع من المؤسسات من خلال إعداد استراتيجية واضحة المعالم والأهداف تستوجب اتخاذ جملة من تدابير ما من شأنه رفع مردودية هذا القطاع وهذا نظرا لانخفاض القدرة التنافسية له داخليا أو خارجيا (داخليا في مواجهة المؤسسات العمومية والخاصة الكبيرة وخارجيا في مواجهة العولمة والاندماج في الفضاء الأورو متوسطي)[1]؛

جاء اهتمام الجزائر بهذا القطاع كخيار استراتيجي بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، هنا أكدت دراسة (العياشي زرزار، 2004) على أن الدولة الجزائرية وضعت العديد من البرامج الخاصة لترقية وتأهيل هذا القطاع الحيوي[2]، من جانب آخر نجد دراسة (زوبيدة سيار، 2014) التي أثبتت أهمية هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال عرض مساهمة هذه الأخيرة في رفع مستوى التشغيل والناتج الداخلي الخام ومساهمتها في حماية البيئة لتخلص الباحثة في النهاية إلى جملة من النتائج أهمها: ضرورة هذا النوع من المؤسسات في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة، أين أولت الجزائر اهتماما بهذا القطاع من خلال إنشاء جملة من الهيئات التي تعنى بدعم هذا النوع من المؤسسات والحد من المشاكل التي تعيق عملية التنمية في مثل هذه المؤسسات[3]؛

من بين الخطوات الهامة التي قامت بها الدولة الجزائرية نذكر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر بمثابة النقلة النوعية التي صاحبت انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق؛ لكن وبعد تأهيل المؤسسات جاءت العديد من الدراسات لتبحث عن النتائج الملموسة لتبني هذه البرامج، من بين أهم الدراسات نذكر دراسة بوجمعة عمرون(BOUDJEMAA Amroune, 2014) والتي هدف من خلالها الباحث إلى التعرف على أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هنا عمل الباحث على استخراج العوامل المفتاحية للنجاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إجرائه لدراسة تطبيقية فيها، اتبع من خلالها دراسة كمية تم من خلالها توزيع الاستبيان على 1014 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالجزائر، ليتوصل البحث في النهاية إلى أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يساهم في رفع كفاءتها من جهة وفعاليتها من جهة أخرى، كما أن المؤسسات محل الدراسة ارتفعت كفاءتها وفعاليتها بعد اعتمادها لبرامج التأهيل[4]؛

انخفاض القدرة التنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان من بين الدوافع وراء تأهيلها، من هنا ولدراسة أثر التأهيل على رفع القدرة التنافسية وجب تحديد علاقة الميزة التنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأبعادها، في هذا السياق أكد البحث المقدم من قبل روزلي (MohdRosli, 2012) أن الاستراتيجيات التنافسية لمايكل بورتر(قيادة التكلفة، التمييز، التركيز)ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن غير كافية لتحقيق البقاء والاستمرارية والتنافسية[5]وهذا راجع حسب سيجيو (Shigeo Takenaka, 2007) إلى أن الميزة التنافسية لهذا النوع المؤسسات تعزى إلى مجموعة من العوامل كنماذج الأعمال والاستراتيجيات المتخذة، القدرة على اختراق الأسواق، القيادة القوية مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة منها الحصول على رأس المال والتكنولوجيا ونظرا لذلك وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركيز على المساعدة المالية

---

[1] سمية ناصري، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، تجربة مؤسسة كوندور في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: أهمية الاستثمار الصناعي الفلاحي والسياحي ودور الشباب في تحقيق التنمية المحلية المستدامة تحت شعار آفاق وتحديات مستقبلية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2016.

[2] العياشي زرزار، **مرجع سابق**، ص 204.

[3] زوبيدة سيار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، العدد 17، الجزائر، 2014، ص ص242-253.

[4] Boudjemaa Amroune, **performance de l'entreprise bâtir la performance de la PME dans les pays émergents et en développement: cas de LALGRIE**, édition universitaires européennes, université QUEBEC MONTREAL, 2014 .

[5] M. Mohd Rosli, **Competitive Strategy of Malaysian Small and Medium Enterprises**: An Exploratory Investigation, American International Journal of Contemporary Research, 2012, p 94.

ورأس المال، ثم مطابقة معايير الأعمال والشراكة مع المؤسسات الكبيرة ومواكبة التطور التكنولوجي من اجل تحقيق مزايا تنافسية بهدف النمو[1]؛

مما سبق يمكن القول أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة بكونها تركز على الخصوصية السائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، خاصة وأن الدولة الجزائرية عملت على تأهيل هذه المؤسسات ضمانا منها لتطوير قدرتها التنافسية ولمعرفة مدى تحقيق هذا المطلب جاءت دراستنا هذه.

ثانيا. الإطار التطبيقي: يعرض هذا الجانب كيفية بناء أداة الدراسة والأسلوب المستخدم في تحليل البيانات وكذا اختبار الفرضيات وصولا إلى النتائج المتوصل لها وأهم التوصيات.

1.2. **إجراءات الدراسة الميدانية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:** نظرا لطبيعة الدراسة، وبهدف إتمام جانبها التطبيقي، تم تصميم استبيان وفق الأدبيات المتعارف عليها في المنهجية بالاستناد على الدراسات السابقة (تم عرضها سابقا) لتحديد مؤشرات الدراسة. ومن أجل تحقيق الغرض الذي وجد من أجله الاستبيان، تم عرضه على ثلاث أساتذة من جامعات الغرب، محكمين من المركز الجامعي بعين تيموشنت من رتبة أستاذ محاضر صنف "ب" أما الثالث أستاذ تعليم عالي من جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، تم اختيارهم حسب الاختصاص كالتالي: مختص في المنهجية، مختص في الإدارة، مختص في الاقتصاد وهنا تجدر الإشارة إلى أن أغلب توجيهاتهم انصبت على دقة ووضوح الأسئلة المستعملة في الاستبيان وبناءا على الملاحظات تم القيام بما يلزم من حذف، إضافة وتعديل في ضوء مقترحاتهم؛

بعد إجراء التعديلات اللازمة جاءت محاور الاستبيان كالتالي: محور متعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر احتوى هذا الأخير على أربع أسئلة مرتبطة ببرامج التأهيل المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية حيث اعتمد سلم إجابة (نعم، لا)، محور يتعلق بتنافسية المؤسسات وقسم إلى ثلاث بنود تتمثل في الآتي: بند الجودة والإبداع يحتوي على 17 سؤال، بند قيادة التكلفة ثم بند التركيز ويحتوي كل منهما على 3 أسئلة اعتمد فيها على سلم ليكرت الخماسي، من جانب آخر تم إدراج محور يتعلق بالبيانات الشخصية والوظيفية للمستجوبين ومحور يتعلق ببيانات المؤسسة؛

بعد التأكد من صدق الاستبيان تم اختيار مجموعة من الولايات لتوزيعه تمثلت في ولاية تلمسان وسيدي بلعباس وسعيدة وعين تيموشنت من الغرب وولايتي برج بوعريريج ومسيلة من الشرق الجزائري، حيث تم توزيع ما يقارب 350 استبيان في 46 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مستهدفين بذلك مسئولي المؤسسات، المسترجعة منها 225 استبيان بنسبة استرجاع قدرت بـ 71,43%لننتقل إلى سحب الاستبيانات غير الصالحة للتحليل ليصبح العدد الإجمالي 191 استبيان صالح للتحليل؛

بعد تجميع البيانات تم معالجتها باستخدام برنامج SPSSالإصدار 22؛وقبل القيام بالاختبارات اللازمة لتحقيق أهداف البحث قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ (CronbachAlpha) للتحقق من ثبات أداة القياس المستخدمة والتأكد من أنها تقيس فعلا ما صممت لأجله كخطوة ثانية بعد التأكد من صدقه قبل توزيعه، هنا تجدر الإشارة إلى أن مقياس ألفا كرونباخ مؤشر يستخدم لقياس ثبات الأداة أي مدى الترابط بين أسئلة الاستبيان ففي حالة إعادة تطبيق الاستبيان في ظروف مماثلة يتم الحصول على النتائج نفسها أو الاستنتاجات (لا يقصد بذلك التطابق التام)، وجاءت نتائج ألفا كرونباخ للاستبيان كالتالي :

جدول رقم (03):معامل الثبات

بنود التنافسية	الجودة والإبداع	قيادة التكلفة	التركيز
البنود	17	3	3
ألفا كرونباخ	0,91	0,68	0,75

[1]Shigeo Takenaka, **Entrepreneurship Development for Competitive Small and Medium Enterprises**, Asian Productivity Organization, Tokyo, Japan, 2007, p 01.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة.

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ فاقت 0.6 في جميع المحاور مما يفسر ثبات المقياس والعبارات المعتمدة في كل محور.

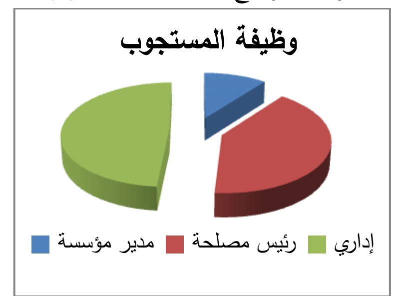
2.2. تحليل التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان

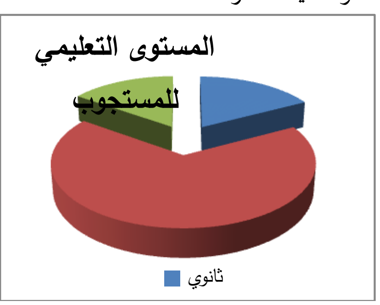
بعد تصميم الأداة والتأكد من صدقها وثباتها يمكن وصف أفراد عينة الدراسة والبيانات المتعلقة بالمؤسسة لننتقل بعدها إلى قياس مدى توفر أبعاد الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة من خلال الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية المتوسطات والانحرافات المعيارية؛ النتائج جاءت كالتالي :

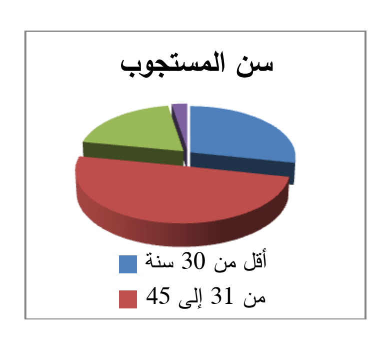
جدول رقم (04): خصائص المستجوبين

الوظيفة	ك	%	المستوى التعليمي	ك	%	السن	ك	%
مدير مؤسسة	20	10,5	ثانوي	33	17,3	أقل من 30 سنة	54	28,3
رئيس مصلحة	78	40,8	جامعي (ليسانس، مهندس)	129	67,5	من 31 إلى 45	95	49,7
إداري	93	48,7	دراسات عليا	29	15,2	من 46 إلى 55	37	19,4
						أكثر من 55	5	2,6
المجموع	191	100	المجموع	191	100	المجموع	191	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة







شكل رقم (01): خصائص المستجوبين

المصدر: مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

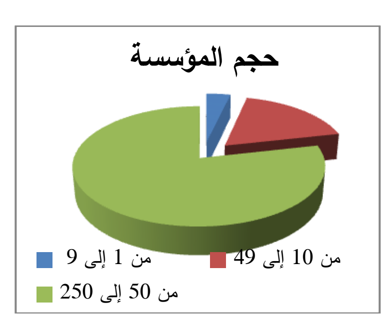
يتضح من خلال الجدول والشكل أن 93 من المستجوبين يحتلون وظيفة إداري داخل المؤسسات محل الدراسة وبنسبة 48,7%، رؤساء المصالح جاء عددهم 78 مستجوب وبنسبة قدرت بـ 40,8% من إجمالي المستجوبين، مدراء المؤسسات الذين تم استجوابهم 20 مدير أي ما نسبته10,5% وهذه النسب والتكرارات هي نتيجة عادية تعطس طبيعة التنظيم داخل المؤسسات حيث نجد عدد الموظفين في المستويات الأدنى في تنظيم أي مؤسسة أكثر من المستويات العليا للتنظيم؛ المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة موزع كالتالي: 17,3%مستوى ثانوي، 67,5%مستوى جامعي(ليسانس ومهندس) أما الدراسات العليا فجاءت النسبة على مستواها 15,2% النسب أيضا تمثل طبيعة التنظيم كما أنها نتيجة طبيعية للوظائف التي يشغلها أصحاب الشهادات، فيما يتعلق بسن المستجوب جاءت النسب وعلى التوالي: 49,7%للموظفين الذين سنهم محصور من 31 إلى 45 سنة تليها نسبة الموظفين الذين لا يتجاوز سنهم 30 سنة ب 28.3%بعدها الموظفين من 46 إلى 55 سنة بنسبة 19,4% وأخيرا جاءت نسبة الموظفين الذين فاقت أعمارهم 56 سنة 2,6% وهذا ما يفسر استقطاب هذا النوع من المؤسسات لعنصر الشباب. كما جاءت نتائج خصائص هذه المؤسسات كالتالي:

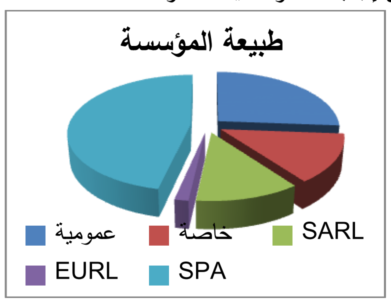
جدول رقم (05): خصائص المؤسسات المدروسة

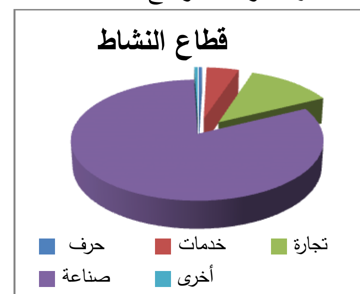
قطاع النشاط	ك	%	طبيعة المؤسسة	ك	%	الحجم (عدد العمال)	ك	%
حرف	1	,5	عمومية	50	26,2	من 1 إلى 9	7	3,7
خدمات	9	4,7	خاصة	26	13,6	من 10 إلى 49	34	17,8
تجارة	24	12,6	SARL	23	12,0	من 50 إلى 250	501	578,
صناعة	156	81,7	EURL	3	1,6			

أخرى	1	,5	SPA	89	46,6			
مج	**191**	**100**	مج	**191**	**100**	المجموع	**191**	**100**

المصدر:مخرجات برنامج SPSSاعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة







شكل رقم (02): خصائص المؤسسات المدروسة

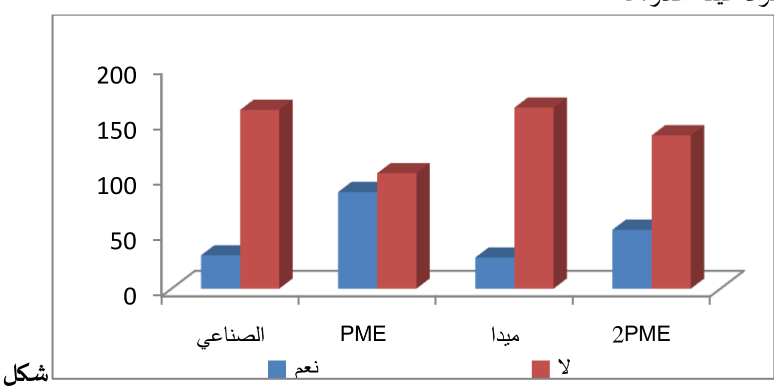
المصدر: مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

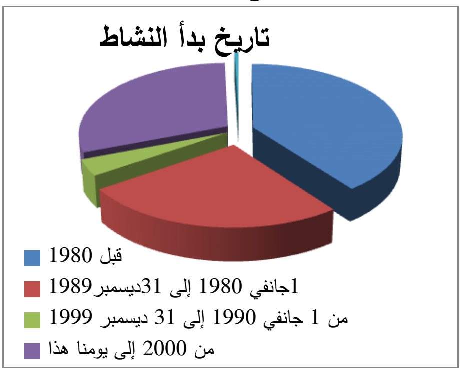
يتضح من خلال الجدول والشكل أن 156 من المستجوبين هم موظفون في مؤسسات صناعية وبنسبة **81,7%**كما أن 24 مستجوب موظفون في مؤسسات تجارية ونسبتهم **12,6%**من جانب آخر نجد أن عدد المستجوبين في المؤسسات الخدمية والحرفية جاءت وعلى التوالي: 9، 1 موظف؛ طبيعة المؤسسة التي يعمل على مستواها أفراد عينة الدراسة موزع كالتالي:46,6%من الأفراد موظفين في مؤسسات ذات أسهم أما 26,2% موظفين في مؤسسات عمومية،13,6%،12,0%، 1,6% وعلى التوالي موظفين في مؤسسات خاصة، شركة ذات مسئولية محدودة وشركة مملوكة لشخص واحد وهي ذات مسئولية محدودة؛فيما يتعلق بحجم المؤسسات التي تم توزيع الاستبيانات على مستواها جاءت النتائج وعلى التوالي: 78,5%موظفون في مؤسسات متوسطة الحجم تليها نسبة الموظفون الذين يعملون في مؤسسات متوسطة وبنسبة17,8%بعدها الموظفون في مؤسسات مصغرة بنسبة 3,7%، ومما سبق يمكن القول أن أغلب المؤسسات التي تم إجراء الدراسة على مستواها هي مؤسسات متوسطة ذات أسهم وطابعها صناعي. من جانب آخر نجد النتائج المتعلقة بواقع برامج التأهيل في المؤسسات محل الدراسة جاءت كالتالي:

جدول رقم (06): واقع تبني برامج التأهيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة

تاريخ بدأ النشاط	ك	%	برامج التأهيل		الصناعي	PME	ميدا	PME 2
قبل 1980	76	39,8	نعم	ك	30	78	82	35
1جانفي 1980 إلى 31ديسمبر1989	49	25,7		%	15,7	545,	614,	727,
من 1 جانفي 1990 إلى 31 ديسمبر 1999	7	3,7	لا	ك	161	104	163	138
من 2000 إلى يومنا هذا	58	30,4		%	84,3	54,5	85,3	72,3
قيم مفقودة	1	,5	مج	ك	191	191	191	191
مج	**191**	100		%	100	100	100	100

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة





شكل رقم (03): نشأة وتأهيل المؤسسات المدروسة

المصدر: مخرجات برنامج EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق كان له الأثر الواضح في تبني برامج التأهيل فمن خلال الجدول والشكل يتضح أن 76 مستجوب موظفين في مؤسسات بدأت نشاطها قبل 1980 تلها المؤسسات التي بدأت نشاطها منذ 2000 وإلى يومنا هذا حيث تم توزيع 58 استبيان على مستواها وبنسبة% 30,4، بعدها المؤسسات التي تم إنشاءها من 1جانفي 1980 إلى 31 ديسمبر1989 هنا تم توزيع 49 استبيان وبنسبة %25,7، أما باقي المؤسسات فاسترجعنا منها 7 استبيانات؛

فيما يتعلق بالمؤسسات التي تحصلت على برامج التأهيل فقد تم طرح أربع أسئلة تتوافق والبرامج التي تنتهجها الدولة الجزائرية والتي تم عرضها في الإطار النظري، جاءت النتائج كالتالي: 30 مستجوب أكدوا أن المؤسسات التي يعملون فيها حاصلة على البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما 161 مستجوب فأكدوا عدم حصول المؤسسات التي يعملون على مستواها على البرنامج، كما أكد 87 مستجوب على أن المؤسسة التي يزاولون فيها وظيفتهم حاصلة على دعم من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر كما نفى 104 مستجوب ذلك، وأكد 28 مستجوب على استفادة مؤسساتهم من برنامج ميدا الذي يجسد التعاون والتنسيق الجزائري الأوربي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين نفى 163 ذلك، أما برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد أكد 53 مستجوب على تبني هذا البرنامج في المؤسسات في حين نفى 138 مستجوب تبني هذه المؤسسات لهذا البرنامج. عموما يمكن القول أن أغلب أفراد عينة الدراسة أكدوا عدم تبني المؤسسات لبرامج التأهيل التي سطرتها الجزائر.

جدول رقم (07): آراء عينة الدراسة حول واقع توفر ميزة الجودة والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارات	موافق تماما ← غير موافق تماما					قيم مفقودة	مج	متوسط	الانحراف المعياري
	5	4	3	2	1				
1. تستمر المؤسسة بتحضير الجودة في منتجاتها	62	107	2	6	14	0	191	4,03	1,061
	32,5	56,0	1,0	3,1	7,3	0	100		
2. تطرح المؤسسة على الأقل منتج جديد كل سنة	23	55	23	38	52	0	191	2,79	1,422
	12,0	28,8	12,0	19,9	27,2	0	100		
3. تتابع المؤسسة وبحذر جميع عمليات ضمان الجودة	62	81	23	9	13	3	191	3,90	1,124
	32,5	42,4	12,0	4,7	6,8	1,6	100		
1. تستعمل المؤسسة الجانب الإحصائي لقياس الأداء في عمليات الإنتاج	58	72	27	13	18	3	191	3,74	1,237
	30,4	37,7	14,1	6,8	9,4	1,6	100		
2. تضمن المؤسسة تصحيح الأخطاء التي تظهر في عمليات الإنتاج	75	89	12	4	11	0	191	4,12	1,025
	39,3	46,6	6,3	2,1	5,8	0	100		
6. تحرص المؤسسة على نشر ثقافة الجودة المتميزة في جميع أقسامها	59	84	16	17	9	6	191	3,90	,923
	30,9	44,0	8,4	8,9	4,7	3,1	100		
7. تتميز المنتجات التي تقدمها المؤسسة بكونها ذات نوعية عالية قياسا بخدمات المنافسين	53	100	21	13	4	0	191	3,97	1,103
	27,7	52,4	11,0	6,8	2,1	0	100		
8. يتوافر في المؤسسة نظام متكامل لضمان الجودة	42	97	16	27	9	0	191	3,71	1,217
	22,0	50,8	8,4	14,1	4,7	0	100		
9. تسعى المؤسسة إلى تطبيق أنظمة الاعتماد والجودة على المستوى المحلي والإقليمي	32	62	44	30	22	1	191	3,83	1,247
	16,8	32,5	23,0	15,7	11,5	0,5	100		
10. تعطي المؤسسة اهتماما كبيرا للأفكار الابتكارية التي يقدمها الموظفون	54	76	26	19	15	1	191	3,27	1,206
	28,3	39,8	13,6	9,9	7,9	0,5	100		
11. تعمل المؤسسة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة	18	49	41	45	38	0	191	3,71	1,280
	9,4	25,7	21,5	23,6	19,9	0	100		
12. تخصص المؤسسة موازنات مالية خاصة بعملية	21	81	44	27	18	0	191	2,81	1,136

العبارات	5	4	3	2	1	قيم مفقودة	مج	متوسط	الانحراف المعياري
الإبداع والابتكار	11,0	42,4	23,0	14,1	9,4	0	100		
13. تضمن مهمة المؤسسة التزاما واضحا بالمسؤولية الاجتماعية	16	91	42	24	17	1	191	3,31	1,091
	8,4	47,6	22,0	12,6	8,9	,5	100		
14. تدرك المؤسسة أن الاستجابة للفئات المستهدفة تعد من الأسس الإبداعية لعملها	18	74	54	23	22	0	191	3,34	1,141
	9,4	38,7	28,3	12,0	11,5	0	100		
15. تراعي استراتيجية المؤسسة وجود ذوي المواهب في مستوياتها التنظيمية المختلفة	17	43	59	32	40	0	191	3,23	1,249
	8,9	22,5	30,9	16,8	20,9	0	100		
16. تستعين المؤسسة بجهات خارجية لتوفير أوعية الإبداع والموهبة	21	62	35	42	31	0	191	2,82	1,281
	11,0	32,5	18,3	22,0	16,2	0	100		
17. توفر المؤسسة نظام للترقيات والمكافئات بناءا على الإبداع والموهبة	13	104	33	29	12	0	191	3,00	1,031
	6,8	54,5	17,3	15,2	6,3	0	100		
الجودة والإبداع								3,4923	0,7712

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط أراء عينة الدراسة حول واقع توفر ميزة الجودة والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتراوح بين 2,79 و4,12؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أن المؤسسات تصحح الأخطاء التي تظهر في عمليات الإنتاج وبمتوسط 4,12 كما أن المؤسسات تستمر بتحضير الجودة في منتجاتها وبمتوسط 4,03تليها تميز المنتجات المقدمة بنوعية عالية قياسا بخدمات المنافسين وبمتوسط 3,97 ثم حرص أغلب المؤسسات على نشر ثقافة الجودة المتميزة في جميع أقسامها ومتابعة المؤسسات جميع عمليات ضمان الجودةوبمتوسط إجابة 3,9،من جانب آخر نجد أن متوسط إجابة أفراد عينة الدراسة جاءت وعلى التوالي: 3,83، 3,74، 3,71، 3,34، 3,31، 3,27، 3,23، 3,00 بالنسبة للأسئلة التالية: 9، 4، 11، 14، 13، 10، 15، 18؛

فيما يتعلق بالبنود التي جاءت دون المتوسط نجد أدنى متوسط جاء على مستوى السؤال المتعلق بطرح على الأقل منتج جديد كل سنة وبمتوسط إجابة قدر ب 2,79، يليها السؤال المتعلق بتخصيص موازنات مالية خاصة بعملية الإبداع والابتكار وبمتوسط قدره 2,88 ثم السؤال المرتبط بالاستعانة بجهات خارجية لتوفير أوعية الإبداع والموهبة بمتوسط إجابة 2,82، هذا الانخفاض قد يعود سببه إلى عدم وضوح مفهوم الإبداع والابتكار بالنسبة لأفراد عينة الدراسة؛

الانحرافات المعيارية تبين انخفاض نسبي عن الأوساط الحسابية في التأييد في جميع المحاور وهذا ما يشير إلى اتساق إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.مما سبق يمكن القول أن تأييد عينة الدراسة مرتفع وقدر ب 3,4923 وهذا يدل على توفر ميزة الجودة والإبداع لدى المؤسسات محل الدراسة.

جدول رقم (08): آراء عينة الدراسة حول واقع توفر ميزة قيادة التكلفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارات	موافق تماما			غير موافق تماما ←		قيم مفقودة	مج	متوسط	الانحراف المعياري
	5	4	3	2	1				
1. تعتمد المؤسسة في اقتناء المواد الأولية على السوق المحلية	42	76	23	35	15	0	191	3,50	1,239
	22,0	39,8	12,0	18,3	7,9	0	100		
2. تلجأ المؤسسة إلى السيطرة على سياسة التخزين بإتباع سياسة لتخفيض التكاليف	29	57	45	29	31	0	191	3,13	1,304
	15,2	29,8	23,6	15,2	16,2	0	100		
3. تسعى المؤسسة إلى الإنتاج بأقل تكلفة للسيطرة على حصتها السوقية	37	97	33	17	7	0	191	3,73	,993
	19,4	50,8	17,3	8,9	3,7	0	100		
قيادة التكلفة								3,4520	0,82213

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط أراء عينة الدراسة حول واقع توفر ميزة قيادة التكلفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتراوح بين 3,13 و3,73؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أن أغلب المؤسسات محل الدراسة تسعى إلى الإنتاج بأقل تكلفة للسيطرة على حصتها السوقية وبمتوسط 3,73 كما تعتمد أغلب المؤسسات في اقتناء المواد الأولية على السوق المحليةوبمتوسط 3,50، من جانب آخر نجد أن المؤسسات محل الدراسة تلجأ إلى السيطرة على سياسة التخزين من خلال تخفيض التكاليف وبمتوسط 3,13؛

الانحرافات المعيارية بالنسبة للمحور جاءت منخفضة نسبيا عن أوساطها الحسابية مما يشير إلى اتساق في إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.مما سبق يمكن القول أن تأييد عينة الدراسة يفوق المتوسط حيثقدر ب 3,45 وهذا يدل على توفر ميزة قيادة التكلفة لدى المؤسسات محل الدراسة.

جدول رقم (09): آراء عينة الدراسة حول واقع توفر ميزة التركيز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارات	موافق تماما ← غير موافق تماما					قيم مفقودة	مج	متوسط	الانحراف المعياري
	5	4	3	2	1				
1. تملك المؤسسة مرونة في التحكم بحجم منتجاتها بما يناسب تقلبات سوق الطلب	19	104	28	22	18	0	191	3,44	1,117
	9,9	54,5	14,7	11,5	9,4	0	100		
2. تمتلك المؤسسة مرونة عالية في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في حاجات ورغبات الزبائن	22	97	22	33	17	0	191	3,39	1,164
	11,5	50,8	11,5	17,3	8,9	0	100		
3. تتميز المؤسسة بمرونة عالية في العمليات الإنتاجية المتعلقة بالمعدات والآلات	26	83	35	24	23	0	191	3,34	1,216
	13,6	43,5	18,3	12,6	12,0	0	100		
التركيز								3,389	,95716

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

يتضح من الجدول أن متوسط أراء عينة الدراسة حول واقع توفر ميزة التركيز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تتراوح بين 3,34 و3,44؛ حيث أكد أغلب المستجوبين أن أغلب المؤسسات محل الدراسة تملك مرونة في التحكم بحجم منتجاتها بما يتناسب وتقلبات سوق الطلب وبمتوسط إجابة قدر ب 3,44 كما تمتلك أغلب المؤسسات محل الدراسة مرونة عالية في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في حاجات ورغبات الزبائن وبمتوسط إجابة 3,39، أقل متوسط جاء في السؤال المرتبط بمدى تميز المؤسسات محل الدراسة بمرونة عالية في العمليات الإنتاجية المتعلقة بالمعدات والآلات وهنا جاءت استجابة أغلب أفراد العينة إلى أنها عالية المرونة وبمتوسط قدره 3,34؛

الانحرافات المعيارية جاءت أيضا منخفضة نسبيا عن أوساطها الحسابية مما يؤكد اتساق في إجابات أو آراء أفراد عينة الدراسة على مستوى جميع الفئات.مما سبق يمكن القول أن تأييد عينة الدراسة يفوق المتوسط حيث قدر ب3,38 وهذا يدل على توفر ميزة التركيز لدى المؤسسات محل الدراسة. عموما وبالاعتماد على ما سبق يمكن القول أن المؤسسات المدروسة تملك المزايا التنافسية لمايكل بورتر.

3.2. اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، ما قمنا به في البداية تحديد نوع التوزيع الذي تتبعه البيانات المجمعة بالاعتماد على الاستبيان؛ أولا تجدر الإشارة إلى أنه وحسب نظرية النهاية المركزية: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا فاق حجم العينة 30 مفردة، هذا الشرط مؤكد في الدراسة باعتبار حجم العينة 191 مفردة كما تم إجراء اختبار كولموقوروف- سميرنوف والذي تم التأكد من خلاله أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي هنا تم الاعتماد على اختبار المتوسط للعينة الواحدة من أجل اختبار الفرضيات الثلاثة الأولى؛ والنتائج جاءت كالتالي:

جدول رقم (10): نتائج اختبار ستيودنت

بنود الميزة التنافسية	المتوسط	T	Ddl	SIG
الجودة والإبداع	3,4923	8,822	190	,0000
قيادة التكلفة	3,4520	7,598	190	,0000
التركيز	3,3892	5,619	190	,0000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

نرفض وجود أبعاد الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا كانت Sig=<0.05، لكن ومن خلال الجدول يتضح أنقيمة Sig=0.00وهو أقل من 5% بالنسبة للمحاور الثلاثة؛ من هنا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تتوفر لديهم أبعاد وعناصر الميزة التنافسية الثلاثة (الجودة والإبداع وقيادة التكلفة، التركيز)؛

بعد التأكد من توفر عناصر الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وجب إجراء تحليل التباين من أجل معرفة تأثير التأهيل تبني برامج التأهيل على الميزة التنافسية لهذه النوع من المؤسسات، ونتائج تحليل التباينANOVA جاءت كالتالي:

جدول رقم (11): نتائج تحليل التباين ANOVA لمتغيرة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أبعاد الميزة التنافسية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	F	SIG
الجودة والإبداع	بين المجموعات	662,2	1	2,662	4,648	,0110
	داخل المجموعات	108,297	918	,573		
	المجموع	113,002	190			
قيادة التكلفة	بين المجموعات	9,234	1	9,234	18,00	,0000
	داخل المجموعات	96,955	189	,513		
	المجموع	106,190	190			
التركيز	بين المجموعات	5,374	1	5,374	6,021	,0150
	داخل المجموعات	168,697	189	,893		
	المجموع	174,071	190			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS اعتمادا على إجابات أفراد عينة الدراسة

من الجدول يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) تعزى لمتغيرة التأهيل، كما أنه وبالاعتماد على الأطر النظرية للموضوع اتضح أن التأهيل من البرامج التي تهدف إلى الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هنا وبالاعتماد على النتائج المبينة في الجدول يمكن القول أن:

بعد الجودة والإبداع جاء مستوى (sig=0,011) أي أنه أقل من مستوى الدلالة (α=0.05)هنا يمكننا القول أنه يوجد تأثير لتبني برامج التأهيل على الرفع من الجودة والإبداع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ من جانب آخر نجد البعد المرتبط بقيادة التكلفة حيث جاء (sig=0,000) وهذا المستوى أقل من مستوى الدلالة 5% مما يشير إلى أنه يوجد تأثير لبرامج التأهيل على الرفع من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في التحكم بتكاليفها، فيما يتعلق ببعد التركيز جاء مستوى (sig=0,015) وهذا المستوى أقل من مستوى الدلالة 5% مما يشير إلى أنه يوجد تأثير لبرامج التأهيل على اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ميزة التركيز.هذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة والتي تقول "هناك تأثير لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تحسين تنافسيتها ما ينعكس إيجابا على بناء ميزتها التنافسية".

مناقشة النتائج والتوصيات

بعد عرض البيانات واختبار الفرضيات نعرض أهم النتائج المتوصل إليها مع التوصيات:

بالتركيز على التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتأكد من واقع توفر عنصر الجودة والإبداع في المؤسسات محل الدراسة، هنا أكد أغلب أفراد عينة الدراسة على توفر ميزة الجودة، من جانب آخر ومن أجل تعميم

النتائج على مجتمع الدراسة تم التأكد من التوزيع الذي تتبعه البيانات وهنا تم الاعتماد على اختبار ستيودنت باعتبار البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، جاء الاختبار دال وهو ما يعكس امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للجودة والإبداع كعنصر من عناصر الميزة التنافسية؛

تبين من خلال الإحصائيات الوصفية أن مستوى تأييد أفراد عينة الدراسة مرتفع على مستوى عنصر التحكم في التكاليف ومن أجل تعميم النتائج على المجتمع والذي يعبر عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، تم الاعتماد على اختبار ستيودنت أيضا والذي تبين من خلاله أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تملك القدرة على الإنتاج بتكلفة اقل مقارنة مع المنافسين؛

من جهة أخرى تبين من خلال الإحصائيات الوصفية أن مستوى تأييد أفراد عينة الدراسة مرتفع على مستوى عنصر التركيز، كما تم الاعتماد في السياق ذاته على اختبار ستيودنت والذي تبين من خلاله أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لديها القدرة على خدمة مجموعة معينة من المستهلكين أو جزء معين من السوق أو منطقة جغرافية محددة، هذا ما يساعد المؤسسات في تحديد هدفها التسويقي بشكل دقيق واستهداف السوق الضيق؛

للتأكد من تواجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرة التأهيل حول عناصر الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتمدنا على تحليل التباين حيث تبين أن برامج التأهيل المتبناة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تؤثر على امتلاكها لعناصر الميزة التنافسية؛

من النتائج التي ظهرت في الدراسة الميدانية وتستحق الذكر أيضا: غياب اهتمام معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطرح منتجات جديدة كل سنة مما يقلل من قدرتها التنافسية خاصة على مستوى عنصر الجودة، قلة الاعتمادات المالية المخصصة لعملية الإبداع والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم التنبه لضرورة الاستعانة بجهات خارجية لتوفير أوعية الإبداع والموهبة. وعليه توصي الدراسة على ضرورة دعم المواهب والتركيز على الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره كأحد عناصر الميزة التنافسية التي أصبحت مهمة جدا في ظل اشتداد المنافسة الداخلية والخارجية، وتوصي بضرورة الاهتمام بعناصر الجودة في طرح المنتجات؛

كما توصي الدراسة بضرورة تفعيل القوانين والمعايير التي يمكن من خلالها مراقبة تنافسية المؤسسات التي استفادت من التأهيل ، وكذلك من اجل الحرص على الأموال التي صرفتها عليها الدولة لدعم الاقتصاد الوطني؛

تبرز القيمة العلمية لهذا العمل المتمثل في دراسة واقع وآثار تبني برامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في النتائج التي أسفرت عن الآثار الايجابية لبرامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعزز الأطر النظرية للدراسة.

قائمة المراجع :

– أمين عبد القادر عليواش ، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

– أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

– بلال أحمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو عربية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، 2006.

– بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية " التجربة السورية"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 22-العدد الثاني، سوريا، 2006.

– تامر البكري وخالد بني حمدان، **الإطار المفاهيمي للاستدامة والميزة المستدامة- محاكاة لشركة HP في اعتمادها لاستراتيجية الاستدامة** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، العدد 09، 2013.

– حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع إشارة لولاية الوادي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

– حكيم بن جروة وخليدة دلهوم، **إمكانية تطبيق أبعاد تسويق العلاقات مع الزبون في الرفع من أداء المؤسسة التنافسي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2015.

– زوبيدة سيار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، العدد 17، الجزائر، 2014.

– سعدية قصاب، **الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

– سليمة غدير احمد و عائشة سلمى كيحلي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

– سليمة غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث-عدد 09، الجزائر، 2011.

– سمية ناصري، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، تجربة مؤسسة كوندور في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: أهمية الاستثمار الصناعي الفلاحي والسياحي ودور الشباب في تحقيق التنمية المحلية المستدامة تحت شعار آفاق وتحديات مستقبلية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2016.

– سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME Π"**، مجلة الباحث- العدد التاسع، الجزائر، 2011.

– شريف أبو كرش ويونس الزين، **واقع تطبيق استراتيجيات بورتر التنافسية وانعكاسه في تنمية أداء القطاع الصناعي في مدينة الخليل**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 29 (05)، فلسطين، 2015.

– الشريف بقة وفايزة محلب، **تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الاستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتي برج بوعريريج وسطيف**، المجلة الجزائرية للتنمية، العدد 02، الجزائر، 2015.

– شريف بوقصابة وعلي بوعبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

– علي لزعر وبو عزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورو متوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية-العدد الخامس، الجزائر، 2009.

– العياشي زرزار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الخامس، الشلف، الجزائر، 2004.

– غالب محمد البستنجي، **اثر كفاءة نظم المعلومات في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، الجزائر، 2011.

– فريد كورتل، **الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني العشر، الجزائر، 2007.

– كمال رزيق، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية- العدد السادس، جامعة بسكرة، الجزائر،2010.

– لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013.

محمد الناصر حميداتو والعيد الغربي، **إسهامات هيئات المرافقة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

– محمود حسين الوادي وعلي فلاح الزعبي، **مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية (دراسة تحليلية)**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (08)، الأردن، 2011.

- المرصد الوطني للتنافسية، **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، الجمهورية العربية السورية، 2011.

- منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث- العدد العاشر، الجزائر، 2012.

- نصيرة قوريش، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر، 2006.

- نوة ثلايجية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2004.

- هشام عثمان المبيضين، **نظم المعلومات الاستراتيجية وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة البوتاس العربية في المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، الأردن، 2015.

- هوبوم سروار، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-تجربة اليونيدو**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

- Boudjemaa Amroune,**performance de l'entreprise bâtir la performance de la PME dans les pays émergents et en développement: cas de LALGRIE**, édition universitaires européennes, université QUEBEC MONTREAL, 2014.
- Crea Business Idea, **Guide des Bonnes Pratiques de Créativité en Entreprise**, Consultez: eu/contenido.../669CE1A8-BB4C-64BE-E11E-2F36F3C66BAD.pdf, le 02/11/2016.
- Hervé Bougault, **Les programmes de mise a niveau des entreprises Tunisie**, Maroc Senegal, Département de la Recherche, France, 2005.
- M. Mohd Rosli, **Competitive Strategy of Malaysian Small and Medium Enterprises**: An Exploratory Investigation, American International Journal of Contemporary Research, 2012.
- Michelle Porter, **STRATEGOR-Politique Générale de l' Entreprise** , DUNOD, 4e édition, France, 2005.
- Ministère de l Industrie, **de la Petite et M moyenne Entreprise et de la Promotion de l'investissement**, Mise a niveau PME, Bulletin de Veille 1, Alger, 2012.
- Philippe Mignaval, **Propositions Pour Fourier Le Développement Des Pettes Et Moyennes Entreprises Africaines**, HCCI, 3 avenue Lowedal, Paris, France, 2008.
- Plergtuseppe Morone Glusepptna, **What Makes and Medium Enterprise Competitive-An investigation into Italian manufacturing sector**, Quaderno riprodotto al, Universita degli studi di foggai, DSEMS, Italia, 2005.
- Shigeo Takenaka, **Entrepreneurship Development for Competitive Small and Medium Enterprises**, Asian Productivity Organization, Tokyo, Japan, 2007.

التخطيط وحماية البيئة في ظل التشريع العمراني الجزائري

أ.غواس حسينة
كلية الحقوق
جامعة الأخوة منتوري قسنطينة

ملخص: تقوم التنمية العمرانية المستدامة أساسا على مراعاة البعد البيئي في أدوات التخطيط العمراني الأمر الذي حاول المشرع الجزائري تبنيه من خلال كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي . مكرسا بذلك فكرة التوفيق بين قواعد حماية البيئة وقواعد التهيئة والتعمير.

إذ يتجلى اهتمام هذه الأدوات بحماية البيئة من خلال سعيها إلى وضع قواعد تتعلق بتخصيص الأراضي وضبط التوسع العمراني بما يحافظ على البيئة من التدهور والتلوث وكذا من خلال وجوب استشارة الهيئات المكلفة بالبيئة وإشراك كل من المواطن والجمعيات البيئية في إعدادها.

إلا أن الواقع البيئي المتدهور الذي تعرفه جل مدننا وما تشهده المناطق الحساسة من اعتداءات عليها يعكس عدم قدرة هذه الأدوات في وضعها الحالي على التكفل الحقيقي بقضية حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية :حماية البيئة ، التنمية العمرانية المستدامة ،التخطيط العمراني المستدام ، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

Summary :

The sustainable urban development is essentially based on the respect of the environmental dimension in the urban planning tools; the Algerian legislator has tried to borrow this matter by the directive urban planning, and the occupation and land use planning. So as he has consecrated the idea to create an harmony between the environmental protection rules and the urban planning rules.

The interest of these tools to protect the environment appears thanks to the elaboration of rules concerning the earth specification and the limitation of the peopling extension in order to conserve the environment from degradation and pollution, also the obligation to consult the organisms in charge of the environment and to participate the citizen and the environmental associations to elaborate them .

However the degraded environmental reality which exists in the majority of our towns and the aggressions happening in the sensible regions reflect the incapacity of these tools in its actual situation to take real charge of the protection of the environment affair.

Key words: the protection of the environment, the sustainable urban development, the continual planning, directive urban planning, and the occupation and land use planning.

مقدمة: أضحت البيئة تكتسي أهمية متزايدة ودورا متصاعدا في قانون العمران الذي يعد بمثابة التشريع الذي يضبط العملية التخطيطية والتصميمية للتجمعات البشرية، وينظم علاقة الإنسان ببيئته المكانية،على اعتبار أن مستقبل الحياة في المدن واستمراريتها مرتبط أساسا بتحقيق التوازن بين البيئة والنمو العمراني. لاسيما وأن معظم المدن الحديثة تعاني مشاكل بيئية معقدة تؤول بالأساس إلى قصور في تطبيق أسس التخطيط العمراني السليم. هذا الأخير الذي يفرض على المخططين مراعاة المعايير البيئية عند صياغة الخطط العمرانية كاختيار مواقع المناطق السكنية بالبعد عن المناطق الصناعية وعن مناطق المخاطر الطبيعية والتكنولوجية وعن جميع مصادر تلويث البيئة ،مع الحفاظ على البعد الأخضر بداخلها بإنشاء الحدائق والمساحات الخضراء دون إهمال جانب الجمال المعماري لإيجاد تناسب وتجانس بين البيئة المشيدة والبيئة الطبيعية. في هذا السياق حاول المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات التكفل بشروط التخطيط

السليم من خلال تبني فكرة إدماج الأبعاد البيئية ضمن أدوات التخطيط العمراني مكرسا بذلك فكرة التوفيق بين قواعد تبدو متناقضة ألا وهي قواعد حماية البيئة وقواعد العمران.

مما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ماهي المكانة التي أولاها المشرع للبيئة ضمن أدوات التخطيط العمراني المنظمة للمجال العمراني باعتبارها الأدوات الفعلية المجسدة لقانون العمران على أرض الواقع وماهي المظاهر التي تعكس ذلك؟

للإجابة على هذه الإشكالية: ارتأينا أن نتطرق إلى أدوات التخطيط العمراني المعتمدة في التشريع الجزائري كآليات وقائية لحماية البيئة (أولا)و الاطلاع على مظاهر تجسيد البعد البيئي ضمن هذه الأدوات (ثانيا).

أولا: أدوات التخطيط العمراني آليات قانونية وقائية لحماية البيئة: باستقراء المادة الأولى من قانون 29/90 [1]المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بموجب القانون 05/04 يظهر اهتمام المشرع بإدراج البيئة ضمن أدوات التخطيط العمراني المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي من خلال نصها على أن هذا القانون يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية. أي أن حماية البيئة تعد من الاعتبارات الرئيسية للمخططات العمرانية وهذا ما أكد عليه قانون10/03 [2] من خلال تبني مبدأ الادماج الذي يعني دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية، لأن من متطلبات التنمية العمرانية المستدامة تحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة والخطط العمرانية .وعليه سنتطرق إلى حماية البيئة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (1)وضمن مخطط شغل الأراضي (2).

تعد المخططات العمرانية المحلية المعتمدة في التشريع العمراني الجزائري ممثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي أدوات مناسبة لإدماج الانشغالات البيئية في السياسة العمرانية انطلاقا من خضوعها لمنطق **التعمير الوقائي** l'urbanisme préventif الهادف إلى توقع واستشراف الصورة المستقبلية للتجمعات العمرانية بما يكفل وقاية مسبقة ضد المخاطر المحدقة بالبيئة بمختلف عناصرها ومكوناتها وضد كل أشكال الاستغلال والاستنزاف غير العقلاني ولا الرشيد للمجال .

لهذا سلك المشرع مسلك تأمين إدراج الاعتبارات البيئية ضمن أدوات السياسة العمرانية والحضرية وعليه سنتطرق إلى حماية البيئة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (أولا) وضمن مخطط شغل الأراضي (ثانيا)

1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة لتأطير التوسع العمراني وحماية البيئة: تطرق المشرع الجزائري للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير في مواده من المادة 16 إلى المادة 30 والنصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91-177 [3]المعدل والمتمم بدوره بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 [4]. حيث يندرج هذا المخطط في إطار التخطيط المحلي للتهيئة والتعمير ويرتكز على توزيع الصلاحيات مابين الدولة، الولاية، البلدية وبين مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات وفقا لمبادئ اللامركزية وعدم التركيز طبقا للتوجهات الأساسية لتهيئة الإقليم المستخلصة من آليات أعلى[5] مثل: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(S.N.A.T)، المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم(S.R.A.T) ومخطط تهيئة الولاية (P.A.W) [6] إعمالا لمبدأ المطابقة الذي يقصد به أن القاعدة الدنيا تحترم القاعدة العليا. هذا ما أكدته المادة 16والمادة 31من قانون 90-29على غرار المشرع الفرنسي الذي نص على أن محتوى مخططات التهيئة يكون متوافقا مع التوجهات الإقليمية للتهيئة وفي حالة غيابها مع قوانين التهيئة والتعمير.[7] يتم من خلال هذا المخطط ضمان تنفيذ السياسة العامة التي تنتهجها الدولة لتوجيه التوسع العمراني من جهة والحفاظ على البيئة من جهة أخرى ،وعليه سنتطرق إلى التعريف بهذا المخطط وبيان أهدافه ،إعداده وكيفية المصادقة عليه وتوضيح دوره في مجال حماية البيئة.

1.ماهية وأهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري،يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي[8].يعد وسيلة جديدة للتجمع الحضري داخل إطاره البيئي ويراعي جوانب الانسجام بين جميع المراكز الحضرية المجاورة.[9]فضلا عن كونه الأداة القانونية الرئيسية للتخطيط الطويل المدى من 15 إلى 20 سنة يعد أيضا أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يحدد التوجهات العامة في الميدان الفلاحي،الصناعي والسياحي ويشكل تحديثا للمخطط العمراني التوجيهي(PUD). فهو مخطط توجيهي يوجه التهيئة وتوسع التجمعات السكانية ويشكل دليلا لتسيير المجال العمراني موضوع في يد المسيرين المحليين ووثيقة تقديرية مستقبلية للتنبؤ يشمل تقدير الاحتياطيات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

يبقى التأثير الفرنسي ظاهرا عليه حيث أن تسمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعـــمير(PDAU) مقتبسة من التصميم التوجيهي للتهيئة والتعمير(SDAU)الذي ظهر بفرنسا منذ سنة1967وأصبح في سنة1983يسمي بالتصميم التوجيهي(SD) .

يتحدد موضوع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بتحديد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة البلديات وهذا بتقسيم إقليمها إلى أربع قطاعات هي: القطاعات المعمرة، القطاعات المبرمجة للتعمير، قطاعات التعمير المستقبلية والقطاعات غير القابلة للتعمير[10]؛تحديد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية؛ تحديد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

2.1**أهـــــدافه :**يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية أو البلديات المعنية انطلاقا من التوجهات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمـية اعتمادا على مخــططات التنمية وتحديد شـروط عقـــلنة استعمال المجال والاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية. كما يبين آجال إنجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني .و يسعى إلى تحديد المناطق التي تتطلب حماية خاصة كالمواقع والمناظر والمحيطات الحساسة ويحدد توقعات التعمير ويضبط قواعده[11] ،إضافة إلى حفاظه على البيئة، وعلى الأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي وعلى النشاطات الفلاحية.

2. إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه : أوجب المشـــرع على كل بلـــدية أو أكثر أن تغطى بمخطط توجـــيهي للتهـــيئة والتعمير ،يتم إعداده بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وفقا للـمادة 24 من قـانون 90-29المعدل والمتمم من أجل التحكم في التنمية وبهدف صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليمها. يتم إعداده بموجب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 177/91 المعدل والمتمم عن طريق مداولة من المجلس أو المجالس الشعبية البلدية المعنية بحيث تتضمن هذه المداولة مايلي :

-التوجهات التي تحددها الصورة الاجمالية وكيفية تنميتها.

-كيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداده.

- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات المنفعة العمومية حيث يتكفل المخطط ببرامج الدولة والجماعات الاقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية.

تبلغ هذه المداولة للوالي المختص إقليميا وتخضع للنشر مدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي البلدي لعرض المشروع للتشاور واستشارة العديد من الإدارات .

تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على ثلاث مستويات عملا بأحكام المادة 27 من القانون 90- 29 حسب الحالة وتبعا لأهمية البلديات كما يأتي:

- بقرار من الوالي بعد أخذ رأي المجلس الشعبي البلدي والبلديات المعنية التي يقل عدد سكانها عن 200.000 ساكن.

- بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني للبلديات التي يفوق عدد سكانها 200.000 ساكن ويقل عن 500.000 ساكن.
- بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلدية أو البلديات المعنية والتي يكون عدد سكانها 500.000 ساكن فأكثر.

3. دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية البيئة : يتجسد الاهتمام البيئي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من خلال الرؤية الاستشرافية والاستراتيجية للمجالات العمرانية إذ يقسم المجال إلى عدة قطاعات : قطاعات معمرة ،قطاعات مبرمجة للتعمير على المدى القريب، المتوسط والبعيد وقطاعات غير قابلة للتعمير اعتمادا على مبدأ النطاقات (le zonage). وكذا من خلال تميزه بالأفق التصوري والتقـديري للمجال المحلي مما يجعل منه أهم وسيلة لحماية البيئة الطبيعية والحيلولة دون تدهور البيئة الحضرية العمرانية وتقهقر إطار الحياة بها توافقا مع مفهوم التنمية المستدامة التي تعد المحافظة على الأوساط البيئية إحدى ركائزها الأساسية.

يبرز دوره في حماية البيئة أيضا في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المســتوى المحلي والإقليمي ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة [12] .

يتضح من خلال استقراء أهدافه المذكورة أعلاه أنه لا يقتصر على تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها بيئيا من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، النشاطات الفلاحية والمناظر وحماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي كالحفريات والآثار التاريخية .

كما يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الوثيقة المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار فهو المقسم للعقارات على تراب البلدية. لذلك فإنه يتطلب معرفة الأملاك العقارية وطبيعتها سواء كانت حضرية أو صناعية ومعرفة طرق استعمالها تفاديا للنمو العمراني العشوائي والاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية للبلدية بغرض توفير الاحتياطات الأساسية داخلها .بالتالي فهو وسيلة للحفاظ على مكون أساسي للبيئة ألا وهو الأرض بصفتها من الموارد المحدودة القابلة أوغير قابلة للتجديد والمحمية من أشكال التدهور والتلوث وفقا لما نصت عليه المادة 59 من قانون 10/03 .

مما سبق يتضح أن المشرع الجزائري أولى اهتماما بالغا للبيئة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حيث يسعى إلى تحقيق التنمية العمرانية في إطار احترام الأوساط البيئية .

ثانيا: مخطط شغل الأراضي وسيلة تفصيلية لحقوق البناء وحماية البيئة: نظرا للنقائص الخطيرة التي عرفتها المدن على مستوى التحكم في التهيئة الجزئية أدى إلى الإحساس بحاجة ماسة إلى آلية تنظيمية للتعمير تسمح بخلق ربط بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتوجهاته الكبرى وقرارات التعمير على المستوى المحلي[13]، تتمثل هذه الآلية في مخطط شغل الأراضي الذي نص عليه المشرع الجزائري في قانون التهيئة والتعمير وعلى وجه التحديد في"القـسم الثالث" من"الفصل الثالث" الـذي جاء بعـنوان التـهيئة والتعمير[14] . أما التفصيل فقد جاء به المرسوم التنفيذي رقم 91-178 [15]المعدل والمتمم بموجب المرســوم التنفيذي رقم 05- 318 [16].وعليه نتطرق إلى تعريف مخطط شغل الأراضي، أهدافه، كيفية إعداده ودوره في حماية البيئة.

1.تعريف مخطط شغل الأراضي(POS): عرف المشرع الجزائري مخطط شغل الأراضي على النحو التالي:"هو ذلك المخطط الذي يحدد بالتفصيل وفي إطار توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء عليها"[17] .

يتضح من خلال هذا التعريف أن مخطط شغل الأراضي هو أداة من أدوات التعمير يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة، تحدد فيه وبصفة مفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء في إطار احترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.يجب إنجازه على صعيد البلدية من أجل توجيه وتنظيم استعمال الأرض طبقا لأحكام

القانون 90-29 المعدل والمتمم. يعد بمثابة الوثيقة الأساسية التي تحتكم إليها البلدية في ميدان تنظيم العقار لأنه ينظم وبالدقة المطلوبة شروط استعمال الأرض وشغلها. كما يشكل أداة يمكن من خلالها تحديد الشكل الحضري لكل منطقة،من خلال تنظيم حقوق البناء على الأراضي وكذا تبيان كيفية استعمالها، لاسيما فيما يتعلق بنوع المباني المرخص بها وحجمها ووجهتها وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأراضي والارتفاقات المقررة عليها ،و النشاطات المسموح بها إلى غيرها من التوجهات الأساسية [18] .

يكتسب هذا المخطط قوة القانون ، يكون قابلا للمعارضة أمام الغير ويشكل مرجعا تنظيميا للسلطات العمومية المحلية، تمنح على أساسه القرارات العمرانية .

2.**أهداف مخطط شغل الأراضي:** أكد القانون 90-29 المعدل والمتمم على أهداف مخطط شغل الأراضي كما يلي[19]:

- تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري بالنسبة للقطاع أو القطاعات المعينة،حقوق البناء واستعمال الأراضي،
- تعيين الكمية القصوى والدنيا المسموح بها في البناء المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام،و أنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها،
- يضبط المظهر الخارجي للبنايات،
- تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذا تخطيطات وميزات طرق المرور،
- تحديد الارتفاقات،
- تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها،
- تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.
- بيان خصائص القطع الأرضية،
- بيان موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها،و موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة،
- تحديد ارتفاع المباني والمظهر الخارجي،
- بيان موقف السيارات أو المساحات الفارغة والمغارس،
- تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها وتحديد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة، كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك آجال إنجازها.

أضاف التعديل الوارد في القانون 04-05بعض الأهداف الأخرى التي يرجى تحقيقها من خلال إعداد مخطط شغل الأراضي كتحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق والتي تخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء[20].

و من الأهداف ما يمكن استخلاصها أيضا في التنظيم مثل بيان المنافذ والطرق وكيفية وصول الشبكات إليها[21] .

يهدف أيضا إلى جعل مختلف قرارات التعمير الفردية موافقة لأهداف وتوجيهات المشروع البلدي المحتوى في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وفيه تلتقي مصالح الأفراد وإرادة الجماعات المحلية فيرشد الأفراد إلى ما هو مرخص به وما هو ممنوع ويدلهم على الشروط الأساسية وخصائص التعمير والبناء لهذا فهو يحدد بالتفصيل وكما يدل عليه اسمه صعوبات شغل الأراضي.

3. **إعـــــداده:** تسند عملية إعداد مشروع مخطط شغل الأراضي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية وتحت مسؤوليتهم عن طريق مداولة وفقا لنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي178/91 المعدل والمتمم، تتوج هذه العملية بقرار إعداد المخطط.

كما تتضمن المداولة تذكيرا بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به وبيان لكيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات.
تبلغ المداولة للوالي المختص إقليميا وتنشر بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني لمدة شهر كامل . ثم يحدد قرار ترسيم الحدود بموجب قرار من الوالي أو بقرار من الوزير حسب الحالة وفقا لما نصت عليه المادة 12 من قانون التهيئة والتعمير 29/90.

4.**دور مخطط شغل الأراضي في حماية البيئة:** لمخطط شغل الأراضي دور في حماية البيئة يتجلى في المحافظة على الجانب الجمالي العمراني البيئي، يظهر ذلك من خلال استقراء شامل لأهدافه المذكورة سابقا وفي الحرص على ضمان الرونق الجمالي للبيئة العمرانية لاسيما من خلال تحديد القواعد المنظمة للشكل العمراني والهندسي للبنايات[22] واحترام مختلف المعاملات العمرانية (cos معامل شغل الأرض/ ومعامل ما يؤخذ من الأرضces) وتحديد حجم البنايات وارتفاعها ولونها ونوعية المواد المستعملة ومن خلال التأكيد على حماية المواقع الثقافية والأماكن العمومية والمساحات الخضراء داخل الوسط الحضري[23] .حيث تؤكد المادة 31 من قانون التهيئة والتعمير في هذا السياق على أن مخطط شغل الأراضي يحدد حقوق استخدام الأرض والبناء ومن ضمنها المساحة العمومية والمساحات الخضراء كما تضع المادة20من نفس القانون تصنيفا واضحا للمساحات الخضراء، يبرز الأنماط التالية: مساحات خضراء، حدائق وغابات حضرية أما المرسوم التنفيذي 178/91فيلزم في مادته 18بوضع لائحة تنظيم تتضمن شروط شغل الأرض المرتبطة بالمساحات الفارغة والمغارس
يسعى هذا المخطط إلى حماية المساحات الحساسة والمناظر والمواقع، ويعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها ضمانا للمحافظة على البيئة وحمايتها ،كما يعمل على تنظيم العقار الصناعي ويأخذ في الحسبان الإجراءات الضرورية والطرق الصحيحة لحماية البيئة والتخلص من النفايات أثناء تنظيم هذا النوع من العقار[24]. كمايضع استثناءات على قابلية البناء في المناطق الحضرية حماية لبعض الفضاءات الطبيعية.
يحدد مخطط شغل الأراضي أيضا مجموعة القواعد المتعلقة بإقامة البنايات وشروط شغل الأراضي من خلال جملة الارتفاقات التي تثقل العقار مما يؤدي إلى انسجام في البنايات من حيث مظهرها الخارجي مما يحسن من صورة البيئة العمرانية المشيدة .
من خلال ماسبق نرى أن هذا المخطط يعد وسيلة قانونية محلية لحماية البيئة .

ثالثا: مظاهر تجسيد البعد البيئي في أدوات التهيئة والتعمير:تعتبر أدوات التهيئة والتعمير وسائل قانونية لتنظيم المجال العمراني وعقلنة استعماله يتجسد إدراجها للبعد البيئي من خلال عدة مظاهر منها ضرورة القيام بعملية التقييم البيئي لهذه الأدوات (أ) استشارة الهيئات المكلفة بحماية البيئة (ب) مع ضرورة إشراك الجمعيات البيئية والمواطنين في إعدادها (ج).

أ.**التقييم البيئي لأدوات التخطيط العمراني:** إن التقييم البيئي آلية قانونية فعلية لكشف مدى مراعاة البعد البيئي في أدوات التخطيط العمراني. حيث يدمج هذا التقـــييم المسألة البــيئية في إعـــداد المخـططات والبرامج ويعد تقنية وأداة ناجعة من أجل المراقبة والمتابعة لتقدير السياسات العامة العمرانية.

كما يعد من الوسائل الفعالة التي تساهم في عقلنة استعمال المجالات العمرانية ويمكن أن نصنفه على أنه سبيل من سبل تقييم الآثار البيئية التي تطبق على السياسات والمخططات والبرامج،حيث يشجع هذا الإجراء المشاركة الفعالة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويعمل على ترشيد تقييم المشاريع لجعلها أكثر تناسقا وقبولا اجتماعيا [25].
تهدف عملية التقييم البيئي للمشاريع إلى حماية الصحة العامة والبيئة من أخطار الأنشطة والأعمال التي قد تضر بالبيئة الطبيعية، وإيجاد الحلول المناسبة للحد من التلوث، والمحافظة على الموارد الطبيعية، من خلال مراعاة الاعتبارات البيئية

والمعايير الايكولوجية أثناء التخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل للمشاريع التنموية المختلفة ذلك من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي ألا وهو التوازن الايكولوجي.

تدار هذه العملية تحت مسؤولية الجماعات المحلية التي تتولى إعداد وثائق التعمير بمساعدة المصالح غير المركزة للدولة التي يمكن لها في إطار مهمة التعاون التقني أن تساعد المنتخبين المحليين على القيام به في أحسن الظروف، بمرافقتهم على عقد الطلبيات العمومية واختيار مكاتب الدراسات المتعددة التخصصات وبالإشراف على الدراسات المقرر إجراؤها [26]

في إطار التقييم البيئي للمشاريع العمرانية نص المشرع الفرنسي من خلال التقرير التوجيهي لأدوات التهيئة والتعمير على تحليل الوضع القائم للبيئة l'état initial de l'environnement وتقييم التوجهات العمرانية وتأثيراتها على البيئة من خلال تنظيم هرمي للرهانات البيئية الخاصة بمنطقة معينة وتوجيه القرارات المتخذة في مجال التهيئة والتعمير وعرض هذا التحليل البيئي لاستشارة الجمهور .بعد أن يتم إعداده بناء على المعلومات المتوفرة عن طريق الجرد والدراسات القطاعية والعقارية (حول المخاطر الطبيعية الكبرى، المناظر، التراث المبني والطبيعي، التنوع البيولووجي، المضار السمعية....) واستنادا إلى الوثائق المعتمدة في تهيئة الإقليم وكذا المعلومات التي يقدمها مختلف الشركاء المساهمين في إعداد وثائق التعمير.

أما في الجزائر وبالرغم من أهمية ونجاعة التقييم البيئي إلا أنه يسجل غياب تام لعمليات التقييم لحالة البيئة من طرف الهيئات المختصة في إعداد هذه الأدوات حيث لم ينص بصراحة على ضرورة وجود وثيقة خاصة بتقييم وتحليل الأوضاع البيئية ضمن الوثائق المكونة لأدوات التهيئة والتعمير وإن أشارت المادة 17من المرسوم التنفيذي 177/91إلى المساحات والمناطق المطلوب حمايتها فقد أسقطت نفس المادة تشخيص الوضعية البيئية في تحليل الوضع القائم عند الإقدام على العمليات العمرانية.

إن الهدف الرئيسي من عملية التقييم البيئي هو إدراج قضايا البيئة والتنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الهامة في مجال السياسة العامة العمرانية وجعل فاعلي القرار أكثرا وعيا بالآثار البيئية للمخططات والبرامج العمرانية إلا أنها لا تلقى الأهمية الكافية من قبل التشريع العمراني الجزائري .

ثانيا: وجوبية استشارة الهيئات المكلفة بحماية البيئة: أخضع القانون إعداد أدوات التهيئة و التعمير للاستشارة الواسعة للهيئات المعنية سواء أكانت بصورة وجوبية أم اختيارية محاولا إشراك الجميع وإعلامهم بإعدادها من أجل حماية وتثمين الموارد البيئة قبل المصادقة عليها قانونا.

فبالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة الوجوبية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة والمكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات وكل الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية بتوزيع الطاقة، النقل،المياه[27].ولديهم مهلة 15 يوما ابتداء من استلام الرسالة للإفصاح عن إرادتهم في المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

تحدد قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح والجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط بموجب قرار، ينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية، الهيئات، المصالح العمومية ،الجمعيات والمصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي.

تمنح لهذه الهيئات مهلة 60 يوما لإيداع ملاحـــظاتها وآرائها حول مشـــروع هذا المخطط بطريـــــقة صريحة ومكتوبة وإذا لم تجب خلال هذه المهلة عد رأيها موافقا[28] .بانقضاء مهلة 15 يوما، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية بإصدار قرار إداري آخر يحدد بموجبه قائمة الإدارات العمومية، الهيئات والمصالح العمومية التي طلب استشارتها ووافقت على ذلك.

ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر كامل ليتسنى للمؤسسات والهيئات العمومية الإطلاع على القرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل المشاركة.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإبلاغ كل من رؤساء الغرف التجارية، الغرف الفلاحية، رؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[29] .

لقد أضاف التعديل الوارد في المرسوم التنفيذي رقم 05-318 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 317/05 كل من المصالح التابعة للدولة المكلفة بالبيئة، التهيئة العمرانية والسياحة[30] كجهات تستشار وجوبا عند إعداد المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي وهذا يدل على توسيع الجهات الواجب استشارتها والتي لها صلة مباشرة بحماية البيئة مما يسمح بمراقبة أكبر لمدى توفر الشروط القانونية الواجب توافرها في البرامج والمخططات العمرانية كالشروط المتعلقة بمدى محافظتها على المساحات الخضراء والساحات العمومية والتجهيزات الترفيهية كفضاءات للاسترخاء ومدى توافر شروط النظافة والصحة العمومية ،مما يعكس وبوضوح تطلع المشرع لمراعاة البعد البيئي ضمن أدوات التهيئة والتعمير خاصة من خلال جعل استشارة تلك الجهات على سبيل الوجوب وليس على سبيل الاختيار.

ثالثا:إشراك المواطن وجمعيات حماية البيئة في إعداد مخططات التعمير:حرصا من الدولة على مبدأ المشاركة، المشاورة والتنسيق نظرا لأهميته في الارتقاء بمستوى ومردودية أدوات التهيئة والتعمير ، فقد تم التأسيس لآليات واعدة للتشاور الواسع والمشاركة المكثفة لكل الفاعلين بصورة ناجعة ومنظمة[31] .ذلك لأن أخذ البيئة في الحسبان عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير يهدف إلى حماية الأنظمة البيئية والصحة البشرية الذي أصبح انشغال معظم المجتمعات مما يتطلب مسار تشاركي للجمهور[32].فمن غير الممكن تسيير مدننا دون الاهتمام بالمطالب والاحتياجات الاجتماعية للسكان أو دون إشراكهم في تصميم الحلول واقتراح البدائل التي تتعلق بواقعهم المعيشي، و البيئي . كما أنه لا سبيل إلى التسيير المستديم للعمران دون انتظام المواطن في إطار جمعيات كهيئات للدفاع عن مصالحه العمرانية والبيئية أو بانعدام مشاركته كفرد في النشاطات المتعلقة بهذا المجال.

إن المشاركة المفيدة هي تلك التي تبدأ منذ التخطيط بنشر الخطط ذات العلاقة الوطيدة بحياة السكان كالأماكن العمومية والحدائق العامة ومرافق الترفيه والمساحات الخضراء ذلك لأن حماية البيئة هي حق ومسؤولية للجميع للتعبيرعن آرائهم في المشاريع المضرة بالبيئة فمشاركة الجمهور في مسار اتخاذ القرار البيئي من شأنها إعطاء شرعية أكثر للقرار النهائي ومن شأنها التقليل من النزاعات البيئية المعروضة أمام القضاء .

يتم إشراك المواطن والجمعيات التي يعنى موضوعها بحماية البيئة في صياغة وإعداد أدوات التهيئة والتعمير من خلال إجراءين هما: التحقيق العمومي البيئي والإشهار الواسع للمشاريع العمرانية من أجل الاعلام.

1. **التحقيق العمومي البيئي:** يعد التحقيق العمومي أقدم إجراءات الإعلام التي كانت تشكل نزع الملكية [33]،فهو إجراء يهدف إلى إخضاع العملية المتوقعة إلى امتحان عمومي،من أجل تحقيق الديمقراطية الإدارية، ويعتبر موضوع تهيئة المجال من بين المواضيع المفضلة لإشراك المواطنين والجمعيات في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة.[34]

أما التحقيق العمومي في المجال البيئي فهو صورة من صور مشاركة الجمهور وإشراكه في المشاريع العمرانية حيث يتبنى رئيس المجلس الشعبي البلدي المشروع التمهيدي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مداولة الاعتماد ولإطلاع الرأي العام عليه يقوم بعرض المشروع للتحقيق العمومي خلال مدة 45 يوما بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وخلال 60 يوما بالنسبة لمخطط شغل الأراضي[35] لتمكين السكان من إبداء آرائهم وملاحظاتهم حوله ،يكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لبيان ما يأتي[36]:

- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن فيها إجراء الاستشارة.
- يعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين.
- يبين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائه علما أن التحقيق يخضع لمدة 45 يوما.
- يحدد كيفيات إجراء التحقيق العمومي.

ثم ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية طوال مدة التحقيق العمومي وتبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليميا.[37]

يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلا خاصا مرقما من طرفه وموقعا من قبل المفوض المحقق يسجل فيه يوما بيوم الملاحظات والاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط. بانقضاء مهلة 45 يوما يقفل محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد ملف كامل عن التحقيق والنتائج المتوصل إليها يحوله مباشرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية[38].يمكن هذا الإجراء البلدية من تطوير مشروعها المبدئي بالاعتماد على الحلول المبتكرة والعمل على بلوغ الأهداف العامة في المجال الايكولوجي. إن هذا التحقيق يجب أن يمثل مجالا أوليا للتعبير عن تطلعات المواطنين حول المشاريع، والتوسعات العمرانية، ومختلف العمليات المزمع إنجازها في هذا المجال كما يمكن القاطنين بالمناطق المعنية بهذه الأدوات من إبداء آرائهم وملاحظاتهم واعتراضاتهم إن وجدت، حتى فيما يتعلق بالجانب البيئي إذا ما أضرت هذه المشاريع بهذا الجانب .

تعدل مشاريع المخططات عند الاقتضاء لكي تؤخذ بعين الاعتبار هذه التحقيقات إلا أن هذه الأخيرة تشوبها بعض النقائص. تتمثل نقائص نظام التحقيق العمومي عامة في مدى إلزامية المشاركات المحـصل عليها حيث لا تتمتع الآراء المتحصل عليها من الجمهور بأي أثر قانوني، أي أنه لايمكن إلزام الإدارة بالأخذ بها وبذلك فهي مأخوذة على سبيل الاستئناس والحصول على معلومات دقيقة[39]. كما أن محافظ التحقيق غير ملزم بالملاحظات التي يقدمها الجمهور فيمكن أن يقتنع بهده الملاحظات أولا يقتنع بها وفي النهاية يقدم تقريره بناء على ما يقتنع به هو وليس بناء على الآراء المخالفة للجمهور.

فكان أولى بالمشرع أن يلزم المحافظ المحقق بآراء الجمهور المعبر عنها بالأغلبية لرفض إنجاز المشروع المزمع إنجازه والمخل بالبيئة وبالتالي لا يساهم هذا الأخير في اتخاذ القرارات البيئية بصورة فعالة ولا يرقى حتى إلى درجة مساعد على اتخاذ القرار أو شريك في صناعته وبالتالي يبقى التحقيق العمومي مجرد رأي عمومي فقط يمكن للإدارة الأخذ به أو العزوف عنه.

2. **الإشـهار الواسع للمشاريع:** تمكينا للمواطنين من الحصول على المعلومات حول وضعية مدينتهم ،تطورها وآفاق بيئتها و ضمانا لمبدأ الشفافية الذي يعد أحد مبادئ الحكم الراشد في حالة وضع مشاريع تضر بالبيئة في الحال أو في المستقبل توجب إخضاع هذه الأدوات لأوسع إشهار في الأمكنة المخصصة عادة للمنشورات الخاصة بالمواطنين، ووضعها في متناول مستعمليها من الجمهور للاحتجاج بها مع مراعاة الطرق القانونية المشروعة[40] .

إلا أنه رغم الإشهار الواسع لمشاريع المخططات تظل الاستشارة التي تقدمها الجمعيات أو الأفراد بشأنها غير ملزمة للإدارة في وضعها الحالي وإن كان قانون 10/03 يولي أهمية بالغة للمشاورة ويخول للجمعيات المعنية حق الادعاء أمام القضاء لحمل الإدارة على احترام استشارتها خاصة إذا جاء تصرف الإدارة مخالفا لقواعد حماية البيئة.

خاتمـــــة: نخلص إلى القول بأن المشرع حاول إدماج الاعتبارات البيـئية ضمن أدوات التهيـئة والتعمير للتوفيق بين تنظيم حركة العمران والحفاظ على مقتضيات حماية البيئة خاصة في إطار توجهه الجديد نحو فكرة التنمية المستدامة من أجل ضمان حقوق الأجيال المستقبلية في التمتع بالموارد الطبيعية وعدم استنزافها أمام شراهة الحركة العمرانية .

إذ يتجلى اهتمامه بحماية البيئة من خلال استقراء شامل لأهداف ومحتويات هذه الأدوات وإجراءات إعدادها وسعيها إلى وضع قواعد تتعلق بتخصيص الأراضي وضبط التوسع العمراني بما يحافظ على البيئة من التدهور والتلوث ويحافظ على خصوصية المناطق الهشة إيكولوجيا كالساحل والغابات والأراضي الفلاحية الخصبة وكذا المواقع التاريخية والثقافية من خلال وجوب استشارة الهيئات المكلفة بالبيئة وإشراك كل من المواطن والجمعيات البيئية في إعدادها.

رغم ذلك تبقى الجهود المبذولة في هذا المجال ضئيلة مقارنة بالواقع العمراني والبيئي الخطير الذي تعرفه جل المدن حيث نشهد انتشار رهيب للبناء الفوضوي وتراجع كبير لمساحة الأراضي الفلاحية وتآكل المساحات الخضراء وانتشار للتلوث البيئي بمختلف أشكاله حتى في المناطق الحساسة من الإقليم مما يعكس تضاؤل فعالية أدوات التخطيط العمراني ومحدوديتها وعدم قدرتها على التكفل الفعلي بمسألة حماية البيئة نظرا لافتقارها لعنصر الإلزام في التكفل بالجانب البيئي وغياب معطيات دقيقة وقاعدة معلومات صلبة حول حقيقة الوضعية البيئية لمعظم البلديات فضلا عن عدم احترام التوجهات التي جاءت بها هذه الأدوات بخصوص حماية البيئة.

الهوامش:

1قانون90-29 المؤرخ في1990/12/01المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في14 أوت 2004 ،الجريدة الرسمية،العدد51.

2.قانون 10/03 المؤرخ في :2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،ج ر العدد43.

3راجع في ذلك: المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد.26

4أنظر،المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في10 سبتمبر2005 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 91-177،الجريدة الرسمية،العدد 62.

5. Adja(Djilali),Drobenko(Bernard):"Droit de l'urbanisme les conditions de l'occupation du sol et de l'éspace, l'aménagement-le contrôle- le financement- le contentieux",Berti éditions, Alger,2007,p137.

6حسب نص المادة 07 من قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المخطط الوطني للتهيئة :يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمخطط الجهوي للتهيئة:يحدد بالتوافق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم التوجهات والترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة أما مخطط تهيئة الولاية :يوضح ويثمن بالتوافق مع المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم المعني بالترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية في مجال ما يأتي:تنظيم الخدمات العمومية ،مساحات التنمية المشتركة بين البلديات ، البيئة، السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبيئة الحضرية.

7 .Cf. Jacquot (Henri) et Priet (F):"Droit de l'urbanisme",3 ème édition Dalloz, année1998,p131.

8.أنظر،المادة16من قانون 90- 29 المعدل والمتمم.

9.تكواشت(كمال):"الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناءالفوضوي في الجزائر "،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة ،سنة 2008 ،ص.81

10.أنظر،المادة 20 و21 من قانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري،الجريدة الرسمية، العدد49 وردفها تعريف الأرض العامرة والأرض القابلة للتعمير وكذا المواد من 20 إلى 23 من قانون 90-29.

11.Cf.Manuel:"Les instruments et les actes d'aménagement et d'urbanisme en Algérie",synthèses des textes en vigueur, wilaya d'Alger, Agence URBANIS, Juin,2002,pp4-5.

.12تيجاني (بشير): "التحضر والتهيئة العمرانية "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2000 ،ص66.

13.Cf. Saidouni (Maouia):"Eléments d'introduction à l'urbanisme, histoire, méthodologie, réglementation",Casbah éditions, Alger, 2000. , p155.

14.أنظر، المواد من 31 إلى 38 من قانون 90-29 المعدل والمتمم.

15.راجع في ذلك المرسوم التنفيذي رقم 91-178المؤرخ في 28 ماي1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به،الجريدة الرسمية، العدد 28.

16. راجع المرسوم التنفيذي رقم 05-318 المؤرخ في 2005/09/10 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 91-178 الجريدة الرسمية، العدد 62.

17. أنظر،المادة 31 من قانون 90-29 المعدل والمتمم.

18.شامة (سماعين): "الأدوات القانونية للسياسة العقارية في الجزائر منذ سنة 1990" ، رسالة ماجستير في العقود والمسؤولية ، معهد العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة الجزائر ، 1999 ، ص 122.

19.أنظر،المادة 31 من القانون 90-29 المعدل والمتمم.

20.أنظر،المادة 04 من القانون رقم 04-.05

21أنظر،المواد من 08إلى10من المرسوم التنفيذي رقم 91-175المؤرخ في 1991/05/28الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 26.

22.أنظر المادة 2/ف2 من المرسوم التشريعي 07/94 المؤرخ في 05/18/ 1994 يتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري ، ج.ر العدد 32 المعدل والمتمم .

23.بوسماحة (الشيخ) : "البيئة والترقية العقارية" ، الملتقى الوطني حول الترقية العقارية في الجزائر:الواقع والأفاق،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،فيفري،2007،ص.195

24.طارق (محمد):"البيئة ومحاور تدهورها"، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية مصر،2000، ص.18

25. طيار(طه): " التقييم البيئي الاستراتيجي خطوة حاسمة نحو التنمية المستدامة "، مجلة إدارة ، المجلد 18 العدد 1-2008 عدد35ص 55 و59.

26.بودربوة (عبد الكريم): " الاعتبارات البيئية في مخططات التعمير المحلية "،مجلة الحقوق والحريات الصادرة عن جامعة بسكرة عدد تجريبي ، ص5.

27.أنظر،المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم وكذا المادة 9 من المرسوم التنـــــفيذي 91-178المعدل والمتمم .

28.أنظر ،المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177و المادة 68 من قانون 90-25 التي تنص على ما يأتي:"تخضع أدوات التهيئة والتعمير لأوسع إشهار وتوضع دائما في متناول المستعملين من الجمهور.

29.أنظر،المادة15 من قانون 90-29 وكذا المادة07 من المرسوم التنفيذي رقم 91- 177 المعدل والمتمم وكذلك نفس المادة من المرسوم التنفيذي 91-178 المعدل والمتمم بالنسبة لمخطط شغل الأراضي.

30.أنظر، المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 05-317 وكذا نفس المادة من المرسوم التنفيذي رقم 05-318 .

31.لعروق (محمد الهادي):"التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية"، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية 9-10،جانفي 2008 ص 34 ،أنظر ،كذلك المادة 70 من قانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري.

32 Lerond (Michel) : "l’évaluation environnementale stratégique et la participation du public" ,la revue liaison énergie francophonie publiée par(IEPF) institut de l’énergie et de l’environnement de la francophonie , n 91, 1 er trimestre 2012.pp86, 89.

33 .Osskine (Abedelhafid) :", la transparence administrative", édition DAR ELGHARB,2002 p195.

34.(Phlippe)Zavoli :"la démocratie administrative existe-t-elle ?" plaidoyer pour une refonte de l’enquête publique et du référendum local R.D.P. N5 , 2000 , p1498, p1500.

35 .يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بعرض المشروع للتحقيق العمومي خلال 60 يوما فيما يخص مخطط شغل الأراضي وفقا لما ورد في المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 178/91 ونفس المادة من المرسوم التنفيدي 177/91 ج ر العدد 27 المعدل والمتمم.

36.أنظر المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177المعدل والمتمم.

37.أنظر المادة11 من المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المعدل والمتمم.

38 .أنظر المادة 13 من المرسوم التنفيذي 177/91 المعدل والمتمم.

39 .وناس (يحي): "حق جمعيات حماية البيئة في الإعلام والاطلاع في المواد البيئية"، مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار، العدد الرابع مارس 2004، ص 14-32.

40.أنظر، المادة 5 من المرسوم التنفيذي 91-178المعدل والمتمم.

تحديد وتقييم أبعاد التسويق الداخلي من طرف العاملين بالمستشفى الجامعي لولاية باتنة

د. جمعة الطيب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنـة-1-

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأبعاد التي ينقسم إليها التسويق الداخلي بالمستشفى الجامعي لولاية باتنة، وذلك بالاستناد إلى عدة دراسات، ثم تقييم هذه الأبعاد من طرف العاملين بالمستشفى (أطباء، ممرضون، إداريون وعمال). وقد استند هذا العمل على دراسة ميدانية استهدفت عينة قوامها (137) مفردة. وذلك، باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analasis) ضمن منهج نمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation modeling)، واستخدام اختبار ستودنت للعينة الواحدة (One-sample T-test) لتقييم هذه الأبعاد من وجهة نظر العاملين. من خلال الرزمة الإحصائية لـ SPSS V20 و AMOS V20

توصلت الدراسة إلى تأكيد الأبعاد المقترحة للتسويق الداخلي، كما أثبتت الدراسة أن إدراك العاملين وتقييمهم لأبعاد التسويق الداخلي في المستشفى كان إيجابيا بالنسبة للتدريب، الاتصال الداخلي والتوجه نحو الزبون، بينما كان سلبيا بالنسبة للرضا الوظيفي، التمكين والتحفيز.

الكلمات المفتاحية: التسويق الداخلي، إدارة الموارد البشرية، الخدمات الصحية، المستشفى الجامعي بباتنة

Abstract:

This study aims to identifying the internal marketing dimensions in the University Hospital of Batna, based on several studies, then to evaluating these dimensions by the hospital staff (doctors, nurses, administrators and employees). This work is based on a field study targeting a sample of (137) individuals, using the Confirmatory Factor Analysis within the Structural Equation Modeling Method, and using the one sample t-test to evaluate these dimensions from the point of view of the employees, through the statistical package SPSS V20 and AMOS V20.

The study concluded to confirm the proposed dimensions of internal marketing. It also showed that employees' awareness and evaluation of internal marketing dimensions in the hospital were positive for training, internal communication and orientation to customer, while they were negative for Job Satisfaction, empowerment and motivation.

Keywords: Internal Marketing, Human Resources Management, Health Services, University Hospital of Batna.

تمهيد: إن تقديم خدمة ذات جودة عالية يعتمد على كفاءة الأشخاص الذين لديهم علاقة بتقديم هذه الخدمة سواء كان بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. هذا ما جعل الكفاءات البشرية أحد العناصر الرئيسية للرأس المال الفكري، فهي تدعم المؤسسات بالقيمة المضافة. وعليه، فقد أصبح من الضروري على المؤسسات الخدمية أن تسعى وتهتم بتحقيق أهدافها من خلال اهتمامها بموردها البشري. وبما أن الخدمات الصحية تتميز عن غيرها من الخدمات، حيث يغلب فيها الطابع الإنساني على الطابع الفني، فان الموظفين في هذا القطاع لهم أهمية كبيرة نظرا لدورهم الكبير في تحسين هذه الخدمات والرقي بها وتفعيل جودتها. هذا الأمر يتوقف على ما يملكه هؤلاء الموظفين من مهارات وقدرات وخبرات، ويتوقف أيضا على المعرفة التامة لاحتياجاتهم ورغباتهم والعمل على تلبيتها وتحقيق رضاهم.

إن العنصر البشري العامل في القطاع الصحي يغطي فئات متباينة من حيث الخصائص والأدوار في تقديم الخدمة الصحية، إذ يشمل الأطباء، الممرضين والموظفين. ما أوجب على المؤسسات الصحية الاهتمام بمقدم الخدمة وتلبية جميع

حاجاته ورغباته لكي تتمكن من تحسين جودة خدماتها، ولن تستطيع القيام بذلك إلا بتبني وتطبيق مفهوم التسويق الداخلي في القطاع الصحي الذي يعتمد على استخدام المنظور التسويقي لإدارة الموظفين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم وإمكاناتهم ليكونوا أكثر قدرة على تقديم أفضل الخدمات الصحية، وبناء علاقات طيبة مع المستفيدين من الخدمة، ومن ثم تحقيق هدف المؤسسة الصحية والمتمثل بشكل رئيسي في رضا المستفيدين من الخدمة الصحية، وذلك باعتبار كل فرد في المؤسسة عميل داخلي يجب عليه أن يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الصحية.

ولأهمية هذا الموضوع الذي أصبح مطلبا لكافة المؤسسات الخدمية، تم تطبيقه في قطاع الخدمات الصحية من خلال دراسة ميدانية بالمركز الاستشفائي الجامعي لولاية باتنة. وكان التركيز في هذه الدراسة على تحديد أنشطة التسويق الداخلي المطبقة في المستشفى ومدى إدراك العاملين لها، بما يساهم في تحسين جودة ما يقدمونه من خدمات لتحقيق رضا المستفيد.

أولا: الإطار العام للدراسة

1. **مشكلة الدراسة**: على ضوء ما تقدم، تتمثل مشكلة هذا البحث في تحديد أبعاد التسويق الداخلي وتقييمها من طرف العاملين في المستشفى الجامعي، وذلك للوقوف على واقع تطبيقه في المستشفى محل الدراسة، أو بعبارة أخرى ما هي أبعاد (أنشطة) التسويق الداخلي المطبقة في المستشفى الجامعي؟ وهل يدرك العاملون أنشطة التسويق الداخلي بشكل إيجابي أو سلبي؟. على ضوء ما تقدم يمكن طرح عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما هو واقع تطبيق التسويق الداخلي في المستشفى الجامعي لولاية باتنة؟
- ما هي أبعاد (أنشطة) التسويق الداخلي المطبقة في المستشفى محل الدراسة؟
- كيف يدرك العاملون أنشطة التسويق الداخلي في المستشفى محل الدراسة؟

ثالثا: أهمية الدراسة:

- تستمد الدراسة أهميتها انطلاقا من:
- حداثة موضوع التسويق الداخلي، فعلى الرغم من كثرة الدراسات في مجال الموارد البشرية التي تنوعت بين التركيز على تسيير مهارات الأفراد وتسيير رأس المال الفكري ....الخ، إلا أن البحوث حول موضوع التسويق الداخلي وأهميته في المؤسسات المعاصرة لم ينل نصيبه الكافي من الاهتمام.
- عدم وعي المؤسسات الخدمية الجزائرية عموما والمؤسسات الصحية على وجه الخصوص بأهمية هذا الموضوع، كونه من أهم المواضيع التي يفترض بمسيري المؤسسات الوعي بها ومحاولة استغلالها في تحسين المناخ العام الداخلي للعمل الذي ينعكس إيجابا على واقع ومستقبل المؤسسة.
- التأخر الذي يعانيه قطاع الخدمات الصحية عن باقي القطاعات الخدمية الأخرى، وجهود تحسين جودة خدماتها نظرا لدور هذه المؤسسات كقطاع خدمي فعال في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- محاولة معرفة الأسباب الرئيسية لعدم قدرة المؤسسات الصحية على تطبيق التسويق الداخلي.
- ندرة الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت موضوع التسويق الداخلي في المؤسسات الصحية في الجزائر.

رابعا: أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- محاولة استعراض أهم الأسس النظرية والمعرفية التي يرتكز عليها التسويق الداخلي؛
- توضيح واقع التسويق الداخلي ومدى تطبيقه في المؤسسة الصحية محل الدراسة؛
- إبراز أهمية التسويق الداخلي ودوره في تحسين الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية؛
- اكتشاف الصعوبات والعوائق التي قد تعاني منه المؤسسات الصحية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الموظفين والإدارة.

– تقديم مجموعة اقتراحات تساعد على تبني التسويق الداخلي بالمؤسسات الصحية لتحسين جودة الخدمة الصحية المقدمة.

فرضيات الدراسة: تكمن فرضيات الدراسة في فرضيتين رئيسيتين، وهما:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** إن التسويق الداخلي متغير له عدة أبعاد وينقسم بشكل معنوي إلى ستة أنشطة (أبعاد)"
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** إن أنشطة التسويق الداخلي تدرك معنويا وبشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى محل الدراسة.وتنقسم هذه الأخيرة إلى ستة فرضيات فرعية، هي:

- **الفرضية الأولى:** الرضا الوظيفي يدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي.
- **الفرضية الثانية:** التدريب يدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي.
- **الفرضية الثالثة:** التمكين يدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي.
- **الفرضية الرابعة:** التحفيز يدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي.
- **الفرضية الخامسة:** الاتصال الداخلي يدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي.
- **الفرضية السادسة:** التوجه نحو الزبون يدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم التسويق الداخلي: بالرغم من تعدد الدراسات التي اهتمت بالتسويق الداخلي، إلا انه لا يوجد اتفاق حول معناه الدقيق، إذ تم تقديم العديد من الأفكار والمحاولات المختلفة لتعريف مفهوم التسويق الداخلي. حيث أن أول من ادخل مفهوم التسويق الداخلي هما Sasser and Arbeit في سنة 1976 اللذان قالا أن الأفراد هم أول سوق لخدمات المنظمة.[1] وتعود جذور التسويق الداخلي إلى تسويق الخدمات، والهدف من تطبيقه هو تحفيز الموظفين على الالتزام بتقديم خدمات ذات جودة عالية لإرضاء الزبون الخارجي.[2] كما أنه يركز على توظيف، تدريب، تحفيز، الاتصال والاحتفاظ بالموظفين الذين لديهم توجه خدمي.[3] كما عرف التسويق الداخلي على أنه عبارة عن عمليات داخلية بنظامين، تستخدم إدارة الموارد البشرية والأدوات التسويقية لتطبيق التسويق كمواقف داخلية، وذلك من خلال التوافق بين التوجه نحو الموظف والزبون.[4] وعليه فان أهداف المنظمة ستحقق بكفاءة أعلى، فمن جانب الموارد البشرية يرتبط التسويق الداخلي باختيار، تدريب، تخطيط وإجراءات الرقابة والتطوير لتقنيات البيع الشخصي.[5] ومن الجانب التسويقي فان استخدام مدخل التسويق يعد أساس التسويق الداخلي، حيث انه يشجع الموظفين على أن يصبحوا ذوي توجه نحو الزبون، من خلال التحفيز وتكامل الأقسام الوظيفية.[6] كما اعتبر التسويق الداخلي جزء من الاستراتيجية التسويقية للمنظمة، إضافة لكونه فلسفة لإدارة الموارد البشرية من وجهة نظر تسويقية.[7] كما قام بعض الباحثين مثل رفيق واحمد بمراجعة أدبيات

---

[1] - Ahmed, P. & Rafiq, M.&.Saad, M., (2002), "Internal Marketing: Using Marketing-Like Approaches to Build Business Competencies and Improve Performance in Large Malaysian Corporations", Asian Academy of Management Journal, Vol. 7, No. 2.p.28.

[2]- Simberova, I., (2007), "Internal Marketing as a Part of Marketing Culture Supporting Value for External Customer", **Economics and Management**, Vol. 12. P.471.

[3]- Kelemen, M., (2007), "Internal Marketnig : A Qualitative Study of Culture Change in the UK Banking Sector", **Journal of Marketing Management**, Vol. 23, No. 7-8. P.746.

[4] - Buber, R., (2000), "Model Building on Internal Marketing: An Exploratory Study by GABEK", **ANZMAC**. P.143.

[5] - Jones, P.M., (1986), "Internal Marketing" , **International Journal of Hospitality Management**, Vol. 5, No.4.P.201.

[6] - Benea, M.C., (2008), "Internal marketing and Performance in Services Organizations", **Hunedoara, Romania**.p.26.

[7] - Ha, N.C., Abu-Bakar, R., & Jaafar, S.I.S. (2007), "Internal Marketing Issues inService Organizations in Malaysia", **International Review of Business Research Papers,** Vol. 3 No.5. p.134.

وأفكار التسويق الداخلي لما يقارب عشرين سنة، من اجل استنباط مفهوم التسويق الداخلي، وإظهار الصبغة التسويقية في هذا المفهوم، وخلصوا إلى تعريف التسويق الداخلي على انه "جميع الجهود المخططة ذات البعد التسويقي المستمد من التسويق الأولي، والتي تهدف عموما إلى محاولة التغلب على مقاومة التغيير، وتحقيق توحد وتكامل بين العاملين لضمان التطبيق الفعال لاستراتيجيات المؤسسة، وصولا إلى رضا العملاء واعتبار العمال عملاء داخليين في المنظمة ".[1] وإجمالا يمكننا القول أن التسويق الداخلي هو فلسفة إدارية تدعو إلى معاملة الموظفين على أنهم زبائن داخليين، والوظائف على أنها منتجات داخلية، هدفها بناء علاقات داخلية جيدة بين الموظفين والإدارة لرفع أدائهم وغرس رسالة المؤسسة في أذهانهم، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة الفعالة قصد بناء علاقات جيدة وطويلة الأمد مع العملاء الخارجيين.

2- عناصر المزيج التسويقي الداخلي (التسويق التكتيكي الداخلي) : إن تطبيق التسويق الداخلي في المنظمة يسمح بتطوير المزيج التسويقي الداخلي الذي يجمع بين أهم الأنشطة والإجراءات التي تحاكي في نفس الوقت عناصر المزيج التسويقي الخارجي المتفق عليها (المنتج، السعر، الترويج، التوزيع). وذلك على النحو التالي:

2-1- المنتج (الوظيفة): ينظر التسويق الداخلي للوظائف على أنها منتجات داخلية، وتقوم المنظمة بتصميم هذه المنتجات لتتوافق مع حاجات الزبون الداخلي، لذلك فإن المنظمة الخدمية الناجحة هي التي تبيع الوظيفة للموظف قبل بيع الخدمة للزبون.[2] وعليه فالقرارات التسويقية المتعلقة بالمنتج مرتبطة بمزيج المنتج، وفي التسويق الداخلي تصبح هذه القرارات خاصة بمستويات التوظيف، فيتضمن مزيج المنتج(الوظيفة) أربعة عناصر هي: اختيار الفرد الصحيح، آثار التدريب ومظهر ولباس الموظفين، التمكين، وآثار فرق العمل.

2-2- السعر: ترتبط سياسات التسعير في التسويق الداخلي بنظام تعويض الموظفين من خلال إدارة معدلات الأجور مقارنة بالموظفين الآخرين، أو بنظام مكافآت الموظفين عن تقديم خدمات ذات جودة أعلى، أو عن العمل في أوقات إضافية. وعموما يرتبط التسعير بكل ما يمكن دفعه للزبون الداخلي نظرا لإعداد الخطة التسويقية، حيث يتم اعتماد تقييمه على مقارنة ما أعده بالخطط التسويقية المنافسة.[3]

2-3- الترويج (الاتصالات): يتعلق بالاتصالات داخل المؤسسة والمشاركة بالمعلومات وتبادل الآراء. وتتم به تصميم أنظمة الاتصال للربط بين الإدارة والموظفين من جهة وبين العميل الداخلي والخارجي من جهة أخرى. خلال استخدام وسائل الاتصالات المكتوبة مثل التقارير وملخص الخطط المزمع تنفيذها بالإضافة إلى الكتيبات ومجلات الحائط...الخ. إضافة إلى ذلك يمكن استخدام وسائل الاتصال الشخصي من خلال الاجتماعات والندوات.[4]

2-4- التوزيع (المكان): شير التوزيع في التسويق الخارجي إلى كيفية اختيار نقاط البيع، بينما يشير في مزيج التسويق الداخلي إلى ظروف عمل الموظفين، أي أنه يتعلق بمكان أداء الوظائف وتقديم الخدمات، كما يمثل جميع أماكن اللقاءات، أماكن الاتصالات الرسمية، وأماكن التدريب.[5] ويعد وضع الشخص المناسب في المكان المناسب أهم فكرة في هذا المكون.

3- **الأنشطة المساعدة لتطبيق التسويق الداخلي: (أبعاد التسويق الداخلي):** إن الباحثين عندما أشاروا إلى تطبيق عناصر المزيج التسويقي على السوق الداخلي، حاولوا تقديم بعض الأنشطة (الأبعاد) التي تساعد على تطبيق التسويق الداخلي، والتي تدخل ضمن عناصر المزيج التسويقي الداخلي، غير أنه لم يوجد اتفاق في الأدبيات السابقة حول هذه الأبعاد، وقد تم تقديم مجموعة من الأبعاد تكررت في عدة دراسات، منها:

---

[1]- Ahmed, P. & Rafiq, M.&.Saad, M, op, cit, P. 28.

[2] - Yang, J.T, (2002), "The Development and Emergence of the Internal Marketing Concept", **Department of Hotel and Restaurant Management**., p.5.

[3] - Jones, P.M., op, cit,. p.202.

[4]- محمد فريد الصحن، **قراءات في إدارة التسويق** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص 45.

[5] - Piecy, N., & Morgan, N., (1991), "Internal Marketing- The Missing Half of the Marketing Programme" , **Long Range Planning**, Vol. 24. P.85.

دراسة Ahmed, Rafiq and Saad التي قدمت مجموعة أبعاد للتسويق الداخلي تمثلت في استراتيجية المكافآت، الاتصال الداخلي، التوظيف، الاختيار والإدماج، التكامل الوظيفي، نظم التحفيز، التمكين، عملية التغيير.[1] بينما أبعاد التسويق الداخلي التي استخدمها Martensen and Gronholdt هي: القيادة قيم الأفراد وعلاقاتهم، المهارات وتطوير الأفراد، محتويات الوظيفة، الابتكار والإبداع والتوجه نحو الزبون.[2] و قد قدم (Ha et al) مجموعة أبعاد تمثلت في التنسيق والتكامل بين الوظائف، التوجه نحو الزبون، الرضا الوظيفي، التمكين، تحفيز العاملين، جودة الخدمات، تطوير العاملين، رؤية المنظمة، إستراتيجية المكافآت، الاتصال الداخلي، القيادة العليا.[3] كذلك استخدم (Farzad et al) الأبعاد التالية لقياس التسويق الداخلي: التكامل والتنسيق الوظيفي، التدريب، التحفيز، الفهم والتميز والرضا الوظيفي.[4]

ومما سبق، فقد ارتأت الباحثة اختيار أكثر الأبعاد تداولا في هذه الدراسات معتمدة بشكل كبير على دراسة(Ha et al, 2007)، حيث تم اختيار بعض الأبعاد لتطبيقها في هذه الدراسة، وهي كما يلي:

1-3- التوجه نحو الزبون: يعتبر التوجه نحو الزبون قوة تقود التسويق الداخلي، فالتسويق الداخلي يحفز الموظفين على التوجه نحو الزبون، ويقصد بالتوجه نحو الزبون فهم حاجات الزبون المستهدف بغرض خلق قيمة باستمرار.[5] وحسب كوتلر: هي الشغف بالزبون، وتنظيم الأقسام الوظيفية على أساس الزبون وليس على أساس المنتجات، والوصول الى فهم عميق للزبون بالاعتماد على البحوث الكمية والنوعية.[6]

2-3- الرضا الوظيفي: لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للرضا الوظيفي فهو "الإشباع المتحقق لدى الأفراد من جراء قيامهم بأداء أعمالهم المناطة بهم بكفاءة عالية".[7] كما يعبر عنه "بمدى ما يحصل عليه الفرد من ثمرات نتيجة الجهد الذي يبذله من اجل تامين حاجاته المادية والمعنوية.[8] فهو يظهر الشعور الداخلي للفرد اتجاه وظيفته، ومن وجهة نظر التسويق الداخلي فان رضا الزبون يتحقق فقط عندما يتحقق الرضا عند الموظفين أولا.[9] ويعتمد تحديد الرضا بمقارنة أمور متعددة كنظام الأجور والترقيات، وطبيعة العمل نفسه والظروف التي يتم فيها العمل، بالإضافة إلى العلاقة بين العاملين.[10]

3-3- التدريب: يمكن تعريف التدريب على انه " مجموعة من الإجراءات أو العمليات لغرض اكتساب وتطوير المهارات والمعرفة والاتجاهات لدى مجموعة من الأفراد العاملين في المؤسسة لرفع مستوى الأداء بما يحقق نتائج إيجابية للمؤسسة والعاملين على حد سواء ".[11] هذا التعريف يؤكد على أهمية العمليات والوسائل والتقنيات في تحسين مستوى كفاءة العاملين بما يحقق نتائج إيجابية للمؤسسة والموظفين. وفي فلسفة التسويق الداخلين فانه يجب تدريب الموظفين وتطويرهم لأداء الدور لخدمي على أكمل وجه.[12]

4-3- **التمكين**: تمكين الموظفين يعني مشاركة العاملين في الإدارة والعمل، وعرفه (Bruce) على انه " أسلوب إدارة يشترك من خلاله المدراء وأعضاء التنظيم الآخرون للتأثير في عملية اتخاذ القرار التي لا تحدد بمواقع القوة الرسمية بقدر ما تحدد

---

[1]- Ahmed, P. & Rafiq, M.&.Saad, M, op. cit, . P.33.

[2] -Martensen, A., & Gronholdt, L., (2006), "Internal Marketing: A Study of Employee Loyalty, Its Determinants and Consequences", **Innovative Marketing,** Vol. 2, No. 4. P.94.

[3] - Ha, et al, op. cit,. p.134.

[4] - Farzad, A. Nahavandi, N., & Caruana, A. (2008), "The Effect of Internal Marketing on Organizational Commitment in Iranian Banks", **American Journal of Applied Sciences**,Vol. 5, No.11. P.1483.

[5] - Ha, et al, op, cit, p.136.

[6] - Kotler, P. (2003), Marketing management, Eleventh Edition, Prentice Hall of India, p.679.

[7]- شوقي ناجي جواد وآخرون، **دراسات خاصة في إدارة الأعمال** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006)، ص.269.

[8]- عبد اللطيف عبد اللطيف، **العلوم السلوكية في التطبيق الإداري** (دمشق: جامعة دمشق، 2001)، ص.110.

[9] - Ha, et al, op, cit, p.137.

[10]- بسيوني محمد البرادعي، **تنمية مهارات تخطيط الموارد البشرية** (مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، 2005)، ص.58.

[11]- بشير العلاق، حميد عبد النبي الطائي، **تسويق الخدمات**: مدخل استراتيجي، وظيفي، تطبيقي (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 375.

[12] - Ha, et al, op, cit, p.138.

بنظم منظمة التدريب والمكافأة والمشاركة في السلطة وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية ".[1] فهو يعتبر أمرا ضروريا يساهم يساهم في جعل الموظفين ينظرون إلى الوظيفة على أنها منتج داخلي، ويقصد بالتمكين إعطاء الموظفين مسؤولية التفكير، التصرف، مراقبة العمل، واتخاذ القرارات بطرق مستقلة.[2]

3-5- سياسة التحفيز: التحفيز هو "تلك الجهود التي تبذلها المنظمة، لحث العاملين على زيادة إنتاجيتهم، وذلك من خلال إشباع حاجاتهم الحالية، وخلق حاجات جديدة لديهم والسعي نحو إشباع تلك الحاجات شريطة أن يتميز ذلك بالاستمرارية ".[3] وهناك عدة تقسيمات للحوافز إلا أن أكثرها اعتمادا هي الحوافز المادية (زيادة المرتبات، والمكافآت المالية، الحصول على نسبة معينة من الأرباح....الخ) والمعنوية (التدعيم النفسي، المعاملة الجيدة، اتخاذ القرار والتدريب والمهارات).[4] والتسويق الداخلي يسعى إلى زيادة تحفيز الموظفين من خلال التعامل مع الوظيفة على أنها منتج داخلي، وتحاول بيعه للموظفين.[5]

3-6- الاتصال الداخلي: ويمكن تعريف الاتصال الداخلي بأنه "شبكة العمل التي يمكن من خلالها جمع وانتقال المعلومات وهي عملية ضرورية لصنع القرار الفعال، بالإضافة إلى إسهامه في خدمة العملاء بجودة عالية".[6] فهو يوفر جمع المعلومات الضرورية للموظفين مع تيسير عملية انتقالها بحيث تكون خالية من التعقيد، والعمل على تفعيل العلاقة بين المتصلين. كما يعرف على انه نشر للمعلومات داخل المنظمة لتمكينها من تكوين موظفين لديهم حس انتمائي كبير ولديهم مسؤولية. ويعد الاتصال الداخلي من أهم عناصر التسويق الداخلي، إذ أنه عامل خلق الفهم والوعي بين الموظفين.[7]

ثالثا: الدراسة الميدانية

1. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل المجتمع الكلي لهذه الدراسة في عمال المستشفى الجامعي بباتنة (ممرضون، أطباء، إداريون، عمال). والبالغ عددهم الإجمالي 1494. واستهدفت عينة عشوائية طبقية من أفراد المجتمع. وقد تم توزيع 180 استمارة وبعد تفريغ مجموع الاستبيانات تم استبعاد 43 استبيان لعدم صلاحيتها بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، أو لامتناع البعض الآخر عن الإجابة. ليبلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 137 استمارة, وبذلك تمثل العينة ما نسبته 76.11% من إجمالي الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يوضح توزيع الأفراد حسب الوظيفة لهذه العينة:

الجدول رقم (1): توزيع الأفراد حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار حسب الفئات من مجتمع الدراسة	التكرار حسب الفئات من عينة الدراسة	% حسب الفئات من مجتمع الدراسة	% من حجم العينة
ممرض	966	63	6.52	%45.98
طبيب	206	22	10.67	%16.08
إداري	113	39	34.51	%28.46
عامل	206	13	6.31	%9.48
المجموع	1494	137	9.17	100%

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان

2. **أداة الدراسة ووسائل جمع البيانات:** تم الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات للدراسة الميدانية على تصميم وتطوير استبيان، وتتألف –إضافة لمقاييس العوامل الديموغرافية- من مقياس متعدد للأنشطة الداعمة للتسويق الداخلي.

[1]- Bruce, L. & Manuela, P., (2003), " Measuring Empowerment ", **Leadership & Organization Development Journal**, Vol. 24, No. 2, , P. 28.

[2] - Ha, et al, op, cit, p.137.

[3] - محمد الصيرفي، **السلوك الإداري والعلاقات الإنسانية** (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007)، ص. 235.

[4] - داوود معمر، **منظمات الأعمال الحوافز والمكافآت**، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2006)، ص. 38.

[5] - Ha, et al, op, cit, p.137.

[6] - أيمن عبد الله محمد أبو بكر" اثر ممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين "، دراسة حالة بنك أبو ظبي الإسلامي، **مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 16، العدد 1، 2015، ص. 15.

[7] - Ha, et al, op, cit, p.139.

ويتكون هذا الاستبيان من 27 عبارة تغطي أنشطة التسويق الداخلي، إذ تم انتقاء ستة أنشطة أساسية تتناسب مع أهداف الدراسة , حيث تم اختيار 04 عبارات للرضا الوظيفي مشتقة من عناصره المتمثلة في الأجر وكفاءة الإشراف وظروف العمل، 05 عبارات للتدريب، 04 عبارات للتمكين، و05 عبارات للتحفيز، و05 عبارات أيضا للاتصال الداخلي، وأخيرا 04 عبارات للتوجه نحو الزبون.

3. المعالجة الإحصائية وتحليل وتفسير النتائج

1.3. أدوات التحليل الإحصائي: تمت معالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها، وذلك من خلال استخدام برنامج SPSS الإصدار (20)، وبرنامج AMOS الإصدار(20)، حيث استخدم كل من معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والتحليل العاملي التوكيدي (CFA) لاختبار الفرضية الأولى، واستعمال اختبار ستودنت للعينة الواحدة (One-sample T-test)، وذلك من خلال مقارنة المتوسطات الحسابية بالقيمة الحيادية البالغة (3) لاختبار الفرضية الثانية، حيث احتسبت القيمة الحيادية على أساس أن المقياس مكون من خمس نقاط للاستجابة أدناها (1) وأعلاها (5) فتكون القيمة الحيادية للمتوسط الحسابي مساوية لـ (1+5)/2=3.

2.3. صدق وثبات أداة الدراسة

- **الصدق الظاهري:** تم الاعتماد على استمارة الاستبيان بوصفها مصدرا رئيسيا لجمع البيانات، حيث اعتمد سلم ليكرت ذو خمس مستويات. وتم عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص، وقد أبدوا آرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسها استقرت على وضعها النهائي الذي تم توزيعه على العينة المبحوثة.

– **الثبات:** يشير الثبات إلى الدرجة التي يكون فيها المقياس خاليا من الأخطاء العشوائية للمقياس، حيث تؤدي المقاييس ذات النسب المتدنية من الثبات إلى نتائج تفتقر إلى الدقة, يستعمل معامل ألفا كرونباخ لاختبار الاتساق الداخلي لأنشطة التسويق الداخلي قبل الانتقال إلى التحليل العاملي التوكيدي. وقد بلغت قيمة ثبات أداة القياس 97.5% كما يوضحه الجدول (2)، وبذلك تقبل نتائج التحليل المبنية على هذه الاستمارة.

الجدول رقم (2): ثبات أداة القياس

المقياس	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الرضا الوظيفي	04	0.885
التوجه نحو الزبون	04	0.925
التدريب	05	0.954
التمكين	04	0.866
التحفيز	05	0.921
الاتصال الداخلي	05	0.860
أنشطة التسويق الداخلي	27	0.975

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان

– **الصدق العاملي التوكيدي:** يتم باستخدام تقنية نمذجة المعادلة البنائية (Structural Equation Modeling) للتأكد من أنشطة التسويق الداخلي وعباراتها في الدراسة، حيث سيتم حذف بعض العبارات من عبارات الأبعاد الستة، وهذا من أجل تقريب مؤشرات الدراسة إلى المؤشرات الصحيحة لقياس ملاءمة النموذج. حيث أصبح عدد أغلبها (03) ثلاث عبارات، ما عدا التدريب والتحفيز(04) أربع عبارات.

3-3- توصيف العينة: يهدف توصيف العينة لمعرفة مدى تمثيلهم للمجتمع الإحصائي، وهذا يرتبط بتجانس العينة وفقا لـ(Tharenou, et al)،[1] حيث أن انخفاض تجانس العينة يرتبط بقابلية أكبر للتعميم، وهذا ما ينطبق على العينة الحالية التي تشمل مختلف المستويات العمرية والتعليمية والوظيفة والنوع، ما يجعلها غير متجانسة.

جدول رقم (3): توصيف العينة ديموغرافيا (n=137)

المتغير	البيان	التكرار	%
النوع	ذكر	60	43.8
	أنثى	77	56.2
العمر	من20 إلى 30 سنة	32	23.35
	من 30 إلى 40 سنة	66	48.19
	من 40 إلى 50 سنة	30	21.9
	أكثر من 50 سنة	9	6.56
المستوى التعليمي	متوسط	11	8.02
	ثانوي	42	30.65
	جامعي	62	45.25
	دراسات عليا	22	16.08
الوظيفة	طبيب	22	16.08
	ممرض	63	45.98
	إداري	39	28.46
	مستخدم	13	9.48

المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلالSPSS

نلاحظ من الجدول أن أغلب أفراد العينة من الإناث بنسبة (56.2%) مقابل (43.8%) من الذكور. كما أن أغلب العاملين أعمارهم كبيرة نسبيا حيث بلغت نسبة (48.19%) بالنسبة للأكثر من 30 عاما، ثم (23.35%) للأكثر من 20 عاما مقابل (21.9%) لمن هم أكبر من 40 عاما. أما عن المستوى التعليمي نجد اغلب أفراد العينة من المستوى الجامعي (45.25%)، ثم الثانوي (30,6)، ثم الدراسات العليا (08. 16%) ونسبة قليلة جدا للمستوى المتوسط (8%) وهذا شئ طبيعي في هذا القطاع الحساس. أما بالنسبة للوظيفة فنجد أن الفئة الغالبة هي السلك التمريضي (45.98%) وهو ما يحتاجه هذا القطاع بكثرة، ثم السلك الإداري (28.46%)، مقابل سلك الأطباء الذي بلغ (16.08%) فقط.

4-3- اختبار الفرضيات

1- الفرضية الرئيسية الأولى: "إن التسويق الداخلي متغير له عدة ابعاد وينقسم بشكل معنوي الى ستة أنشطة (أبعاد)"

ستختبر هذه الفرضية من خلال برنامج AMOS الإصدار 20، وهذا بعدما تم التأكد من ثبات المقياس من خلال قيم معاملات كرونباخ التي كانت جميعها أعلى من (0.80)، كما يبينه الجدول (2). وعليه، يمكن القول أن جميع أنشطة (أبعاد) التسويق الداخلي تتمتع بالثبات الداخلي (0.975).

والجدول رقم (4) والشكل رقم (1) يوضحان نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (مؤشرات قياس ملاءمة النموذج)

مؤشرات الملائمة	القيم المقترحة	قيم المؤشرات
Chi-square/degree of freedom(2/df) مربع كاي/درجة الحرية	≤ 3.00	1.677
Goodness of fit (GFI) صحة الملائمة	≥ 0.8	.805
Normed fit index (NFI) مؤشر الملائمة الطبيعي	≥ 0.90	0.90
Comparative fit index (CFI) مؤشر الملائمة المقارن	≥ 0.90	.952

[1] - Tharenou, P., Donohue, R., & Cooper, B, **Management Research Methods**. (Cambridge: Cambridge University Press. 2007).

Incremental Fit Index (IFI) مؤشر الملائمة المتزايد	≥ 0.90	.953
Tucker-Lewis index (TLI) مؤشر توكر لويس	≥ 0.90	.940
(RMSEA) الجذر التربيعي لمتوسط الأخطاء التقريبية	0.05 to 0.08	.082

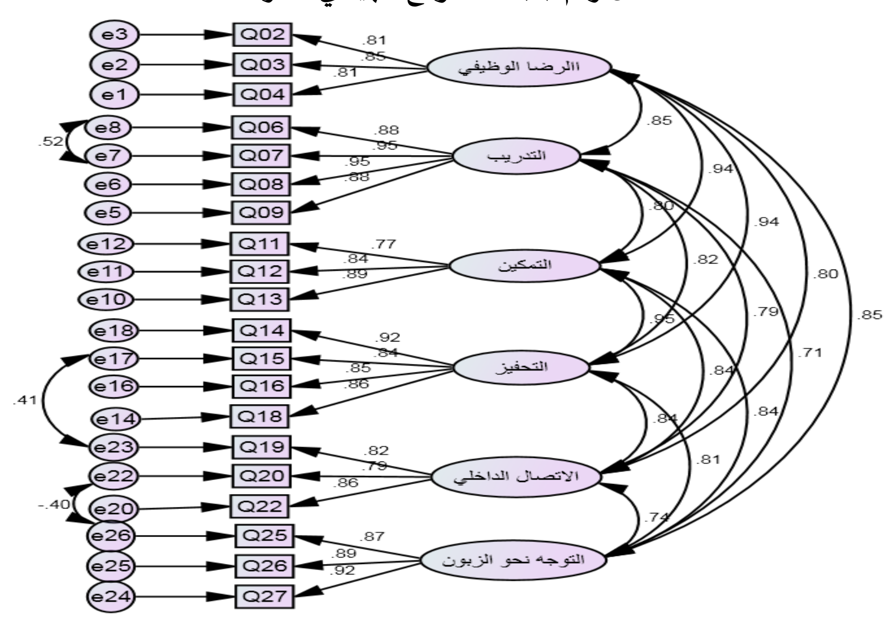
المصدر: تم إعداده بالاعتماد على نتائج AMOS بعد الاستعانة بـ:

Huil Bian, Structural Equation Modeling With AMOS (Office for faculty Excellence Fall, 2011), p.33.

من خلال الجدول (4) نستنتج صحة الفرضية الرئيسية الأولى، حيث تم حذف بعض العبارات من المقياس لتحقيق القيم المقترحة للمؤشرات. فقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات أهمها مؤشر ملائمة جودة التوفيق للنموذج (GFI=0.805) الذي يعطي مؤشرا على مدى تناسب التباين مع عينة الدراسة، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على حسن ملائمة الجودة. أما مؤشر الموائمة المقارن (CFI=0.95) فهو يقترب من الواحد وهذا جيد، كذلك مؤشر ملائمة الجودة المعياري (NFI=0.90) كلما اقترب من الواحد كان جيد. وكذلك (RMSEA) الجذر التربيعي لمتوسط الأخطاء التقريبية تشير إلى أن التمثيل جيد للنموذج. وبذلك فقد حققت كل قيم مؤشرات الدراسة القيم المقترحة للنموذج.

وعليه، يمكننا القول أن التسويق الداخلي في هذه الحالة ينقسم إلى ستة أنشطة (أبعاد) هي: الرضا الوظيفي، التدريب، التمكين، التحفيز، الاتصال الداخلي، التوجه نحو الزبون. كما يوضحه الشكل (1)، حيث تشير رموز (Q) إلى بنود المقياس، بينما تشير رموز "e" إلى أخطاء المقياس. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1) : النموذج الهيكلي للدراسة



المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلال برنامج AMOS

2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: سيتم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أن:

"أنشطة التسويق الداخلي تدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي بباتنة" من خلال اختبار الفرضيات الستة الفرعية الخاصة بأبعاد (أنشطة) التسويق الداخلي. باستخدام اختبار ستودنت للعينة الواحدة، وذلك من خلال مقارنة المتوسطات الحسابية بالقيمة الحيادية للمتوسط الحسابي والبالغة (3)، كما يلي:

2-1- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى :** الفرضية الفرعية الأولى: "الرضا الوظيفي يدرك معنويا بشكل ايجابي من طرف العاملون في المستشفى الجامعي". لاختبار الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار ستودنت للعينة الواحدة، والقيمة الحيادية للمتوسط الحسابي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (5): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى (الرضا الوظيفي)

البعـد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الحيادية	اختبار الفروق (T-test)	القيمة الاحتمالية
الرضا الوظيفي	2.92	.928	3	20.93	.000**
Q02: . أتقاض راتبا يتناسب مع حجم العمل الذي أقوم به	2.58	1.111	3	14.43	.000**
Q03: أشعر باعتراف الرؤساء وتقديرهم لما أقوم به من عمل	3.00	1.071	3	18.84	.000**
Q04: أشعر بالاستقرار والأمن الوظيفي في العمل	3.18	.951	3	23.20	.000**

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (1%)

المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلالSPSS

يبين الجدول رقم (5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت أقل من (1%)، مما يثبت أن إدراك العاملين للرضا الوظيفي كان معنويا، وعند مقارنة المتوسط الحسابي (2.92) مع القيمة الحيادية للمتوسط الحسابي (3) يتضح أن إدراك وتقييم العاملون للرضا الوظيفي كان بشكل سلبي. وذلك راجع بالدرجة الأولى للأجر، حيث يرى العاملون أن حجم العمل لا يتوافق مع الأجر الذي لا يلبي الحاجات والرغبات الاجتماعية لهم، خاصة بالنسبة للسلك التمريضي الذي يقوم عادة بالاحتجاج. وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الأولى، أي أن: "الرضا الوظيفي يدرك معنويا بشكل سلبي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي".

2-2- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية :**الفرضية الفرعية الثانية: "التدريب يدرك معنويا بشكل ايجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي". سيتم اختبار الفرضية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (6): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية (التدريب)

البعـد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الحيادية	اختبار الفروق (T-test)	القيمة الاحتمالية
التدريب	3.04	.987	3	21.999	.000**
Q06: تستخدم إدارة المستشفى الأساليب التقنية الحديثة في التدريب	3.09	.980	3	21.619	.000**
Q07: توفر البرنامج التدريبية المعلومات المطلوبة لتطوير كفاءة العاملين.	3.08	.986	3	21.388	.000**
Q08: تقوم إدارة المستشفى بتحديث متواصل للمعلومات المكتسبة خلال لتدريب	3.02	.989	3	20.71	.000**
Q09: تقيس الإدارة درجة استفادة الموظفين من التدريب	2.99	.962	3	19.88	.000**

المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلالSPSS

يوضح الجدول رقم (6) أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت أقل من (1%)، مما يثبت معنوية إدراك العاملين للتدريب، وعند مقارنة المتوسط الحسابي (3.04) مع القيمة الحيادية للمتوسط الحسابي (3) يتضح أن إدراك وتقييم العاملون للتدريب كان بشكل ايجابي. غير أن إدارة المستشفى لا تولي اهتمام كبير لقياس درجة استفادة الموظفين من التدريب. وعليه، يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

2-3- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة** : "التمكين يدرك معنويا بشكل ايجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي". سيتم اختبار الفرضية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (7): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (التمكين)

البعـد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الحيادية	اختبار الفروق (T-test)	القيمة الاحتمالية
التمكين	2.94	.906	3	21.69	.000**

Q11: أمتلك حرية تعديل الخدمة بناءا على احتياجات المستفيد من الخدمة.	3.30	.920	3	25.27	.000**
Q12: تشرك الإدارة بعض العاملين في الاجتماعات لإبداء الرأي حول العمل.	2.69	1.041	3	16.44	.000**
Q13: تفوض إدارة المستشفى الصلاحية للموظفين لاتخاذ بعض القرارات الهامة	2.84	1.087	3	17.11	.000**

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (1%)

المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلالSPSS

يوضح الجدول (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة الخاصة بالتمكين، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت أقل من (1%)، ما يثبت معنوية إدراك العاملين للتمكين، ولكن عند مقارنة المتوسط الحسابي (2.94) مع القيمة الحيادية يتضح أن إدراك العاملون وتقييمهم كان سلبي. وهذا لأن إدارة المستشفى لا تولي اهتماما لأراء العاملين لإبداء رأيهم حول العمل، ولا تفوض الصلاحية للموظفين لاتخاذ بعض القرارات المناسبة الخاصة بمتطلبات المستفيد. وعليه، ترفض الفرضية الفرعية الثالثة، أي أن: "التمكين يدرك معنويا بشكل سلبي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي".

2-4- **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** الفرضية الفرعية الرابعة: " التحفيز يدرك معنويا بشكل ايجابي من طرف العاملون في المستشفى الجامعي". سيتم اختبار الفرضية ، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (8): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (التحفيز)

البعـد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الحيادية	اختبار الفروق (T-test)	القيمة الاحتمالية
التحفيز	2.66	.914	3	18.42	.000**
Q14: تقوم إدارة المستشفى بمنح المكافآت والحوافز بناءا على الأداء المتميز للعاملين.	2.56	1.038	3	15.24	.000**
Q15: توفر إدارة المستشفى فرص الترقية بناءا على الأداء الجيد في تحقيق الجودة	3.01	1.168	3	17.45	.000**
Q16: يتم توزيع الحوافز والمكافآت بطريقة عادلة بين الموظفين	2.44	.862	3	16.87	.000**
Q18: يتم دعم الموظفين والاعتراف بجهودهم خاصة موظفو الخط الأمامي	2.64	.981	3	16.94	.000**

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (1%)

المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلالSPSS

يبين الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت أقل من (1%)، مما يثبت معنوية إدراك العاملين للتحفيز، ولكن عند مقارنة المتوسط الحسابي (2.66) مع القيمة الحيادية يتضح إدراكهم وتقييمهم السلبي للتحفيز. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم توزيع الحوافز والمكافآت بطريقة عادلة بين الموظفين، كما أن إدارة المستشفى لا تمنح المكافآت والحوافز للموظفين بناءا على أدائهم المتميز في خدمة المرضى، ناهيك عن غياب دعم الموظفين والاعتراف بجهودهم في القيام بوظائفهم، خاصة الوظائف التي هي على تماس مباشر مع المستفيدين. وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الرابعة، أي أن: "التحفيز يدرك معنويا بشكل سلبي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي".

2-5- **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة :** الفرضية الفرعية الخامسة: "الاتصال الداخلي يدرك معنويا بشكل ايجابي من طرف العاملون في المستشفى الجامعي". سيتم اختبار الفرضية ، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (9): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة (الاتصال الداخلي)

البعـــد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الحيادية	اختبار الفروق (T-test)	القيمة الاحتمالية

الاتصال الداخلي	3.49	.810	3	31.06	.000**
Q19: يوجد تنسيق وتعاون على مستوى عال بين الإدارة والموظفين	3.48	.930	3	26.92	.000**
Q20: يوجد نظام جيد للاتصالات يسمح بتوفير كافة المعلومات بسرعة	3.60	.869	3	30.30	.000**
Q22: توفر إدارة المستشفى كل المعلومات عن الخدمات الجديدة التي تنوي الترويج لها	3.39	.935	3	25.83	.000**

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (1%)

المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلالSPSS

يوضح الجدول (9) نتائج اختبار الفرعية الخامسة الخاصة بالاتصال الداخلي، فكانت القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت أقل من (1%)، وأن المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.49) أكبر من القيمة الحيادية مما يبين إدراك وتقييم العاملون الايجابي للاتصال الداخلي. وهذا يرجع بالدرجة الأولى لوجد نظام جيد للاتصالات يسمح بتوفير كافة المعلومات التي يحتاجها العاملون في وظيفتهم بالسرعة المناسبة، كما يوجد تنسيق وتعاون على مستوى عال بين الإدارة والموظفين. وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الخامسة.

6-2- **اختبار الفرضية الفرعية السادسة:** الفرضية الفرعية السادسة: " التوجه نحو الزبون يدرك معنويا بشكل ايجابي من طرف العاملون في المستشفى الجامعي".سيتم اختبار الفرضية ، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة (التوجه نحو الزبون)

البعـــد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الحيادية	اختبار الفروق (T-test)	القيمة الاحتمالية
التوجه نحو الزبون	3.03	.925	3	22.22	.000**
Q25: يحرص الموظفون على تقديم الخدمات للمرضى بجودة عالية	3.05	.952	3	21.82	.000**
Q26: يتم الاهتمام بالمريض في جميع مراحل علاجه	3.03	1.05	3	19.57	.000**
Q27: وسائل العمل المادية ساعدت على أداء المهام بشكل جيد	3.00	.990	3	20.50	.000**

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (1%)

المصدر: بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان من خلالSPSS

إن نتائج اختبار الفرضية السادسة الخاصة بالتوجه نحو الزبون، أثبتت صحة الفرضية لان القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت أقل من (1%)، وأن المتوسط الحسابي لبعد التوجه نحو الزبون (3.03) أكبر من القيمة الحيادية. وعليه، كان إدراك العاملين وتقييمهم لهذا البعد ايجابي، وذلك راجع إلى حرص الموظفون على تقديم خدمات عالية الجودة للمرضى، كما أن وسائل العمل المادية المتوفرة في المستشفى ساعدت الموظفين على أداء مهامهم بشكل جيد. وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية السادسة.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: مما سبق، ومن خلال اختبار الفرضيات الفرعية الستة الخاصة بأبعاد (أنشطة التسويق الداخلي. فإن نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: "أنشطة التسويق الداخلي تدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي بباتنة"، تكون كما يلي:

"أنشطة التسويق الداخلي التي تدرك معنويا بشكل إيجابي من طرف العاملين في المستشفى الجامعي بباتنة هي: الاتصال الداخلي، التوجه نحو الزبون والتدريب. أما الأنشطة التي تدرك بشكل سلبي هي: الرضا الوظيفي، التمكين والتحفيز".

النتائج والاقتراحات:

1- النتائج:

- أظهرت الدراسة أن التسويق الداخلي المطبق في المركز الاستشفائي الجامعي يشمل ستة أنشطة هي: الرضا الوظيفي، التدريب، التمكين، التحفيز، الاتصال الداخلي والتوجه نحو الزبون، ولكن تطبيقها كان بشكل ضمني على اعتبار أن بعض أنشطتها هي جزء من الأنشطة العادية لإدارة الموارد البشرية.
- بينت الدراسة عدم تحقق الرضا الوظيفي للعاملين بالمركز الاستشفائي الجامعي، والسبب يرجع إلى سياسة الأجور بالدرجة الأولى، خاصة في السلك الشبه الطبي.
- كما أظهرت الدراسة أن المسيرين في المركز الاستشفائي يعملون بجهد لتطوير وتحسين نوعية البرامج التدريبية والتطويرية التي تهدف إلى تحسين المستوى وتجديد المعلومات الوظيفية لكافة موظفي القطاع.
- بينت الدراسة أن المسيرين في المستشفى يعملون بجهد لترسيخ ثقافة التمكين والتفويض ومنح المزيد من الاستقلالية في العمل في أوساط الموظفين، لكنها لم تصل بعد لمستوى الطموحات.
- كما أظهرت الدراسة ضعف كبير في السياسة المتبعة لتحفيز الموظفين، ومنحهم المكافآت بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيعها، مما يعني أن المسيرين في المستشفى ليس لديهم اهتمام بتفعيل نظام الحوافز والمكافآت خاصة بالنسبة لأعوان شبه الطبيين، على الرغم من أن هذا البعد يشجع الموظفين على أداء خدمة أفضل.
- وفيما يتعلق بالاتصال الداخلي، بينت الدراسة الميدانية وجود اهتمام كبير من طرف مسيري المركز الاستشفائي بهذا الجانب الذي يسمح بتوفير كافة المعلومات التي يحتاجها الموظفين من اجل تقديم خدمة ذات جودة عالية، وهذا بعد تحقيق تنسيق عالي بين الإدارة والموظفين.
- أما بالنسبة للتوجه نحو المريض، فان الدراسة الميدانية أثبتت أن الإدارة والموظفون في المركز الاستشفائي لديهم اهتمام بهذا الجانب، وهذا يظهر في حرص الموظفون على تقديم خدمات عالية الجودة للمرضى، والاهتمام بالمريض في جميع مراحل علاجه، كما أن وسائل العمل المادية المتوفرة في المستشفى ساعدت على أداء المهام بشكل جيد.

2- الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- المحاولة الجادة لمسيري المركز الاستشفائي الجامعي لفهم وإدراك التسويق الداخلي، واعتباره فلسفة لتحقيق النجاح والتميز، وإعطاءه الاهتمام أكثر.
- التركيز أكثر على تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين خاصة في المنظمات الصحية، لأنه سوف يؤثر على مستوى أداء أعمالهم وزيادة مستوى الكفاءة لديهم، مما ينعكس على جودة ما يقدموه للمستفيدين من خدمات تساهم في تحقيق رضاهم.
- ضرورة الاهتمام بالبرامج التدريبية في كافة المستويات الوظيفية، والاهتمام بالتدريب المتصل بالتطور التكنولوجي في مجال الصحة والتقنيات الحديثة في الطب بشكل دوري ومستمر.
- ضرورة توسيع نطاق التمكين وتفويض الصلاحيات للموظفين، ومنحهم المزيد من الاستقلالية لتشجيعهم على اتخاذ القرارات وإبداء الآراء، وتعزيز مبدأ العمل الجماعي والعمل بروح الفريق الواحد لضمان نجاح برامج التسويق الداخلي.
- العمل على توليد الرغبة في العمل لدى الموظفين، من خلال تقديم حوافز مادية ومعنوية مناسبة، توزع بطريقة عادلة بين الموظفين.
- تعزيز أنظمة الاتصال الداخلي، بحيث يساهم في تسهيل تبادل المعلومات بين الموظفين والإدارة.

- ضرورة الاهتمام والتركيز أكثر على المريض لتحقيق رضاه من خلال إعطاء صورة ايجابية عن المركز الاستشفائي وجودة الخدمات المقدمة من قبله.
- العمل على توفير بيئة تنظيمية تساعد على تنمية الحس الإبداعي لدى الأطباء العاملين لزيادة الاستفادة من قدراتهم الإبداعية الكامنة.
- ضرورة ترسيخ ثقافة الخدمة في وسط الموظفين.
- ضرورة عقد حلقات واجتماعات بين الإدارة والموظفين لبحث كل جديد في بيئة العمل.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية

1. أيمن عبد الله محمد أبو بكر، 2015، " اثر ممارسات التسويق الداخلي على رضا العاملين "، دراسة حالة بنك أبو ظبي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1.
2. بسيوني محمد البرادعي، 2005، تنمية مهارات تخطيط الموارد البشرية، مصر، ايتراك للنشر والتوزيع.
3. بشير العلاق، حميد عبد النبي الطائي،2007 ، تسويق الخدمات: مدخل استراتيجي، وظيفي، تطبيقي، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
4. داوود معمر، 2006 ، منظمات الأعمال الحوافز والمكافآت، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث.
5. شوقي ناجي جواد وآخرون، 2006، دراسات خاصة في إدارة الأعمال، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
6. عبد اللطيف عبد اللطيف، 2001، العلوم السلوكية في التطبيق الإداري، دمشق: جامعة دمشق.
7. محمد الصيرفي، 2007 ، السلوك الإداري والعلاقات الإنسانية، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.
8. محمد فريد الصحن، 2002 ، قراءات في إدارة التسويق، الإسكندرية: الدار الجامعية.

2- باللغة الأجنبية:

1. Ahmed, P.R., Saad, N.M., & Rafiq, M., (2002), “Internal Marketing: Using Marketing-Like Approaches to Build Business Competencies and Improve Performance in Large Malaysian Corporations”, Asian Academy of Management Journal, Vol. 7, No. 2.
2. Benea, M.C., (2008), “Internal marketing and Performance in Services Organizations”, Hunedoara, Romania.
3. Bruce, L. & Manuela, P., 2003, “ Measuring Empowerment ”, Leadership & Organization Development Journal, Vol. 24, No. 2.
4. Buber, R., (2000), “Model Building on Internal Marketing: An Exploratory Study by GABEK”, ANZMAC.
5. Farzad, A. Nahavandi, N., & Caruana, A. (2008), "The Effect of Internal Marketing on Organizational Commitment in Iranian Banks", American Journal of Applied Sciences, Vol .5 No.11.
6. Ha, N.C., Abu-Bakar, R., & Jaafar, S.I.S. (2007), “Internal Marketing Issues inService Organizations in Malaysia”, International Review of Business Research Papers, Vol. 3 No.5.
7. Jones, P.M., (1986), “Internal Marketing” , International Journal of Hospitality Management, Vol. 5, No.4..
8. Kelemen, M., (2007), “Internal Marketnig : A Qualitative Study of Culture Change in the UK Banking Sector”, Journal of Marketing Management, Vol. 23, No. 7-8.
9. Kotler, P. (2003), Marketing management, Eleventh Edition, Prentice Hall of India,.
10. Martensen, A., & Gronholdt, L., (2006), “Internal Marketing: A Study of Employee Loyalty, Its Determinants and Consequences”, Innovative Marketing, Vol. 2, No. 4..
11. Piecy, N., & Morgan, N., (1991), “Internal Marketing- The Missing Half of the Marketing Programme” Long Range Planning, Vol. 24..
12. Simberova, I., (2007), “Internal Marketing as a Part of Marketing Culture Supporting Value for External Customer”, Economics and Management, Vol. 12. P.471.
13. Tharenou, P., Donohue, R., & Cooper, B, (2007), Management Research Methods. Cambridge: Cambridge University Press.
14. Yang, J.T, (2002), “The Development and Emergence of the Internal Marketing Concept”, Department of Hotel and Restaurant Management.,

الاستبيان الخاص بالعاملين

القسم الأول: البيانات العامة: يوضح هذا القسم بعض البيانات العامة لموظفي المستشفى الجامعي بباتنة، بغرض تحليل النتائج فيما بعد. لذا يرجى التفضل بوضع علامة (X) في الاختيار الذي يتوافق معكم.

الجنس: ذكر أنثى

1- **العمر:** من 20 إلى 30 سنة من31 إلى 40 سنة
من 41 إلى 50 سنة أكبر من 50 سنة

2- **المستوى التعليمي:** متوسط ثانوي جامعي دراسات عليا

3- **الوظيفة:** طبيب ممرض إداري عامل

القسم الثاني: محاور الاستبيان (أبعاد التسويق الداخلي)

هذه مجموعة من العبارات التي تقيس أبعاد التسويق الداخلي (الرضا الوظيفي، التدريب، التمكين، التحفيز، الاتصال الداخلي، التوجه نحو الزبون)، ويرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

الرقم	عبارات أبعاد التسويق الداخلي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد تعاون بين الزملاء في العمل					
2	أتقاض راتبا يتناسب مع حجم العمل الذي أقوم به					
3	أشعر باعتراف الرؤساء وتقديرهم لما أقوم به من عمل					
4	أشعر بالاستقرار والأمن الوظيفي في العمل					
5	يتم تدريب الموظفين وفق برنامج معد لكافة المستويات وبشكل دوري.					
6	تستخدم إدارة المستشفى الأساليب التقنية الحديثة في التدريب					
7	توفر البرنامج التدريبية المعلومات المطلوبة لتطوير كفاءة العاملين					
8	تقوم إدارة المستشفى بتحديث متواصل للمعلومات المكتسبة خلال التدريب					
9	تقيس الإدارة درجة استفادة الموظفين من التدريب					
10	أقوم بعملي بدون وجود رقابة مستمرة من طرف الإدارة					
11	أمتلك حرية تعديل الخدمة بناءا على احتياجات المستفيد من الخدمة					
12	تشرك الإدارة بعض العاملين في الاجتماعات لإبداء الرأي حول العمل					
13	تفوض إدارة المستشفى الصلاحية للموظفين لاتخاذ بعض القرارات الهامة					
14	تقوم إدارة المستشفى بمنح المكافآت والحوافز بناءا على الأداء المتميز للعاملين					
15	توفر إدارة المستشفى فرص الترقية بناءا على الأداء الجيد في تحقيق الجودة					
16	يتم توزيع الحوافز والمكافآت بطريقة عادلة بين الموظفين					
17	الحوافز الموجودة متنوعة وتلبي احتياجات الموظفين					
18	يتم دعم الموظفين والاعتراف بجهودهم خاصة موظفو الخط الأمامي					
19	يوجد تنسيق وتعاون على مستوى عال بين الإدارة والموظفين					
20	يوجد نظام جيد للاتصالات يسمح بتوفير كافة المعلومات بسرعة					
21	تعمل إدارة المستشفى على تسهيل الاتصال بين الموظفين من خلال توفير وسائل اتصال جيدة.					
22	توفر إدارة المستشفى كل المعلومات عن الخدمات الجديدة التي تنوي الترويج لها					
23	يمكن الاتصال بالرئيس المباشر بسهولة عند مواجهة مشكلة ما					
24	يتم فهم حالة المريض بسرعة لتلبية حاجته					
25	يحرص الموظفون على تقديم الخدمات للمرضى بجودة عالية					
26	يتم الاهتمام بالمريض في جميع مراحل علاجه					
27	وسائل العمل المادية ساعدت على أداء المهام بشكل جيد					

الأبعاد الحديثة لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS بين الإيجاب والسلب

أ. أمال تخنوني – أ.د. مصطفى عقاري
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنة -1-

الملخص: تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على حصر أهم المستجدات في الإصدارات والتعديلات الحاصلة في معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية في الآونة الأخيرة، وضرورة وحتمية هذه الديناميكية على مستوى معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية ومكانتها بين الإيجاب والسلب في التطبيق.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتفسيراتها، ديناميكية المعايير، التعديلات.

Abstract:
The study highlights the most important developments in recent international accounting and financial reporting standards, and the necessity and inevitability of this dynamic at the level of international accounting and financial reporting standards and their status between positive and negative implementation.

Key Words: International Financial Reporting Standards and Interpretations (IAS/IFRS-SIC/IFRIC), Standards Dynamics, Modifications.

مقدمة: تحتاج المعرفة في مجال الممارسات المحاسبية، كغيرها من مجالات المعرفة إلى استكمال تطوير معارفها بشكل علمي هادف، وتنظيمها وإعادة هيكلتها وتأصيلها علمياً وتوحيدها، لذلك تحاول الاتجاهات الحديثة المساهمة في تحقيق التوحيد العلمي للمعرفة المحاسبية الدولية، وفي ظل التطور الذي يشهده عالم المال والأعمال وطبيعة البيئة المحاسبية الدولية وما تواجهه من تحديات، عرفت IAS/IFRS ألية تطوير مستمرة، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعرف أبعادًا حديثة في شكل إصدارات جديدة، تعديلات، دورات تحسينية سنوية، ...الخ، كل ذلك جعل مختلف مؤيدي ومستعملي مخرجات هذه المرجعية يتخبطون خاصة في التطبيق والتنفيذ لهذه المستجدات والتحديثات بين الإيجاب والسلب، ومن هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما هي الأبعاد الحديثة لمعايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية؟ و ما مكانتها في البيئة المحاسبية الدولية بين الإيجاب والسلب؟

وللإجابة على هذا الإشكال تقوم الدراسة على محاولة إثبات الفرضيات التالية:

- تشهد IAS/IFRS في الآونة الأخيرة ألية تطوير وديناميكية مستمرة في شكل إصدارات مستحدثة وتعديلات عدة، تعالج مشاكل محاسبية، قضايا مستجدة، وتخدم مصالح مشتركة، والتي تنشأ نتيجة لمتطلبات البيئة المحاسبية، والتركيز على مجالات التضارب في IAS/IFRS.

- عولمة IAS/IFRS أخذت أبعادًا حديثة على الصعيد الدولي، جعلت مختلف مؤيدي و مطبقي IAS/IFRS يواجهون اعتبارات الايجاب والسلب في تنفيذ هذه الأخيرة، الأمر الذي يجعل عملية ضبط موحد لنظرية محاسبية صعبة وبعيدة المنال في ظل السير في نفس المسار.وللإلمام بما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية وهي:

1- ألية تطوير معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS؛

2- مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS؛

3- الاعتبارات الإيجابية والسلبية لعولمة معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

المحور الأول: ألية تطوير معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

إن الحديث عن ألية تطوير IAS/IFRS يستلزم تقديم صورة توضيحية من خلال الأتي:

أولاً: مكونات وإجراءات إصدار معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

إن IAS/IFRS تتخذ أشكال نموذجية موحدة، وتتبع إجراءات منهجية للإصدار تتضح فيما يلي:

1. المكونات والشكل الحديث لمعايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية.

إن مصطلح IFRS يمكن أن يؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وكمفهوم ضيق تعتبر IFRS ترقيماً جديداً لـ IAS لتميزها عن بعضها البعض، أما بالمفهوم الواسع والشامل، فإن IFRS تعتبر تطوراً وامتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة IAS/IFRS وتفسيراتها SIC/IFRIC الصادرة والمصادق عليها من طرف IASB و IFRSIC، ويعتبر هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي التقارير المالية[1].

إن IFRS هي المعايير الصادرة عن IASB، حيث ينشر هذا الأخير في سلسلة إصدارات تسمى IFRS وتشمل كل من -IAS-IFRS SIC-IFRIC[2]. وتتمثل فيما يلي*:

✓ معايير المحاسبة الدولية IAS: أصدرت IASC نهاية سنة 2000 (41) معيار، وقد تم إجراء تعديل على البعض، وإلغاء واستبدال البعض الأخر ليصبح عددها (28) معياراً سارياً بداية 2017؛

✓ تفسيرات معايير المحاسبة الدولية SIC: أصدرت SIC نهاية سنة 2000 (34) تفسير، وقد تم إلغاء البعض، ودمج البعض الأخر ليصبح عددها (08) تفسيرات سارية بداية 2017؛

✓ معايير التقارير المالية الدولية IFRS: أصدرت IASB لغاية بداية 2017 (16) معياراً، منها (IFRS9-IFRS15-IFRS16) لا تزال غير سارية؛

✓ تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC: أصدرت IFRSIC (22) تفسير وقد تم سحب (4) تفسيرات منها ليصبح عددها (18) تفسيراً بداية 2017، منها (IFRIC21) غير ساري.

إن IAS/IFRS باعتبارها تعالج مشاكل محاسبية فهي تتكون من ثلاثة أجزاء أساسية وهي[3]:

- وصف مفصل للمشكلة المراد معالجتها؛
- قرار مدروس بشكل منطقي أو طرق محددة أو نظرية أساسية لحل المشكلة؛
- بالتوافق مع القرار أو النظرية أو الطرق، اعتماد حل معين يكون مبرراً.

وحتى تكون المعايير ممنهجة ولها فعالية من حيث تطبيقها، ينبغي أن تتخذ أشكالاً نموذجية، وموحدة، ولقد تبنت المرجعية المحاسبية الجديدة IFRS الصادرة بواسطة IASB شكلاً جديداً بالكامل يتضمن بعض المكونات التالية أو كلها وهي[4]:

✓ الأهداف، مجال التطبيق، التعاريف والمصطلحات، التعديلات المحددة، الإفصاحات، أحكام انتقالية، المرفقات؛

---

[1]- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 06.

[2] - Ouvrage collectif d'un groupe de travail de L'association nationale des directeurs financiers et de control de gestion, **Normes IAS/IFRS (Que faut-il faire ? Comment s'y prendre ?),** 2eme édition, éditions d'organisation, Paris, 2004-2005, Page 05.

[3]- أحمد الرياحي بلقاوي، **نظرية المحاسبة**، ترجمة رياض العبد الله، طلال الججاوي، ج1، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 171.

[4] -Robert Obert, **Pratique des normes IFRS- Normes IFRS et US GAAP**, 5e édition, DUNOD, Paris, 2013., Page 18.

*: وبالأخذ في عين الاعتبار التحديثات الحاصلة في IAS/IFRS والتي ستكون سارية المفعول بدءًا من 2018-2019 تصبح المعايير تشمل:
-.(IAS=24, SIC= 05, IFRS= 16, IFRIC= 14)

✓ بالإضافة إلى أساس الاستنتاجات، وهو لا يشكل جزء من IFRS و توجهات متصلة بالتنفيذ، أيضاً لا تشكل جزء من IFRS.

إن المستعرض لIAS/IFRS يلاحظ أن تركيبة تلك المعايير تتشابه بشكل كبير جداً، باستثناء الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية و IAS1 "عرض القوائم المالية "أما باقي المعايير فهي تحتوي الأجزاء السابقة الذكر، وفيما يلي شرح موجز لمختلف محتويات IAS/IFRS وهي مرتبة حسب الأتي[1]:

✓ مقدمة: حيث يتم من خلالها إعطاء مقدمة عن موضوع المعيار.

✓ أهداف المعيار: ومن خلالها يتم تحديد الأهداف الرئيسية التي يسعى المعيار إلى تحقيقها.

✓ نطاق المعيار: ويحتوي على الموضوعات التي تقع ضمن اختصاص المعيار والموضوعات التي لا تعتبر ضمن اختصاص المعيار كونها مغطاة في معيار أخر.

✓ المبدأ الأساسي في المعيار: هناك بعض المعايير يحكمها مبدأ أساسي يتم إدراجه كعنوان فرعي ضمن المعيار.

✓ التعاريف والمصطلحات الواردة في المعيار: حيث يتم تعريف المصطلحات الأساسية التي ترد في المعيار لإعطاء المستخدم فكرة واضحة ودقيقة عن المصطلحات المستخدمة في المعيار.

✓ متطلبات المعيار الرئيسية: والتي تشكل المحتوى الأساسي للمعيار حيث يظهر فيها أساس الاعتراف وطريقة القياس للبند أو الموضوع الذي يغطيه المعيار أي المعالجة المحاسبية الواجب إتباعها لمعالجة البند الذي يغطيه المعيار.

✓ متطلبات الإفصاح: والتي تبين ما يتوجب الإفصاح عنه في القوائم المالية أو في الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية والخاصة بالبند أو الموضوع الذي يغطيه المعيار.

✓ تاريخ سريان المعيار والفترة الانتقالية: حيث يتم إصدار المعيار بعد أخذ موافقة أغلبية أعضاء IASB عليه، ويتم تحديد تاريخ البدء بتطبيقه بتاريخ لاحق يكون كافي لإعطاء الشركات الوقت الكافي للبدء للتهيئة لذلك، مع تشجيع الشركات على التطبيق المبكر للمعيار أي قبل تاريخ بدء سريانه إذا ما رغبت بذلك، وتسمى الفترة الفاصلة بين تاريخ الإصدار وتاريخ إلزام الشركات بالتطبيق بالفترة الانتقالية.

2. إجراءات إصدار معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية: يتم تطوير وتعديل IAS/IFRS من خلال عملية تشاور دولية وإجراءات قانونية مع أمناء IFRS Foundation و تنطوي على الأفراد والمنظمات المهتمين من جميع أنحاء العالم، ويمكن إيجاز ألية إصدار أي معيار جديد أو تعديل أي معيار قائم في 6 مراحل أساسية تهدف لضمان وجود فرصة الامتثال في نقاط مختلفة على المستوى العالمي وهي[2]: 1- وضع جدول الأعمال(وضع الأجندة)؛ 2- تخطيط المشروع؛ 3- صياغة ونشر ورقة المناقشة؛ 4- تطوير ونشر مسودة العرض؛ 5- صياغة ونشر IFRS؛ 6- إجراءات ما بعد إصدار المعيار.

وفيما يلي شرح مختصر لمختلف المراحل السابقة الذكر:

✓ يدرس موظفو المجلس IASB ويحددون القضايا المحاسبية المطروحة بعد التشاور مع المجلس الاستشاري لمعايير التقارير المالية الدولية والتي تحدد أولوياتها في برنامج العمل؛

✓ بعد اضافة القضايا المطروحة ضمن برنامج العمل يتخذ المجلس IASB قرار لتنفيذ المشروع بمفرده أو بالمشاركة مع واضعي المعايير في بعض دول العالم؛

---

[1]- محمد أبو نصار، **المحاسبة المتوسطة**، ج1، ط1، دار وائل، الأردن، 2016، ص ص 16-17.

[2]- Asif Chaudhry and others, **Interpretations and application of International Financial Reporting Standards** 2015, John Wiley & Sons, Inc, Canada, 2015, Page 08.

✓ بعد تحديد طبيعة القضايا وأهميتها يعين المجلس مجموعة عمل لمناقشة الموضوع ودراسته[1]؛
✓ ينشر المجلس IASB ورقة مناقشة غير إلزامية تعرض فيها شرحاً مفصلاً للموضوع لإطلاع الجمهور عليها وإبداء الملاحظات حولها،
✓ بعد أخذ تعليقات وأراء الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الآراء المعارضة لأعضاء IASB، يتم نشر مسودة للمعيار (مسودة العرض) والتي تمت الموافقة عليها من قبل أكثر من 60% من الأعضاء الذين يحق لهم التصويت في IASB لإطلاع الجمهور عليها وإبداء الملاحظات حولها خلال الفترة المحددة في المسودة[2]؛
✓ نشر أساس القرارات النهائية في مسودة العرض؛
✓ الأخذ بالاعتبار كافة الملاحظات التي تم تلقيها خلال مهلة إبداء الملاحظات حول وثائق النقاشات ومسودات العرض؛
✓ الأخذ بالاعتبار الحاجة لعقد جلسة مناقشة علنية وإجراء اختبار عملي للمسودة[3]؛
✓ الموافقة على المعيار بموافقة 10 أعضاء من أصل 16 عضو من أعضاء IASB واعتماده ونشره[4]، وبعد نشر المعيار يقدم المجلس ملحق معلومات إضافي حول المعيار وشرح كيفية تطبيقه[5].

ومن جهة أخرى نؤكد أن الفلسفة التي تقوم عليها IFRS هي الشفافية، التطبيق في مختلف أنحاء العالم والشرعية العالمية لهذه المعايير، واحتراما لهذا فلكل منا أن يشارك برأيه عبر شبكة الإنترنت، حول مشروع أو أي موضوع محل النقاش وكذا الإطلاع على أراء الآخرين المنشورة عبر الشبكة، وحتى حضور جلسات المجلس.[6] ويمكن توضيح مختلف تلك المراحل من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مراحل إعداد و تطوير معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

وضع جد ول الأعمال	مشروعات البحث	مشروعات وضع المعايير	مراجعة المعايير
يقوم IASB باستشارة العامة فيما يخص خطة العمل الفنية الخاصة به كل خمس سنوات. كذلك فإن عمل IFRSIC ومراجعات ما بعد التطبيق للمعايير، قد يضيفان موضوعات إلى خطة العمل.	يتم إجراء الابحاث لتقييم مشكلات المحاسبة المحتملة، وتطوير حلول محتملة وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لوضع المعايير، وعادة ما يتم السعي لمعرفة وجهات نظر العامة عن طريق ورقة مناقشة.	بناءاَ على الأبحاث، يتم تطوير مقترحات معينة ويتم استشارة العامة فيما يخصها عن طريق مسودة عرض، تتم دراسة الملاحظات من قبل IASB قبل إنهاء المعايير أو تعديلها.	يتم إجراء مراجعات للمعايير الجديدة واقتراح تعديلات والاستشارة بشأنها إن لزم الأمر، وقد تقرر IFRSIC أيضاً أن تنشئ تفسيراً للمعيار.

Source: IFRS Foundation, Who we are and what we do, London, January 2017, Page 04.

ثانياً: ديناميكية وأشكال تعديل معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

1. ديناميكية معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

إن IAS/IFRS تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة، تستجيب للمستجدات في ساحة الاعمال في البيئة الدولية وتواكب التغييرات والتطورات على

---

[1] - حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية**، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2012، ص ص 45- 46.

[2] - Robert Obert, **Op-Cit**, Page 16.

[3] - أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية- معايير المحاسبة الدولية**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2015، ص ص 61-62.

[4] - محمد أبو نصار، مرجع سابق، ص 11.

[5] - Pascal Barneto, **Normes IFRS- Application Aux états Financiers**, 2e édition, Dunod, Paris, 2006, Page 28.

[6] - محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 47.

الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزء لا يتجزأ منها، فهي إذن بعيدة عن الجمود شأنها في ذلك شأن مواضيع العلوم الانسانية الأخرى.وقد يحدث التغير في IAS/IFRS بسبب تعدد وتطور مطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية التي هي أساس تعديل كثير من IAS/IFRS، وأخيراً تظل مشكلة الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومات المالية من أهم المحركات لتغيير وتطوير IAS/IFRS.

ويأخذ التطور المستمر في IAS/IFRS أشكالاً عديدة يمكن إدراجها في الأتي[1]:

✓ تعديل المعايير: يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، ويأخذ التعديل أشكال مختلفة منها: (إلغاء بعض البدائل المحاسبية، تعديل التعريفات، إلغاء بعض الممارسات المحاسبية)؛

✓ دمج التفسيرات في المعايير؛

✓ دمج بعض المعايير ببعضها البعض لوجود عوامل بينها؛

✓ سحب بعض المعايير؛

✓ إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة؛

✓ فصل المعيار إلى أكثر من معيار.

إن الافصاح عما يعتقد أنه معلومات هامة، وذات تأثير كبير على القرارات الاقتصادية، إضافة إلى الأدوات المالية هما من أهم محاور التغيير في IAS/IFRS، وذلك لازدياد أهميتها على المستويين المحلي والعالمي وأخذهما جزءًا كبيراً من الأنشطة الاقتصادية، حيث يتعلق المحور الأول بالمعلومات والتي يعتبرها كثير من المنظرين في المحاسبة من أهم موارد المنشأة، أما الثاني يتعلق بالأدوات المالية لازدياد التعقيدات التي تحيط بها بسبب تنوع صورها وأغراضها وإمكانية اتخاذها وسيلة للتلاعب.

2. **أشكال التعديلات والتحسينات في معايير التقارير المالية الدولية:**بالإضافة إلى ما سبق يمكن إدراج التحسينات السنوية التابعة على المعايير والناتجة عن مختلف الأشكال الواردة مسبقاً والخاصة بتطوير IAS/IFRS، حيث هذه التحسينات تأتي بتعديلات طفيفة على المعايير ذات العلاقة بالمعيار المعني بالتعديل أو الدمج أو الإلغاء....الخ.

ومن جهة أخرى ومن خلال النظر إلى استراتيجية IASB في هذا الصدد فإنه يمكن ملاحظة أن هناك ثلاث أساليب معتمدة تختلف في مدتها وأثارها على الهيكل الكلي لهذه المعايير، وبالتالي تأثيرها على أصحاب المصالح المرتبطين بهذه المعايير وهي[2]:

✓ **التحسينات الشاملة:** ترتبط بعدد كبير من المعايير حيث تعتبر ضرورية للمحافظة على التناسق الكلي بين المعايير والإطار النظري، وهذا في إطار الانسجام المطلوب مع التغييرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من حيث الاحتياجات المستجدة والمتنامية للمعلومات المالية، وتختلف أثار هذه التحسينات على جودة التقارير المالية بين البلدان وبين المؤسسات.

✓ **التحسينات المرتبطة بمعايير معينة:** تمس معايير بحد ذاتها وهذا وفقاً لمشاريع التحسينات السنوية التي يبرمجها المجلس أو إثر تطورات في الجانب المرتبط بالمعيار.

✓ **التحسينات الطارئة:** وهي تنتج عن أحداث طارئة نتيجة لخلل في إعداد وفهم IAS/IFRS التي كان من المفترض أن تعالج هذا الخلل، وهذا في إطار أن المحاسبة وسيلة لنقل ووصف الممارسات المالية وليس أداة لتصحيحها، ولعل أهم مثال على هذا الشكل من التحسينات هو ما قام به IASB منذ انفجار أزمة الرهن العقاري في سبتمبر 2008، من إعادة نظر في أولويات برنامجه.

---

[1]- خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج1، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص 54- 57.

[2]- عبد اللطيف طيبي وآخرون، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**،(البليدة، الملتقى الدولي الأول حول: **إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية**، يومي 14.13 ديسمبر 2011)، ص ص 8-11.

ثالثاً: مزايا وعبء التطور المستمر لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

1. مزايا إضافة أو تعديل معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية: في هذا الإطار حدد IASB مزايا إضافة بند محتمل إلى برنامج عمله وذلك بناءًا على حاجات مستخدمي التقارير المالية بشكل رئيسي، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً تكاليف إعداد المعلومات في التقارير المالية، وعند تحديد ما إذا كان بند مقترح على جدول الأعمال يلبي حاجات المستخدمين يبحث المجلس في الأمور التالية[1]:

- ✓ ما إذا كان هناك قصور معين في طريقة الإبلاغ عن أنواع محددة من المعاملات أو النشاطات في التقارير المالية؛
- ✓ أهمية وموثوقية الموضوع بالنسبة للأشخاص الذين يستخدمون التقارير المالية؛
- ✓ أنواع الجهات التي من المحتمل أن تتأثر بأي مقترحات، بما في ذلك ما إذا كان موضوع معين منتشراً في بعض الاختصاصات أكثر من غيرها؛
- ✓ كيف يمكن لموضوع معين في إعداد التقارير المالية أن يكون شائعاً أو راسخاً بالنسبة للمنشآت؛
- ✓ زيادة التقارب الدولي.

حيث يقوم المجلس بدراسة فيما سيتناول مشروع المعيار الجديد أو التعديل احتياجات المستخدمين عبر مختلف المناطق، أخذاً بعين الاعتبار العوامل التالية[2]:

- التغييرات في إعداد التقارير المالية والبيئة التنظيمية، إذا كانت القضية ذات صلة على الصعيد الدولي وظهرت نتيجة التغيرات في بيئة إعداد التقارير المالية والمتطلبات التنظيمية عبر مختلف المناطق؛
- الانتشار، إذا كانت المعلومات المعنية التي يمكن تقديمها ملائمة وموثوقة بالنسبة للمستخدمين، تؤثر على عدد كبير من المنشآت والمناطق، وتتسبب الإرشادات القائمة المتاحة في حدوث مشكلات متكررة وهامة، تجعل من عدم إمكانية زيادة التقارب تستمر في حال عدم حلها؛
- الإلحاحية، إذا تم استلام مطالب من الهيئات المعنية مع إعطاء مبررات معقولة تفيد بضرورة أن يتناول المجلس القضية كأمر له الأولوية؛
- النتائج، إذا كان غياب IAS/IFRS قد يؤدي إلى أن يتخذ المستخدمون قرارات غير مثالية.

وبعد تقييم أهمية قضية معينة، يأخذ المجلس بعين الاعتبار فيما إذا كان سيتناول مشروع المعيار الجديد أو التعديل مجالاً تكون فيه الإرشادات القائمة غير كافية، وتأخذ النواحي التالية بعين الاعتبار[3]:

- عدم وجود إرشادات؛
- وجود تنوع في المعايير الوطنية، مما يؤدي إلى نقص قابلية المقارنة في إعداد التقارير المالية؛
- وجود تنوع في الممارسة أو أنه من الصعب تطبيق IAS/IFRS القائمة لأنها:
  - غير واضحة أو معقدة أو بشكل غير ضروري؛
  - تكلفة الالتزام بها تفوق منافع المستخدمين؛

---

[1]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج ب، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ، الأردن، 2015، ص 2766.

[2]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج ب، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، الأردن، 2012، ص 2067.

[3]- المرجع نفسه، ص 2068.

- أن IAS/IFRS أصبحت قديمة ولم تعد المعلومات التي تولدها تعكس بشكل مناسب الظروف أو النتائج الاقتصادية.
وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أن يضيف IASB مشروع معين فقط في حال اعتبار أن منافع التحسينات سوف تفوق التكاليف، وبالنسبة للتعديلات الثانوية أو محدودة النطاق التي تتم على المعايير، بما في ذلك التحسينات السنوية، لا يجب أن تتبع عملية التشاور الرسمية هذه قبل إضافتها على برامج المعايير وذلك لأنها تعتبر جزءاً من تطبيق المعايير أو الحفاظ عليها، ولكن يجب إبلاغ المجلس الاستشاري بأي إضافات مقترحة وبأي تعديلات ثانوية أو محدودة النطاق على برنامج المعايير.

3. **عبء التعديل المستمر لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية:**إن التحسينات و التحديثات ضرورية كوسيلة فعالة للمحافظة على جودة المعايير المحاسبية في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة لمستخدمي المعلومة المحاسبية، إلا أن هذه العملية قد تخلق مشكلة ما يعرف بعبء المعايير، حيث يرجع المختصين هذه المشكلة إلى الانشطار الهائل للمعايير المحاسبية، ويتم تحديد المشاكل التالية كمسببات لعبء المعايير[1]:

- ✓ الكم الهائل من التفاصيل التي تتطلبها المعايير؛
- ✓ غياب معايير محددة تجعل عملية اختيار معايير معنية لأجل التطبيق مسألة بالغة الصعوبة.
- ✓ فشل معايير الغرض العام بإعطاء فروق بين حاجات المعدين والمستخدمين المحاسبين القانونين؛
- ✓ إفصاح مفرط من التفاصيل والقياس المعقدة أو كليهما وتظهر هذه المشكلة جلياً على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المحور الثاني: مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ونظراً للانتقادات الموجهة أو الموكلة لهيئة التوحيد المحاسبي الدولي، تم إعادة النظر في هيكلة IASC Foundation عام 2010 بما يتماشى مع متطلبات التطورات التي يشهدها عالم المال والأعمال، أين عدلت وأعيدت تسميتها بـ IFRS Foundation[2]، كل ذلك **تحت مظلة جهود التقارب بين IASB و FASB**، حيث وفي ظل عولمة معاييرها تم إصدار معايير جديدة و إجراء العديد من التعديلات على IAS/IFRS أو استبدالها لجعلها تتماشى مع الأوضاع الراهنة، والتغلب على الجوانب التي يخطأ في تفسيرها وتطبيقها، وحتى يكون لهذا العمل مرجعاً فكرياً يمكن اللجوء إليه كلما دعت الضرورة لذلك، أو وجود اختلافات في المعايير.

أولاً: تحديث الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.قامت IASC في جويلية 1989 بإصدار أول إطار مفاهيمي تحت عنوان **"إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية"**، والذي كان يمكن اعتباره آنذاك كدستور عمل IASC الذي لا يمكن المساس به، وبتغير IASC إلى IASB، قام هذا الأخير بإدخال تغيرات طفيفة وغير مهمة نسبياً في سنة 2001.
وفي سنة 2004 توصل IASB و FASB لاتفاق يقضي بتوحيد الجهود فيما يخص المبادئ المحاسبية المطبقة عالمياً، ولتحقيق ذلك كان لابد من مراجعة الإطار المفاهيمي المعد سابقاً، وفي سنة 2005 اتفق كل من المجلسين في اجتماع لهما في إطار مشروع التقارب على إعداد إطار مفاهيمي منقح تتم دراسته عبر ثمانية مراحل أساسية بإعادة النظر في المفاهيم والطريقة التي يؤدي بها دوره، ومع توالي اجتماعات المجلسين بدأت عملية التحديث في سبتمبر 2010 أين تم إصدار **"الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية"** يحتوي جميع مكونات التقرير المالي عكس الإطار المفاهيمي السابق الذي كان يركز على إعداد وعرض القوائم المالية، حيث يشمل الإطار الجديد أول فصلين نشرهما المجلس نتيجة لمرحلته الأولى من مشروع إطار المفاهيم، الفصل الأول "الهدف من إعداد التقارير المالية للأغراض العامة" والفصل الثالث "الخصائص النوعية

---

[1]- أحمد الرياحي بلقاوي، مرجع سابق، ص 208.

[2] - Robert Obert, **Op-Cit,** Page 08.

للمعلومات المالية المفيدة" وسيتعامل الفصل الثاني مع مفهوم المنشأة المعدة للتقارير والذي مزال ينبغي إضافته، ويتضمن الفصل الرابع النص المتبقي من الإطار المفاهيمي لسنة 1989 والذي سيتم تحديثه عند دراسة المجلس لعناصر البيانات المالية وأسس قياسها[1].وفي سنة 2011 قام IASB بإجراء مشاورات عامة لتحديد أولويات جدول أعمالها والذي أسفر على ضرورة تحديث الإطار المفاهيمي كأولوية قصوى، حيث تم تصميم مذكرة للحصول على أراء أولية بشأن المسائل الهامة التي سينظر فيها IASB بجانب إنشاء مسودة مشروع الإطار المفاهيمي معدل وفق متطلبات الفكر المحاسبي الحديث وما وصلت إليه أبحاث المهنيين وهيئات التوحيد المحاسبي.

وفي 18 جويلية 2013 نشر مجلس IASB مسودة المشروع للمناقشة، كخطوة أولى نحو إصدار إطار مفاهيمي معدل يحدد المفاهيم التي يستند إليها في إعداد وعرض القوائم المالية، ويشرح مبادئ التطوير التي يرتكز عليها في تعديل IAS/IFRS، علماً أن الإطار المفاهيمي السابق مكن من وضع معايير محاسبية مالية دولية عالية الجودة والتي قامت بتحسين القوائم المالية، ومع ذلك فإنه لا يشمل بعض المجالات الهامة والتوجهات التي تحتاج إلى تحديث[2].وخلال مراحل هذه الدراسة تم التوصل إلى مسودة مشروع لإطار مفاهيمي معدل، تشمل القضايا المتعلقة بتعريفات للأصول والخصوم والإلغاء للأصول والخصوم، التمييز بين رأس المال والخصوم، القياس، العرض، والإفصاح، العناصر الأخرى للدخل الإجمالي، مفهوم الجهة القائمة بالتقرير، ومواضيع أخرى، هذه المسودة تم تمديد أجال استقبال التعليقات عليها حتى تاريخ 25 نوفمبر 2015[3].

ثانياً: الإصدارات الجديدة في معايير التقارير المالية الدولية وتفسيراتها IFRS/IFRIC.

و يمكن إدراج أهم الإصدارات الجديدة في معايير التقارير المالية الدولية وتفسيراتها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الإصدارات المستجدة في معايير التقارير المالية الدولية وتفسيراتها IFRS/IFRIC 2010-2017.

IFRS IFRIC	تاريخ الإصدار	موضوع المعيار أو التفسير المستجد	تاريخ النفاذ
IFRS9	نوفمبر 2009	إصدار IFRS9 **"الأدوات المالية"** وهو المرحلة الأولى "الأدوات المالية-التصنيف والقياس" من مشروع استبدال IAS39 بكامله مع نهاية عام 2010.	1 جانفي 2013*.
IFRS9	أكتوبر 2010	قرر IASB أن ينقل المتطلبات المتعلقة بإلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية من IAS39 دون أي تغيير عليها إلى IFRS9، وبسبب هذه التغييرات أعاد المجلس هيكلة IFRS9 وأساس الاستنتاجات الخاص بها، وتم على أساسها سحب IFRS9 حسب ما تم إصداره في 2009 و IFRIC9.	1 جانفي 2013*.
IFRS10	ماي 2011	إصدار IFRS10 **"البيانات المالية الموحدة"** ليحل محل IAS27 و SIC12، ويتضمن المعيار الإرشادات الواردة في إثنين من التفسيرات ذات العلاقة (SIC12- SIC33).	1 جانفي 2013*.
IFRS11	ماي 2011	إصدار IFRS11 **"الترتيبات المشتركة"** ليحل محل IAS31 و SIC13. المعيار يطبق على كافة المنشآت التي تعتبر طرف في ترتيبات مشتركة مع الغير(المنشآت التي لديها حصص في الترتيبات الخاضعة للسيطرة مشتركة)	1 جانفي 2013*.
IFRS12	ماي 2011	إصدار IFRS12 **"الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"**، ويطبق على المنشآت التي تملك حصة في شركة تابعة أو ترتيب مشترك أو منشأة منظمة غير موحدة.	1 جانفي 2013*.
IFRS13	ماي 2011	إصدار IFRS13 **"قياس القيمة العادلة"** وهو يعرف القيمة العادلة ويستبدل المتطلب الوارد في المعايير الفردية، ويحدد إطار قياس القيمة العادلة ويقضي الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.	1 جانفي 2013*.
IFRIC20	أكتوبر 2011	تم إصدار IFRIC20 **"تكاليف التجريد والكشف في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي"** وهو يوضح كيفية تخصيص المنشأة لتكاليف التجريد والكشط التي تتكبدها خلال مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي بين المخزون والأصول الأخرى بالإضافة إلى الفترة التي ينبغي خلالها إطفاء أي تكاليف جرد وكشط مرسملة.	1 جانفي 2013*.
IFRIC21	ماي 2013	إصدار IFRIC21 **"الرسوم"** وهو عبارة عن تفسير لمعيار المحاسبة الدولي IAS37 بشأن محاسبة الرسوم التي تفرضها الحكومات، ويوضح IFRIC21 بأن الحدث الملزم الذي يؤدي إلى نشوء التزام بدفع رسوم معينة هو النشاط الموضح في التشريع ذي الصلة والذي يستوجب دفع الرسوم، ويتضمن أيضاً إرشادات توضح كيفية تطبيقه.	1 جانفي 2014*.

[1] - https://www.iasplus.com/en/news/2015/05/cf-ed تم الإطلاع في: 2017/01/15 – 20:35

[2] - فتيحة صافو، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016/2015، ص ص 175-176.

[3] - Deloitte, **IFRS in your pocket**, Veronica Poole, the creative studio at Deloitte, London, 2016, Page22.

IFRS9	نوفمبر 2013	إصدار IFRS9 **"الأدوات المالية"** محاسبة التحوط، تضمن فصلاً حول محاسبة التحوط وتم إجراء تعديلات و تغييرات لاحقة على IAS39-IFRS7-IFRS9، وأحد التعديلات اللاحقة هو إزالة تاريخ النفاذ الإلزامي المنصوص عليه في IFRS9.	تاريخ نفاذ غير محدد.
IFRS14	جانفي 2014	إصدار IFRS14 **"حسابات التأجيل التنظيمية"** يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات إعداد التقارير المالية لأرصدة حسابات التأجيل التنظيمية التي تنشأ عندما تقدم المنشأة سلعاً بسعر أو ثمن خاضع للوائح الأسعار.	1 جانفي 2016*.
IFRS15	ماي 2014	إصدار IFRS15 **"الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء"** يهدف المعيار إلى وضع المبادئ التي ينبغي أن تطبقها المنشأة لتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة وكمية وتوقيت وشكوك الإيرادات والتدفقات النقدية الناجمة عن العقد المبرم مع عميل ما، ويحل IFRS15 محل: (IAS11, IAS18, SIC13, SIC15, SIC18, SIC31).	1 جانفي 2018*.
IFRS9	جويلية 2014	توجت أعمال IASB و FASB تحت مظلة مشروع التقارب بإصدار النسخة الكاملة من IFRS9 **"الأدوات المالية"** وينص على متطلبات قياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية والاعتراف بها، ويحل IFRS9 محل IAS39. وتم سحب IFRS9 النسخة الصادرة في 2009-2010-2013.	1 جانفي 2018*.
IFRS16	جانفي 2016	إصدار IFRS16 **"الإيجارات"** ليحل محل (SIC15, SIC27, IFRIC4, IAS17)، و يعد أحدث وأخر معيار صدر ضمن قائمة IFRS، يهدف إلى تحديد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود الإيجار، وذلك بهدف التأكد من توفير المستأجرين والمؤجرين للمعلومات ذات الصلة بعقود الإيجار و التي تمثل فعلاً تلك المعاملات.	1 جانفي 2019*.
IFRIC22	ديسمبر 2016	إصدار التفسير IFRIC22 **"المعاملات بالعملة الأجنبية والمبالغ المسبقة"** و يوفر متطلبات حول سعر الصرف المستخدم في المعاملات التي تتضمن دفع أو استلام مبلغاً مسبقاً بعملة أجنبية، وهو تفسير للمعيارين IAS8-IAS21.	1 جانفي 2018*.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على المراجع على هامش الصفحة[1].

يتضح من الجدول أعلاه أن IAS/IFRS عرفت تطوراً مستمراً، حيث ظهرت عدة معايير وتفسيرات جديدة، تلبي احتياجات مستخدمي المعايير وتخدم مصالحهم بالدرجة الأولى، و تقيس زوايا عدة مثل المشتقات والأدوات المالية، البيانات المالية الموحدة، حسابات الإيجارات، والقيمة العادلة بشكل عام، وذلك لاستدراك الغياب و النقص الذي كان يسود هذه المجالات سابقاً، ولما يفرضه عالم المال والأعمال اليوم.

ثالثاً: التعديلات في معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IFRS/IAS.

إن التعديلات في IAS/IFRS تنشأ نتيجة لمتطلبات البيئة المحاسبية، والتركيز على مجالات التضارب في هذه المعايير أو التي تتطلب توضيح التوجيهات والصياغة، ويعد مشروع التحسينات السنوية لـ IASB عملية مبسطة للتعامل بكفاءة مع مجموعة من التعديلات على IAS/IFRS غير العاجلة ولكنها ضرورية، الهدف الرئيسي من العملية هو تحسين نوعية المعايير، أو لتصحيح العواقب غير المقصودة البسيطة نسبيا، والنزاعات أو السهو. ويمكن التطرق لأهم ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التعديلات الحاصلة في معايير المحاسبة و التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2010-2017.

IAS IFRS SIC IFRIC	تاريخ الإصدار	موضوع التعديل	تاريخ النفاذ

[1]- أنظركل من :

- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج1 – ب، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، الأردن، (2010- 2011- 2012- 2013- 2014- 2015).

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية**، ط3، دار وائل، الأردن، 2014، ص ص 747- 829.

- Deloitte, **Guide de référence sur les IFRS 2014**, Veronica Poole, Leader mondial IFRS, london, 2014, Page 48-61.

- Paul Pacter, **Pocket Guide to IFRS standards: the global financial reporting language**, IFRS Foundation, London, 2016, Page 177-183.

- Bernard Raffournier, **Les Normes Comptables Internationales (IFRS)**, 5 ed, Economica, Paris, 2013. Page 491- 540.

- Deloitte, **IFRS in your pocket**, Op-Cit, Page 37-50.

*: يطبق بدءًا من أو بعد التاريخ المحدد، و يسمح بالتطبيق المبكر.

IFRS1	جانفي 2010	إصدار تعديلات على IFRS1 فيما يخص الإعفاء المحدود من IFRS7 المقارن" الإفصاحات للجهات التي تتبنى المعايير الدولية للمرة الأولى".	01 جويلية 2010*.
IAS/IFRS	ماي 2010	إصدار دورة التحسينات السنوية 2010 على IAS/IFRS التالية: IFRS(3,7), IAS(21,28,31,32,39) تطبق في 01 جويلية 2010؛ IFRS(1,7,13), IAS(1,34) تطبق في 01 جانفي 2011.	2010* 2011* بالترتيب.
IAS12	ديسمبر 2010	إصدار تعديلات على IAS12 فيما يخص استرداد الأصول الأساسية، وفي هذا الصدد تم سحب SIC12.	01 جانفي 2012*.
IAS1	جوان 2011	إصدار تعديل على IAS1 ويقضي التعديل تحسين الكيفية التي ينبغي بها عرض بنود الدخل الشامل الأخر.	01 جويلية 2012*.
IAS19	جوان 2011	إصدار تعديلات على IAS19 ويقضي التعديل إزالة الخيار الذي يتيح للمنشأة تأجيل الاعتراف بالتغيرات في صافي التزام المنافع المحددة، وتعديل بعض متطلبات الإفصاح لخطط المنافع المحددة والخطط المتعددة لأصحاب العمل.	01 جانفي 2013*.
IFRS7	ديسمبر 2011	إصدار تعديلات على IFRS7 فيما يخص الإفصاحات - مقاصة الأصول والالتزامات المالية.	01 جانفي 2013*.
IAS32	ديسمبر 2011	إصدار تعديل على IAS32 فيما يخص إرشادات التطبيق الواردة في المعيار لتتناول بعض حالات عدم التوافق المتعلقة بمعايير مقاصة الأصول والالتزامات.	01 جانفي 2014*.
IFRS9 IFRS7	ديسمبر 2011	إصدار تعديلات على IFRS9 نسخة 2009-2010 وIFRS7 فيما يخص تاريخ النفاذ الإلزامي وإفصاحات الانتقال، وتقضي هذه التعديلات على IFRS9 الإعفاء من إعادة بيان الفترات السابقة وأضافت أيضاً إفصاحات الانتقال على IFRS7 المطلوب تطبيقها عند تطبيق IFRS9 للمرة الأولى.	01 جانفي 2015*.
IFRS1	مارس 2012	تعديل IFRS1 بإضافة استثناء إلى تطبيق المعايير ذات العلاقة بأثر رجعي عند محاسبة القروض الحكومية القائمة في تاريخ الانتقال إلى IFRS، ومنح الجهات التي تتبنى IFRS للمرة الأولى نفس الإعفاء الممنوح للمعدين الحاليين للبيانات المالية وفق IFRS.	01 جانفي 2013*.
IAS/IFRS	ماي 2012	إصدار دورة التحسينات السنوية 2009-2011 على IAS/IFRS التالية: - تعديل IFRS1 ويوضح التعديل التطبيق المتكرر للمعيار وتكاليف الاقتراض. - تعديل IAS1 فيما يخص توضيح متطلبات المعلومات المقارنة. - تعديل IAS16 فيما يخص تصنيف معدات التخديم. - تعديل IAS32 في الأثر الضريبي لتوزيع أدوات حقوق الملكية على حامليها. - تعديل IAS34 فيما يخص التقارير المالية المرحلية والمعلومات القطاعية لإجمالي الأصول والالتزامات. و أخيراً تعديل تفسير معيار التقرير المالي الدولي IFRIC1.	01 جانفي 2013*.
IFRS10 IFRS11 IFRS12	جوان 2012	إصدار تعديلات على IFRS10-IFRS11-IFRS12 هذه التعديلات توضح إرشادات الانتقال في IFRS10، كما تنص أيضاً على إعفاء انتقال إضافي في IFRS12-IFRS11-IFRS10 بحيث يقتصر شرط تقديم معلومات مقارنة معدلة فقط على الفترة المقارنة السابقة مباشرة، وعلاوة على ذلك وفيما يخص الإفصاحات المتعلقة بالمنشآت المنظمة غير الموحدة تلغي التعديلات الشرط الخاص بعرض المعلومات المقارنة للفترات التي تسبق تطبيق IFRS12 للمرة الأولى.	01 جانفي 2013*.
IFRS10 IFRS12 IFRS27	أكتوبر 2012	إصدار تعديلات على IFRS10-IFRS12-IAS27 وتعرف التعديلات المنشأة الاستثمارية وتنص على استثناء من متطلبات التوحيد في IFRS10 للمنشآت الاستثمارية من خلال الاشتراط على هذه المنشآت قياس استثماراتها في شركات تابعة محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتنص التعديلات أيضاً على إفصاحات ذات علاقة ومتطلبات منفصلة تتعلق بالبيانات المالية للمنشآت الاستثمارية.	01 جانفي 2014*.
IAS36	ماي 2013	تعديل IAS36 فيما يخص الإفصاح عن المبلغ القابل للإسترداد للأصول غير المالية، وتقتضي التعديلات الإفصاح عن المعلومات حول المبلغ القابل للإسترداد للأصول منخفضة القيمة، إن كان ذلك المبلغ يستند إلى القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الصرف، كما تقضي أيضاً الإفصاح عن المعلومات الإضافية حول قياس تلك القيمة العادلة.	01 جانفي 2014*.
IAS39	جوان 2013	إصدار تعديلات على IAS39 فيما يخص إحلال المشتقات واستمرار محاسبة التحوط، وهي تتضمن استثناءاً محدود النطاق من متطلب إيقاف محاسبة التحوط في IAS39 وعلى وجه التحديد تنص التعديلات على إعفاء معين من ايقاف محاسبة التحوط عندما يحقق إحلال مشتقة ما بصفتها أداة تحوط معايير محددة. ويطبق التعديل بأثر رجعي.	01 جانفي 2014*.
IFRS9 IFRS7 IAS39	نوفمبر 2013	تعديل IFRS9-IFRS7-IAS39 نتيجة إصدار المعيار IFRS9 نسخة 2013، والذي تضمن فصلاً حول محاسبة التحوط، وأحد التعديلات اللاحقة هو إزالة تاريخ النفاذ الإلزامي المنصوص عليه في IFRS9.	تاريخ نفاذ غير محدد.
IAS19	نوفمبر 2013	إصدار تعديلات على IAS19 فيما يخص خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين، ويتضمن تعديلاً محدود النطاق لتبسيط متطلبات المساهمات المقدمة من الموظفين أو الأطراف الثالثة في خطة للمنافع المحددة، عندما تطبق تلك المساهمات على خطة تساهمية بسيطة مرتبطة بالخدمة.	01 جويلية 2014*.

IAS/IFRS	ديسمبر 2013	إصدار دورة التحسينات السنوية 2010-2012 على IAS/IFRS التالية: - تعديل IFRS2 فيما يخص تعريف شرط الاستحقاق. - تعديل IFRS3 فيما يخص محاسبة العوض النقدي المحتمل في اندماج الأعمال. - تعديل IFRS8 فيما يخص تجميع القطاعات التشغيلية ومطابقة إجمالي أصول القطاعات المشمولة في التقارير مع أصول المنشأة. - تعديل IFRS13 فيما يخص الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل. - تعديل IAS16 فيما يخص طريقة إعادة التقييم، إعادة بيان الاستهلاك المتراكم بشكل تناسبي. - تعديل IAS24 فيما يخص كبار موظفي الإدارة. - تعديل IAS38 فيما يخص طريقة إعادة التقييم، إعادة بيان الإطفاء المتراكم بشكل تناسبي. - تعديل IFRS1 فيما يخص معنى IFRS نافذة المفعول.	01 جويلية 2014*.
IAS/IFRS	ديسمبر 2013	إصدار دورة التحسينات السنوية 2011-2013 على IAS/IFRS التالية: - تعديل IFRS3 فيما يخص استثناءات النطاق بخصوص المشاريع المشتركة. - تعديل IFRS13 فيما يخص نطاق الفقرة 52(استثناء من المحفظة). - تعديل IAS40 فيما يخص توضيح العلاقة بين IFRS3 وIAS40 عند تصنيف العقارات على أنها عقارات استثمارية أو عقارات مشغولة من المالك.	01 جويلية 2014*.
IFRS11	ماي 2014	إصدار تعديلات على IFRS11 فيما يخص محاسبة عمليات استملاك الحصص في العمليات المشتركة، إذ يتناول IFRS11 محاسبة الحصص في المشاريع المشتركة والعمليات المشتركة، وتضيف التعديلات إرشادات جديدة حول كيفية محاسبة إستملاك حصة ما في عملية مشتركة تمثل مؤسسة أعمال، وتحدد التعديلات المعالجة المحاسبية المناسبة لعمليات الإستملاك تلك.	01 جويلية 2016*.
IAS16 IAS38	ماي 2014	تعديل IAS16-IAS38 فيما يخص توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء، وذلك فيما تتضمنه متطلبات تطبيق المعيارين.	01 جويلية 2016*.
IAS16 IAS41	جوان 2014	إصدار تعديلات على IAS16-IAS41 فيما يخص النباتات المثمرة، وتبعاً لذلك تدمج التعديلات النباتات المثمرة ضمن نطاق IAS16 بدلاً من IAS41، أما المحصول الذي ينمو على النباتات المثمرة فيبقى ضمن نطاق IAS41.	01 جويلية 2016*.
IAS27	أوت 2014	تعديل IAS27 فيما يخص طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة، وتجيز التعديلات على IAS27 للمنشآت استخدام طريقة حقوق الملكية لمحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة ضمن بياناتها المالية المنفصلة، ويجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات المدرجة وفق IAS8.	1 جانفي 2016*.
IFRS10 IAS28	سبتمبر 2014	تعديل IFRS10-IAS28 فيما يخص بيع الأصول أو المساهمة بها بين المستثمر والمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك التابع له، وتتناول التعديلات التضارب الحاصل بين المتطلبات الواردة في كلا المعيارين عند محاسبة بيع شركة تابعة أو المساهمة بها إلى مشروع مشترك أو منشأة زميلة(والذي ينتج عنه فقدان السيطرة على الشركة التابعة).	1 جانفي 2016*.
IAS/IFRS	سبتمبر 2014	إصدار دورة التحسينات السنوية 2012-2014 على IAS/IFRS التالية: - تعديل IFRS5 فيما يخص تغييرات في طرق التصرف. - تعديل IFRS7 فيما يخص عقود التخديم، وقابلية تطبيق التعديلات التي تمت على IFRS7 على البيانات المالية المرحلية الموجزة. - تعديل IAS19 فيما يخص معدل الخصم "قضية السوق الإقليمية". - تعديل IAS34 فيما يخص الإفصاح عن المعلومات "في مكان أخر ضمن التقرير المالي المرحلي".	1 جانفي 2016*.
IFRS10 IFRS12 IAS28	ديسمبر 2014	إصدار تعديلات على IFRS10-IFRS12-IAS28 فيما يخص المنشآت الاستثمارية: تطبيق استثناء التوحيد، و من بين التعديلات الواردة توضح ماهية الشركات التابعة في المنشأة الاستثمارية التي يتعين توحيدها بدلاً من قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، كما توضح أيضاً استمرار تطبيق الإعفاء من عرض البيانات المالية الموحدة على الشركات التابعة في المنشأة الاستثمارية التي تكون هي نفسها عبارة عن شركات أم.	1 جانفي 2016*.
IAS1	ديسمبر 2014	تعديل IAS1 فيما يخص مبادرة الإفصاح، حيث تتناول المخاوف التي تم التعبير عنها بشأن بعض متطلبات العرض والإفصاح القائمة في IAS1 كما تضمن بأن تكون المنشآت قادرة على استخدام الأحكام عند تطبيق تلك المتطلبات، ونتيجة لذلك تستحدث هذه التعديلات خمسة تحسينات محدودة التركيز على متطلبات الإفصاح التي ترتبط بالأهمية النسبية وترتيب الإيضاحات والمجاميع الفرعية والسياسات المحاسبية والتقسيم.	1 جانفي 2016*.
IFRS15	سبتمبر 2015	إصدار تعديلات على IFRS15 فيما يخص تأجيل تاريخ التنفيذ الإلزامي للمعيار إلى غاية 1 جانفي .2018	1 جانفي 2018*.
IFRS10	ديسمبر 2015	إصدار تعديل على IFRS10 فيما يخص تأجيل تاريخ التنفيذ الإلزامي للتعديلات الحاصلة على مستوى المعيار نسخة 2014.	التطبيق فوري.
IAS28	ديسمبر 2015	إصدار تعديلات على IAS28 فيما يخص تأجيل تاريخ التنفيذ الإلزامي للتعديلات الحاصلة على مستوى المعيار نسخة 2014.	التطبيق فوري.

IAS12	جانفي 2016	تعديل IAS12 فيما يخص الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة لخسائر غير متحققة، أي كيفية محاسبة أصول الضريبة المؤجلة المتصلة بأدوات الدين المقاصة بالقيمة العادلة.	1 جانفي 2017*.
IAS7	جانفي 2016	إصدار تعديلات على IAS7، هذه التعديلات تتطلب من الكيانات تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية لتقييم التغيرات في المطلوبات الناجمة عن تمويل الأنشطة، بما في ذلك التغيرات غير النقدية والتغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية.	1 جانفي 2017*.
IFRS15	أفريل 2016	قرر IASB وFASB بشكل مشترك إصدار تعديل على IFRS15 فيما يخص تأخير تاريخ سريان معيار الاعتراف بالإيرادات لسنة واحدة.	1 جانفي 2018*.
IFRS2	جوان 2016	إصدار تعديلات على IFRS2، يوضح فيها كيفية محاسبة أنواع محددة من معاملات الدفع على أساس الأسهم.	1 جانفي 2018*.
IFRS4	سبتمبر 2016	إصدار تعديلات على IFRS4، وتعالج التعديلات المخاوف الناجمة عن تطبيق معيار الأدوات المالية الجديد IFRS9، قبل تطبيق المعيار البديل الذي يقوم المجلس بصياغته للمعيار IFRS4 والذي سيكون نافذا في موعد لا يتجاوز عام 2020.	1 جانفي 2018*.
IAS40	ديسمبر 2016	إصدار تعديلات على IAS40 وتوضح التعديلات متطلبات التحويل من أو إلى الاستثمارات.	1 جانفي 2018*.
IAS/IFRS	ديسمبر 2016	إصدار دورة التحسينات السنوية 2014 - 2016 على IAS/IFRS التالية: - تعديل IFRS12 فيما يخص توضيح نطاق المعيار لتحديد متطلبات الإفصاح في المعيار. ويطبق التعديل بدءاَ من أو بعد 1 جانفي 2017. - تعديل IFRS1 فيما يخص حذف الاستثناءات على المدى القصير في بعض فقرات المعيار ذلك أنها خدمت الغرض المقصود منها. و يطبق في 01 جانفي 2018. - تعديل IAS28 فيما يخص القياس بالقيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، ويطبق في 1 جانفي 2018.	1 جانفي 2017* 2018* بالترتيب.

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على المراجع على هامش الصفحة[1].

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن IAS/IFRS تعرضت فعلاً في الآونة الاخيرة لتعديلات عديدة تمس جوانب مختلفة وتعالج قضايا مختلفة، كانت أغلبها تتعلق بالمعايير المستجدة المعقدة والغامضة والتي لا تزال تحتاج إلى توفير الأرضية المناسبة للتطبيق والمتابعة.

المحور الثالث: الاعتبارات الإيجابية والسلبية لعولمة معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

إن تبني IAS/IFRS ومتابعة تحديثاتها يقدم العديد من المزايا والمنافع للمؤسسات ولمستخدمي القوائم المالية ولمهنة المحاسبة بشكل عام، كما أن لها عوائق وصعوبات تتعلق بالدرجة الأولى بالدول النامية وذلك نظراً للبيئة المحاسبية من دولة إلى أخرى ولما لي هذه المعايير من محددات تجعل من تطبيق هذه المعايير أمرا صعباً ويكتسيه جزء من الغموض.

أولاً: الاعتبارات الإيجابية لعولمة معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

لم يكن ليتم تطبيق IAS/IFRS موحدة على مستوى دول العالم لو لم يكن لهذا التطبيق الموحد مزاياه وفوائده، ويمكن إظهار الاهتمام بتوحيد المعرفة المحاسبية ضمن الإصدارات الحديثة والتعديلات الجارية في هذه المعايير لما لذلك على النحو التالي[1]:

---

[1]- أنظركلا من :- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج أ – ب، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، الأردن، (2010- 2011- 2012- 2013- 2014- 2015).

- التقرير السنوي، الهلال الأحمر القطري، 2013- 2014 ، ص 49.
- التقرير السنوي، بنك البحرين والكويت، 2014، ص ص 55- 56.
- التقرير السنوي، الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ق، قطر، 2014، ص ص 54- 58.
- Deloitte, **Guide de référence sur les IFRS 2014**, Op-Cit, Page 28-30.
- Deloitte, **IFRS in your pocket**, Op-Cit, Page 19-20.
- Asif Chaudhry and others, **Op-Cit**, Page 19.
- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/Standards. تم الإطلاع في: 2017/01/01 – 19:34
- https://www.iasplus.com/en/standards/effective-dates/effective-ifrs -تم الإطلاع في: 2017/02/20 – 09:45
- http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Pages/IASB-Work-Plan.aspx- consulte. -تم الإطلاع في: 2017/03/15 – 19:11.
- https://www.iasplus.com/en/projects/completed/aip/annual-improvements-2014-2016: تم الإطلاع في: 2017/3/19 – 22:30

*: يطبق بدءًا من أو بعد التاريخ المحدد، و يسمح بالتطبيق المبكر.

✓ التناسق والتناغم: مما يعني توحيد الاسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية وبالتالي إظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة مماثلة وموحدة.

✓ القابلية للمقارنة: ونظراً لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة، والمفاضلة على أسس واضحة بعيداً عن الاجتهاد والارتجالية.

✓ مواكبة متطلبات العولمة: لابد أن تطال العولمة مهنة المحاسبة بإنشاء منظمة مهنية تعنى بشؤون المحاسبة على مستوى عالمي، للاستفادة من مزايا العولمة والابتعاد عن شبح مخاطرها الرهيب.

✓ تلبية المتطلبات القانونية: حيث أن كثيراً من الدول تنص صراحة على تطبيق IAS/IFRS بموجب قانون ينص على تطبيق الشركات المعنية لهذه المعايير.

✓ تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود: حيث أن الشركات لا يمكن أن تعتمد على نفسها دون غيرها، فقد تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها، وبذلك فلا تملك المنشأة إلا تطبيق هذه المعايير للحصول على تمويل خارجي.

✓ الولوج إلى الأسواق المالية الدولية: الشركات حالياً تنافس على الولوج إلى الاسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الاتصال الحديثة.

✓ قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية تسمح بتزويد أصحاب العلاقة بمعلومات موثوقة وملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة وعقلانية.

✓ إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة: مثل أسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية حيث تفقد عندها خاصية المقارنة، ولكن يجب أن يكون ذلك في ظل توجه عالمي موحد يعبر عنه بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

✓ زيادة جودة المعلومات المالية المعدة وفقا لـIFRS: هذه المعايير توضع من قبل خبراء في المحاسبة الدولية، كذلك فمن شأن الأسلوب المتبع في إصدار هذه المعايير وخاصة التعليق على مسودات العرض والاستشارات المتاحة لكل من يرغب في ذلك على مستوى كافة دول العالم، إغناء المعرفة العلمية المحاسبية والمالية التي تتضمنها المعايير، مما ينتج عنه الوصول إلى معايير عالية الجودة، وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية العالية التي تم الوصول إليها بتطبيق هذه المعايير.

✓ تحقيق الشفافية والمصداقية والعدالة: إن الاقتصاديات الحديثة ترنو للوصول إلى درجة عالية من الشفافية وبالتالي تحقيق الغاية المنشودة من IAS/IFRS فيما يمكن أن تتضمنه المساءلة والمحاسبة.

ثانياً: الاعتبارات السلبية لعولمة معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS.

أصبح إحراز التقدم في تبني هذه المعايير بوجود معايير محلية أو بيئة محاسبية تختلف في مقوماتها عن البيئة الأصلية التي أنشأت من أجلها تلك المعايير بالدرجة الأولى، يشكل تحدياً بالنسبة لمهنة المحاسبة حتى تلك التي تعمل في بيئة محاسبية متطورة، خاصة بعد التوجه إلى إصدارIFRS التي تتميز بفلسفة معالجة القضايا المحاسبية، التي بلغ فيها الاختلاف درجة من التعقيد دفعت أحياناً بتأجيل تطبيق بعضها أو إعادة صياغتها عدة مرات، ومزال العمل متواصلاً حتى في الجوانب التي يعتقد أن المشاكل المحاسبية المرتبطة بها قد وجدت لها حلاً ضمن IAS/IFRS، ويتضح ذلك فيما يلي:

✓ الطبيعة المقعدة التي تصاغ بها بعض المعايير: مثل تلك المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات المالية، القيمة العادلة، والتي يكتنفها الكثير من الصعوبات تؤدي إلى عدم فهمها أو عدم إمكانية تطبيقها.

---

[1]- أنظر كل من:

- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 40- 43.

- عبد الرزاق قاسم الشحادة، نمر عبد الحميد السليحات، **المحاسبة الدولية**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 44- 47.

✓ قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية مختلفة.

✓ مشاكل الترجمة: IAS/IFRS تصدر باللغة الإنجليزية وبمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف علىها، و الترجمة قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونة نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها[1].

ولعله ومن وجهة النظر التي تمت الإشارة إليها من أن IAS/IFRS قد تأثرت إلى حد كبير بوجهتي النظر الأمريكية والبريطانية باعتبار سبقهما لوضع معايير محاسبية محلية خاصة بهما خرجت من نطاق حدود البلدين إلى كثير من الدول التي ليس لديها معايير محاسبية خاصة بها، مما يؤدي إلى وجود بعض المحددات التي تقيد تطبيق IAS/IFRS، ويمكن إدراجها فيما يلي[2]:

✓ عدم إمكانية تطبيق IAS/IFRS بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير.

✓ الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي، ولا يوجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين مما يجعل جميع البدائل بنفس المستوى عند التطبيق.

✓ يتطلب تطبيق بعض IAS/IFRS تعديلاً للقوانين في الدول المطبقة أو الأنظمة والتشريعات والتعليمات والبلاغات التي تصدر بموجبها، ولذلك محاذير منها: عدم إمكانية استيعاب القوانين للتعديلات التي تتم على IAS/IFRS لاختلاف الإجراءات السائدة، كما هو الحال فيما يتعلق بالمعيارIAS12، حيث ينظر إليها بين الدول على انها مسألة سيادية محلية بحتة، كذلك الامر بالنسبة للمعيار IAS19.

✓ إن IAS/IFRS دائمة التغيير بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات IFRSIC وسابقاتها IFRIC و SIC، والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير.

✓ اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير ففي حين لا يكون الأمر صعبا للمطبقين في الدول المتقدمة لفهم المعايير، نجد أن الأمر ليس من السهولة بما كان للمطبقين في الدول النامية.

✓ الضغوطات السياسية التي تمارس على IASB في وضع IAS/IFRS وتعديلها: فلا يمكن أن تبقى مهنة المحاسبة بمعزل عن خضم التطورات والضغوطات السياسية، وأبرز هذه الضغوط ما مارسته دول الاتحاد الأوروبي من ضغوط لتعديل المعيار IAS39بما يجيز إعادة تصنيف الادوات المالية، حتى وصل الامر إلى تهديد واضح بإصدار نسخة من المعيار IAS39 خاصة بالاتحاد الأوروبي، ولم يتمكن معه IASB إلا الاستجابة لهذه الضغوط وتعديل المعيار IAS39 وتطبيقه بأثر رجعي.

✓ تعدد التعاريف لذات المفهوم في IAS/IFRS: ومثال على ذلك تعريف القيمة العادلة التي ورد لها أكثر من تعريف في أكثر من معيار، الامر الذي يضع المسؤولين عن وضع IAS/IFRS أمام حقيقة عدم ظهور هذه المعايير بالزي الموحد المتوقع أمام المستخدمين.

✓ إن IAS/IFRS قد تشكل أحياناً عبأ ثقيلاً، حيث يفترض بالوحدات الاقتصادية أن تستجيب لكافة الضغوطات المحلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن الصعوبة بما كان الالتزام بمعايير ومتطلبات دولية إضافية أكثر تعقيداً وتتطلب

---

[1]- ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، (ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة " **مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الواحد والعشرون**"، الرياض، السعودية، يومي 18-19 مايو 2010)، ص ص 12- 13.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 44- 50.

تكلفة لتنفيذها، وذلك يبرز إلى أرض الوجود الاختلاف والتعارض بين المتطلبات الدولية والمتطلبات المحلية وعدم إمكانية تحديد الأولويات أمام الكم الهائل من المعلومات والمتطلبات التي تتعلق بتنفيذ IAS/IFRS.

✓ ازدياد التعقيد والغموض وصعوبة التطبيق التي تكتنف التعديلات الأخيرة في IAS/IFRS أو في الإصدارات الجديدة لهذه المعايير، ويتضح ذلك من خلال مقارنة المعيار IFRS9 مع المعيار IFRS39 والمتعلقان بالأدوات المالية، حيث شهد المعيار البديل الجديد عديداً من التعديلات إضافة إلى تأجيل تطبيقه أكثر من مرة، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم استقرار المعيار البديل لغاية الآن.

✓ عدم تأطير المصطلحات المحاسبية الواردة في IFRS بما يبعدها عن مزاجية واجتهادية التفسير: حيث أن بعض المصطلحات نوعية وصعبة القياس، كتحديد القيمة العادلة بناء على المستوى الثالث من مستويات هيكل القيمة العادلة الذي يستند إلى مجموعة من الافتراضات، إضافة إلى النية وعدم وجود أسس واضحة تضبط تحديدها خاصة عند التصنيف المبدئي للبنود التي تتضمنها القوائم المالية.

✓ اختلال التركيبة الجغرافية لأعضاء IASB والهيئات التابعة له: وهذا يؤدي إلى تركيز التمثيل على أعضاء من الدول المتقدمة، وتجاهله للبيئات الاقتصادية في الدول النامية عند وضع المعايير.

✓ إن احتكار IAS/IFRS من قبل جهة واحدة يؤدي إلى تدني نوعية المعايير، كما أن كثرة البدائل التي تسمح هذه المعايير بإتباعها، سواء في القياس أو في الإفصاح، يوفر فرصاً واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين، وينشأ عن ذلك أثار سلبية مادية تحد من قابلية البيانات للمقارنة.

الخاتمة:

إن المرجعية الجديدة لـIAS/IFRS قائمة على التعديل والتحديث المستمر فهي من صنع البشر يعتريها ما يعتري البشر من قصور النظرة العلمية الثاقبة أحياناً، وعدم إمكانية الإحاطة بكل ما يتعلق بمستقبل المعايير، الأمر الذي يعكس أهمية ديناميكية المعايير في استدراك النقص ومعالجة القضايا المطروحة من جهة، ويطرح أيضاً محددات في التنفيذ بالنسبة لمختلف مطبقي هذه المرجعية من جهة أخرى، وانطلاقا مما سبق يمكن تأكيد صحة الفرضيات المطروحة و إبراز النتائج التالية:

- إن IAS/IFRS في إصدارتها الحديثة و التعديلات الجارية عليها تعد من أهم مظاهر تحقيق التوحيد المحاسبي على الصعيد العالمي، إلا أن بعض ما تعرفه هذه المعايير من تحديثات وتعديلات تعرف جدلاً في التطبيق من قبل مختلف مستعملي مخرجات IAS/IFRS.

- الإصدارات الجديدة في IAS/IFRS جاءت نتيجة لما يفرضه التطور المستمر في البيئة المحاسبية والدخول في عمق المشكلات المحاسبية التي تعانها الممارسة العملية، حيث تقيس هذه الإصدارات والتعديلات المستجدة جوانب عدة مثل التأمين، الأدوات المالية، القيمة العادلة، حسابات التأجيل التنظيمية، الإيجار...الخ، وذلك لاستدراك الغياب و النقص الذي كان يسود هذه المجالات سابقاً.

- الهدف من التعديلات في IAS/IFRS يكمن في إكمال الدور الذي جاءت لأجله المعايير، وذلك بناءًا على أراء القائمين حول الصعوبات والمشكلات التي تتولد وتظهر عند تطبيق هذه المعايير والظروف المحيطة بها، وبالتالي العمل على تقديم الحلول المقترحة والتي تأتي في شكل تعديلات.

- التحديثات في IAS/IFRS متعددة ومعقدة وتأتي في فترات متقاربة الأمر الذي شكل صعوبة في الفهم والاستيعاب، وسبب بالنسبة لكثير من الدول خاصة النامية منها عبئًا ثقيلاً على مستخدمها والتأقلم معها، مما انعكس سلباً على عملية التوحيد.

- أيضاً كثرة التعديلات والإيضاحات وتبدلها من فترة إلى أخرى أضرت بقابلية المقارنة عبر الزمن فضلاً عن التعديلات الموالية، والتي تتطلب كثرة الإيضاحات الملحقة بها والتوسع في التفسيرات اللازمة لشرحها، وبالتالي عدم القدرة على الإلمام نظراً لاختلاف البيئة المحاسبية لكل دولة والتركيز على خدمة مصالح الاطراف الفاعلة، فضلاً عن تنوع مصادر الاعتماد في بناء هذه المعايير وتحديثها.

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

1- أحمد الرياحي بلقاوي، **نظرية المحاسبة**، (عمان، دار الياوزري، ج1، 2009).

2- أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية- معايير المحاسبة الدولية**، (عمان، دار صفاء، ط1، 2015).

3- حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية**، (عمان، دار الثقافة، ط1، 2012).

4- خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ج1، ط1، 2017).

5- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015**، (الجزائر، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014).

6- عبد الرزاق قاسم الشحادة، نمر عبد الحميد السليحات، **المحاسبة الدولية**، (عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2015).

7- محمد أبو نصار، **المحاسبة المتوسطة**، (عمان، دار وائل، ج1، ط1، 2016).

8- محمد أبو نصار، حميدات جمعة، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية**، (عمان، دار وائل، ط3، 2014).

9- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، (الجزائر، متيجة للطباعة، 2010).

10- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، (عمان، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين، الجزء أ- ب، 2010- 2011- 2012- 2013- 2014- 2015).

البحوث والدوريات:

11- عبد اللطيف طيبي وآخرون، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**،(البليدة، الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: **إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية**، يومي 14.13 ديسمبر 2011).

12- فتيحة صافو، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه علوم، (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015).

13- ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، (السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة " **مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الواحد والعشرون**"، يومي 18-19 مايو 2010).

التقارير:

14- التقرير السنوي، الهلال الأحمر القطري، 2013-2014، ص 49.

15- التقرير السنوي، بنك البحرين والكويت، 2014، ص ص 55-56.

16- التقرير السنوي، الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ق، قطر، 2014، ص ص 54-58.

الكتب الأجنبية:

1- Asif Chaudhry and others, **Interpretations and application of International Financial Reporting Standards 2015**,(Canada, Wiley & Sons, Inc, 2015).

2- Bernard Raffournier**, Les Normes Comptables Internationales (IFRS),** (Paris, Economica, 5e éd, 2013).

3- Deloitte, **IFRS in your pocket**,(London, Veronica Poole, the creative studio at Deloitte, 2016).

4- Deloitte, **Guide de référence sur les IFRS 2014**, (london, Veronica Poole, Leader mondial IFRS, 2014).

5- IFRS Foundation, **Who we are and what we do**, (London, January 2017).

6- Ouvrage collectif d'un groupe de travail de L'association nationale des directeurs financiers et de control de gestion, **Normes IAS/IFRS (Que faut-il faire ? Comment s'y prendre ?),** (Paris, éditions d'organisation, 2e éd, 2004-2005).

7- Pascal Barneto, **Normes IFRS- Application Aux états Financiers**, (Paris, Dunod, 2e éd, 2006).
8- Paul Pacter, **Pocket Guide to IFRS standards: the global financial reporting language**, (London, IFRS Foundation, 2016).
9- Robert Obert, **Pratique des normes IFRS- Normes IFRS et US GAAP**, (Paris, DUNOD, 5e éd, 2013).

المواقع الالكترونية:

1- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/Standards.
2- https://www.iasplus.com/en/standards/effective-dates/effective-ifrs
3- http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Pages/IASB-Work-Plan.aspx
4- https://www.iasplus.com/en/projects/completed/aip/annualimprovements-2014-2016
5- https://www.iasplus.com/en/news/2015/05/cf-ed

المصطلحات المختصرة:

IAS: International Accounting Standards.
IFRS: International Financial Reporting Standards.
SIC: Standards Interprétation Committee
IFRIC: International Financial Reporting Interprétation Committee.
IASB: International Accounting Standards Board.
IFRSIC: International Financial Reporting Standards Interprétation Committee.
IASC: International Accounting Standards Committee.

تبعية العامل لصاحب العمل أساس تمييز عقد العمل عن غيره من العقود

أ.بنور سعاد

كلية الحقوق- جامعة وهران -2-

الملخص: نتناول بالدراسة مفهوم التبعية كعنصر مميز لعقد العمل الفردي، انطلاقا من النظريات الفقهية المحددة لعنصر التبعية، بدأ بنظرية التبعية الاقتصادية، مرورا بنظرية التبعية القانونية، وعرض أهم ما تتسم به هذه النظريات من مزايا، وما وجه إليها من انتقادات، والمقارنة بينها.

كما تم عرض أهم المقومات اللازمة لقيام عنصر التبعية وعلاقتها بعنصر العمل والأجر، وما يتفرع عن ذلك من وجوب توافر عنصر السلطة الفعلية، وأهم الآثار المترتبة على توافر عنصر التبعية وكيفية إثباتها، للتمييز بين عقد العمل الفردي وغيره من العقود التي كثيرا ما قد تختلط به من ناحية أو أكثر.

Abstract

I then divided the concept of dependency as a distinguishing element to the individual work contract. After that I showed the dependency theories which the Islamic jurists talked about: They are the economical dependency theory, the legal dependency theory.

Then I followed them with my own opinion. After that I showed the bases that the dependency element avails. These bases are the element of subsidiary work, wage, actual power and the influence of the presence of dependency and how to prove it, I discussed the role of the dependent relation in the individual work contract and the rest of the contracts which is related to it in one aspect or more.

المقدمة : يعتبر توافر عنصر التبعية عنصرا ضروريا لقيام عقد العمل، إذ أن هذا الأخير يقوم على ثلاث عناصر هي العمل، الأجر، والتبعية، وتشكل رابطة التبعية المعيار المميز لعقد العمل الفردي عن باقي العقود التي قد تختلط به، لا سيما العقود الواردة على العمل ومن شأن توافر عنصر التبعية أن تسري أحكام قانون العمل على العلاقة القائمة بين العامل وصاحب العمل، وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات متبادلة بين الطرفين، حيث يقدم العامل عملا لصاحب العمل مقابل أجر يدفعه هذا الأخير، ويكون في أداءه لعمله خاضعا لإرادته وإشرافه.

في هذا الإطار يبرز دور القضاء في تكييف عقد العمل بناء على مجموعة من العناصر الجوهرية التي يقوم عليها، ومن هنا تتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع من الناحية العملية والنظرية، على المستوى النظري تكتسي أهمية بالغة تتعلق بتحديد خصوصية عقد العمل المتمثلة في الطابع الحمائي ووقوفه إلى جانب الطبقة العاملة في الغالب باعتبارها الطرف الضعيف في علاقة العمل ونصرتها تشريعا وقضاء وفقها، أما على المستوى العملي فتتجلى أهمية الموضوع في معرفة توجه القضاء بخصوص تكييف عقد العمل بناء على مجموعة من الضوابط.

في إطار هذه الدراسة سنركز على شقين لبحث دور علاقة التبعية في التمييز بين عقد العمل الفردي وغيره من العقود، يتعلق الأول بعنصر التبعية ودوره في الجوهري في تكييف عقد العمل، والذي اعتمد عليه كل من التشريع والاجتهاد القضائي في تكييف عقد العمل وتمييزه عن باقي العقود التي قد تلبس به في بعض الجوانب. أما الشق الثاني لهذه الدراسة فينصب على معرفة موقف كل من التشريع والقضاء والفقه في التمييز بين عقد العمل سواء كان محدد المدة أو غير المحدد المدة وباقي العقود سواء كانت واردة على العمل أم لا، وهذا من خلال طرح الإشكاليات الآتية: على أي أساسي يتم التمييز بين عقد العمل وغيره العقود المشابهة له؟ وما مدى مساهمة الاجتهاد القضائي في إيجاد حل للإشكالات المرتبطة بتكييف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود؟ ولمعالجة هذه الإشكاليات ارتأينا اتباع الخطة الآتية:

المحور الأول: علاقة التبعية كأساس للتمييز بين عقد العمل الفردي وغيره من العقود: تعتبر التبعية أهم عناصر عقد العمل، بالنظر إلى كونها أساس استفادة العمال من قانون العمل، ومناط تمييز عقد العمل عن باقي العقود الأخرى التي قد

تلتبس به، ذلك أن التبعية في عقد العمل تقوم علة نوع من الخضوع بين الطرفين، فالعامل يخضع لمستخدمه من خلال إشراف وتوجيه ومراقبة هذا الأخير له.

رغم أن الفقه والقضاء مستقر على أن رابطة التبعية بين العامل وصاحب العمل هي العنصر الأساسي الذي يميز عقد العمل الفردي عن غيره من العقود، إلا أن الخلاف قائم حول مفهوم تلك التبعية التي يقوم عليها عقد العمل الفردي، وإذا كان الفقه التقليدي قد أعطى للتبعية بعدا قانونيا، فإن الاتجاه الفقهي الحديث يعطي التبعية بعدا اقتصاديا يقوم على اعتماد العامل في حياته على عمله.

أولا: مظاهر علاقة التبعية كأساس للتميز عقد العمل الفردي وغيره من العقود: يعتمد الفقه الحديث في تمييز عقد العمل الفردي وغيره من العقود، وكذا عند تحديده لفئة العمال الخاضعين لقانون العمل على تطبيق معايير التبعية، أي تحديد مدى تبعية العامل لصاحب العمل، إلا أنه يختلف في تحديد مفهوم وشكل التبعية التي يتحدد على أساسها مدى خضوع العامل أو عدم خضوعه[1]، إذ يعتمد بعض الفقهاء شكل التبعية القانونية، في حين يعتمد البعض الآخر شكل التبعية الاقتصادية، وتتجه التشريعات الحديثة إلى الجمع ما بين نظرية التبعية الاقتصادية ونظرية التبعية القانونية.

1- **نظرية التبعية الاقتصادية:** يقصد بالتبعية الاقتصادية استئثار صاحب العمل بجهود العامل مقابل أجر، حيث يعتبر العمل في هذه الوضعية مصدر رزق العامل الوحيد، يعتمد عليه في معيشته اعتمادا كليا، مما يجعله تابعا اقتصاديا لصاحب العمل، وهو ما أخذت به محكمة النقض المصرية في أحد الأحكام الصادرة عنها، حيث قضت بأن: "التبعية الاقتصادية تقوم على اعتبار العامل تابعا لصاحب العمل لأنه يعتمد في معيشته اعتمادا كليا على الأجر الذي يتقاضاه منه"[2]. تقوم نظرية التبعية الاقتصادية على اعتبار عنصر التبعية متحققا متى كان من يقوم بالعمل تابعا اقتصاديا لمن يؤدي العمل لمصلحته، وقد أثارها لأول مرة الفقيه الفرنسي GUCHE سنة 1913 [3]، ولقد أيد جانب كثير من الفقه التبعية الاقتصادية، فمنهم من عرفها على أنها المورد المالي الذي يعتمد عليه العامل مقابل استئثار صاحب العمل بجهده ووقته طوال مدة علاقة العمل سواء كانت دائمة أو مؤقتة[4]. يرى جانب آخر من الفقه أن المفهوم الاقتصادي للتبعية مرتبط بالحالة الاقتصادية لمن يقوم بالعمل[5]، بحيث يتوافر عنصر التبعية إذا كان العامل يعتمد على أجره في حياته المعيشية[6]، وأكد جانب آخر من الفقه أن المفهوم الاقتصادي للتبعية يرتبط أساسا بالأجر الذي يتلقاه العامل من عمله[7]، حيث يرى الفقهين (Marcel RIDEAU et Jean PECOUP[8]) أن صاحب العمل في النظام الاقتصادي هو المتبع باعتباره المالك الوحيد لرأس المال، فيما يطلق بعض الفقهاء التبعية الاقتصادية على التبعية الاجتماعية[9]. التبعية الاقتصادية تقوم على

---

[1] احمية سليمان، قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، نسخة إلكترونية خاصة بالسنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق- جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 9.

[2] حكم قضائي صادر عن محكمة النقض المصرية بتاريخ 23 مارس 1976، مجموعة أحكام النقض المدني، مشار إليه لدى: عبد الله مبروك النجار، مبادىء تشريع العمل وفقا لأحكام القانون رقم 12 لسنة 2003، والقرارات الوزارية الجديدة المنفذة له، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسةّ، 2005-2006، ص93.

[3] P. Cuche, La définition du salarié et le critérium de la dépendance économique, D. H. 1932, chronique, p101-104 ; V. aussi : P. Cuche, Du rapport de dépendance, élément constitutif du contrat de travail, Revue critique de législation et de jurisprudence, 1913, pp. 413-427.

[4] بشير هدفي، الوجيز في شرح قانون العمل – علاقات العمل الفردية والجماعية- دار ريحانة للكتاب، الجزائر، 2006، ص 60.

[5] نضال جمال مسعود جرادة، التبعية في علاقت العمل الفردية، رسالة ماجستر، كلية الحقوق – جامعة الأزهر بغزة- 2013، ص 25.

[6] همام محمد محمود زهران، قانون العمل – عقد العمل الفردي – القانون رقم 137 لسنة 1981 ومشروع القانون الجديد فقها وقضاء، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1997-1998، ص أحمد عبد الكريم أبو شنب، شرح قانون العمل، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 85 .

[7] G. Hernot, Le point de subordination, introduction à la psychologie de la relation hiérarchique, Coll. Dynamiques d'entreprises, Éd. L'Harmattan, Paris, 2007, p18.

[8] Marcel RIDEAU et Jean PECOUP, Droit du travail social et fiscal, quatrième édition, Paris, 1973, p 21.

[9] محمود جمال الدين زكي زكي، عقد العمل في القانون المصري، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1986، ص 488.

عنصرين؛ يتطلب العنصر الأول أن يكون الدخل الناتج عن العمل هو مصدر الرزق الرئيسي لمن يقوم بالعمل، أما العنصر الثاني فيقتضي أن يقدم العامل كل نشاطه لخدمة صاحب العمل[1]، والذي يلتزم بدوره أن يوفر له عملا منتظما يعتمد عليه كمصدر رزقه.

تمثل التبعية الاقتصادية معيارا حديثا لتحديد طبيعة عقد العمل، يعتمد على المعطيات المالية والاقتصادية التي تنتج عن علاقة العمل، أي التركيز على عنصر المقابل أو الأجر الذي يتقاضاه العامل، حيث يعتبر هذا المعيار أن العامل يكون تابعا لصاحب العمل الذي يقدم له هذا الأجر مقابل الجهد الذي يقدمه له، ومن هنا الحاجة الاقتصادية هي المعيار الذي يحدد طبيعة العمل فيما إذا كان خاضعا لقانون العمل أم لنظام قانوني آخر[2]. طبقا لما تضمنته التبعية الاقتصادية فإن عدد من الفئات الاجتماعية يمكنها الخضوع في علاقتها بالمستخدم لتشريع العمل وحمايته غير أنه وبالرغم من أهمية نظرية التبعية الاقتصادية إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات كان أهمها أن القائلين بالأخذ بمعيار التبعية الاقتصادية كان هدفهم امتداد نطاق قانون العمل ليشمل فئات لا تخضع في عملها لإشراف وإدارة صاحب العمل ، وأن معظم الأشخاص يعتمدون على غيرهم اقتصاديا وبذلك قد يؤدي الأخذ بفكرة التبعية الاقتصادية إلى توسيع كبير لنطاق قانون العمل على نحو يتعارض مع التنظيم القانوني للعديد من العلاقات التي ترد على العمل[3].

2- **نظرية التبعية القانونية:** يقصد بالتبعية القانونية خضوع العامل أثناء أدائه لعمله لإدارة وإشراف وسلطة من يمارس العمل لحسابه ، وتوصف بالقانونية لأنها ناتجة عن علاقة تعاقدية قررها القانون دون اعتبار للوضع الاقتصادي أو الاجتماعي للعامل ، حيث يستوي العمال في الخضوع لتوجيهات مستخدمهم ، كما تظهر هذه التبعية من خلال الجزاءات التي يمكن للمستخدم توقيها على عماله عند ارتكاب مخالفة معينة.

عقد العمل هو المنشئ لحالة التبعية القانونية التي تفرض على العامل الخضوع لأوامر صاحب العمل المتعلقة بالعمل، وهذه التبعية هي التي تميز عقد العمل عن غيره من العقود، وتجعل العامل يتلقى الأوامر سواء كانت شفوية أو منصوصا عليها في لائحة العمل أو في منشورات العمل، كما أن هذه التبعية تنشئ لصاحب العمل مركزا قانونيا يتيح له سلطة إصدار لائحة الجزاءات لبيان الأخطاء التأديبية المعاقب عليها بمقتضى السلطة التأديبية[4]. متى تحققت التبعية القانونية في الواقع العملي، بقيام العامل بالعمل تحت إدارة وإشراف صاحب العمل كنا أمام رابطة تعاقدية تكيف بعقد العمل، ولو لم يعبر أطراف هذه الرابطة التعاقدية صراحة عن ذلك[5]، بحيث يكون من حق صاحب العمل إصدار أوامر وتوجيهات للعامل بشأن تحديد العمل المطلوب منه ، وكيفية القيام به ووقت ومكان أدائه، وأن يوقع عليه الجزاء إذا لم يراع هذه الأوامر[6]. يعرف المشرع المصري التبعية القانونية على أنه: "الرابطة القانونية الناشئة عن عقد العمل التي تربط شخص العامل...بأوامر وتعليمات وإشراف رب العمل، وهي التي تخول لهذا الأخير سلطة تأديتها، واعتمادا عليها تبرر مختلف الإجراءات التنظيمية التي يخضع لها العامل بالمؤسسة"[7].

كما أشار المشرع المغربي للتبعية القانونية وهو بصدد تحديد مفهوم العامل، حيث نص على عبارة التبعية في المادة الساسة من مدونة الشغل المغربية التي اعتبرت على أنه يعد أجيرا كل شخص التزم ببذل نشاطه المهني تحت تبعية مشغل

---

[1] بن عزوز بن صابر، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن، دار الحامد، عمان الأردن، 2010، ص 73.

[2] احمية سليمان، قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 9.

[3] يوسف الياس، الوجيز في شرح قانون العمل رقم 71 لسنة 1987، معهد الادارة، الرصافة،، ص67 .

[4] صلاح علي علي حسن، ضمانات السلطة التأديبية لصاحب العمل، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012، ص 13.

[5] محمد كشبور، عناصر عقد الشغل في التشريع الاجتماعي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء طبعة 1995، ص 113.

[6] A. Viottolo-Ludmann, Égalité, Liberté dans le contrat de travail, Évolutions du droit contemporain, Thèse de doctorat, Aix, 2004, p9.

[7] علي عوض حسن، الفصل التأديبي في قانون العمل، دار الثقافة العربية، 1975، ص 19.

واحد أو عدة مشغلين، وهو ما يفيد أن المشرع المغربي يأخذ بالتبعية القانونية كعنصر أساسي في عقد العمل، وتتمثل مبدئيا في الإشراف على العامل وتوجيهه ومراقبته أثناء تأديته لعمله[1].

المشرع الجزائري شأنه شأن أغلب التشريعات العمالية يأخذ بالتبعية القانونية كمعيار لتمييز عقد العمل عن غيره من العقود من خلال تحديده لمفهوم العمال الأجراء في المادة الثانية من القانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل، والتي تنص على أنه: "يعتبر عمالا أجراء في مفهوم هذا القانون كل الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا مقابل مرتب، في إطار التنظيم لحساب شخص آخر، طبيعي او معنوي عمومي أو خاص يدعى المستخدم".

كما تولى التشريع الجزائري تحديد صور التبعية القانونية في إطار تحديده للالتزامات القانونية والتنظيمية الملقاة على عاتق العمال الوارد ذكرها في المادة السابعة من القانون 11/90 السابق الذكر والتي جاء نصها: "يخضع العمال في إطار علاقات العمل للواجبات الأساسية التالية:

- أن ينفذوا التعليمات التي تصدرها السلطة السلمية التي يعينها المستخدم أثناء ممارسته العادية لسلطاته في الإدارة.
- أن يراعوا تدابير الوقاية الصحية والأمن التي يعدها المستخدم وفقا للتشريع والتنظيم.
- أن يتقبلوا أنواع الرقابة الطبية الداخلية والخارجية التي قد يباشرها المستخدم في إطار طب العمل أو مراقبة المواظبة".

ثانيا: آثار علاقة التبعية على العمل وأطرف علاقة العمل: يترتب على التبعية نوع من الخضوع بين الطرفين، فالعامل ملزم بأن يخضع لمستخدمه من خلال إشراف ومراقبة وتوجيه هذا الأخير له، وإذا كان الفقه التقليدي قد أعطى بعدا قانونيا واقتصاديا، فإن الاتجاه الفقهي الحديث يعطيها أبعاد جديدة ترتبط والتطورات التكنولوجية الحديثة التي شاع استعمالها في المؤسسات الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن التبعية في مفهومها وفي نطاقها وفي عناصرها تتأثر حاليا بالتطور التكنولوجي الذي غزا بعض المؤسسات الصناعية والتجارية، فالعامل مثلا قد يشتغل في منزله ويرتبط بمستخدمه عن طريق الإنترنت، كما أن يمكن أن يتم العمل عن بعد[2].

1- **نطاق رابطة التبعية:** تختلف درجات التبعية باختلاف إمكانية صاحب العمل في استعمال سلطته على عماله، فقد تكون تبعية تقتصر على تحديد زمان ومكان العمل، كما قد تكون تبعيته تبعية فنية يشرف من خلالها صاحب العمل على العامل إشرافا كاملا[3].

1-1- **من حيث مكان وزمان العمل:** يلتزم صاحب العمل بناء على علاقة التبعية بممارسة سلطته في الإدارة والإشراف والتوجيه والرقابة على أداء عماله للعمل المنوط بهم، غير أن ممارسة هذه التبعية تقتصر فقط على مكان معين وهو مقر العمل، كما تمارس في زمان محدد وهو وقت العمل.

وإذا كان العامل يخضع لتبعية صاحب العمل بمناسبة ممارسته لنشاطه المهني أثناء تواجده في مكان العمل وأثناء الوقت العادي للعمل، فإنه يستفاد من ذلك ضمنيا ان العامل يسترد كامل حريته بعد مغادرته للمؤسسة على إثر انتهاء الوقت المحدد للعمل.

---

[1] محمد كشبور، مرجع سابق، ص 114، أوضح محمد كشبور في تعريفه للتبعية القانونية أن عقد العمل يفترض وجود العامل في مركز تابع بالنسبة لصاحب العمل، ويرى بأن هذا النوع من التبعية يقتضي خضوع العامل في أدائه للعمل لإدارة وإشراف وسلطة صاحب العمل، وأن تبعيته في أداء العمل وتنفيذه تصبغ عقد العمل بصبغة خاصة، وتميز مركز العامل بمقتضاه عن مركز من يقوم بعمل مستقل لا يخضع فيه لتوجيه أو إشراف ورقابة المتعاقد معه.

[2] محمد كشبور، انتهاء عقد العمل، دراسة مفصلة لأحكام الفصل التعسفي، مطبعة النجاح الجديدة، مطبعة 2008، ص 240.

[3] بن عزوز بن صابر، مرجع سابق، ص 71

لقد وفرت مختلف التشريعات الحماية للعمال في العديد من المؤسسات الاقتصادية، في مواجهة صاحب العمل الذي يتمتع بسلطة التبعية في ومتابعة ومراقبة عماله، إذ قد يصل به الأمر إلى حد التدخل في الحياة الخاصة لهؤلاء العمال تحت مظلة التبعية.

غير أن الإشكالية المثارة في وقتنا الحالي، هي في حالة ممارسة العامل نشاطه المهني خارج المؤسسة بأمر من صاحب العمل، سواء في إطار عقد العمل عن بعد باستعمال الأجهزة التكنولوجية، أو في إطار العمل في المنزل الذي يعتبر كأحد صور العمل عن بعد، كما يحدث أن يطلب صاحب العمل من العامل بالرغم من انتهاء الوقت المحدد المخصص للعمل بالقيام بعمل إضافي داخل المؤسسة.

وعليه متى تعرض العامل في الحالتين السابقتين لحادث ما، أو إذا صدر من جانبه فعل خاطئ سببا من خلاله ضررا للغير، اعتبر صاحب العمل مسؤولا مسؤولية مدنية عن ذلك، باعتبار أن العامل تحت تبعيته[1].

1-2- **من حيث طريقة أداء العمل:** يتميز عقد العمل عن باقي العقود في كونه يخول صاحب العمل حق توجيه ما يؤديه العامل من خدمات أو على الأقل حق الإشراف على طريقة القيام بهذه الخدمات، فالتوجيه يعتبر أوثق درجات التبعية من حيث الإشراف والإدارة، لما في توجيه من هيمنة فنية على نوع العمل المؤدى من طرف العامل.

أما الإشراف والإدارة فهما أساس التبعية الإدارية، يكفي لتوفرهما تحقيق نوع من التبعية التنظيمية المتعلقة بضبط العمل، حيث يكتفي صاحب العمل في إطارها بتهيئة الظروف الخارجية لتنفيذ العمل، وتسليم المواد والأدوات اللازمة للعمل، دون أن يتدخل في العمل من الناحية الفنية[2].

لقد استقرت غالبية الاتجاهات القضائية المقارنة على ضرورة توفر عنصر التبعية في علاقات العمل، ولقد انتهج القضاء الإنجليزي هذا المعيار، مبررين موقفهم، بأنه كلما كان حق الرقابة المقرر لصاحب العمل قويا وفعالا غلبت على العلاقة القانونية صفة عقد العمل، كما عمد كل من القضاء اللاتيني إلى ربط علاقة التبعية بعقد العمل، وهو ما اتجه إليه القضاء في الدول العربية، ففي مصر قضت محكمة النقض المصرية بأنه: " يكفي للقول بتوافر عنصر التبعية أن تظهر هذه التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية"[3] .

أما المذاهب الفقهية فقد تباينت في مواقفها في هذا الشأن، بين أن التبعية المميزة لعقد العمل هي التبعية القانونية دون لزوم أن تكون تبعية فنية أو تبعية توجيهية يخضع فيها العامل لإشراف وتوجيه كامل أو شبه كامل من قبل صاحب العمل في جزئيات العمل[4]، وأن التبعية المميزة لعقد العمل تكاد تنحصر في خضوع العامل لصاحب العمل.

قضت محكمة التمييز الأردنية بأنه: " من المتفق عليه فقها وقضاء، أنه لكي يعتبر العقد عقد عمل..... يجب أن يضع العامل نفسه في خدمة صاحب العمل، وينفذ العمل وفق أوامره وتحت إدارته أو إشرافه، وأن يرسم له طريق العمل وحدوده، وأن يحاسبه على عمله، ولا يتعين لتوفر ركن الإشراف ان يتتبع صاحب العمل العامل باستمرار وهو يقوم بعمله"[5].

2- **إثبات رابطة التبعية وتحديد المسؤولية القانونية المترتبة عنها:** يلعب القضاء دوراً مهما في تقرير وجود أو انتفاء ركن علاقة التبعية، وذلك على ضوء ظروف وملابسات كل قضية على حدى، انطلاقا من طبيعة المؤسسة ونوعية نشاطها، ووضعية العامل، وطريقة تنفيذه، ويتعين على القاضي أن يسترشد بكل الوسائل والقرائن التي تدل على وجود أو انتفاء

---

[1] محمد كشبور، عناصر عقد الشغل، مرجع سابق، ص 118.

[2] محمود جمال الدين زكي زكي، مرجع سابق، ص 488.

[3] الطعن رقم 458 لسنة 41 ، جلسة 15 أبريل 1976، مشار إليه لدى: نضال جمال مسعود جرادة، مرجع سابق، ص 60.

[4] يوسف الياس، مرجع سابق، ص 28.

[5] قرار محكمة التمييز الأردنية رقم 64/392 مشار إليه لدى: أحمد أبو شنب، مرجع سابق، ص 86.

عقد الشغل، وذلك لأنه يتعين على القاضي التأكد أولا من وجود علاقة التبعية أو عقد الشغل، قبل تطبيق القانون الاجتماعي.

2- **إثبات رابطة التبعية:** تعتبر رابطة التبعية الناجمة عن علاقة العمل واقعة قانونية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات التي يقرها القانون، طبقا للقواعد العامة المقررة في الإثبات، وهو ما أشارت إليه المادة العاشرة من قانون علاقات العمل[1]، وعملا بهذه القواعد فإنه يجوز للعامل أن يثبت قيام علاقة التبعية بينه وبين صاحب العمل من خلال الأدلة المكتوبة، أو من خلال الشهود أو اليمين، أو القرائن..أو غيرها من طرق الإثبات.

اتساع وسائل إثبات رابطة التبعية الناجمة عن عقد العمل بالمقارنة مع بقية العقود المدنية والتجارية، يرجع إلى خصوصية عقد العمل وطبيعته القانونية، وتميزه عن باقي العقود الأخرى، كما أن اتساع وتعدد هذه الوسائل لا يقتصر على الأحكام الواردة في نطاق قانون العمل فقط، بل يتسع أيضا ليشمل وسائل الإثبات بناء على أحكام قوانين الضمان الاجتماعي؛ مثل وثائق التصريح بالعمال لدى هيئات التأمينات الاجتماعية من قبل صاحب العمل.

في حالة نشوب نزاع بين العامل وصاحب العمل، فإن علاقة التبعية بين التابع والمتبوع لا تعتبر قائمة إلا إذا تم إثباتها، فعلاقة التبعية غير مفترضة باعتبارها شرطا رئيسيا لقيام مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه، وطبقا للقواعد العامة في الإثبات فإن عبء الإثبات يقع على عاتق الطرف المضرور الذي غالبا ما يكون الطرف الضعيف في علاقة العمل وهو العامل.

3- **تحديد المسؤولية القانونية المترتبة عن رابطة التبعية:** إذا تم إثبات علاقة التبعية التي تربط العامل بصاحب العمل، وجب تكييف العلاقة التي تربط الطرفين على أنها علاقة عمل، ووجب إخضاعها لأحكام القانون الاجتماعي، وعليه فإن قيام علاقة التبعية على هذا النحو شرط أساسي لتحقيق مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه. من أهم صور المسؤولية التفصيلية مسؤولية المتبوع عن عمل تابعه، ورغم أن المنطق يفترض مسؤولية مرتكب الضرر عن فعله وهو المسؤول عن تعويضه، نجد أن هذه المسؤولية – مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه- تجعل المتبوع مسؤولا عن تعويض الضرر الذي أحدثه تابعه. اشترط التشريع لقيام هذه المسؤولية توافر بعض الشروط، وهي وقوع الفعل الضار من العامل – التابع- حال تأديته لعمله أو بسببه أما الشرط الثاني فيتمثل في قيام علاقة التبعية بين التابع والمتبوع، ويشترط توافر هذين الشرطان معا لتحقيق مسؤولية المتبوع، وأن فقدان أيا من هذين الشرطين يفقد المتبوع مسؤوليته[2]. إذا كانت المسؤولية التقصيرية عن الفعل الشخصي من صميم النظام العام، حيث لا يمكن تعديل قواعدها بأي وجه من الوجوه، فمن المجمع عليه فقها وقضاء بأن أحكام المسؤولية التقصيرية للمتبوع عن أعمال الضارة لتابعه تتخذ بدورها نفس الصفة، وعليه لا يمكن مثلا لصاحب العمل أن يتفق مع العامل بأنه لن يكون مسؤولا عن أخطائه التقصيرية[3].

أما بشأن تحديد المسؤولية العقدية للمتبوع عن أخطاء تابعيه، فإن المسؤولية تقع على عاتق صاحب العمل، حيث يسأل عن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخير في تنفيذه أو تنفيذه بطريقة غير سليمة، وتكون مسؤوليته في هذه الحالة مسؤولية عقدية لا تقصيرية.

المحور الثاني: الدور التمييزي لعلاقة التبعية بين عقد العمل الفردي وغيره من العقود: تتمثل أهمية التمييز بين عقد العمل والعقود المشابهة في اختلاف النظام القانوني لكل منهم، فيهدف التمييز بينهما إلى تحديد طبيعة العقد في حالة

---

[1] بشير هدفي، المرجع السابق، ص 71.

[2] سامي العوض بني دومي، شرط التبعية في مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع، بحث مقدم على الموقع الآتي: https://jordan-lawyer.com/2011/06/02/7873/ ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/01، سا 22:45.

[3] محمد كشبور، عناصر عقد الشغل، مرجع سابق، ص 138.

نشوب نزاع بين طرفيه، الأمر الذي يلقي على عاتق القضاء عبء تكييف العقد وإعطائه الوصف الملائم بناء على توفر جملة من العناصر أهمها عنصر التبعية.

أولا: التميز بين عقد العمل الفردي والعقود الواردة على العمل: قد يشترك عقد العمل مع كثير من العقود في بعض عناصره[1]، فعقد العمل ليس الوحيد الذي ينصب على النشاط الإنساني، بل هناك العديد من العقود التي ترد على عمل الإنسان، والتي قد تختلط بعقد العمل كعقد المقاولة والشركة والتسيير وغيرها من العقود، خاصة أمام عدم وضوح عنصر التبعية[2]، وفي إطار التمييز بين عقد العمل الفردي والعقود الواردة على العمل سنقف عند بعض النماذج فقط منا العقود كأساس لهذا التمييز.

1- **التميز بين عقد العمل الفردي وعقد المقاولة:** ظل عقد المقاولة مختلطا بعقد العمل في فرنسا كما كان في القانون الروماني، وفي ظل التغيرات والتطورات لم تعد هذه النظرية تتماشى مع الواقع العملي فكان لا بد من التميز بينهما[3]، وتظهر أهمية التمييز بين العقدين من ناحية تنظيم العمل، وتنظيم الأجر وحمايته، إن كل من عقد المقاولة والعمل يردان على العمل غير أن القواعد التي يخضع لها أحد العقدين تختلف اختلافا جوهريا عن القواعد التي يخضع لها العقد الآخر.

عرف المشرع الجزائري عقد المقاولة على أنه: "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"، وهو نفس التعريف الذي أورده المشرع المصري في المادة 646 من القانون المدني، فإن اتفقت التشريعات على تعريف عقد المقاولة، واعتبار كلا العقدين العمل والمقاولة يردان على العمل ويرتبان أجر، اختلف الفقه بشأن معايير التمييز بينهما.

تباينت وتعددت المعايير الفقهية للتمييز بين هذين العقدين، فمنهم من أخذ بالنظام القانوني للأجر كمعيار للتمييز على أساس أن أجور المقاولين لا تخضع للنظام القانوني للأجور والتعويضات الوارد في قانون العمل، وعليه فتطبيق قانون العمل على العمل التابع دون العمل المستقل، في حين ذهب البعض الآخر إلى القول أن التزام المقاول ينصب على تحقيق نتائج معينة بينما يقتصر التزام العامل على بذل عناية الرجل العادي[4].

أما المعيار الحاسم الذي اعتمده كل من الفقه والقضاء في الفصل ما بين عقد العمل وعقد المقاولة، هو معيار التبعية، حيث أن التزام المقاول يكون بصنع شيء أو أداء عمل يرتبط ارتباطا وثيقا بخاصية الاستقلالية التي يتميز بها المقاول، إذ يباشر عمله على نحو مستقل وغير خاضع لصاحب العمل[5].

انطلاقا من رابطة التبعية، فإن العامل بناء على عقد العمل يتولى تنفيذ التزاماته المهنية وهو تابع وخاضع لسلطة صاحب العمل، في حين أن المقاول يمارس عمله باسمه الخاص وعلى وجه الاستقلال، ودون تدخل من صاحب العمل، ويترتب على ذلك أن هذا الأخير يكون مسؤولا عن الخطأ الذي يقع من العامل أثناء تأديته لعمله، أما المقاول فلا يسأل هذا الأخير عن أخطائه، كما أنه يستفيد العامل عند انتهاء عقد عمله من مكافئة الخدمة وتعويض عن التسريح التعسفي حسب الأحوال، في حين لا يلزم صاحب العمل بأداء مثل هذه الحقوق في عقد المقاولة.

1-1- **مدى ارتباط المهندس بعقد العمل الفردي:** يرتبط صاحب العمل المستفيد من البناء مع المهندس المعماري والمقاول بعقد لإنجاز البناء، فتنشأ عن هذا العقد التزامات تقع على طرفيه، الأمر الذي يستدعي التساؤل حول طبيعة عقد

---

[1] يوسف الياس، مرجع سابق، ص 29.

[2] خالفي عبد اللطيف، الوسيط في مدونة الشغل، علاقات الشغل الفردية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2004، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المملكة المغربية، ص 381.

[3] تمييز عقد المقاولة عن عقد العمل وعقد الإيجار، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.startimes.com/ ، تاريخ الإطلاع: 2016/09/22، التوقيت 14:30.

[4] بن عزوز بن صابر، مرجع سابق، ص 63.

[5] سامي العوض بني دومي، مرجع سابق، ص 81.

المهندس، وفي هذا الشأن ذهب الفقهاء إلى القول أنه في حالة عمل المهندس المعماري لدى مؤسسة هندسية فإن العقد الذي يتم إبرامه بينه وبين هذه المؤسسة يعتبر عقد عمل، ويتخذ المهندس المعماري في هذه الصورة صفة العامل، وتربطه بصاحب العمل رابطة التبعية طالما أنه يؤدي عمله لدى هذي المؤسسة تحت إدارتها وإشرافها مقابل أجر تدفعه له هذه المؤسسة. أما في حالة عمل المهندس المعماري لدى صاحب البناء، فإنه العلاقة التي تربطه به لا تتخذ صورة عقد عمل لانتفاء رابطة التبعية، إذ أن المهندس في هذه الصورة لا يتلقى الأوامر والتعليمات من صاحب البناء، فهو يعمل باسمه لحساب صاحب البناء، ومن تم تكيف هذه العلاقة على أنها عقد مقاولة.

1-2- **مدى ارتباط الطبيب بعقد العمل الفردي:** إن أصحاب المهن الحرة يبرمون ع عملائهم عقودا يلتزمون بها، ويبرون تلك العقود بقصد الكسب والربح، وليس ذلك بعيب بحقهم، وقد قررت محكمة النقض الفرنسي صراحة أن الأعمال الداخلة في نطاق المهن الحرة يصح أن تكون حلا لتعهد بدفع مقابل من جانب ن استفاد منها.

يعرف العقد الطبي على أنه اتفاق يتولى من خلاله الطبيب العناية بالمريض وعلاجه مقابل أجر[1]، وبناء على هذا التعريف لا يمكن تكييف العقد الطبي على أنه عقد عمل، لكون أن الطبيب يقو م بعمله باستقلالية تامة دون الخضوع لتعليمات أو توجيهات من المريض. اتجه أغلبية الفقهاء إلى اعتبار العقد الطبي عقد عمل في حالة ممارسة الطبيب عمله لدى مؤسسة استشفائية أو عيادة خاصة تراقب عمله وتتولى تحديد أوقات عمله، وتفرض عليه جزاءات جراء مخالفته لتعليماتها.

يتضح من خلال الصورة الأخيرة أن العلاقة التي تربط الطبيب بالمؤسسة الاستشفائية أو العيادة بحسب الأحوال هي علاقة عمل نشأت بناء على عقد العمل المبرم بين الطرفين، وذهب القضاء المصري في بعض المناسبات على اعتبار العقد الطبي عقد عمل حيث قضى في إحدى القضايا بأن: "استخلاص تبعية الطبيب من تحديد رب العمل لمواعيد العمل ونطاقه وإشرافه على الطبيب ورقابته". في حكم آخر لمحكمة النقض المصرية اعتبرت أن العلاقة بين الطبيب والمؤسسات الاستشفائية أو العيادة علاقة مقاولة لا علاقة عمل، لانتفاء رابطة التبعية نتيجة عدم خضوعه في مباشرة عمله لإشراف ورقابة هذه المؤسسة[2].كما تطرق القضاء المصري لمسألة معالج الطبيب للعمال داخل أماكن العمل، وكيف علاقته بصاحب العمل على أنها علاقة عل لارتباطه برابطة التبعية، وقضى بأن " وجود نظام خاص لعمل الطبيب بمقتضاه ، يكون الكشف بإذن من القسم الطبي وفي مواعيد محددة تتحقق به تبعية الطبيب"[3].

2- **التمييز بين عقد العمل الفردي وعقد الوكالة:** عرف القانون المدني الجزائري عقد الوكالة على أنه: "عقد بمقتضاه يفوض شخص شخصا آخر للقيام بعمل شيء لحساب الموكل وباسمه"[4]، يشترك كل من عقد العمل وعقد الوكالة في عنصري العمل والأجر، إذ في كل من العقدين يقوم أحد المتعاقدين بعمل لصالح المتعاقد الآخر، كما أن كلا من العامل والوكيل يتقاضون أجرا عن العمل المؤدى، وإن كان عقد الوكالة هو عقد تبرعي إلا أنه ليس هناك ما يمنع من تقاضيه أجرا وهو الغالب في الحياة العملية. ذهب الرأي الراجح أن المعيار الصحيح للتمييز بين عقد العمل والوكالة هو معيار التبعية القانونية، أي مدى خضوع الشخص لإشراف وإدارة ورقابة صاحب العمل، فإذا كان يخضع لهذه الرقابة كان عاملا، وأن كان لا يخضع لها يعد وكيلا. يقوم هذا المعيار على أساس أن العامل في عقد العمل يتبع صاحب العمل والوكيل في عقد الوكالة يتبع الموكل، غير أن درجة تبعية العامل تختلف عن درجة تبعية الوكيل، فهي في وضعية العامل أشد وطأة من

---

[1] نقض مدني مصري، بتاريخ 9181/20/91 ,مشار إليه لدى: عبد الرزاق السنهوري،" الوسيط في شرح القانون المدني"، الجزء الخامس ,العقود التي ترد على الملكية، الهبة والشركة و القرض والدخل الدائم والصالح، دار النهضة العربية، القاهرة ,طبعة 1987، ص 22.

[2] سامي العوض بني دومي، مرجع سابق، ص 110.

[3] جلال العدوي" قانون العمل، منشأة العارف الإسكندرية، الإسكندرية، ص 104.

[4] المادة 571 من الأمر 58/75 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

تبعية الوكيل حيث أن الموكل في عقد الوكالة يقتصر فقط على التوجيه العام، أما توجيه صاحب العمل فإنه يمتد إلى ما هو أعمق من التوجيه العام[1].

2-1- مدى اعتبار المحامي عاملا: في شأن مدى اعتبار المحامي عاملا أم وكيلا، ذهبت محكمة التمييز الأردنية في حكمها الصادر بتاريخ 13 جانفي 2005 إلى أنه من المقرر فقها وقضاء أن ما يميز عقد العمل ....هو علاقة التبعية بين العامل وصاحب العمل، فإذا كان لصاحب العمل حق توجيه ما يؤدي له من خدمات فإنه يعتبر عقد العمل، حيث جاء في حيثيات هذا القرار ما يلي: " إذا كانت المدعية تعمل محامية لدى المدعى عليه مؤسسة بنك عمان للاستثمار في الدائرة القانونية التابعة له وتحت إشراف وإدارة مدير الدائرة القانونية المدعى عليه وتتقاضى أجرا من البنك، فإن عنصر التبعية متوفر في عقد العمل بينها وبين البنك صاحب العمل"[2].

كما ذهبت محكمة النقض المصرية إلى أنه لا يوجد ما يمنع من أن يعهد صاحب العمل إلى أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه إلى جانب ما يباشره من أعمال مادية أو فنية أخرى، فيجمع بذلك بين صفته كأجير وصفته كوكيل[3].

تأكيدا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية أن: " عقد العمل يتحقق بتوافر أمرين هما تبعية العامل لصاحب العمل، وتقاضيه أجرا على عمله، أما الوكيل فهو يلتزم بالحدود المرسومة للوكالة، ولا تتوافر التبعية طالما أنه بمنأى عن الخضوع للوائح العمل"[4].

يتوقف تحديد طبيعة عقد المحامي على وجود رابطة التبعية من عدمها، فإذا وجدت التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية اعتبر العقد في مثل هذه الصورة عقد عمل فردي ويخضع لأحكام قانون العمل، كما لو كان المحامي يباشر عمله في مقر المؤسسة ويتقيد بنظامها فيما يتعلق بمواعيد العمل والإجازات ويلتزم بتقديم تقارير دورية عن عمله إلى صاحب العمل. وتطرق القضاء المصري لمثل هذه الحالات في القضايا التي عرضت عليه بهذا الشأن، أبرز مثال ما قضت به محكمة استئناف القاهرة بأنه: "لا يشترط أن يباشر المحامي عمله في مكان رب العمل أو أن يتقيد بمواعيد في الشركة ما دام أنه كان رهن إشارة الشركة يلبي دعوتها لتكليفه بمراجعة بعض العقود أو القرارات أو التحقيقات الإدارية تحت إشرافها"، كما قضت أيضا بأنه "....إذا اشتغل محامي في شركة، فتوجد تبعية إدارية فقط، وهذا لا يمس كرامة المحامي، ولا يمس استقلاله الفني، وهذه التبعية دليل على قيام عقد العمل بين المحامي أو الشركة أو الهيئة التي يعمل بها"[5].

2-2- مدى اعتبار مدير أو مسير شركة أو محل تجاري عاملا: يعتبر مدير أو مسر الشركة التجارية أو المحلات التجارية عاملا مرتبطا بعقد عمل فردي طالما في قيامه بعمله يخضع لإشراف وإدارة صاحب العمل، إما إذا كان يتمتع بقدر من الاستقلالية في العمل، كأن يمتع بحق استخدام العمال، أو تنظيم العمل بتحديد الأسعار وشرائها، فهنا تنتفي التبعية ونكون أمام علاقة وكالة وليست علاقة عمل، ومن تم يكون المدير وكيلا وليس عاملا.

في القضاء الفرنسي، قضت محمة النقض الفرنسية بأنه: لا محل لتكييف العقد المبرم بين المؤسسة صاحبة الفندق والمديرين الموكلين في إدارته واستغاله بأنه عقد عمل، إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الاستقلالية وحرية التصرف التي يتمتع بها كل من الوكلاء المديرون في مباشرة أعمالهم"[6].

---

[1] سامي العوض بني دومي، مرجع سابق، ص 140.

[2] قرار رقم 1627 بتاريخ 13 جانفي 2005، منشور بمجلة نقابة المحامين عدد 7 لسنة 2005، ص 1482.

[3] نقض مصري رقم 31/3، جلسة 24 فبراير 1965، ص 215.

[4] نقض مدني مصري، جلسة 1999/21/02 مشار إليه لدى: سامي العوض بني دومي، مرجع سابق، ص 141.

[5] استئناف القاهرة، بتاريخ 1958/22/02، مشار إليه لدى: محمود سلامة جبر، الوسيط في عقد العمل الفردي" الجزء الأول، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 19990، ص 38.

[6] G. Hernot, op.cit, p 78.

كما أشار القضاء المغربي إلى أن عقد العمل قد يلتبس مع عقد إدارة الشركة، وفي هذا الإطار صدر قرار عن الغرفة الاجتماعية للمجلس الأعلى بتاريخ 28 جويلية 2006 رفض فيه طلب مدير الشركة تم عزله وادعى فيه بأنه يرتبط مع الشركة بعقد شغل تنتفي معه علاقة التبعية بينه وبين مجلس الإدارة وهذه العلاقة تعتبر عنصرا أساسيا في عقد الشغل[1].

ثانيا: التمييز بين عقد العمل الفردي وعقود الملكية و الانتفاع: إن عقد العمل لا يختلط فقط بالعقود الواردة على العمل، بل قد يختلط كذلك ببعض عقود الملكية أو عقود الانتفاع، وسوف نتطرق من خلال هذه النقطة إلى بعض النماذج عن هذه العقود للتمييز بينها وبين عقد العمل، عقد الشركة باعتباره عقد ملكية، وعقد الإيجار باعتباره عقد انتفاع، للوصول إلى أثر التبعية القانونية في وضع ضوابط التمييز بين هذه العقود وعقد العمل.

1- **التمييز بين عقد العمل الفردي وعقود الملكية:** من أهم عقود الملكية التي قد تتشابه مع عقد العمل عقد الشركة، حيث قد تقتصر حصة أحد الشركاء في الشركة على تقديم حصته على شكل عمل فقط، مما يجعل مركز الشريك يتشابه مع مركز العامل من حيث التزامه بالعمل، كذلك قد يتشابه هذا المركز إذا نص عقد العمل على أن يكون الأجر الكلي للعامل جزءا من الأرباح[2].

للتمييز بين عقدي الشركة والعمل لا بد من التطرق إلى تعريف عقد الشركة انطلاقا من القانون المدني الذي عرف عقد الشركة على أنها: "عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك"[3].

انطلاقا من التعريف الذي أورده المشرع الجزائري للشركة، يتضح أن الشريك في عقد الشركة قد يكون شريكا بعمله فقط، كما أن أجر العامل في عقد الشغل قد يأخذ شكل نسبة من الأرباح التي تحققها الشركة، وبناء على ما ورد قد يختلط مركز العامل بمركز الشريك في حالة ما إذا كان التزام هذا الأخير تقديم عمله كحصة في رأس مال الشركة، أو في الحالة التي يمثل فيها أجر العامل جزءا من أرباح الشركة. من أجل التمييز بين عقدي الشركة والعمل، اقترح الفقه عدة معايير، ذهب اتجاه فقهي في محالة للتمييز بين هذين الى أن العامل لا يتحمل الخسائر التي تلحق المؤسسة، بل يتحملها صاحب العمل لوحده، على نقيض عقد الشركة الذي يلزم الشريك تحمل مخاطر المؤسسة، ورأى جانب آخر من الفقه أن الشركاء في عقد الشركة يستطيعون توكيل غيرهم في إدارة الشركة، في حين لا يستطيع العامل تفويض غيره في القيام بالعمل المنوط به، وإنما يلتزم بالقيام بالعمل بنفسه إعمالا لقاعدة التنفيذ الشخصي للعمل، قد تعرضت هذه الاتجاهات إلى عدة انتقادات كونه لا يصلح للتمييز بين العقدين في كافة الحالات.الرأي الغالب في الفقه[4] اعتمد على معيار التبعية كأساس للتمييز بين عقد العمل وعقد الشركة من أنصاره (J. RiVERO, j. SAVATIER)، فإذا كان العامل يخضع أثناء قيامه بعمله لإشراف ورقابة صاحب العمل، فإن العقد في هذه الحالة يكون عقد عمل، أما إذا انتفى هذا الخضوع والإشراف والرقابة، وكانت مساواة بين أطراف هذا العقد، كان هذا الأخير عقد شركة[5].

ساير الاجتهاد القضائي الرأي الغالب للفقه من خلال اعتماده عنصر التبعية في إطار تمييزه بين عقد العمل وعقد الشركة، ولعل أهم التطبيقات القضائية لهذا المعيار ما انتهجته محكمة النقض المصرية، في حكم لها بأن: "المناط في

---

[1] محمد كشبور، إنهاء عقد الشغل، مرجع سابق، ص 256.

[2] يوسف الياس، مرجع سابق، ص30.

[3] المادة 416 من القانون 58/75 المتضمن القانون المدني الجزائري، تقابلها المادة 505 من القانون المدني المصري، والمادة 982 من قانون الالتزامات والعقود المغربي.

[4] J. Rivero et J. Savatier, *Droit du travail,* 9e éd, Revue internationale de droit comparé Année 1984 Volume 36, p 84.

[5] خالفي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 388.

تكييف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة، وإذا كان ما انتهت إليه المحكمة من تكييف العقد بأنه عقد عمل وليس عقد شركة، ولا خروج فيه على نصوص العقد، واستخلصت المحكمة قيام علاقة التبعية الذي يتمثل في خضوع الصيدلي لإشراف صاحب الصيدلية ورقابته، مما يتعارض وطبيعة عقد الشركة، وكان لا يتنافى مع هذا التكييف تحديد أجر الصيدلي بنسبة معينة من الأرباح، وأن صاحب الصيدلية قد خوله باعتبار مديرا للصيدلية تعيين العمال اللازمين لها وتأديبهم وفصلهم، لأن ذلك كله يغير من طبيعة عقد العمل، فالخضوع والإشراف لصاحب الصيدلية ورقابته يعني توافر التبعية من الناحية التنظيمية والإدارية وهو العنصر المميز لعقد العمل"[1].

في قضية أخرى طرحت أمام القضاء المغربي كان لموضوعها اتصال للتمييز بين هذين العقدين تم اعتبار العقد عقد شركة وليس عقد عمل، وجاء في حيثيات هذا القرار: "وحيث أنه إذا كان المستأنف عليه ابتدأ عمله مع المستأنفة كأجير يخضع لتعليمات وأوامر رؤسائه، فإن تعيينه كمدير عام لشركة وبإجماع أعضاء المجلس الإداري للشركة طبقا للفصل 1022 من قانون الالتزامات والعقود، مع تملكه 280 سهما من أسهم الشركة بغير وضعيته كأجير ويجعل منه شريكا ومساهما في الشركة يحق له ما يحق لباقي الشركاء من موافقة على القرارات الصادرة ومشاركة في اتخاذ القرارات ويضر به ما يلحق الشركة من خسارة، وبالتالي يصبح خاضعا في هذه العلاقة للقانون المنظم لعقد الشركة ولا يطبق عليه عقد العمل ولا قانون العمل نظرا لعدم توفر أي نوع من التبعية والتي تعتبر ركنا أساسيا لقيام عقد العمل"[2].

2- **التمييز بين عقد العمل الفردي وعقود الانتفاع:** سوف تقتصر دراستنا للتمييز بين عقد العمل الفردي وعقود الانتفاع على عقد الإيجار فقط، وإذا كان يبدو لأول وهلة أن لا محل للخلط بين بين كل من عقد العمل وعقد الإيجار، على اعتبار أن العقد الأول يضع فيه أحد طرفيه وهو العامل قدرته على العمل تحت تصرف الطرف الثاني وهو المستخدم نظير أجر في إطار رابطة التبعية، في حين أن العقد الثاني لا يضع فيه المؤجر عمله تحت تصرف المستأجر، وإنما يمكنه فقط من الانتفاع من العين المؤجرة[3].

فالخلط بين هذين العقدين كان في القانون الروماني ومختلف القوانين التي أخذت به، فالقانون الروماني كان يطلق عليه إيجار الأشخاص إسوة بإيجار الخدمات، ومن هنا تأتي صعوبة التمييز بين هذين العقدين.

قد يصعب التمييز بين عقد العمل وعقد الإيجار في الحالة التي يقوم فيها أحد المتعاقدين بعمل لمصلحة المتعاقد الآخر، بينما يضع هذا الأخير مالا من أمواله تحت تصرفه، مثال ذلك سيارة الأجرة، حيث يسلم مالك السيارة إلى شخص آخر سيارته ليشغلها مقابل مبلغ مالي يسلم إلى صاحبها فما طبيعة هذا العقد ؟هل هو عقد عمل أو عقد إيجار؟ إن الرأي الراجح هو الذي يقيم التفرقة على أساس التبعية القانونية فإذا ما ثبت أن الشخص الذي يسلم السيارة سيقوم باستغلالها دون رقابة مالكها كنا بصدد عقد إيجار أما إذا ثبت خضوعه لأوامر صاحب السيارة كنا بصدد عقد عمل[4].

دعم الاجتهاد الفضائي هذا الموقف في العديد من المناسبات، فقد ذهب القضاء الفرنسي إلى أن الاتفاق الذي يتعاقد بموجبه سائق سيارة مع مالكها، على أن يقوم باستغلال السيارة مقابل ربحا معينا من الأرباح والباقي يأخذه لنفسه، أن العلاقة هنا علاقة عمل، لأن صلة السائق بالمالك هي صلة التابع بالمتبوع، وأجر السائق وإن كان متغيرا يحسب الأرباح فهو جائز في قانون العمل[5].

---

[1] نقض مدني مصري, بتاريخ 9181/20/91 ,مشار إليه لدى: عبد الرزاق السنهوري،المرجع السابق، ص285.

[2] قرار محكمة الاستئناف بالقنيطرة- المملكة المغربية- بتاريخ 20 ماي 1991 في الملف الاجتماعي عدد 90/1760، منشور بمجلة الإشعاع، العدد 6 سنة 1996، أورده خالفي عبد اللطيف، المرجع السابق،ص 389، وايضا محمد الكشبور، إنهاء عقد الشغل، المرجع السابق، ص 255.

[3] خالفي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 399.

[4] إيهاب حسن إسماعيل ، شرح قانون العمل ، مطبعة جامعة القاهرة ،1975 ، ص 107.

[5] منذر الفضل وصاحب الفتالوي:"شرح القانون المدني األردني -العقود المسماة-, البيع واإليجار في ضوء الفقه الإسلامي والقوانين المدنية الوضعية وقانون المالكين والمستأجرين الأردني لسنة 9180 ,"دار الثقافة للنشر والتوزيع, الأردن, طبعة 9111 ,ص 972.

من بين التطبيقات القضائية في مصر أيضا ما قضت به هيئة تحكيم استئناف القاهرة بأن "خضوع السائق لرقابة أو إشراف المالك بشأن تحديد زمان ومكان العمل، مع تحمل المالك لنفقات السيارة والمسؤولية عن حوادثها يجعل العقد عقد عمل وليس عقد إيجار"[1].

أما الصورة الثانية التي قد يختلط فيها عقد الإيجار بعقد العمل، هي حالة قيام صاحب العمل بتوفير سكن للعامل، وهنا يعتبر العقد عقد عمل في حالة ما إذا كان السكن الذي يحصل عليه العمل يمثل أجرا عينيا يتقاضاه مقابل قيامه بعمله إلى جانب أجره النقدي، ونكون أمام عقد إيجار وعقد عمل في نفس الوقت في حالة اعتبار السكن عينا مؤجرة استأجرها العامل من صاحب العمل، ودفع له الأجرة لقاء انتفاعه بها، غير أنه في هذه الحالة يكون عقد الإيجار تابعا لعقد العمل الفردي.

الخاتمة

إن التبعية هي أهم عنصر في عقد العمل، لاعتبارها المعيار الأساسي لتطبيق القانون الاجتماعي على الرابطة الموجودة بين العامل وصاحب العمل، فهي المعيار المميز بين عقد العمل وعقود أخرى قد تلتبس به من عدة أوجه.

إثبات قيام علاقة التبعية يتفق مع ما تقرره القواعد العامة في الإثبات، حيث يتحمل المدعي عبء إثبات قيام علاقة التبعية والذي غالبا ما يكون في عالقات هو العامل، إثبات قيام علاقة التبعية من عدمه هو مسألة واقعية تستقل محكمة الموضوع بالتحقق منها، وتدخل ضمن السلطة التقديرية لقاضي الموضوع.

يترتب على قيام عالقة التبعية بين العامل "التابع" وصاحب العمل "المتبوع" مسئولية صاحب العمل في مواجهة الغير، ويعفى العامل من تلك المسئولية طالما أن المسئولية ترتبت عن خطأ ارتكبه العامل أثناء تأدية عمله أو بسببه، تمثل التبعية القانونية المعيار الجامع المانع للتمييز بين عقد العمل الفردي وكافة العقود الأخرى، سواء كانت تلك العقود واردة على العمل أو كانت الواردة على الملكية أو الانتفاع بالشيء.

[1] حكم هيئة تحكيم استئناف القاهرة, بتاريخ 9121/92/92. مشار إليه لدى: سامي العوض بني دومي، مرجع سابق، ص 177.

العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بالذكاء الانفعالي لدى عينة من طلبة الجامعة

د. بن نابي نصيرة استاذة محاضرة بقسم علوم التربية بجامعة الجزائر 02
د. قادري حليمة استاذة محاضرة بقسم علم النفس بجامعة وهران

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية (العصابية، الانبساطية، الانفتاحية، الطيبة ويقظة الضمير) بالذكاء الانفعالي، وعن الفروق في الذكاء الانفعالي لدى طلاب الجامعة حسب متغير الجنس. تكونت عينة الدراسة من (120) طالب(ة).

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق مقياسين، الأول خاص بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية من إعداد لكوستا وماكري(Costa & McCare) ،1992) المقياس الثاني خاص بالذكاء الانفعالي من إعداد عواد سهاد عمر يوسف 2003.

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة سلبية بين العصابية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- توجد علاقة بين الانبساطية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- لا توجد علاقة بين الانفتاح على الخبرة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- لا توجد علاقة بين الطيبة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- توجد علاقة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا في الذكاء الانفعالي تعزى لمتغير الجنس لدى عينة من طلاب الجامعة.

الكلمات المفتاحية: العوامل الخمسة الكبرى للشخصية - الذكاء الانفعالي - الطالب الجامعي

Abstract:
The first objectif of the present study is to reveal the relationship between the five big factors of personality (neuroticism، extraversion، openness، goodness and vigilant conscience) and the emotional intelligence. The second is the determination of the differences in emotional intelligence about university students with sex variable. The study sample consisted of 120 students.
To achieve this study two tests were applied، the first concerns the five big factors describing the personality، elaborated by Costa & McCare، 1992. The second test concerns the emotional intelligence elaborated by Suhad Omar Yousef Awad، 2003.
The following conclusions were reached:
- There is a negative relationship between neuroticism and emotional intelligence in the sample studied.
- There is a relationship between extraversion and emotional intelligence in the sample studied.
- There is no correlation between openness to experience and emotional intelligence in the sample studied. .
- There is no relationship between goodness and emotional intelligence in the sample studied.
- There is a relationship between vigilant conscience and emotional intelligence in the sample studied.
- No statistically significant differences in emotional intelligence related to the variable sex among in the sample studied.

مدخل: يعد مفهوم الذكاء الانفعالي من المفاهيم الحديثة، التي حظيت باهتمام علماء النفس وخاصة المهتمين بعلم النفس الإيجابي، الذكاء الانفعالي هو القدرة على الانتباه والإدراك الجيد للانفعالات الخاصة وانفعالات الآخرين، وأصحاب الذكاء

الانفعالي يتميزون بالمهارات الاجتماعية وذلك لإحساسهم بالآخرين، كما يعتبرون قادرين على تحمل المسؤولية الشخصية والاجتماعية، يتميزون بثبات انفعالاتهم ونقص القلق لديهم، يتميزون أيضا بالاستقرار العاطفي هذا ما يساعدهم على التكيف في مجالات العمل والدراسة، والنجاح في الحياة.

الإشكالية:تزايدا الاهتمام بمفهوم الذكاء الانفعالي في علم النفس، إذ اعتبرا أن للتفكير علاقة متبادلة مع الشعور، فكثير من المشاعر تتولد في نفوسنا نتيجة لنمط معين من التفكير، فإذا غيرنا هذا النمط تبدلت تلك المشاعر، أي ان الذكاء الانفعالي يتكون من جانبين الجانب المعرفي والجانب الانفعالي، وهذا ما أشار إليه جولمان (Golman) بأن لدى الفرد عقلين، هما العقل الوجداني، والعقل المنطقي، وبينهما تنسيق رائع حيث أن المشاعر والأحاسيس ضرورية للتفكير، والتفكير ضروري للمشاعر والأحاسيس (المغازي، 2003).

قد عرف حسب سالوفي وماير) (Mayer & Salovey الذكاء الانفعالي على انه " قدرة الفرد على إدراك انفعالاته للوصول إلى تعميم ذلك الانفعال ليساعده على التفكير وفهم ومعرفة انفعالات الآخرين، بحيث تؤدي إلى تنظيم وتطوير النمو الذهني المتعلق بتلك الانفعالات"(Mayer & Salovey)،11 : 1997

أما الباحثون السيكولوجيين فقد تناولوا الجوانب غير المعرفية أو المظاهر غير العقلية كمكونات للذكاء في أبحاثهم كانت آراؤهم تشير إلى الجوانب الانفعالية والشخصية والاجتماعية التي يمتلكها الأفراد(Cherniss،2000) كما أشاروا إلى أن الانفعالات تلعب دورا كبيرا في التأثير على الاستجابة الصادرة عن الفرد وعلى أشكال السلوك المختلفة، انطلاقا من تأثير الانفعالات على الجوانب الشخصية والوظائف العقلية (تايلور 1985، داود وأخرون 1983)

هذا ما يؤكده جولمان ((Golman في كتابه "الذكاء الانفعالي" على أهمية القدرات الانفعالية والاجتماعية في تحقيق النجاح سواء كان النجاح الشخصي أم النجاح العملي إذ أعتبر أن القدرات المعرفية تلعب دورا محدودا جدا لتحقيق النجاح في الحياة، وأن هناك قدرات غير معرفية تلعب دورا مهما للنجاح الشخصي والعملي، وحدد تلك القدرات في الجوانب الانفعالية والاجتماعية (Golman1995 ،)

أما ورديل ورويس(Wardell & Royce 1978) بينا من خلال مراجعتهم لنتائج الدراسات التي أجريت في مجال الانفعالات والتفكير، أن هناك علاقة قوية بين النظام المعرفي والنظام الانفعالي ويظهر تأثيرها على الشخصية الإنسانية للفرد، كما بينت نتائج أبحاث ماير(Mayer1986،) أن الحالات المزاجية المختلفة تؤثر على التفكير، وأكد أن الأفراد الذين يتمتعون بمزاج جيد يميلون إلى التفكير الإيجابي والمتفائل، بينما يميل الأفراد ذوي المزاج السيء إلى التفكير السلبي. (عواد، 2003 : 55). بينت نتائج الدراسات السابقة التي أطلعنا عليها وجود اختلاف في تحديد الفروق في الذكاء الانفعالي بين الجنسين، فدراسة (العلوان، 2011) مثلا بينت وجود فروق في الذكاء الانفعالي بين الذكور والإناث لصالح الإناث، أما دراسة (عدنان وفلاح، 2011) بينت وجود فروق في الذكاء الانفعالي بين الذكور والإناث لصالح الذكور، في حين نتائج دراستي كل من ماير(Mayer،1990) و(خليل والشناوي، 2005) بينت عدم وجود فروق بين الجنسين في الذكاء الانفعالي، هذا ما دفع بعض الباحثين منهم (العتوم، 2007) يكتب ويبين أن في الأصل لا توجد فروق بين الجنسين في الذكاء الانفعالي وأن الفروق المسجلة في بعض الدراسات، بين الجنسين، في الذكاء الانفعالي يكون مرتبط بالظروف الموقفية خاصة بمجتمع الدراسة .

يعد موضوع الشخصية من اعقد واصعب الموضوعات لذا نجد اختلاف بين الباحثين السابقين والباحثين الجدد في تعريفها، هذا ما أدى إلى ظهور تعريفات حديثة للشخصية التي لا تقف عند المظهر الخارجي للشخص وتأثيره في الآخرين، بل تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، فتعرف الشخصية بأنها " ليست مجموعة من السمات المستقلة او المنفصلة، بل هي التنظيم الديناميكي لتلك السمات والاستعدادات التي تعمل كوحدة واحدة متكاملة "(امطانيوس، 2014 : 26)

هذا ما يؤكده مارتن برنس(Marton Prinnce) الذي عرف الشخصية بأنها "كل الاستعدادات والنزعات والميول والغرائز والقوى البيولوجي والفطرية والموروثة، وهي كذلك كل الاستعدادات والميول المكتسبة من الخبرة" (الشربيني ودمنهوري، 2006: 185)فالشخصية هي " نمط سلوكي مركب ثابت إلى حد كبير يميز الفرد عن غيره من الأفراد، ويتكون من تنظيم فريد لمجموعة من الوظائف، والسمات والأجهزة متفاعلة معا، والتي تضم القدرات العقلية والانفعال والإرادة، والتركيب الجسمي الوراثي والوظائف الفيزيولوجية، و الأحداث التاريخية الحياتية، والتي تحدد طريقة الفرد الخاصة في الاستجابة، وأسلوبه المميز في التكيف مع البيئة" (الأنصاري، 2000 : 30)

سعى علماء النفس والباحثون في مجال الشخصية، إلى إيجاد نموذج لوصف أنماط الشخصية عن طريق تجميع السمات المتشابهة، المرتبطة مع بعضها البعض، وإدراجها تحت بعد أو عامل مستقل يمكن تعميمه على جميع الأفراد ومختلف الثقافات.

لذا سعى علماء النفس لإيجاد جهاز للسمات لوصف الشخصية من خلال دراسة أنماطها ومن بينهم كوستا وماكري (Costa & McCare،1992) حيث تمكنا من بناء أداة موضوعية تهدف إل قياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية التي نعتمدها في هذه الدراسة للكشف عن العلاقة التي تربط بين هذه العوامل الخمسة الكبرى للشخصية والذكاء الانفعالي

تساؤلات الدراسة تتمثل فيما يلي:

- هل توجد علاقة بين العصابية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة ؟
- هل توجد علاقة بين الانبساطية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة ؟
- هل توجد علاقة بين الانفتاح على الخبرة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة ؟
- هل توجد علاقة بين الطيبة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة ؟
- هل توجد علاقة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة ؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيا في الذكاء الانفعالي تعزى لمتغير الجنس لدى عينة من طلاب الجامعة ؟

الفرضيات:

- لا توجد علاقة بين العصابية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- توجد علاقة بين الانبساطية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- توجد علاقة بين الانفتاح على الخبرة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- توجد علاقة بين الطيبة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- توجد علاقة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- توجد فروق دالة إحصائيا في الذكاء الانفعالي تعزى لمتغير الجنس لدى عينة من طلاب الجامعة.

تحديد المفاهيم:

العوامل الخمسة الكبرى للشخصية:تعتبر قائمة كوستا، وماكرى (Costa & McCare،1992) للعوامل الخمسة الكبرى للشخصية أول أداة موضوعية تهدف إلى قياس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية من خلال بنود عددها (60) بندا الانبساطية ويقظة الضمير حسب (Colman،2003)

1-الانبساطية:) يركز على كمية وقوة العلاقات والتفاعلات الشخصية، والسيطرة الانفعالية الإيجابية، وعلى النشاط (الطاقة) والبحث عن الاثارة ويقابلها الانطواء والهدوء والتحفظ اي الانعزالية والسلبية .

2- يقظة الضمير: يتصف هذا العامل بسمات مثل : التنظيم والسلوك الموجه نحو الهدف، مراعاة القانون، وسمات الضبط والوفاء بالوجبات على الوجه الأكمل والكفاح من اجل الإنجاز، وتهذيب النفس والمثابرة، والتنظيم، وغياب الإهمال...يقابله اللامبالاة، وعدم الجدية، والتأجيل (شقفة، 2011 : 8)

3-الانـفتاح على الخبرة: يتميز هذا الـــعامل بالفضول وحـب الاطلاع على الــعالم الداخـلي والخارجي على حد سـواء ويكون صاحب هذه السمة غني بالخبرات وله رغبة بالتفكير في غير المألوف كما يجرب الانفعالات الايجابية والسلبية اعلى من الفرد المنغلق(Costa & McCare،15 : 1992)

4- العصابية: هو بعد من ابعاد الشخصية يحدد بالاتزان والقلق المنخفض عند احد الطرفين وعدم الاتزان والقلق عند الطرف الآخر(Pervin،06: 1989)

5- الطيبة: يعكس هذا العامل كيفية التفاعل مع الآخرين، فالدرجة المرتفعة تدل على ان الافراد يكونون اهل ثقة ويتميزون بالود والتعاون والإيثار والتعاطف والتواضع ويحترمون مشاعر وعادات الآخرين، بينما تدل الدرجة المنخفضة على العدوانية وعدم التعاون(نزال البيالي، 2009 : 22)

التعريف الإجرائي: تقاس العوامل الخمسة الكبرى للشخصية من خلال مجموع الدرجات التي يتحصل عليها الطالب الجامعي على كل عامل من العوامل الخمسة الكبرى للشخصية المتمثلة في:

- العصابية ،
- الانبساطية،
- الانفتاحية،
- الطيبة،
- يقظة الضمير) لـ لكوستا وماكري Costa & McCare،(1992)

الذكاء الانفعالي:عرف الانفعال بأنه: "المشاعر الداخلية التي تحث الناس للتفاعل أو لتغيير ما بداخل أنفسهم، وهذه المشاعر يمكن أن تكون سارة أو غير سارة")Quinn 1990،)

أما الذكاء الانفعالي فعرف بأنه يربط بين المعرفة والانفعال، حيث أن هناك تفاعل مشترك وتأثير متبادل بين الجوانب الانفعالية والجوانب المعرفية(Bar- on & Parker 2000)

التعريف الإجرائي: يقاس الذكاء الانفعالي من خلال مجموع الدرجات التي يتحصل عليها الطالب الجامعي على مقياس الذكاء الانفعالي لـ عواد 2003.

أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى:

_ الكشف عن العلاقة التي تربط مابين العوامل الخمسة الكبرى للشخصية (العصابية، الانبساطية، الإنفتاحية، الطيبة ويقظة الضمير) والذكاء الانفعالي.

- الكشف عن الفروق في الذكاء الانفعالي لدى طلاب الجامعة حسب متغير الجنس.

الخلفية النظرية:

نظرية العوامل الخمسة الكبرى:تعتبر نظرية العوامل الخمسة من النظريات التي انتشرت انتشارا واسعا، واعتمدا نموذجها التطبيقي في العديد من البحوث نظرا لموقفها الوسط، في تحديد العوامل المكونة للشخصية، حيث يهدف نموذج العوامل الخمسة الكبرى للشخصية إلى تجميع اشتات السمات في فئات أساسية، يعتبر نموذج " العوامل الخمسة الكبرى للشخصية من اهم النماذج والتصنيفات التي فسرت سمات الشخصية في وقتنا الحاضر، وفضلا عن ذلك فإنه يقدم نموذجا يتصف بالثبات العالي والصلاحية.

أيدت ثبات وصلاحية هذا النموذج مجموعة من الدراسات في عدة دول مثل فرنسا وكندا وفنلندا وألمانيا وبولونيا وروسيا وسويسرا والبرتغال وإيطاليا أما في الدول العربية فلم يتحقق صدق النموذج في الكويت في حين تأيد صدقه في ليبيا (كاظم، 1998 : 67)

قبل أن تصل الدراسات إلى تحديد هذا النموذج، تعددت العوامل في تفسير الشخصية، الناتجة عن الدراسات التي أهتمت بتجميع المكونات الأساسية التي تتشكل منها الشخصية، فنجد مثلا ريموند كاتل (R.Cattell)أعتمد عل ستة عشر عاملا، بينما هانز أيزنك (H . Eysench) ثلاثة أنماط أو أبعاد في حين تشكل نموذج كولدبرج (Goldberg) من خمسة عوامل.

ابرز ما يميز نموذج العوامل الخمسة الكبرى للشخصية صيغة بنودها السهلة والواضحة لدى عموم الناس، إذ تظم مجموعة كبيرة من السمات الشائعة في اللغة التي يستخدمونها في حياتهم اليوميةPopkins،(34 :2001)

تعتبر العوامل الخمسة للشخصية: هي خمس تجمعات لأبرز سمات الشخصية يمثل كل عامل تجريدا لمجموعة من السمات المتجانسة (Cloninger،270 : 2000)، هذه التجمعات الخمس هي: الانبساطية، العصابية، الانفتاحية، يقظة الضمير، الطيبة مع مراعاة أن ترتيب هذه العوامل لم يكن متسقا عبر مختلف الدراسات والثقافات إلا أن عدد كبير من الباحثين قد توصل إليها برغم تعدد طرائق القياس واختلاف العينات) .

الذكاء الانفعالي:الذكاء الانفعالي هو الاسلوب المتبع في معالجة المعلومات الانفعالية التي تتضمن تقييما دقيقا لانفعالات الفرد وانفعالات الآخرين، والتعبير المناسب عن هذه الانفعالات والتنظيم التكيفي لها الذي يؤدي إلى النجاح وتحسن الحياة (Mayer ،Dipaolo ،Salovey & ،(1990.

يعتقد جولمان Golman،(1995) أن هناك قدرات غير معرفية، تلعب دورا مهما في نجاح الأفراد وحدد تلك القدرات في الجوانب الانفعالية والاجتماعية، كما أعتبر أن الذكاء الانفعالي يمكن تعلمه للآخرين.

كما برزت مجموعة من النظريات الانفعالية تبحث عن مسببات الانفعال، منهم من يرى أن الانفعالات سببها الجانب الفسيولوجي، وهم الأغلب، والبعض الأخر يرى أن الانفعالات ليس لها علاقة بالعناصر الفسيولوجية، بل يؤكدون في أبحاثهم على أن الانفعالات ليست مجرد عمليات فسيولوجية، بل ان هذه العمليات تتأثر بالمكونات المعرفية والشخصية والثقافية.

من خلال معتمدا عليه من طرف اغلب الباحثين حول مفهوم وأبعاد الذكاء الانفعاليEmotional Intelligence تم تحديد الابعاد الخمسة التالية للذكاء الانفعالي وهي:

1- المعرفة الانفعالية Emotional Cognitive

وهو البعد الاساسي للذكاء الانفعالي Emotional Intelligence ويتمثل في القدرة على الانتباه والإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية، والتمييز الجيد بينها والوعي بالعلاقة بين الافكار والمشاعر والأحداث.

2- إدارة الانفعالات Management Emotions

ويشير هذا الحكم إلى القدرة على التحكم في الانفعالات السلبية وكسب الوقت للتحكم فيها وتحويلها إلى انفعالات ايجابية ،وهزيمة القلق والاكتئاب والإحباطات وممارسة مهارات الحياة بفاعلية.

3- تنظيم الانفعالات Regulating Emotions

ويشير إلى القدرة على تنظيم الانفعالات والمشاعر، وتوجهها إلى تحقيق الإنجاز والتفوق، واستعمال المشاعر والانفعالات في صنع أفضل القرارات، وفهم كيف يتفاعل الاخرون بالانفعالات المختلفة وكيف تتحول الانفعالات من مرحلة إلى أخرى.

4- التعاطف Empathy

ويشير إلى القدرة على إدراك انفعالات الآخرين، والتوحد معهم انفعاليا وفهم مشاعرهم وانفعالاتهم، والتناغم والاندماج معهم والاتصال معهم دون أن يكون السلوك محمل بالانفعالات الشخصية.

5- التواصل Communication

ويشير إلى التأثير الإيجابي والقوي في الاخرين عن طريق إدراك انفعالاتهم ومشاعرهم، ومعرفة متى تقود ومتى تتتبع الآخرين ، وتساندهم والتصرف معهم بطريقة لائقة

الانفعال يعتبر إحدى المجالات الأربع للشخصية (المجال المعرفي، المجال الانفعالي، المجال الاجتماعي والمجال الجسمي) يختلف الأفراد في المجال الانفعالي عن بعضهم البعض في عدة مؤشرات وهي: القابلية للاستثارة، مدة وثبات الحالات الانفعالية الناشئة، وسيادة الانفعالات الإيجابية (السارة)، والانفعالات السلبية (غير السارة) وتتميز الشخصية المتطورة في المجال الانفعالي في شدة وعمق المشاعر (الشواورة، 2006: 18).

الجانب الميداني:

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع معلومات دقيقة لوصف ظاهرة موجودة، أو للتعريف بمشكلة معينة، أو إجراء مقارنة أو تقويم...الخ، يهتم كذلك بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، كما يساعدنا على وصف العلاقة بين المتغيرات وصفا كميا.

عينة الدراسة:

تكونت من (120) طالبا وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من جامعة الجزائر (2) والمدرسة العليا للأساتذة بالقبة.

الجدول رقم (1) خصائص أفراد العينة

الجنس	
ذكور	إناث
50	70

أداة الدراسة:

المقياس الأول : خاص بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية من إعداد لكوستا وماكري (Costa & McCare، 1992)

المقياس الثاني: خاص بالذكاء الانفعالي من إعداد عواد سهاد عمر يوسف 2003.

ثبات المقياسين:

تم التحقق من ثبات المقياسين في البيئة الجزائرية باستخدام الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ، حيث طبق المقياسين على عينة تقدر بـ 30 طالب(ة) تم اختيارهم من خارج عينة الدراسة الأساسية إذ قدر معامل الثبات مقياس الذكاء الانفعالي بـ 0،727. أما معامل ثبات مقياس العوامل الخمسة للشخصية نوضحه في الجدول الموالي

الجدول رقم (2) معاملات الثبات للعوامل الخمسة الخاصة بالشخصية باستخدام معامل ألفا كرونباخ

العوامل الخمسة للشخصية	العصابية	الانبساطية	الانفتاحية	الطيبة	يقظة الضمير
قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ (الاتساق الداخلي)	0،72	0،64	0،48	0،50	0،76

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام معامل الارتباط برسون لقياس العلاقة، في حين تم استخدام المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واختبار test T لقياس الفروق.

نتائج الدراسة:

أولا: نتائج الفرضية الأولى

- تنص الفرضية الأولى على أنه " لا توجد علاقة بين العصابية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

الجدول رقم (3) يبين العلاقة بين العصابية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

البيانات الاحصائية / المتغيرات	ن	معامل الارتباط "ر"	مستوى الدلالة
العصابية الذكاء الانفعالي	120	- 0.267	دال عند 0.05

أشارت نتائج الجدول رقم (3) إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة عند مستوى (α = 0،05) بين الدرجات التي حصل عليها طلاب الجامعة على العصابية ودرجاتهم على مقياس الذكاء الانفعالي، أي أن الزيادة في العصابية يصاحبه التدني في الذكاء الانفعالي، والعكس كذلك، النقص في العصابية يصاحبه الزيادة في الذكاء الانفعالي، إذ بلغ معامل الارتباط بـ (0.267 - R=)

ثانيا: نتائج الفرضية الثانية

- تنص الفرضية الثانية على " وجود علاقة بين الانبساطية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

الجدول رقم (4) يبين العلاقة بين الانبساطية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

البيانات الاحصائية المتغيرات	ن	معامل الارتباط "ر"	مستوى الدلالة
الانبساطية	120	0.493	دال عند مستوى الدلالة 0.01
الذكاء الانفعالي			

يتضح من الجدول رقم (4) وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا عند مستوى (0،01) بين الانبساطية والذكاء الانفعالي حيث بلغ معامل الارتباط قيمة (R= 0.493).

ثالثا: نتائج الفرضية الثالثة

- تنص الفرضية الثالثة على " وجود علاقة بين الانفتاحية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

الجدول رقم (5) يبين العلاقة بين الانفتاحية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

البيانات الاحصائية المتغيرات	ن	معامل الارتباط "ر"	مستوى الدلالة
الانفتاحية	120	0.01	غير دال
الذكاء الانفعالي			

توضح لنا نتائج الجدول رقم (5) أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين الانفتاحية والذكاء الانفعالي (R=0.01) وعليه نرفض الفرضية الثالثة، ونقول أن الفرضية الثالثة لم تحقق أي لا توجد علاقة بين الانفتاحية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

رابعا: نتائج الفرضية الرابعة

- تنص الفرضية الرابعة على " وجود علاقة بين الطيبة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

الجدول رقم (6) يبين العلاقة بين الطيبة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

البيانات الاحصائية المتغيرات	ن	معامل الارتباط "ر"	مستوى الدلالة
الطيبة	120	0.252	غير دال
الذكاء الانفعالي			

توضح لنا نتائج الجدول رقم (6) أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين الطيبة والذكاء الانفعالي (R= 0.252) وعليه نرفض الفرضية الرابعة، ونقول أن الفرضية الرابعة لم تحقق أي لا توجد علاقة بين الطيبة والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

خامسا: نتائج الفرضية الخامسة

- تنص الفرضية الخامسة على " وجود علاقة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.
- الجدول رقم (7) يبين العلاقة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

البيانات الاحصائية المتغيرات	ن	معامل الارتباط "ر"	مستوى الدلالة

يقظة الضمير الذكاء الانفعالي	120	0.408	دال عند مستوى الدلالة 0.01

توضح لنا نتائج الجدول رقم (7) أنه توجد علاقة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0،01 بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي (R=0.408) وعليه نقبل الفرضية الخامسة، ونقول أن الفرضية الخامسة تحققت أي توجد علاقة موجبة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة.

سادسا: نتائج الفرضية السادسة

تنص الفرضية السادسة على " وجود فروق دالة إحصائيا في الذكاء الانفعالي تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم (8) يبين الفروق بين الجنسين في الذكاء الانفعالي.

البيانات الاحصائية المتغيرات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ذكور	50	203.13	26.377	1.477	118	غير دال
إناث	70	212.73	20.209			

توضح لنا نتائج الجدول رقم (8) أنه لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الذكور والإناث في الذكاء الانفعالي (T =1.477) وعليه نرفض الفرضية السادسة، ونقول أن الفرضية السادسة لم تحقق أي لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في الذكاء الانفعالي.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:فيما يخص **الفرضية الاولى** التي تنص على أنه " لا توجد علاقة بين العصابية والذكاء الانفعالي لدى عينة من طلاب الجامعة، بينت النتائج في الجدول رقم (3) على وجود علاقة عكسية بين العصابية والذكاء الانفعالي أي كلما ارتفعت درجة العصابية أدى ذلك إلى انخفاض في الذكاء الانفعالي، والعكس كذلك صحيح فكلما انخفضت العصابية أرتفع الذكاء الانفعالي. تتفق هذه النتائج مع نتائج:

- دراسة (Munro)،Bore And Powis، 2005

- دراسة (الشواورة، 2006)

كما يمكن تفسير هذه العلاقة السلبية بين العصابية والذكاء الانفعالي بما قدما في الاطار النظري بحيث وردا عن (Lawrenece،245: 1997) أن الأفراد المتميزون بالذكاء الانفعالي يتميزون بالتفهم والتعاطف العقلاني، فهم المشاعر والتعبير عنها، التحكم في مزاج الفرد، الاستقلال التكيف، حل المشكلات الشخصية، المثابرة، الصداقة، الطيبة والاحترام وهذا كله يتناقض كل التناقض مع ما يتميز به الفرد العصابي(العصابية)، حيث أن الأشخاص الذين يسجلون درجات مرتفعة على هذا المقياس هم أشخاص خائفون، قلقون، متوترون وسريعو الغضب وليس لديهم القدرة على ضبط انفعالاتهم السلبية.

أما فيما يخص كل من **الفرضية الثانية** التي تنص على وجود علاقة بين الانبساطية والذكاء الانفعالي و**الفرضية الخامسة** التي تنص على وجود علاقة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي فقد ارتبطتا ارتباطا إيجابيا دال إحصائيا مع الذكاء الانفعالي وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (بقيعي 2011)، ومع كل من نتائج دراستي لوبيس وسالوفي وستريس Lopes،Salovey And Straus، (2003) ونتائج دراسة(Munro)،Bore And Powis، 2005 ودراسة (الشواورة، 2006)

تفسر العلاقة الإيجابية بين الانبساطية والذكاء الانفعالي، بالعلاقة المنطقية لأن الانبساطية حسب (Colman، 2003) تركز على كمية وقوة العلاقات والتفاعلات الشخصية، والسيطرة الانفعالية الإيجابية، وعلى النشاط (الطاقة) والبحث عن الإثارة وتبتعد عن الانطواء والهدوء والتحفظ أي الانعزالية والسلبية، كما تفسر العلاقة بين يقظة الضمير والذكاء الانفعالي بالإيجابية، لأن يقظة الضمير يتصف بسمات مثل : التنظيم والسلوك الموجه نحو الهدف، مراعاة القانون،

وسمات الضبط والوفاء بالوجبات على الوجه الأكمل والكفاح من اجل الإنجاز، وتهذيب النفس والمثابرة، والتنظيم، وغياب الإهمال...يقابله اللامبالاة، وعدم الجدية، والتأجيل (شقفة، 2011)

أما فيما يخص كل من **الفرضية الثالثة** التي تنص على وجود علاقة بين الانفتاحية والذكاء الانفعالي و**الفرضية الرابعة** التي تنص على وجود علاقة بين الطيبة والذكاء الانفعالي فسجلنا ارتباطا إيجابيا ضعيفا غير دال إحصائيا مع الذكاء الانفعالي وهذه النتائج لا تتفق مع ما توصلت إليه نتائج كل دراستي لويبس وسالوفي وستريس Salovey And، Lopes Straus،(2002) ونتائج دراسة (Munro)، Bore And Powis، 2005 وكذلك دراسة (الشواورة، 2006)

بالرغم من أن الانفتاحية والذكاء الانفعالي تميزهم بعض السمات المشتركة مثل التفكير في غير المألوف كما يجرب الانفعالات الايجابية والسلبية اعلى من الفرد المنغلق(Costa & McCrae،15 : 1992) إلا أن نتائج هذه الدراسة سجلت ارتباطا غير دال إحصائيا بينهما إذ قدر معامل الارتباط بـ 0.01 كما هو مبين في الجدول رقم (5)، أما مقدار قيمة معامل الارتباط كان أعلى بقليل إذ قدر بـ 0.252 كما هو مبين في الجدول رقم (5) بين الطيبة والذكاء الانفعالي وهو غير دال إحصائيا، بالرغم من أن الطيبة تتميز بميزات مشتركة مع الذكاء الانفعالي خاصة في بعد التعاطف الذي يدل على نوعية التفاعل مع الآخرين فالأفراد الذين يتصفون بذلك يكونون اهل ثقة ويتميزون بالود والتعاون والإيثار والتعاطف والتواضع ويحترمون مشاعر وعادات الاخرين وهذا حسب (نزال البيالي، 2009 : 22)

الفرضية السادسة التي تنص على وجود فروق دالة إحصائيا في الذكاء الانفعالي تعزى لمتغير الجنس، دلت النتائج المبينة في الجدول رقم (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء الانفعالي بين الذكور والإناث إذ اتفقت هذه النتائج مع نتائج كل من دراستي ماير (Mayer،1990) و(خليل والشناوي، 2005)، ولم تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (علوان والتواجحة 2013)، ودراسة (علوان، 2011) التي دلت على وجود فروق في الذكاء الانفعالي بين الذكور والإناث لصالح الإناث، ودراسة (عدنان وفلاح، 2011) التي دلت كذلك على وجود فروق في الذكاء الانفعالي بين الذكور والإناث لكن لصالح الذكور عكس دراسة أحمد علوان التي دلت نتائجها على وجود فروق لكن لصالح الإناث، ما نستنتجه في الأخير أنه لا يوجد اتفاق بين نتائج الدراسات السابقة في وجود فروق، أو عدم وجود فروق في الذكاء الانفعالي بين الجنسين .

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الأنصاري محمد بدر (2000) قياس الشخصية، الكويت، دار الكتاب الحديث.
- الشربيني زكريا، ودمنهوري رشاد، (2006):علم النفس في الميادين العسكرية والحربية، جدة المملكة العربية السعودية،خوارزم العلمية للنشر.
- الشواورة ياسين سالم، (2006): علاقة الذكاء الانفعالي بالعوامل الخمسة للشخصية عند طلبة جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص القياس والتقويم، جامعة مؤتة: الأردن.
- العتوم عدنان، (2007) : مهارات التفكير، الأردن، دار المسيرة.
- العلوان أحمد، (2011): الذكاء الانفعالي وعلاقته بالمهارات الاجتماعية وأنماط التعلق لدى طلبة الجامعة في ضوء متغيري التخصص والنوع الاجتماعي للطالب، المجلة الأردنية في العلوم التربوية مجلد 7، العدد 2، ص (125 – 144).
- المغازي إبراهيم، (2003) الذكاء الاجتماعي والوجداني، بحوث ومقالات المنصورة، مكتبة الإيمان.
- امطانيوس مخائيل (2014) القياس النفسي، دمشق سوريا، منشورات جامعة دمشق كلية التربية.
- تايلور جون، (1985) : عقول المستقبل – ترجمة لطفي فطيم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 92، الكويت.
- خليل إلهام والشناوي أمينة، (2005) : الإسهام النسبي لمكونات قائمة بار – أوان لنسبة الذكاء الوجداني في التنبؤ بأساليب المجابهة لدى طلبة الجامعة، مجلة دراسات نفسية، المجلد الخامس عشر، العدد (1)، ص (99 - 161)
- داود فوزي شاكر، وشوكة دعد فخري الدين، وعبد الحكيم، (1983) : مبادئ في علم النفس، (ط1)، الأردن، المطبعة الاقتصادية.
- شقفة عطا أحمد على، (2011): الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعين رسالة دكتوراه تخصص علم النفس السياسي.

- عدنان يوسف، وعبد الله فلاح، (2011) الذكاء الانفعالي لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في دولة الامارات العربية المتحدة وسبل تطويره، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 111، ص(77 – 109)
- علوان نعمان والتواجحة زهير، (2013) : الذكاء الوجداني وعلاقته بالايجابية لدى طلبة جامعة الأقصى، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 21، العدد 1، ص (1 - 51).
- عواد سهاد عمر يوسف، (2003):الذكاء الانفعالي وعلاقته بالرضا الوظيفي وأثر بعض المتغيرات الأخرى عليه عند أعضاء الهيئة التدريسية، رسالة ماجستير، تخصص علم النفس، جامعة مؤتة، الأردن.
- كاظم على مهدي، (1998): السمات الأساسية في شخصية طلبة المراحل الإعدادية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية.
- نزال البيالي عبد الله بن أحمد، (2009): العوامل الخمسة الكبرى في الشخصية لدى الطلبة العنيفين وغير العنيفين في مدارس المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

المراجع باللغة الاجنبية:

- Bar-on،R .،& Parker، J. D. A : (2000) The Handbook of Emotional Intelligence. San Francisco : Jossey _ Bass.
- Chermiss، C : (2000) Emotional Intelligence : What It Is And Whey It Matters. Paper Presented at the Annual Meeting of Society For Industrial And Organizational Psychology، New Orleans.
- Cloninger، C، Susan (2000):theories of personality: understanding person (3rd _ ed) prentice-Hall، Inc، New Jersey.USA
- Costa P.T. McCrae، R.R. (1992): personality Assessment in clinical practice: Inventory، psychogical Assessment.
- Eysenck، H،J، Wilson، Glenn (1975): Know your own personality، London، penguin Books.
- Golman، D. :(1995) Emotional Intelligence. New York : Bantam Books.
- Lawrance، D . (1997) The Development of self Esteem auastionare British journal of Education Psychology، Vol 1
Lopes، P، Salovey، P And Straus، R (2003) Emotional Intelligence، Personality، -
The perceived quality of cocil relationship – Personality and Individual Differences، (35) p 641 - 658
- Mayer، J & Salovey، P (1990) Emotional Intelligence. Imagination،Coghition and Personality. (9) .185-211
- Mayer، J & Salovey، P (1997) Emotional development and motional Intelligence. Educational imptieations. New York. Basic Books. Inc. 185-211
- Mayer، J. D.، Dipaolo، M.، & Salovey، P (1990) Perceiving the Affective Content in Ambiguous Visual Stimuli ، Journal of Personality Assessment ، So: 772_781.
- Munro ، D . Bore ، M . & Powis، D. ،(2005): personality Factors in professional
- Pervin،L.A. (1989): personality : Theory and research (5th ed) New York: Wiley.
- Popkins، nathan، C . (2001) : The Five Factors Model: Emergence of Taxonomic model for personality. Psychology. Http : www. Greaideas in personality.
- Quinn، V.N. (1990) Appling Psychology. (2ed) New York : Mcgraw_Hill.
ethical behavior : studies of empathy and narcissism. Australian Journal of psychology. Vol (57) . p 49 - 60.

السياسة السكانية ومستويات الخصوبة البشرية
_ التجربة الجزائرية أ نموذجا _

أ.تهامي محمد - د. بن الشين أحمد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة عمار ثليجي الأغواط

الملخص: سعت هذه الدراسة إلى معرفة السياسة السكانية ومدى تأثيرها على مستويات الخصوبة في الجزائر فالملاحظ أن لكل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية حاضرا ومستقبلا، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والبرامج التي تستهدف المتغيرات السكانية من الناحية الكمية والنوعية، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه، أما بالنسبة لموضوع دراستنا فقد تمحور حول تتبع السياسة السكانية وأثرها على معدلات الخصوبة في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة الى أن السياسة السكانية لعبت دورا هاما في خفض مستويات الخصوبة وذلك بهدف تحقيق التوازن بين عدد السكان والمشاريع التنموية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: السياسة السكانية- الخصوبة- التوازن

Summary:
This study aimed to recognize the population policy and its impact on fertility levels in Algeria, and what was noted is that each country has a specific policy to regulate the behavior of the inhabitants demographically during the present and the future, this policy includes a set of procedures and programs that target demographic variables from the quantitative and qualitative sides, in order to suit the needs of the community and the requirements of its growth and the welfare of its citizens. Concerning the subject of our study, it has focused on tracing the population policy and its impact on fertility rates in Algeria, and thus this study concluded that the population policy has played an important role in reducing fertility levels in order to achieve a balance between and the population and the development projects of the country.

المقدمة: إن لحجم السكان وبنيتهم ونموهم وتوزيعهم، انعكاسات مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى التنمية المستدامة، مما جعل القضايا السكانية تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الدولي والوطني والجهوي، وثم أصبحت بلورة السياسة السكانية ضرورية فهي تلك الاستراتيجية التي تعمل دون حصول الفجوة بين النمو السكاني والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان، فهي عملية تمنح الفرد والأسرة والمجتمع القدرة الذاتية في الزمان المناسب والمكان المناسب لمجابهة الظروف الاستثنائية، من هذه الزاوية يمكن اعتبار السياسة السكانية كآلية تساعد صانع القرار التنموي، من خلال منحه معرفة شاملة بمحور العملية التنموية حتى يكيف قدراته وموارده المالية والمؤسساتية، فهي عملية أساسية تساهم في إنجاح التدبير الرشيد لمدخلات التنمية فهي توفر إطارا تحليليا للتوازن العام وتسمح بوضع استراتيجية رقمية لمجموع التدخلات العمومية على المدى الفوري والمتوسط والمدى البعيد إضافة إلى أن لها مزايا تربوية لترسيخ مبدأ الحكامة في التدبير؛ حيث أنها تحسس الفاعلين والمقررين بمدى التداخلات بين متغيرات التنمية، وتمنح قوة للقرار الذي ينبني على دراسة استكشافية للرهانات المطروحة، وتشكل السياسة السكانية مظلة واسعة تندرج تحتها جميع البرامج والأنشطة والفعاليات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من المتغيرات السكانية لذلك سنتطرق في هذه الورقة البحثية الى السياسة السكانية في الجزائر ومدى مساهمتها في خفض معدلات المواليد في الجزائر، ففيما تتمثل هذه السياسة وماهي الآليات المستخدمة وكيف ساهمت في التقليل من الخصوبة ؟

أولا / تحديد بعض المصطلحات:

1 _ **السياسة السكانية:** " إن السياسة السكانية هي جزء من السياسة الاجتماعية الاقتصادية للدول وهي عبارة عن ذلك التأثير المباشر أم غير المباشر على نمو السكان حيث أن السياسات السكانية تختلف من بلد لأخر وذلك حسب الوضعية الديمغرافية السائدة والأهداف التي يصبوا إليها كل بلد " **(بلمير بلحسن، 2000، ص 232)**

كما يمكن تعريفها بأنها " هي جميع الإجراءات والتشريعات التي تتبناها الدولة بهدف التأثير على السلوك الديمغرافي لأفراد المجتمع السكاني، فتشجيعها على التكاثر وما يستلزمه من تشريعات وإجراءات يعد سياسة سكانية، وأيضا تشجيعها على الحد من التكاثر ومحاولة ضبطه والتخطيط له " **(علي الخفاف، 1999، ص 260)**

2 – **الخصوبة:**" لفظ الخصوبة يطلق للدلالة على ظاهرة الانجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء " **(فتحي محمد أبو عيانة، 1985، ص 33)**.

و يحدد عاطف غيث مصطلح الخصوبة على أنه " يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد، كما أن المصطلح أحيانا يشير إلى القدرة على إنجاب أطفال، وتلك الفترة تنحصر لدى النساء من الناحية الفسيولوجية بين سن الخامسة عشر والتاسعة والأربعين بصفة عامة " **(محمد عاطف غيث، 1979، ص 186)**

3-السلوك الإنجابي: يتوقف السلوك الإنجابي على عدة عوامل اجتماعية وثقافية نتيجة للتباين في العادات والتقاليد وأنساق القيم والاتجاهات في المجتمع، فهناك مجموعة من قواعد السلوك وهي جزء من مكونات الثقافة يقوم المجتمع بغرسها وتعويد أعضائها الآخرين على الامتثال لها **(حسين عبد الحميد رشوان، 2001، ص 115)**.

تنظيم النسل: هو عملية تنظيم لخصوبة الأسرة وهو يتجاوز فكرة إنجاب عدد من الأطفال المرغوب فيهم، ويهتم بالتخطيط الزمني للفترات التي تتوسط بين كل مرة وأخرى من فترات الإنجاب **(علي عبد الرزاق جبلي، 1995، ص 181)**

ثانيا / مكانة المسألة السكانية في العالم:

1. المؤتمر العالمي للسكان (بوخارست Bucarest 1974): سعى هذا المؤتمر الى " إعداد مسودة عمل لخطة عمل لمواجهة المشكلة السكانية التي مؤداها أن الزيادة السكانية تمثل إعاقة للتنمية الاقتصادية وأنه يتعين على الحكومات والهيئات الدولية بذل كل الجهود لتنفيذ برنامج تنظيم الأسرة " وظهر تياران متناقضان لحل هذه المشكلة، جاء التيار الأول الذي قادته الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نادت بالحد من النمو السكاني وطالبت من الدول المتخلفة بتبني سياسة سكانية إجبارية وكانت النظرة الأمريكية السائدة آنذاك نظرة عنصرية، فكانت تسعى مع بداية السبعينات الى تقييد خصوبة الأجناس المتخلفة، حيث اعتبرت أن النمو السكاني السريع للشعوب المتخلفة بمثابة تهديد لأمنها ومصالحها " **(العكروف علي، 2013/2012، ص ص 29، 30)**

،" أما التيار الثاني والذي تزعمته الجزائر ضمن كتلة كبيرة من الدول النامية طالبو بأولوية التنمية الاقتصادية حيث أدلى ممثل الجزائر آنذاك بالعبارة الشهيرة أحسن وسيلة منع الحمل هي التنمية حيث استقطبت مسألة الأمومة الأمنة اهتماما خاصا أثناء المؤتمر اذ جاء البندين (أ) و(ب) من الفقرة 24 يؤكد على ضرورة خفض وفيات الأجنة ووفيات الأطفال والأمراض والوفيات المرتبطة بالأمومة وتقليص عدد الحالات التشوهات الخلقية والإجهاضات الغير قانونية **(نفس المرجع السابق، ص ص 30. 31)**

2. المؤتمر العالمي للسكان (المكسيك Mexico1984) لتقويم ما تحقق من خطة العمل التي أقرت في مؤتمر بوخارست وقد لاحظ أن أهم التطورات التي حصلت هو زيادة مستوى الوعي لدى الدول والمجتمع الدولي اتجاه المشاكل السكانية والاهتمام بتحديدها وإيجاد الحلول لها أي تم إحياء الإدراك المتصل بالقضايا السكانية " **(أوكيل حميدة، 2005/2004، ص 167)**

3. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة (سبتمبر 1994): " خصص مؤتمر القاهرة ساحة واسعة للصحة الإنجابية مؤكدا انه ينبغي أن تسعى جميع البلدان أن توفر من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، رعاية صحية إنجابية لجميع

الأفراد وأن تشمل الرعاية الصحية على توفير خدمات منها المنشورة والمعلومات والتثقيف والاتصال والخدمات في ما يتعلق بتنظيم الأسرة، كما قدم المؤتمر تفسيرا مفصلا لتنظيم الأسرة حيث يرى أن الهدف منه هو تمكين الأزواج والأفراد من أن يقرروا وبحرية وبروح من المسؤولية عدد أطفالهم والمباعدة ما بين الولادات "

ثالثا/ مراحل تطور السياسة السكانية في الجزائر:

1.السياسة السكانية في الجزائر في الفترة الاستعمارية: بعد سقوط الجزائر في قبضة الاستعمار الفرنسي سنة 1830 بعد حكم تركي دام أكثر من ثلاثة قرون (1518 / 1830) لم يكن عدد سكان الجزائر معروف عند بداية الاحتلال الفرنسي لأن الأتراك لم يقوموا بعملية إحصاء السكان، وقد قدر المؤرخون عدد سكان الجزائر سنة 1830 بثلاثة ملايين نسمة هذا وتعتبر الجزائر من أقدم الدول العربية والإفريقية التي أدخل اليها نظام التعدادات السكانية وذلك مع قدوم الاستعمار الفرنسي اذ جرت المحاولة الأولى للإحصاء السكان سنة 1843 لكنها فشلت **(السعيد مريبعي، 1984، ص 36)**

2.المرحلة الثانية: فترة ما بين 1980/1962 الأولوية للتنمية. تميزت هذه المرحلة بالاهتمام ببناء الدولة والمجتمع من جراء الحرب وإعادة بناء اقتصاد الدولة وتغطية حاجيات السكان فكانت الأولوية للتنمية، " إلا أنه قد تم التفكير حول ضرورة المراقبة الديموغرافية في أواخر الستينات وذلك بعد نشر نتائج التعداد الوطني الأول للسكان والسكن سنة 1966 اذ تبين من هذا الأخير أن معدل النمو كان جد مرتفع قدر بحوالي 3.2% في السنة **(وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2001، ص 28)** ومع اهتمام السلطات الحكومية والجمعية الجزائرية للبحوث الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية (A.A.R.D.E.S) سنة 1966 بدراسة اتجاهات الأزواج فيما يخص التنظيم العائلي وأهم النتائج المتوصل اليها: 44.5 %من النساء و65 % من الرجال في المدينة يعرفن على الأقل وسيلة واحدة من وسائل منع الحمل، أما الريف تنخفض النسبة الى 15 % عند النساء و30 % عند الرجال ولوحظ أن الرغبة في التخطيط تظهر عند تحسن مستوى المعيشة وارتفاع المستوى التعليمي خاصة عند المرأة .(**Abdelkader hammouch et abderahman hamoudi , 1984, p 63)**

خلال هذه الفترة وجراء هاته الإحصائيات الديموغرافية المخيفة ظهرت العديد من الآراء التي تطالب بتبني سياسة سكانية من اجل التقليل من معدلات الخصوبة المرتفعة التي من شأنها أن تكون خطر على التنمية.

"غير أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس الراحل هواري بومدين بمناسبة تدشين مركب الحجار 1969/06/20 صرح قائلا (نحن لسنا من مؤيدي الحلول الخاطئة التي تقول بتحديد النسل وإنما الحل يكون بخلق مناصب شغل للكبار ومدارس للأطفال وتهيئة اجتماعية للجميع) ,(**Abderrahmane Remili 1975, p 507)**

3.المرحلة الثالثة:1980 / 1988 : بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ظهرت مشكلة الانفجار السكاني اذ واجهت الجزائر سلسلة من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية بسبب نقص وسائل منع الحمل في سنة 1980 تم تطبيق البرنامج وأنشئ خلال ذلك 260 مركزا يهتم بحماية الأمومة وتطبيق التنظيم العائلي، موزعة على كامل التراب الوطني **(Malika laadjali, 1985, p12)** وعليه " **تم تبني السياسة السكانية سنة 1983 وكانت تهدف الى:**

_ تطوير أنشطة المباعدة بين الولادات

_ الإعلام والتحسيس (التوعية بتنظيم الأسرة)

ولقد عملت اللجنة المركزية على وضع بعض الوسائل المباشرة والغير مباشرة لتطبيق السياسة الوطنية لتنظيم النسل، منها:

أ -تدعيم مكانة المرأة الجزائرية وتوفير الشروط اللازمة لها، حتى تؤدي وظيفتها كاملة

ب-التأكيد على العناية المطلقة لسياسة تنظيم النسل مع تكثيف التوعية.

ج -مضاعفة المؤسسات المخصصة لحماية الأمومة والطفولة.

د -رفع المستوى الثقافي للمرأة والرجل، مما يؤدي إلى تنظيم النسل تلقائيا.

هـ -توفير المرافق والخدمات الصحية لتنظيم النسل، وجعلها في متناول الأزواج الذين لهم رغبة في ذلك **(خليفي أحمد، 1991، ص 4).**

" كما جاء في المخطط الخماسي الثاني (1985_1989) اهتمام ملحوظ في مجال السياسة الديموغرافية حيث ركز على التعليم المكثف والشغل إضافة الى الترقية السكنية بنموذج hlm في كامل التراب الوطني وخاصة تأثير هذا النموذج من السكن على حجم الأسرة وبهذا تحدث تسوية اجتماعية ويفرض حقيقة حجم الأسرة وتأثيره على التنظيم العائلي والذي يتمخض عنه:

أ _ تحرير الزوجين من نفوذ الأسرة الممتدة

ب _ فرض فضاء منزلي غير قابل للتوسيع على عكس السكن التقليدي، ويحدث الشعور بأهمية التنظيم العائلي ان هذا النموذج من السكن له أهمية عندما يعرض على الطبقات الواسعة من السكان باعتباره مؤشرا للرقي الاجتماعي وهذا ما يدل على الاجتياز من القطاع التقليدي نحو المجتمع العصري **(دريد فاطمة، 2007/2006، ص ص 342، 343)**

" كما أوصى الميثاق الوطني 7 جانفي 1986 على:

_ ان عدم التحكم في هذا النمو يساعد على دعم تيار النزوح السكاني ويزيد الاختلالات الجهوية ويضاعف الطلب الاجتماعي ورهن التنمية لذا يجب أن تتظافر الجهود الفردية والجماعية لحل هذه المشكلة

_ ان التوازن الديموغرافي مطلب حتمي لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي لهذا يجب الإلحاح على ضرورة اعتماد سياسة الأسرة تتحدد في اطار القيم الوطنية وتجسيدها ببرنامج عمل مناسب يستهدف تخطيط النمو الديموغرافي **(الميثاق الوطني، 1986، ص 174).**

4.المرحلة الرابعة: من (1989 /1995): وقد تميزت هذه الفترة بخسوف السياسة السكانية، حيث واجهت الجزائر منذ سنة 1986 صعوبات جديدة متعددة الأشكال وبدءا من سنة 1988 دخلت الدولة في إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تحت ضغط الصندوق النقد الدولي اذ ارتفع الدين الخارجي الى 25 مليار دولار وبالتالي فان ميزانية الصحة والتعليم قد تراجعت مما أدى الى تباطؤ وتأخر في المشاريع المنجزة

5.المرحلة الخامسة: من 1996 الى اليوم: في سنة 1995 تم تنصيب اللجنة الوطنية للصحة الإنجابية والتنظيم العائلي بين الأطباء من مختلف التخصصات هذه اللجنة ساهمت أيضا في تنظيم النشاطات المرتبطة بالصحة التناسلية ومنع الحمل وفي سنة 1966 تم تنصيب اللجنة الوطنية للسكان حيث تكونت من ممثلي مختل الهيئات الوزارية، المؤسسات الوطنية والجمعيات، هذه اللجنة تأسست بموجب المرسوم رقم 98 _ 157 المؤرخ في 16 ماي 1998 لتطوير المقاربة المتعددة القطاعات التي تستند عليها مختلف تدخلات سياسة السكان **(وزارة الصحة والسكان ومديرية السكان، 2001، ص 21).**

هذا وقد كرس برنامج الحكومة المصادق عليه من طرف المجلس العبي الوطني يوم 17 أوت 1997 على أن " التخطيط العائلي سيظل مقياسا معتبرا لكل حركة تنموية وطنية بما في ذلك مجال الصحة العمومية، اذ أن منحنى النمو الديموغرافي يعرض التكفل بالتنمية وتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة لضغط شديد ومتواصل "**(Comité : P13) national de la santé, 1997**

رابعا / المبادئ التوجيهية للسياسة الوطنية للسكان:

_ ان الغاية من السياسة السكانية هو تحقيق التوازن بين الموارد البشرية، والمواد الاقتصادية والبيئة لتحسين نوعية حياة الجميع.

_ ان الحق في الإعلام وفي خدمات الصحة الإنجابية هو جزء لا يتجزأ من الحق الدستوري في الصحة، ان مجانية العلاجات والخدمات المرتبطة بالصحة الإنجابية هي مضمونة لجميع الأفراد

_ الولوج على تنظيم العائلي يقوم على مبدأ الانخراط الإداري والاختياري الفردي، لا يقبل أي نوع من الإكراه في تقديم وسائل تنظيم الحمل أو تحديده.

_ ان ترقية المرأة القائمة على الولوج المدعم للتعليم والصحة بما فيها صحة الإنجاب وكذا بمشاركتها الكاملة في الحياة السياسية، لا يمكن تفاديها في سياسة السكان يجب استهداف المسواة والإنصاف بين الجنسين والحفاظ عليهما في اطار استراتيجيات وبرامج التنمية **(وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2001، ص 74).**

خامسا / الاجراءات المتخذة لخفض الانجاب :من خلال ما سبق نلاحظ أن الدولة الجزائرية بدأت بمواجهة المشكلة السكانية منذ 1983 من خلال المدخل الصحي واتاحة وسائل منع الحمل.

لكن سرعان ما اهتمت أيضا بالمدخل الاقتصادي والاجتماعي بهدف خفض معدل الانجاب وكان ذلك من خلال:

1.الجانب القانوني: تتجسد السياسة الديموغرافية من خلال التشريع من حيث مجموعة من الإجراءات القانونية كقانون الأسرة، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون العمل ومن أهم الإجراءات القانونية المطبقة

1.1."الاجهاض: إباحة الإجهاض في الجزائر في حالة وجود خطر على الأم أو حالة تشويه فطري " **(أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 175)**

1. 2. تحديد السن القانوني للزواج: حسب المادة 7 (معدلة) من قانون الأسرة الجزائري " تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة " **(قانون الأسرة الجزائري، 2007، ص 2).**

2. برامج تنظيم النسل: لتطبيق برنامج تنظيم النسل أعطيت المسؤولية التامة للإشراف والتكفل به لمراكز رعاية الأمومة والطفولة، حيث ارتكز هذا البرنامج على نقطتين أساسيتين هما:

أ -إدراج تباعد الولادات في مراكز رعاية الأمومة والطفولةPMI.

ب -ضرورة مساهمة القابلات في تطبيق برنامج تنظيم النسل.

وترجع ضرورة إدماج خدمات تنظيم النسل ضمن خدمات مراكز رعاية الأمومة والطفولة، كونها المراكز الصحية التي تتوافد عليها النساء مرارا خلال المتابعة الطبية المستمرة لصحتهن، حيث تعتبر المراحل التي تمر بها المرأة أثناء الحمل وبعد الولادة أنسب الظروف من الناحية البسيكولوجية لتوعيتها وتحفيزها على تنظيم ولادتها من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفحص الطبي للنساء المترددات على هذه المراكز من الممكن أن يكشف عن أمراض أخرى، ومن ثم تعالج في أوانها

انتشار استخدام وسائل منع الحمل: " عرفت نسبة استخدام وسائل منع الحمل في الجزائر تطورات استثنائية خلال العقود الثلاث الأخيرة، حيث ارتفعت من 35.5 % بين السيدات المتزوجات سنة 1986 الى 50.8 % سنة 1992 ثم 59 % عام 2002 لتصل في سنة 2006 الى 61.4 % أي أن 5 سيدات من أصل 8 يمارسن هذه العملية " **(AARDES, 1970,p81)**

الجدول رقم 01: تطور استخدام موانع الحمل في الجزائر

الوسائل	1980	1992	1995	2000	2002	2006	2014
جميع الوسائل	35.5	50.9	56.9	64	57	61.4	64
الحديثة منها	-	43.1	49	50.1	51.8	52	54

المصدر: بن زايد ريم، فضيل عبد الكريم، واقع الصحة الإنجابية للمرأة في الجزائر، مقارنة مع بلدان المغرب العربي "تونس والمغرب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23/ مارس 2016، ص 173

ان ازدياد الوعي والثقافة العامة للعوائل والرغبة في تنظيم الأسر بطريقة تتناسب مع دخل الفرد وتوفير تعليم وخدمات متقدمة لأفراد الأسرة جعل الحاجة إلى اللجوء لتنظيم الأسرة وتحديد النسل حاجة ملحة وضرورية وهذا التنظيم يحتاج إلى وعي كامل بكل الطرق الحديثة المتوفرة لتحديد الحمل والإنجاب.

3. الاعلام والتوعية: أن تعريف الجماهير بخطورة المشكلة السكانية وبمسؤولياتهم عن طريق أجهزة الإعلام أو قيادات الرأي المحلية، وإثارة اهتمامهم بأهداف تنظيم الأسرة وبالوسائل والخدمات المتعلقة بها ورفض الأفكار الخاطئة والشائعات وحث الجماهير وخاصة الأفراد المجتمع الانتقالي، على تحويل سلوكهم الى الإنجاب المنخفض يدعم الاتجاهات الجديدة التي اكتسبوها نتيجة الظروف حياتهم الجديدة، ومن شأن كل ذلك أن يؤثر في الإسراع بخفض النمو السكاني.

4. المرأة الجزائرية كمحور أساسي للسياسات السكانية:

4. 1. الاهتمام بتعليم المرأة: يؤثر التعليم في النمو السكاني بتوسيع وتعميق ادراك الفرد ويوجد لديه تطلعات جديدة نحو حياة اجتماعية أفضل كما أنه اذا استمر الفرد الى مرحلة متقدمة من التعليم فانه يؤخر سن الزواج مما يؤثر في خفض معدلات الخصوبة فضلا عن سياسة تعميم التعليم، انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار للتخفيف من آثار انتشار الأمية وبفضل البرامج التي سطرت لهذا الغرض تراجعت نسبة الأمية لتصل سنة 2003 إلى 26.5 % و22 % سنة 2008 وتمس الأمية بصفة خاصة:

- الفئة النسائية: ب 32.3 % مقابل 17.1 % ذكور حسب إحصائيات السكان لسنة 2008 وكذا الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة.
- المناطق الريفية: ب 40,6 % مقابل 22.6 % في الحضر.

وينتظر أن تتقلص نسبة الأمية بصورة أكبر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية(2007 - 2015) التي شرع في تطبيقها منذ بداية العام 2007 والتي تهدف إلى القضاء على نسبة 50 بالمائة من الأمية قبل 2012 والقضاء نهائيا على الظاهرة العام 2015 خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة ما بين 15 و49 مع التركيز أيضا، على النساء وسكان المناطق الريفية(**عائشة عبد السلام، 2009، ص 18)**

ان الإقبال المتزايد لدى العنصر الأنثوي على التعليم خلال السنوات القليلة، مما ننتج عنه ارتفاع كبير في المستوى التعليم. وساهم هذا الارتفاع في التأثير على المؤشر التركيبي للخصوبة من خلال جانبين هما:

4. 2. ارتفاع السن عند الزواج الأول: ما يلاحظ هو أن التعليم بطول الفترة التي يقضيها المتعلم في الدراسة تؤخر الزواج وتؤدي إلى انخفاض الخصوبة.

يتعارض التعليم والزواج المبكر، لكون التعليم يخفض الإنجاب والزواج المبكر علة الإفراط في الإنجاب لهذا ينتشر الزواج المبكر غالبا في الأوساط الأمية والفقيرة وينخفض في الأوساط المتعلمة.

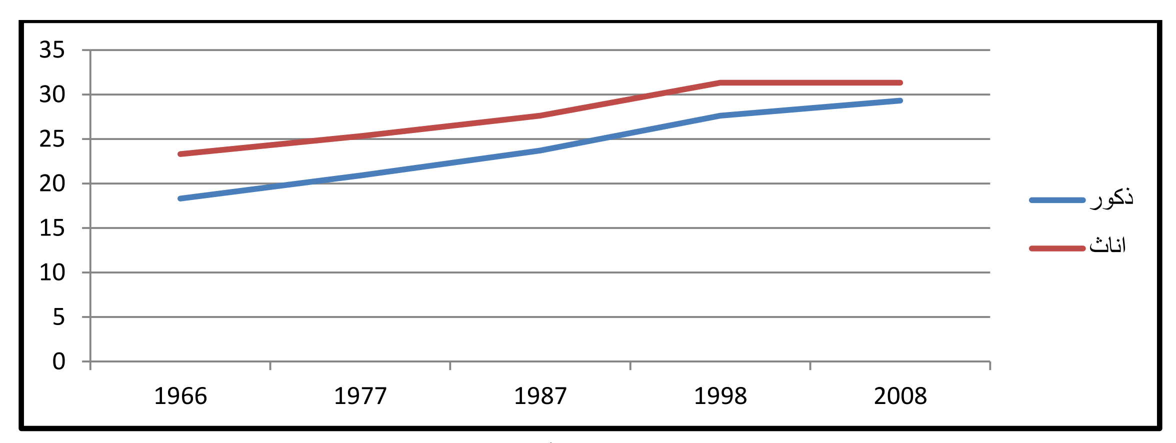
فالمرأة التي تتزوج في سن (15) أمامها فترة إنجاب من (15- 49) سنة. أي (34 سنة) من الإنجاب. بينما نجد التعليم العالي يختصر هذه المدة إلى (النصف) ولما كان التعليم العالي أطول فترة فإنه أعمق تأثيرا في خفض الخصوبة لوقوعه في قمة فترة الإنجاب وأنشطها.

الجدول رقم (02) تطور سن الزواج الأول في الجزائر حسب التعدادات السكانية

السنوات	اناث	ذكور
1966	18.30	23.3
1977	20.90	25.3
1987	23.7	27.6
1998	27.6	31.3
2008	29.30	31.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات تعداد: 1966-1977-1987-1998-2008 – Easf2002

الشكل رقم (01) يوضح تطور سن الزواج الأول في الجزائر حسب التعدادات السكانية



يوضح كل من الجدول والشكل أعلاه تطور سن الزواج الأول في الجزائر حسب التعدادات السكانية حيث نلاحظ ارتفاع السن عند الزواج الأول لكل من الجنسين ابتداء من أول تعداد حيث بلغ متوسط سن الزواج لدى الذكور 23.3 سنة والإناث 18.30 سنة حسب أول تعداد سكاني في الجزائر وسجل سن الزواج بعد عشر سنوات ارتفاعا ملحوظا حيث وصل الى 25.3 سنة بالنسبة للذكور و 20.90 سنة بالنسبة للإناث خلال سنة 1977 ووصل متوسط سن الزواج في الجزائر الى 27.6 سنة بالنسبة للذكور و23.7 سنة بالنسبة للإناث حسب تعداد 1987 ليواصل الارتفاع مسجلا 31.3 سنة بالنسبة للذكور و27.6 سنة بالنسبة للإناث ووصل متوسط سن الزواج في الجزائر حسب آخر تعداد سكاني سنة 2008 الى 31.3 سنة بالنسبة للذكور و29.30 سنة، من خلال المعطيات الإحصائية السابقة نلاحظ ارتفاع سن الزواج في الجزائر من سنة الى أخرى واستفحال هذه الظاهرة أدى بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر، وذلك نظرا للنتائج السلبية والوخيمة المترتبة عنها، محاولين بذلك البحث عن الأسباب التي أدت إلى انتشارها وإيجاد الحلول للتقليل منها أو القضاء عليها نهائيا وخاصة أن المجتمعات بدأت تشهد بالموازاة مع هذه الظاهرة انتشار انحرافات جنسية كالزنا، الاغتصاب ... الخ، وقد عرفت المرأة الجزائرية تغيرا ملحوظا من حيث المكانة والدور، فبعدما كانت تؤدي في الغالب دورا واحدا يتمثل في كونها زوجة وأما، أصبحت في الوقت الحالي تبحث عن أدوار جديدة وتسعى لإثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل، الأمر الذي قد يؤخر من سن زواجها..

4. 3. المرأة المتعلمة ومعدلات الخصوبة :" في تحليل البيانات الإحصائية في الولايات المتحدة عام 1935 تبين دور التعليم في قلة الإنجاب فقد لوحظ أن نسبة التناسل عند خريجي الجامعات بلغت 0.57 وعند خريجي المدارس الثانوية 0.77 وعند من لم ينهوا الصف 1.18 " **(الأخضر زكور، 2007 - 2008، ص: 118).**

يعتبر التعليم ركنا من الأركان الأساسية للتغير الاجتماعي والاقتصادي، فهو يؤثر في بنية السكان ووظيفتهم وحركتهم فعندما تدخل المرأة الى ميدان التعليم وخاصة التعليم الجامعي، يرتفع وعيها، وفي نفس الوقت يرتفع سن الزواج وبهذا تقل نسبة الزواج المبكر.

قامت سامية حسن الساعاتي بمقارنة بين جيل الآباء والأبناء حول سن الزواج فوجدت أن التعليم سبب في تأخير الزواج حيث قالت «بينما كان متوسط سن زواج الآباء الحضريين هو **25.9** سنة نجد ان متوسط السن المفضلة لدى أبنائهم من الطلبة الحضريين هو **29.9** سنة... ونستطيع أن نعلل هذا الارتفاع في متوسط سن الزواج لدى جيل الأبناء بارتفاع نسبة التعليم العالي بوجه خاص لدى جيل الأبناء **(سامية حسن الساعاتي، 1981، ص 354)**

"خلصت دراسات المكتب العربي إلى أن" المرأة المتعلمة لديها معلومات صحية أكثر عن الرعاية والمعالجة والوقاية، كما أنها أقدر على استعمال التقنيات الحديثة المساعدة في تنظيم عدد أفراد أسرتها" **(انطوان حبيب، بدون سنة نشر، ص178)**

4.4. تشجيع عمل المرأة ومعدلات الخصوبة: عملت الجزائر منذ الاستقلال على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني حيث عرف العمل النسائي في السنوات الأخيرة تطورا هاما من ناحية الكم ومن ناحية الخصائص.

" وما يمكن قوله بالبرهان العددي أن عدد النساء المشتغلات في الجزائر في تزايد مستمر، فقد ارتفع عدد المشتغلات من 660 ألف في سنة 1992 إلى 766 في سنة 1995 أي بنسبة 10 % من مجموع السكان المشتغلين إلى 16.6 % وبعد تطور معدلات أنشطة المرأة لعدة عوامل تتباين في أهميتها. وتحاول بعض الدول التي تريد خفض النمو الديموغرافي وضع سياسة سكانية تشتمل على ما يسمى ' بسياسة تمكين المرأة ' أي فتح مجال التعليم والعمل أمام المرأة. يقول بيار جورج: " وتحاول الحكومة الصينية جهدها للتخفيف من الازدياد الطبيعي للسكان بطرق مختلفة، مباشرة وغير مباشرة، كتشجيع عمل النساء و... " **(جورج بيار، 1985، ص 96)**

سادسا / الخصوبة في الجزائر:

1. **الدول التي شهدت انخفاض في الخصوبة:** شهدت العديد من الدول تغيرات في مستويات الخصوبة لديها، فقد صنف موقع الأمم المتحدة الدول التي شهدت انخفاضا في مستويات الخصوبة وكانت الجزائر من بين تلك الدول، الأمر الذي يوضح أن الجزائر التي كانت تمتاز بمعدلات مرتفعة في المواليد سابقا قد شهدت انخفاضا في مستويات الخصوبة.

الجدول رقم (03) الدول التي شهدت انخفاضا كبيرا في مستويات الخصوبة حسب موقع الأمم المتحدة

الدول	طفل لكل امرأة		الدول	طفل لكل امرأة	
	1970 – 1975	2005 – 2010		1975 – 1970	2010 – 2005
منغوليا	7.33	1.87	فيتنام	6.70	2.14
كوريا الجنوبية	4.28	1.21	الجزائر	**7.38**	**2.38**
الصين	3.20	0.91	هونغ كونغ	2.89	0.97
تونس	6.21	1.93	الباهوتان	6.67	2.19
الكويت	6.90	2.18	المكسيك	6.50	2.21
ايران	6.40	2.04	المغرب	6.89	2.38

المصدر:

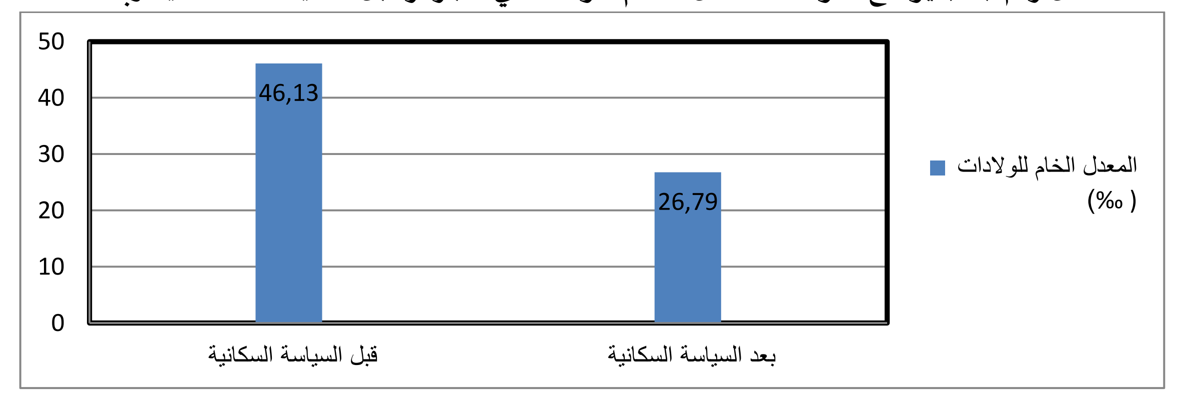
Economic and Social World Population Prospects The 2006 Revision. Highlights. United Nations. Department of Affairs. Population Division. New York, 2010. P73

صنف موقع الأمم المتحدة المهتم بالجانب السكاني الدول التي تشهد انخفاض واضح في معدلات الخصوبة وقد صنفت الجزائر من بينها حيث بلغ متوسط المؤشر التركيبي للخصوبة ما بين 1970-1975، 7.38 طفل / امرأة ووصل الى 2.38 طفل / امرأة ما بين 2005/2010.

من خلال المعطيات الإحصائية السابقة نلاحظ أن الفترة التي كان فيها مؤشر الخصوبة مرتفع 7.38 طفل / امرأة كانت قبل السياسة السكانية، ومع وصول البرنامج الوطني لتنظيم النسل في سنة 1983 بدأت معدلات الخصوبة بالانخفاض وهذا ما يؤكد نجاح هاته السياسة في خفض مستويات الخصوبة.

2.المعدل الخام للمواليد بالجزائر:

الشكل رقم (02) يوضح متوسط المعدل الخام للولادات في الجزائر قبل السياسة السكانية وبعدها



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، ديموغرافيا 2011/1962.

يمكن تقسيم حركة المواليد في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين، فكل مرحلة تتميز بظروفها الخاصة، والتي أثرت في معدلات المواليد سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

أ- المرحلة الأولى (1962 – 1982): تتميز هذه المرحلة بارتفاع شديد في معدل الولادات، حيث سجل أكبر معدل للمواليد سنة 1963 والذي يقدر بـ 52.10 ‰ وسجل خلال الفترة ما بين 1962 – 1975 معدلات متذبذبة، إذ أن قيمته تتراوح ما بين 45 و 52 ‰ وبعد ذلك اتجه معدل المواليد نحو الانخفاض، إذ أنه لم يقل عن 40 ‰ إلا منذ بداية سنة 1985، حيث يقدر المعدل في هذه السنة 39.5 ‰، ولذا يمكننا القول بأن الفترة ما بين 1982 – 1985 هي الفترة التي سجل فيها أكبر عدد من الولادات والتي قدرت بأكثر من 800 ألف ولادة سنويا، إن ارتفاع المواليد خلال هذه الفترة، يعود إلى استقلال الجزائر، ومثل كل المجتمعات التي مرت بفترات صعبة من جراء الحروب،ازداد معدل الولادات لتعويض ما فقد في حرب التحرير، وذلك بارتفاع معدلات الزواج وتعدد الزوجات وانخفاض معدلات الطلاق

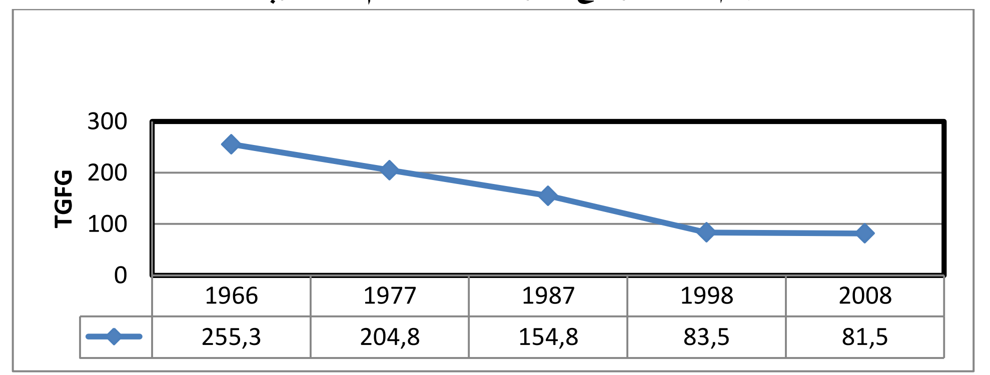
ب- المرحلة الثانية (1983-2011): نلاحظ انخفاض معدلات المواليد والذي له أسباب منها السياسة التي اتبعتها الجزائر بالأخص البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي سنة 1983 والنتائج المترتبة عن تطبيق هذا البرنامج من ارتفاع معدل استخدام موانع الحمل، والتي كانت تقدر بـ 2 بالمائة سنة 1962 لترتفع إلى 14 بالمائة سنة 1977 ثم إلى 25 بالمائة سنة 1982 كما تميزت هذه الفترة باستمرار معدلات الولادات بالانخفاض، حيث سجل 34.7 بالمائة سنة 1986 مقارنة بسنة 1985 والذي سجل فيه المعدل 39.50 ‰ أي بفارق 05 نقاط واستمرت هذه المعدلات بالانخفاض إلى غاية 1998 والتي سجل فيها 22.51 ‰، فهذا الانخفاض في معدل الولادات، كان نتيجة لعدة أسباب منها الاستمرار في الاستعمال لوسائل منع الحمل، وفي سنة 2008 شهد معدل المواليد الخام ارتفاعا طفيفا حيث بلغ 23.62 ‰ ، وفي سنة 2009 بلغ 24.07 ‰ ليصل عام 2011 إلى 24.78 ‰، ومنه يمكننا القول أن الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2011 قد تميزت بنوع من الارتفاع البطيء لمعدل المواليد يبرز حالة من الاستقرار النسبي في عدد الولادات، وهذا يثبت نجاح الدولة الجزائرية في محاولتها في التحكم في الخصوبة

الجدول رقم (04) يوضح تطور المعدل العام للخصوبة العامة في الجزائر حسب التعدادات السكانية

السنة	TGFG
1966	255.3
1977	204.8
1987	154.8
1998	83.50
2008	81.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء تعداد: 1966- 1977 – 1987 – 1998 – 2008

الشكل رقم (03): يوضح تطور المعدل العام للخصوبة العامة



من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه اللذان يمثلان تطور المعدل العام للخصوبة حسب التعددات الرسمية للسكان نلاحظ أن المعدل العام للخصوبة سجل 255.3 خلال أول تعداد سكاني سنة 1966، ثم انخفض خلال العشر سنوات الموالية ليصل الى 204.8 خلال التعداد السكاني الثاني سنة 1977 ليواصل في الانخفاض ليصل خلال تعداد 1987 الى 154.2، وقد تبع هذا المعدل مساره في الانخفاض خلال التعدادين الأخيرين ليصل الى 83.5 سنة 1998 و81.5 خلال آخر تعداد سنة 2008 من خلال المعطيات الإحصائية السابقة نلاحظ انخفاض المعدل العام للخصوبة وهذا راجع في المقام الأول الى السياسة السكانية التي انتهجتها الجزائر سنة 1983من خلال إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وتوعية المرأة بالصحة الإنجابية بضرورة المباعدة بين الولادات للحفاظ على الصحة وكذلك توعية الأسرة بضرورة تنظيم النسل والاهتمام بتحسين دور ومكانة المرأة.

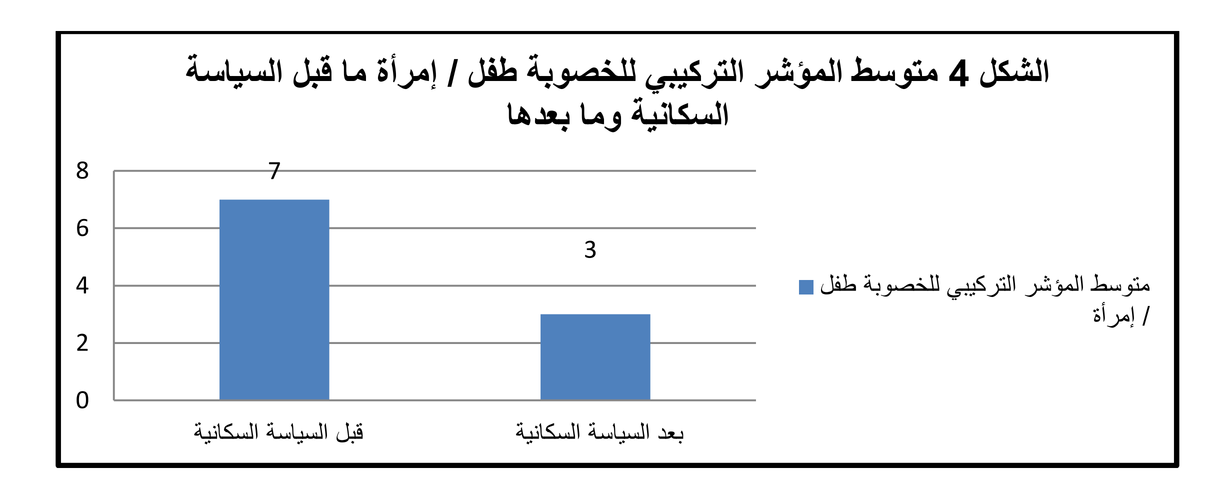
2. **المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصاء:** لقد عرف المؤشر التركيبي للخصوبة انخفاضا محسوسا منذ سنوات الثمانينات، لاسيما خلال عشرية التسعينات. ففي سنة 1970 كان 7.8 طفل لكل امرأة بينما في سنة 1980 كان 6.9 طفل لكل امرأة لينخفض إلى 3.5 طفل لكل امرأة في سنة 1995. أما في سنة 2002 فقد وصل إلى 2.4 طفل لكل امرأة ، وفي سنة 2008 ارتفع ليصل إلى 2.81 طفل لكل امرأة ثم ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2010 حيث بلغ 2.87 طفل لكل امرأة وقد بقي هذا الرقم ثابتا في سنة 2011.

الجدول رقم (04): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة (طفل لكل امرأة / ISF)

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة
1970	7.80
1980	6.9
1985	4.5
1990	3.97
1995	3.51
1998	3.2
2000*	2.8
2002	2.4
2008	2.81
2009	2.84
2010	2.87
2011	2.87
2012	3.02
2013**	2.90

المصدر: *عادل بعزة، **أسباب تأخر سن الزواج في الجزائر وأثره على الخصوبة**. رسالة ماجستير في الديموغرافيا، قسم العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2009/2008، ص 49.

** الديوان الوطني للإحصاء، ديموغرافيا الجزائر لسنة 2014



من 1970-1985: هذه الفترة عرفت انخفاض المؤشر من 7.8 إلى 6.2 طفل لكل امرأة، فهذه الفترة تفسر بانتشار الأمية والزواج يتم في سن مبكرة إضافة إلى انعدام استخدام موانع الحمل نظرا لقلة انتشارها ومعرفتها من طرف الأزواج، حيث أنها كانت في بداياتها الأولى وعدم الوعي بمخاطر النمو الديموغرافي، ولم تطبق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي بوضوح.

من 1985 إلى 2013: انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة من 6.2 إلى 2.87 طفل لكل امرأة راجع إلى تطبيق سياسة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي 1983، وانتشار موانع الحمل والتي تقدر نسبتها سنة 2000 بـ 64 بالمائة بينما كانت سنة 1970 لا تتجاوز نسبة 8 بالمائة بالإضافة إلى تدخل عوامل اقتصادية واجتماعية كالبطالة وأزمة السكن مما أفرز ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الجنسين والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول مما أدى بكل هذه العوامل إلى المساهمة بدرجة كبيرة في تراجع الخصوبة في الجزائر.

الجدول رقم (05) يوضح توقعات تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر حسب موقع الأمم المتحدة

السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة		السنوات	المؤشر التركيبي للخصوبة
1975-1970	7.6		2020-2015	2.55
1985-1980	6.49		2025-2020	2.35
1990-1985	5.37		2030-2025	2.20
1995-1990	4.13		2035-2030	2.09
2000-1995	2.89		2040-2035	2.02
2005-2000	2.38		2045-2040	1.96
2010-2005	2.72		2050-2045	1.93
2015-2010	2.82		/	/

Source: United Nations, World Population Prospects: The 2012 Revision Available on: http://esa.un.org/unpd/wpp/unpp/panel_indicators.htm

, فحسب موقع الأمم المتحد قد بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة خلال الفترة 1970-1975، 7.6 طفل / إمراة وانخفض هذا العدد الى 5.37 طفل / امراة خلال الفترة 1985/1990 وواصل هذا العدد في الانخفاض حتى سجل 2.82 طفل / امرأة خلال الفترة 2010/2015.

وحسب إحصائيات نفس الموقع أن المؤشر التركيبي للخصوبة سيواصل في الانخفاض ليصل الى 2.2 خلال الفترة 2025-2030 وأنه سيسجل خلال الفترة 2045 – 2050، 1.93 طفل/ امراة.

من خلال المعطيات الإحصائية السابقة نلاحظ أن المؤشر التركيبي للخصوبة كما قلنا سابقا شهد انخفاضا ملحوظا، ويرجع ارتفاع المؤشر التركيبي خلال الفترة 1970-1975، بـ 7.6 طفل / إمراة الى الزواج المبكر خلال تلك الفترة إضافة الى الفقر

وانخفاض المستوى التعليمي وعدم وجود موانع الحمل ومع تبني البرنامج الوطني لتنظيم النسل شهد هذا العدد انخفاضا بسبب توفير موانع الحمل وشرح كيفية استخدامها وانتشار الثقافة الصحية وضرورة المحافظة على الصحة الإنجابية من خلال المباعدة بين الولادات وتشييد المراكز الصحية والتقليل من وفيات الحوامل والأطفال الرضع كل ذلك ساهم في خفض مستويات الخصوبة بالإضافة الى الاهتمام بالمرأة من خلال تشجيع تعليمها وكذا مشاركتها في سوق العمل...

سابعا / استنتاجات الدراسة: يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة بما يلي :

- أول ما يمكن استنتاجه أن السياسة السكانية اتجاه خفض معدلات الخصوبة في الجزائر هي سياسة سكانية غير ملعنة واختيارية.
- طبقت الجزائر في تأثيرها على معدلات الخصوبة كل من الطرق المباشرة والمتمثلة في برامج تنظيم النسل والطرق الغير مباشرة المتمثلة في تحسين وضع المرأة ورفع السن القانوني للزواج.
- لعبت السياسة السكانية دورا هاما في خفض معدلات الخصوبة في الجزائر.
- ساهمت برامج تنظيم النسل في تقليل وتنظيم الأسر لولاداتها.
- كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم كلما زادت ثقافتها نحو صحتها الإنجابية.
- كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما زاد استعمال الطرق الحديثة لمنع الحمل والعكس صحيح
- ساهمت سياسة مجانية العلاج والدواء " موانع الحمل " المقدمة من طرف المركز في تنظيم نسل الأسرة الجزائرية بحيث تعتبر معيارا صحيا في المقام الأول فهي إجراء يدخل في اعتباره صحة الأم ويسعى إلى توفير الولادة المأمونة والنمو الصحي للطفل
- استنتجنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم أدى ذلك إلى ارتفاع سن الزواج وكلما انخفض المستوى التعليمي للأم أدى إلى انخفاض سن الزواج وإضافة إلى ذلك كلما ارتفع المستوى التعليمي للأم، كلما زاد إقبالها لتنظيم نسلها والعكس صحيح.

التوصيات: ومن خلال تلك النتائج والملاحظات التي ظهرت فإن الدراسة توصي بالتالي:

- ضرورة العمل على القضاء على الأمية، وخاصة الإناث، وذلك عن طريق دعم برامج محو الأمية.
- العمل على رفع إجبارية التعليم عند الإناث حتى نهاية المرحلة الثانوية، ومن المهم في هذا الصدد تعميق وعي الأسرة لأهمية تعليم الإناث.
- دعم برامج تنظيم الأسرة وتوسيع مجال عملها، وتشجيع الاستفادة من خدماتها، وتوسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية، وخاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل والبيئة والتغذية وتوفير احتياجاتها من عناصر طبيعية وأدوية وتعميق التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في هذه المجالات.
- تأكيد أهمية المباعدة بين فترات الحمل وتجنب الفترات المبكرة والمتأخرة نسبيا، والمتعددة، ونشر الوعي الصحي بين المواطنين، وخاصة النساء من حيث تبيان أثر مخاطر الحمل في صحة الأم والطفل.
- العمل على نشر الثقافة السكانية، ومفاهيم التربية السكانية بين مختلف الشرائح السكانية، وعدم التمييز بين الأبناء، وإدخال هذه المفاهيم في مناهج المدارس، والاستمرار في إقامة الندوات والمؤتمرات حول السكان من أجل تشكيل قناعة لدى مختلف شرائح المجتمع بضرورة تخفيض حجم الأسرة، هذا بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام.

خلاصة الدراسة: من أجل تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان سعت الجزائر الى تطبيق سياسة سكانية للتحكم في معدلات المواليد من أجل تحقيق ذلك.

وقد تميزت هاته السياسة بأنها اختيارية وليست إجبارية كما هو الحال في بعض الدول مثل السياسة السكانية للصين وبالرغم من ذلك إلا أنها حققت ما عجز عنه الكثير في خفض مستويات الخصوبة.

وبما أنها كانت ولازالت اختيارية قد يصعب ذلك التحكم في معدلات الإنجاب من خلال البرنامج الوطني لتنظيم النسل الذي تبنته الجزائر منذ **سنة 1983** من أجل خفض معدلات النمو السكاني المرتفع آن ذاك، فقد تطلب أيضا العديد من الدراسات حول معرفة اتجاهات الخصوبة والعوامل المتحكمة فيها والخروج بجملة من التوصيات التي تم استغلالها الى جانب برنامج تنظيم النسل التي سعت الى تشجيع وتوفير وسائل منع الحمل المختلفة وتطبيق المباعدة ما بين الولادات كضرورة حتمية للمحافظة على الصحة الإنجابية للأم.

فمن خلال هذه الدراسة توصلت إلى أن السياسة السكانية في الجزائر هي سياسة اختيارية كما قلنا سابقا تميزت بآليتين أو طريقتين، الطريقة المباشرة للتأثير على معدلات الإنجاب والمتمثلة في برامج تنظيم النسل التي تحدثت عنها آنفا والطريقة غير المباشرة التي لعبت دورا كبيرا في نجاح البرنامج الوطني لتنظيم النسل والمتمثل في الاهتمام بتعليم المرأة ولاسيما العالي منه، وكذا تشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل وهاته الآلية نجدها مطبقة لدى العديد من الدول لما لها تأثير غير مباشر على خصوبة المرأة خاصة في تجربتي تونس ومصر، اللتان اعتبرتا أن المفتاح الأساسي لنجاح السياسة السكانية هو الاهتمام بالمرأة.

قائمة المراجع:

أولا - مراجع باللغة العربة:

أ - كتب:

- السعيد مريبعي، **التغيرات السكانية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- انطوان حبيب، **قضايا الشباب والمرأة العاملة في الوطن العربي**، مكتب العمل العربي، بيروت، بدون سنة نشر.
- بلمير بلحسن،**الديموغرافيا منظومة من المعارف**، مجلة العلوم الانسانية،جامعة منتوري،قسنطينة، الجزائر،2000 .
- جورج بيار، **جغرافية السكان**، ترجمة: سموحي فوق العادة ، بيروت، منشورات عوديات، ط 3، 1985.
- حسين عبد الحميد رشوان، **السكان من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ب ط، 2001.
- سامية حسن الساعاتي، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، ب ط،1981.
- عبد علي الخفاف، **جغرافية السكان**، الأردن، دار الفكر، ط1، 1999.
- علي عبد الرزاق جبلي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1995.
- فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان**، بيروت، دار النهضة العربية، ب ط، 1985.

ب - معاجم وقواميس:

- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب ط، 1979.

ج - رسائل جامعية:

- الأخضر زكور، **دور التعليم العالي في تنظيم الأسرة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر ، 2007 - 2008.
- أوكيل حميدة، **أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي _ دراسة حالة الجزائر _** مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- خليفي أحمد، **السياسة السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث**، دراسة نموذج الجزائر، رسالة ماجيستر غير منشورة، مصر، 1991.
- دريد فاطمة، **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الدولة في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري _ قسنطينة_:2007/2006 م.

- عادل بعزة، **أسباب تأخر سن الزواج في الجزائر وأثره على الخصوبة**. رسالة ماجستير في الديموغرافيا، قسم العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2009/2008 .
- العكروف علي، **حقوق المرأة المرتبطة بالانجاب في الجزائر**:دراسة ميدانية بعيادة مريم بوعتورة للتوليد وأمراض النساء بباتنة، أطروحة دكتوراة علوم في علم الاجتماع تخصص ديموغرافيا، جامعة الجزائر 2، قسم علم الاجتماع، 2013/2012.

د - المجلات:

- بن زايد ريم، فضيل عبد الكريم، واقع الصحة الانجابية للمرأة في الجزائر، مقارنة مع بلدان المغرب العربي "تونس والمغرب"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 23/ مارس 2016.

و - الوثائق الرسمية:

- وزارة الصحة والسكان ومديرية السكان، الأسس العقائدية والقانونية والتقنية لسياسة السكان في الجزائر، الجزائر، 2001.
- وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات: تقرير اللجنة الوطنية للسكان لأفاق 2010، الجزائر، 2001.
- قانون الأسرة الجزائري، 2007.
- الميثاق الوطني، الجزائر، 1986.
- عائشة عبد السلام، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر 2009.
- الديوان الوطني للإحصائيات تعداد: 1966-1977-1987-1998-2008 – Easf2002
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية، ديموغرافيا 2011/1962.
- الديوان الوطني للإحصاء تعداد: 1966- 1977 – 1987 – 1998 – 2008
- الديوان الوطني للإحصاء، ديموغرافيا الجزائر لسنة 2014

ثانيا / المراجع باللغة الأجنبية :

A – OUVRAGES:

- Abdelkader hammouch et abderahman hamoudi. **l'accouchement aujourd'hui. comprendre votre enfants avant et après la naissance.** Édition imp modern. alger. 1984 p 63.
- Abderrahmane Remili. **Bucarest la fin d'une certaine conception du planning familial**, actes du 2ème Colloque de démographie maghrébine, Alger, 21-25 avril, 1975, p 507.
- Malika laadjali:**léspacement des naissance dans le tiers monde** (léxperience algerienne) o.p.u.alger.1985.p12.

B- REVUES:

- Comité national de la santé reproductive et planification familial protocoles d'intervention en santé reproducative et planification familiale a l'usage de personnels prestataire. alger octobre 1997 .
- AARDES. Enquete socio-démographique,laregulation des naissance, vol 5.Alger ,1970.
- World Population Prospects The 2006 Revision. Highlights. United Nations. Department of Economic and Social Affairs. Population Division. New York, 2010.
- United Nations, World Population Prospects: The 2012 Revision Available on: http://esa.un.org/unpd/wpp/unpp/panel_indicators.htm

المكانة السوسيومهنية للطبيب ودورها في إحداث تغير سوسيوثقافي في المجال.

دراسة ميدانية علي عينة من الأطباء من مدينة الأغواط

أ.نادية محمودي، د:حفصة جرادي
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
جامعة عمار الثليجي الأغواط

الملخص:تسعى الدراسة الحالية للكشف عن المكانة السوسيومهنية للطبيب ودورها في إحداث تغير سوسيوثقافي في المجال، إذ يعمل على إحداث تغيرات مختلفة سواء على مستوى تواجده المهني مع أصحابه وزملائه أو الاجتماعي مع عائلته وأقربائه وجيرانه،و من خلال هذا المسعى العلمي باستخدام أدوات بحث مختلفة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن دور الطبيب بمدينة الأغواط إيجابي ومحوري عند أفراد المجتمع، كما أن الطبيب لا يزال يحافظ على مكانته المرموقة بالمجتمع مقارنة ببقية المهن الأخرى، فبالرغم من المشاكل والتعقيدات والضغوطات التي يتعرض لها يوميا، فانه لا يزال يحظى بالتقدير والاحترام في المجتمع، كما بينت الدراسة أن الطبيب كفرد في محيطه الاجتماعي وكزميل في محيطه المهني، ساهم بكل ما لديه من فكر ومعرفة من اجل الرفع من مستوي الثقافة والتوعية الصحية لدي المواطن، كما أنه بالرغم من توفر الأطباء وتطور المنظومة الصحية بمدينة الأغواط إلا أن المواطن المحلي لا يزال يلجأ إلى الطب التقليدي ويراجع الطبيب في ذات الوقت.

الكلمات المفتاحية:المكانة، الدور، التغير الاجتماعي، التغير الثقافي، الطبيب، المهنة.

Abstract:
The current study seeks to reveal the doctor professional place and its role for the change cultural and social in the field, so he working on various changes at both the professional presence with his friends and colleagues or from the social presence with his family ,relatives and neighbors, also through this scientific endeavor by using different search tools, the study found a range of outcomes: the role of the doctor in the city of Laghouat positive pivot when members of society, and that the doctor still maintains a prestigious status compared to the rest of the community of other professions, As the doctor still maintains a prestigious position in society compared with the rest of the other professions, so, in spite of the problems and complexities and stressors affecting daily, it still is appreciated and respected in the community, as the study showed that the physician as an individual in social surroundings and as a fellow in professional surroundings, contributed all of his thought and knowledge in order to raise the level of culture and health awareness among citizens, and that despite the availability of doctors and health system development in the city of Laghouat, but the native citizen however still resort to traditional medicine and see the doctor at once

Keywords: status, role, social change, cultural change, doctor, a profession.

.**مقدمة:**تعد المهنة متغيراً اجتماعياً محورياً يحدد بشكل مباشر مكانة ومركز الفرد داخل وحدته الاجتماعية، حيث مهنته أو وظيفته هي بمثابة الرأسمال الحقيقي الذي يميزه بين الأفراد الآخرين، فتختلف هذه الأخيرة باختلاف المستوي العلمي والثقافي والمادي للفرد، فهناك المحامي، الأستاذ، الكاتب، الوزير، العالم، الموظف البسيط، العامل والطبيب.....الخ، كل هذه مهن يعمل فيها الإنسان سواء كان ذلك للصالح العام أو الخاص، فكل هذا يدخل في ثقافة وتفكير المجتمعات التي تقدم امتيازات متباينة لأفرادها من أجل تحديد مراكزهم فيها.

ومهنة الطبيب تعد أهم وأشهر المهن التي يمارسها الفرد كما تعد التخصص المفضل لدي الطلبة المقبلين علي دخول الجامعة، وهي الوظيفة التي تساهم وتساعد في ترقية التنمية الاجتماعية والصحية بسائر المجتمعات، وهذا نسبة إلى

الممارسة والمواظبة الفعلية لممارسي هذه المهنة سواء في القطاع العام أو الخاص، وكذلك نتيجة للنشاط الخدماتي في ميدان الصحة والذي يساهم في تحسين الظروف الصحية للأفراد، كما يساعد في تنمية المجتمع ورعايته وخدمته علي أحسن وجه.و في هذا المقام يحل مقالنا "المكانة السوسيومهنية للطبيب ودورها في إحداث تغير سوسيوثقافي في المجال"، محاولا إبراز أهم المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بمهنة الطبيب وكيف يمكن لهذا الأخير أن يؤثر بصفة أو بأخرى في المجال المهني الذي يعمل فيه أو المجال الاجتماعي الذي تربطه به علاقات اجتماعية مختلفة.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة.

1.الإشكالية:يعد التغير الاجتماعي والثقافي من أهم الإشكالات المطروحة في مجمل الدراسات السوسيولوجية خاصة، عندما يتعلق الأمر بتداخل الأفراد فيما بينهم بمعني العلاقات والروابط الاجتماعية التي تكون بينهم، فالتغير الاجتماعي مثلا يحدث علي مستوى المجتمعات، أما التغير الثقافي يكون أعم وأشمل فيحدث علي مستوي الأفراد الذين يسيرون شؤون المجتمعات. إن التغيير الثقافي في المرجعية القيمية والمعايير، يمس أولا الدول المتقدمة، أما الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو تبقى تابعة لها وتستهلك ثقافتها، وتستمد كل قيمها ومعاييرها من أفكارهم وثقافتهم، أما عن عوامل التغير الثقافي قد نجدها تحدث داخل البناء الاجتماعي وخارجه، حيث هناك فكرة محورية في إحداث التغير وهي فكرة الدور والمكانة التي يلعبها كل فرد في مجتمعه، فنتيجة التطور والتقدم والتغير في كل الميادين، نجد الأفراد يشغلون أدوار متنوعة ومكانات مختلفة باختلاف مستواهم العلمي والثقافي والاجتماعي.

كما نجد المجتمعات المتقدمة تميز مستويات الأفراد بدرجات التقدير، لمكانتهم وتفاوت مراكزهم الاجتماعية المتنوعة، وتعدد أدوارهم، وقد يعتمد الإنسان في تأسيس وتكوين مكانة اجتماعية داخل المجتمع عن طريق صداقاته، الثقة المتباينة بين الأفراد، بالإضافة إلى احترامه لنفسه وللآخرين. فعبر التاريخ كانت المكانة الاجتماعية تحدد بطرق مختلفة ويتم ذلك من خلال الجنس، السن، الدور الاجتماعي، الحياة، المال، الجاه، الانتماء...الخ، ومع التطورات والتغيرات الاجتماعية، أصبحت المجتمعات المتحضرة تحدد وتميز مكانة ودور أفرادها، عن طريق المستويات الثقافية والتعليمية، وامتلاك الثروة والوظائف السامية التي من خلالها يبرز الفرد مهاراته وتأثيره علي الأفراد الآخرين، إضافة إلى تنوع وتعدد المهن والوظائف التي تميز هذه المكانة.أما في الوقت الراهن فقد برزت إلى الوجود عدة مهن تحاول إرساء قواعد نموذجية داخل المجتمع، كي تأخذ صيتا لدي الجميع، وعلي الرغم من تفاوت المستوي العلمي والمعرفي للأفراد بالمجتمع وهذا باختلاف المستويات الاجتماعية لهم، تبقي المهن الكلاسيكية تسلب البريق عن المهن الجديدة والمبتكرة.

ونتيجة الارتقاء المتواصل للمكانة الاجتماعية للمهنة فإنها المميز الوحيد الظاهر لأي فرد فتعدد المهن يساهم في اختلاف مكانتها بالمجتمع، ومهنة الطبيب تعتبر من أعرق وأنبل المهن التي تمكن الشخص من احتلال المكانة والمركز الاجتماعي والاقتصادي، فتهافت معظم الطلاب علي التخصص في الجامعة احد المحددات الاجتماعية، لعراقة وأهمية هذه المهنة في المستقبل لدي أي شخص، و هي السبيل إلى التنمية والترقية الاجتماعية لبلد ما، كما هي بمثابة المفتاح الحقيقي للتقدم والازدهار الصحي والاقتصادي بالمجتمع، فالطبيب الناجح والماهر في عمله حتما سيكون عونا للمرضى والمجتمع في تقديم العلاج والصحة. ومما سبق ذكره نطرح التساؤل التالي:

ما نوعية المكانة التي يحتلها الطبيب في تصور أفراد المجتمع، وكيف يؤثر من خلال مركزه ودوره في إحداث التغير السوسيوثقافي في مجال تواجده المهني والاجتماعي؟ والذي يتفرع إلى جملة من الأسئلة:

-الوضعية المهنية للطبيب عامل مؤثر في إحداث تغير سوسيوثقافي في مجال تواجده، فما هي حدود هذا التأثير الممارس من خلالها؟

- هل المكانة السوسيومهنية للطبيب يمكن أن يكون لها دور وتأثير في إحداث التغير السوسيوثقافي للآخرين؟ وما هي حدود هذا التأثير الممارس في سياق الحياة اليومية ؟

-هل للمستوي التعليمي للطبيب علاقة مباشرة في إحداث تغير سوسيوثقافي داخل مجاله الاجتماعي ؟
-هل الاحترام والتقدير الذين يحظى بهما الطبيب أحد أهم المؤشرات الدالة على التغير السوسيوثقافي في المجال الاجتماعي؟

2.فرضيات الدراسة.

قمنا بوضع متغيرات مستقلة نسعى من خلالها للتحقق من موضوع دراستنا في سياق فروض جاءت كالتالي:
-الوضعية المهنية للطبيب عامل مؤثر في إحداث التغير في العلاقات المهنية في مجال تواجده المهني.
- دور الطبيب من خلال المكانة السوسيومهنية يساهم في إحلال الثقافة الصحية عند الأفراد من خلال تفاعلهم الدوري معه في مجال تواجده المهني والاجتماعي.
-يعد المستوي المعرفي للطبيب أحد المتغيرات التي لها علاقة مباشرة في ارتفاع المستوي الصحي لدى الأفراد في مجال تواجده المهني والاجتماعي.
-يعد الاحترام والتقدير الذي يحظى بهما الطبيب أحد أهم المؤشرات الدالة في زيادة التوعية الصحية للأفراد في مجال تواجده الاجتماعي.

3.أهداف الدراسة:-أما على المستوى التطبيقي تسهم هذه الدراسة في لفت انتباه القائمين علي المواقع التنفيذية، للأخذ بعين الاعتبار النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة أولا، وهذا لان مؤشرات الدراسة والتي تتعلق بارتفاع المستوي الصحي للأفراد، تنمية الخدمة الاجتماعية، زيادة الرعاية الصحية، توفير كل المستلزمات اللازمة للطبيب كي يقوم بعمله، مجالات التنمية الاجتماعية ككل، تقدير المكانة المهنية للطبيب، التحفيزات المختلفة له، ...الخ، فهي متعلقة، بأيدي مسئولين بالمؤسسات المختلفة سواء بوزارة الصحة والسكان، أو المديريات المختلفة بالمؤسسات الصحية والذين عليهم أن يبذلوا مجهودا أكثر، للارتقاء بمستوى التنمية الصحية بالجزائر وخاصة بولايات الجنوب أين يتجسد مجتمع بحثنا وهو منطقة الأغواط.
-محاولة التطرق إلى بعض المشاكل والمظاهر الاجتماعية والتي تمس مباشرة مهنة الطبيب والمريض في نفس الوقت مثل : تدني المستوي الصحي والخدماتي، طبيعة الرعاية الصحية في بعض المستشفيات، صعوبة التواصل بين الطبيب والمريض في بعض الأحيان، وهي تدخل مباشرة في فعالية التغير السوسيوثقافي بالمجتمع.
- التطرق إلى بعض الأسباب الكامنة وراء ضعف وتدني المستوي الصحي بالجنوب.

4.الأداة والمنهج المستخدم في البحث: بما أن موضوع الدراسة هو الذي يحدد المنهج المناسب، فإن طبيعة الدراسة تقتضي استخدام المنهج الوصفي،والذي يعرف علي انه" هو الذي يركز علي وصف ظاهرة معينة موجودة في الموقف الراهن، ثم القيام بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها."[1] والقائم أساسا على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا، ويعتمد هذا المنهج على مختلف أدوات جمع البيانات، كالمقابلة الشخصية والملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة والاستمارة. واخترنا هذا المنهج نتيجة الأهداف التي نحصل عليها من خلال استعماله في وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها، وأيضا نظرًا لانطلاق الموضوع من واقع اجتماعي معين، وللحصول علي بيانات وصفية حول المكانة السوسيومهنية للطبيب ودورها في إحداث تغير سوسيوثقافي في المجال، أين سنحاول معرفة هذا التغيير الذي يحدثه الطبيب من خلال عمله داخل محيطه الاجتماعي والمهني، أيضا معرفة التأثيرات الخارجية المتصلة مباشرة بالطبيب، لذا يعد المنهج الوصفي الأنسب لموضوع الدراسة. و قد اعتمدنا علي أسلوبين معينين وهما: الأسلوب الإحصائي لأنه يمكننا من تحليل البيانات الكمية إلى نسب وأرقام تعبر علي الظاهرة وعن أعداد تمثلها بطريقة حسابية، وأيضا أسلوب التحليل السوسيولوجي الذي من خلاله نستقرأ الإحصائيات سوسيولوجيا .

[1]-مصطفي الفوال، **منهجية العلوم الاجتماعية**، عالم الكتب، القاهرة، ب ت، ص 191.

بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي عمدنا أيضا إلى استخدام المنهج التاريخي لكي نتمكن، من إعطاء لمحة تاريخية عن ظاهرة التغير الاجتماعي أولا وإعطاء أهم الحيثيات التي شغلت علماء الاختصاص بهذه الظاهرة عبر التاريخ، أيضا إعطاء بعض المداخل التاريخية حول ظاهرة التغير السوسيوثقافي وكيفية تطورها عبر التاريخ، بالإضافة إلى بعض المحطات التاريخية عن الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية وتاريخية هذه المكانة وتغير المكانة الاجتماعية للمهنة، أيضا إدراج بعض المحطات التاريخية للطب فكلها إذن محطات تعتمد بالدرجة الأولى علي السرد والمنظور التاريخي لبعض حقائق هذه الظواهر.و قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في مجموعة من الوحدات الصحية بولاية الأغواط وذلك على عينة من الأطباء في كل التخصصات، والوحدات هي كالتالي: مستشفي الولادة، مؤسسة تصفية الدم، ووحدات الصحة الجوارية، وحدات الطب الخاص، وقد أخذنا فيها مجموعة من الأطباء الذين يزاولون مهنة الطب بمجموع 176طبيب. أما عن دليل المقابلة فانه يحتوي على مجموعة من الأسئلة المقننة والمفتوحة وهذا بحسب المحاور المقترحة، ففي الأول صممنا دليل يحتوي علي 35سؤال، إلى غاية أن تمت صياغة النموذج النهائي لدليل المقابلة والذي يحتوي علي 27 سؤال، موزعة في 05 محاور مختلفة، وعن المقابلات التي تمت فهي مجموع 50 مقابلة من ضمن 176 طبيب.

5.مصطلحات ومفاهيم الدراسة.

1.5.مفهوم الدور:اصطلاحا:

التعريف الأول: "الدور يكون تقريبا محصلة لنموذج ثقافي ويشكل بالتالي جزءا من الثقافة التي تتفرع منها كل من التصورات السلوكية، في حين أن الوضع هو المكان المشغول في لحظة معينة في المجال الاجتماعي، إنه يعد بالنتيجة جزءا لا يتجزأ من التنظيم الاجتماعي، وبشكل أعم من النظام الاجتماعي، إن الوضع يوزع الأفراد إلى فئات مختلفة وقابلة للتميز"[1]

تعريف لينتون": الدور هو جملة النماذج الثقافية المرتبطة بوضع اجتماعي معين وتشتمل على اتجاهات وأنواع سلوك معينة، يتوقعها الشخص من المنتمين إلى الجهاز ذاته ولذا فان الأدوار لا يمكن دراستها إلا في إطار الصلات البيئة"[2]

إذن هذين التعريفين يركزان علي النمط الثقافي للدور حيث أن الدور يشغله الإنسان نسبة إلى ثقافته التي يتشبع بها وسلوكياته التي اكتسبها عبر التقليد أو المعاشرة للأفراد الآخرين، فلذا نجد أن الدور يعبر عن الوضعية التي يشغلها الفرد في المجال الاجتماعي وبيئته ككل.

التعريف الثاني:"الدور نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الشخص نفسه."[3]

نلاحظ أن هذا التعريف لا يخرج عن الإطار العام للتعريف السابق إلا أنه أكثر تحديداً في إكساب الدور خاصية التوقع انطلاقا من أي وضع محدد، بمعني يكون تحديد الدور بواسطة الأداء المتميز لحقوق وواجبات الشخص.

التعريف الثالث: "الدور يفترض فيه، في الواقع، أن يعرض المظهر الديناميكي والوظيفي للتصرفات الفردية في مختلف المجموعات الاجتماعية، ويفسر بالتالي، طبيعة السلوك والأفعال الفردية وآلياتها"[4] أما هذا التعريف فهو يركز علي طبيعة السلوك والفعل الذي يتسم أو يقوم به الفرد،، حيث يبني من خلال التصرفات الفردية للشخص.

إجرائيا:الدور في دراستنا هذه هي الوظيفة التي يشغلها فرد اجتماعي في مجتمعه ألا وهو الطبيب، من خلال دراستنا سنحاول أن نعرف ما هو الدور الذي يقوم به الطبيب بصفته احد أهم الأفراد الذين يساهمون في ترقية الخدمة والرعاية الاجتماعية، في المجتمع، بالإضافة إلى إحداث تغير سوسيوثقافي في بيئته ومحيطه.

---

[1]- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة العلمية، مصر،1997،ص 390 .

[2]- صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع،مصر،2004.ص 99.

[3]-محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص390.

[4]- جيوفاني بوسينو، **نقد المعرفة في علم الاجتماع**، ترجمة: محمد عرب صاصيل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، 2008.ص 91

كما يعني الدور الجانب السلوكي أو الجانب الدينامي للمكانة، فإذا كانت المكانة تحدد النقطة التي يقف عليها الفرد في شبكة العلاقات الاجتماعية، فإن الدور هو السلوك المطلوب لتحقيق هذه المكانة. وغالباً ما يرتبط الدور بمجموعة من التوقعات يطلق عليها علماء الاجتماع " التوقعات المتبادلة " بين الأفراد " فدور الأب، ودور الطبيب، ودور الممرضة، ودور الأم...الخ، كلها تتطلب أداء من أدوار أخرى فمثلا دور الطبيب يتطلب دور المريض، ودور المدرس يتطلب دور التلميذ، دور الأب والأم يتطلب دور الأبناء، ... إلى أخر هذه الأدوار، إذن هناك مجموعة من التوقعات تحدد ما يتوقعه الأفراد من أداء هذا الدور.

2.5.مفهوم المكانة الاجتماعية.

اصطلاحاً:التعريف الأول:تشير المكانة الاجتماعية على أنها عبارة عن عدة مراكز اجتماعية، يشغلها الفرد في المجتمع وتتحدد هذه المكانة بناء على هذه المراكز وتخضع للمعايير والقيم الاجتماعية.[1]

التعريف الثاني: كما تعرف المكانة أنها المركز الذي يشغله الفرد في النظام الاجتماعي وهذا المركز تحدده عدة متغيرات أهمها عمل الفرد، وثروته، وشرفه، و قوته، ودرجة الاحترام التي يحصل عليها من الآخرين[2].

من هذين التعريفين يمكن القول أن المكانة الاجتماعية تعبر عن المركز الاجتماعي الذي يشغله الفرد في نسق اجتماعي معين أو في نظام اجتماعي ما، حيث أن هذا الأخير يتحدد عبر متغيرات معينة مثل العمل، الثروة، الشرف، القوة، درجة الاحترام... الخ من متغيرات تدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد هذه المكانة.

التعريف الثالث: يشير مصطلح المكانة الاجتماعية إلى الوضع أو المرتبة التي يحتلها الإنسان ضمن أي نسق اجتماعي أو مهني كان، وهي (أي المكانة)كما جاءت في التعريف الفيبري إنها الشرف الذي يخلقه المجتمع أو الجماعة المحلية، وهناك أسباب تستعص على الحصر لمثل هذا الشرف منها، (الخلفية العائلية، الملكية، أو الأرستقراطية، الأصل العرقي، المهنة، الملكية والتعليم " [3]).فالشيء الذي يمكن أن نفهمه من تعريف "فيبر"هو أن المكانة إنتاج اجتماعي، فالمجتمع هو الذي يخلقها، وهو الذي يضفي عليها نوع من الاحترام والتبجيل أو الابتذال والاحتقار، فالأستاذ الجامعي مثلا المتفرد بشخصية تؤهله لشغل مكانة أستاذ جامعي، هو بدون شك يبجل ويحترم من طرف طلابه ضمن الوسط الجامعي، ومن طرف جماعة الجيرة والأصحاب وهكذا.

التعريف الرابع: "كما تعبر المكانة الاجتماعية عن المكانة الرسمية التي تشير إلى مرتبة الناس كما حددها بناء السلطة في المؤسسة، أما المكانة غير الرسمية فهي تشير إلى المرتبة الاجتماعية التي يضيفها الآخرون على شخص ما بسبب مشاعرهم نحوه، فهي المركز الذي يشغله الشخص في نسق اجتماعي غير رسمي".[4]

أما بالنسبة لهذا التعريف فانه يبين أنواع المكانة الاجتماعية فنجد منها الرسمية والتي تتحد وفق بنية المؤسسة أو الجهة التي يعمل بها الإنسان، وغير الرسمية والتي تعبر عن وضعية الفرد في نسق اجتماعي غير رسمي، مثل العائلة، جماعة الانتماء.

إجرائيا: وفي دراستنا هذه تعبر المكانة الاجتماعية على أنها الوضعية أو المركز الاجتماعي الذي يشغله الفرد نتيجة، لمتغيرات معينة مثل: المستوى التعليمي، المهنة التي يشغلها في السلم الاجتماعي، وكنموذج لهذه الوضعية مهنة الطبيب، التي لها مكانة خاصة في المجتمع ولدي جميع الأفراد هذا لحاجتهم لها.

---

[1]- العقبى الأزهر، **المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأغواط، عدد08، 2012، ص 78.

[2]- المرجع نفسه،ص 78.

[3]- محمود عودة، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1993 ، ص 217.

[4]- كليث ديفيز، **السلوك الإنساني في العمل**، ترجمة: سيد عبد الحميد مرسي، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1974.ص 98.

3.5.مفهوم المهنة:

اصطلاحا:التعريف الأول:تعتبر" المهنة أو الحرفة أو المهارة اليدوية، ظاهرة اجتماعية تكشف عن أنماط اقتصادية محددة بالذات، وتتصل بالبناء الفيزيقي للمجتمع وتتأثر بطبيعة الجو والمناخ"[1]، معنى ذلك أن المهنة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع وكل الظروف السائدة فيه والمحيطة به.

التعريف الثاني:كما تشير المهنة إلى" مجموعة من السمات الأساسية التي تتصف بها كثير من الأعمال مثل الطب والمحاماة، ولقد اتفقت معظم الكتابات على أن أهم هذه السمات هي الممارسة في المهنة، التي تقوم وتؤسس على معارف نظرية واسعة، والمهني يحتاج إلى إعداد طويل نسبيا كي يؤهل لممارسة المهنة، كما توجد لكل مهنة أخلاقها الخاصة بها، التي تحكم سلوك أعضائها وتقاليدهم ومعايير انتقائهم وترتيب مستوياتهم المهنية".[2]

بمعني أن هناك مجموعة من المهن التي تتصف بصفات مميزة وأساسية مثل الطب والمحاماة، بيد أنها تعتمد علي معارف نظرية وتطبيقية واسعة جداً، ولها أخلاق جد خاصة بها تتحكم بسلوك الفرد.

التعريف الثالث:إضافة إلى ذلك، نجد أن معظم الكتب التي اهتمت بموضوع المهن، فقد اعتبرت "مهنتي الطب والمحاماة، كنمط مثالي للمهنة، وأنهما المهنتان اللتان تنطبق عليهما كل معايير المهنة، وأنه يوجد صنفان من الأعمال، أعمال يطلق عليها لفظ مهني وينطبق عليها المعايير أو السمات، وأعمال لا تتوفر فيها هذه المعايير ويطلق عليها لفظ صناعات وحرف"[3] .

كما يشير مصطلح المهنة بمفرده، إلى" مجموعة من السلوكيات التي يتضمنها عمل ما للفرد"[4]

إجرائيا: ومن خلال ذلك يمكن القول بأن تلك المعايير علي أساسها نعبر عن مهنة ما، بالتالي فالمهنة مصطلح وصفي له طبيعته الخاصة، وفهمنا للمهنة بهذا الشكل إنما يجعلنا نفهم ما تنطوي عليه مختلف المهن، من ديناமكية وصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع، وذلك من أجل تحسين المكانة الاجتماعية للمهنة أو تحسين أجور أصحابها وظروف عملهم، بالإضافة إلى اخذ الأدوار والمراكز الرئيسية والمتميزة من طرف الأشخاص سواء، كان ذلك مرتبط بالناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

4.5.مفهوم الطبيب: اصطلاحا:التعريف الأول: "هو العارف بتركيب البدن وبمزاج المرضي والأمراض الحادثة فيها وأسبابها وأمراضها وعلاماتها".[5]

التعريف الثاني: هو الشخص الذي يجري الفحوص الطبية، و يشخص الأمراض ويصف الدواء ويعطي أشكالا أخري من المعالجة لمختلف أنواع الأمراض والاعتلالات في جسم الإنسان، و يستعمل الطرق الفنية والطبية والوقائية، لمنع انتشار الأمراض وضمان الصحة، يفحص المريض أو يحيله للفحص، يدرس نتائج الفحوصات والاختبارات ويتشاور مع الاختصاصين والأطباء الآخرين، ويشخص طبيعة الاعتلال ويصف العلاج، يرشد المرضي إلى النظام الواجب إتباعه من حيث الغذاء ونوعية ومواعيد تناول الدواء وغير ذلك، للمحافظة علي الصحة أو استعادتها ويحتفظ بالسجلات التي تتضمن أمراضهم وأسمائهم.[6]

---

[1]-قباري محمد إسماعيل، **علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقرطية**، منشأة المعارف، الإسكندرية. 1981، ص 257.

[2]- محمد أحمد كريم وآخرون ،مهنة التعليم وأدوار المعلم فيها،شركة الجمهورية الحديثة للتحويل وطباعة الورق،الإسكندرية.2002 . ص 12.

[3]- المرجع نفسه،ص 12

[4]- مهدي محمود سالم،عبد اللطيف بن حمد الحليبي، التربية الميدانية وأساسيات التدريس، مكتبة العبيكان، الرياض، ط2، 1998،ص36.

[5]-سميح دغيم ،**مصطلحات في العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي الإسلامي**، مكتبة لبنان ناشرون،لبنان،2000، ص 671.

[6]- ابن مصلح النفيعي عبد الله، معجم مسميات المهن والوظائف، وزارة التخطيط الرياض، السعودية،1999 ، ص18 .

في هذين التعريفين نجد وصفا دقيقا لمهمة الطبيب اتجاه المرضي وزملائه، بمعني دوره داخل المصلحة الإستشفائية، والذي يتمحور في الفحص الطبي، والمتابعة للطاقم التابع له، إضافة إلى الإدارة المحكمة من حيث المحافظة علي السجلات والأوراق الخاصة بالمرضي.

إجرائيا: الطبيب هو ذلك الشخص الذي يختص بتشخيص أمراض الأفراد بحسب تخصصه، وذلك لإعطاء الدواء علي أمل الشفاء من مرض ما، وكما يتميز بصفات معينة كالعلم، والإتقان والجودة في عمله، الثقة والمسؤولية الموكلة إليه، التعاون وتقدير الزملاء، كما يتميز الطبيب بمكانة اجتماعية معينة في بيئته، أما الطبيب في دراستنا الحالية هو ذلك الفرد الذي يعيش بمجتمع الأغواط حيث يزاول مهنته كطبيب عام أو متخصص، في القطاعين العام والخاص على السواء، داخل محيط اجتماعي ومهني مليء بالحركة والنشاط والتغير.

5.5.مفهوم التغير الثقافي:اصطلاحا:التعريف الأول: التغير الثقافي هو "عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث لأي فرع من الفروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتقنيات، كما تشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي"[1].

فمن هذا التعريف نفهم أن التغير الثقافي يحدث علي كل مستويات الفروع الثقافية، بما في ذلك الفن والعلوم وبعض التقنيات المختلفة، و كما يحتوي أيضا علي تغير في العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية كالنظام الديني والنظام السياسي الذي يتغير بحسب اقتصاديات البلد والعولمة.

التعريف الثاني: "التغير الثقافي يعني التغير في العناصر الثقافية المادية واللامادية، مثل المبتكرات والمخترعات الحديثة، أو إضافة كلمات جديدة، للغة أو تعديل لنظرية أو أسلوب أو طريقة للتدريس أو الإنتاج أو قيم جديدة، أو اتجاهات أو عناصر فنية جديدة أو معايير اجتماعية"[2]

هذا التعريف أخذ منحي آخر وهو التغير الثقافي يحدث علي مستوي العنصر الثقافي سواء كان مادي أو رمزي، فالعنصر الثقافي يتحدد وفق احتياجات الفرد ومجتمعه وبيئته.

التعريف الثالث: مالينوفسكي يعرف التغير الثقافي" بأنه العملية التي يتحول بمقتضاها وبدرجة متفاوتة من السرعة في النظام القائم في المجتمع وتنظيمه ومعتقداته ومعارفه وأدوات العمل فيه وأهداف المستهلكين".

كما يعرف التغير الثقافي أيضا "بأنه هو التغيرات والتحولات التي تطرأ علي النظم الاجتماعية ووظائفها وتظهر عملية التغير الثقافي بشكل واضح في معرفتنا لمكونات الثقافة ".[3]

أما هذا التعريف يعني أن التغير الثقافي هو التقلبات التي تحدث علي مستوي الأنظمة الاجتماعية وخصوصا في وظائفها، وأيضا في بعض الأعراف والمعتقدات والتقاليد التي تتحكم بالمجتمع، فمثل ذلك التغير في نظام الأسرة بالجزائر والتغير في عادات الزواج في بعض المناطق.

إجرائيا: من كل ما سبق نتوصل إلى استخلاص التعريف الإجرائي فنقول أن للتغير الثقافي هو عبارة عن جملة من التحولات الثقافية التي تمس بشكل أو بآخر مجموع القيم والمعايير الثقافية، والتي لديها صلة مباشرة بمهنة الطب، والصحة ككل، بالإضافة إلى التغير السوسيوثقافي الذي يمس علاقة الأفراد بالطبيب.

ثانياً: الدور والمكانة في إحداث تغير سوسيوثقافي في المجال.

[1]- أستيته دلال ملحس، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2004 ، **نقلا عن:** HERSKOVITZ, **Cultural Anthropology,** Indian Press, Bombay, 1969, p. 474

[2]- سميرة أحمد السيد، **علم الاجتماع التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 135.

[3]-المرجع نفسه، ص 135.

إن كل شخص في هذا العالم مهما كانت ظروفه وشخصيته، ومهما كان مستواه العلمي، الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي فان له دور ومكانة يحتل بهما موضع داخل المجتمع، يقوم من خلاله بدور أو مجموعة من الأدوار في هذه الحياة.

فالصغير والكبير الكل لديه دور ومكانة في هذه الحياة، فالحياة هي عبارة عن مسرح كبير يقف عليه مجموعة من الممثلين وكل ودوره، هؤلاء هم الأفراد الذين يمثلون في المسرح دورهم ولربما يكون الأب، الأم، الأستاذ، العالم، الحارس.....الخ، فالحياة هي" تفاعل اجتماعي بين الأفراد، حيث يري أصحاب النظرية التقليدية(علماء الأنثروبولوجيا) من أمثال رالف لنتون، أن التفاعل الاجتماعي مسرحية يلعب عليها الممثلون أدوار كتبت من ثقافة تشكلت من العمليات التطورية التي تتكيف مع حوادث البيئة"[1]

و كما يري ارفينج جوفمان صاحب نظرية التمثيل المسرحي، "أن الأفراد يراقبون ويطوعون تعابيرهم حتى يتفقوا علي توقعات ومسؤوليات دور معين يلعبونه واحتلال مكانة مميزة في المجتمع، ولذي ميز بين الأدوار النمطية والأدوار المعيارية."[2]و يمكن القول أن جوفمان اعتبر المسرح كنموذج لفهم الحياة الاجتماعية، لذلك حدد نقطة الانطلاق في تحليله الفرد وتداخل علاقته بالآخرين ويركز علي ما يحدث في هذا الموقف من تصرفات، وسلوك يعبر بهما الفرد عن ذاته دون قصد أو بقصد وما مدي تأثير الآخرين به، فهذا الأفراد داخل المجتمع يحاولون جاهدين بمواقفهم من أجل تفصيل صورة مقنعة عن أدوارهم وذاتهم إلى الآخرين، وذلك بإبرازهم لقدراتهم وميولهم وتأثيراتهم على أفراد المجتمع الأخر، فلهذا الأفراد يقومون بأدوار" أكروباتية"، وهم يشاركون في الحياة الاجتماعية بهدف رفع وضعيتهم ومكانتهم وقيمة ذاتهم.

فالحياة الاجتماعية لا تعتبر أبنية اجتماعية ثابتة ومحددة وإنما هي شبكة مهلهلة تندفع في تأرجح عبر ممر ضيق يرفعها الأفراد في حذر، كما أنهم ليسوا نتاجا للنسق إنما يتبعون النسق، وفيما يخص الأدوار المتعددة التي يؤديها كل فرد داخل المجتمع، فهي تعبر في شتي الأحوال عن وضعيتهم ومكانتهم الاجتماعية التي بها يستطيع الفرد تحقيق هدفه فالسياسي بعلمه وحنكته يأتي ليخاطب الناس سواء الفقراء أو الأغنياء، ذلك يكون بهدف التأثير عليهم سلبا أو إيجابا، فالمهم هو أن يحقق نسبة نجاح من خلال إقناع هؤلاء الناس، فالتعبير السوسيوثقافي في مجموعة من المجالات التي بها يحاول الفرد إبراز تأثيراته، فالمجال الاقتصادي لأي شخص له مال ونفوذ ويستطيع أن يتحكم بالأفراد عن طريق ذلك، فانه بمقدوره أن يحدث تغييراً اقتصاديا ويستطيع أن يكون قوة اقتصادية يوجهها أينما كان، فالاقتصاد الياباني الحاكم جاء نتيجة للدور والمكانة الذي لعبه الحاكم الذي كان له تأثير كبير علي شعبه وعلي الطبقة العاملة من اجل التغيير، حتى أصبح الفرد الياباني يعمل بتفاني دون مراقبة، فهو حتى في أيام الإضرابات يعمل بضعف كي لا يهز اقتصاد بلده كل هذا جاء نتيجة التأثير الممارس علي هذا الشعب من خلال أشخاص مخلصين للوطن.[3]

وتلعب المهنة دوراً مهما في تحديد أهمية المكانة الاجتماعية للشخص (Social Status) بين أقرانه وداخل مجتمعه، بالإضافة إلى أن تقدير الشخص لنفسه ولمكانته الاجتماعية ينبع إلى حد كبير في المجتمعات العربية من تقدير الآخرين لمهنته، وتمثل المهنة مصدراً مهماً لتحقيق الذات للإنسان العامل.[4]

وتشير بعض الأدبيات في علم الاجتماع أن المكانة المهنية ترتبط بعوامل عدة أهمها :الدخل، والتعليم والمعرفة، والمهارة، والسلطة، وظروف بيئة العمل، وتختلف درجة تأثير أي عنصر من هذه العناصر في تقدير المكانة الاجتماعية للمهن باختلاف ثقافة المجتمع، ومستويات التنمية والتحديث داخل أي مجتمع، وعليه تعد بعض المهن رفيعة المنزلة وأخرى أقل منها رتبة، وهي تلعب دورا هاما في التأثير علي الناس جميعا، فالعمل الزراعي في المجتمعات الزراعية مثلا يعد أعلي مكانة يمكن أن

---

[1]- البياتي ياسين خضير، **النظريات الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها**، دار الكتب، ليبيا،2002.ص 177.

[2]- المرجع نفسه، ص 194.

[3]-بتصرف، نفس المرجع ص 194

[4]- نفس المرجع، ص 194.

يكتسبها الفرد في الريف، بينما في المجتمعات الحضرية نجد المزارع أو الفلاح يعد في مرتبة اجتماعية دنيا، وحيث تبرز مكانة ودور المهن الأخرى في التأثير علي الأفراد، فان الناس يبحثون عن الرفاهية والعلم والثقافة بينما نجد آخرين يبحثون فقط عن الضروريات في هذه الحياة .

ثالثاً: تأثير دور الطبيب في إحداث تغير سوسيوثقافي في مجال التواجد المهني والاجتماعي:إن مجال الصحة الذي يندرج تحت علم الاجتماع الطبي ويمثل امتداد تواصلي بين علم الاجتماع والطب، حيث يهتم بدراسة الأنساق الطبية وما تمثله من مكانات وأدوار في ضوء مناهج وأساليب علم الاجتماع. فالمكانة الاجتماعية تعتبر من العناصر المهمة في أنساق المؤسسات الصحية والاستشفائية، فهي تتجسد " في المكان أو الموضع الذي يشغله الشخص في سلم التأثير داخل نسق اجتماعي معين"[1]،والمعروف وكما يعرف الجميع أن الأطباء هم أعلى أعضاء الفريق الطبي مكانة وأسماهم هيبة، وبالتالي فهم أكثر تأثيراً على أداء الآخرين في النسق الاجتماعي والثقافي العام وبداخل النسق الطبي أيضاً، ويتفاوت تقدير المكانة الاجتماعية لهؤلاء الأطباء سواءً من أعضاء المجتمع المحلي كالمرضى وذويهم، أو من العاملين في النسق الطبي كالزملاء والمهنيين، أو العاملين في التخصصات الطبية الأخرى.فيما يخص الدور الاجتماعي فهو الآخر يمثل عنصراً مهماً في أنساق الخدمة الصحية، ويرتبط بالمكانة الاجتماعية للفرد العامل، فهو نمط السلوك المتوقع من الشخص الذي يشغل مكانة (وضعاً) اجتماعياً معيناً أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون مكانات (أوضاعاً) اجتماعية أخرى داخل النسق الاجتماعي، وبناء عليه فإن مكانات الأطباء وأدوارهم تتعدد وتتنوع بتعدد الأنساق التي يعملون بها،" فالدور يعتبر أداة مهمة لتحليل الأنساق الاجتماعية ومنها النسق الطبي، حيث نستطيع التنبؤ بجانب كبير من سلوك الإنسان، عندما نتعرّف على مكانته الاجتماعية، كما أن الأدوار فضلاً عن ذلك، تمثل وحدات وظيفية في عملية تكيّف الإنسان، فلكل مكانة اجتماعية واجبات ومهارات خاصة تستلزم من شاغلها القيام بأنماط معيّنة من السلوك، وهذه المهارات تتخذ طابعاً نمطياً يجعل من السهل بالنسبة للشغالين الجدد للمكانة الاجتماعية تعلم هذه المهارات العملية"[2]

وقد تطور النسق الطبي لدرجة أن حدث هناك قدر كبير من التداخل الوظيفي، بين عدد من العاملين الذين يشغلون مكانات اجتماعية متباينة داخل المستشفى وخارجها، فإجراء عملية جراحية مثلاً يحتاج إلى تكاثف جهود فريق عمل يتدرج أعضاؤه من الطبيب الجراح إلى مساعدي الممرضين، إلى أطباء مختصين، بمعنى أن هناك فارقاً كبيراً بين وضع الطبيب ووضع الممرض، ووضع الجراح، سواء داخل المستشفى أو خارجها، ومن الناحية الفنية أنه كلما زاد تقسيم العمل في المستشفى فإن الطبيب يتنازل بالضرورة عن أجزاء من وظائفه التاريخية، أو المهام التي كان يضطلع بها بنفسه في الماضي إلى أفراد من هيئة التمريض أو الفنيين، ويصبح معتمداً في عمله على مهارات غيره من العاملين معه بنفس القدر الذي يعتمدون به على مهاراته، فكما أن للطبيب دور أساسي في علاج المرضى بالمستشفيات، فإن هذا العلاج لا يمكن أن يتم بدون تعاون من جانب الممرضين والممرضات والفنيين في تشخيص الأمراض، ويعتمد الأطباء على ذكائهم وحنكتهم في تخفيف ألام المرضي، وكما يعتمد بصفة خاصة علي هيئة التمريض في ملاحظة المرضى وتنفيذ تعليماتهم الخاصة بالعلاج، "وكما أن الأطباء خاضعون بصفة مستمرة لملاحظات الممرضين وهم الشهود الوحيدون على فشل أو خطأ الطبيب في التشخيص والعلاج، وهم كذلك حكام قساة على أخلاقيات الطبيب وأسلوبه في التعامل، ومع ذلك وفي الوقت نفسه هو رئيسهم جميعاً من الناحية الفنية، وهو أكثر منهم علما وأرفع منهم مركزاً اجتماعيا ووظيفياً."[3]

---

[1]- الجوهري، محمد، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.ص 96.

[2]- محمد محمدعلي، وأخرون, **دراسات في علم الاجتماع الطبي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م.ص 89.

[3]- أيوب فوزية رمضان, **علم الاجتماع الطبي**, مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،1985.ص146.

فلهذا الطبيب في مجال تواجده المهني يستطيع بكل ما أوتي من علم وثقافة وحنكة ورزانة بأن، يحدث تغييرا إيجابيا من خلال التعليمات الصارمة، التحليلات الطبية الموجهة للفريق الطبي العامل معه، لأنه كي ينجح الطبيب في مهامه يجب أن يكون هناك توحد لجهود الكل داخل المستشفى أو المصلحة أو العيادة. فالطبيب إذا أحس بوضع اجتماعي مميز، وبمقومات اقتصادية تدعم هذا الوضع حسن أداءه المهني وقدم خلاصة خبرته في الخدمة الصحية، وإذا تدني وضعه وتدهورت جل مقوماته الاقتصادية والاجتماعية فانه سيوجه جل بحثه وخبرته للبحث عما يحسن دخله ويرفع وضعيته الاجتماعية ولا يبالي بالخدمة الصحية المقدمة.أما على المستوى المجتمعي فان الطبيب يقوم بنوع من التأثير سواء علي مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأهل والجيران والأقارب، فدور الطبيب مكمل لدور المريض وهذا ما يحدث تغيير في الأدوار ما بينهما، فزيادة الثقافة الصحية والطبية في المجتمع والمرض خاصة أدي إلى تغيير نظرة الناس إلى الأطباء ولعل من مظاهر هذا التغيير أزمة الثقة في المجال الطبي، فقد قلت وانعدمت الثقة بين المريض والطبيب وأصبح العلاج والتشخيص في نظر الأفراد عبارة عن تجارب علاجية بدون ضمان.كما أن الطبيب في حياته اليومية يتعرض في أدائه إلى صراع كبير لمجموعة من الأدوار سواء كطبيب أو أب لأسرة، أو دوره في الهيئات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة أو دوره مع أصدقائه، جيرانه وزملائه في المهنة لهذا الطبيب نجده مضغوط من ناحية الممارسة مع هؤلاء وحالة من صراع الأدوار، وفي بعض الأحيان هناك أفراد يلجئون إلى الطبيب ولا يجدون الشفاء عنده، أو أن حاجة المريض ليست في متناوله.

رابعاً: دور ومكانة الطبيب في إحداث تغير في المجتمع الجزائري.إن مهنة الطبيب تعتبر من بين المهن المتقدمة في المجتمع الجزائري، فالأطفال وهم صغار يتمنون أن يصبحوا أطباء أما الطلاب في الثانوية يسعون جاهدين للحصول علي معدل جيد للتسجيل ومواصلة الدراسة في كلية الطب، أما الممارسين بالميدان فلا يزالون يحصدون إعجاب واحترام وتقدير الأفراد والمرضى، بالمجتمع من خلال الفحوص والكشوف التي يجرونها عليهم . فنتيجة التغير الاجتماعي والثقافي الذي أثر كثيرا علي الأفراد داخل المجتمع، نموذج الطبيب تأثر كثيرا بكل ما هو مادي وغير أخلاقي أو غير إنساني، لكن قبل البدء نعطي نبذة عن تطور مكانة الطبيب بالجزائر في أحقاب الثورة الجزائرية، فكلنا نعلم أن الشعب الجزائري في تلك الفترة لم يكن يعرف لا القراءة ولا الكتابة، والذي كان يتقنها نجده درس أو يدرس عند الفرنسيين، فهذا هو حال الطبيب في تلك الفترة كان يتابع دراسته في الجامعة الفرنسية، وبعد تخرجه كان يعود للوطن ويعمل في مستشفيات فرنسية بالجزائر، وكما يساعد ويساند في كل مرة الثوار والمجاهدين في الجبال، وهذا ما رأيناه مجسدا في السينما الجزائرية من خلال بعض الأفلام الثورية، التي بينت دور ومكانة الطبيب في ذلك الوقت والذي كان يخاطر بحياته ومهنته من اجل مساعدة الثورة فقد كان دوره مشرفا، ففلم "أبطال القصبة" و"الأفيون والعصا"، جسدا حقيقة هذا الطبيب الذي لم يتوانى عن مساعدة إخوته في الجهاد، فعلي الرغم من أن عدد الأطباء الجزائريين كان قليل ويعد علي الأصابع، إلا أن دورهم ومكانتهم في المجتمع الجزائري كان مشرفا. أما بعد الاستقلال فالدولة الجزائرية كانت فتية وبحاجة إلى وضع أسس حقيقية لبناء الدولة، فبعودة النازحين إلى الوطن، كان من بينهم الذين تعلموا الطب ومجال الصحة العامة، فقد حاولت مجموعة من الإطارات الجزائرية النهوض بمنظومة الصحة بالجزائر، وهذا ما عمد إليه بعض الأطباء في هذا الخصوص، فبالرغم من قلة الإمكانيات إلا أن الأطباء قاموا بمحاولات جيدة لإنشاء منظومة صحية خاصة بالجزائر فلذا كانت دائما مكانة الطبيب محورية وعالية.فيما بعد في الثمانينات بدأت الجزائر بإنشاء المعاهد والكليات الطبيبة والتي بدأت بإخراج دفعات من الأطباء بعد سبع سنوات من الدراسة بالنسبة للطبيب العام، أما الأخصائيين فهم يسافرون إلى الخارج لاستكمال تخصصهم فمنهم من يرجع ومنهم من يستقر في بلاد الغربة، فمن هنا بدأت مكانة الطبيب تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث نجد أن الطبيب يعمل بالقطاع العام أو الخاص لكن المردود ضعيف وغير مرغوب به من طرف الأفراد، فبعضهم يتذمر نتيجة الطوابير الكبيرة سواء عند العام أو الخاص، أما بعضهم يقوم بمشاجرات أو مشادات

كلامية مع العمال، فمثلا هناك من يقول "أن هذا الطبيب يأخذ المال وبدون فائدة"، ولكن مجبور أن يذهب إليه نتيجة نقص الأطباء وخاصة الأخصائيين.

أما بعد التسعينات فأمور كثيرة تغيرت بتغير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية زيادة، علي ارتفاع المستوي الصحي بالجزائر الذي ارتبط بزيادة بناء الهياكل والتجهيزات الطبية والصحية، إضافة إلى بروز الكوادر المتخصصة في المجال، تغيرت مكانة الطبيب بتغير الأوضاع الاجتماعية والثقافية أين أصبحت له مكانة خاصة ومعتبرة عند أفراد المجتمع الجزائري، فمنهم من لديه طبيب العائلة، الطبيب الخاص به، وطبيب بموعد، حيث هناك من يتابع حالته الصحية عند طبيب خاص لمدة 10 سنوات، فإذن أمور جديدة دخلت الأسرة الجزائرية التي أضحت تستخدم المناهج والأنماط الغربية في حياتها اليومية، بالإضافة إلى وجود عيادات مختصة في القطاع الخاص ومستشفيات خاصة أيضا، وخصوصا في تخصص طب القلب والعيون والتوليد، بالإضافة إلى طب التجميل الذي أصبح الآن مطلوب بشكل كبير من الأفراد خاصة جنس الأنثى بالجزائر أو خارجه، ولان الحياة تغيرت وطغت عليها التكنولوجيا والأنترنت والسرعة أصبحت مكانة الطبيب متغيرة إلى الأحسن والأجود، و أصبح الطبيب يتعامل بطرق سهلة وسريعة وخاصة العمليات الجراحية وذلك باستخدام كل التقنيات الحديثة، وكما أضحي يكشف عبر الانترنت مثل الطب النفسي، فبعض الأطباء النفسانيين يقومون بهذا العمل مجانا علي الانترنت وبكل احترافية، فإذن مكانة الطبيب ترتفع يوما عن يوم نتيجة احتياج الناس لهذه المهنة وبسبب ارتباطها الشديد بالفرد أولا،و بسبب ما يعانيه من الأمراض والأوبئة المختلفة التي يكتشفها الطبيب في كل مرة، وأيضا بسبب أن الطب مهنة نبيلة وإنسانية بالدرجة الأولي ولهذا نجد الفرد في المجتمع الجزائري يعتز كثيرا بهذه المهنة.

أما في مدينة الأغواط تعد الصحة من أهم المجالات التي تعني بها البرامج الحكومية المختلفة، ففي كل سنة تشهد تطوراً إيجابيا عما كانت عليه من حيث المرافق والتجهيزات وإلي غير ذلك، فالذي تتبع بعناية تطور هذا المجال بالولاية سوف يلاحظ الفرق بين الصحة في الثمانينات وفي وقتنا الحاضر، لكن المشكل الذي يطرح نفسه في هذه المدينة وبعض المدن بالجنوب هي مشكلة الأطباء وخاصة الأخصائيين، حيث تشهد معظم الولايات بما فيها الأغواط عجزا فادحا في هذا الخصوص . فالمجال الصحي بالأغواط يمكن القول انه تقدم كثيرا مما كان عليه سابقا، فبعدما كان بالولاية مستشفي واحد، يضم مجموعة من التخصصات المقتصرة علي بعض الأمراض الظاهرة كمصلحة الولادات ومصلحة الطب الداخلي وذلك بسبب نقص الأطباء الأخصائيين، زد علي ذلك بعض العيادات الخاصة للأطباء الخواص، الآن هناك تطور ملحوظ في المستوي التعليمي عند الأفراد وتوجه الأطباء للعمل بالجنوب، أضف إقبال طلاب المنطقة إلى تخصص الطب حتى وإن كان بعد المسافة من المعوقات التي تطرح كإشكال، إضافة إلى فتح العديد من العيادات الخاصة وفي كل التخصصات من طرف أفراد المجتمع زيادة إلى تقدم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عندهم وزيادة الوعي الصحي والثقافة الصحية، ناهيك إلى نقص استخدام الطب التقليدي، وارتفاع استخدام الطب الحديث من طرفهم كلها مؤشرات للتغير الوضع الصحي بالولاية إلى الأحسن.

خامساً: تحليل فرضيات البحث:بعد رصد سوسيولوجي وإحصائي لنتائج الدراسة من خلال إجراء المقابلات مع أفراد العينة وبعد بناء الجداول التقاطعية والجداول البسيطة وكذا تحليل المحتوى لمختلف أسئلة دليل المقابلة التي جاءت كلها مفتوحة، فيما يلي سنحاول استخلاص ما يمكن من النتائج علي مستوى الفرضيات:

الفرضية الأولى:من خلال تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الأول والذي هو المواطن والثقافة الصحية، يظهر أن واقع الصحة بمدينة الأغواط جيد بنسبة38%من إجابات أفراد العينة مقابل 20% من المبحوثين الذين يرون الواقع الصحي بالمدينة متوسط في كل المجالات بينما16% تري نقص في الإمكانيات البشرية والمادية بالقطاع العام مقابل 6% ممن يرون تطور كبير في الخدمة الصحية بالقطاع الخاص، فمنه نستنتج أن الواقع الصحي بمدينة الأغواط جيد ومتطور سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية المسخرة للمنظومة الصحية بالنسبة للطب العام أو الخاص، كما أن المواطن بمدينة

الأغواط يملك ثقافة صحية مقبولة لكن باختلاف المستوي الثقافي والوعي الصحي عندهم وباختلاف الوضع الطبقي لدي أفراد المجتمع، وهذا ما جاء في رد أفراد عينة الدراسة علي السؤال رقم09 بنسبة 30%، كما بينت الدراسة الميدانية أن المواطن المحلي يستطيع مواجهة الأمراض بنسبة قليلة وهذا ما أقره أفراد العينة ب 38% مقابل 30% والتي تري أنه نادرا ما يكون المواطن قادر علي مواجهة المرض لوحده، كما أن النظام الغذائي الصحي يساهم في تنمية الصحة العامة وخلق جو صحي مريح للمواطن المحلي بنسبة 98%، كما بينت الدراسة أن هناك فرط في استخدام الطب الحديث والطب التقليدي بالمنطقة وذلك أن اللجوء إلى الطب التقليدي راجع لقوة العادات والتقاليد التي تعتبر موروث ثقافي هام بالمنطقة وهذا ما بينته النسبة الإحصائية ب78% مقابل 10% ممن تري عكس ذلك، **فعليه نستنتج أن الفرضية التي تبنيناها وهي "الوضعية المهنية للطبيب عامل مؤثر في إحداث التغير في العلاقات المهنية داخل مجال تواجده المهني" قد تحققت** حيث أن الطبيب يساهم كثيرا في إرساء بعض المعالم الثقافية الصحية عند المواطن، سواء من خلال الزيارات أو الكشوف أو الوسائل المختلفة لذلك.

الفرضية الثانية:بعد التحليلات المفصلة للجداول المختلفة بالفرضية الثانية وإعطاء تفسير سوسيولوجي لمختلف النسب الإحصائية يمكن القول أن الطبيب من خلال تفاعله الدوري مع المرضى أو الجيران، أو أي شخص أخر يحاول ما بوسعه كي يقدم خدماته الصحية استجابة لنداء الإنسانية وهذا ما اقره المبحوثين بنسبة72%، حيث تبين انه يحاول من خلال الفحص والكشوف الدورية إرساء ثقافة صحية مهمة عند الأفراد بالتأثير عليهم لأجل إتباع التعليمات الصحية المختلفة، أو من خلال وسائل الإعلام كالراديو والتلفزيون أين يحاول إعطاء معلومات كافية ووافية للأفراد حول المرض أعراضه ودوائه وهذا ما جاء بنسبة 36% من إجابات العينة حول استخدام وسائل الاتصال وأيام تحسيسية للمواطن في المستشفي أو الوحدات الصحية مقابل 28% حملات الدعوة إلى أيام تحسيسية عن طريق وسائل الإعلام في حين تتوزع نسبة 8% ما بين الوسائل السالفة الذكر وأخري يستخدمها الطبيب، كما بينت الدراسة بنسبة 88% من إجابات عينة البحث أن الطبيب والطاقم الطبي يساهم بكل ما أتي به من وسائل مادية أو غير مادية لأجل إرساء مجموعة من التغيرات الثقافية في المجتمع وخاصة المجال الصحي، **فإذن ومن خلال هذه التأويلات المختلفة نقول أن الفرضية التي تم بنائها في هذه المرحلة وهي" دور الطبيب من خلال المكانة السوسيومهنية يساهم في إحلال الثقافة الصحية عند الأفراد من خلال تفاعلهم الدوري معه في مجال تواجده المهني والاجتماعي" تحققت**، حيث توصلنا إلى أن الطبيب بفضل دوره ومجهوده عبر عدة وسائل يحاول إحداث تغير في بعض الأفكار والعادات والتقاليد لبناء مجتمع واعي وصحي.

الفرضية الثالثة:ومن خلال تحليل الجداول والمؤشرات الإحصائية للفرضية الثالثة للدراسة توصلنا إلى أن الطبيب بمدينة الأغواط وعلى مستوى تواجده الاجتماعي يساهم بكل معرفته وعلمه وخبرته بتقديم خدمات اجتماعية وصحية للمحيط الاجتماعي وهذا ما جاء في إجابات أفراد العينة ب71,4% من أطباء القطاع العام و50% من أطباء القطاع الخاص، حيث أن دائما الطبيب يقوم بتلبية نداء الجيرة والأفراد المحيطين به، وقدم الأطباء العديد من الأمثلة لذلك فكم من طبيب هرع لمساعدة جيرانه ممن أصيب بمرض السكر أو ضغط الدم أو مرض آخر، أما بخصوص أداء الطبيب بمجتمع الأغواط فان النتائج أسفرت على انه متوسط علي العموم وذلك ب52% من إجابات أفراد العينة لاعتبارات اجتماعية وثقافية واقتصادية تصعب نوعاً ما من أداء دوره بصورة فعالة مقابل 36% ممن يرى أن أداء الطبيب جيد وخاصة إن تعلق الأمر بالقطاع الخاص فالخدمة الصحية المقدمة والأداء ممتاز،، **فإذن نستنتج أن الفرضية الثالثة التي تبنيناه والتي هي" يعد المستوي المعرفي للطبيب أحد المتغيرات التي لها علاقة مباشرة في ارتفاع المستوي الصحي لدى الأفراد في مجال تواجده الاجتماعي"، قد تحققت** وأن الطبيب يساهم بكل علمه وخبرته بشكل أو بأخر في رفع المستوي الصحي بمجتمع الدراسة وذلك بتفعيل أداء واجبه المهني كطبيب.

الفرضية الرابعة:بعد إجراء المقابلات وبناء مختلف الجداول الخاصة بالفرضية الرابعة يتبين من كل التحليلات الإحصائية والسوسيولوجية لها أن نظرة أفراد المجتمع لمهنة الطبيب مهنة نبيلة ومحترمة وذلك بنسبة 42% من عينة البحث حيث تبقي مهنة الطب في نظرهم مهنة ذات مكانة مرتفعة بالمجتمع مقابل 36%ممن يري أن مهنة الطب بدأت تفقد مكانتها وبريقها الاجتماعي في حين 16% تري أن الوضع يختلف باختلاف الوضع الاجتماعي والثقافي للطبيب، كما انه لا يمكن التغاضي عن الدور الرشيد والحكيم الذي يلعبه الطبيب في شفاء المرضي وإحيائهم وإعطائهم حياة جديدة وهذا ما اقره أفراد العينة ب 66% مقابل 24% ممن يري أن دور الطبيب محدد في العملية التطبيبية فقط، وبفضل المعرفة والاهتمام بالمريض والأداء الجيد الذي يقدمه بالمجتمع أصبح المجتمع واعي بخطورة كل الأمراض المحيطة وذلك بنسبة 82% من أفراد العينة، كما بينت الدراسة أن التأثير الإيجابي الذي يلعبه الطبيب بالمجتمع بنسبة86% يساهم إلى درجة كبيرة في تنمية التوعية والثقافة الصحية بالإضافة إلى توطيد العلاقة ما بين الطبيب والمريض التي بفضلها يمكن تكوين مجتمع صحي وخال من الأمراض وتتطور وتزدهر البلاد، وبهذا يمكن القول **أن الفرضية الرابعة التي تبنيناها وهي "يعد الاحترام والتقدير الذي يحضا بهما الطبيب أحد، أهم المؤشرات الدالة في زيادة التوعية الصحية للأفراد في مجال تواجده الاجتماعي". قد تحققت وأن الطبيب** يحظى بمكانة اجتماعية خاصة ومرتفعة وبدور رئيسي ومحوري لا يمكن الاستغناء عنه داخل المجتمع، وهذا مهما كانت الظروف وبتأكيد من جميع الأطباء الذين قابلناهم.

سادساً: النتائج العامة للدراسة الميدانية.إن ما تم التوصل إليه من نتائج يبين أن الطبيب من خلال دوره ومكانته بالمجتمع، يساهم فعليا بطريقة أو بآخري في إحداث تغير سوسيوثقافي بمجال تواجده المهني والاجتماعي علي السواء وهذا من وجهة نظر الطبيب، فمن خلال جملة من التحليلات الإحصائية والسوسيولوجية توصلت النتائج إلى ضبط العناصر التالية:

-الواقع الصحي بمدينة الأغواط:لقد بينت الدراسة أن الواقع الصحي بمدينة الأغواط هو جيد ومقبول علي جميع الأصعدة وهذا ما جاء في إجابات أفراد العينة بنسبة **38%**من إجابات أفراد العينة علي السؤال رقم 08 مقابل **20%** من المبحوثين الذين يرون الواقع الصحي بالمدينة متوسط في كل المجالات، سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية المسخرة للمنظومة الصحية بالنسبة للطب العام أو الخاص، و ذلك بتوفر الإمكانيات البشرية أو المادية من التجهيزات الصحية والأدوية والهياكل المختلفة، فالمدينة في تطور وتغير سريعين استجابة لظهور عوامل التغير الاجتماعي بالمنطقة فقد أدي ظهور القطب الصناعي بحاسي الرمل إلى استقطاب كفاءات من كل الولايات حتى خارج الوطن، مما ساهم في انتشار عوامل الجذب للمنطقة وحضور عدة أطباء من جميع التخصصات، إضافة إلى عناية الدولة بإنشاء وحدات صحية ومستشفيات عديدة، بما في ذلك مستشفي الولادة ومستشفي 240 سرير لمرضي السرطان، أيضا بناء كلية خاصة بالطب لتمكين أبناء المنطقة وكل الجنوب بمتابعة التخصص دون عناء وتعب، بالإضافة إلى انفتاح بعض الأطباء علي العالم الخارجي فقد بينت الشواهد الميدانية حرص الطبيب علي إجراء فحص وكشف دقيق وسليم للمريض، كما أن القطاع الخاص يسير بوتيرة جيدة مما مكن الفرد بالمدينة بالاستفادة من خدمة صحية أكثر، بسبب انتشار العديد من العيادات الخاصة والأطباء في معظم التخصصات بالأغواط، كما لا ننسي اقتحام الأطباء بالمدينة إلى عدة جراحات حساسة كانت فيما مضي حكرا علي المدن الشمالية مثل الكلي وبعض الأورام السرطانية، كما أدي توفر العتاد الصحي وكل الأجهزة التقنية والحديثة إلى ارتفاع مستوي الخدمة الصحية بمدينة الأغواط.

-تنمية الثقافة الصحية بمدينة الأغواط:كما بينت الدراسة أن الطبيب كفرد في محيطه الاجتماعي وكزميل في محيطه المهني، ساهم بكل ما لديه من فكر ومعرفة من اجل الرفع من مستوي الثقافة الصحية عند المواطن وهذا ما صرح به 46% من المبحوثين للإجابة علي السؤال رقم 09 مقابل36% ممن يرون أن المواطن المحلي لا يمتلك ثقافة صحية، حيث يحاول الطبيب من خلال بعض النصائح والإرشادات والتوجيهات للمريض تقديم بعض الأفكار المهمة حول الدواء والمرض

وتداعيات الصحة بالمجتمع، كما يقدم بدوره للأهل والأصدقاء والجيران بعض التعليمات فيما يخص احترام شروط النظافة للبيت والمحيط والنظام الغذائي الصحي وذلك ب 96% من إجابات المبحوثين، وكما يحاول في كل مرة نصح المواطن للتحلي بأخلاق عالية من أجل بناء نموذج ثقافي ومهني داخل المجتمع، فالطبيب بحسب الدراسة وبنسبة 72% من أفراد العينة يبذل مجهودا مضاعفا من أجل إرساء بعض المبادئ التثقيفية والتوعوية الهامة للفرد والمجتمع، كما أن قضية الثقافة الصحية هي قضية تعني بها جميع المؤسسات الاجتماعية، مثل تعاون المؤسسات الصحية مع وسائل الإعلام والجمعيات المختلفة في المجال.

-**انتشار التوعية الصحية بالمدينة** :كما توصلت الدراسة الحالية إلى أن الطبيب بمدينة الأغواط يساهم بشتى الطرق في نشر التوعية الصحية بين أفراد المجتمع وهذا ما اقره أفراد العينة بنسبة72% للإجابة على السؤال رقم 16، فظهر هذا جليا من خلال الكشوف والفحوصات وتحاليل الدم الصحية التي يقبل المواطن علي القيام بها طواعية، كما يساهم الطبيب في تكوين وعي صحي عند المواطن وذلك لمواجهة كل الأمراض بمستوي علمي ومعرفي خاص، كما يقوم بالتوعية الصحية من خلال معظم الحملات الصحية الخاصة بأمراض معينة مثل حملات التلقيح للأطفال، و فحص السكري، وفحص السرطان، بالإضافة إلى الأيام المفتوحة بالمستشفى، كما يساهم كذلك من خلال الملصقات والمناشير الموجودة في جدران الوحدات الصحية والمستشفيات المختلفة، كما يساهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة في شرح بعض الأعراض لأمراض وأوبئة كان يهتم بها المجتمع بالأغواط من أجل زرع توعية صحية عند المواطن.

-**علاقة الطبيب بالمريض**.كما توصلت الدراسة إلى أن علاقة الطبيب بالمريض بمجتمع الأغواط نجدها نوعا ما علاقة عابرة وعلاقة ليس مبنية علي أسس اجتماعية وعلمية وهذا ما أقره المبحوثين بنسبة 87,5%، حيث تميل العلاقة إلى الماديات أكثر منه للعلاج والشفاء فقد بينت الدراسة أن الطبيب في القطاع العمومي مثلا لا يهتم كثيرا بالمريض ليس فقط بالأغواط لكن في كل الجزائر، فنقص العائد المادي واللامبالاة من طرف المسئولين خاصة عند الطبيب العام يجعل نوعا من الجفاء والهوة بين الطبيب والمريض. و هذا ما لاحظناه ميدانيا بمستشفى احميدة بن اعحيلة فالأطباء المتخصصون مثلا لا يعملون شيئا سوى أنهم يمضون أوراق المريض أو يمر ليراه يوما في الأسبوع لمدة 5 دقائق، ليستغل حالة المريض بالدراسة والتحليل يستفيد منها في أبحاثه، فسواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص الطبيب يفكر بطريقة منفعية وليست إنسانية، فالطبيب في القطاع الخاص إذا لم يكن لديك قيمة الكشف أو العملية الجراحية مثلا فانه لن يكشف عليك ولن تخضع للعلاج، فمنه نقول أن العلاقة بين المريض والطبيب بمدينة الأغواط أو بالجزائر ككل هي علاقة مادية وللعلاج فقط .

-**الاهتمام أكثر بطب الوقاية**:إن الطبيب بمدينة الأغواط يعطي أهمية بالغة لطب الوقاية وخاصة عند المرض فهو يحرص علي تقديم نصائح قيمة لكي لا يعاود المرض المريض، وهذا ما جاء في إجابات المبحوثين علي السؤال 14 وذلك بنسبة 45,8%، فطب الوقاية بالمدينة مصلحة صغيرة تابعة للصحة الجوارية تقوم بمهمتها دائما في إطار الإمكانيات المتوفرة، حيث توصلت الدراسة إلى أن طب الوقاية يساهم بكل فعالية في زرع ثقافة الوقاية، سواء من الأوبئة أو الأمراض المزمنة أو الأمراض المعدية، فقد اقر معظم الأطباء بنسبة88% أن هذه المصلحة تقوم بحملات للتوعية في الإذاعة المحلية بالأغواط من اجل نشر ثقافة صحية عند أفراد المجتمع بالأغواط، كما أن المصلحة تنشط مع بعض الجمعيات بمدينة الأغواط من فترة لفترة عندما تكون هناك حملات مختلفة بخصوص الوقاية من مرض ما مثل ما حدث في حالة الحمى القلاعية.

-**نظرة أفراد المجتمع لمهنة الطبيب**:و بهذا الخصوص بينت الدراسة أن مهنة الطب هي دائما مهنة نبيلة ومحترمة وعريقة بالمجتمع وهذا ما اقره 42% من الأطباء مقابل 36%ممن يري أن مهنة الطب بدأت تفقد مكانتها وبريقها الاجتماعي في حين 16% تري أن الوضع يختلف باختلاف الوضع الاجتماعي والثقافي للطبيب، فصورة المهنة دائمة مثالية وأصيلة وذات عناية فائقة للفرد والمجتمع، فربما لا يوجد في حياته من لم يذهب إلى الطبيب أو لم يزره، فالناس علي اختلاف طبقاتهم وأشكالهم وأمزجتهم دائما يراجعون الطبيب فلا يزال الناس والمرضي والعاملين يقدمون نوعا من الاحترام والتقدير للطبيب،

كما بينت الدراسة أن الطبيب لا يزال يحافظ علي مكانته العالية والمرتفعة بالمجتمع، فبالرغم من المشاكل والتعقيدات والضغوطات التي يتعرض لها يوميا، فانه لا يزال يحظى بتقدير واحترام المحيطين به. و في الثقافة الشعبية التي يتحلى بها المجتمع المحلي والتي تثمن ممارسات الطب الشعبي نجد أن صورة ومكانة الطبيب سلبية، والراحة النفسية له غير مستقرة، حيث نقصت الأخلاق المهنية عند الأطباء مما أدي إلى بعض الاختلال في مكانة الطبيب عند بعض أفراد المجتمع.

-نظرة أفراد المجتمع ا لدور الطبيب:كما بينت الدراسة أن 66%من المبحوثين يرون أن دور الطبيب مهم وأساسي في كل الأوقات بالمجتمع، حيث يؤدي أدوار نبيلة ومصيرية في نفس الوقت، فمن دوره علي شفاء الأمراض إلى نصائحه وإرشاداته الإيجابية والقيمة حول الدواء أو النظام الغذائي، إلى دوره في الرعاية الصحية والاجتماعية للفرد وخاصة في القطاع الخاص، الذي لا يزال يساهم في رفع المستوي الصحي بالجزائر وبمدينة الأغواط خاصة، دون استثناء القطاع العام الذي شهد انتعاشا نوعيا فبالرغم من النقائص الواردة والظاهرة، إلا أن اكبر العلاجات التي يقوم بها المستشفى مثلا من خلال بعض الأخصائيين ناجحة، وبينت الدراسة أيضا أن دور الطبيب بمدينة الأغواط ايجابي بنسبة32 % وخاصة مع التفشي الرهيب للأمراض المزمنة والأوبئة الموسمية مثل الحمى المالطية واللوشمانيوز، فهذا ما حفز الطبيب علي العمل أكثر فلا يزال دوره مهم ومحوري وأساسي.

-الأداء الجيد والتفاني في العمل: توصلت الدراسة أيضا إلى أن أداء الطبيب في مدينة الأغواط مقبول على العموم حيث اقر مجموع الأطباء بنسبة 52% ذلك مقابل 36% ممن يرى أن أداء الطبيب جيد، فتوفر الإمكانيات المادية والبشرية في كل الوحدات الصحية بالقطاع العام وعلى الرغم من الضغوطات والعراقيل وكثرة المرضى إلا أن الطبيب يحاول دائماً أداء عمله علي أكمل وجه، فمعظم الأطباء الذين قمنا بمقابلتهم كانوا يعملون ورحبوا بنا بكل احترام وتقدير، كما إن تعلق الأمر بالقطاع الخاص فالخدمة الصحية المقدمة والأداء ممتاز فتطور المنظومة الصحية بهذا القطاع نتيجة ارتفاع المستوي العلمي والمعرفي للأطباء بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الاستثمار فيه أدى إلى خلق حيوية ونشاط عند الأطباء الذين يعملون بكل دقة وتفان، وهذا ما لحضناه في وقت المقابلة فيمكن القول أن الأداء الجيد يساهم في ارتقاء دور ومكانة الطبيب بالمجتمع، والواقع يكشف تهافت الناس للمعالجة يكون عند الطبيب الماهر والجيد وذو الأداء من المستوي العالي.

-الخبرة المهنية للطبيب:تعد الخبرة المهنية من بين أهم المؤشرات السوسيواجتماعية التي يمكن أن تقاس بها مهنة ما، فكل واحد يرتقي في السلم الاجتماعي بحساب الخبرة التي لديه في مهنة معينة، فقد تبين من خلال الدراسة أن الخبرة المهنية للمبحوثين متفاوتة حيث62% منهم لديهم خبرة تحت 10 سنوات مقابل 20% لديهم خبرة ما بين 21 و30 في حين 16% لديهم خبرة ما بين 11 و20، فعامل الخبرة جد مهم في الرفع من مستوي المكانة الاجتماعية عند الأطباء بمدينة الأغواط، حيث عرفنا من خلال المقابلات أن الأطباء الذين لديهم خبرة طويلة بالمجال ارتقوا إلى رؤساء الأطباء ومسئولين سامين، كما أن عدد المرضي الذين يستقطبونهم يفوق طاقتهم اليومية، حيث يضطر الناس إلى قطع ألاف الكيلومترات لأجل مراجعة احد الأطباء، الذين يتمتعون بخبرة طويلة في تخصصهم سواء في القطاع الخاص أو العام، أين الممارسة اليومية واكتشاف الأمراض وسعيهم لشفائهم هي عوامل جد مهمة في اكتساب الخبرة، كما وجدنا أيضا أن الخبرة المهنية تساهم في زيادة الاحترام وتقدير الطبيب عند المرضي والسلك المهني والطبي، حيث يعامل ذوي الخبرة الطويلة معاملة خاصة وجيدة عكس الذين لديهم خبرة قصيرة.

-المستوي المعرفي والمرتفع للطبيب: كما بينت الدراسة بنسبة 62% أن المستوي المعرفي والمرتفع للطبيب يساهم كثيرا في إحداث تغير سوسيوثقافي عند الأفراد بالمجتمع فالطبيب الماهر والعارف بكل الأمراض وخباياها، يساهم بكل ما لديه من أخلاق مهنية رفيعة وبالمستوي العلمي والمعرفي في التأثير علي بعض المرضي إيجابيا بنسبة 86%، للاستجابة للعلاج أو أخذ الدواء أو إجراء عملية جراحية، أو إقناعه المريض بعلة ما أو بعلاج ما، وخاصة فيما يخص بعض الأمراض المستعصية والمزمنة، إضافة إلى تأثيره علي الأفراد بفكره وعلمه عبر عدة طرق من اجل نشر ثقافة وتوعية صحية، فحملات التبرع بالدم

تطلب من الأطباء مهارة ومجهود كبير لإقناع الأفراد بفعل ذلك، فبالرغم من التطورات والتغيرات التكنولوجية إلا أن المريض أو الفرد بحاجة دائما إلى فرد مؤهل يقنعه بشيء ما.

-استمرار اللجوء إلى الطب الشعبي: كما أن الدراسة أفصحت أن الأفراد بمجتمع الأغواط يلجئون إلى الطب التقليدي نتيجة لغياب وفقدان ثقافة صحية معينة، كما اقر به 78% من المبحوثين حيث اتضح أن المواطن المحلي لا يزال يمارس بعض العادات والتقاليد والأعراف التي اكتسبها من أجداده وآباءه فمن الصعب أن ينسلخ من هذه الثقافة التقليدية، كما بينت الدراسة أن معظم الأفراد الذين يزورون الطبيب يلجئون دوماً لزيارة المعالج الشعبي، بالإضافة إلى أن العامل الاقتصادي والاجتماعي يلعب دور مهم في ذلك فتدني المستوي السوسيواقتصادي يؤدي إلى فقدان عدة اعتبارات اجتماعية مثل الذهاب إلى الطبيب أو شراء الدواء، فهناك أفراد يقتاتون بصعوبة كبيرة وما بالك بالذهاب إلى الطبيب، أيضا هناك صعوبة في مراجعة الأطباء المختصين بالنسبة لهذه الفئة، فالطبيب المتخصص يعمل يوما واحداً بالأسبوع في القطاع العام، و لهذا لا يستطيع استقبال عدد كبير من المرضى، فبالرغم من التطور والتغير في المجال الصحي إلا أن المواطن لا يزال مقتنعا ببعض الأفكار التقليدية والشعبية.

-تقديم بعض الاقتراحات من الطبيب:

أما عن الأفاق الصحية والطبية التي تقدمت بها عينة الدراسة فالنتائج أسفرت على عدة أراء مختلفة ونذكر منها:

-توفير الوسائل المادية والبشرية في القطاع الصحي بمدينة الأغواط وتحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي للطبيب، تماشيا واستجابة للتغيرات الاجتماعية السريعة التي يمر بها المجتمع الجزائري وهذا ما أقره أفراد العينة بنسبة 38%.

- إدراج تكوينات وتداريب لجميع الأطباء من ناحية تقنيات التواصل الاجتماعي وأخلاقيات مهنة الطب ومن ناحية تحديث المعلومات والمستوي المعرفي وهذا ما جاءت به إجابات المبحوثين بنسبة 32%.

-مراقبة طرق التسيير في القطاع الصحي بمدينة الأغواط وكذلك القطاع الخاص وتعيين إدارة رشيدة بالقطاع وكذا توفير الأمن والسلام في الوحدات الصحية ومراقبة تسيير المواد الصيدلانية وهذا ما اقره المبحوثين بنسبة.24%.

-تسليط المراقبة والقانون علي ممارسي الطب التقليدي بحسب المبحوثين بنسبة24%.

فالطّبيب يحمل رسالة اجتماعيّة، فكثيرٌ من النّاس ينظرون إلى الأطبّاء على أنّهم أصحاب رسالة سامية، وهم بأدائهم رسالة الطّبّ قادرون على تأدية رسالات أخرى في المجتمع مثل الإصلاح بين النّاس، وإزالة الخلافات والشّحناء بينهم، فمن يداوي النّاس من علل أجسادهم ربّما استطاع أن يداوي المجتمع من أسقامه ومشاكله بعين بصيرة قادرة على تشخيص المشاكل ووضع الحلول لها.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن مكانة الطبيب في المجتمع الجزائري تغيرت وتأثرت بكل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بيد أن ارتفاع عدد الأطباء كان مرهون بارتفاع الهياكل التي تدرس الطب، كما كان ارتفاع المستوى التعليمي مرهون بموهبة الفرد وإصراره لإحداث تغيير من خلال مكانته الطبية التي يقدم بها خدمة صحية للمجتمع، ولهذا يمكن القول أن الطبيب هو عماد الصحة بالمجتمع والإنسان الذي يحقق السرور والطمأنينة لجميع الأفراد،بتقديم العلاج والشفاء لفئة محتاجة للرعاية الصحية، فقد برهنت الدراسات والأدبيات المختلفة في علم الاجتماع وخاصة تخصص علم الاجتماع الطبي، أن المجتمع لا يزال بحاجة للطبيب بالرغم من التغير الاجتماعي والثقافي الحاصل بالمجتمع، فبتوفر التكنولوجيا السريعة من انترنت ووسائل الاتصال وانتشار أنواع أخري من التطبيب، لا يزال الفرد الجزائري دائما يزور الطبيب عند مرضه أو عند إحساسه بالتعب. ومدينة الأغواط كغيرها من المدن الجزائرية شهدت تطورا ملحوظا في جميع المجالات، بما فيها القطاع الصحي الذي شهد عدة تغيرات علي المستوي الهيكلي والموارد البشرية، حيث أصبح للطبيب مكانة خاصة بالمجتمع نتيجة الإسهامات المختلفة التي يقوم بها هذا الأخير بالمجتمع من الناحية الاستشفائية والرعاية

الطبية، فواقع الصحة بالمدينة تغير وتطور بفضل مجهودات الدولة أولا في إقامة الهياكل والمؤسسات الصحية، وإسهام الطبيب ثانيا سواء في القطاع العام أو الخاص بما يحقق النجاح وتحقيق الصحة العامة للمجتمع المحلي لمدينة الأغواط.

المدينة الجزائرية. . . هل هي شمولية؟

أ.د.فريحة محمد كريم- أ. مليك لطيفة
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص: تحقيق الشمولية بالمدن العصرية سمة للتنمية الحضرية ولمعرفة حالة المدينة الجزائرية ومدى إتاحتها للفرص لجميع سكانها تم استخدام مفهومي المدينة الشمولية والتغير الاجتماعي الجزائري لأن الحالة الفعلية للمدينة الجزائرية خصوصا راجع إلى سلسلة مترابطة ومركبة من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي مرت بها الجزائر؛ وهو ما يبدو جليا في مختلف مفاصل المقال لمحاولة توضيح النظام العام والتجمهر وعمليات إعادة تشكيل المعمار في مختلف حواضر المدن الجزائرية الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق أبعاد شمولية المدينة الجزائرية مع مراعاة خصوصياتها الثقافية والإقليمية لأفرادها وأسرها عند عملية تخطيط وإدارة المدن.

الكلمات المفتاحية:المدينة، الشمولية، التنمية، المناطق الحضرية، الخصائص الثقافية والإقليمية

Summary
Achieving universality of modern urban feature of urban development and to know the status of the Algerian city and the extent made available to the opportunities for all its residents have been using the concepts of city inclusiveness and social change Algerian because the actual situation of the Algerian city, especially due to the interconnected and complex series of social and cultural changes experienced by Algeria; which seems evident in various joints of the article is to try to clarify the public order and the assembly and reconfiguration of architecture in the various capitals of Algerian cities processes which calls for action to achieve the universality of the dimensions of the Algerian city, taking into account cultural and regional specificities of its members and their families when planning and management of cities.
key words:City, universality, development, urban areas, regional and cultural characteristics

تمهيد: استوعبت المدينة الجزائرية في كل مرة التغيرات التي أثرت على المجتمع وحاولت التكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية وما نتج عنها من تغيرات اجتماعية وثقافية، وليس من المبالغة القول بأنها تواجه اليوم تحديات غير مسبوقة تتضمن فوارق في مستويات الدخل والتهميش، الفقر، وتدهور المجال الحضري، وعليه فإن تحقيق الشمولية بمختلف أبعادها في المدينة الجزائرية قد يثبت استحالته إذا ما استمرت الفوارق الاجتماعية الحضرية في النمو، ما سيؤدي إلى نشوء مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي والتي لن ترجع تبعاتها على الفئات المهمشة فحسب بل سترهق كاهل المجتمع بأكمله.

لذا أصبح تطبيق سمة الشمولية في المدن حاليا حاجة ملحة ومنهجا ضروريا لتحقيق التنمية الحضرية. ولا يمكن أن تنطبق هذه الصفة على أية مدينة في حال تركز الموارد والفرص لدى بعض الفئات بينما لا تزال تعاني العديد من المشكلات الاجتماعية في عالم يشهد وتيرة تحضر متسارعة، وأزمات اقتصادية متتالية، فأين المدينة الجزائرية من سمة الشمولية؟

أولا: قراءة مفهمية لشمولية المدينة: المدينة من الناحية اللغوية تجمع سكاني حيث غالبية السكان يعملون في التجارة أو الصناعة أو الإدارات العامة. ويقال مدني أي ساكن المدينة وابن المدينة، ومتمدن: أي من ينعم بالمدينة والعمران، ومن له حضارة متقدمة. ومنه أيضا مدّن أي نقل من حالة البداوة إلى المدينة والحضارة، إلى مظاهر الرقي العلمي والفني والأدبي والاجتماعي، ويعني ذلك-مدّن- هذّب أي جعل أكثر لطفا وتهذيبا: مدّن رجلا فظا، أضفى صفة المدنية، مدّن منطقة أما التمدن فيعني تخطيط المدن وتنظيمها لتلبية حاجات السكان الإدارية والاجتماعية والاقتصادية (نعمة.أ. 2001: 1326-1327).أما من الناحية السوسيولوجية الفنية فالمدينة عبارة عن فكرة مجردة من العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة والبناءات الداخلية، ووسائل المواصلات...الخ، فهي عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة. ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل عدة وظائف(غيث. م.ع،2000: 162).

أما المدينة الشمولية فهي تلك المدينة التي توفر لجميع سكانها السكن الملائم والخدمات الأساسية اللائقة، وذلك بغض النظر عن العرق، أو الأصل، أو الجنس، أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتتيح فرص الوصول إلى مرافق الخدمات الاجتماعية، والتمتع بالسلع العامة الأخرى التي تعد أساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي (الشمولية الاجتماعية)، وتحفظ الحقوق والحريات بما في ذلك الحقوق الثقافية لجميع الأفراد من خلال تشجيع أساليب التعبير الفني المبدع وممارسة النشاطات المرتبطة بالتراث(الشمولية الثقافية)، وتعزز المشاركة الاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق عمليات صنع قرار أكثر وعيا وديمقراطية(المشاركة السياسية). كما تمنح فرصا متكافئة لإنشاء الأعمال التجارية وتوفير فرص العمل، إلى جانب تعزيز السياسات الاقتصادية الداعمة للفئات المهمشة(الشمولية الاقتصادية) (فاروق نغوي.د، دون سنة:56-57).

ثانيا: التغير الاجتماعي بالمدينة الجزائرية: قامت بنية المجتمع الجزائري قبل الاستعمار على الأرض الفلاحية، واستقرت على مر المئات من السنين بمعمارها البسيط، وريفها على بدائية وسائله المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وقد شكل تعاون والتفاف أفراد القبيلة أو العرش على الأرض مصدر قوة للمجتمع ، قبل أن يتعرض أفراده إلى الاجتثاث من أراضيهم بسبب عمليات الاستملاك المختلفة التي مارسها الاستعمار (باشا.م،2013 :162)، والتي كان من نتائجها اضطراب التنظيم القبلي، والتفكك العائلي، والهجرة نحو المدن مخلفة آثارا نفسية واجتماعية خطيرة على السكان اسماها بورديو وصياد BOURDIEU ET SAYAD الاقتلاع le Déracinement ، حيث لم يسلب الاستعمار الجزائريين أرضهم فقط بل سلبهم أيضا ثقافتهم القائمة على الروابط الأبوية والعصبية العائلية التي لا تقبل تقسيم ممتلكاتها، ما أدى إلى تفكيك بنية الجماعة الريفية وإضعاف نماذج السلوك التقليدية ليفسح المجال أمام كل أنواع التجديد دون وضع معايير ضابطة لما هو مقبول وما هو غير مقبول.

كما أشار بورديو وصياد إلى أن عمليات تجميع السكان للقضاء على الثورة، وإصدار قوانين لنزع الملكيات العقارية أدى إلى زيادة عدد الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، والذين لم يكن بوسعهم بعد الاستقلال العودة إلى أراضيهم، فلم يتبقى أمامهم سوى النزول إلى المدن بحثا عن عمل بأجر، ما أدى إلى تزايد البروليتاريا الحضرية في الأحياء العشوائية، وهكذا حولت أزمة الفلاحة التقليدية - والناجمة عن التجميع القسري- الفلاح صاحب الأرض إلى أجير باليوم والساعة، فظهر بالمدن متمدنين جدد يسكنون الأحياء العشوائية أو ضواحي المدينة التي لم يستطيعوا الاندماج فيها (بومدين.س،2010: 55-56) . وكان للهجرة الريفية دورا أساسيا في تطوير المناطق الحضرية في الجزائر خاصة بعد نيل الاستقلال السياسي. ومهما تعدد أسباب هذه الهجرة باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد؛ فإن مشكلات جديدة صاحبت نمو المدن حيث عجزت التنمية الاقتصادية عن استيعاب المهاجرين الريفيين، والذين زيادة عن صعوبات التكيف مع الحياة الحضرية واجهوا مشكلات كثيرة في إيجاد فرص العمل، السكن، أو الاستفادة من المصالح الاجتماعية الأخرى، هذا إلى جانب العناء المادي الراجع إلى البطالة وارتفاع مستوى المعيشة الحضرية إذ يجب عليهم دفع الثمن مقابل السكن، الطعام، والخدمات الأساسية خلافا لما في المناطق الريفية والقرى (بوالماين. ن،2008: 112.).

ولم تكن عمليات النمو الاقتصادي في الجزائر والتي تأثرت إلى حد كبير بمصالح الجماعات التي تتمتع بالنفوذ متواكبة والزيادة الحاصلة في الكثافة السكانية، وبالتالي لم تكن في وضع يتيح لها توجيه عملية التحضر بما يتناسب وتحقيق النتائج المرجوة، ويتضح ذلك جليا في عدم قدرتها في الحد من النمو السكاني في الأحياء العشوائية أو الحد من مستويات الفقر، بسبب الإخفاقات الهيكلية والسياسية في توزيع المنافع العامة (فاروق نغوي.د، دون سنة:28).

ففي السنوات الأخيرة نمت المدن الجزائرية بصورة عشوائية وبطريقة فوضوية ومتسارعة، فتعطلت وظائفها الطبيعية ، وتحولت الحياة فيها إلى جملة من الأزمات والاختناقات في كل الميادين. وأصبح من المألوف التعايش مع أزمات نقص مياه الشرب والسكن، واختناق الموصلات، وقصور الخدمات والمرافق، والبحث الدائم من معظم السكان عن الحد الأدنى من الحياة الكريمة في جو محموم من التزايد السكاني والتدهور السريع للبيئة الحضرية (قسوم .ج قرفية.ص، 2008: 173-174)، فانتهاج الدولة لسياسة الاقتصاد الحر وسط جو فاقد للأمن والاستقرار أدى إلى خلل في التنمية المحلية في جانبها

الاجتماعي والاقتصادي وإلى تضخم التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، فتفشي البطالة بسبب تقلص فرص الحصول على مناصب الشغل وإفلاس المؤسسات العمومية وكذا التضخم وتدني مستوى المعيشة زاد من الأعباء والضغوطات على المستوى الداخلي. فبرزت فوارق عميقة بين مختلف فئات المجتمع نظرا للتخلف الحاد في التنمية المحلية. كما ظهرت الفوارق الاجتماعية الحضرية كالتفاوت توزيع الدخل والخدمات والمرافق الأساسية من تعليم وصحة وإسكان وكهرباء، ما ولد شعورا بالتهميش والضياع الاجتماعي لدى المواطن (بكوش.ك،2013: 60-63).

ثالثا: حالة المدن الجزائرية حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: تعد التقارير التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) حول حالة المدن من أبرز التقارير على الصعيد العالمي التي تتناول بالدراسة والتحليل الظروف والاتجاهات السائدة في المدن بغية تعزيز دورها الاقتصادي وضمان ملائمة آليات التخطيط الحضري لمواجهة مختلف التحديات الناشئة في المناطق الحضرية. ومن ضمن هذه السلسلة من التقارير، تقرير حالة المدن العربية والذي يتناول حالة مدن المشرق العربي، المغرب العربي، وحالة مدن مجلس تعاون الخليج العربي ضمن عدة محاور تتناول التحضر، التنمية الحضرية، أنظمة الإدارة الحضرية، الدور الاقتصادي المتنامي للمدن وغيرها من المحاور.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها هذا التقرير:

- أن أساليب الإدارة الحالية والتي تتسم بدرجة عالية من المركزية تميل إلى تقويض مستوى كفاءة السلطات المحلية في الدول العربية، بالإضافة إلى إعاقة المشاركة السياسية في المناطق الحضرية، والقضاء على الروابط بين المواطنين والمستويات الحكومية الأقرب لهم؛
- تم تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنظيم المناطق العشوائية الحضرية في بعض الدول العربية؛
- أن مظاهر النقص الحاصل في المساكن الميسورة التكلفة تعد نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي والناشئ من عمليات المضاربة. فضلا عن اعتبارها نتيجة لإجراءات تسجيل العقارات والتي تتسم بالتعقيد والتكلفة الباهظة ولمحدودية فرص الحصول على التمويل العقاري؛
- أن التهديدات المتزايدة والناشئة عن انعدام الأمن الغذائي والمائي في المناطق الحضرية تعد ضمن أبرز المشكلات الاجتماعية التي ستواجه المنطقة في المستقبل القريب، حيث بإمكانها أن تساهم في نمو الاضطرابات الاجتماعية الكبيرة في المناطق الحضرية؛
- ثمة حاجة ماسة لمزيد من التعاون بين الدول العربية بهدف إيجاد موضع استراتيجي بارز لكل من الدول والمدن على خريطة العالم الآخذة في العولمة.

وبالرجوع إلى ما أورده التقرير حول المدن الجزائرية، فإن السياسات الإدارية الحضرية قد ركزت على تطوير المدن المتوسطة لتخفيف الضغط عن التجمعات الرئيسية، وكجزء من خطتها الوطنية عملت الجزائر سنة 2011 على تطوير المدن الثانوية وتوسعة نطاقها، بالإضافة إلى إعادة بناء وتحسين وإعادة تطوير المدن البسيطة والشديدة الفقر والتي تم تشييدها خلال فترة التسعينات. كما يسعى المخطط الرئيسي الحضري في الجزائر لتحسين مرافق النقل العام الأكثر كفاءة، إلى جانب إنشاء مراكز نمو جديدة من أجل موازنة آثار الامتداد.

وتقع معظم النشاطات الاقتصادية في الجزائر في منطقة العاصمة وفقا للتوزيع التالي: 23% كخدمات عامة، جامعتان رئيسيتان، أربع مناطق صناعية رئيسية، و26 مجمع أعمال، ومن أجل تخفيض الضغط على وسط المدينة عملت الحكومة على إعداد خطط خاصة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية لتحفيز عمليات النمو خارج العاصمة.

وقد سجلت المناطق الحضرية في الجزائر سنة 2010 معدل بطالة بنسبة 10.6 % مقابل 8.7% في المناطق الريفية، حيث شكل الشباب النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل في المدن، وبلغ معدل الباحثين عن فرص العمل عام 2008 ما نسبته 35% من السكان دون سن العشرين عاما و30% من الفئة العمرية بين 20-24، و22% بين السكان من الفئة

العمرية بين 25-29 عاما. ولدى النظر في هذه المعدلات بصورة إجمالية فقد لوحظ تشكيل الشباب دون سن الثلاثين عاما ما نسبته 71% من مجمل العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية، بما في ذلك 25.6% من الإناث. عدا عن ذلك فقد لوحظ التأثير غير المتكافئ لظاهرة البطالة في المناطق الحضرية على السكان من ذوي المستويات التعليمية الأعلى.

أما بخصوص التعليم فإن المناطق الحضرية في الجزائر قد سجلت معدلات مرتفعة، حيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال في سن 6-14 عاما 96.7%، في حين بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ما نسبته 93.5%، أما على صعيد الشرائح السكانية من عمر 10 أعوام فما فوق، فقد بلغت هذه المعدلات ما نسبته 87.7% في الجزائر العاصمة و84.2% في وهران.

سجلت المناطق الحضرية في الجزائر نسبة أعلى من الولادات الناجحة تحت إشراف المختصين المؤهلين بالمقارنة مع تلك المسجلة في المناطق الريفية. عدا عن ذلك، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من نقص الأوزان 3.1% في المدن مقابل 4.4% في المناطق الريفية، في حين سجلت المدن ما نسبته 8.5% من حالات الإصابة بالإسهال لمدة أسبوعين بين الأطفال مقابل 9.3% في الأرياف (سراج الدين.م، دون سنة:90-96).

كما أورد التقرير بأن وزارة الإسكان والتعمير في الجزائر قد أطلقت سنة 1999 إستراتيجية خاصة للحد من الأحياء المتدهورة من خلال إعادة تطوير مساكن ذوي الدخل المنخفض وتوفير الأراضي لتوطين الفئات المهمشة. كما عملت الحكومة على تنفيذ مشاريع ترقية مرافق البنية التحتية إضافة إلى تنظيم إجراءات تسجيل الأراضي في المستوطنات العشوائية والتي سمحت بتنظيم 65 موقعا في 11 ولاية لإجمالي سكان يبلغ 172.057 ألف نسمة.

وخلال الفترة 2006-2008 وموازاة مع خطة التطوير الحضري، نفذت خطة أخرى تضمنت هدم ما يزيد عن 16 ألف وحدة سكنية هشة، حيث تعزم الحكومة على إنشاء 1.2 مليون وحدة سكنية، منها 340ألف وحدة سكنية للتأجير العام من أجل القضاء على الوحدات السكنية الهشة المتبقية والبالغ عددها 561 ألفا. هذا ويتعين على الأسرة ذات الدخل المتوسط في الجزائر العمل على ادخار دخلها لمدة تتراوح مابين 09 و12 سنة ليتسنى لها امتلاك سكن متوسط المستوى. كما لوحظ ترك مسألة سد طلب الأسر ذات الدخل المتوسط أو المحدود من المساكن إلى القطاع غير الرسمي.

توجهت الحكومة الجزائرية حسب ما جاء في التقرير دائما، إلى خفض الضرائب على الأراضي المباعة لأغراض السكن بنسبة 80%، غير أن المنفعة المتأتية من هذا الخصم لا تعود سوى على الفئات ذات المداخيل المرتفعة والمتوسطة. من جهة أخرى، فإن التمويل المخصص لدعم الأنشطة المرتبطة بمجال الإسكان والذي يعود بالنفع على الفئة الخمسية الأدنى ضمن فئات الدخل لم يتجاوز ما نسبته 14% فقط.

ونظرا لمستويات الدخل السائدة فإن التنقل سيرا على الأقدام والذي يبلغ 56% في الجزائر، واستخدام وسائط النقل العامة تعد الوسائل الأكثر شيوعا للتنقل بين السكان، إلا أن التوسع السريع للمناطق الحضرية أصبح يتطلب المزيد من الخيرات للتنقل. وتعد كل من مركبات الأجرة وحافلات الركوب الصغيرة ذات دور هام في عمليات التنقل الحضري في الجزائر العاصمة حيث تشكل حوالي 90% من مركبات النقل الجماعي، غير أن هناك أعداد كبيرة من المركبات الخاصة التي تجاوز عمر بعضها العشرة أعوام والتي تساهم في نشوء كل من مظاهر الاختناقات المرورية وتلوث الهواء.

وفي مجال حيوي آخر ألا وهو الحصول على المياه للاستهلاك المنزلي في المناطق الحضرية، أشار التقرير بأن الجزائر تعاني من قلة المياه حيث سجلت ما يقل عن 500ملم مكعب من إجمالي الموارد المائية للفرد الواحد، مقابل 1000 ملم مكعب للفرد الواحد في المغرب، وهذا راجع إلى استنزاف الجزائر لما بين 47 و65% من موارد المياه المتجددة، ولعدم تحسين عمليات صيانة شبكات التوزيع حيث ارتفع معدل الفاقد من المياه إلى 43% في وهران و51% في الجزائر بالمقارنة مع 18% في تونس و25% في المغرب، و7 إلى 20% في المدن الأوروبية والولايات المتحدة(سراج الدين.م، د.ت:100-109).

" ويرجع عدم تمكن الجزائر من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية والمرتبط بتوفير إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي المطورة نتيجة لانخفاض نسبة عدد السكان ممن يتمتعون بفرص الحصول على إمدادات المياه بسهولة، وكذلك باعتبارها من ابرز دول المنطقة والتي تسجل أعلى معدلات الزيادة المطلقة والنسبية للكثافة السكانية في المناطق الحضرية " (سراج الدين.م، د.ت:108.).

رابعا: أزمة العلاقة بين الفرد الجزائري والمجال الحضري :لم تعكس ظاهرة التحضر في المجتمع الجزائري مدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية بقدر ما ارتبطت بحركية سكان المدينة، إذ لم يرافق التحضر الزائد ومعدل النمو الحضري المتزايد والناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية نموا في قدرات الإنتاج، بل على العكس من ذلك تراجعت البنية التحتية الاقتصادية بسبب التحولات الهيكلية والمشكلة الأمنية.

وقد أدت فوضى العمران بكل تجلياتها وغياب الثقافة الحضرية بمحدداتها السيكو اجتماعية لقيم الإسكان عند تصميم المجمعات السكنية إلى العديد من المشكلات الحضرية في المدينة الجزائرية، فافتقار المسكن والحي للخصوصية الإقليمية المرتبطة بقيم وحاجات الفرد والأسرة، ساهم في إذكاء العديد من الانحرافات المعادية للمجتمع والملكية العامة والتشكيل المعماري للمدينة وحولها إلى مراقد رثة يحتشد فيها الآلاف من البشر(قوادرية.ع،2010: 8-10). فالمجال الحضري ليس مجرد موقع فيزيقي طبيعي، بل فضاء يستخدم أيضا وفقا لحاجات ثقافية تتحدد من خلال المشاعر والقيم والأفكار، حيث توصل بورديو عند تحليله للمنزل القبائلي إلى أن تنظيمه الداخلي يدل على أنه منظم كأماكن تتداخل فيها الضرورة التقنية بالضرورة الرمزية الاجتماعية في المجالين الجغرافي والاجتماعي، كما أن نظام الحومة والذي يحمل عادة اسم ساكنيه يخلق نوعا من التضامن الجغرافي بين الأفراد، وهو ما فقد حاليا بسبب نظام إعادة الإسكان الذي يلتقي فيه أفراد من مناطق وفئات اجتماعية مختلفة، ما أدى إلى عدم الانسجام داخل المدينة برمتها (بومدين.س،2010: 56-57).

تعتبر العمارة منتج ثقافي واجتماعي أكثر منه منتج مادي، وظيفي وشكلي، فالعمارة تمنح الشعور بالاستمرارية عبر الزمن من خلال تفاعلها مع رموز الماضي، وانفتاحها على عناصر الحاضر، وهي بذلك يجب أن تنتج من أجل المجتمع، وعلى النحو الذي يعبر عن رؤيته وثقافته وتطلعاته، حتى تتمكن من رواية تاريخه، ألم يشر ابن خلدون بأن طبائع العمران تتحدث عن أحوال الماضين من الأمم وعن عاداتهم وتقاليدهم، لكن إذا كان المعمار غير متصل بالمجتمع فإن ذلك سيخلف حركة فصل بينه وبين ساكنيه تتضح تجلياتها من خلال المقاومة الثقافية لهذه الأشكال المعمارية كما هو الأمر بالنسبة للحظائر السكنية في أغلب مدننا الجزائرية، حيث تعتبر توسعة غرف الاستقبال، أو غرف النوم أو المطابخ على حساب الشرفات، ضم مدارج السلالم كامتداد للمساكن، وتغيير وضعية دورات المياه وغيرها، صيغة حوارية تواصلية بين أشكال تملك الساكن للمجال والوضعية التعبيرية الفيزيقية للمعمار، وتنطلق صعوبة تطبيق القوانين المنظمة للحظائر السكنية من حالات الاسترخاء السلبي للأجهزة المسيرة في إشاعة ثقافة الملكية المشتركة في أوساط الجزائريين، الذين اقتحموا المساكن الشاغرة التي غادرها المستوطنون بعد الاستقلال، فالملكية المشتركة تعني مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق الشاغلين للعمارات، سواء كانوا مستأجرين أو مالكين فيما يتعلق بالأجزاء المشتركة كالأقبية، المصاعد مغاسل الثياب، أقفاص السلالم، الخزائن، مساطح الدرج، مداخل العمارات، مفارغ المخلفات المنزلية وغيرها، فالالتباس الحاصل بين الملكية المشتركة والملكية الفردية، فضلا عن القصور في الالتزام بمتطلبات تسيير هذا المعمار الوظيفي سمح لمختلف الممارسات بأن تنتشر وتستشري داخل وفي واجهات البنايات في كل المدن الجزائرية.

لقد تسبب تدهور المجال الحضري في تدهور العلاقات الاجتماعية، وعدم قدرتها على الانسجام معه أو الانتساب إليه، فتكونت حالة من العدائية أفرزت العديد من المظاهر اللاحضرية، كانتشار الأوساخ في المحيط وداخل العمارات، وفي فضاءات مهملة، كان من المفترض أن تكون مساحات خضراء تساهم في تزيين المدن والرفع من مستوى التحضر، وتقوية العلاقات الاجتماعية (باشا.م،2013: 164-166). ويمكن في هذا السياق التأكيد على ما ذهب إليه ليسبيت Lesbet بأن الحضريين

حاليا يستخدمون المدينة ولكنهم لا يعيشون فيها، وهو قول فيه جانب من الصحة في حالة المدينة الجزائرية، حيث كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن مدى تدهور حالتها، فكل الأبحاث، والدراسات، وأعمال المؤتمرات، والندوات تجمع على أن وضعية المدن الجزائرية أصبحت كارثية (بومدين.س،2010: 59).

فعلى الصعيد الاجتماعي تعاني المدن الجزائرية من ظاهرة البطالة، وتنامي ظاهرة الفقر في بعض جيوبها، وتزايد الفوارق من حيث الدخل بين سكان المدينة الواحدة، والفوارق في الإطار المعيشي على مستوى المدينة نفسها؛ إذ توجد أحياء راقية وأخرى عشوائية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة من توصيل الكهرباء والمياه، وانعدام المرافق العمومية، ما يدفع بسكانها إلى الشعور بالتهميش نتيجة الضعف من ناحية التكفل بالصحة، والخسائر المادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية بسبب سوء التنظيم الحضري والاختلال في نسب توزيع السكان بين المناطق.

أما على المستوى الاقتصادي فتعاني المدن الجزائرية من تفشي النشاطات الموازية، ونقص الاستثمارات والنشاطات المنتجة، وتدهور الموارد الطبيعية واستعمالها المفرط، وغياب دور المدينة كعامل وكمؤثر اقتصادي، ونقص الخدمات العمومية داخل المدينة الواحدة واختلاله، واندثار الحرف والصناعات التقليدية المميزة لكل مدينة بما في ذلك من طمس لهويتها (مانع.ج،2008: 33-34). وقد أكد التقرير السنوي للجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها لسنة 2011 أن الإطار المعيشي الذي يعيش وينمو فيه الفرد الجزائري يؤثر عليه باستمرار بالنظر إلى حالة الإهمال المسجلة للبنية التحتية الأساسية لأحياء التي بنيت بدون مرافق عامة (المدارس، المراكز الصحية، المراكز الاجتماعية، الملاعب والحدائق، ومختلف الجهات الإدارية بما في ذلك الشرطة الجوارية) والتي أصبحت مصدرا للإحباط وأوكارا للانحراف.

وهكذا سجل سنة 2011 ما يقارب 1500 حالة من حالات التي أدت إلى الإخلال بالنظام العام من أجل تحسين الظروف المعيشية وتوفير المرافق الاجتماعية مثل المياه، إمدادات الغاز الطبيعي، إمدادات الطاقة الكهربائية، تعبيد الطرق ، النظافة، شبكات النقل والصرف الصحي، التدفئة في المدارس والإدارة الفعالة للمرافق العامة (اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها،2012: 66).

عرفت ظاهرة التجمهر غير المرخص في الجزائر خلال السنوات الأخيرة حسب الإحصاءات المسجلة بإقليم اختصاص الدرك الوطني منعرجا يبعث على القلق، حيث سجلت تزايدا تدريجيا وملفتا للانتباه، لتحبيذ الفرد المحتج لهذا الشكل من الاحتجاج قناعة منه بأنه الوسيلة الوحيدة والأسرع التي تمكنه من بلوغ مبتغاه في الضغط على السلطات العمومية لتلبية مطالبه المنحصرة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي (بكوش.ك،2013: 64).

أما بخصوص المطالب المرفوعة من طرف المحتجين خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2012 فتمثلت في:

- المطالب المتعلقة بالتجهيزات الاجتماعية:
- الربط بشبكة الغاز الطبيعي: 345 حالة؛
- ترميم وتعبيد الطرقات: 283 حالة؛
- طلب السكن: 185 حالة؛
- الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب:119 حالة؛
- إصلاح الأعطال المتعلقة بالتيار الكهربائي: 101 حالة؛
- طلب وضع ممهلات وممرات علوية للراجلين: 59 حالة؛
- الربط بشبكة صرف المياه: 59 حالة؛
- توفير الإنارة العمومية: 55 حالة؛
- الامتعاض من مخلفات الغبار الذي ينتج عن مرور الشاحنات (المحاجر): 20 حالة؛
- التكفل بالمساكن التي تعرضت للفيضانات جراء مياه المطار:20 حالة.

- المطالب المتعلقة بالمجال السوسيو اقتصادي والمهني:
- طلب مناصب الشغل: 169 حالة؛
- الإدماج بمناصب العمل: 10 حالات؛
- إعادة النظر في شبكة الأجور ودفع المرتبات: 09 حالات.
- المطالب المتعلقة بالمجال السوسيو بيداغوجي:
- طلب توفير النقل: 64 حالة.
- المطالب المتعلقة بمجال النقل:
- الامتعاض من رفع تسعيرة نقل المسافرين: 116 حالة؛
- تخصيص مواقف لحافلات نقل المسافرين: 05 حالات (بكوش.ك،2013: 66-67).

لقد أصبح من الصعوبة بمكان في الوقت الراهن التحكم في تسيير المدينة الجزائرية عمرانيا، واجتماعيا، وثقافيا، واقتصاديا وتشريعيا، ما أدى إلى عجزها عن خلق شروط الاندماج الحقيقي والفعال (بروز أفراد ليس لديهم آفاق في التطور الشخصي) والتصلب بل وضعف السياسات المعتمدة في تسيير المجال الحضري فيها، ما ولد لدى الأفراد بعض المشاعر السلبية (الإحساس بالتهميش، اللاأمن،...) أنتجت جملة من السلوكات والممارسات تترجم عموما معاني الانطواء واحتقار الذات وتكرس أبعادا خطيرة للتفكك الاجتماعي (بومدين.س،2010: 60).

" إن هذه السلوكيات والأفعال تمثل مؤشرات دالة على ميكانيزمات الرفض والإعاقة التي يعاني منها الفرد في المدينة الجزائرية، ثم إنها تمثل إجابات صريحة من طرف بعض الأفراد عن درجة المعانات النفسية والاجتماعية التي تطبع حياتهم الحضرية الراهنة، والضغوطات المستمرة التي تمارسها المدينة على ذواتهم، وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم كيف أن النمط الحضري الجزائري قد ساهم بشكل واضح وما زال يساهم في تفكك الروابط الاجتماعية، وأفول العلاقات التقليدية وبالتالي إلى انطواء الأفراد حول الخصوصيات Les repli sur les particularités " (بومدين.س،2010: 60- 61).

الخلاصة

رغم الجهود المبذولة والإنجازات المحققة في بعض المجالات الحيوية بالمناطق الحضرية ، إلا أن تكريس الشمولية بالمدينة الجزائرية يتطلب التحقيق المتزامن لجميع أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية ضمن عمليات إدارة لمدن دون أن تشوبها أية تجزئة، أي لابد من تحقيق التلاقي لجميع الفرص لكل السكان لإحداث التأثير في الظروف المثلى لإنتاج رأس المال البشري اللازم للتمكن من تحقيق المدينة الشمولية.

إن التركيز على هوية المدينة الجزائرية ومراعات الخصوصيات الثقافية الاقليمية للفرد والأسرة عند ضبط عمليات تخطيط المدن سيكون شرطا أساسيا إذا ما ارادت المدن الجزائرية تحقيق سمة الشمولية.

المراجع

التقارير:

1- حالة مدن العالم 2011/2010 سد الفجوة الحضرية، ترجمة وتحرير ديانا فاروق نغوي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان ، الأردن.

2- منى سراج الدين: حالة المدن العربية 2012 تحديات التحول الحضري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الكويت.

3- اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها: التقرير السنوي 2011 حالة حقوق الإنسان في الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2012.

المعاجم والقواميس

4- أنطوان نعمة وآخرون: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، مراجعة مأمون حموي وآخرون، دار المشرق، لبنان، ط2، 2001.

الكتب

5- سليمان بومدين: المدينة والذهنية الحضرية، عن المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر، إشراف: علي قوادرية، إسماعيل قيرة، سليمان بومدين، منشورات جامعة سكيكدة بالتعاون مع مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، الجزائر، 2010.

6- علي قوادرية، إسماعيل قيرة، سليمان بومدين: المدينة الجزائرية ومشكلات التحضر، منشورات جامعة سكيكدة بالتعاون مع مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية، الجزائر، 2010.

7- محمد عاطف غيث:علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

المجلات

8- باشا محمد: إشكالية العمارة في الجزائر من أزمة الإبداع إلى إبداع الأزمة، مجلة الحوار الثقافي، مخبر حوار الحضارات التنوّع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم، عدد خريف وشتاء 2013، الجزائر.

9- جمال الدين قسّوم، صادق قرفية : آفاق وعوائق التعمير بالمدينة الجزائرية دراسة حالة مدينة عنابة، مجلّة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، العدد22 ، سبتمبر 2008.

10- بكوش كريم: ظاهرة قطع الطريق العمومي ودور الدرك الوطني، مجلة دراسات لجامعة الأغواط، عدد خاص بالملتقى الوطني ظاهرة قطع الطريق العمومي وآليات معالجتها، عدد23 ب ، جانفي 2013، جامعة الأغواط، الجزائر.

11- مانع جمال عبد الناصر: سياسة المدينة والتنمية المستدامة في ظل القانون التوجيهي للمدينة، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار عنابة، العدد12،جوان 2008.

المذكرات

12- نجيب بوالماين: الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، شعبة علم اجتماع التنمية، الجزائر، 2008.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 54
MAI 2017

ISSN 1112-4652